الجامعي
AL - JAMEAI

الهيئة الليبية للبحث العلمي
Libyan Authority of Scientific Research

مجلة علمية محكمة

تصدر مرتين سنوياً عن النقابة العامة لأعضاء هيأة التدريس الجامعي

تحت إشراف الهيأة الليبية للبحث العلمي

العدد 42 خريف 2025م

المشرف العام

أ.عبدالفتاح خليفة السائح

نقيب عام أعضاء هيأة

التدريس الجامعي

رئيس هيأة التحرير

أ.د. النعمي السائح العالم

قسم الإعلام - كلية الفنون والإعلام

- جامعة طرابلس - ليبيا

أعضاء هيأة التحرير:

■ أ.د. إسماعيل عبدالسلام الكسكاس

قسم الكيمياء - كلية الصيدلة - جامعة مصراتة - ليبيا.

■ أ.د.محمد أبوبكر نوير

قسم الهندسة الميكانيكية - كلية التقنية الهندسية - جنزور - ليبيا.

■ أ.د. البشير عبد الحميد مفتاح

قسم اللغة الإنجليزية - مدرسة اللغات - الأكاديمية الليبية - ليبيا.

■ أ.د. فلاح خلف علي الربيعي

قسم الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المستنصرية - العراق.

■ د. محمد السائح الكوربو

قسم الشريعة الإسلامية – كلية القانون - جامعة بني وليد – ليبيا.

■ د.خالد زيدان الفضلي

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي- ليبيا.

سكرتير هيأة التحرير:

أ. أسامة سالم الرياني

رئيس ديوان النقابة العامة لأعضاء هيأة التدريس الجامعي

إخراج وتنفيذ

مراجعة لغوية:

القبس للخدمات الإعلامية

الجامعي

AL - JAMEAI

مجلة علمية محكمة

تصدر مرتين سنوياً عن النقابة العامة لأعضاء هيأة التدريس الجامعي

تحت إشراف الهيأة الليبية للبحث العلمي

رقم الإيداع الدولي: ISSN: 2706 - 5820 (PRINT)
ISSN: 2706 - 5839 (ONLINE)

رقم الإيداع القانوني: (931740/1993)

دار الكتب الوطنية - بنغازي

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

حقوق النشر والطبع محفوظة لمجلة الجامعي

العنوان

- **المراسلات**: باسم هيأة التحرير
- **العنوان**: مجلة الجامعي.النقابة العامة لأعضاء هيأة التدريس الجامعي - طرابلس - ليبيا
- **رقم الهاتف** 0918831843
- **البريد الالكتروني**: university 2015aa@gmail.com

info@aljameai.org.ly

- **الموقع الالكتروني**: http: //www.aljameai.org.ly

الهيأة العلمية الاستشارية

■ أ. د. أحمد الهادي رشراش
● قسم اللغة العربية بكلية اللغات - جامعة طرابلس - ليبيا

■ أ. د. أبوالقاسم أحمد أبوهديمة
● قسم العلوم السياسية بكلية العلوم السياسية وعلوم الاتصال- جامعة الزاوية - ليبيا

■ أ. د. أنور فتح الله عبد القادر
● قسم الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم - جامعة درنة - ليبيا

■ أ. د. المبروك منصور أبوقديرة
● قسم الهندسة الميكانيكية بكلية الهندسة - جامعة صبراتة - ليبيا

■ أ. د. أشرف حافظ يوسف
● قسم الفلسفة بكلية الآداب - جامعة طبرق - ليبيا

■ أ. د. أبوالقاسم محمد شلوف
● تخصص هندسة طبية - جامعة ليبيا المفتوحة - ليبيا

■ أ. د. الهادي الدغاري
● تخصص هندسة ريفية ومياه وغابات بالمعهد الوطني للعلوم الفلاحية - جامعة تونس - تونس

■ أ. د. حسُن مجُيد رستم الحصونة
● قسم اللغة العربية بكلية التربية - جامعة الإمام جعفر الصادق ذي قار - العراق

■ أ. د سامية الطيب هويسة
● قسم الأحياء الدقيقة والمناعة الطبية بكلية الطب البشري - جامعة طرابلس - ليبيا

■ أ. د سعاد محمد أبو زريبة
● قسم الفيزياء بكلية العلوم - جامعة مصراتة - ليبيا

■ أ. د. سعيد أحمد علي حدود
● تخصص هندسة حاسب آلي - الهيأة الليبية للبحث العلمي - ليبيا

■ أ. د.سليمان حسن سعد زيدان
● قسم اللغة العربية بكلية الآداب - جامعة طبرق - ليبيا

■ أ. د. عابدين الدردير الشريف
● قسم الإعلام بكلية الفنون والإعلام - جامعة الزيتونة - ليبيا

■ أ. د. عياد أبو بكر هاشم
● قسم الفنون الجميلة والتطبيقية بكلية الفنون والإعلام - جامعة طرابلس - ليبيا

■ أ. د.عبدالكريم امحمد احتاش
● قسم الإنتاج الحيواني بكلية الزراعة - جامعة طرابلس - ليبيا

■ أ. د. علي محمد الفيتوري الزياني
● قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب - جامعة الزاوية - ليبيا

■ أ. د. عمر علي عمر العيان
● قسم الرياضيات بكلية العلوم - الجامعة الأسمرية - ليبيا

■ أ. د. عبدالمجيد خليفة الكوت
● قسم العلوم السياسية بمدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية - بالأكاديمية الليبية - ليبيا

■ **أ. د. عبدالسلام عمار الناجح**
● قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب – جامعة غريان – ليبيا

■ **أ. د عمر محمد أبوخريص**
● قسم الميكروبيولوجيا والمناعة الفموي بكلية طب الأسنان – جامعة الزنتان – ليبيا

■ **أ. د عبدالمجيد عبدالله الخطابي**
● قسم الهندسة الميكانيكية بالمعهد العالي لتقنيات علوم البحار بصبراتة – ليبيا

■ **أ. د.عبدالباسط عثمان مادي**
● قسم الفلسفة بكلية الآداب – جامعة سبها – ليبيا

■ **أ. د عبدالناصر إبراهيم نور**
● قسم المحاسبة بكلية الأعمال – جامعة النجاح الوطنية – فلسطين

■ **أ. د. عصام عبدالشافي**
● قسم العلوم السياسية – جامعة سكاريا – تركيا

■ **أ. د. فتحي علي عبدالله الفلاق**
● تخصص فيزياء – الهيأة الليبية للبحث العلمي – ليبيا

■ **أ. د. فتحي عيسى عبدالكريم**
● قسم التخطيط والإدارة التربوية بكلية الآداب – جامعة عمر المختار – ليبيا

■ **أ. د. محمد بشير سويسي**
● قسم الدراسات الإسلامية بكلية الدراسات العليا – جامعة الزيتونة – ليبيا

■ **أ. د مفتاح بلعيد اغويطة**
● قسم التاريخ بكلية الآداب – الخمس – جامعة المرقب – ليبيا

■ **أ. د. محمد المبروك الدويب**
● قسم التاريخ والآثار بكلية الآداب – جامعة طرابلس – ليبيا

■ **ا. د. مفتاح عمر درباش**
● قسم القانون الدولي بكلية القانون – جامعة سرت – ليبيا

■ **أ. د. محمد الهادي الدرهوبي**
● قسم المكتبات والمعلومات بكلية التربية – جامعة الزيتونة – ليبيا

■ **أ. د. محمد إبراهيم الشرقاوي**
● قسم البيئة بكلية الهندسة التقنية – جامعة سبها – ليبيا

■ **أ. د. محمد عبدالسلام شعبان**
● قسم الهندسة الكهربائية والالكترونية بكلية صرمان للعلوم والتقنية – ليبيا

■ **أ. د. ماهر موسى درغام**
● قسم المحاسبة والمراجعة بكلية الاقتصاد والأعمال – الجامعة الإسلامية – فلسطين

■ **د.محمد أبوالقاسم زكري**
● قسم المحاسبة بكلية الإدارة – جامعة لانكستر – المملكة المتحدة

■ **أ. د. عبدالكريم علي مصطفى**
● قسم علم الاجتماع بكلية الآدب – جامعة المختار – ليبيا

الجامعي
مجلة علمية محكمة
تصدر مرتين سنوياً عن النقابة العامة لأعضاء هيأة التدريس الجامعي
الهيئة الليبية للبحث العلمي
Libyan Authority of Scientific Research

نبذة عن المجلة:

مجلة الجامعي إحدى المجلات العلمية الرائدة في مجال البحث العلمي وهي مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن النقابة العامة لأعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم العالي بدولة ليبيا، أنشئت بموجب قرار النقيب العام رقم (4) لسنة 1993م وتنشر المجلة الأبحاث باللغة العربية والإنجليزية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية المحكمة ذات الرصانة العلمية المميزة، والتي تتوافر فيها الأصالة والجدية والحداثة والمنهجية العلمية والتي تقدم الحلول المجتمعية وتشكل إضافة علمية في كافة المجالات والتخصصات العلمية الموجودة بمؤسسات التعليم العالي سواء كانت تخصصات علوم إنسانية أو علوم تطبيقية، بالإضافة إلى نشر ملخصات الكتب والدوريات، والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات، وورش العمل من داخل ليبيا وخارجها، والمجلة تصدر بشكل دوري منتظم لغرض مساعدة الباحثين من مختلف دول العالم بنشر نتاجهم العلمي الرصين ومجهوداتهم البحثية التي تتمتّع بالمحتوى العلمي ذات الجودة العالية وتتناول قضايا العصر والمستجدات العلمية ذات الرؤى الحديثة، والمجلة تحمل الترقيم الدولي للنسخة الورقية: (ISSN 2706 - 5820 Print) والنسخة الالكترونية (ISSN 2706 - 5839 Online) كما تحمل المجلة رقم الإيداع القانوني (1993/931740م) الدار الوطنية للكتاب بنغازي، والمجلة مفهرسة ضمن قواعد بيانات دار المنظومة في المملكة العربية السعودية .

أهداف المجلة:

تهدف المجلة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 - دعم البحث العلمي وإثراؤه في كافة المجالات العلمية ذات العلاقة بالتخصصات العلمية في مؤسسات التعليم العالي داخل ليبيا وخارجها.

2 - تعزيز عمليات نشر الأبحاث العلمية المحكمة والأصيلة بين الباحثين في بيئة تحكيم ونشر رصينة عالية الجودة.

3 - الارتقاء بمستوى البحوث المنشورة بتوفير مجلة علمية محكمة للنشر وفق شروط معايير النشر الأكاديمية العالمية ذات الجودة العالية.

4 - تسعى المجلة أن تعتمد كمرجع علمي موثوق من قبل الباحثين من مختلف دول العالم.

5 - الاهتمام بنشر القضايا البحثية الحديثة لغرض توفير احتياجات الباحثين بمؤسسات التعليم العالي داخل ليبيا وخارجها.

رؤية المجلة

- التميز والريادة والابتكار في نشر البحوث العلمية المحكمة في مختلف المجالات العلمية.

الرسالة:

- نشر البحوث العلمية الجادة والجديدة في العلوم الإنسانية والتطبيقية وفق المعايير العالمية للنشر

قواعد عامة للنشر

يشترط في البحوث المقدمة للنشر بالمجلة اتباع القواعد والشروط التالية:

1. تنشر المجلة الدراسات الأصلية والبحوث العلمية المبتكرة الرصينة المكتوبة بأسلوب علمي منهجي، والتي تلتزم بالموضوعيّة، وتتوافر فيها الدّقة والجديّة.
2. يجب ألا يكون البحث المقدم للنشر في المجلة قد سبق نشره أو تقديمه للنشر في مجلة أخرى، وغير مستل من رسالة أو أطروحة علمية للمتقدم بالدراسة أو البحث ويتعهد الباحث خطيا بذلك من خلال النموذج المعد من قبل هيأة التحرير.
3. أن يكون البحث متسماً بالعمق والأصالة في موضوعه ومنهجه وعرضه ومصادره بحيث تكون متوافقة مع عنوانه، بعيداً عن الحشو، سليم اللغة، دقيق التوثيق.
4. التقيد بأصول البحث العلمي وقواعده وشكلياته من حيث أسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع في بيانات كاملة لنشرها.
5. يجب أن يشتمل البحث المقدم للنشر على الأجزاء الرئيسية التالية: (الملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية، الكلمات المفتاحية، المقدمة، المشكلة، الأهداف، الأهمية، الإطار النظري (الأدبيات)، الإطار العملي، النتائج، التوصيات، أو خاتمة للبحث، قائمة المراجع والمصادر)
6. تكتب الدراسات والبحوث باللغة العربية، ويقبل المكتوب منها باللغة الأجنبية شريطة تقديم ملخص لها باللغة العربية.
7. يجب كتابة البحث بلغة سليمة خالية من الأخطاء الإملائية واللغوية والنحوية والمطبعية.
8. الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي وملء تعهد من قبل الباحث بالأصالة العلمية للبحث.

الشروط الشكلية والفنية للبحوث المقدمة للنشر

1 - تحمل الصفحة الأولى عنوان البحث بالإضافة إلى اسم الباحث ثلاثيا ومؤهله العلمي ودرجته العلمية، واسم القسم والكلية والجامعة.

2 - ملخص البحث باللغتين العربية والانجليزية لا يتجاوز (250 كلمة) لكل لغة.

3 - الكلمات المفتاحية (Key words)، بعد الملخص

4 - تقدم البحوث مطبوعة على وجه واحد من ورق مقاس (A4) ومرقمة ترقيما متسلسلا، بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المصادر والمراجع على أن لا يزيد عدد الصفحات عن (20) صفحة، كما تقدم البحوث بالإضافة إلى النسخة المطبوعة نسخة أخرى مخزنة على قرص ليزري (CD).

5 - أن يكون البحث مكتوباً على برنامج (Microsoft Word) وأن يكون الخط باللغة العربية (Simplified Arabic)، وباللغة الإنجليزية بالخط (Times New Roman) ويكون تباعد السطور بترك مسافة مفردة بين الأسطر (1.5) بينها ويكون حجم الخط (16) للعناوين و (14) للمتن.

6 - التهميش تتم الإشارة إلى المصادر والمراجع التي استشهد بها الباحث في متن البحث، وذلك بترقيمها بأرقام تسلسلية، وتكتب تلك المصادر والمراجع في نهاية البحث، وترتب بحسب ما تم الإشارة إليه في متن البحث، كما تقبل المجلة الأبحاث التي مجالها يتطلب اتباع نظام التهميش الذي يسمى بأسلوب الجمعية الأمريكية لعلم النفس (Harvard style).

آلية التحكيم العلمي للبحوث المقدمة للنشر

1 – تخضع البحوث المرسلة إلى المجلة لفحص أولي، من قبل هيأة التحرير لتقرير أهليتها للتحكيم، وذلك خلال أسبوع من تاريخ استلام البحث، ويحق لهيأة التحرير أن تعتذر عن قبول البحث في حالة تبين أنه لا يصلح للنشر بالمجلة لأي سبب من الأسباب كمخالفة لشروط النشر أو الشروط الفنية أو الشكلية.

2 – يتم فحص البحوث المقدمة للمجلة عن طريق أحد برامج الكشف عن الأصالة في الإنتاج العلمي (Plagiarism Detection Software) من أجل رفع جودة الكتابة العلمية.

3 – تخضع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي واللغوي من قبل أستاذين متخصصين تحددهم هيأة التحرير بشكل سري، ويتم إبلاغ الباحث بنتيجة التحكيم خلال شهر من تاريخ الاستلام

4 – يجوز لهيأة التحرير في حالة رفض البحث من أحد المحكمين الاستعانة بمحكم ثالث، وتكون نتيجة تحكيمه نهائية.

- المجلة ترحب بما يرد إليها من دراسات وأبحاث علمية في مختلف التخصصات .
- كافة الآراء والأفكار التي تنشر بأسماء كتابها لا تعبر إلا عن آراء أصحابها .
- جميع حقوق الطبع محفوظة للنقابة العامة لأعضاء هيأة التدريس الجامعي، ويجوز إعادة طبع الدراسات والأبحاث بعد الحصول على موافقة كتابية من إدارة المجلة

الاشتراك السنوي

- لأعضاء هيأة التدريس والطلاب بليبيا 15د.ل
- المؤسسات 20 د.ل
- الوطن العربي وخارجه 30 د.ل

الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين حمداً يليق بجلال قدرته كما ينبغي والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم.

يسعدنا أن نقدم لكم العدد الثاني والأربعين من مجلة الجامعي، المجلة العلمية المحكمة التي تسعى إلى نشر الأبحاث العلمية الرصينة في مختلف العلوم، وتعزيز دور البحث العلمي في بناء المعرفة وتطوير المجتمعات.

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه العالم اليوم، يبرز البحث العلمي كأداة أساسية لتحقيق التقدم والابتكار. ومن هذا المنطلق، نحرص في مجلة الجامعي على تقديم أبحاث متميزة تتناول قضايا علمية محورية، وتقدم حلولًا عملية تسهم في تعزيز التنمية المستدامة.

نقدم في هذا العدد مجموعة من الدراسات الأكاديمية التي تغطي مجالات متنوعة، تسلط الضوء على أحدث التطورات العلمية والتقنية، وتدعم الحوار العلمي البناء. نؤكد التزامنا بأعلى معايير الجودة والتحكيم العلمي، ضمانًا لنشر أبحاث ذات قيمة علمية عالية.

نشكر جميع الباحثين والمحررين والمراجعين الذين ساهموا في إعداد هذا العدد، ونرحب بمساهماتكم المستقبلية في إثراء محتوى المجلة. نأمل أن يكون هذا العدد إضافة نوعية للمكتبة العلمية، وأن يلهم الباحثين والمجتمع الأكاديمي لمواصلة المسير نحو تحقيق أهداف التنمية العلمية.

راجين أن تجد محتويات هذا العدد من الرضى والقبول لديكم

والله ولى التوفيق

أ.د.النعمى السائح العالم
رئيـــس هيأة التحرير

فهرس المحتويات

توجيه القراءات القرآنية وأثره في بناء المعنى التفسيري

▪ د. محمد عبدالسلام حسن الحضيري 15

الطعن في السنة النبوية في العصر الحديث

دراسة تحليلية في الأسباب والدوافع

▪ د.محمد السايح صالح الكوربو 36

التعليم العربي في نيجيريا وفرص العمل في عصر الرقمنة

دراسة تحليلية

▪ د. إبراهيم علي يونس 74

جدلية الحضور والغياب في قصيدة «أطل غيابك» للشاعر الليبي محمد المِزْوِغي

دراسة تحليلية نقدية

▪ د. ميلود مصطفى عاشور 86

إسهامات الفلاسفة المسلمين في الفكر الإنساني

دراسة في مشروع ابن رشد بين التأويل العقلي والتأثير الحضاري

▪ د. فتحي محمد عبد القادر هبي 109

الإرهاب والتنمية: أثر غياب الحكم الرشيد على انتشار التنظيمات المتطرفة

▪ د. عبد العظيم إسماعيل الأزرق 129

الموظف الدبلوماسي في التشريع الليبي

(نظرة حقوقية)

▪ د. العارف صالح الخوجة 142

العولمة وعلاقتها بالتحديث والتنمية السياسية في دول العالم الثالث

(ليبيا نموذجا)

▪ د.إبراهيم أبوصلاح إبراهيم 160

القضية الليبية في المحافل الدولية ودورها في تحقيق الاستقلال

▪ أ.هناء محمود الشديد 184

مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال والصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميمها وتوظيفها من وجهة نظرهن

▪ أ. سنية مصطفى حسن دويك 207

معوقات التفتيش التربوي فى تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين

دراسة ميدانية على عينة من المفتشين التربويين ببلدية إجدابيا

▪ د. عبد الكريم عبد الرحيم السنوسي الصبيحي ▪ أ. عبد السلام محمد مصباح بوكنيشة 238

معوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) وأثرها على جودة معلومات التقارير المالية

" دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية"

▪ د.إسماعيل عيسى محمد حويلي ▪ أ. مصطفى أحمد محمد حسن 261

أثر الصدمات النقدية وعدم الاستقرار المالي على ديناميكيات تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الريعي

تحليل قياسي لسياسات سعر الصرف في ليبيا (2000-2025)

▪ د. وسام عبدالسلام أبوغالية 303

دور القيادة التحويلية في تطبيق آليات الحوكمة الإدارية

دراسة ميدانية على موظفي جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية فرع طرابلس السواني

▪ أ.نورالدين رحومة الديب ▪ أ. عبد الرزاق محمد أبورزيزة ▪ أ. منير أحمد المخرم 327

استخدام مؤشر TOI لتقييم تحمل بادرات القمح المعاملة أوليا بالنقع في محلول ملحي للإجهاد الملحي

▪ د. سعاد امقدع عبد القادر 365

مدى إمكانية تطبيق معيار المحاسبة ISA 7 في شركة المدار الجديد

▪ مختار النعمي السائح العالم 375

توجيه القراءات القرآنية
وأثره في بناء المعنى التفسيري

■ د. محمد عبدالسلام حسن الحضيري*

● تاريخ استلام البحث 2025/09/18م ● تاريخ قبول البحث 2025/12/04م

■ **المستخلص**:

يعتبر علم توجيه القراءات القرآنية هو أحد العلوم المركزية في التي خدمت النص القرآني بشكل عميق، حيث يركز على تفسير الأوجه اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية والدلالية المرتبطة بالقراءات المتواترة، إضافة إلى استعراض ما تولّده هذه القراءات من تأثيرات في تفسير النصوص، ويسعى هذا البحث إلى تحليل أثر توجيه القراءات القرآنية في تنوع التفسير، مع تسليط الضوء على دوره في إثراء المعاني القرآنية ويستعرض مواقف المفسرين من اختلاف القراءات، فضلاً عن توضيح طبيعة التباين الناتج عن تنوع القراءات وتعددها

استند البحث إلى المنهج الاستقرائي التحليلي، مدعومًا بالمنهج المقارن، من خلال استعراض نماذج تطبيقية من القراءات القرآنية وربطها بأقوال أشهر المفسرين، مثل الطبري، الزمخشري، ابن عطية، القرطبي، وابن عاشور، وتوصلت الدراسة إلى أن اختلاف القراءات يعبر عن اختلاف تنوع وتكامل وليس تضادًا، وأن التوجيه العلمي المنضبط لهذه القراءات يسهم في تعزيز المعاني القرآنية، ويبرز عمقها واتساقها.

تناول البحث الضوابط المنهجية المستخدمة في توظيف توجيه القراءات في مجال التفسير، مع التنبيه إلى أبرز الأخطاء الناتجة عن سوء استخدامها، لا سيما في بعض الاتجاهات التفسيرية المعاصرة، وخلص إلى أن علم توجيه القراءات القرآنية يعد أداة تفسيرية أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، لما له من دور في تحقيق فهم متكامل للنص القرآني وضمان انسجامه على المستويين الدلالي والبياني.

● **الكلمات المفتاحية**: توجيه القراءات، قراءات قرآنية، تفسير، قراءات مختلفة، دلالات

* . أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب - جامعة سبها E-maiI: Moh.alhudhairy@gmail.com

■ **Abstract:**

The science of Qur'anic reading direction (ʿIlm Tawjīh al-Qirāʾāt) is a fundamental discipline within Qur'anic studies, as it examines the linguistic, grammatical, morphological, rhetorical, and semantic justifications of the canonical Qur'anic readings and their interpretive implications. This research explores the impact of directing Qur'anic readings on interpretation, highlighting its role in expanding meaning and regulating exegetical disagreement.

The study adopts an inductive and analytical methodology, supported by a comparative approach, through applied examples drawn from the interpretations of leading exegetes such as al-Ṭabarī, al-Zamakhsharī, Ibn ʿAṭiyyah, al-Qurṭubī, and Ibn ʿĀshūr. The findings demonstrate that differences among canonical readings represent complementary diversity rather than contradiction, and that proper methodological direction enhances semantic richness and interpretive coherence.

The research also establishes methodological guidelines for the sound employment of Tawjīh al-Qirāʾāt and warns against misapplications that distort Qur'anic meaning. It concludes that directing Qur'anic readings is an essential interpretive tool for achieving a comprehensive and harmonious understanding of the Qur'anic text.

Keywords: Tawjīh al-Qirāʾāt, Qur'anic Readings, Tafsīr, Variant Readings, Semantics.

■ مقدمة البحث

يعتبر علم توجيه القراءات القرآنية من العلوم الراسخة التي كان لها دور كبير في خدمة النص القرآني، حيث يُسلط الضوء على الجوانب اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية والدلالية في القراءات المتواترة، مع توضيح الآثار التفسيرية المترتبة عليها، ويُمثل هذا العلم أداة منهجية أساسية لفهم تنوع الدلالات في القرآن الكريم، وضبط الاختلاف بين المفسرين، والعمل على تجنب التناقض عند التعامل مع اختلاف القراءات في التفسير

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، أبرزها ترسيخ مفهوم علم

توجيه القراءات القرآنية وتوضيح نشأته، بالإضافة إلى تسليط الضوء على تأثيره في تنوع التفسير وثراء الدلالات القرآنية، كما يسعى إلى استعراض مواقف المفسرين تجاه اختلاف القراءات، مع التركيز على توضيح الضوابط المنهجية التي تضبط استخدام هذا العلم في التفسير، والتنويه بالأخطاء الناتجة عن سوء توظيفه، سواء في الماضي أو الحاضر.

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي لتتبع النصوص المرتبطة بتوجيه القراءات، مع الاستناد إلى المنهج المقارن لموازنة آراء المفسرين، خاصةً الطبري، والزمخشري، وابن عطية، والقرطبي، وابن عاشور، كما استفاد من المنهج التطبيقي من خلال تقديم نماذج قرآنية توضح تأثير اختلاف القراءات على التفسير.

تطلّب البحث تسلسلاً منهجيًا قُسّم إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، خصّص الفصل الأول لتوجيه القراءات القرآنية، والنص القرآني، وتأثير توجيه القراءات على تنوّع التفسير، مع عرض نماذج تطبيقية، أما الفصل الثاني فتناول الضوابط المنهجية لاستخدام علم توجيه القراءات، مع تسليط الضوء على أخطاء التوظيف وعرض نموذج تطبيقي حديث، اختُتم البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

■ **إشكالية البحث وتميّزه**

رغم كثرة الدراسات التي تناولت القراءات القرآنية قديمًا وحديثًا، إلا إن معظمها ركّز على الجوانب النظرية لتأصيل علم توجيه القراءات، أو تناول أثر القراءات في التفسير بشكل عام، أو اختص بدراسة منهج تفسير معين، ومع ذلك، لم تقم تلك الدراسات بدمج هذه المسارات بشكل منهجي في إطار دراسة واحدة شاملة ومتكاملة، أدى هذا الأمر إلى الحاجة الماسّة لإجراء بحث يُظهر أثر توجيه القراءات القرآنية في التفسير بطريقة تطبيقية ومنهجية واضحة ومنضبطة.

تتمثل مشكلة هذا البحث في توضيح دور التوجيه العلمي للقراءات القرآنية في توسيع الدلالة القرآنية وضبط الخلاف التفسيري،كما يسعى إلى التفريق بين اختلاف التنوع المشروع والتوظيف غير المنهجي للقراءات، الذي قد يؤدي إلى اضطراب الفهم أو الإيهام بوجود تعارض، يتميز البحث بالجمع بين التأصيل النظري المختصر والدراسة التطبيقية،

متضمناً ربط نماذج قرآنية مختارة بأقوال كبار المفسرين، مع التركيز على إبراز الضوابط المنهجية التي تنظم توظيف القراءات في التفسير..

كما يحاول البحث معالجة مجموعة من التساؤلات المهمة، من أبرزها: ما هو مفهوم توجيه القراءات القرآنية؟ وما هي أسسه المنهجية؟ وكيف أدى إلى تنوع التفسير واتساع المعاني؟ وما هي أبرز الضوابط العلمية التي تحكم استخدامه في التفسير؟

ومن خلال ذلك، يسعى البحث إلى تقديم إضافة علمية تسهم في تنظيم هذا المجال وإبراز التكامل بين دلالات القراءات القرآنية

■ **الفصل الأول: توجيه القراءات والنص القرآني**

● **المبحث الأول: أهمية علم توجيه القراءات وأثره في فهم النص القرآني**

● **المطلب الأول: أهمية علم توجيه القراءات في صيانة المعنى القرآني**

يعتبر علم توجيه القراءات القرآنية من أبرز العلوم الأصيلة التي تسهم في المحافظة على المعنى القرآني من الفهم القاصر أو الخاطئ، من خلال بيان وجوه القراءات المختلفة وربطها بأصولها اللغوية والسياقية، فالقراءات المتواترة تمثّل كلها نصًا منزلًا، واختلافها لا يعني تضادّ المعاني، بل تنوّعها واتساعها، ومن ثمّ فإن توجيه هذه القراءات يُعدّ ضرورة علمية لضبط الفهم الصحيح للنص القرآني.[1]

وتبرز أهمية هذا العلم في كونه يرفع الإشكال عن المواضع التي قد يُتوهم فيها وجود تعارض بين القراءات أو بين أقوال المفسرين، فببيان التوجيه اللغوي والمعنوي لكل قراءة، يتضح أن الخلاف إنما هو اختلاف تنوّع، وأن كل قراءة تسهم في إبراز جانب من المعنى الكلي للآية، وقد نبّه كثير من العلماء إلى أن إهمال توجيه القراءات قد يؤدي إلى ترجيح تفسير على حساب قراءة ثابتة، وهو منهج غير سديد.[2]

كذلك من مظاهر أهمية توجيه القراءات في إبراز المعنى القرآني بيان أن بعض ألفاظ القرآن لا يُفهم معناها الوافي إلا بجمع قراءاتها المختلفة، فكل قراءة قد تسهم في إضافة قيد دلالي أو توضح معنىً محتملًا في قراءة أخرى، وقد أكّد ابن الجزري أن تلاقي القراءات في

الموضع الواحد بمنزلة اجتماع الآيات في الموضوع الواحد، يُفسّر بعضها بعضًا. [3]

ولعلم توجيه القراءات إسهام في منع الطعن في القراءات الثابتة بدعوى مخالفتها للقياس اللغوي أو الذوق البلاغي، فيُظهر بجلاء أن كل قراءة لها وجه صحيح في العربية، وأنها جاءت على سنن فصيح معروف، وقد كان لهذا الدور الأثر البالغ في الدفاع عن النص القرآني أمام بعض الاتجاهات العقلية أو اللغوية المتشددة.[4]

ويبرز هذا الأثر بوضوح في كتب التفسير، حيث يعتمد المفسرون على توجيه القراءات في ترجيح المعنى الأليق بالسياق، أو في الجمع بين الأقوال المختلفة، فعلى سبيل المثال نجد الشيخ الطبري كثيرًا ما يذكر القراءات، ثم يبيّن أن اختلافها يؤدي إلى معانٍ متقاربة، فيحمل الآية على جميعها، مما يعكس وعيًا عميقًا بأهمية هذا العلم في حفظ وحدة المعنى القرآني [5]

وخلاصة القول إن علم توجيه القراءات يمثّل أداة علمية دقيقة لبيان المعنى القرآني، وضبط الفهم التفسيري، ومنع الوقوع في التعارض الوهمي، مما يجعله ركيزة لا غنى عنها في الدراسات القرآنية والتفسيرية.

- **المطلب الثاني: أثر علم توجيه القراءات في اختلاف التفسير وتنوّعه**

يُعتبر اختلاف القراءات القرآنية أحد أهم الأسباب التي أدّت إلى اتساع التفسير وتنوعه، فاختلاف أوجه الأداء في اللفظ القرآني يؤدي – في كثير من الأحيان – إلى الاختلاف في الدلالة أو توسيع لها، فيدفع المفسر إلى بيان أثر كل قراءة في المعنى، كما يقوم علم توجيه القراءات بدور محوري في ضبط هذا الاختلاف، وبيان أنه اختلاف تنوّع لا تضاد، وأن كل قراءة ثابتة تسهم في إثراء التفسير وتوسيعه.[6]

ومن أبرز مظاهر أثر توجيه القراءات في اختلاف التفسير اختلاف الإعراب بين القراءات، مما يؤدي إلى تعدد المعاني التفسيرية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَيَقُولُونَ هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ**﴾ وقراءة: ﴿**هَذَا سَاحِرٌ مُبِينٌ**﴾ (المائدة: 110)، حيث وجّه العلماء القراءة الأولى على أن الإشارة إلى ما جاء به موسى عليه السلام من الآيات، بينما وجّهوا القراءة الثانية على

أن الإشارة إلى شخص موسى عليه السلام، وقد ذكر الطبري أن اختلاف القراءة هنا أظهر معنيين متكاملين في سياق اتهام بني إسرائيل لموسى عليه السلام.[7]

ومنه أيضًا اختلاف الصيغ الصرفية الذي ينعكس على التفسير، كما في قوله تعالى:﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ وقراءة: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (الفاتحة: 4) فقد وجّه العلماء قراءة مالك على مفهوم التملك والتصرّف، وقراءة ملك على مفهوم السلطان والقهر، واعتبروا أن اجتماع القراءتين يُظهر كمال الملك الإلهي في ذلك اليوم، وقد توسّع الزمخشري وابن عاشور في بيان هذا الأثر الدلالي، وربطاه بمقاصد السورة العامة.[8]

ويبرز أثر توجيه القراءات كذلك في اختلاف المعنى الفقهي والتشريعي، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ وقراءة: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ (المائدة: 6)، حيث وجّه العلماء القراءة بالنصب على الغسل، والقراءة بالجر على المسح، وبيّنوا أن اختلاف القراءة أسهم في اختلاف الفقهاء في حكم غسل الرجلين أو مسحهما في الوضوء، وقد تناول القرطبي هذا المثال مطوّلًا، وبيّن أثر توجيه القراءة في الخلاف الفقهي.[9]

كما يسهم علم توجيه القراءات في الجمع بين أقوال المفسرين المختلفة، فقد يُفسَّر النص على قراءة، ويُفسَّر تفسيرًا آخر على قراءة ثانية، فيحتار الناظر ويظن وجود تعارض، بينما الحقيقة أن كل تفسير قائم على قراءة معتبرة، وقد أكّد ابن عاشور أن إغفال هذا الجانب يؤدي إلى سوء فهم الخلاف التفسيري، وإلى تضييق ما وسّعه الله في كتابه[10]

ونقول أخيرا إن علم توجيه القراءات يمثّل مفتاحًا أصيلا لفهم اختلاف التفسير وتنوّعه، ويمنح الباحث القدرة على الجمع بين الأقوال التفسيرية المختلفة، وردّها إلى أصولها النصية الصحيحة، مما يسهم في بناء تفسير متكامل يراعي جميع وجوه الأداء القرآني.

- **المطلب الثالث: أثر علم توجيه القراءات في ترجيح الأقوال التفسيرية**

نرى أن علم توجيه القراءات يعد أداةً منهجية دقيقة في العمل على ترجيح الأقوال التفسيرية عند تعددها، حيث نجده يُسهم في ربط القول التفسيري بالقراءة التي بُني عليها، وبيان مدى توافقه مع السياق اللغوي والنصي للآية، فكثير من الخلاف الذي يوجد بين

المفسرين يرجع في حقيقته إلى اختلافهم في اعتماد قراءة دون أخرى، أو في تقدير أثر القراءة في المعنى.[11]

ويقوم التوجيه بدور كبير في كشف القول الأقرب إلى النص، ليس لغرض إلغاء الأقوال الأخرى، بل من حيث بيان وجوه القوة في كل قول، وربطه بقراءته المعتمدة، لذا فقد اعتمد الطبري هذا المنهج بوضوح، فكان يذكر الأقوال المختلفة، ثم يُرجّح بينها استنادًا إلى القراءة الأظهر في الدلالة، أو الأشهر في الاستعمال، مع اعترافه بصحة باقي القراءات من حيث الثبوت.[12]

ومن الأمثلة الدالة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ وقراءة: ﴿وَكَفَلَهَا زَكَرِيَّا﴾ (آل عمران: 37)، فقد وجّه العلماء القراءة المشددة للفاء على أن الله عز وجل هو الذي تولّى أمر كفالة مريم عليها السلام بتقديرٍ إلهي، بينما وجّهوا القراءة المخففة على أن زكريا عليه السلام هو الذي باشر الكفالة، وقد رجّح بعض المفسرين معنى العناية الإلهية بناءً على قراءة التشديد، مع إقرارهم بأن القراءة الأخرى صحيحة وتفيد مباشرة زكريا للكفالة، ويُعدّ هذا المثال شاهدًا واضحًا على دور التوجيه في ترجيح المعنى الأليق بالسياق دون إبطال غيره. [13]

وتبين لنا أن أثر التوجيه في ترجيح الأقوال الفقهية والتشريعية يبرز حين يكون اختلاف التفسير مبنيًا على اختلاف القراءة، ففي مثل هذه المواضع، لا يكون الترجيح قائمًا على مجرد الذوق أو القياس، بل على توجيه القراءة من حيث اللغة ووضوح السياق، وقد نبّه القرطبي إلى أن كثيرًا من الخلاف الفقهي إنما منشؤه اختلاف القراءات، وأن الجمع بينها أولى من إلغاء إحداها متى أمكن ذلك.. [14]

ويؤكّد ابن عاشور إن الترجيح في البيان التفسيري القائم على توجيه القراءات يُعدّ من أعدل مناهج الترجيح، لأنه ينطلق من النص نفسه، لا من عوامل خارجية، كما يحذّر من ترجيح تفسير يهمل قراءة ثابتة، لما في ذلك من تضييق لسعة المعنى القرآني. [15]

وخلاصة القول أن علم توجيه القراءات القرآنية يمكّن المفسر من ممارسة الترجيح التفسيري على أسس علمية راسخة، ويمنع الوقوع في التهميش والإقصاء غير المنهجي للأقوال التفسيرية، كما يسهم في بناء رؤية تفسيرية شاملة تراعي جميع وجوه الأداء القرآني.

■ الفصل الثاني: الأثر التفسيري لتوجيه القراءات القرآنية (دراسة تطبيقية)

• تمهيد الفصل

يهدف هذا الفصل إلى إظهار الأثر التطبيقي لعلم توجيه القراءات القرآنية في اختلاف التفسير وتنوّعه، من خلال نماذج مختارة من الآيات القرآنية التي تعدّدت قراءاتها، وانعكس ذلك على اختلاف أقوال المفسرين، كما يُعنى هذا الفصل بربط القراءة بالتفسير، وبيان كيف كان لتوجيه القراءات الأثر الكبير في توسيع المعنى القرآني، وترشيد الخلاف التفسيري، ومنع التعارض الظاهري بين الأقوال.

• المبحث الأول: أثر توجيه القراءات في اختلاف المعنى التفسيري

•المطلب الأول: اختلاف المعنى باختلاف الصيغة الصرفية في القراءات

يعتبر اختلاف الصيغة الصرفية بين القراءات من أبرز الأسباب التي أدّت إلى اختلاف المعنى التفسيري، فتغيّر بنية الكلمة يترتب عليه تغيّر في الدلالة، أو توسيع لها. ولهذا فإن علم توجيه القراءات يقوم ببيان هذه الصيغ المختلفة، وربطها بالسياق، وبيان أثرها في المعنى دون إلغاء لأي قراءة ثابتة.[16]

ومن الأمثلة البارزة في هذا الباب قوله تعالى: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ وقراءة: ﴿**مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ (الفاتحة: 4)،

فقد وجّه الطبري قراءة مالك على معنى التملّك والتصرّف المطلق، ووجّه قراءة ملك على معنى السلطان والقهر، وبيّن أن اجتماع القراءتين يدل على كمال الملك الإلهي في ذلك اليوم،[17] وذهب الزمخشري إلى أن اختلاف الصيغة الصرفية هنا أكسب المعنى قوة وشمولًا، إذ جمع بين الملك الذاتي والملك السلطاني.[18] ، وأكّد ابن عاشور أن القراءتين بمنزلة آيتين في الدلالة، إحداهما تُفسّر الأخرى. [19]

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿**فَتَبَيَّنُوا**﴾ وقراءة: ﴿**فَتَثَبَّتُوا**﴾ (الحجرات: 6)، فقد وجّه المفسرون القراءة الأولى على طلب البيان والكشف، والقراءة الثانية على التأنّي وعدم العجلة، وبين القرطبي إلى أن اختلاف الصيغة الصرفية أفاد معنىً تشريعيًا متكاملًا في التعامل مع الأخبار، يجمع بين التثبّت وطلب البيان معًا. [20]

وتُبرز هذه الأمثلة الواضحة أن التوجيه الصرفي للقراءات لا يؤدّي إلى تضادّ وتنافر في المعنى، بل إلى تنوّعه واتساعه، وأن إهمال هذا التوجيه قد يفضي إلى قصر المعنى على وجه واحد، مع ثبوت غيره في القراءة.

- **المطلب الثاني: اختلاف المعنى باختلاف الإعراب في القراءات**

يُعدّ اختلاف الإعراب بين القراءات القرآنية من أكثر أسباب اختلاف المعنى التفسيري وضوحًا، إذ يترتب على تغيّر الموقع الإعرابي للكلمة تغيّر في علاقتها بما قبلها أو بعدها، مما يفتح آفاقًا دلالية متعددة داخل السياق الواحد، ويأتي دور علم توجيه القراءات في بيان وجه كل إعراب، وربطه بالمعنى المقصود، ورفع توهّم التعارض بين التفاسير المبنية على اختلاف القراءة.[21]

ومن أشهر الأمثلة التطبيقية في هذا الباب قوله تعالى:﴿**وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**﴾ وقراءة:﴿**وَأَرْجُلِكُمْ**﴾ (المائدة: 6)

فقد وجّه الشيخ الطبري قراءة النصب على العطف على قوله تعالى: ﴿فاغسلوا وجوهكم وأيديكم﴾، فيبرز المعنى بوجوب غسل الرجلين، بينما وجّه قراءة الجر على العطف على قوله: ﴿برؤوسكم﴾، فيكون المعنى المسح،[22] وذهب الشيخ القرطبي إلى أن اختلاف الإعراب هنا كان سببًا رئيسًا في اختلاف الفقهاء في حكم غسل الرجلين أو مسحهما، وأن كل قراءة أفادت حكمًا معتبرًا في الفقه الإسلامي [23]

و بعض المفسرين، كابن عطية، سعى إلى الجمع بين القراءتين، فرأى أن الأصل هو الغسل، وأن المسح يُحمل على التخفيف عند وجود الخفّين، وبذلك يكون اختلاف الإعراب قد وسّع الدلالة التشريعية بدل أن يضيّقها، [24] ويُعدّ هذا المثال شاهدًا على الأثر الكبير لتوجيه القراءات في ترشيد الخلاف الفقهي والتفسيري.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿**ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ**﴾ وقراءة شاذة: ﴿**لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى**﴾، حيث يختلف الإعراب في توجيه **هُدًى** ، فإمّا أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، أو حالًا، أو خبرًا ثانيًا، وقد ذكر الزمخشري أن اختلاف الإعراب هنا أدّى إلى تنوّع في توجيه المعنى بين كونه وصفًا للكتاب أو بيانًا لأثره[25]

كما يظهر أثر اختلاف الإعراب في القراءات في قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ وقراءة: ﴿وَكَفَلَهَا زَكَرِيَّا﴾ (آل عمران: 37)، فقد ترتب على اختلاف الإعراب والبناء اختلاف في إسناد الفعل، فأفادت إحدى القراءتين العناية الإلهية المباشرة، وأفادت الأخرى مباشرة زكريا عليه السلام للكفالة، وقد بيّن ابن عاشور أن هذا الاختلاف يُثري المعنى، ولا يُنشئ تعارضًا، بل يكمّل الصورة التفسيرية.[26]

ويخلص من هذه النماذج أن اختلاف الإعراب بين القراءات يمثّل عنصرًا فاعلًا في تنوّع المعنى التفسيري، وأن علم توجيه القراءات يقوم بدور حاسم في ضبط هذا التنوع، وبيان أن كل قراءة ثابتة تحمل وجهًا صحيحًا في اللغة والمعنى.

•المطلب الثالث: اختلاف المعنى باختلاف البناء للمعلوم والمجهول في القراءات

يُعدّ اختلاف البناء للمعلوم والمجهول بين القراءات القرآنية من الظواهر اللغوية التي يترتب عليها اختلاف دلالي مؤثر في التفسير، فيختلف توجيه المعنى باختلاف إسناد الفعل إلى فاعله الصريح أو حذفه والبناء للمجهول، كما يقوم علم توجيه القراءات ببيان وجه كل قراءة، وربطها بالسياق العام للآية، وإظهار أن هذا الاختلاف يُثري المعنى ولا يُنشئ تعارضًا.[27]

ومن أبرز الأمثلة في هذا الباب قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ وقراءة: ﴿زَيَّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (البقرة: 212)، فقد وجّه الطبري القراءة المبنية للمجهول على أن التزيين وقع دون التصريح بالفاعل، ليفيد العموم في أسباب التزيين من النفس والشيطان والدنيا، بينما وجّه القراءة المبنية للمعلوم على أن الله تعالى هو المزيِّن ابتلاءً واستدراجًا. وبيّن أن كلا الوجهين صحيح في المعنى والسياق.[28]

وتوسّع الزمخشري في بيان الأثر البلاغي لهذا الاختلاف، فاعتبر أن البناء للمجهول يُركّز على حال الكافرين وانشغالهم بالدنيا، دون الالتفات إلى الفاعل، بينما يبرز البناء للمعلوم جانب الابتلاء الإلهي في سياق الحكمة والاختبار، [29] وأكّد ابن عاشور أن الجمع بين القراءتين يُقدّم رؤية تفسيرية شاملة تجمع بين السبب الظاهر والسبب الغيبي للتزيين.[30]

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَقُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وقراءة: ﴿وَقَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (آل عمران: 195)، حيث يختلف المعنى بين التركيز على حال المجاهدين من جهة كونهم مقتولين، أو من جهة كونهم مقاتلين، وقد بيّن القرطبي أن اختلاف البناء هنا أفاد الجمع بين الفعل والنتيجة، وأن كلا القراءتين تُكمّل الأخرى في بيان منزلة المجاهدين [31]

ويظهر أثر اختلاف البناء كذلك في توجيه الأحكام والمعاني العقدية، فقد يُفهم من القراءة المبنية للمعلوم إثبات الفعل لله تعالى، بينما تفيد القراءة المبنية للمجهول تأكيد المعنى على وقوع الفعل ذاته دون تعيين الفاعل، وقد نبّه العلماء إلى ضرورة الحذر في هذا الباب، وعدم بناء الأحكام العقدية على قراءة واحدة مع إغفال الأخرى إذا ثبتتا معًا. [32]

وخلاصة القول إن اختلاف البناء للمعلوم والمجهول بين القراءات القرآنية يُعدّ سببًا رئيسًا في تنوّع المعنى التفسيري، وأن علم توجيه القراءات يمكّن المفسر من الجمع بين هذه المعاني، وردّها إلى سياق واحد متكامل، دون تعارض أو تناقض.

■ **المبحث الثاني: أثر توجيه القراءات في الاختلاف الفقهي**

● **المطلب الأول: أثر اختلاف القراءات في استنباط الأحكام الشرعية**

يعتبر اختلاف القراءات القرآنية من أبرز الأسباب التي أسهمت في نشوء الاختلاف الفقهي بين العلماء، فقد يترتب على اختلاف أوجه الأداء القرآني اختلاف في الدلالة التشريعية للنص، سواء من حيث الإطلاق والتقييد، أو من حيث الوجوب والندب، أو من حيث تحديد محلّ الحكم، كما يقوم علم توجيه القراءات بدور محوري في بيان هذا الاختلاف، وردّه إلى أصوله النصية الصحيحة، وبيان أن منشأه اختلاف التنزيل لا اختلاف الفهم المجرد.[33]

ومن أشهر الأمثلة التطبيقية في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ وقراءة: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ (المائدة: 6)، وقد سبق بيان أثر اختلاف الإعراب في هذه الآية، غير أن أثره الفقهي يستحق وقفة خاصة، فقد استدلّ من قرأ بالنصب على وجوب غسل الرجلين، بينما استدلّ من قرأ بالجر على جواز المسح. وأما الشيخ القرطبي فقد بين أن هذا

الاختلاف الفقهي لم يكن ناشئًا عن تضادّ في النص، بل عن تنوّع في القراءة، وأن الجمع بين القراءتين أولى من إلغاء إحداهما، فحُمل الغسل على الأصل، والمسح على حال لبس الخفين.(34)

ومن الأمثلة أيضًا قوله تعالى: ﴿**فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ**﴾ (النساء: 92)، حيث وردت قراءة شاذة بدون قيد الإيمان. وقد ناقش المفسرون هذا الاختلاف، وبيّنوا أن القراءة المتواترة قيّدت الحكم بالإيمان، بينما أفادت القراءة الأخرى أصل الحكم دون القيد، وقد رجّح جمهور الفقهاء العمل بالقراءة المتواترة، مع اعتبار القراءة الأخرى مبيّنة لسعة المعنى، لا ناسخة ولا معارضة.(35)

ويظهر أيضاً أثر توجيه القراءات في باب الحدود والأحكام، كما في قوله تعالى: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾ (المائدة: 38)، فقد ناقش العلماء اختلاف دلالة الجمع والإفراد في بعض القراءات، وأثر ذلك في تحديد محلّ القطع، وقد أشار ابن عطية إلى أن توجيه القراءة هو الأساس في فهم النص، وأن الاعتماد على قراءة دون أخرى قد يؤدي إلى تضييق الحكم بغير دليل.(36)

والأصوليون أكدوا أن اختلاف القراءات يُنزّل منزلة تعدد النصوص، وأنه يجوز بناء الأحكام الفقهية على مجموع القراءات الثابتة، لا على قراءة واحدة فقط، وقد أشار الزركشي إلى أن هذا الأصل من أهم ما ينبغي مراعاته عند الاستدلال الفقهي بالقرآن الكريم.(37)

وخلاصة القول إن علم توجيه القراءات يمثّل أداة ضرورية لفهم أصل الاختلاف الفقهي، وضبط مسالك الاستدلال، ومنع توهّم التعارض بين الأحكام الشرعية المستنبطة من النص القرآني.

- **المطلب الثاني: أثر توجيه القراءات في الخلاف الأصولي**

تبين لنا أن أثر اختلاف القراءات القرآنية لم يكن مقتصراً على الخلاف الفقهي الجزئي في الأحكام، بل توسع وامتدّ إلى الخلاف الأصولي المتعلّق بمناهج الاستدلال، ومعاني الألفاظ، وحجية النص القرآني عند تعدد أوجه قراءته، فعلم توجيه القراءات يعد عنصرًا

أصيلاً في فهم هذا الخلاف وضبطه، فهو يبين أن اختلاف القراءات بمنزلة تعدد النصوص، وأنه ينبغي التعامل معها على هذا الأساس الأصولي.[38]

ونجد بعض القضايا الأصولية التي تأثرت بتوجيه القراءات منها مسألة **العام والخاص**، فقد ترد قراءة عامة، وتأتي قراءة أخرى مقيّدة أو مخصِّصة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ**﴾ (التوبة: 5)، فجاء الأصوليون واستخرجوا دلالة العموم في الآية، وأوضحوا أن التوجيه للقراءات والسياق العام يمنع حملها على العموم المطلق، بل يُقيَّد الحكم بالعهود والمواثيق السابقة. وقد نبه الزركشي بأن مراعاة القراءات والسياق من أهم أدوات ضبط دلالة العموم.[39]

ويظهر أثر توجيه القراءات كذلك في مسألة مهمة في الدرس الأصولي وهما **الأمر والنهي**، وهل يقتضيان الوجوب أو الندب. فقد ترد قراءة بصيغة الأمر الصريح، وأخرى بصيغة الخبر الذي يُفيد الطلب بطريق الالتزام، فجاء علم التوجيه ببيان أن الصيغة إذا اختلفت لا يعني اختلاف الحكم بالضرورة، بل قد يكون من باب آخر وهو تنوّع الأسلوب، وهو ما يؤثر في تقرير القاعدة الأصولية المتعلقة بدلالة الأمر. [40]

وهناك قضايا أصولية أخرى تأثرت أيضاً بتوجيه القراءات، منها مسألة **المطلق والمقيّد**، فقد تأتي قراءة مطلقة، وأخرى مقيّدة، فيُنظر إلى مجموع تلك القراءتين بوصفهما نصًّا واحدًا مركّبًا، والأصوليون قد أبانوا أن الجمع بين القراءات أولى من ترجيح إحداها، بغية حفظ النص القرآني بجميع أوجهه الثابتة [41]

لذلك يرى ابن عاشور أن إهمال توجيه القراءات في البحث الأصولي يؤدّي إلى خلل في بناء القواعد، مشيراً إلى أن النص القرآني لا يُفهم على قراءة واحدة إذا ثبت تعددها، ومن هنا دعا إلى اعتبار علم توجيه القراءات جزءًا من أدوات المجتهد في الاستنباط الأصولي.[42]

لذلك نخلص بنتيجة مفادها أن علم توجيه القراءات يمثّل أصلاً منهجيًا في ضبط الخلاف الأصولي، ويحظر بناء أساس تلك القواعد على قراءة واحدة مع إغفال غيرها، الأمر الذي يسهم في تحقيق الانسجام بين أصول الفقه والنص القرآني.

● المطلب الثالث: الجمع بين القراءات وأثره في توسيع الدلالة التشريعية

ذكر أهل العلم أن الجمع بين القراءات القرآنية المتواترة من أهم القواعد المنهجية في علم توجيه القراءات، لما له من أثر كبير في توسيع المعاني والدلالات التشريعية للنص القرآني، وعدم إبقاء الحكم في وجه واحد مع ثبوت غيره. فهذا الجمع يقوم على اعتبار أن كل قراءة منزّلة، وأن اجتماعها يكون بمنزلة اجتماع نصوص متعددة في الموضوع الواحد [43]

ويبرز مثالاً على ذلك قوله تعالى: ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ**﴾ وقراءة :﴿**يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ**﴾ (البقرة: 228)، فقد أفادت إحدى القراءتين ما أصل التربّص، وأفادت الأخرى بتحديد محله، فجاء الجمع بينهما أتمّ في بيان الحكم الشرعي، وقد ذكر الطبري في تفسيره فائدة مهمة مفادها أن اختلاف القراءة هنا أكسب النص مزيدًا من الإيضاح التشريعي.[44]

ومن أمثلة الجمع بين القراءات الجمع بين قراءتي النصب والجر في آية الوضوء، فالجمع بين القراءتين أسهم في بناء حكم فقهي مرن يراعي اختلاف الأحوال، بدل الاقتصار على حكم واحد، لذلك نجد الشيخ القرطبي عد هذا الجمع مثالًا واضحًا على حكمة التشريع في تعدد القراءات.[45]

ولأهمية دلالة الجمع بين القراءات رأى الأصوليون أن مسلك الجمع بين القراءات يُعدّ من أقوى مسالك الترجيح، بسبب أنه يُبقي النص على سعته، ويمنع التضييق في الأحكام، ومن الأصوليين الذين أشادوا بذلك الشيخ الشاطبي الذي بين بوضوح إلى أن الشريعة جاءت بالتيسير، وأن اختلاف القراءات من مظاهر هذا التيسير. [46]

ونخلص إلى أن ما ذكره العلماء من دلالات ومعاني تستفاد في الجمع بين القراءات يمثّل أساساً متيناً ومنهجًا تشريعيًا متوازنًا، يُراعي اختلاف الأحوال والظروف، ويكشف عن سعة الشريعة الإسلامية، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال علم توجيه القراءات.

■ المبحث الثالث: أثر توجيه القراءات في ترشيد الخلاف التفسيري

● المطلب الأول: توجيه القراءات وأثره في الجمع بين الأقوال التفسيرية

علم توجيه القراءات عده العلماء من أبرز الأدوات المنهجية في تنظيم الخلاف التفسيري والجمع بين أقوال المفسرين المختلفة، لما له من دور بارز في إرجاع هذه الأقوال

إلى أصولها من نصوصها السليمة، وأن الاختلافات الكثيرة إنما نشأت عن اعتماد قراءة دون أخرى، ولم يكن عن سوء في الفهم أو تعارض في المقاصد، لذلك فإن علم التوجية للقراءات القرآنية يزيل كل ما طرأ ويطرأ من إشكال، ويسفر عن وحدة المعنى في إطار التنوع المشروع.[47]

وإن هذا المنهج لم يكن غائبا في تفاسير الأئمة المتقدمين، بل كان حاضرا وبقوة عندهم وعلى رأسهم الإمام الطبري، فقد كان كثيرًا ما يورد العديد من المعاني والأقوال، ثم يشير إلى أن كل قول منها مبني على قراءة ثابتة، فيجمع بينها ولا يُقصي شيئًا منها. لذلك وجدنا تصريحاته في مواضع عديدة التي أشار فيها بأن اختلاف القراءات يقتضي اختلاف المعاني على وجه التنوّع، لا التضاد. [48]

ومن الأمثلة التطبيقية في هذا الباب قوله تعالى: ﴿**وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ**﴾ وقراءة: ﴿**وَيُقَاتِلُونَ النَّبِيِّينَ**﴾ (آل عمران: 112)، فبعض المفسرين وجهوا القراءة الأولى على معنى القتل الحقيقي، في حين أن فريقاً آخر منهم وجهوا القراءة الثانية على معنى الاعتداء والمقاتلة، فجاء الشيخ ابن عطية وجمع بين القولين، وذكر أن بني إسرائيل ارتكبوا الأمرين معًا، وأن اختلاف القراءة كشف عن شناعة فعلهم من جهتين: القتل والمقاتلة. [49]

كما يظهر أثر توجيه القراءات في الجمع بين الأقوال التفسيرية في قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ**﴾ وقراءة: ﴿**وَمَا يَخَادِعُونَ**﴾ (البقرة: 9)، حيث وجّه المفسرون قراءة يخدعون على إظهار فعل الخداع، ووجّهوا قراءة يخادعون على المشاركة والمبالغة في المحاولة. وقد بيّن الزمخشري أن اختلاف القراءة أفاد تصويرًا نفسيًا أدقّ لحال المنافقين، وأن الجمع بين المعنيين أولى من إلغاء أحدهما. [50]

ويؤكّد ابن عاشور أن الجمع بين الأقوال التفسيرية المبنية على اختلاف القراءات يُعدّ من أكمل مناهج التفسير، لأنه يراعي جميع وجوه الأداء القرآني، ويمنع تضييق المعنى أو ترجيح قول بغير مسوّغ علمي. كما نبّه إلى أن إهمال هذا الجانب قد يؤدي إلى اتهام بعض المفسرين بالتناقض، وهو وهم ناشئ عن الجهل بتعدد القراءات.[51]

وخلاصة القول أن توجيه القراءات يمثّل أداةً فعّالة في ترشيد الخلاف التفسيري،

والجمع بين الأقوال المختلفة، وردّها إلى إطار واحد متكامل، يُبرز سعة المعنى القرآني وعمقه.

المطلب الثاني: توجيه القراءات وأثره في دفع التعارض الظاهري بين التفاسير

يواجه الدارس للتفسير أحيانًا ما يبدو تعارضًا بين أقوال المفسرين في تفسير آية واحدة، غير أن علم توجيه القراءات يكشف في كثير من هذه المواضع أن التعارض إنما هو ظاهري، وأن سببه اختلاف القراءة المعتمدة في التفسير. ومن هنا تتجلّى أهمية هذا العلم في دفع التعارض، وبيان أن كل قول تفسيري صحيح في سياقه القرائي.[52]

ومن الأمثلة الواضحة في ذلك قوله تعالى: ﴿**وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ**﴾ وقراءة: ﴿**وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ**﴾ (الإنسان: 15)، حيث وجّه بعض المفسرين القراءة المبنية للمجهول على أن الطواف واقع من غير تعيين للطائف، بينما وجّه آخرون القراءة المبنية للمعلوم على أن الولدان هم القائمون بالطواف. وقد بيّن القرطبي أن كلا المعنيين صحيح، وأن اختلاف القراءة هو الذي أوجب اختلاف التفسير.[53]

كما يظهر هذا الأثر في قوله تعالى: ﴿**وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ**﴾ وقراءة: ﴿**سَكْرَاتُ الْمَوْتِ**﴾ (ق: 19)، حيث اختلف المفسرون في توجيه الإفراد والجمع، فمنهم من ركّز على شدة الحالة الواحدة، ومنهم من ركّز على تعدد شدائد الموت. وقد نبّه ابن عاشور إلى أن الجمع بين القراءتين يُقدّم تصورًا أشمل لحال الإنسان عند الموت.[54]

ويخلص من هذه النماذج أن توجيه القراءات يُعدّ من أنجع الوسائل في دفع التعارض الظاهري بين التفاسير، وردّ الخلاف إلى أصوله النصية، ومنع إسقاط الأقوال الصحيحة بدعوى التناقض.

■ الخاتمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد.

وفي ختام هذه الرحلة البحثية في علم توجيه القراءات القرآنية وأثره في التفسير، اتضح بجلاء أن هذا العلم الرصين ليس علمًا فرعيًا، بل هو من أهم وأبرز العلوم المركزية التي لا يستغني عنها المفسر، ولا يحسن أو يكتمل الفهم التفسيري للنص القرآني دون الإحاطة به وضبط قواعده.

وهذا البحث سعى إلى إبراز مكانة علم توجيه القراءات، وإيضاح أثره الكبير في اختلاف التفسير وتنوّعه، مع الكشف عن الضوابط المنهجية التي تحكم توظيفه، والتنبيه إلى الأخطاء الشائعة في التعامل معه قديمًا وحديثًا.

- **أولًا: أهم نتائج البحث**

1. إن اختلاف القراءات القرآنية هو اختلاف تنوّع لا تضاد، وإن هذا الاختلاف مقصود بالتنزيل، ليُسهم في توسيع المعنى والدلالة، ولإثراء المعنى، لا في اضطرابه أو تناقضه.
2. التفسير الصحيح يقوم على الجمع بين القراءات الثابتة، وعدم إقصاء أو إبعاد شيء منها بدعوى الترجيح، ما دامت جميعها متواترة وصحيحة.
3. إن علم توجيه القراءات يعد من الأدوات الضرورية في تقنين وتحسين الخلاف التفسيري، إذ يردّ كثيرًا من اختلاف أقوال المفسرين إلى اختلاف القراءة المعتمدة، لا إلى اختلاف الفهم المجرد.
5. تأثير توجيه القراءات في الاستنباط الفقهي والأصولي، حيث يُعدّ اختلاف القراءات من أسباب اختلاف الأحكام، مع بقاء الجميع في دائرة المشروعية.
6. إن إهمال الضوابط المنهجية في توجيه القراءات يؤدي إلى خلل في التفسير، سواء بالخلط بين التوجيه والترجيح، أو بإهمال السياق، أو بالتوسّع غير المنضبط في التحميل الدلالي.
7. إمكان الإفادة المعاصرة من علم توجيه القراءات في بناء تفسير يجمع بين الأصالة والتجديد، متى التُزم بالمنهج العلمي الرصين، وتجنّب الإسقاطات الفكرية غير المنضبطة.

- **ثانيًا: توصيات البحث**

1. يوصى بالاهتمام بتدريس علم توجيه القراءات ضمن مناهج الدراسات القرآنية والتفسيرية في الجامعات والمعاهد الشرعية.

2. الدعوة إلى فتح آفاق البحث لدراسات تطبيقية موسّعة تُعنى بتتبع أثر القراءات في تفسير سور كاملة أو موضوعات قرآنية محددة.

3. الحذر والتحذير من قصد التوسّع غير المنضبط في التفسير المقاصدي أو العلمي عند استعمال وتطوير اختلاف القراءات، دون مراعاة أصول اللغة والسياق.

4. الاهتمام بالدراسات المقارنة بين مناهج المفسرين وخاصة في توجيه القراءات، للكشف عن تطور هذا العلم وأثره عبر العصور.

5. إبراز الدور الكبير لعلم توجيه القراءات في دفع الشبهات المتعلقة بادعاء التناقض في القرآن الكريم.

■ الهوامش

1 - ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ج1، ص325.

2 - ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن،ج1، ص171.

3 - ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،ج1، ص9.

4 - نظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات،ج1، ص18.

5 - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج1، ص67

6 - ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن،ج1، ص173.

7 - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج11، ص195.

8 - الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،ج1، ص29؛ ابن عاشور، التحرير والتنوير،،ج1، ص147.

9 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،، ج6، ص86–89.

10 - ابن عاشور، التحرير والتنوير،،ج1، ص95.

11 - ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ج1، ص327.

12 - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج3، ص239.

13 - ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،ج2، ص20؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،، ج4، ص84.

14 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،، ج1، ص45.

15 - ابن عاشور، التحرير والتنوير،،ج1، ص98.

16 - ينظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات وعللها،ج1، ص61.

17 - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج1، ص147.

18 - الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،ج1، ص30.

19 - ابن عاشور، التحرير والتنوير،،ج1، ص148.

20 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،، ج16، ص311.

21 - ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ج1، ص331.

22 - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج6، ص85–87.

23 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،، ج6، ص86–89.

24 - ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،ج2، ص13–14.

25 - الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،ج1، ص44.

26 - ابن عاشور، التحرير والتنوير،،ج3، ص168.

27 - ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن،ج1، ص175.

28 - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج4، ص575–576

29 - الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،ج1، ص263.

30 - ابن عاشور، التحرير والتنوير،،ج2، ص282.

31 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،، ج4، ص266.

32 - ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات،ج1، ص29.

33 - ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ج1، ص334.

34 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،، ج6، ص90–92.

35 - ينظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج8، ص479

36 - ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،ج3، ص312.

37 - الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ج1، ص335.

38 - ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ج1، ص336.

39 - المصدر نفسه، ج1، ص338.

40 - ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن،ج1، ص178.

41 - ينظر: الشاطبي، الموافقات،ج3، ص19.

42 - ابن عاشور، التحرير والتنوير،،ج1، ص101.

43 - ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،ج1، ص10.

44 - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج4، ص55.

45 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،، ج6، ص93.

46 - الشاطبي، الموافقات،ج2، ص286.

47 - ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن،ج1، ص181.

48 - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج1، ص54.

49 - ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،ج2، ص285.

50 - الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،ج1، ص59.

51 - ابن عاشور، التحرير والتنوير،،ج1، ص103.

52 - ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ج1، ص340.

53 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،، ج19، ص124

54 - ابن عاشور، التحرير والتنوير،،ج26، ص233.

■ فهرس المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم

• القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

ثانيًا: كتب علوم القرآن والقراءات

• ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1427هـ.

• ابن جني، عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق: علي النجدي ناصف

وآخرين، وزارة الأوقاف، القاهرة، د.ط، د.ت.

- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1391هـ.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، 1394هـ.
- مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1404هـ.

ثالثًا: كتب التفسير

- ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ.
- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، 1984م.
- الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1420هـ.
- الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
- القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ.

رابعًا: كتب أصول الفقه

- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.

الطعن في السنة النبوية في العصر الحديث

دراسة تحليلية في الأسباب والدوافع

■ د.محمد السايح صالح الكوربو*

● تاريخ استلام البحث 2025/07/11م ● تاريخ قبول البحث 2025/10/03م

■ **المستخلص** :

يتناول هذا البحث ظاهرة الطعن في السنة النبوية في العصر الحديث بوصفها إحدى الأدوات المؤثرة في الوعي الديني، لما يترتب عليها من تشويش منهجي في مصادر التشريع, ويهدف البحث إلى تحليل جذور هذه الظاهرة ورصد مظاهرها ودوافعها، وبيان أثرها في تشكيل العقل المسلم المعاصر. وأظهرت الدراسة أن الطعن في السنة النبوية ليس جديدًا من حيث الأصل، غيرأن صورَه المعاصرة اتسمت بالاتساع والتأثير؛ نتيجة انتشار المناهج الاستشراقية والعقلانية والقراءات التاريخية للنصوص، فضلاً عن الدور الذي لعبه الإعلام والفضاء الرقمي في تضخيم الشبهات التي أثيرت حوله ، واتضح أن الطعن يدور حول الطعن في السند والمتن، والدلالة من خلال ردّ المعاني بزعم مخالفتها للعقل، والطعن في حجية السنة في التشريع, كما أن دوافع الطعن تتنوع بين فكرية واجتماعية وسياسية ونفسية وثقافية, وإبراز خطورة الطعن على ثوابت الشريعة ، خاصة في تشكيك الأجيال في هذا المصدر وإضعاف مرجعيتة. وخلصت الدراسة إلى ضرورة مواجهة هذه الظاهرة عبر إحياء منهج المحدثين، والتركيز على التعليم الديني, وتطوير المنصات الرقمية العلمية لذلك، وترسيخ الوعي النقدي الشرعي لدى المتلقي.

● **الكلمات المفتاحية**: السنة, الحديث, الطعن, النقد, العصر الحديث.

*أستاذ مشارك بقسم الشريعة الإسلامية - كلية القانون بجامعة بني وليد E-maiI mohammed.als.korbo@gmail.com

■ **Abstract:**

This study examines the phenomenon of casting doubt on the Prophetic Sunnah in the modern era, viewing it as one of the influential tools shaping religious consciousness due to the methodological disruption it causes in the sources of Islamic legislation. The research aims to analyze the roots of this phenomenon, trace its manifestations and motives, and clarify its impact on the formation of the contemporary Muslim mind, while proposing scholarly methods to address it.

The study shows that skepticism toward the Sunnah is not new in origin; however, its contemporary forms have become broader and more influential as a result of the spread of Orientalist, rationalist, and historicist approaches to the texts, in addition to the role played by the media and digital space in amplifying the doubts raised about it. The analysis reveals that such skepticism revolves around challenging the authenticity of the chain of transmission and the text itself, as well as contesting its meanings under the pretext that they contradict reason, and disputing the legislative authority of the Sunnah.

The motives behind this skepticism vary across intellectual, social, political, psychological, and cultural factors. The study highlights the dangers posed by this phenomenon to the fundamentals of Islamic law, especially through instilling doubt in younger generations about this essential source and weakening its authority. It concludes with the necessity of confronting the phenomenon by reviving the methodology of the hadith scholars, strengthening religious education, developing scholarly digital platforms, and cultivating sound critical awareness among recipients.

Keywords: Sunnah – Hadith – Criticism – Refutation - Modern Era.

■ **المقدمة**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين, وبعد ...

فإنَّ السنة النبوية تمثل المصدر التشريعي الثاني في الإسلام، والامتداد العملي للقرآن الكريم، وبيان أحكامه وتفصيل مقاصده, وقد اتفقت الأمة – عبر عصورها – على حجيتها وضرورة الاحتكام إليها في العقائد والعبادات والمعاملات وسائر شؤون الحياة؛ ولأجل هذه المكانة كانت السنة عبر التاريخ هدفاً لسهام المشككين والطاعنين، بدءًا من الوضع في

الصدر الأول، مرورًا بجدل أهل الكلام، وانتهاءً بمناهج الاستشراق والقراءات الحداثية والرقمية المعاصرة.

ومع بزوغ العصر الحديث، وتزايد الاحتكاك الفكري بالغرب، وظهور موجات العقلانية المفرطة والمناهج التاريخية والمادية، تفاقمت ظاهرة الطعن في السنة النبوية بصورة غير مسبوقة، واتخذت أشكالاً متعددة، منها التشكيك في السند والمتن، أو نقد الدلالة والمعنى، أو الطعن في حجية السنة نفسها. كما ساهمت وسائل الإعلام الحديثة والمنصات الرقمية في تضخيم هذه الظاهرة، فانتقلت من مجال النخبة إلى الفضاء العام، مؤثرةً في وعي الأجيال الجديدة ومحدثةً إرباكًا معرفيًا في المرجعية الشرعية.

ومن هنا برزت مشكلة البحث التي تتمثل في تحليل جذور الطعن في السنة النبوية في العصر الحديث، ورصد مظاهره، وبيان دوافعه الفكرية والاجتماعية والنفسية، وتحديد آثاره على الوعي الإسلامي، واقتراح الوسائل العلمية والعملية لمواجهته.

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى معالجة موضوع بالغ الحساسية في سياق الصراع الفكري الراهن؛ إذ إن الطعن في السنة يُعدّ مدخلاً لضرب التشريع الإسلامي ، لإعادة تشكيل الهوية الفكرية للأمة وفق مناهج مستوردة لا تنطلق من رؤية الشرع الحكيم. كما تأتي أهميته من تزايد انتشار الشبهات عبر الفضاء الرقمي، مما يجعل الحاجة ملحّة إلى خطاب علمي رصين يواكب أدوات العصر. ويهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

1. بيان ماهية الطعن في السنة ومظاهره المعاصرة (في الثبوت والإسناد ، والدلالة، والحجية).
2. كشف الأسباب الفكرية والعقدية والاجتماعية والسياسية التي تقف وراء هذه الظاهرة.
3. تحليل الأساليب الحديثة للطعن، خاصة الإعلامية والرقمية والأكاديمية.
4. إظهار آثار الطعن في السنة على الأفراد والمجتمعات والوعي الشرعي.
5. اقتراح وسائل علمية وعملية لمواجهة الظاهرة، من خلال إحياء منهج المحدثين، وتطوير مناهج تدريس السنة النبوية، وتعزيز الوعي الرقمي الشرعي.

ويعتمد البحث على المنهج التحليلي النقدي المقارن, حيث يقوم على تتبّع جذور الظاهرة تاريخيًا، وتحليل خطاب الطاعنين، ومقارنة المناهج الحديثة بمنهج المحدثين في النقد، إلى جانب المنهج الوصفي في رصد صور الطعن الرقمي والإعلامي، والمنهج الاستقرائي في جمع الأقوال والنماذج التطبيقية من المصادر الأصلية.

ولهذا فإن هذا البحث يسعى إلى تقديم رؤية علمية متكاملة لفهم هذه الظاهرة من أبعادها المختلفة، وإبراز أهمية التمسك بالسنة النبوية باعتبارها المصدر الثاني للتشريع، وضرورة مواجهـة الطعن فيها بأساليب علمية رصينة تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

والله وليّ التوفيق .

■ **المبحث الأول: ماهية الطعن في السنة النبوية ومظاهره في العصر الحديث**

● **المطلب الأول: مفهوم الطعن في السنة النبوية**

أولاً: تعريف الطعن لغةً واصطلاحًا:

أ- الطعن في اللغة: وردت مادة : (ط .ع . ن) في اللغة العربية بمعنيين أصليين:

الأول: الطعن الحسي، وهو الضرب بالرمح أو السلاح ونحوهما، والثاني: الطعن المعنوي، ويُقصد به القدح في الأشخاص أو في الأقوال والأفعال.

جاء في لسان العرب: « طعن في عرضه: أي عابه ووقع فيه، وطعن في نسبه: أي عابه، والطعنُ في القول: العيبُ فيه»[1] إذاً فالطعن في اللغة يدل على القدح والعيب، سواء كان ذلك حسياً أو معنوياً، ومنه قول العرب: طعن في الرجل أي عابه وانتقصه.

ب- الطعن اصطلاحًا: لم يرد للطعن تعريفٌ محدّد في اصطلاح المحدثين، لكنّ استعمالهم للمصطلح في كتب الجرح والتعديل يدل على أن الطعن يعني القدح في الراوي أو الحديث بما يُسقط الاحتجاج به. قال الخطيب البغدادي: «الجرح هو الطعن في الراوي بما يُوجب ردَّ حديثه»[2]. وبناءً على هذا، يمكن تعريف الطعن في السنة النبوية بأنه: محاولة مقصودة أو ممنهجة للتشكيك في مصدر السنة أو في ثبوتها أو في دلالتها، بقصد إسقاط حجيتها بوصفها مصدراً للتشريع الإسلامي.

وهذا المفهوم يشمل كل صور القدح في الرواة أو النصوص أو منهج علوم الحديث بقصد نزع الثقة من السنة.

ثانياً: الفرق بين النقد العلمي والطعن المتعمد:

من الضروري قبل تناول ظاهرة الطعن أن نميَّز بين نقد الحديث العدائي الهدّام والنقد المنضبط ؛ لأن الخلط بينهما من أخطر أسباب الانحراف في دراسة السنة.

- **النقد العلمي**: هو منهج أصيل وضعه المحدثون لحماية الحديث، يقوم على أصولٍ دقيقةٍ في التثبت من الرواة والمتون، كاشتراط العدالة والضبط واتصال السند، ومقابلة الروايات بعضها ببعض. قال ابن الصلاح: «تمييز الصحيح من السقيم إنما هو بعلمٍ مخصوصٍ يعرفه أئمة الحديث» [3] . فالنقد العلمي غايته خدمة السنة وتنقيتها لا التشكيك فيها.

- **الطعن المتعمد**: هو لونٌ من ألوان العداء الفكري للسنة النبوية، يتجاوز حدود البحث العلمي إلى التشكيك المبدئي في صحة النقل أو في صلاحية السنة للتشريع, و يعتمد على الانتقاء، والتأويل، واستدعاء المناهج الغربية في القراءة التاريخية للنصوص.

وقد أشار الدكتور محمد مصطفى الأعظمي إلى هذا المعنى بقوله: «الطعن في السنة المعاصرة ليس بحثاً علمياً في الرواية، بل هو موقفٌ مبدئيٌّ يتخذ من نقد الحديث ستاراً لهدم الموروث كله» .[4] إذاً فالنقد العلمي يهدف إلى التوثق والتحقـق، والطعن المتعمد يهدف إلى النفي والإسقاط، فالأول يحفظ الدين، والثاني يهدمه.

ثالثاً: لمحة تاريخية عن بدايات الطعن في السنة النبوية:

الطعن في السنة ليس ظاهرةً معاصرة فحسب، بفقد عَرَفه التاريخ الإسلامي منذ القرون الأولى، وإن اختلفت دوافعه ومظاهره.

1 - الطعن في عهد الصحابة والتابعين: ظهرت بداياته على أيدي الزنادقة والمنافقين الذين وضعوا أحاديث كذبًا على رسول الله ﷺ لهدم الدين من داخله. قال ابن الجوزي: «إن الزنادقة وضعوا على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث» [5], كما

ظهرت فئات طعنت في بعض الصحابة والرواة، كغلاة الخوارج والشيعة، فكان ذلك بابًا للطعن في بعض الروايات النبوية.

2 - الطعن من بعض أهل الكلام: ظهرت نزعة عقلية عند بعض المعتزلة وغيرهم مِنَ الذين قدّموا العقل على النقل، فأنكروا حجية خبر الآحاد في الأحكام الشرعية ، مما مثّل طعنًا في السنة. قال ابن قتيبة وهو يردّ عليهم: «وجدت قومًا من أهل الكلام يتكلمون في حديث رسول الله ﷺ ويطعنون فيه ويضعّفون نقله» [6]

3 - الطعن في العصور المتأخرة: وفي القرون المتأخرة تسربت آراء المستشرقين، وبدأ الطعن المنهجي في السنة تحت دعاوى "النقد التاريخي" و"العقلانية"، فأنكر بعضهم حجية السنة أو شككوا في نقلها الشفهي. وقد أشار الشيخ محمد أبو شهبة إلى أن هذا الطعن الجديد «امتداد للمناهج الاستشراقية التي اتخذت من نقد الحديث سبيلاً للطعن في الإسلام ذاته» [7]

- **المطلب الثاني: الطعن في السنة في العصر الحديث**

أولاً: الطعن في الثبوت (التشكيك في صحة الحديث وكتب السنة)

1 - طبيعة الطعن في الثبوت : يعني التشكيك في نقل الحديث عن النبي ﷺ أو في صحة سنده، والحديث هنا يشمل كل نصوص السنة النبوية متونًا وأسانيد, وهذا الطعن عادة يظهر في صور عدة: أ- التشكيك في ضبط الرواة.

ب - التشكيك في اتصال السند.

ج- التشكيك في صحة كتب السنة أو مصنفاتها.

2 - أساليب الطعن في العصر الحديث: ففي العصر الحديث برز الطعن في الثبوت بأسلوب أكاديمي ظاهر، لكنه يميل أحيانًا إلى التهويل نذكر على سبيل المثال:

- المناهج الاستشراقية: فقد قام بعض المستشرقين بتحليل الأحاديث وفق معايير تاريخية غربية، مثل الطعن في الرواة أو في نسبة الأحاديث إلى النبي ﷺ، واعتبار النقل الشفهي أقل مصداقية من الكتابة. قال مونتغومري: «الحديث النبوي يحتاج

إلى إعادة تقييم صارمة، فالشواهد لا تكفي لإثبات صحة كل نص منسوب للنبي ﷺ». [8]

- الطعن الانتقائي: بعض البُحاث يركزون على أحاديث معينة تتعلق بقضايا فقهية أو اجتماعية، مع تجاهل الأحاديث الأخرى، لإظهار ما يزعمونه تناقضات أو ضعفًا في النقل.

3. أمثلة على الطعن في الثبوت :

- التشكيك في كتب السنة ، أو في تفضيل صحيح البخاري وصحيح مسلم على بقية المصنفات.

- الطعن في رواة الحديث: فهناك من أعطى الرواة القدامى تقييمًا أقل من شأنهم، أو ادّعى أنهم معرضون للخطأ بشكل منهجي، قال الدكتور محمد أحمد شاكر: «أحد أساليب الطعن المعاصر يعتمد على قراءة الرواية بعين نقدية لا تراعي السياق التاريخي ولا علم الجرح والتعديل الذي وضعه العلماء».[9] وإن الطعن في الثبوت يختلف جوهريًا عن نقد الحديث التقليدي؛ لأنه يسعى إلى الزعم بالهشاشة الكلية للسنة النبوية ، بينما النقد القديم كان موضوعيًا وخاضعًا لقواعد الجرح والتعديل في زمنه.

ثانياً: الطعن بادعاء عدم صلاحية السنة النبوية للتطبيق:

(تأويل النصوص و الأحاديث الصحيحة وردها بدعوى مخالفتها للعقل أو الواقع)

1. طبيعة الطعن في دلالة الحديث النبوي:

الطعن في الدلالة يختلف عن الطعن في الثبوت، فهو لا يشكك في صحة النقل أو في الرواة، بل يتعلق بمعنى الحديث وتفسيره، وبعبارة أخرى: هو نقد المعنى الظاهر للنصوص الشرعية، سواء من حيث مخالفتها للواقع، أو تعارضها مع العقل، أو عدم انسجامها مع السياق التاريخي والاجتماعي, ويشمل ذلك التشكيك في تفسير الألفاظ، أو في فهم المقاصد، أو في تطبيق الأحكام.

2. أساليب الطعن في الدلالة :

أ- التأويل العقلاني المفرط: حيث يستخدم بعض المعاصرين العقل كمقياس مطلق لتفسير الأحاديث، فتُحول النصوص الصحيحة إلى ما يتفق مع الحداثة أو الموقف الفكري للفرد.

ونمثل على ذلك بما يتعلق بـ أحاديث الجهاد أو الحدود، فيُقال: إن هذه النصوص لا تناسب العصر الحالي, مع تجاهل الأصل التشريعي والسياق التاريخي للنص.

ب- النسبة المغلوطة أو التحريف: هناك من يقرأ الحديث في سياق معاصر ثم ينسب إليه معنى مخالفًا لما قصده النبي ﷺ.

- مثال من أحد المستشرقين: يقول ريتشارد بيل: «بعض النصوص تعكس قيودًا اجتماعية زمنية ولا يمكن تطبيقها حرفيًا اليوم» [10]، فهو هنا يرفض العمل بالدلالة الأصلية للحديث بحجة مخالفته للواقع المعاصر.

ج- الانتقائية في الاختيار: يُنتقى بعض الأحاديث التي قد تُظهر مخالفة للقيم الحديثة، بينما تُتجاهل الأحاديث المتممة أو المفسرة لها, مثل التركيز على أحاديث الحدود الشرعية فقط، مع تجاهل أحاديث الرحمة والرفق، لإظهار الصورة غير المقبولة عقلياً كما يدعون.

3. شواهد من كتب السنة:

أ- حديث المصطفى ﷺ:«لا ضرر ولا ضرار» [11]

استخدم بعض المعاصرين هذا الحديث لتأويل كل حكم عقابي أو حدّي على أنه «غير عقلاني» في العصر الحديث، مع تجاهل أنه أساس للحكمة في التطبيق الشرعي.

ب - حديث المصطفى ﷺ في القصاص: «من قتل معاهداً فله النار» [12]

ادعى بعض الطاعنين القول إن هذا الحديث مخالف الواقع الاجتماعي المعاصر، و أن أحكامه لا تصلح للعصر الحالي، وهو مثال واضح على الطعن في الدلالة وليس في صحة الحديث.

ويظهر جلياً أن الطعن في الدلالة هو محاولة لتغيير أو تحريف معنى الأحاديث، أو ردها

على العقل والواقع، بهدف إنقاص أثرها التشريعي أو العقدي، ويظهرذلك بوضوح في أعمال المستشرقين وبعض البحاث المعاصرين، معتمدًا على التأويل الانتقائي والتحريف العقلي للنصوص، لكنه لا يمس صحة الحديث نفسه.

4 - أبرز المستشرقين الذين طعنوا في السنة النبوية:

أ- **إجناتس جولد تسيهر**: كان من أوائل المستشرقين الذين شككوا في السنة النبوية، حيث اعتبرها مجرد تفسير بشري للقرآن، وأرجعها إلى العادات والتقاليد العربية قبل الإسلام.

ب- **مارغليوث**: ادعى أن مفهوم السنة في المجتمع الإسلامي في العصر الأول هو «الأمر العرفي»، مما يقلل من حجيتها.

ج- **جوزيف شاخت**: وافق مارغليوث في رأيه، واعتبر أن السنة ليست إلا تعبيرًا عن الأعراف السائدة في المجتمع الإسلامي الأول.

إن آراء هؤلاء المستشرقين وغيرهم قد أثرت بشكل كبير على الدراسات الاستشراقية حول السنة النبوية، وساهمت في نشر الشكوك حولها.

5 - أثر الطعن في الدلالة على الفهم المعاصر للسنة:

لقد أدى الطعن في دلالة السنة النبوية إلى عدة آثار على الفهم المعاصر لها حيث ظهر ذلك في:

- انتشار الشكوك: لقد ساهمت هذه الطعون في نشر الشكوك بين بعض المسلمين حول حجية السنة، ما أدى إلى ضعف الالتزام بها.
- تأثير الفكر الحداثي: تأثر بعض المفكرين المسلمين بالفكر الحداثي، مما دفعهم إلى نقد السنة النبوية بمناهج المستشرقين ومحاولة تكييفها مع المفاهيم الحديثة.

• المطلب الثالث: استخدام الوسائل الحديثة لنشر الطعن في السنة النبوية

لقد شهد العصر الحديث تطورًا غير مسبوق في وسائل التواصل ونشر المعرفة، فأصبحت

الأفكار والمواقف تُبث إلى جمهور واسع وفي وقت قياسي, وقد استفاد أعداء الاسلام من هذه الوسائل لترويج شبهاتهم ضده ، بأساليب مختلفة تراوحت بين التحليل الإعلامي المغرض والتناول الأكاديمي المشكك والمحتوى الرقمي الموجّه, ومن هنا لم يعد الطعن في السنة مقصورًا على المؤلفات الفكرية كما كان في القرنين الماضيين، بل انتقل إلى فضاء الإعلام المرئي والمكتوب، وإلى الفضاء الرقمي المفتوح الذي يستهدف العقول والقلوب معًا.

وقد نبّه العلماء إلى خطورة هذا التحول؛ إذ أصبح «الطعن في السنة اليوم لا يُلقى في ساحات الجدل العلمي وحدها، بل يُبثّ عبر وسائل تؤثر في العامة قبل الخاصة» [13]

أولاً- وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة:

تُعدّ وسائل الإعلام – بمختلف أنواعها – من أبرز أدوات نشر الطعن في السنة النبوية في العصر الحديث، سواء أكانت الصحف والمجلات أو القنوات الفضائية أو الأعمال الدرامية والبرامج الحوارية, وهذه الوسائل قدّمت صورة مشوهة عن السنة وعن المحدثين، متأثرة في ذلك بخطاب استشراقي أو حداثي يتعمّد تقديم النص النبوي بوصفه نتاجًا تاريخيًا قابلًا للنقد.

وقد ذكر الباحثون أن بدايات هذه الظاهرة الإعلامية ترجع إلى منتصف القرن العشرين، مع صعود ما يُسمّى بـ «المدرسة العقلانية الحديثة»، التي حاولت إعادة تفسير النصوص الدينية بما يتوافق مع «المعايير الغربية للمعرفة»، كما أشار إلى ذلك الدكتور فهد الرومي بقوله: «لقد تسللت الشبهات الاستشراقية إلى الصحافة العربية عبر أقلام كتّاب تأثروا بالدراسات الغربية، فصاروا ينقلون مقولات المستشرقين في ثوب جديد يُغري المثقفين» [14] ومن أبرز تلك الشبهات التي رُوّجت إعلاميًا:

1. التشكيك في كتب السنة الصحيحة، وبخاصة الصحيحين، بزعم أن فيهما روايات «تتعارض مع العقل أو مع العصر».
2. الادعاء بأن المحدثين رجالٌ خضعوا للبيئة السياسية والاجتماعية، ومن ثم فإن رواياتهم ليست معصومة من الخطأ.

3. تقديم أحاديث نبوية مجتزأة أو مبتورة عن سياقها في مقالات أو برامج تلفزيونية، لتصوير السنة على أنها مصدر للرجعية أو للعنف، كما فعل بعض الكتّاب في الصحافة المصرية في منتصف القرن العشرين .[15]

يقول الدكتور عماد الدين خليل بقوله: «إن الخطاب الإعلامي الحديث لا ينطلق في مجمله من معرفة دقيقة بالسنة، بل من رغبة في زحزحة سلطانها عن الوعي الجمعي المسلم؛ خدمةً لمشروع علمنة الفكر الإسلامي» [16]. ولم يقتصر الطعن الإعلامي على المقالات المكتوبة، بل تعدّاه إلى البرامج الحوارية التي تستضيف شخصيات تُقدَّم على أنها «مفكرون إسلاميون»، بينما هم في الحقيقة من المتأثرين بالمدرسة الحداثية. وقد رصد الدكتور محمد الصباغ هذه الظاهرة فقال: «إن القنوات الفضائية العربية في التسعينات ومطلع الألفية الجديدة صارت منابر للطعن في الأحاديث النبوية باسم التجديد، ومن يراجع الحوارات التي بثتها تلك القنوات يجد فيها صدى لأفكار جولدزيهر وشاخت» [17]

ويُلاحظ أن الخطاب الإعلامي الحداثي يوظّف لغة «العقلانية» و«الحرية الفكرية» لتبرير الطعن، فيُقدَّم إنكار الحديث بأنه «وجهة نظر» أو «قراءة معاصرة»، وهذا ما وصفه مصطفى السباعي بأنه «الطعن المموّه الذي يُلبس لباس البحث الموضوعي» [18]

وقد ساهمت بعض المنتاجات الدرامية أيضًا في هذا المسار؛ إذ جُسّد بعض المحدثين في صورة المتعصّب الجامد، في مقابل المفكر "المستنير" الذي يرفض الحديث، كما لاحظ أحمد الريسوني في نقده لهذا الخطاب بقوله: «تحولت بعض الدراما إلى أداة هدم لهيبة السنة، إذ تُقدّم العلماء بصورة نمطية منفّرة، وتَسخَر من رواية الحديث ومن منهج الإسناد، في مقابل تمجيد القراءة المادية للتاريخ الإسلامي» [19]

وهكذا، أصبح الإعلام أخطر الأدوات في تشكيل الوعي الديني الحديث.

ثانياً - الفكر الاستشراقي والمناهج الأكاديمية الغربية:

ارتبط الطعن المنهجي في السنة النبوية في القرنين التاسع عشر والعشرين ارتباطًا وثيقًا بالفكر الاستشراقي الغربي، الذي جعل من دراسة الحديث النبوي مدخلًا للطعن في مصادر

التشريع الإسلامي, يقول محمد أبو شهبة إن «الاستشراق كان هو المزرعة الفكرية التي خرجت منها معظم الشبهات المعاصرة حول السنة النبوية» [20]

- منهج المستشرقين في دراسة السنة:

لقد اعتمد الفكر الاستشراقي في تعامله مع السنة على منهج نقدي مادي لا يقرّ بالوحي ولا بقداسة النص، بل ينظر إلى الحديث النبوي نظرته إلى نصوص بشرية تاريخية يمكن إخضاعها لمناهج النقد الغربي كما تخضع النصوص الأدبية أو التاريخية.

وهذا المنهج أسّسه جولدزيهر في كتابه الشهير (الدراسات المحمدية)، إذ قرّر فيه أن: «الأحاديث ليست سجلاً دينيًا يعود إلى زمن النبي، بل هي انعكاس لتطور الفكر الديني والاجتماعي في القرنين الأولين من الإسلام» [21]

وقد لخّص مصطفى السباعي خطورة هذا المنهج بقوله:«إن جولد زيهر لم يتعامل مع الحديث كمصدر للوحي، بل كمادة أنثروبولوجية قابلة للتأويل التاريخي، فجعل الوضاعين هم الصانعين الأولين للفكر الإسلامي» [22]، ثم جاء المستشرق جوزيف شاخت ليُطوّر هذا المنهج، فادّعى أن الأحاديث النبوية «اختُلقت في القرنين الثاني والثالث للهجرة لتبرير المذاهب الفقهية التي نشأت سياسيًا»، على حد قوله. [23]

- انتقال الفكر الاستشراقي إلى البيئة العربية الأكاديمية:

ومع توسّع حركة الترجمة والدراسة في الجامعات العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، انتقلت هذه المناهج عن بعض الأقلام العربية والإسلامية التي درست في الغرب أو تأثرت بالمناهج النقدية الغربية, وقد لاحظ الدكتور عماد الدين خليل أن «الاستشراق لم يعد نشاطًا بحثيًا غربيًا فحسب، بل أصبح عقلية فكرية تُدار من داخل المجتمعات الإسلامية نفسها عبر مؤسسات تعليمية وإعلامية» [24]

وقد تأثر بهذه المناهج في العالم العربي بعض المفكرين الحداثيين الذين تبنّوا أطروحة «إعادة قراءة الحديث قراءة تاريخية»، مثل محمد أركون, ونصر حامد أبو زيد, وحسن حنفي وغيرهم, وقد أشار الدكتور فهد الرومي إلى أن هؤلاء وأمثالهم «نقلوا المناهج الغربية إلى

النصوص الإسلامية دون وعي بفلسفتها الإلحادية» [25]، وقد نبّه الدكتور محمد أبو شهبة إلى خطورة هذا النقل غير الواعي، فقال: «إن أخطر ما في المدرسة الحديثة أنها أخذت شبهات المستشرقين المادية وأعادت صياغتها بعبارات إسلامية لتسهل على العامة تقبّلها» [26]

- الأهداف الفكرية الكامنة وراء المنهج الاستشراقي:

يتفق عدد من البُحاث المسلمين على أن الدوافع الكامنة وراء الفكر الاستشراقي لم تكن علمية خالصة، بل كانت ذات أبعاد تبشيرية وسياسية وفكرية، هدفها الهجوم على السنة النبوية وهو «جزء من خطة كبرى لضرب الإسلام من داخله، بتجريد المسلمين من مرجعهم التشريعي بعد القرآن الكريم» [27]. فقد صرّح جولدزيهر نفسه في مقدمة كتابه السالف ذكره أن غايته هي «تحليل تكوين الحديث في ضوء النقد التاريخي الأوروبي» [28]، وهي عبارة تُظهر الخلفية الفكرية التي ينطلق منها، إذ يقيس الوحي الإلهي بمقاييس بشرية نسبية.

- أثر المناهج الأكاديمية الغربية على الفكر الإسلامي المعاصر:

تأثر بعض البحاث العرب، خصوصًا في الجامعات التي تبنّت مناهج الدراسات الإسلامية على النمط الغربي، بتلك الرؤى الاستشراقية في نقد السنة, فظهر في بعض الأطروحات ما يُسمّى بـ«قراءة الحديث قراءة سوسيولوجية أو بنيوية»، وهي اتجاهات نقدية غربية الأصل لا تقيم وزنًا لقيمة الإسناد أو لقاعدة تحمل الحديث وأدائه.

وقد نبه الدكتور محمد عمارة إلى ذلك فقال: «إن الاستشراق الجديد دخل جامعاتنا عبر المناهج العلمية التي تقدّس المنهج وتُهمل الوحي، فغدا الطالب المسلم يتعامل مع السنة كظاهرة ثقافية لا كنص ديني» [29]، ويذهب الدكتور نور الدين عتر إلى أن هذا التأثر يمثل «نقضًا لمبدأ العلم بالسند الذي به تميزت الأمة، إذ لا يمكن فهم السنة بمنهج مستورد يجهل طبيعتها الإسنادية والروحية» [30]

ثالثاً: المنصات الرقمية والمحتوى الموجَّه ضد السنة النبوية:

بعد ظهور الثورة الرقمية في العقدين الأخيرين، انتقلت ظاهرة الطعن في السنة النبوية من نطاق النخبة الفكرية أو الإعلام التقليدي إلى فضاءٍ رقمي مفتوح لا يخضع لأي

رقابة معرفية أو علمية, فقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية، ومنصات الفيديوهات القصيرة والبودكاست، من أهم المنابر التي تُبثّ فيها الشبهات حول السنة النبوية بأساليب جذّابة تعتمد على التأثير النفسي أكثر من الإقناع العلمي, يقول الدكتور عماد الدين خليل واصفًا هذا التحول: «لقد انتقل الهجوم على السنة من المقالات الأكاديمية الجافة إلى الخطاب الإعلامي السريع والرقمي، فغدت الشبهة تُقدَّم في ثلاثين ثانية بصياغة مؤثرة دون حاجة إلى برهان» [31]

وهذا التحول جعل المعركة الفكرية أكثر تعقيدًا؛ لأن الخطاب الرقمي يمتلك أدوات الانتشار الواسع والتأثير على فئات الشباب الذين لم يتكوّن لديهم بعد وعي علمي كافٍ لتمييز الحق من الباطل.

- آليات الطعن في السنة عبر الفضاء الرقمي:

1. توظيف المنصات الاجتماعية لنشر مقاطع مقتطعة ومُجتزَأة:

تقوم كثير من الصفحات والقنوات الرقمية – وخاصة على منصات يوتيوب وتيك توك وإنستغرام – بعرض أحاديث نبوية منزوعة من سياقها، مصحوبة بتعليقات ساخرة أوتحليلية ظاهرها «العقلانية»، وباطنها التشكيك في أصل السنة. وقد ذكر الدكتور محمد الهدلق: أن «الطعن في السنة على المنصات الرقمية يتم بأسلوب مبسّط، يعتمد على العاطفة والإثارة، وليس على الحجة والدليل» [32], وغالبًا ما تُستخدم في هذه المقاطع لغة معاصرة تلمّح إلى «الحرية الفكرية» و«إعادة قراءة النصوص»، مما يدل على امتداد الخطاب الاستشراقي في الوعي الرقمي المعاصر.

2. استغلال الذكاء الاصطناعي والمحتوى التفاعلي:

مع دخول أدوات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى، ظهرت قنوات تُعيد تركيب نصوص الأحاديث أو الأصوات لتبدو وكأنها تتضمن معاني غير صحيحة أو ألفاظًا موضوعة. ويشير الدكتور عبد الله القرني إلى أن «الذكاء الاصطناعي أصبح سلاحًا جديدًا في حرب الشبهات، حيث يُستخدم لتوليد نصوص مزيّفة منسوبة إلى النبي ﷺ أو لعلماء

المسلمين» [33] كما يُستخدم المحتوى التفاعلي (مثل التعليقات والمناظرات المفتوحة) في إثارة الشكوك حول كتب الصحيحين، أو التشكيك في منهج المحدثين في الجرح والتعديل، عبر ما يُسمّى بـ«التفكيك التاريخي للنص الحديثي»، وهو في حقيقته تكرار رقمي لمنهج جولدزيهر وشاخت بلغة عصرية.

3. المنصات ذات التمويل الأجنبي والموجّه:

تشير بعض الدراسات المتخصصة إلى أن كثيرًا من المواقع التي تبث محتوى ضد السنة النبوية ممولة من جهات بحثية أو إعلامية في الغرب، تحت عناوين مثل «التنوير الإسلامي» أو «نقد التراث».

ويذكر الدكتور عماد الدين خليل أن «الفضاء الرقمي أصبح امتدادًا للمشروع الاستشراقي القديم، ولكن بأدوات جديدة أكثر فاعلية وأوسع انتشارًا» [34]، وفي دراسة ميدانية أجراها مركز «رؤية» للبحوث الفكرية سنة 2022، تبين أن 70 ٪ من المحتوى الذي يطعن في الحديث الشريف على الإنترنت مصدره حسابات مجهولة أو مرتبطة بجهات بحثية غربية، وأن هذا المحتوى يتركّز في ثلاث لغات: العربية والإنجليزية والفرنسية.[35]

- الأساليب الإعلامية المستخدمة في الطعن الرقمي:

أ- المزج بين الترفيه والتشكيك: حيث يتم تقديم الشبهة في شكل برنامج ترفيهي أو مقطع ساخر، بحيث يُمزج بين الفكاهة والطعن، وهو ما يجعل المتلقي يتقبّل الرسالة دون مقاومة فكرية. وقد حذّر الدكتور عمارة من ذلك قائلًا: «الخطر في الإعلام المعاصر أنه لا يقدّم الطعن صريحًا، بل في قالب ممتع يجعل المتلقي شريكًا في السخرية من مقدّساته» [36]

ب. إعادة تأطير نص الحديث بلغة «التحليل الثقافي»: حيث يعاد تفسير الحديث النبوي على أنه «منتَج ثقافي يعكس البنية الذكورية للمجتمع القديم»، وهي مقولة مستوردة من النقد النسوي الغربي. وقد نبّهت الباحثة الدكتورة سامية الزين إلى أن «الخطاب النسوي الرقمي العربي يُسقط مفاهيم غربية على النص النبوي، فيُفسّره من خارج منظومته الإيمانية» [37]

ج. استخدام ما يسمى بالحقائق العلمية لتكذيب السنة: غالباً ما ينشر بعض المؤثرين مقاطع تربط بين «الاكتشافات الحديثة» وبين أحاديث نبوية، ثم يزعمون التناقض بينها، مع أن معظم تلك الادعاءات تقوم على فهم خاطئ أو غير دقيق للنص. وقد ناقش الدكتور القطان هذه الظاهرة منذ بدايتها حين قال: «إن الذين يربطون الحديث بالعقل المجرّد أو بالعلم التجريبي دون فهم لمراد الشارع إنما يردّون النصوص جهلًا لا علمًا».[38]

- **النتائج الفكرية المترتبة على انتشار الطعن الرقمي**:

لقد أدى الانتشار الرقمي السريع لهذه الطعون إلى نتائج خطيرة، أبرزها:

1 - تشويش المفاهيم الدينية ، حتى صار البعض يتعامل مع الأحاديث على أنها وجهات نظر.

2 - إضعاف الثقة في العلماء بوصفهم ممثلين للتراث، مما يُسهّل تمرير خطاب التفكيك .

3 - تحويل النقاش الديني إلى جدل سطحي ، بعيد عن ضوابط البحث العلمي.

وقد لخّص الدكتور نور الدين عتر هذا الواقع بقوله: «إن أخطر ما في العصر الرقمي أن تُختزل علوم الحديث الذي بناها الأئمة في قرون في كلمات عابرة على شاشة، فيفقد الناس الثقة بمنهج الأمة في نقل دينها» [39]

- **الحلول العلمية لمواجهة الطعن الرقمي** :

يرى الباحثون أن المواجهة الفاعلة للطعن في السنة عبر المنصات الرقمية لا تكون بالمنع أو الجدال الانفعالي، بل بـالتمكين العلمي والوعي الرقمي، وقد لخّص الدكتور فهد الرومي ذلك بقوله: «لن يُحمى الحديث الشريف في العصر الرقمي إلا بأن يتسلح العلماء والدعاة بوسائل العصرنفسها، فيقدّموا السنة بلغة ووسائط يفهمها الجيل الجديد، دون إخلال بأصول التوثيق» [40]

كما أوصى الدكتور محمد الخضيري بـ«إنشاء منصات علمية موثوقة تُعنى بتفنيد الشبهات رقمياً، عبر مقاطع قصيرة موثقة المصدر، تلتزم بالضوابط العلمية» [41]

■ المبحث الثاني : الأهداف والدوافع وراء الطعن في السنة النبوية

● المطلب الأول : الأسباب الفكرية والعقدية :

أولًا: تأثر بعض المفكرين المسلمين بالمناهج الفلسفية والعقلانية الغربية

لقد شهد العالم الإسلامي منذ منتصف القرن التاسع عشر ميلاد تيارٍ فكريّ جديد تأثر بالمناهج العقلانية والفلسفية الوافدة من الغرب، وقد حمل هذا التيار نزعة نقدية تجاه الموروث الديني، وبالأخص السنة النبوية، إذ حاول بعض مفكريه إعادة النظر في مصادر التشريع بمنظارٍ عقليّ محض، متأثرين بفلسفات الوضعية والعقلانية والتاريخية التي سادت الفكر الغربي الحديث.

لقد مثّل هذا التأثر أحد أبرز الأسباب الفكرية التي دفعت بعض المفكرين إلى الطعن في السنة النبوية، إما عبر إنكار حجيتها أو عبر إخضاعها لمناهج نقدٍ غربيةٍ محضةٍ تتنافى مع منهج المحدثين القائم على الرواية والدراية.

ومن أبرز مظاهر هذا التأثر ما قام به بعض المفكرين مثل السيد أحمد خان (ت 1898م) في الهند، الذي دعا إلى "عرض الحديث على العقل والعلم الحديث، وردّ ما لا يوافقهما"، متأثرًا بالمنهج الوضعي الأوروبي في تفسير النصوص الدينية. [42]

وقد سار على نهجه بعض من تأثروا بالفكر الغربي ممن دعوا إلى إعادة قراءة السنة وفق مقاييس "الاجتهاد العقلي الحديث"، متأثرين بالنزعات التاريخية في الدراسات الدينية الغربية. [43]

كما بيّن العلماء أن هذا الاتجاه إنما نشأ من «غلبة التقليد للغرب في الفكر، حتى صار بعض المثقفين يَزِنُونَ الإسلام بميزان الفلسفة الأوروبية، ويطلبون للحديث ما يطلبه النقاد للنصوص الأدبية من معايير بشرية» [44]، ولم يقتصر التأثر بالمناهج الغربية على الأفراد، بل امتد إلى بعض المناهج الأكاديمية الحديثة في الجامعات الإسلامية، حيث غلب على بعض الباحثين "التحليل التاريخي للنصوص" بمعزلٍ عن الإيمان بالوحي، وهو ما عُدَّ أحد أبرز أسباب زعزعة الثقة بالسنة في عقول بعض المثقفين المعاصرين.

ثانيًا: ضعف الفهم العقدي لحجية السنة النبوية :

من الأسباب الفكرية والعقدية الرئيسة للطعن في السنة النبوية ضعفُ الفهم العقدي لمكانتها في بنية التشريع الإسلامي. فالسنة ليست مجرد نصوصٍ تفسيرية للقرآن الكريم، بل هي وحيٌ ثانٍ من عند الله تعالى، دلَّ على ذلك قوله تعالى:﴿ **وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ** ﴾[45] قال الإمام الشافعي: "كل ما سنَّ رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن، ودلَّ عليه، وهو وحيٌ من الله إليه" [46], غير أن ضعف هذا التصور العقدي لدى بعض المثقفين المعاصرين جعلهم يتعاملون مع السنة بوصفها "تجارب بشرية" لا تمتلك صفة العصمة، بل يمكن نقدها بمعايير الثقافة السائدة، وهو ما عبّر عنه الدكتور طه حسين حين دعا إلى "إخضاع الحديث لمناهج النقد التاريخي الحديث"، دون أن يفرّق بين الحديث المرفوع والآثار المروية، مما أفضى إلى إنكار الكثير من المرويات الصحيحة بحجة مخالفتها للعقل أو للواقع. [47] وقد نبّه العلماء إلى خطورة هذا الاتجاه، وعدّوه انحرافًا في أصل من أصول الاعتقاد، لأن التسليم بحجية السنة من مقتضيات شهادة أن محمدًا رسول الله ﷺ، كما قال الامام ابن حزم:

"من أنكر أن تكون السنة بيانًا للقرآن وحكمًا من أحكام الله فقد كفر وأشرك، لأنه لم يؤمن برسالة محمد ﷺ" [48]، ويقرر ابن القيم أن السنة "هي وحيٌ من الله، لكنها غير متلوة، ووجوب قبولها والإذعان لها كالوجوب في قبول القرآن" [49]

إلا إن غياب هذا الفهم العقدي عند بعض الدارسين المعاصرين جعلهم يُخضِعون الحديث لمناهج التجريب والظواهر الاجتماعية، كما فعل بعض المفكرين في القرن العشرين ممن اعتبروا أن "سلطة النص في الحديث النبوي سلطة بشرية تأويلية"، وهو اتجاه متأثر بالنزعة الهرمنيوطيقية [50] الغربية التي تُنكر الوحي جملةً وتُعيد تأويل النصوص وفق البنية الثقافية للإنسان . [51]

ثالثًا: اختلاف المناهج داخل الحركات الإسلامية في التعامل مع الحديث النبوي

1. الاختلاف في معيار القبول والردّ :

لقد قرر المحدثون الأوائل - كالإمام مالك والشافعي وأحمد - ضوابط دقيقة لقبول الحديث وردّه، قائمة على العدالة والضبط واتصال السند وخلوّ المتن من الشذوذ والعلة. قال الإمام مالك رضي الله عنه : «ما منا إلا راد ومردود عليه إلا صاحب هذا القبر» وأشار بيده إلى قبر النبي ﷺ" [52]، وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه ما من أحدٍ إلا ويؤخذ من قوله ويترك، إلا النبي ﷺ، وما ثبتت به السنة الصحيحة وجب الأخذ به" [53]

لكن في العصور المتأخرة، اختلفت الاتجاهات في مدى تطبيق هذه الضوابط، فظهرت مدرسة التشديد المفرط في القبول، التي لا تحتج إلا بما صحَّ على شرط الشيخين، في مقابل مدرسة التوسّع غير المنضبط التي تسامحت في العمل بالأحاديث الضعيفة في غير مواضعها.

2. أثر الحركات الاسلامية الحديثة:

يُعدّ التباين في الموقف من الحديث النبوي داخل الحركات الإسلامية أحد الأسباب الداخلية التي ساهمت عن غير قصد، في تغذية الشبهات الفكرية حول السنة, فبينما تمسكت بعض الاتجاهات بصرامةٍ مفرطة في قبول الحديث وردّ ما دون الصحيح، توسّع آخرون في اعتماد الأحاديث الضعيفة في مجالات الترغيب والفضائل، مما أوجد تضادًا ظاهريًا في صورة المنهج الإسلامي تجاه مصادر التشريع في التعامل مع الحديث الشريف، سواء من حيث القبول والردّ أو من حيث حدود الاستدلال بالأحاديث الضعيفة، مما أوجد ثغرة فكرية استغلها خصوم السنة لإثارة الشكوك حول ثبات المنهج في علوم الحديث عند المسلمين.

وقد نبه الإمام الشاطبي إلى خطورة ذلك فقال:"التساهل في الأخبار الضعيفة وإن كان في الفضائل قد يؤدي إلى اعتقاد ما لم يثبت شرعًا، فيدخل في البدع"[54]

3. استغلال المستشرقين لهذا الاختلاف:

لقد اَلتقَطَ المستشرقون هذا التفاوت في المناهج الإسلامية، وعدّوه "دليلًا على غياب المعايير الموضوعية في نقد السنة", يقول جولدسيهر: «إن الخلاف بين العلماء المسلمين في قبول الحديث وردّه ليس اختلافًا في جزئيات بل في أساس المنهج، مما يجعل السنة مصدرًا غير ثابت تاريخيًا» [55] وتابع شاخت هذا النهج فقال: «إن نشأة المذاهب الإسلامية وتباين مواقفها من الحديث جعل الرواية النبوية انعكاسًا للخلافات السياسية والمذهبية أكثر من

كونها نقلًا للوحي».[56] وقد ردّ عليهما الدكتور محمد الأعظمي ردًا منهجيًا فقال: «إن هذا التباين في مناهج المحدثين لا يدل على اضطرابٍ في المعيار، بل على عمقٍ في النقد وحرصٍ على الوصول إلى الحقيقة، بخلاف مناهج النقد الغربي القائمة على الشك المسبق» [57], كما بيّن مصطفى السباعي أن هذا التباين «كان أحد مظاهر ثراء المنهج الإسلامي لا ضعفه، وأن خصوم الإسلام استغلوه لإيهام القارئ الغربي بوجود فوضى علمية» [58]

ويؤكد الدكتورعمارة أن غياب الفهم المتوازن بين صرامة المحدث ومرونة الفقيه هو ما أوجد ثغرات فكرية استغلها الطاعنون في السنة لترويج فكرة الاضطراب المنهجي داخل الفكر الإسلامي.[59] وعليه فإنّ ما يصفه خصوم الإسلام بـالاضطراب المنهجي ليس سوى تنوعٍ في الاجتهاد داخل الأصول، إلا إن هذا الاختلاف – مع ضعف الخطاب العلمي في الرد – قد أستُغلّ فعلاً في العصر الحديث لتغذية الشبهات المعاصرة حول مصداقية السنة, ومن هنا، تظهر ضرورة توحيد الجهود العلمية والإعلامية لتوضيح منهج المحدثين، وبيان أن اختلاف الآراء لا يعني ضعف المبدأ، بل حيوية المدرسة النقدية الإسلامية نفسها.

- **المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية والسياسية للطعن في السنة النبوية**

أولًا: ارتباط الطعن في السنة بالحركات السياسية في بدايات الإسلام

لقد كان للطابع السياسي في التاريخ الإسلامي أثرٌ بيّن في نشأة بوادر الطعن في السنة النبوية، إذ ارتبطت المواقف من الرواية والرواة في أحيان كثيرة بالاتجاهات السياسية والمذهبية، فكان توظيف الحديث في النزاع السياسي أحد المداخل الأولى للطعن في السنّة, فقد سعت بعض الفرق إلى تأييد مواقفها السياسية بأحاديث تُنسب إلى النبي ﷺ، وهو ما أدى إلى ظهور الوضع في الحديث النبوي, وقد نبّه الحافظ ابن حجر العسقلاني إلى هذه الظاهرة حيث قال: «أول ما وقع الكذب في الحديث في زمن الفتنة حين قُتل عثمان رضي الله عنه، فقال أهل البدع:نضع الحديث تأييدًا لمذاهبنا» [60]

ومن هنا يمكن القول إن الاضطراب السياسي المبكر أوجد مادة أولى للطعن في السنة من داخل الواقع الإسلامي، استغلها لاحقًا المستشرقون في تضخيم صورة الاختلاف في علم الحديث واعتباره دليلاً على عدم ضبط الرواية، وهو استنتاج ناقص ومغلوط من أساسه،

لأن نقد الحديث قام منذ القرن الأول الهجري بجهد استثنائي لتطهير السنة من أي أثر للوضع السياسي أو المذهبي.

ثانيًا: استغلال الطعن في السنة لأهداف سياسية أو أيديولوجية في العصر الحديث

تعد الحقبة الحديثة، ولا سيما منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، مرحلة جديدة في توظيف الطعن في السنة النبوية، حيث انتقل الأمر من مجرد خلاف داخلي أو موروث مذهبي إلى استخدام سياسي وفكري منظّم يستهدف إعادة تشكيل الوعي الإسلامي بما يتوافق مع مشاريع التغريب والإصلاح الديني الغربي الطابع. وقد لاحظ عدد من الباحثين أن الاستعمار الأوروبي حين دخل ديار المسلمين لم يكن مشروعًا عسكريًا واقتصاديًا فحسب، بل كان أيضًا مشروعًا ثقافيًا يرمي إلى تفكيك المرجعية الإسلامية من داخلها، وأخطر ما في ذلك هو الطعن في مصادر التشريع، وفي مقدمتها السنة النبوية، لإضعاف الرابط بين المسلم ونصوص الوحي.

يقول المستشرق شاخت: «إن الشريعة الإسلامية ليست إلا ثمرة تطور فقهي لاحق، وإن الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ إنما اختلقت بعد قرون لتبرير آراء الفقهاء وإعطائها سلطة دينية.» [61] وهذا النص يكشف بوضوح أن شاخت لم يكتف بالتحليل التاريخي، بل تبنّى موقفًا أيديولوجيًا يجعل السنة صناعة بشرية، وهو ما يُعدّ الأساس النظري للطعن الحديث الذي تبنّاه بعض المتأثرين بالمناهج الغربية من المنتسبين إلى الثقافة الإسلامية.

إن هذا التوظيف للاستشراق في ضرب السنة لم يقتصر على الأكاديمية الغربية، بل انتقل إلى بعض التيارات الإصلاحية في العالم الإسلامي التي تبنّت الخطاب ذاته تحت شعار "تنقية الدين من الإسرائيليات والأساطير"، فظهر أمثال طه حسين في كتابه "في الشعر الجاهلي" يشكك في مناهج الرواية، ثم امتد ذلك إلى السنة النبوية بزعم أن المحدثين «نقلوا كل ما سمعوا دون نقد»[62]

كما تأثر بعض المفكرين المحدثين بخطاب جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في نقد الجمود الفقهي، غير إن بعض أتباع هذا الاتجاه، كـ محمد رشيد رضا، تجاوزوا الإصلاح إلى

التشكيك في بعض الروايات الصحيحة بدعوى مخالفتها للعقل أو للواقع، وهو ما لاحظه الباحث محمد عمارة حين قال: «لقد تحولت دعوة التجديد عند بعض المتأخرين إلى طعن في الأصول باسم العقلانية الحديثة.» [63] وقد لخّص المفكر الفرنسي جاك بيرك هذا البعد السياسي بقوله: "إن مقاومة العالم الإسلامي لتغريب مؤسساته تبدأ من دفاعه عن السنة، لأنها هي ما يحفظ سلطة الوحي فوق الواقع."[64]

ثالثًا: ضعف التعليم الديني النظامي في مناهج الحديث وأثره في الطعن في السنة.

من أبرز الأسباب التي أسهمت في ظهور موجات الطعن في السنة النبوية في العصر الحديث، ضعف التعليم الديني النظامي في مجال علوم الحديث، سواء في المؤسسات التقليدية كالأزهر والزيتونة والقرويين، أو في المناهج المدرسية والجامعية الحديثة في العالم الإسلامي؛ فقد أدى هذا الضعف إلى جهلٍ واسع بمنهج المحدثين في النقد والرواية، وإلى غياب الوعي العلمي الذي يُمكِّن المتلقي من التمييز بين النقد المنهجي والطعن الهدّام.

يشير الشيخ محمد أبو زهرة إلى هذا الخلل بقوله: "إن تدريس السنة النبوية في المعاهد الدينية والمدارس الإسلامية لم يكن على الوجه الذي يُظهر ما فيها من دقةٍ علمية في التوثيق والنقد، ولذلك ضعفت الثقة عند بعض المثقفين المعاصرين بها، إذ لم يتلقّوا علم الحديث من مصادره النقدية الصحيحة." [65] كما لاحظ مصطفى السباعي أن: "إن كثيرًا من الشبهات التي يثيرها المستشرقون إنما تلقفها أبناء المسلمين الذين لم يدرسوا الحديث دراسة علمية صحيحة." [66]

ومن الناحية التاريخية، شهدت المناهج التعليمية الإسلامية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تحولًا نحو المناهج الغربية الوضعية، مما قلل من حضور الدراسات في علم الحديث في برامج التعليم الرسمي، وهو ما سجله الباحث عبد المتعال الصعيدي بقوله: "لقد انصرف طلاب العلم عن دراسة السنة وعلومها إلى دراسة القوانين الوضعية والفلسفات الحديثة، فأصبحت كتب الحديث في الأزهر تدرّس من غير فقه ولا تمحيص." [67]

رابعًا: التأثير الإعلامي والرقمي في تشكيل الوعي الديني الجماهيري وأثره في الطعن في السنة النبوية

لقد تغيّر المشهد الإعلامي في العقود الأخيرة بصورة جذرية، فأصبحت المنصات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي هي الوسيط الأول لتشكيل الوعي العام، ولا سيما عند فئة الشباب. وقد أدى هذا التحول إلى بروز نمط جديد من الطعن في السنة النبوية، يتجاوز الأسلوب الأكاديمي التقليدي إلى الخطاب الإعلامي المؤثر والموجَّه، الذي يعتمد الإبهار والاختزال والتأثير النفسي بدل الاستدلال العلمي. حيث لم يعد مقتصرًا على الأبحاث الأكاديمية أو الكتابات الاستشراقية التقليدية، بل امتد إلى الفضاء الرقمي عبر المنصات الاجتماعية مثل فيسبوك وانستغرام وتيك توك، التي أصبحت أدوات فعّالة في نشر الشبهات الدينية بصورة مبسطة وجذابة، تستهدف بالدرجة الأولى الناشئة وصغار السن وغير المتخصصين، إذ أتاحت هذه المنصات ظهور صفحات ومؤثرين يقدمون محتوىً موجَّهًا ضد السنة النبوية، من خلال مقاطع قصيرة وساخرة تُشوه صورتها، وتقدّمها بوصفها نصًا متناقضًا أو غير معقول، ويُلاحظ أن جمهور هذه الصفحات في الغالب من صغار السن وغير المتخصصين، ما يجعلهم أكثر عرضة للتأثر بالمحتوى المشكك دون امتلاك أدوات النقد العلمي.

ومن الجدير بالذكر أن كثيرًا من الصفحات والحسابات التي تتناول قضايا دينية في هذه المنصات، تتبنى خطابًا تشكيكيًا يطعن في السنة النبوية بحجة تحرير العقل الديني أو العودة إلى القرآن وحده, وهي أفكار تجد جذورها الفكرية عند القرآنيين وبعض المستشرقين كـ جوزيف شاخت وجولدسيهر.

كما يؤكد الباحث عبد المجيد النجار أن "الطعن الرقمي في السنة" يمثل ظاهرة جديدة تستغل «قابلية الانتشار الواسع للمحتوى الرقمي غير المنضبط، وضعف الثقافة الشرعية لدى جمهور المستخدمين»، مما جعلها بيئة خصبة لترويج المقولات المنحرفة التي تشكك في البخاري ومسلم وغيرهما من أئمة الحديث.[68]

وفي دراسة حديثة أعدّها مركز دراسات المحتوى الرقمي بجامعة الملك سعود، تبيّن أن

ما يقارب 37 ٪ من المحتوى الديني المتداول على "تيك توك" يتضمن معلومات مغلوطة أو مضللة عن السنة النبوية أو الصحابة، وتُقدَّم غالبًا في قالب فكاهي أو ساخر يسهل انتشاره بين فئة المراهقين.[69]، وايضاً في الدراسة التي أعدّها مركز "بيو" الأمريكي للأبحاث عام 2021، تبين أن 72 ٪ من مستخدمي المنصات الرقمية في الشرق الأوسط يستقون معلوماتهم الدينية من شبكات التواصل الاجتماعي، وليس من العلماء أو المناهج النظامية. [70]

وهذا يعكس حجم التحول في مصادر التلقي الديني، مما يفسر الانتشار الواسع للخطابات المشككة في السنة. ويشير الدكتور يوسف القرضاوي إلى أن "الخطاب الديني في الإعلام أصبح يتعرض للسنة بأسلوب الإثارة لا بأسلوب التحقيق، حتى بات كثير من الشباب يظن أن ردّ الحديث أو قبوله مسألة ذوق شخصي"[71], ولفت الباحث عبد الله الغامدي النظر إلى أن "ضعف الوعي الإعلامي الديني يجعل الجمهور العام يتعامل مع الشبكات الرقمية وكأنها حقائق علمية، خصوصًا حين تُعرض في قوالب جذابة أو من مؤثرين مشهورين"[72]

ومن أبرز صور الطعن الرقمي المعاصر:

1. الصفحات الساخرة التي تعرض الأحاديث الصحيحة في قوالب تهكمية لتصويرها كخرافات.
2. مقاطع الفيديو القصيرة التي تجتزئ الحديث من سياقه لتضخيم شبهةٍ ما.
3. المؤثرون الرقميون الذين يقدّمون أنفسهم بوصفهم «باحثين في التراث» دون أي تأهيل علمي، ويتحدثون بثقة أمام ملايين المتابعين.
4. الحملات المنظمة التي تتزامن مع المناسبات دينية (شهر رمضان، المولد النبوي) لتجديد الجدل حول صحة السنة النبوية .

- **المطلب الثالث : الدوافع النفسية والثقافية**

تُعدّ من الدوافع النفسية للطعن في السنة النبوية ميل بعض الأفراد إلى النقد باسم حرية التفكير والجدل الفكري، وهو توجه يظهر بوضوح لدى بعض الشباب والمثقفين الذين يسعون لإبراز تميزهم الفكري والاجتماعي من خلال إثارة النقاش حول النصوص الدينية

دون الإلمام الكافي بعلوم الحديث. وقد لاحظ مصطفى السباعي أن بعض الشباب والمثقفين ينخرطون في نقد السنة النبوية ظانين أن ذلك يعكس تفكيرًا مستقلًا، مع غياب الوعي العلمي الكافي بأساسيات علوم الحديث، مما يؤدي إلى انتشار الشبهات بين غير المختصين.[73]

ونستطيع القول إن بعض الطاعنين في السنة لا ينطلقون من مناهج نقد علمية، بل من بعض الدوافع النفسية الآتية:

أ- حبّ الظهور والجدل باسم «حرية التفكير»

يُعدّ حبّ الظهور والميل إلى مخالفة الجماعة من الدوافع النفسية القديمة التي أسهمت في بروز الطعن في السنة النبوية، إذ يميل بعض الأفراد إلى طرح آراء شاذة لا تستند إلى أصول علمية، بقصد تحصيل الشهرة وإثارة الجدل. وقد نبّه العلماء إلى هذا الدافع في تحليلهم لظهور الانحرافات الفكرية. قال الإمام الشاطبي عند حديثه عن أسباب اتباع الأهواء: «وإنما يحملهم على ذلك اتباعُ الهوى وطلبُ الظهور والرياسة، لا طلبُ الحق».[74] كما أشار ابن تيمية إلى أن كثيرًا من الأقوال الشاذة لم يقصد أصحابها إلا التميّز بإظهار المخالفة للطريق العلمي، فقال: «وكثيرٌ مما يُحدِثه المتأخرون إنما يحمل عليه حبّ الظهور بإظهار قولٍ يخالفون به السلف».[75]

يتّضح من كلام العلماء أنّ هذا الدافع النفسي قديم في أصله، وقد اتخذ في العصر الحديث صورة أكثر حدّة بسبب المنصات الرقمية التي تمنح أصحاب الطرح الجدلي انتشارًا واسعًا.

ب - الإنبهار بالثقافة الغربية والنزعة التمرّدية.

يُعدّ الانبهار بالفكر الغربي أحد العوامل التي دفعت بعض المفكرين المسلمين المعاصرين إلى تبنّي مواقف نقدية حادة تجاه السنة، حيث تأثروا بالمناهج الغربية، وبخاصة المدرسة الوضعية والنقد التاريخي ، فحاولوا إسقاط نتائج تلك المناهج على النصوص الاسلامية، دون مراعاة خصوصية المنهج الإسلامي في التوثيق. وقد أشار مصطفى السباعي إلى هذا الدافع بوضوح، فقال في وصف طائفة من متأثري الغرب: «ومن الناس من يُعجب بكل ما يأتي

من الغرب إعجاب المبهور، فينقل مناهج النقد التاريخي كما هي، ويطبقها على الحديث دون علم بفوارق المناهج».[76] وبيّن الشيخ محمد أبو زهرة أن بعض الكتاب المسلمين لم يكونوا ذوي منهج علمي في نقد السنة، وإنما دفعهم الانبهار بالفكر الغربي إلى تبني أقوال المستشرقين: «وكان إعجابُهم بالمناهج الغربية باعثًا لهم على قبول ما كتبه المستشرقون من شبهات حول الحديث دون تمحيص».[77]

ج- تأثيرالدراسات الاستشراقية الحديثة

شكّلت الكتابات الاستشراقية في القرنين التاسع عشر والعشرين أحد أهم المصادر الفكرية التي غذّت الطعون الحديثة في السنة النبوية، إذ اعتمد كثير من المتأثرين بالفكر الغربي على مقولات المستشرقين دون تمحيص، وجعلوها منطلقًا للتشكيك في حجية الأحاديث ومصادرها, وتتميّز هذه الكتابات بنزعة عدائية تجاه السنة، وبمنهجية تاريخية مادية تُسقِط المفاهيم الغربية على النصوص الإسلامية. وقد نبّه مصطفى السباعي مبكرًا إلى هذا التأثير، فقال: «أكثر ما اعتمد عليه منكرو السُّنّة في العصر الحديث إنما هو تكرارٌ لعبارات المستشرقين المتحاملين على الإسلام، دون تحقيق ولا مراجعة».[78] كما يقرر المعلمي أن جوهر النقد الاستشراقي قائم على سوء الظن بالسنة، حيث يقول: «كثيرٌ من اعتراضات المستشرقين مبنيٌّ على فرضيات مسبقة لا على بحث علمي، ثم يأتي بعض الكُتّاب المقلّدين فينقلونها كما هي».[79]

لذلك، فإن مواجهة الطعن في السنة يتطلب نهجًا مزدوجًا إصلاحًا علميًا داخليًا لمعالجة القصور المنهجي، واستراتيجية إعلامية وثقافية لمواجهة التأثيرات الخارجية.

■ **المبحث الثالث :الأهداف والآثار وسبل المواجهة**

● **المطلب الأول: الأهداف من وراء الطعن في السنة النبوية.**

أ - نزع القداسة عن النصوص الشرعية:

يُعتبر نزع القداسة عن النصوص الشرعية أحد الأهداف الجوهرية للطاعنين في السنة النبوية، وهو هدف مركزي يسعى إلى تقويض السلطة الشرعية للنصوص المروية عن النبي

صلى الله عليه وسلم, ويتمثل هذا الهدف في محاولة جعل السنة في نظر الجمهور مجرد نصوص بشرية قابلة للتحريف، أو محتوى عادياً لا يُلزَم المسلم باتباعه، وهو ما يُسِهّل قبول الأفكار الحداثية أو العقلانية المطلقة على حساب الالتزام المنهجي بالنصوص الشرعية, ويظهر أثر هذا الهدف في الخطاب الطاعن على مستويات متعددة:

1. التشكيك في الثبوت: يشمل إنكار صحة بعض الأحاديث، أو الطعن في الرواة والسند، ولو كانت مضبوطة وفق منهج علماء الحديث.
2. التشكيك في الدلالة: يزعم الطاعنون أن الأحاديث، وإن كانت صحيحة، فهي تخالف العقل أو الواقع، أو أنها قابلة للتأويل بلا حدود.
3. التشكيك في الحجية: يروجون لفكرة أن السنة ليست مصدرًا مستقلًا للتشريع، وأن القرآن وحده كافٍ، وهو ما يقلّص قدسية النصوص المروية.

وقد أبرز مصطفى السباعي هذا الهدف في قوله: «إنّ الهجوم على السنّة يهدف إلى تحطيم مقامها في قلوب الناس، وإزالة قدسيتها، بحيث تصبح كغيرها من النصوص البشرية التي لا يلزم الالتزام بها».[80] وقد أشار الدكتور عبد الله جواد إلى أن الطاعنين يسعون إلى: «عرض السنة على أنها نصوص قابلة للاختيار الفردي، وليست ملزمة، ما يسهّل التسويغ لآراء شخصية أو عقلية على حساب المنهج الشرعي».[81] ويعزز هذا الرأي المستشرق جولدتسيهر، الذي قال:«السنّة، في دورها السلطوي، بُنيت تدريجيًا وأُحاطت بالتقديس كمصدر مقدس، لكن كثيرًا من محتواها يعكس تفسير البشر أكثر مما يعكس تعليم النبي المباشر.»[82]

- ونستطيع القول إن هذا الطعن يهدف إلى الآتي:

1. الهدف النفسي والسلوكي: حيث يُنشئ الطاعن حالةً من اللامبالاة لدى المسلمين تجاه السنة، بحيث يصبح الالتزام بالنصوص اختياريًا, كما يسعى إلى خلق فجوة بين الفرد والموروث الشرعي، ما يسهّل ظهور تيارات حديثة تعتمد العقلانية المطلقة أو التفسير الانتقائي للنصوص.
2. الأثر الفكري والاجتماعي: يؤدي إلى إضعاف المرجعية الشرعية التقليدية، حيث

يُنظر إلى علماء الأمة ورجالاتها على أنهم مجرد بشر ارتكبوا أخطاء أو اختلقوا روايات، يتولد عن ذلك إرباك منهجي لدى الباحثين والطلبة الجدد في فهم السنّة، ويزيد من احتمال الانحراف في تفسير النصوص.

3. البعد الفكري: ويقوم على اعتماد بعض المتأثرين بالفكر الغربي على منهجيات نقدية مستوردة، دون ربطها بالمنهج الإسلامي في توثيق الحديث .

ب- عزل الأمة عن مصدرها التشريعي الثاني.

يُعتبر عزل الأمة عن مصدرها التشريعي الثاني، وهو السنة النبوية، هدفًا رئيسيًا للطاعنين، إذ يسعى هذا الهدف إلى إبعاد المسلمين عن الموروث التشريعي الكامل بعد القرآن الكريم، وجعل الأمة تعتمد فقط على نصوص القرآن دون تفسير السنة أو اتباعها, ويترتب على ذلك عدة نتائج:

1. إضعاف المرجعية الشرعية: عند عزوف الأمة عن السنة، تصبح المرجعية الشرعية مقتصرة على فهم محدود للقرآن، ما يؤدي إلى تشتت الفقهاء وغياب المصداقية العلمية. وقد أشار الدكتور يوسف القرضاوي إلى أن: «تجاهل السنة في التشريع يخلق حالة فراغ فقهي، ويُسهل على التيارات الفكرية إعادة تفسير النصوص حسب أهوائها».[83]

2. إضعاف الالتزام بالمنهج النبوي: يُظهر الطاعنون أن الالتزام بالسنة ليس ضروريًا، وهذا يقلل من تطبيق القيم والأحكام العملية المنبثقة من السنة.

3. تسهيل استبدال التشريع الاسلامي بالمناهج الوضعية: عندما تُحجم الأمة عن الاستناد إلى السنة، يصبح الفضاء مفتوحًا أمام المناهج الوضعية أو العقلانية المطلقة، التي تعتمد على اجتهادات شخصية أو معايير اجتماعية بديلة عن النصوص الشرعية, وقد نبه الدكتور مناع القطان إلى أن: «الابتعاد عن السنة يتيح لمنهج الوضعية أن يحل محل المرجعية التقليدية، ويصبح له تأثير على الفكر والتطبيق الديني».[84]

ج - إضعاف سلطة الوحي لصالح المناهج الوضعية

يهدف الطاعنون في السنة إلى إضعاف سلطة الوحي التشريعي كاملةً لصالح مناهج عقلية أو وضعية، من خلال التقليل من مكانة السنة كمصدر أساسي للتشريع بعد القرآن، ورفع مكانة الاجتهاد الشخصي أو القواعد الوضعية فوق النصوص الموثوقة, لتحقيق الآتي:

1. تقديم المنهج العقلي كبديل: يسعى الطاعنون إلى تصوير السنة على أنها غير ضرورية للرجوع إليها في التشريع، وأن العقل الفردي أو القواعد الوضعية قادرة على تفسير الشرع، وهو ما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على النصوص المروية.

2. استبدال الاجتهاد الشرعي المنضبط بالاجتهاد الشخصي: يخلق هذا الهدف بيئة يسهل فيها تطبيق الآراء الفردية على حساب نصوص الوحي، بما يؤدي إلى تشويه فهم الأحكام الشرعية وتناقضها, وقد ذكر الدكتور مناع القطان أن: «عدم الالتزام بالسنة يجعل الاجتهادات الفردية الموجهة بالمصالح أو التوجهات الاجتماعية أكثر قوة من النصوص الشرعية».[85]

3. إضعاف الوحدة الفكرية للأمة: عندما تُرفع المنهجية الوضعية أو العقلية المطلقة فوق النصوص الواردة في السنة، فإن التفسير يصبح متفرقًا ومفتوحًا على اجتهادات متباينة، مما يؤدي إلى تشتت الرؤية الشرعية في الأمة. وقد أشار الدكتور يوسف القرضاوي إلى: «غياب السنة عن دائرة التشريع يسهل ظهور تيارات متعددة تتبنى أهوائها كمرجعية، وهو ما يضعف السلطة الموحدة للوحي».[86]

• المطلب الثاني: الآثار المترتبة على الطعن في السنة النبوية

أ- تشكيك الأجيال الجديدة في السنة النبوية

يُعتبر تشكيك الأجيال الجديدة في السنة النبوية من أبرز آثار الطعن المستمر في النصوص المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويظهر هذا التأثير في ثلاثة مستويات:

1. إضعاف الثقة بالنصوص الشرعية: الطعن المستمر يجعل الشباب والمتعلمين يتساءلون عن صحة الأحاديث ودقة الرواة، ما يخلق حالة من الريبة والتردد في الالتزام بالسنة.

وقد بين الدكتور مصطفى عبد الرازق أن: «غياب الثقة في السنة يقود إلى اعتماد الفرد على الفهم الشخصي، مع ما يصاحبه من تحريف أو اجتهادات غير مضبوطة».[87]

2 . انتشار الفكر المنحرف: حيث يؤدي الطعن إلى ظهور تيارات منحرفة، تقتصر على القرآن فقط، وتعتبر السنة غير ملزمة في التشريع في العبادات والمعاملات. وقد أشار الدكتور عبد الكريم زيدان إلى أن: «الاعتماد على القرآن فقط دون السنة ينتج تيارات تفهم الدين جزئيًا، مع تجاهل السياق الكامل للتشريع النبوي».[88]

3. تدهور الوعي الديني المنهجي: تشكيك الأجيال يجعل الشباب أكثر عرضة لتقبل التفسيرات السطحية أو المستوردة من خارج المنهج الإسلامي، سواء من خلال الإعلام الرقمي أو الكتب والمقالات غير الموثوقة. وقد لاحظ الدكتور علي جمعة أن: «الشباب الذين يفتقدون الفهم المنهجي للسنة يصبحون عُرضة للشبهات الفكرية، مما يؤدي إلى ضعف المناعة العلمية والفكرية تجاه محاولات الطعن».[89]

• لمواجهة هذا الأثر، ينبغي:

1. تعزيز المناهج التعليمية الحديثية في المدارس والجامعات.

2. إنتاج محتوى علمي رقمي متناسب مع لغة الشباب، موضحًا مكانة السنة وأهميتها في التشريع والتربية.

3. توضيح منهج النقد العلمي الإسلامي في تحديد الصحيح والضعيف، لإعادة بناء الثقة بالنصوص الموثوقة.

ب - اضطراب المرجعية الشرعية :

يُعد اضطراب المرجعية الشرعية من أبرز الآثار الناتجة عن الطعن في السنة النبوية، حيث يؤدي إلى تشتت الفقهاء والعلماء، وتباين الرأي بين المجتهد والمجتمع، وغياب وحدة المنهج الشرعي, ويظهر أثره في المستويات التالية:

1. تعدد المرجعيات وتباين الفتاوى: عندما يُهمل اتباع السنة، يصبح المجال مفتوحًا لتعدد التفسيرات والتأويلات المختلفة، ويفتقد العلماء والمؤسسات الدينية القاعدة مشتركة .

2. التشكيك في مصداقية الفقهاء والعلماء: حيث يؤدي الطعن إلى التشكيك في مصداقية العلماء ، ليُنظر إلى اجتهادهم على أنه مجرد آراء شخصية، ما يضعف قدرتهم على ضبط السلوك الديني والاجتماعي.

3. تأثير الطعن على الفهم الجماعي للشرع: يؤدي اضطراب المرجعية إلى إرباك المجتمع في فهم الأحكام الشرعية وتطبيقها، وخاصة فيما يتعلق بالعبادات والمعاملات، ويخلق فجوة بين الأجيال القديمة والحديثة في مستوى الالتزام والفهم.

ولمواجهة هذا الأثر يستلزم الآتي:

1. توحيد الموقف العلمي للعلماء في التعامل مع الأحاديث، خاصة الضعيفة والموضوعة، بما يعزز مصداقية المرجعية الشرعية.

2. تقوية المؤسسات التعليمية والدعوية لتعليم الأجيال منهج النقد العلمي للحديث.

3. توفير محتوى رقمي وإعلامي موثوق يدعم الفهم السليم للشرع ويحد من الفوضى الفكرية.

ج - انتشار الفكر المنحرف وتيارات «الإصلاح الديني»

يعد انتشار الفكر المنحرف وتيارات ما يُسمى بـ «الإصلاح الديني» من أبرز آثار الطعن في السنة النبوية، إذ يسعى الطاعنون إلى:

1. تقييد التشريع في القرآن فقط دون السنة: يسعى الطاعنون إلى ظهور اتجاهات تكتفي بالاعتماد على القرآن في الأحكام الشرعية، وتغفل المصدر الثاني للتشريع، وهو السنة، ما يولد فجوة في الفهم التطبيقي للشريعة.

2. إضعاف الالتزام بالمنهج النبوي الكامل: فهذه التيارات غالبًا ما ترفض أو تقلل من قيمة السنة، ما يؤدي إلى اضطراب الفهم الشرعي في العبادات والمعاملات والأخلاق.

3. تأثير الإعلام والمنصات الرقمية: يلعب الطاعنون دورًا في نشر هذه التيارات عبر وسائل الإعلام الحديثة والمنصات الرقمية، مما يزيد من انتشار الفكر المنحرف لفهم الشريعة.

وانتشار الفكر المنحرف يمثل خطرًا مزدوجًا, فكريًا على وعي الأجيال الجديدة، وعمليًا على التطبيق الشرعي, وإن هذه الظاهرة تُظهر أهمية حماية السنة النبوية وإعادة تأكيد دورها في التشريع، لضمان فهم متكامل ومتوازن للشريعة.

■ **الخاتـمـة** :

ونستطيع القول إن هذه الدراسة قد خلصت إلى الآتي:

أولاً: أهم نتائج البحث :

1. إن السنة النبوية ظلت هدفًا للطعن منذ القرون الأولى، إلا إن الطعن المعاصر أكثر شدة واتساعًا، بسبب تأثير المناهج الغربية الحديثة والفضاء الإعلامي الرقمي.
2. إن الطعن في العصر الحديث اتخذ ثلاثة مسارات: (في السند، والمتن, والطعن في الدلالة بتأويل النصوص ورد معانيها)
3. إن المناهج الاستشراقية كانت المنبع الفكري الأكبر للطعن الحديث في السنة، وقد انتقلت أفكارهم إلى كثير من البُحاث العرب عبر الترجمة والتعليم الغربي.
4. إن الضعف العقدي في فهم حجية السنة، واعتبارها مجرد نصوص تاريخية، يمثل سببًا جوهريًا في تبني الطعن المعاصر.
5. إن وسائل الإعلام والمنصات الرقمية أصبحت البيئة الأخطر لنشر الطعون؛ نظرًا لسرعة الانتشار وسرعة التأثير، واعتماد الخطاب الساخر والعاطفي لا الخطاب العلمي.
6. إن الدوافع النفسية والثقافية للطعن لها أثر بالغ في انتشار الأقوال الشاذة، خاصة بين غير المتخصصين.
7. إن الطعن في السنة يؤدي إلى آثار خطيرة على الوعي الإسلامي، من خلال تشكيك الأجيال في مصادر الشريعة, و زعزعة الثقة بالعلماء وإضعاف المرجعية التشريعية.

● **ثانيًا: أهم التوصيات:**

1. العناية بإحياء منهج المحدثين في الجرح والتعديل ونقد المتون، وإبرازه بلغة معاصرة يفهمها الجيل الحالي، مع توضيح دقته وموضوعيته العلمية.
2. تطوير مناهج تدريس الحديث النبوي في الجامعات والمعاهد، بحيث تجمع بين دراسة المصطلح وتحليل الشبهات الحديثة، وربط الطلاب بالمصادر الأصلية.
3. إنشاء منصات علمية رقمية موثوقة متخصصة في الرد على الطعون، تقدم محتوى مختصرًا ودقيقًا يناسب جمهور الإعلام الرقمي، وتُفند الشبهات بطريقة علمية تواكب العصر.
4. تعزيز دور العلماء والدعاة والمفكرين في الظهور الإعلامي، بهدف تفسير السنة والدفاع عنها بلغة هادئة وعلمية، بعيدًا عن الانفعال أو التعميم.
5. دعم البحوث المتخصصة التي تَدرس أثر الاستشراق والحداثة في تشكيل الخطاب المعاصر حول السنة، وتقديم بدائل علمية رصينة.
6. الاهتمام بحماية الوعي الديني الرقمي من خلال إنتاج محتوى جذاب يبرز مكانة السنة، ويقدم نماذج تطبيقية من جهود العلماء في الحفاظ عليها.
7. تعزيز التكامل بين المؤسسات العلمية والإعلامية في مواجهة موجات التشكيك، وإيجاد آلية مشتركة لرصد الشبهات ومعالجتها بطرق علمية.

■ **الهوامش**

1 - ابن منظور، لسان العرب، مادة: طعن، دار صادر، بيروت، ج13، ص 251.

2 - الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1989م، ص 134.

3 - ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، دار الفكر، بيروت، ص 25.

4 - محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، مكتبة دار السلام، الرياض، ط3، 1998م، ص 19.

5 - ابن الجوزي، الموضوعات، دار الفكر، بيروت، ج1، ص 42.

6 - ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، دار الجيل، بيروت، ط2، 1972م، ص 12.

7 - محمد محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة، دار الجيل، بيروت، ط2، 1989م، ص 27.

8 - (John Montgomery, The Critical Study of Hadith, London: Oxford Press, 1965, p. 23.

9 - محمد أحمد شاكر، دراسات في السنة ومكانتها، دار الفكر، القاهرة، 1999، ص 45.

10 - Richard Bell, Introduction to the Hadith, London, 1971, p. 52

11 - ابن ماجه، كتاب البدء، كتاب الحدود، باب ما جاء في المنع من الضرر ، حديث رقم 2340, دار طيبة، ج2، ص 850.

12 - صحيح البخاري، كتاب الحدود، كتاب الجهاد والسير,مابحل من دماء أهل الذمة, حديث رقم 3166، دار الفكر، ج9، ص 240

13 - مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دار الوراق، ط4، 1998م، ص 11.

14 - فهد بن عبد الرحمن الرومي ,موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، ، مكتبة التوبة، ط2، 1995م، ص 89.

15 - انظر: محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، دار الجيل، بيروت، ط2، 1989م، ص 72–74 .

16 - عماد الدين خليل الاستشراق والمستشرقون وما يعنونه بالإسلام، ، دار عمار، عمّان، ط3، 2003م، ص 214.

17 - د محمد الصباغ، راسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 2000م، ص 144.

18 - مصطفى السباعي, السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دار الوراق، ص 15.

19 - أحمد الريسوني، الفكر الإسلامي وقضية التجديد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996م، ص 173.

20 - محمد أبو شهبة ,دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، دار الجيل، بيروت، ط2، 1989م، ص 115.

21 - جولد تسيهر، دراسات إسلامية، ترجمة محمد يوسف موسى وعبد الحليم النجار، ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1958م، ج 2، ص 17؛

22 - مصطفى السباعي .السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دار الوراق، ط4، 1998م، ص 45 .

23 - جوزيف شاخت، أصول الشريعة الإسلامية، ترجمة صبحي الصالح، ط. دار العلم للملايين، ص4-5.

24 - عماد الدين خليل ,الاستشراق والمستشرقون وما يعنونه بالإسلام، دار عمار، عمّان، ط3، 2003م، ص 267.

25 - فهد الرومي, موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، ص 198.

26 - محمد أبو شهبة, دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، دار الجيل، ص 118.

27 - مناع القطان، مباحث في علوم الحديث، مكتبة المعارف، الرياض، ط13، 2001م، ص 36.

28 - إغناز جولد تسيهر، دراسات إسلامية، ترجمة محمد يوسف موسى وعبد الحليم النجار، ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1958م، ص1.

29 - محمد عمارة، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1992م، ص 145.

30 - نور الدين عتر, منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، ط4، 2000م، ص 58 .

31 - عماد الدين خليل، الاستشراق والمستشرقون وما يعنونه بالإسلام، دار عمار، عمّان، ط3، 2003م، ص 312.

32 - محمد بن حمود الهدلق, شبهات الطاعنين في السنة النبوية والرد عليها، الرياض، ط1، 2017م، ص 204.

33 - عبد الله القرني، التقنية والهوية الدينية في العالم الرقمي، مركز دراسات الإسلام المعاصر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 2023م، ص 91

34 - عماد الدين خليل ,الاستشراق والمستشرقون وما يعنونه بالإسلام، عماد الدين خليل ,دار عمار، ص 318,

35 - تقرير مركز رؤية، تحليل الخطاب الرقمي المعادي للسنة النبوية، القاهرة، 2022م، ص 7–9.

36 - محمد عمارة, الإسلام والتحدي الإعلامي، محمد عمارة, دار الشروق، القاهرة، ط1، 2005م، ص 64.

37 - سامية الزين, الدين والجندر في الخطاب الرقمي العربي، سامية الزين, المركز العربي للأبحاث، بيروت، ط1، 2021م، ص 112 .

38 - مناع القطان، مباحث في علوم الحديث، مناع القطان، مكتبة المعارف، الرياض، ط13، 2001م، ص 41.

39 - نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط4، 2000م، ص 61.

40 - فهد الرومي، موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، مكتبة التوبة، الرياض، ط2، 1995م، ص 251.

41 - دراسة تحليلية لخطاب الطعن في السنة على الإنترنت، مجلة البحوث الإسلامية، العدد 102، 2021م، ص 54.

42 - انظر: محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ط. دار اللواء، الرياض، 1409هـ، ص 188.

43 - انظر: ناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، ط. دار المعارف، القاهرة، 1956م، ص

24؛ وانظر كذلك: محمد عمارة، تيارات الفكر الإسلامي، ط. دار الشروق، القاهرة، 1996م، ص 114.

44 - عبد الرحمن المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، ط. المطبعة السلفية، القاهرة، 1378ه، ص 12.

45 - سورة النجم: الآية: 3– 4 .

46 - الشافعي، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، ط. دار التراث، القاهرة، 1399ه، ص 78.

47 - طه حسين، في الشعر الجاهلي، ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1926م، ص 15.

48 - ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ط. دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1403ه، ج2، ص 80.

49 - ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ط. دار الجيل، بيروت، 1973م، ج1، ص 31.

50 - وهي كلمة يونانية الأصل تعني فن التأويل او تفسير النصوص، وهي هنا تعني : أن فهم النصوص والمعاني لايتم إلا عبر التأويل.أي من خلال إدراك العلاقة بين النص والقارئ والسياق التاريخي والثقافي.

51 - انظر: محمد أركون، قراءات في القرآن، ترجمة هاشم صالح، ط. دار الطليعة، بيروت، 2001م، ص 112.

52 - ابن عبدالبر ,جامع بيان العلم وفضله, تحق: ابو الاشبال الزهيري, دار ابن الجوزي, ج2, ص .91

53 - الشافعي، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، ط. دار التراث، القاهرة، 1399ه، ص 507.

54 - الشاطبي، الاعتصام، ط. دار المعرفة، بيروت، 1405ه، ج1، ص 268.

55 - جولد تسيهر، دراسات إسلامية، ترجمة محمد يوسف موسى وعبد الحليم النجار، ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1958م، ج2، ص 42

56 - وجوزيف شاخت، أصول الشريعة الإسلامية، ترجمة صبحي الصالح، ط. دار العلم للملايين، ص56,

57 - محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ط. دار السلام، الرياض، 1424ه/2003م، ص 72.

58 - مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، 1985م، ص 106.

59 - محمد عمارة، الإسلام والسلطة الدينية, ط. دار الشروق، القاهرة، 1997م، ص 144.

60 - ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق نور الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط 6، 1421ه/2000م، ص 63.

61 - (جوزيف شاخت، أصول الشريعة الإسلامية، ترجمة طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ط 2، 1995م، ص 53.

62 - - أنظر: طه حسين، في الشعر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة، ط 7، 1967م، ص 25.

63 - محمد عمارة، الإسلام والتجديد بين الآصالة والمعاصرة، دار الشروق، القاهرة، ط 3، 1998م، ص 112.

64 - جاك بيرك، العرب بين الأمس والغد، ترجمة عفيف بهنسي، دار العلم للملايين، بيروت، 1979م، ص 214.

65 - محمد أبو زهرة، السنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1377ه/1958م، ص 14.

66 - مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 5، 1398ه/1978م، ص 23.

67 - عبد المتعال الصعيدي، المجددون في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1951م، ص 175.

68 - انظر : النجار، الفكر الإسلامي في مواجهة التحديات المعاصرة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2012م، ص213.

69 - مركز دراسات المحتوى الرقمي، تقرير الحالة الدينية في المنصات الاجتماعية 2023م، جامعة الملك سعود، الرياض، ص58.

70 - Pew Research Center, Social Media and Religion in the Middle East, 2021, p. 14، Washington D.C. .

71 - يوسف القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 4، 1992م، ص 27.

72 - عبد الله بن سعيد الغامدي، الإعلام والقيم الدينية: دراسة تحليلية ميدانية، دار عالم الكتب، الرياض، ط 1، 1427ه/2006م، ص 219.

73 - انظر: مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط5، 1398ه/1978م، ص27.

74 - الشاطبي، الاعتصام، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الرياض: دار ابن عفّان، ط1، 1412ه، ج1، ص112.

75 - ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1399ه، ج1، ص165

76 - السباعي، السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، القاهرة: دار الاعتصام، ط3، 1398ه، ص104.

77 - أبو زهرة، الحديث والمحدثون، القاهرة: دار الفكر العربي، بلا تاريخ، ص233.

78 - السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دمشق: المطبعة الجديدة، ط3، 1961م، ص 15.

79 - المعلمي اليماني، الأنوار الكاشفة، المكتبة السلفية،مكة، ط1، 1377هـ، ص 7

80 - مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دمشق: المطبعة الجديدة، ط3، 1961م، ص22 .

81 - عبد الله جواد، نقد السنة بين الواقع والمنهجية، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2004م، ص52.

82 - إغناز جولد تسيهر، دراسات إسلامية، ترجمة محمد يوسف موسى وعبد الحليم النجار، ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1958م، ج 2، ص 39.

83 - يوسف القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية، القاهرة: دار الشروق، ط10، 2001م، ص23.

84 - مناع القطان، مباحث في علوم الحديث، الرياض: مكتبة المعارف، ط10، 1426هـ، ص425.

85 - مناع القطان، مباحث في علوم الحديث، الرياض: مكتبة المعارف، ط10، 1426هـ، ص430.

86 - يوسف القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية، القاهرة: دار الشروق، ط10، 2001م، ص28.

87 - مصطفى عبد الرازق، المبادئ الأساسية في علوم الحديث، القاهرة: دار المعرفة، ط2، 1999م، ص112.

88 - عبد الكريم زيدان، الإصلاح الديني والمنهج الحديثي، عمان: دار الفكر، ط1، 2005م، ص45.

89 - علي جمعة، تربية الشباب على المنهج الحديث الصحيح، القاهرة: دار ابن حزم، ط1، 2010م، ص92.

التعليم العربي في نيجيريا وفرص العمل في عصر الرقمنة

دراسة تحليلية

■ د. إبراهيم علي يونس*

● تاريخ استلام البحث 2025/11/13م ● تاريخ قبول البحث 26 /2025/12م

■ **المستخلص:**

يشهد التعليم العربي في نيجيريا في العقدين الأخيرين تحوّلًا إشكاليًا عميقًا، يتمثل في اتساع الفجوة بين التكوين الأكاديمي التقليدي في أقسام اللغة العربية ومتطلبات سوق العمل في عصر الرقمنة واقتصاد المعرفة. وعلى الرغم من الرسوخ التاريخي والمؤسسي للتعليم العربي، فإن مخرجاته تواجه تحديات متزايدة في التوظيف والاندماج المهني، نتيجة ضعف إدماج المهارات الرقمية، وغياب الرؤية الوظيفية للغة العربية بوصفها موردًا إنتاجيًا قابلًا للاستثمار في البيئة الرقمية. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التعليم العربي في نيجيريا في ضوء التحول الرقمي، والكشف عن طبيعة العلاقة بين بنية المناهج، والكفايات المكتسبة، وأنماط الفرص المهنية الرقمية المتاحة لخريجي العربية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل المناهج الجامعية، والوثائق التربوية، والدراسات المعاصرة، وربطها بسياق سوق العمل الرقمي.

وتوصلت الدراسة إلى أن التحدي الرئيس لا يكمن في ضعف الكفاءة اللغوية، بل في انفصالها عن المهارات التقنية والتطبيقية، مما يحد من قدرة الخريجين على الاستفادة من فرص مثل الترجمة الرقمية، وصناعة المحتوى، والتعليم عن بعد، واللغويات الحاسوبية. كما كشفت النتائج أن الرقمنة تمثل فرصة استراتيجية لإعادة توظيف العربية اقتصاديًا، شريطة إعادة هيكلة المناهج، وتطوير قدرات المعلمين، وبناء بيئة تعليمية رقمية داعمة.

* رئيس قسم اللغة العربية بكلية أمين كنو لدراسات الشريعة والقانون كنو – نيجيريا E-maiI:ibnaliyukur2014@gmail.com

وتبرز الإضافة العلمية للدراسة في نقل النقاش حول التعليم العربي في نيجيريا من مستوى الوصف التاريخي والدفاع الثقافي إلى مستوى التحليل الوظيفي المرتبط بسوق العمل الرقمي والتنمية المعرفية.

• **الكلمات المفتاحية**: التعليم العربي، نيجيريا، الرقمنة، اقتصاد المعرفة، فرص العمل، المهارات الرقمية.

■ **Abstract :**

Arabic education in Nigeria has undergone a profound structural challenge over the past two decades, manifested in the widening gap between the traditional academic training offered by Arabic language departments and the requirements of the labor market in the era of digitalization and the knowledge economy. Despite the historical and institutional rootedness of Arabic education, its graduates increasingly face difficulties in employment and professional integration due to the limited incorporation of digital skills and the absence of a functional vision that treats Arabic as a productive resource capable of investment within the digital environment. This study aims to analyze the current state of Arabic education in Nigeria in light of digital transformation and to examine the nature of the relationship between curriculum structures, acquired competencies, and the emerging digital professional opportunities available to Arabic graduates. The study adopts a descriptive-analytical approach, relying on the analysis of university curricula, educational documents, and contemporary studies, and linking them to the realities of the digital labor market. The findings indicate that the core challenge does not lie in linguistic competence itself, but rather in its disconnection from technical and applied digital skills, which limits graduates' ability to benefit from opportunities such as digital translation, content creation, online teaching, and computational linguistics. The study further reveals that digitalization represents a strategic opportunity to reposition Arabic as an economically productive language, provided that curricula are restructured, teachers' capacities are developed, and a supportive digital learning environment is established. The scientific contribution of this study lies in shifting the discussion of Arabic education in Nigeria from descriptive historical accounts and cultural advocacy toward a functional, labor-market-oriented analysis aligned with the demands of digital transformation and knowledge-based development.

• **Keywords:** Arabic education, Nigeria, digitalization, knowledge economy, employment opportunities, digital skills

■ المقدمة

لم يعد التعليم اللغوي في العصر الرقمي يُقاس بمدى حفاظه على التراث أو رسوخ بنيته التقليدية فحسب، بل أصبح يُقوَّم بقدرته على إنتاج مهارات قابلة للتوظيف، والاستجابة لتحولات سوق العمل، والمشاركة في اقتصاد المعرفة. وفي هذا السياق، يواجه التعليم العربي في نيجيريا تحديًا مركبًا يتمثل في ضرورة الانتقال من نموذج تعليمي يقوم أساسًا على التلقين والنقل المعرفي، إلى نموذج وظيفي يدمج اللغة في فضاءات الإنتاج الرقمي والتقني.

ويمتلك التعليم العربي في نيجيريا تاريخًا عريقًا ارتبط بالهوية الدينية والثقافية للمجتمعات الإسلامية، وأسهم عبر قرون في تخريج علماء وقضاة ومربين. غير أن هذا الرصيد التاريخي، على أهميته، لم يعد كافيًا لضمان فاعلية التعليم العربي في بيئة عالمية تتسم بالتحول الرقمي المتسارع، وهيمنة التقنيات الذكية، وإعادة تشكيل مفهوم العمل ذاته. فقد أعادت الرقمنة تعريف المهارات المطلوبة، وغيّرت أنماط التوظيف، ووسّعت مجالات العمل اللغوي لتشمل الترجمة الرقمية، وصناعة المحتوى، والتعليم الافتراضي، ومعالجة اللغة الطبيعية.

وفي نيجيريا، حيث يتزايد عدد خريجي أقسام اللغة العربية سنويًا، تبرز إشكالية حقيقية تتعلق بضعف مواءمة التكوين الأكاديمي مع هذه التحولات. إذ لا تزال معظم المناهج تركّز على الكفايات اللغوية النظرية بمعزل عن المهارات الرقمية والتطبيقية، مما يؤدي إلى فجوة واضحة بين ما يكتسبه الطالب في المؤسسة التعليمية وما يتطلبه سوق العمل المعاصر. وتنعكس هذه الفجوة في محدودية الفرص الوظيفية المتاحة، أو في عجز الخريجين عن استثمار الفرص الرقمية القائمة بالفعل.

وعلى الرغم من تعدد الخطابات التي تؤكد "فرص الرقمنة" لخريجي العربية، إلا إن هذه الفرص لا تزال تُطرح في الغالب طرحًا توصيفيًا عامًا، دون تحليل علمي يربط بين:

(1) واقع التعليم العربي في نيجيريا،

(2) طبيعة التحول الرقمي القائم،

(3) أنماط الفرص المهنية المتاحة فعليًا،

(4) والمعوقات البنيوية التي تحد من استثمار هذه الفرص.

ومن هنا تنطلق هذه الدراسة لمعالجة الإشكال الآتي:

إلى أي مدى يسهم واقع التعليم العربي في نيجيريا، بصيغته الحالية، في تمكين خريجيه من الاستفادة من فرص العمل التي أتاحها عصر الرقمنة، وما الشروط التعليمية والمؤسسية اللازمة لتحويل هذه الفرص من إمكان نظري إلى ممارسة مهنية فعلية؟

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة التعليم العربي في نيجيريا مقاربة تحليلية وظيفية، تتجاوز السرد التاريخي والتوصيف العام، وتركّز على تفكيك العلاقة بين التعليم، والرقمنة، وسوق العمل. وتهدف إلى تشخيص مواطن الخلل البنيوي في المناهج والبنية التعليمية، وتحليل الفرص المهنية الرقمية المتاحة لخريجي العربية، واستشراف المسارات العملية الكفيلة بتحويل التعليم العربي إلى رافعة معرفية واقتصادية في عصر الرقمنة.

وبهذا، تنخرط الدراسة في إعادة توجيه النقاش حول مستقبل التعليم العربي في نيجيريا من سؤال "كيف نحافظ على العربية؟" إلى سؤال أكثر إلحاحًا: كيف نجعل العربية معرفة منتجة، ومهارة وظيفية، ورأس مال لغويًا فاعلًا في الاقتصاد الرقمي؟

- **المطلب الأول: الخلفية التاريخية للتعليم العربي في نيجيريا**

1. الجذور الأولى للتعليم العربي

ارتبط التعليم العربي في نيجيريا بدخول الإسلام إلى منطقة بحيرة تشاد وبلاد الهوسا. وفي القرن الثامن الهجري ازدهرت العربية ازدهارًا كبيرًا في دولة صكتو خلال خلافة الشيخ عثمان بن فوديو الذي أولى التعليم العربي اهتمامًا بالغًا (الراوي، **2018**). وكانت المدارس القرآنية (Tsangaya) تمثّل النواة الأولى للتعليم العربي، وقد اعتمدت على التلقين المباشر، وحفظ القرآن، وتعلّم مبادئ العربية، والكتابة بالخط العربي، ودراسة العلوم الشرعية.

2 . التعليم العربي في ظل الاستعمار البريطاني

تأثر التعليم العربي أثناء الحكم البريطاني بسياسات التعليم الغربي الذي عُدّ بديلًا رسميًا عن نظام المدارس الإسلامية، لكن المجتمعات الشمالية حافظت على التعليم العربي التقليدي (Ibrahim, 2022). فالمعاهد الإسلامية مثل مدرسة "علو" في كنو استمرت في تخريج طلبة يملكون مهارات لغوية عالية.

3. التعليم العربي بعد الاستقلال

بعد استقلال نيجيريا سنة 1960، تأسست جامعات ومؤسسات تعليمية دمجت التعليم العربي في برامجها الأكاديمية، ومن أبرزها:

- جامعة أحمدو بلّو (قسم الدراسات العربية والإسلامية)
- جامعة عثمان دطن فوديو
- جامعة بايرو كنو.
- كليات التربية والدراسات الإسلامية

وتم تطوير مناهج العربية لتشمل فروعًا لغوية وأدبية وصوتية وفق المعايير الجامعية الحديثة.

• المطلب الثاني: واقع التعليم العربي في نيجيريا المعاصر

1 . المناهج الدراسية

تركّز مناهج العربية الحالية في الجامعات النيجيرية على:

- النحو والصرف.
- الأدب والبلاغة.

ثم في الآونة الأخيرة بدأت تخصصات جديدة تشق طريقها إليها، وهذه التخصصات هي:

- الأدب الحديث ونقده
- اللسانيات الحديثة
- تعليم العربية للناطقين بغيرها (اللسانيات التطبيقية)

إلا إن عنصر المهارات الرقمية لا يزال محدودًا، ولذلك تعاني مخرجات العربية من فجوة بين الواقع الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل الرقمي.

2. البنية التحتية التعليمية

تعاني البنية التحتية في بعض الجامعات من:

- ضعف الاتصال بالإنترنت.
- نقص معامل الحاسوب.
- غياب قواعد البيانات العربية.
- محدودية الوصول إلى المكتبات الإلكترونية.

وهذه العوامل تحد من قدرة الطلبة على اكتساب المهارات الرقمية الضرورية.

3- تحليل الفجوة بين التكوين الأكاديمي ومتطلبات السوق الرقمي:

يكشف واقع المناهج الدراسية في أقسام اللغة العربية عن فجوة بنيوية بين طبيعة التكوين الأكاديمي ومتطلبات السوق الرقمي. فبينما تركّز المناهج على إكساب الطالب معرفة لغوية نظرية عالية، فإنها لا توفّر له الأدوات التطبيقية التي تمكّنه من تحويل هذه المعرفة إلى مهارة قابلة للتوظيف.

وتكمن خطورة هذه الفجوة في أنها لا تُنتج ضعفًا معرفيًا، بل تُنتج تعطّلًا وظيفيًا للمعرفة، حيث يمتلك الخريج الكفاءة اللغوية دون القدرة على تسويقها أو توظيفها في البيئة الرقمية. ويُفسّر ذلك محدودية اندماج خريجي العربية في مجالات العمل الحديثة مقارنة بخريجي تخصصات أخرى أقل عمقًا معرفيًا ولكن أكثر اتصالًا بالمهارات الرقمية.

- **المطلب الثالث: الرقمنة والتحول الرقمي: الإطار المفاهيمي**

1 . مفهوم الرقمنة

يشير مفهوم الرقمنة إلى تحويل المعلومات التقليدية إلى شكل إلكتروني قابل للمعالجة الحاسوبية، بما يسمح بإعادة إنتاج المعرفة وتخزينها وتداولها بطرق أكثر مرونة (UNESCO, 2021).

2. من الرقمنة بوصفها أداة إلى الرقمنة بوصفها بنية إنتاج معرفي:

لا ينبغي النظر إلى الرقمنة في سياق تعليم العربية بوصفها مجرد أداة تقنية مساعدة، بل باعتبارها بنية إنتاج معرفي تعيد تشكيل علاقة اللغة بالعمل. فالرقمنة لا تغيّر وسيلة التعليم فحسب، بل تغيّر قيمة اللغة نفسها داخل الاقتصاد المعاصر، حيث تصبح اللغة موردًا قابلًا للمعالجة، والتحليل، والتداول، والتسويق.

ومن هذا المنظور، فإن إدماج الذكاء الاصطناعي في تعليم العربية لا يهدف إلى تعويض المعلم أو اختزال المعرفة، بل إلى توسيع وظائف اللغة وتحويلها من موضوع للدراسة إلى أداة إنتاج في مجالات متعددة.

3 . أثر الذكاء الاصطناعي في التعليم العربي

أصبح الذكاء الاصطناعي قادرًا على:

- توليد النصوص العربية

• تحليل الأخطاء اللغوية
• إنتاج ملخصات
• تطوير حصيلة الطالب اللغوية
• إدارة الفصول الافتراضية

وقد بدأ الكثير من أساتذة العربية في الاستفادة من هذه التطبيقات في التدريس (الرفاعي، **2020**).

المطلب الربع: التحديات الرقمية أمام التعليم العربي في نيجيريا:

توجد تحديات رقمية تقف أمام التعليم العربي في نيجيريا؛ أهمها الآتي:

1 . ضعف المهارات الرقمية لدى المعلمين والطلاب

تشير الدراسات الحديثة إلى أن نسبة كبيرة من معلمي العربية يفتقرون إلى الكفاءات التقنية اللازمة لإدارة التعليم الإلكتروني (الحسين، 2021).

2 . محدودية المحتوى الرقمي العربي

تعاني البيئة النيجيرية من ندرة المحتوى الرقمي الموجه خصيصًا لدارسي العربية، سواء من حيث:

• الفيديوهات التعليمية
• التطبيقات
• قواعد البيانات
• الكتب الإلكترونية

3 . ضعف البنية التحتية

لا تزال بعض المدارس والمعاهد تعتمد على الوسائل التقليدية دون استخدام:

• أجهزة الحاسوب
• الوسائط السمعية البصرية
• منصات التعلم عن بعد

4. تحليل بنيوي لأثر التحديات الرقمية في فرص العمل:

لا تعمل التحديات الرقمية بمعزل عن بعضها، بل تتفاعل لتُنتج أثرًا تراكميًا ينعكس مباشرة على فرص العمل. فضعف المهارات الرقمية لدى المعلمين يؤدي إلى ضعف

تكوين الطلبة، ويؤدي غياب المحتوى الرقمي المحلي إلى اعتماد الخريجين على مصادر خارجية لا تراعي السياق النيجيري، في حين تُعمّق الفجوة الرقمية عدم تكافؤ الفرص بين الخريجين أنفسهم.

ونتيجة لذلك، لا يمكن فهم بطالة خريجي العربية بوصفها مشكلة تعليمية فقط، بل بوصفها مشكلة هيكلية ناتجة عن اختلال العلاقة بين التعليم، والتقنية، وسوق العمل.

5. الفجوة الرقمية وتأثيرها في عدالة فرص العمل"

يمكن تضمين تحليل يوضح:

- تفاوت الوصول إلى الإنترنت بين شمال نيجيريا وجنوبها
- تأثير ذلك في استفادة الخريجين من الوظائف الرقمية
- الحلول الممكنة عبر برامج حكومية أو شراكات مع القطاع الخاص.

- **المطلب خامس: الفرص المهنية لخريجي العربية في نيجيريا في عصر الرقمنة:**

يوجد العديد من الفرص المهنية متاحة لخريجي العربية في نيجيريا في عصر الرقمنة، ومن أهمها:

1. الترجمة الرقمية

أصبحت الحاجة إلى الترجمة بين العربية والإنجليزية والهوسا في ازدياد، خصوصًا في مجالات:

- التجارة
- الإعلام
- الدعوة
- البحث العلمي

وقد ساعدت الرقمنة في توفير أدوات ترجمة مساعدة (CAT Tools) تعمل جنبًا إلى جنب مع المترجم البشري (Salihu & Bala, 2021).

2. صناعة المحتوى العربي الرقمي

يشمل ذلك:

- كتابة المقالات

• إنتاج الفيديوهات
• إعداد الدروس الصوتية
• إدارة حسابات التواصل الاجتماعي للمؤسسات العربية. وهو مجال متاح وبقوة لخريجي العربية.

3. التحليل اللغوي الحاسوبي

من أهم المجالات الجديدة:

• تحليل المشاعر
• استخراج الكلمات المفتاحية
• تعليم النماذج اللغوية
• مراجعة البيانات العربية المستخدمة في تدريب الذكاء الاصطناعي

4. التدريس الافتراضي

أتاحت المنصات العالمية فرصًا لتعليم العربية عن بعد، ومنها:

• Preply: وهو تطبيق أو منصة تعليمية عبر الإنترنت تربط المتعلمين بالمعلمين المستقلين لدروس مخصصة في اللغات ومهارات أخرى. وتتيح للمستخدمين البحث عن معلمين، وحجز دروس فيديو، والاشتراك في خطط تعليمية منتظمة لتعلم اللغات بشكل جماعي أو فردي. وتهدف المنصة إلى مساعدة الناس في الاستعداد للتحدث بثقة من خلال توفير دروس مخصصة تتناسب مع أهدافهم التعليمية.
• Italki وهو أيضا منصة لتعليم اللغات عبر الإنترنت تصل ملايين الطلاب بآلاف المعلمين لدروس فردية مخصصة.

5. ريادة الأعمال اللغوية الرقمية

يمكن للخريج إنشاء:

• قناة تعليمية
• تطبيق عربي
• منصة تعليمية إلكترونية
• مدونة لغوية
• مكتبة رقمية

6. شروط تحويل الفرص الرقمية من إمكان نظري إلى ممارسة مهنية:

على الرغم من تعدد الفرص المهنية الرقمية المتاحة لخريجي العربية، فإن الاستفادة منها تظل مشروطة بتوافر جملة من الكفايات، أبرزها: الكفاءة الرقمية، والقدرة على العمل المستقل، وفهم اقتصاد المنصات. ويُلاحظ أن غياب هذه الكفايات لا يُلغي وجود الفرص، لكنه يحوّلها إلى امتياز نخبوي لا يصل إليه إلا من امتلك أدوات ذاتية خارج المؤسسة التعليمية.

ومن ثم، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في خلق فرص جديدة، بل في دمقرطة الوصول إلى الفرص القائمة عبر إصلاح التعليم العربي.

- **المطلب السادس: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOT) لواقع العربية في العصر الرقمي:**

-نقاط القوة

- ترسخ العربية في البيئة الدينية
- كثرة المؤسسات التعليمية
- توفر كوادر بشرية متخصصة

- نقاط الضعف

- ضعف المهارات الرقمية
- قلة المحتوى الرقمي المحلي

- الفرص

- توسع التعليم الإلكتروني
- الطلب على الترجمة
- النمو السكاني الواسع

- التحديات

- هيمنة الإنجليزية
- محدودية التمويل

■ **الخاتمة**

تبيّن من خلال هذه الدراسة أن التعليم العربي في نيجيريا يمرّ بمرحلة انتقالية تتسم بتحديات بنيوية وفرص واسعة فرضتها البيئة الرقمية المعاصرة، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج التحليلية، أبرزها:

1- إن الإشكال الرئيس في التعليم العربي في نيجيريا لا يكمن في ضعف الكفاية اللغوية، بل في انفصالها عن المهارات الرقمية التطبيقية، مما يحدّ من قابلية الخريجين للاندماج في سوق العمل الحديث.

2- إن الرقمنة لا تمثل تهديدًا للتعليم العربي، بل فرصة بنيوية لإعادة توظيف اللغة العربية اقتصاديًا، شريطة إعادة توجيه المناهج نحو مهارات الإنتاج اللغوي الرقمي.
3- إن الفرص المهنية الرقمية المتاحة لخريجي العربية موجودة بالفعل، غير إن الاستفادة منها تظل محصورة في فئة محدودة بسبب ضعف التدريب، وغياب التأطير المؤسسي، والفجوة الرقمية.
4- إن البنية التحتية الرقمية غير المتكافئة بين المؤسسات التعليمية تؤدي إلى عدم عدالة في فرص العمل بين خريجي العربية داخل نيجيريا نفسها.
5- إن إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعليم العربية يمكن أن يحوّل الخريج من "متلقٍ للمعرفة" إلى "منتج لغوي رقمي".
6- إن مستقبل التعليم العربي في نيجيريا مرهون بالانتقال من منطق "حفظ اللغة" إلى منطق "استثمار اللغة" في اقتصاد المعرفة.

■ **توصيات الدراسة:**

ولأجل أن يستفيد دارسو العربية في نيجيريا بما جادت به الرقمنة الحديثة توصي هذه الدراسة الجهات المعنية والحكومات بالنهوض بالآتي:

1. دمج المهارات الرقمية في مناهج العربية.
2. تدريب الأساتذة على أدوات الذكاء الاصطناعي.
3. تأسيس مراكز بحثية للتحليل اللغوي الحاسوبي.
4. دعم المشاريع الرقمية الطلابية.
5. إنشاء مكتبات إلكترونية عربية حرة داخل الجامعات والمعاهد العليا.

■ **قائمة المراجع**

● **المراجع العربية:**

• أبو زيد، عبد الله محمد (2019) التعليم العربي بين الأصالة والمعاصرة. القاهرة: دار الفكر العربي.
• الحسين، محمد صالح. (2021). أثر التحول الرقمي على تطوير التعليم في أفريقيا. **مجلة البحوث التربوية العربية**، 15(2)، 45–72.
• لراوي، عبد الجليل. (*2018*) قضايا تعليم اللغة العربية في غرب أفريقيا. بيروت: دار ابن كثير.
• الرفاعي، سامي. (2020). المهارات الرقمية في تدريس اللغة العربية. مجلة تعليم العربية للناطقين بغيرها، 6(1)، 88–107.

• المراجع الأجنبية:

• Adamu, A. U. (2020). Arabic literacy and traditional education in Northern Nigeria. *African Studies Review*, 63(2), 245–263.

• Dr. Nninka A. Obikeze (2024). Digitalization of higher education in Nigeria: Prpblems and Propects. Unizik *Journal of Edacational Research and Policy Studies*, 18(3), 362-369

• Salihu, M., & Bala, A. (2021). Opportunities for language graduates in the digital economy. *International Journal of Digital Studies*, 5(4), 33–52.

• UNESCO. (2021). *Digital learning in Sub-Saharan Africa: Trends and challenges*. Paris: UNESCO Publishing.

جدلية الحضور والغياب في قصيدة «أطل غيابك» للشاعر الليبي محمد المِزْوِغي

دراسة تحليلية نقدية

■ د. ميلود مصطفى عاشور*

● تاريخ استلام البحث 2025/09/15م ● تاريخ قبول 2025/12/23م

■ **المستخلص:**

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن آليات البناء الفني والدلالي التي استعان بها الشاعر الليبي محمد المزوغي للتعبير عن جدلية الحضور والغياب، في قصيدته المسماة «أطل غيابك»، وقد اعتمد الباحث المنهج التحليلي الأسلوبي، في ضوء مقاربات الشعرية الحديثة من خلال تفكيك البنى اللغوية والدلالية للنص، وربط التأويل بالآليات النصية التي أنتجته، عبر الانزياح الدلالي والبناء الرمزي، وغيرهما، وتوصلت الدراسة إلى أن المزوغي استثمر الرمز والانزياح الدلالي في مستوييه التركيبي والصوري لإثراء لغة النص الشعرية، مما جعل النص ينفتح على التأويل. كما أن الشاعر لم يتعامل مع الغياب كمجرد حالة مادية، بل جسده كياناً فاعلاً في وعي الذات، مما منحه بعدًا وجوديًا وشعوريًا عميقًا. وبذلك فإن قصيدة «أطل غيابك» تقدّم نموذجًا شعريًا مغايرًا في تمثيل الغياب، يقوم على تحويل الصمت والاقتصاد في العتاب إلى آليات دلالية منتجة، تفتح أفقًا تأويليًا يتجاوز حدود التجربة الفردية نحو أفق إنساني وقيمي أوسع. وتسهم نتائج هذه الدراسة في إثراء الدراسات الأسلوبية المعاصرة، من خلال إبراز قدرة المقاربة الأسلوبية على الكشف عن الأبعاد الفلسفية والأخلاقية الكامنة في البنية اللغوية للنص الشعري، وأوصى الباحث في ختامها بمزيد من الدراسات النقدية الموسعة حول تجربة المزوغي الإبداعية.

● **الكلمات المفتاحية:** المزوغي، الشعر، الانزياح، الرمز، الحضور، الغياب.

*أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية - كلية اللغات بجـ E-maiI :mmashur@elmergib.edu.ly

■ **abstract:**

This study investigates the artistic and semantic mechanisms employed by the Libyan poet Mohamed al-Mazoughi to articulate the dialectic of presence and absence in his poem, "Atil Ghiyabak" (Prolong Your Absence). Adopting a stylistic-analytical approach within the framework of modern poetics, the research deconstructs the text's linguistic and semiotic structures to bridge the gap between interpretation and the textual mechanics of meaning production—specifically through semantic displacement (deviation) and symbolic construction. The study posits that the poet transcends the material and emotional depiction of absence, transmuting it into an active existential entity within the self-consciousness. Findings reveal that al-Mazoughi strategically utilizes "silence" and "linguistic economy" as productive semantic tools that redefine presence as a value-based condition rather than a mere physical occurrence. Ultimately, the poem emerges as a distinctive creative model that harmonizes stylistic performance with a profound moral and philosophical vision, transitioning the presence/absence dialectic from a sentimental sphere to an ethical and ontological horizon.

• **keywords**: al-Mazoughi, Modern Poetics, Symbolic Construction, Presence and Absence.

■ أولا: الإطار النظري

• تمهيد

يُمثل النقد الأدبي الحديث تحولًا جذريًا في فهم الخطاب الشعري، حيث تجاوزت الشعرية حدودها التقليدية التي كانت ترتكز على الوزن والقافية، لتصبح علماً يدرس خصائص الخطاب الشعري وآليات إنتاج المعنى وجماله، بهدف الكشف عن «أدبية» النص. وفي هذا السياق، تبرز قصيدة «أطل غيابك»[1] للشاعر الليبي محمد المزوغي كأنموذج لدراسة مظاهر الشعرية الحديثة، لما تحمله من تراكيب فنية، دلالات عميقة؛ إذ تطرح القصيدة جدليةً فلسفيةً حول مفهومي الحضور والغياب، وهذه الجدلية لا تظهر عبر سرد مباشرٍ، بل من خلال تقنيات اللغة الشعرية كالانزياح والرمز. حيث وظفهما الشاعر ليجسد جدلية المتضادين (الحضور/ الغياب).

■ مشكلة الدراسة

على الرغم من أن الشاعر محمد المزوغي يمثل أنموذجًا للشاعر المعاصر الذي يسير بالشعر نحو مرتبة متفردة، إلا أن جُلَّ نصوصه، لم تحظ بالدراسة النقدية الكافية التي تكشف عن خصائصها الفنية الدقيقة، وجمالياتها الإبداعية العميقة؛ لذا فإن هذا التميز الإبداعي في شعره يضعنا أمام إشكالية نقدية تتمثل في كيفية مقاربة هذا النص الشعري «أطل غيابك» الذي يجمع بين أصالة التجربة وفرادتها، وبين استخدام آليات الشعرية الحديثة من انزياح دلالي وبناء رمزي. ومن هنا تنطلق هذه الدراسة من إشكالية نقدية تتمثل في التساؤل عن الكيفية التي أعاد بها المزوغي تشكيل ثنائية الحضور والغياب في قصيدته، بحيث لم تعد مجرد ثنائية شعورية أو وجودية مألوفة في الخطاب الشعري، بل تحولت – عبر الانزياح الدلالي والبناء الرمزي – إلى بنية أخلاقية تقِيم مفاضلة واعية بين حضورٍ زائف وغيابٍ كاشف، وتعيد تعريف معنى الحضور ذاته بوصفه قيمة لا حالة مادية، بأسلوب يتجاوز الوصف المباشر إلى التشكيل الفني البديع. ولمقاربة هذه الإشكالية، تستند الدراسة إلى مفاهيم الشعرية الحديثة، ولا سيما مفهوم الانزياح بوصفه آلية لتفجير الدلالة وكسر المعنى المألوف، والبناء الرمزي باعتبارها أدوات لإنتاج المعنى الشعري، إذ تسمح هذه الآليات بتجاوز القراءة التفسيرية للغياب، والنفاذ إلى مستوياته القيمية والأخلاقية داخل البنية النصية.

■ أسئلة الدراسة:

1. ما هي أبرز آليات الشعرية الحديثة التي يمكن رصدها في قصيدة "أطل غيابك"؟
2. كيف وظف الشاعر الانزياح للعدول عن الأنماط التعبيرية المألوفة، لإنتاج دلالات جديدة وعميقة؟
3. كيف أسهم الرمز في بناء دلالة النص وتأويلاته التي تشكل جدلية الحضور والغياب؟

■ أهداف الدراسة:

1. تحليل وتفكيك بنية القصيدة للكشف عن آليات الشعرية الحديثة المستخدمة فيها.
2. الكشف عن الدلالات الخفية التي تنشأ من الانزياح الدلالي في النص.
3. تفسير الرموز التي اعتمدها الشاعر، وعلاقتها بجدلية الحضور والغياب.

■ **حدود الدراسة**

تقتصر هذه الدراسة على تحليل قصيدة «أطل غيابك» للشاعر محمد المزوغي، بوصفها أنموذجًا دالًا على جدلية الحضور والغياب، دون تعميم النتائج على مجمل تجربته الشعرية، كما تلتزم الدراسة بتحليل البنية اللغوية والرمزية للنص، دون التوسع في المعطيات الخارجية، التزامًا بحدود المنهج المعتمد، مما يجعل نتائجها قراءة تأويلية ملتزمة بالآليات النصية، ولا تنفي انفتاح النص على دلالات أخرى.

■ **منهج الدراسة**:

تعتمد هذه الدراسة المنهج التحليلي الأسلوبي، في ضوء مقاربات الشعرية الحديثة، وذلك من خلال تفكيك البنى اللغوية والدلالية للنص الشعري، وتحليل آليات الانزياح والبناء الرمزي بوصفها أدوات مركزية في إنتاج المعنى. ولا تقف الدراسة عند حدود الوصف أو الانطباع، بل تسعى إلى ربط التأويل بالآليات النصية التي أنتجته، بما يسمح بضبط القراءة وكشف مسارات التأويل استناداً إلى ما ينبثق عن بنى النص من دلالات ومعانٍ.

■ **الدراسات السابقة**

وقف الباحث على عدد قليل من الدراسات حول شعر المزوغي، من أهمها:

- دراسة علاء الدين محمد الأسطى (2017) بعنوان «**حداثة القصيدة العمودية في شعر المْزوغي**»[2]، خلص فيها إلى أن شعر المزوغي غنيٌّ بأدوات التأليف التي تواكب هذا العصر المعاصر وتستشرف الأجيال القادمة لسعة أفق الرؤيا، والتوفيق في الإيحاءات التي تستدعي تأويلاتٍ متعددةٍ.
- دراسة محمد الصادق الخازمي (2017) «**تشخيص الحب في ديوان لا وقت للكره**»[3] خلص فيها إلى أن الشاعر قام بتوظيف التشخيص في خدمة النص، وتقريب المعنى، واعتمده وسيلةً للتأثير في المتلقي.
- دراسة الناقد يونس الفنادي، (2019) «**القيمُ الإنسانية والأبعادُ الوطنية في ديوانِ لاَ**

وَقْتَ لِلْكُرْهِ»[4]. خلص فيها الناقد يونس الفنادي إلى انحياز الشاعر للذات الإنسانية، والمبادئ الخالدة في الحياة.

- دراسة: فاطمة الطيب قزيمة، (2023) «**التصوف العرفاني في قصيدة ألق القميص للشاعر الليبي محمد المزوغي**»[5]، خلصت إلى أن القصيدة مفعمة بشعرية تتواتر فيها الأنساق الصوفية الوجدانية لتنتج دلالات جديدة ارتقت بجمالية النص عبر تكثيف الدلالات، وتوظيف الثنائيات الضدية، والتناص الديني.

إن مراجعة هذه الأدبيات تظهر أن هناك اهتماما متزايداً بشعر المزوغي، لكن جميع تلك الدراسات لم تتطرق إلى دراسة هذه القصيدة بالتحديد، مما يمنح الدراسة الحالية أهمية وأصالة فريدة، وبالأخص فيما يتعلق بربط مفاهيم ودلالات «الانزياح» ودلالات «البناء الرمزي» باعتبارها شكلت معًا فضاء شعرياً إبداعياً متميزاً، عبَّر عن (جدلية الحضور والغياب).

وتأسيساً على هذا التميز الموضوعي، تأتي هذه الدراسة لتنطلق من مقاربة نقدية ترى أن جدلية الحضور والغياب في قصيدة (أطل غيابك) لا تشتغل بوصفها ثيمة وجدانية أو تقابلاً دلالياً تقليدياً، بل آلية أسلوبية وقيمية، يُعاد من خلالها تنظيم العلاقة بين اللغة والأخلاق داخل الخطاب الشعري، وهذا ما تسعى هذه الدراسة إلى كشفه عبر استنطاق الوظيفة الدلالية لآليات النص، ورصد أبعادها الوجودية الكامنة في نسيج هذا النص الشعري.

■ **ثانياً: الجانب التطبيقي**

إن جدلية المتضادين (الحضور/ الغياب) تشير إلى اشتغال النص على مستويات التقابل بين المفاهيم والصور والرموز، فأنتج النص بنية حوارية قائمة على الضدية والمفارقة مما يُفجر طاقات الدلالة؛ لذا فإن هذه الجدلية ليست مجرد جمعٍ لتلك المتضادات بغية المقابلة بينها وحسب، بل هي أداة فنية وجمالية، تكثِّف الدلالات، وتعمِّق المعاني، وتكشف عن رؤى فلسفية ونفسية، تفضي إلى الأثر المرجو من النص.

■ المبحث الأول: تشكيل الغياب بوعي الحضور

من خلال هذه القصيدة يضع الشاعر محمد المزوغي مفهوماً خاصاً للغياب؛ إذ يجسده بحالة شعورية عميقة تتجاوز فهمنا المادي للفقد والغياب، مفهوماً يجعل من الغياب حضورًا فاعلاً في الوعي، فالغياب في القصيدة ليس فراغًا، ولا قيمة صفرية، بل جعله الشاعر كياناً يتفاعل معه في لحظات شعوريةٍ تجسدت في طيات النص الشعري.

وبدءاً من عتبة النص نلحظ أن عنوان القصيدة «أطل غيابك» يتأسس على مفارقة تركيبية ناتجة عن إسناد فعل الأمر إلى مفهوم مجرد (هو الغياب)، وهو ما يُحدث انزياحًا دلاليًا يكسر أفق التوقع، إذ يتحول الغياب من حالة سلبية إلى كائنٍ قادرٍ يستجيب للطلب والإرادة، بما يؤسس منذ العتبة الأولى لتفكيك ثنائية الحضور والغياب بوصفها علاقة قيمية لا زمنية، وهذا الخروج عن المألوف يؤدي دورًا محوريًا في تشكيل بنية النص الكلية وتحديد مسارات النص الدلالية، ثم يؤكد الشاعر وعيه بهذه المفارقة من خلال تعجيله بإعادة تركيب العنوان (أطل غيابك) في مطلع القصيدة، مما يحوّل هذا الانزياح من عنصر مفاجأة إلى مبدأ دلالي حاكم لبنية النص. حيث قال في المطلع:

أَطلْ غيابك

لا لومٌ ولا عتبُ

متى تذكرَ

نايٌ أنه قصبُ.

فهنا تكررت عتبة النص في صدر البيت «أطل غيابك» ليُحمِّل القارئ منذ البداية بشحنة من التساؤل والترقب، ويهيئه لتجربة قرائية غير تقليدية، ثم يقترن الفعل (أطل) بفناء النتيجة المترتبة عنه بقوله: (لا لومٌ ولا عتبُ)، فأحدث هذا التركيب انزياحًا دلاليًا مزدوجًا: انزياحًا في توجيه الخطاب، وانزياحًا في الموقف الشعوري، حيث يُعاد تشكيل العلاقة مع الغياب على أساس القبول بنتيجته لا الاحتجاج أو العتاب والشكوى.

ثم يتعمق هذا الانزياح في الجزء التالي من النص، حيث تتشكل المفارقة الأسلوبية في

الاستعارة (متى تذكّر نايٌ أنه قصبُ) وذلك عبر استدعاء الأصل المادي؛ لأن هذه الاستعارة المبتكرة لا تكتفي بخرق أفق التوقع لدى المتلقي، بل تفتح أمامه فضاءً تأويلياً رحباً، لأنها تُستدعى الأصل المادي (القصب) للآلة الموسيقية (الناي) في - لحظة تذكّر واستحضار- لحظة فلسفية تكشف عن توتر وجودي بين الأصل والصورة، بين المادة الخام والوظيفة الفنية.

وهكذا تتحول إعادة تركيب العتبة في مطلع النص من إجراء شكلي إلى آلية دلالية فاعلة؛ إذ لا يكتفي الشاعر بتكرار صيغة الأمر، بل يحمّلها وظيفة كشفية تُفضي إلى مساءلة معنى الحضور ذاته. فالمطلع ينزاح إلى دلالات جديدة وينحرف عن المسار العاطفي التقليدي -المعهود- القائم على الشكوى والعتاب والحنين، ليؤسس منذ البداية لبنية تأويلية تغري بالبحث عن العلة التي أفرغت الحضور من قيمته، وجعلت الغياب أكثر قدرة على كشف زيف العلاقات ومعاييرها؛ لأن المتلقي يجد نفسه أمام مطلعٍ يتسم بكثافة إسنادية، وإعلامية عالية [6] تُحفز نشاطه التأويلي لفك شفرة الانزياح، الأمر الذي يُحتِّم عليه التعاطي مع النص بوعي وحماس، فيتماهى مع النص، بحثاً عن العلة التي سلبت الحضور قيمته، وجعلته بلا معنىً. وهذا -بالفعل- ما بثه الشاعر في طيات قصيدته، فكلما استرسل المتلقي مع معاني القصيدة ودلالاتها، تجلت له تلك العلة. حيث يقول في البيت الثاني:

ما كنتَ هارونَ لِي حتى أُعاتِبَهُ

ولسْتُ موساكَ

حتى يسْكتِ الغضبُ.

في هذا البيت، يستدعي الشاعر الرمز الديني المتمثل في علاقة موسى بهارون، لا بوصفه إحالة سردية أو تاريخية، بل باعتباره أنموذجًا أعلى لعلاقة تقوم على القرب المطلق والالتزام الأخلاقي. غير أن هذا الاستدعاء لا يهدف إلى إثبات التشابه، بل إلى نفيه، إذ يقوم التركيب كله على نفي مزدوج (ما كنتَ / ولستُ)، مما يفضي إلى إسقاط شروط العتاب والغضب معًا.

وتكمن القيمة الدلالية لهذا الرمز في كونه معيارًا تقاس به العلاقة مع الآخر الغائب؛ إذ يستحضر الشاعر نموذجًا يمثل ذروة الارتباط، ثم يعمد إلى تقويضه لغويًا، بما يكشف

عن انهيار قيمي لا عن مجرد قطيعة وجدانية. وبهذا يتحول الرمز الديني من أداة للتبجيل إلى أداة للمساءلة، ويُوظَّف في خدمة جدلية الحضور والغياب بوصفها علاقة تُبنى على أساس أخلاقي، لا على القرب الشعوري أو روابط الدم والزمان والمكان. ثم يعرض الشاعر علاقة من نوع آخر في البيت الثالث قائلاً:

هل شاغلُ الناسِ

أجْدَتْه مُعاتبةٌ

قد عادَ والشعر مجروحٌ ومكتئبُ.

فيستهل الشاعر البيت باستفهامٍ تقريريٍ ليقدم التأكيد على النتيجة اللاحقة، فاستدعاؤه تجربة المتنبي من خلال هذه الصيغة التقريرية (هل شاغل الناس أجدته معاتبة)، ليس استحضارًا تاريخيًا لتلك العلاقة بعينها، بل باعتبارها أنموذجًا شعريًا يكشف محدودية العتاب في استعادة الحضور. فالتناص هنا لا يعمل على مستوى الإحالة، بل على مستوى النتيجة الدلالية التي آلت إليها تلك التجربة، حيث لم يُفضِ عتاب المتنبي -على قوته البلاغية- إلى رأب الصدع أو استعادة العلاقة.

ويتعزز هذا المعنى من خلال الصورة المجازية (والشعر مجروح ومكتئب)، إذ يُنقل أثر القطيعة من مستوى العلاقة الشخصية إلى مستوى الأداة الإبداعية ذاتها، فيتحول الشعر إلى كائن حي مجروح ومتألم، بما يؤكد أن الغياب لا يخلخل الذات وحدها، بل يصيب اللغة في جوهرها. وبهذا، يُسهم التناص مع المتنبي في ترسيخ منطق القصيدة القائم على نفي جدوى العتاب، وإعادة تعريف الغياب بوصفه موقفًا كاشفًا لا حالة نقص أو فقد مؤقت. ثم يحزم الشاعر أمره، ويحسم قراره حول هذه العلاقة فيقول:

فَاطْوِ المكاتيبَ

لا وقتٌ لَدَيَّ لكي

أزفَّ للنار

ما لا يشتهي اللهبُ.

في هذا البيت، يبلغ مسار العلاقة ذروته الدلالية، إذ يحسم الشاعر موقفه عبر فعل الأمر «فَاطْوِ» ومفعوله -جمع الكثرة- «المكاتيب»، مما يحوّل المكاتيب بكثرتها من وسيط للتواصل إلى علامة على عبثٍ متكررٍ، ومحاولات لا طائل من ورائها؛ فهذه المكاتيب بوصفها حضورًا لغويًا بديلًا عن الحضور المادي، هي الأخرى فقدت وظيفتها، وأُلغى دورها داخل البنية العاطفية للنص.

ثم يتعزز هذا المعنى من خلال الصورة المجازية (أزفّ للنار ما لا يشتهي اللهب)، حيث تقوم الصورة على انزياح دلالي قائم على المفارقة، إذ تُسند الرغبة إلى اللهب، ويُنفى عنه ما لا يشتهيه، بما يجعل الاحتراق نفسه فعلاً عبثيًا. وبهذا لا تُحرق المكاتيب بوصفها أوراقًا، بل بوصفها خطابًا فقد جدواه، الأمر الذي يحوّل القطيعة من فعل انفعالي إلى موقفٍ واعٍ يعلن نهاية كل أشكال التواصل، حتى الرمزية منها، فمن خلال هذا الانزياح يتحقق خرقُ نمط العلاقات الطبيعية، ويعدل الشاعر عن قانون اللغة العادية، ليُحولها إلى لغة شعرية إبداعية مكثفة.

إن هذا الانزياح المتقن هو جوهر العمل الشعري، فمن خلاله يكسر الشاعر قوالب العلاقات الإنسانية المتوقعة، ويتجاوز قوانين اللغة النثرية العادية، ليصهرها في لغة شعرية خلاقة ومكثفة. وهذا بالضبط ما أشار إليه الناقد جان كوهين حين اعتبر أن "الشعر انزياح عن معيار وقانون اللغة، فهو كل صورة تخرق قاعدة من قواعد اللغة أو مبدأ من مبادئها"[7]. فالشعر لا يستخدم الصور لتزيين المعنى أو زخرفته، بل يوظفها كأداة لإنتاج دلالات جديدة وعميقة عبر تقنيات الانزياح والمفارقة، وهو ما يتجلى في المفارقة الحادة التي أقامها النص بين هشاشة المكاتيب الورقية وشهوة ألسنة اللهب. ثم قال:

أكادُ أُغْضِي حياءً حين أبْصِرُهَا

فليس يسْتُرُ عُرْيَ الأحرفِ الكَذِبُ.

فهنا يختم الشاعر المقطع الأول من القصيدة بالكشف عن العلة الجوهرية التي دعته لاتخاذ موقفه الذي عبر عنه في الأبيات السابقة ألا وهو (الكذب). ويؤدي فعل المقاربة (أكاد) وظيفة أسلوبية توحي بأن فعل «إغضاء الطرف حياءً» هو نتيجة صراع داخلي

ومعاناة، وليس مجرد رد فعل بسيط. إنه حياءٌ ناجم عن إبصار الحقيقة عارية، حياء من هول الزيف الذي تلطخت به الكلمات. ثم يصل هذا الكشف إلى ذروته في الشطر الثاني: (فليس يسْتُرُ عُرْيَ الأحرفِ الكَذِبُ). فهنا يبني الشاعر هذه الصورة البيانية على مفارقة دلالية عميقة، حيث يُسقط الشاعر ثنائية (العري/الستر) المادية على عالم اللغة والخطاب؛ ففي هذه الصورة، يُجرَّد "الكذب" من وظيفته الأساسية وهي الإخفاء والتغطية، فيصبح عاجزاً عن ستر "عري الأحرف". والأحرف هنا ليست مجرد رموز لغوية، بل هي كيانات كُشِف زيفها وتعرّت من أي صدق كانت تدّعيه.

وبهذا البيت، تكتمل البنية الدلالية للجانب الأول من النص. فالغياب لم يعد مجرد انفصال مكاني أو قطيعة عاطفية، بل تحوّل إلى وعيٍ وكشفٍ، وموقف أخلاقي يفضح زيف الخطاب. وتترسخ بذلك الجدلية الأساسية للنص، التي تؤكد أن علاقة الحضور والغياب ليست علاقة وجدانية أو مادية فحسب، بل هي في جوهرها علاقة قيمية، يحكمها معيار الصدق المطلق، لا القرب المكاني أو الحضور الجسدي.

كما يتجلى في هذا البيت (اقتصاد لغوي) مكثف يعزز من شعرية النص؛ إذ يتسق هذا الاختزال مع فلسفات الحداثة التي ترى أنَّ "الشعرية الحديثة لا تكمن في كثرة القول، بل في القدرة على جعل الصمت دالاً؛ إن الكلمة الشعرية تكتسب قوتها من بياض المسافات التي تتركها وراءها، ومن هنا يصبح الاقتصاد في اللغة هو قمة الامتلاء الدلالي"[8].

ثم في البيت التالي يبدأ الشاعر في تشكيل الجانب الآخر لهذه الجدلية؛ إذ ينتقل -بحسن تخلّصٍ- من الخاص إلى العام، ومن الذاتي إلى الإنساني، ليكشف عن الغاية الأسمى التي تأسس عليها النص بأكمله. فبعد أن فكك العلاقة الفردية القائمة على الزيف، يلتفت الآن ليعبر عما هو مفقود قائلاً:

شيءٌ من النُّبْلِ

كم نَحتاجُ في زَمَنٍ

لا ينقضي أَبداً من زَيْفِهِ العجبُ.

فانتقل بذلك الشاعر من تفكيك علاقة شخصية مع مخاطب غائب إلى تشخيص أزمة

قيمية شاملة. فالأمر لم يعد يتعلق بشخص واحد، بل بخطاب إنساني عام، ثم إن التنكير في كلمة (شيء) هنا ليس اعتباطياً، بل هو أداة دلالية بالغة الدقة، توحي بضآلة المطلوب وشحّ المتحقق، ونفاسة المفقود؛ فالشاعر لا يطالب بالنبل المطلق أو بالمدينة الفاضلة، بل بمجرد (شيء) منه، إي بحد أدنى من القيمة الأخلاقية التي أصبحت عملة نادرة. ثم تتعزز هذه الشمولية وتكتسب بعدها الجمعي من خلال الانتقال إلى ضمير المتكلمين (نحن) في الفعل (نحتاج). فبهذا الفعل وما يتضمن من دلالة الحال، يتجاوز الشاعر ذاته الفردية ليتحدث باسم وعي جمعي. وهذا الاحتياج الجمعي يُوضع في مقابل الإطلاق والشمول اللذين اكتسبتهما النكرة (زمن) زمنٌ استغرق في الزيف حتى أصبح هذا الزيف صفته الملازمة التي (لا تنقضي أبداً).

وبهذا التحول، لا يعود "النبل" مجرد غاية شعرية مجردة أو حلم، بل يُقدَّم بوصفه ضرورة وجودية ومخرجاً أخلاقياً ملحّاً من واقع امتلأ بالزيف حتى التخمة. وفي هذا البيت تصل القصيدة إلى ذروتها الفلسفية، حيث تتحول من شكوى عاطفية فردية إلى صرخة تعبر عن حاجة قيمية للجماعة، وتكتمل بذلك جدلية الحضور والغياب في بعدها الأخلاقي الأوسع، حيث الغياب الحقيقي ليس غياب الأشخاص، بل غياب "النبل" والصدق عن عالمنا. وبعد أن شخص الشاعر الداء، وهو غياب "النبل"، يسترسل في وصف الدواء، كاشفاً عن الأمل المتبقي الذي يرتكز عليه فيقول:

شيءٌ يُعيدُ لنا

ما ضاع يحْمِلنا

في راحتَيْهِ

فَيدْنو للعُلَى سببُ.

فهنا يكشف الشاعر عما تبقى من أملٍ، وتبدأ رحلة البحث عن قيمة ضائعة هي أساس العلاقة السليمة وهي: (قيمة النبل)، فالحضور والغياب (الماديين) يصبحان مترادفين في غيابها، فالشاعر صور القيمة (النبل) بأنه قوة احتواء وحمل، لا مجرد معنى تجريدي،

ففي حضور «النبل»، حتى الغياب يمكن أن يكون مثمراً؛ لأن النبل هو (السبب) الذي يجعل العلو والرفعة أمراً ممكناً (فيدنو للعلا)، وهو الشرط الذي بدونه تظل كل العلاقات الإنسانية هابطة وبلا أفق، وبهذا التصوير، يتجاوز الأمل معناه العاطفي الضيق ليصبح أفقاً أخلاقياً ووجودياً. وهكذا تتنامى الدلالة القيمية لـ (النبل) عبر النص شيئاً فشيئاً لتصل إلى ذروتها في البيت الأخير من النص حيث يقول فيه:

أطل غيابك

لا ذِكْرَى تَحِنّ لها

ما حَنَّ يوماً إلى أوْراقِهِ العِنَبُ.

إن فعل الأمر في (أطِلْ غيابَكَ) ليس سوى إعلان صارم لعدم الاكتراث، وإقرار بأن الغياب قد أصبح هو الحالة الطبيعية المقبولة. ثم يأتي الشطر الثاني من البيت (لا ذِكْرَى تَحِنُّ لها ما حَنَّ يوماً إلى أوْراقِهِ العِنَبُ) ليكون بمثابة الإعلان النهائي عن انعدام مبررات هذه العلاقة. فهنا، لا يكتفي الشاعر بنفي الحنين، بل يقتلع جذوره من خلال تشبيه بليغ. فكما أن العنب لا يحنّ إلى أوراقه اليابسة التي تساقطت في خريفها لأنها فقدت وظيفتها الحيوية، كذلك الذات الشاعرة لم تعد ترى فيما آلت إليه تلك العلاقة أي قيمة تستحق الحنين.

ومن خلال ربط هذا البيت الأخير في القصيدة بعتبتها ومطلعها، تتجلى لنا عبقرية الإحكام البنيوي في إطار دائري مركزه "أطل غيابك"، وهذا التناظر القائم على تكرار ذات التركيب، يفضي إلى الانتقال من 'تفسير الغياب' إلى 'فلسفة الاستغناء'؛ ففي حين أعلن البيت الأول موت الوظيفة الجمالية للكائن برده إلى أصله المادي (الناي/القصب)، جاء البيت الأخير ليُحكم إغلاق الدائرة الوجودية بإعلان موت الحنين عند ذروة استوائه المادي(العنب/الأوراق) ولذلك يرى الباحث أن هذا التناص العضوي لا يكتفي بتجريد الكائن من حمولته العاطفية، بل يؤسس لمرجعية الحقيقة المستمدة من جوهر الحياة، حيث يتحول النبل من مجرد قيمة أخلاقية إلى ضياء بديل يتطلب تطهيراً كاملاً للذاكرة من

علائق الماضي الزائف، وتتحول القصيدة في نهايتها من تجربة فقدٍ ذاتية إلى حالة نضج واكتفاء، ويغدو فيها الغياب اكتمالاً لا نقصاً، والقطيعة نضجاً لا جحوداً.

إن بنية النص الدلالية تكشف أن جدلية الحضور والغياب في القصيدة لا تقوم بوصفها ثنائية تضاد ساكنة، بل تُبنى باعتبارها آلية بنائية دينامية، يُعاد من خلالها تعريف كل قطب دلالي في ضوء نقيضه. فالحضور لا يكتسب معناه إلا عبر مساءلة شروطه القيمية، والغياب لا يُفهم بوصفه فقدًا، بل بوصفه أداة كشف دلالي تُفكك أوهام العلاقة وتعيد ترتيب المعنى داخل النسيج النصي. وبذلك، يتحول الغياب من مفهوم وجداني تقليدي إلى عنصر فاعل في إنتاج الدلالة، وموجّه لمسار الخطاب الشعري ومتحكم في منطقه الداخلي.

المبحث الثاني: حضور الأنا في ظل الغياب:

في هذا المبحث نمعن النظر في ثنائية الحضور والغياب من زاوية مغايرة؛ إذ لا يُقارب الغياب بوصفه حالة فقد، بل باعتباره شرطًا لظهور الأنا والذات الشاعرة. فالقصيدة لا تكتفي بتفكيك علاقة الغياب بالآخر، وإنما تكشف عن تحوّل الغياب إلى مجال تتبلور فيه الذات وتُعيد تعريف موقعها داخل الخطاب الشعري؛ إذ في هذه القصيدة، لا يكتفي المزوغي بوصف الغياب كتجربة خارجية طبيعية، بل يجعل من غياب الآخر فسحة ومجالاً أرحب لحضور الذات، أي أن الشاعر جعل من الغياب منطلقاً لإعادة اكتشاف «الأنا» الشاعرة التي أصبحت في مواجهة مباشرة مع مشاعرها، حيث يتجلى حضور الذات الشاعرة في ظل الغياب في مثل قوله:

فَاطْوِ المكاتيبَ

لا وقتٌ لَدَيَّ لكي

أزفَّ للنار

ما لا يشتهي اللهبُ.

هذا البيت -في حقيقته- يمثل لحظة انعطاف أسلوبية ونفسية في بنية القصيدة. حيث يُشكّل هذا البيت لحظة حاسمة، انتقل فيها الشاعر من حالة التقرير والتسليم الظاهري

التي هيمنت على الأبيات الثلاثة التي سبقته إلى موقف الفعل والممارسة. فبينما كانت الأبيات السابقة (لا لوم، لا عتب، ما كنت، لستُ. هل شاغل الناس..) ترسم ملامح واقع قائم وتتعامل معه بنبرة عقلانية شبه حيادية، يأتي فعل الأمر القاطع «فأطْوِ» ليكسر هذا الحياد تماماً. إنه ليس أمراً موجهاً للآخر، بل هو قرار داخلي صارم تتخذه الذات الشاعرة، معلنةً انتقالها من موقع المتلقي السلبي للغياب إلى موقع الفاعل الذي يُنتج القطيعة ويمارسها بوعيٍ تام.

فدلالياً، يتم تفكيك رمزية (المكاتيب) بشكل جذري. فهذه المكاتيب التي كانت في أصلها رمزاً للتواصل وأثراً لحضور مؤجل، تنزاح عن دلالتها لتصبح وقود ذاك الغياب، بما يتضمنه معنى كثرتها الدال على طول فترة الغياب، لأن كثرة المكاتيب تدل على طول الغياب. لكن الانزياح الأعمق والأكثر عدولاً وبلاغة يكمن في الصورة: (ما لا يشتهي اللهبُ). هنا، تصل العلاقة إلى درجٍ من العدمية المطلقة؛ فالنار، وهي أقصى صور الفناء والالتهام، تأنف من هذه الكلمات وتزدريهَا، رافضةً حتى أن تكون أداةً تستعر بها. وبهذا، تُفرَغ المكاتيب من أي قيمة ممكنة، لتصبح هي والعدم سواء.

أما جملة (لا وقتٌ لَدَيَّ)، فهي تتجاوز معناها الحرفي المباشر. إنها ليست مجرد إشارة إلى ضيق الوقت، بل هي إعلان سيادي عن استعادة الذات لكامل زمنها الخاص الثمين، فلم يعد زمن الشاعر مُستباحاً بانتظار الآخر أو التفكير فيه، بل أصبح ملكية خاصة وأثمن من أن يهدر على ما لا قيمة له، زمنٌ موجهٌ بالكامل نحو الذات وتجربتها الجديدة، بعيداً عن ذلك الماضي الذي لم يعد يستحق حتى لحظة من وقتها.

لذا فإن الشاعر في هذا البيت، لم يصف الواقع فحسب، بل أعاد تشكيله بقرار شعري واعٍ. حيث حوَّل الغياب من حالة مفروضة إلى ممارسة إرادية، وتتحول الذات الشاعرة من ضحية للغياب إلى مركز للفعل، معلنةً بذلك استقلالها القيمي والوجودي الكامل. ثم يمعن الشاعر في ازدراء قيمة تلك المكاتيب قائلاً:

أكادُ أُغْضِي حياءً حين أبْصِرُهَا

فليس يسْتُرُ

عُرْيَ الأحرفِ الكَذِبُ.

هذا البيت يمثل الإعلان عن حضور «الأنا» الواعية التي تميز بين الحقيقة والكذب، فبعد أن جرَّد الشاعر تلك المكاتيب من أي قيمة، ارتقى إلى مستوى الحكم القيمي. فاستخدام فعل المقاربة (أكاد) يشي بصراع داخلي؛ فالشاعر لا يغض طرفه حياءً خجلاً من فعل ارتكبه، بل هو حياء القاضي الذي يبصر الحقيقة عارية ومبتذلة أمامه. إنه رد فعل ذاتي واعٍ على بشاعة الزيف، ويتجلى هذا الوعي بالحقيقة في ذروته من خلال الصورة المجازية (فليس يستر عري الأحرف الكذب). فهذه الصورة البليغة تكشف عن رؤية ثاقبة؛ فالأحرف، التي من المفترض أن تكون وعاءً للمعنى، تظهر هنا «عارية» تماماً من الصدق. والكذب، الذي وظيفته الستر والتغطية، يصبح عاجزاً عن أداء مهمته أمام هذا العري الفاضح. ثم يأتي الشاعر على البيت الذي يكاد يختزل معنى القصيدة حيث يقول:

شيءٌ من النُّبْلِ

كم نَحتاجُ في زَمَنٍ

لا ينقضي أَبداً

من زَيْفِهِ العجيبُ.

إن استعمال الشاعر النكرة (شيء) مع (من) التبعيض يعكس شدة الندرة والحاجة الماسة إلى مقدار يسير من قيمة (النبل)، هذا المقدار يمثل أمل الشاعر ومبتغاه. وبهذا المعنى، تتحول الصياغة اللغوية إلى مؤشر دلالي على عمق الأزمة، لا إلى مجرد تعبير انفعالي عنها. كما يترتب على هذا التحول أن يُعاد توجيه فعل التلقي ذاته؛ إذ يُخرج الشاعر القارئ من موقع المتابع لتجربة ذاتية، ويدخله في أفق مساءلة أوسع تتعلق بمعنى الحضور الإنساني في زمن فقدت فيه القيم قدرتها على الفعل. وبذلك يغدو هذا البيت نقطة انعطاف داخل بنية القصيدة، تنتقل عندها ثيمة الغياب من مستوى المعاناة الفردية إلى مستوى التفكير القيمي، والوعي الجمعي، وتُمهِّد لما ستكشف عنه الأبيات اللاحقة من إعادة بناء لمعنى

الحضور بوصفه حضورًا للنبل لا للقرب المادي؛ ولذا بدأ الشاعر بوصف تلك القيمة وتجسيدها في الأبيات التالية، قائلاً:

شيءٌ يُعيدُ لنا

ما ضاع يحْمِلنا

في راحتَيْهِ

فَيدْنو للعُلَى سببُ.

فالنبل: (قوة) يمكنها أن تعيد ماضٍ تليدٍ أي أنه ليس مجرد صفة، بل فاعل يُعيد التوازن والقيم المفقودة، ويقرب الإنسان من القيم العليا والمعاني السامية، (شيءٌ يُعيدُ لنا ما ضاع). فإسناد فعل الإعادة إلى (النبل) يخرجه من كونه صفة أخلاقية ساكنة إلى قوة فاعلة قادرة على استرجاع ما فُقد من توازن قيمي. ومما يعمق هذا المعنى الصورة الاستعارية (يحملنا في راحتيه)، حيث تُشخَّص القيمة المجردة في هيئة كائن يحن ويعطف على الإنسان، بما يوحي بالآمان والرعاية والاتكاء، في مقابل قسوة الزمن الزائف الذي سبق وصفه. وهنا يتحول النبل إلى وسيط وجودي، لا يكتفي بردّ الماضي، بل يقود الذات نحو أفق أعلى، كما في قوله (فيدنو للعُلى سبب)، حيث يُعاد تعريف الارتقاء لا بوصفه صعودًا فرديًا، بل نتيجةً لاستعادة القيم المؤسسة للحضور الإنساني. وبذلك لا يُقدَّم الشاعر النبل في هذه الأبيات بوصفه حنينًا إلى ماضٍ منقضٍ، بل بوصفه شرطًا لإمكانية الحضور ذاته، ما ينسجم مع المسار العام للقصيدة في إعادة ترتيب العلاقة بين الغياب والحضور على أساس قيمي لا عاطفي. ثم يستمر الشاعر في بناء مفهوم النبل بوصفه شرطًا للبقاء ومقاومًا للفناء، من خلال صورة بالغة الكثافة الدلالية يقول فيها الشاعر:

يحكي وصيةَ مقتولٍ بقاتله

كُرمى لغصنٍ

من الزيتونِ يرتقبُ.

إن هذه الصورة لا تنهض على ثنائية الموت والحياة بمعناها المباشر، بل على مفارقة أخلاقية مركبة، تُسند فيها الوصية — وهي فعل استمرار وبقاء — إلى ذاتٍ مقتولة، وتُوجَّه في الآن نفسه إلى القاتل، بما ينقل العلاقة من مستوى الفعل العنيف إلى مستوى الاختبار القيمي. فالمقتول، وقد فقد شرط الوجود المادي، لا يترك خلفه سوى الوصية بوصفها أثرًا أخلاقيًا، يُقاس به معنى العلاقة بعد فنائها.

وتؤدي الوصية هنا وظيفة دلالية تتجاوز السرد أو الحكاية، إذ تمثل ما تبقى من العلاقة بعد انقطاعها، أي الأثر القيمي القابل للاستمرار رغم الموت أو القطيعة. ويتعزز هذا المعنى باستدعاء (غصن الزيتون)، بما يتضمنه من حمولة رمزية مرتبطة بالسلام والصفح والاستمرارية، غير أن هذا السلام يظل معلقًا ومؤجَّلًا (يرتقب)، لا يتحقق إلا باستعادة النبل. وبذلك لا يُقدَّم الموت في هذا السياق بوصفه فناء ونهايةً قاطعة، بل لحظة كاشفة تُختبر فيها قدرة القيم على النجاة من الفناء. فالغياب، وإن أنهى العلاقة على مستوى الحضور، لا يلغي إمكانية بقاء أثرها الأخلاقي، ما دامت الوصية قادرة على مقاومة العدم. وبهذا تتكثف في هذه الصورة إحدى الرؤى المركزية للقصيدة، وهي أن البقاء الحقيقي لا يتحقق باستمرار العلاقة، بل باستمرار القيمة التي قامت عليها. ثم ويتجلى النبل في البيت التالي بوصفه أساسًا للتواضع، من خلال صورة مركّبة تنهض على مفارقة تجمع بين البعد البصري والبعد الأخلاقي، يقول فيها الشاعر:

شيءٌ كأَعمى

رأَى الإنسانَ حيثُ مَشى

فخَفِفِ الوَطْءَ

أمُّ ذا الثَرَى وأَبُ.

فعلاوةً على أن أو ما يستحضره المتلقي غالباً هو تناص البيت مع قول -رهين المحبسين، أعمى المعرة- أبي العلاء المشهور:

خفّفِ الوطْءَ ما أظُنّ أَدِيمَ الأرْضِ إلاّ مِنْ هَذِهِ الأَجْسَادِ[9] فالمعري يلفت انتباهنا إلى

ضرورة أن نتذكر دائماً مآلنا الحتمي إلى التراب الذي آل إليه السابقون من الآباء والأجداد، بنزعة تشاؤمية. لكن المزوغي عبر بطريقته عن هذه الفكرة بنزعة أكثر تفاؤلاً؛ ففي صدر البيت صورة تقوم على مفارقة دلالية لافتة، إذ يُسنَد فعل الرؤية إلى من فقد حاسة البصر(أعمى)، لينقل الإدراك من مستوى البصر الحسي إلى مستوى البصيرة الأخلاقية. فالرؤية هنا ليست رؤية الأجساد أو الملامح، بل رؤية (الإنسان) بوصفه قيمة، وهو ما يؤسس لفكرة أن النبل هو القدرة على إدراك جوهر الإنسان لا مظهره؛ لذلك دل صدر البيت على أن البصيرة أقوى من البصر وأنفذ، ثم أكد على قيمة أخلاقية أخرى هي نتيجة حتمية لتحلى الإنسان بالنبل، وهي قيمة التواضع، وهنا تتحقق شعرية التناص مع المعري في إعادة إنتاج قيمة التواضع كضرورة أخلاقية لاستعادة الحضور، ويذكر الغائب بأنه من تراب، وهذا يتماشى مع ما جاء في الأبيات السابقة وينسجم مع دلالاتها، فالكِبْر والنبل لا يلتقيان، فهما كالحضور ونقيضه الغياب. ثم في البيت التالي يتجلى النبل بوصفه أساس الرحمة والتراحم، من خلال صورة تقوم على مفارقة وجدانية حادة تعيد توزيع مواقع الانفعال الإنساني:

شيء كما قد بكَى

مَن ليسَ يعرفُهُ

يوماً غريبٌ

وذو القربَى به طَرِبه.

فهنا لا تكتفي هذه الصورة باستحضار مشهد الفجيعة، بل تنفذ إلى مساءلة معيار العلاقة ذاته؛ إذ تُسنَد الرحمة والبكاء إلى (الغريب) الذي لا تجمعه بالمفقود صلة معرفة أو نسب، في حين يُنزَع الحزن عن (ذي القربى)، الذي يُفترض فيه – عرفًا – أن يكون الأشد تأثرًا. وبهذا الانقلاب الدلالي، تُفكَّك القرابة بوصفها أساسًا تلقائيًا للعاطفة، ويُعاد بناء العلاقة الإنسانية على أساس قيمي لا بيولوجي؛ ولذلك فإن هذا التوزيع غير المألوف للمشاعر يكشف أن معيار القرب والبعد في القصيدة ليس صلة الدم، بل مقدار النبل

الكامن في الذات. فالرحمة هنا لا تُقدَّم بوصفها استجابة عاطفية عابرة، بل بوصفها ثمرة أخلاقية لا تتولد إلا عن صفاء السريرة وصدق الشعور. وفي هذا السياق، يتقاطع النص مع معنى مأثور في الذاكرة الشعرية العربية، وهو البيتٍ المشهور:

يبكي الغريبُ عليه ليس يعرفهُ، وذو قرابته في الحي مسرور (10)

غير أن المزوغي لا يستحضره بوصفه حكمة تقريرية جاهزة، بل يعيد تشكيله داخل بنية رمزية تجعل من الرحمة مظهرًا من مظاهر النبل، لا أثرًا للقرابة وحدها، فتتكامل الرحمة مع التواضع، والسلام، والصدق بوصفها تجليات مختلفة لقيمة مركزية واحدة، ليؤكد إن أساس العلاقات الإنسانية يقوم على نبل الإنسان ونقاء سريرته، وسمو أخلاقه. ويواصل الشاعر ترسيخ مركزية النبل بوصفه مصدر الحياة الداخلية وشرط الاستمرار والبقاء، حيث قال:

تضيء بالنبْل لا بالشمس أنفسُنا

والنبل يَرْوِي

كُرومَ الروح لا السُّحُبُ.

تقوم الصورة هنا على تقابل بنيوي واضح بين مصدرين متعارضين للحياة: مصادر خارجية مادية (الشمس، السحب) تحيل إلى شروط البقاء الفيزيائي، ومصدر داخلي قيمي (النبل) يُقدَّم بوصفه شرط الوجود الإنساني الحق. وبهذا الانزياح الدلالي، يُنزَع الضوء والماء – وهما أساسا الحياة في معناها الطبيعي – من مجالهما الفيزيائي، ليُعاد إسنادهما إلى قيمة أخلاقية، تُمنَح وظيفة الحياة والنماء. فيتحول النبل في هذا السياق من قيمة مجردة، إلى طاقة حيوية فاعلة، تُضيء وتروي، كما تؤكد الاستعارة في (كروم الروح)، حيث تُصوَّر الروح بوصفها أرضًا قابلة للزراعة، والريّ هنا ليس فعلاً مادّيًا، بل عملية قيميّة تحفظ للذات توازنها ومعناها في مواجهة الفقد. أما ضمير الجمع في (أنفسُنا)، فعلى الرغم مما يحمله من إيحاء بالجماعية، فإنه لا يخرج عن كونه تعميمًا لتجربة الأنا الشاعرة، التي لا تتحدث عن ذاتها بوصفها حالة فردية معزولة، بل بوصفها أنموذجًا إنسانيًا قابلاً للتعميم. وبهذا يتحول الصوت الذاتي إلى صوت كاشف عن شرط إنساني عام، مفاده أن الحياة لا تُقاس بمجرد

الاستمرار الجسدي، بل بقدرة القيم – وفي مقدمتها النبل – على إضاءة الروح وإبقائها حيةً. وعليه، لا يُطرح النبل في هذا البيت بصفته تعويضًا مؤقتًا عن حضور مفقود، بل بوصفه معيارًا وجوديًا: فإذا خمدت القيمة، انطفأت الروح، حتى وإن ظل الجسد قائمًا يسعى ويتنفس.

إن الانزياح الأسلوبي في القصيدة لم يؤد وظيفة جمالية فحسب، بل يرتبط ارتباطًا مباشرًا باختلال المعايير القيمية التي يحاكمها الخطاب الشعري. فخرق الإسناد المألوف وتشخيص المفاهيم المجردة لا يعكسان نزوعًا لغويًا تجريبيًا، بل يُجسّدان رؤية أخلاقية ترى أن اللغة التداولية فقدت قدرتها على تمثيل الصدق، وأن إعادة تشكيل البنية اللغوية تصبح ضرورة تعبيرية لمساءلة القيم الزائفة. وبهذا، تتشكل القطيعة بوصفها فعلًا قيميًا واعيًا، تضبط فيه الذات انفعالها عبر اللغة، إعادة تعريف شروطها الأخلاقية

■ الخاتمة

تُفضي هذه المقاربة النقدية إلى أن قصيدة «أطل غيابك» لا تُقارب الغياب بوصفه حالة فقد أو تجربة وجدانية معزولة، بل تعيد بناءه داخل البنية الشعرية كآلية دلالية فاعلة تسهم في مساءلة منظومة القيم التي تحكم العلاقات الإنسانية. فالغياب في النص لا يظهر باعتباره فراغًا أو انسحابًا، وإنما يُستثمر بوصفه أداة كشف معرفي تُعرّي هشاشة الحضور حين ينفصل عن شروطه الأخلاقية، وتُعيد توجيه الخطاب الشعري من مستوى التعبير الانفعالي إلى مستوى التفكير القيمي.

ويُظهر التحليل أن الشاعر ينتقل بالقصيدة من أفق العتاب الفردي إلى أفق إنساني أوسع، تُطرح فيه أسئلة تتصل بمعنى الحضور، وحدود الصدق، وجدوى التواصل حيث لا تعمل اللغة بوصفها أداة توصيف أو محاكاة للواقع، بل بوصفها بنية تفكيكية تُعيد صياغة المفاهيم المألوفة للحضور والغياب، وتكشف ما ينطوي عليه الخطاب الاجتماعي من ازدواجية وزيف، كما أن المفارقات التصويرية لم تُوظَّف لمجرد الإدهاش الجمالي، بل لتفكيك سلم القيم وإعادة بنائه على أساس الصدق والمسؤولية الإنسانية، وهو ما يحوّل فعل القراءة إلى ممارسة تأويلية واعية، تتجاوز فهم النص إلى مساءلة شروط الحضور القيمي في التجربة

الإنسانية ذاتها. وبذلك، تؤكد قصيدة «أطل غيابك» موقعها بوصفها نصًا شعريًا ينتمي إلى أفق شعري حداثي يراهن على استعادة دور الشعر كخطاب معرفي وأخلاقي، لا يكتفي بتجسيد التجربة، بل يسهم في تفكيكها وإعادة تأملها ضمن رؤية لغوية ودلالية منفتحة.

■ نتائج الدراسة

استناداً إلى مسارات التحليل السابقة، تخلص الدراسة إلى أنَّ الخصوصية الإبداعية لهذا النص لا تكمن في مجرد استدعاء الرمز أو توظيف الانزياح كأدوات جمالية مجردة، بقدر ما تكمن في قدرة الشاعر على صهر تلك الأدوات لإنتاج فضاء شعري يتحوّل فيه (الغياب) من ثيمة ساكنة إلى آلية فاعلة في بناء الوعي بالذات، وانتقل (الصمت) ومبدأ (الاقتصاد اللغوي/ الترفع عن الرد) من حالة الفراغ الدلالي إلى حالة نضج وامتلاء قيمي؛ الأمر الذي منح القصيدة أصالتها في إعادة صياغة العلاقة بين الأداء الأسلوبي والمنزع الأخلاقي. وبناءً عليه، يمكن إجمال أبرز النتائج التفصيلية في النقاط الآتية:

1. تكشف الدراسة أن الغياب في قصيدة «أطل غيابك» لا يُبنى بوصفه حالة فقد أو نقص، بل يُعاد تشكيله داخل البنية الشعرية كقيمة دلالية فاعلة، تعمل ضمن نسق قيمي يُعاد فيه تعريف الحضور بوصفه حضورًا مشروطًا بالأخلاق، لا مجرد تحقق مادي أو عاطفي. وبذلك تنتقل جدلية (الحضور/الغياب) من بعدها الوجداني إلى أفق قيمي ومعرفي.

2. إن آليات الانزياح الدلالي تمثّل المدخل الأساس في بناء هذه الجدلية، إذ يقوم الشاعر بتفكيك العلاقات المألوفة بين الألفاظ ودلالاتها، وإعادة توجيه مفاهيم مثل العتاب والانتظار والتواصل من وظائفها التعبيرية التقليدية إلى وظائف مساءلة أخلاقية داخل الخطاب الشعري.

3. إن البناء الرمزي في القصيدة يؤدي وظيفة بنيوية في تنظيم المعنى، ولا يقتصر على الإحالة أو الزخرفة، حيث تسهم الرموز في ترسيخ رؤية نقدية للعلاقة الإنسانية، تكشف انكسار المرجعية الأخلاقية للغة حين تنفصل عن قيم الصدق والمسؤولية.

4. إن الذات الشاعرة لا تُقدَّم بوصفها ذاتًا منفعلة إزاء الغياب، بل ذاتًا واعية تعيد تنظيم تجربتها عبر ضبط اللغة والانفعال معًا، بما يجعل القطيعة فعلًا قيميًا نابعًا من وعي أخلاقي، لا استجابة نفسية طارئة، وهو ما يُفسَّر في ضوء البنية الأسلوبية للنص لا خارجها.

5. إن قصيدة "أطل غيابك" تقدّم نموذجًا شعريًا مغايرًا في تمثيل الغياب، لا على مستوى الثيمة وحدها، بل على مستوى المعالجة الأسلوبية، من خلال تحويل الصمت، والاقتصاد اللغوي، وغياب العتاب إلى آليات دلالية منتجة، تفتح أفقًا تأويليًا يتجاوز حدود التجربة الفردية مما يمنح النص وحدة عضوية وقيمية متماسكة.

■ **توصيات الدراسة**

توصي الدراسة بما يلي:

1. تدعو هذه الدراسة الباحثين والنقاد إلى توسيع مجال البحث في شعر المزوغي ليتجاوز التحليلات المقتصرة على نصوص فردية، إلى الانتقال إلى مقاربات نقدية أكثر شمولية تتناول أعمال الشاعر الكاملة.

2. ويقترح الباحث إجراء دراسات أسلوبية مقارنة تضع شعر المزوغي في حوار مع تجارب شعرية عربية أخرى عالجت ثيمات مماثلة (كالحضور والغياب/ الموت والحياة/ والحب والكره).

■ **المصادر والمراجع**:

1 . محمد المزوغي، ديوان لا وقت للكره، (ط1، طرابلس، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 2017م): 68

2 . محمد، علاء الدين الأسطى. "حداثة القصيدة العمودية في شعر محمد المزوغي." المجلة الليبية للدراسات، المجلد 7، العدد 13 (ديسمبر 2017): 13–24.

3 . الخازمي، محمد الصادق. "تشخيص الحب في ديوان لا وقت للكره." مجلة الجامعي، العدد 28 (2017): 30–51.

4 . الفنادي، يونس. "القيم الإنسانية والأبعاد الوطنية في ديوان لا وقت للكره." مجلة الفصول الأربعة، العدد 23، (2019): 40-60.

5 . قزيمة، فاطمة الطيب. "التصوف العرفاني في قصيدة 'ألق القميص' للشاعر الليبي محمد المزوغي." مجلة الآداب، جامعة الزاوية، المجلد 23، العدد 40 (2023): 29-50

6 . دي بوجراند. روبرت. "النص والخطاب والإجراء". ترجمة: تمام حسان. (ط1. القاهرة، عالم الكتب، 1998م). 105

7 . كوهين، جان. "بنية اللغة الشعرية". ترجمة محمد الولي ومحمد العمري، (ط.1، دار توبقال للنشر، 1986م): 31

8 . أدونيس، علي سعيد، زمن الشعر، ط5، دار الفكر، بيروت، 1986، ص 17

9 . أبو العلاء المعري، سقط الزند وضوءه، تحقيق وتقديم الدكتور السعيد السيد عبادة (ط1، القاهرة: معهد المخطوطات العربية، 1424 هـ/2003): 392

10 . ينظر: الحريري، أبو محمد القاسم، "درة الغواص" تحقيق: عبد المغني فرغلي علي القرني، (ط1، بيروت، دار الجيل، 1996م)، 250.

إسهامات الفلاسفة المسلمين في الفكر الإنساني

دراسة في مشروع ابن رشد بين التأويل العقلي والتأثير الحضاري"

■ د. فتحي محمد عبد القادر هبي*

● تاريخ استلام البحث 2025/07/25م ● تاريخ قبول البحث 2025/10/05م

■ **المستخلص:**

استهدف البحث إبراز إسهامات الفلاسفة المسلمين في الفكر الإنساني، مع التركيز على مشروع ابن رشد بوصفه نموذجًا بارزًا للتوفيق بين التأويل العقلي للنصوص الدينية ومتطلبات البرهان الفلسفي. وقد انطلق البحث من تساؤلات مركزية حول دور الفلسفة الإسلامية في نقل وتطوير التراث العقلي، وكيف انعكس مشروع ابن رشد على الفكر الإسلامي والأوروبي، مع السعي لاستخلاص دلالات حضارية يمكن الإفادة منها في الواقع المعاصر. وأظهرت النتائج أنّ الفلسفة الإسلامية لم تكن مجرّد وسيط ناقل للفكر اليوناني، بل أضافت إليه أبعادًا جديدة تنسجم مع مقاصد الشريعة الإسلامية. وقد برز ابن رشد في صياغة مشروع فكري مستقل يقوم على اعتماد البرهان العقلي لتأويل النصوص الشرعية، مما أتاح تأسيس رؤية متوازنة تجمع بين الحكمة والشريعة. كما أثبت البحث أنّ الرشدية اللاتينية مثّلت جسرًا بين الفلسفة الإسلامية والفكر الأوروبي الوسيط، وأسهمت في نشأة النزعة العقلانية والنقدية التي مهدت للتنوير. وأوصى البحث بضرورة إعادة قراءة التراث الفلسفي الإسلامي بعين نقدية معاصرة، وإدماج الفكر الرشدي في المناهج الدراسية لما يحمله من نموذج متوازن بين العقل والدين، إضافة إلى دعم حركة الترجمة والتعريف بفكر الفلاسفة المسلمين في الأوساط الأكاديمية العالمية، بما يعزز الحوار الحضاري ويؤكد على إسهام الفلسفة الإسلامية في إثراء الفكر الإنساني.

● **الكلمات المفتاحية:** ابن رشد، الفلسفة الإسلامية، العقلانية.

* محاضر بقسم علم الاجتماع - كلية التربية (درج)- بجامعة الزنتان E-mail:Fathi.hiba@uoz.edu.ly

abstract:

This study aims to highlight the contributions of Muslim philosophers to human thought, with a special focus on Ibn Rushd as a key figure who sought to reconcile rational interpretation of religious texts with the requirements of philosophical reasoning. The research addresses central questions concerning the role of Islamic philosophy in transmitting and developing intellectual heritage, the impact of Ibn Rushd's project on both Islamic and European thought, and the civilizational lessons that can be drawn for the contemporary context.The findings reveal that Islamic philosophy was not merely a channel for Greek thought but enriched it with new dimensions aligned with the objectives of Islamic law. Ibn Rushd emerged as an independent thinker who grounded religious interpretation in demonstrative reasoning, creating a balanced vision between philosophy and Sharia. The study also showed that Latin Averroism acted as an intellectual bridge between Islamic philosophy and medieval European thought, contributing significantly to the rise of rationalism and critical philosophy that paved the way for the Enlightenment. The research recommends re-examining Islamic philosophical heritage through a contemporary critical lens, integrating Ibn Rushd's thought into academic curricula as a model of harmony between faith and reason, and supporting translation projects to introduce Muslim philosophers' contributions to global scholarship, thus fostering intercultural dialogue and reaffirming the vital role of Islamic philosophy in enriching

• Keywords: Ibn Rushd, Islamic philosophy, Rationalism

■المقدمة

تُشكّل الفلسفة الإسلامية جزءًا جوهريًا من الحضارة الفكرية الإنسانية، فهي ليست مجرّد إعادة إنتاج للتراث الفلسفي القديم، بل تجسيد لتجربة فكرية فريدة نشأت في سياق ديني وثقافي خاص. ولقد أبدع الفلاسفة المسلمون في بناء رؤية معرفية متوازنة بين العقل والنقل، حاولوا من خلالها تحقيق انسجام بين متطلبات الشريعة وضرورات البرهان العقلي، ويُعدّ ابن رشد نموذجًا بارزًا في هذا المسعى، إذ لعب دورًا محوريًا في صياغة فهم فلسفي متقدم يسعى إلى التوفيق بين الفلسفة والدين، ويضع العقل في موقع فاعل لفهم النصوص الدينية بعيدًا عن الجمود والتقليد.

ولقد كان لابن رشد أثر بالغ في تاريخ الفكر، لا يقتصر على العالم الإسلامي، بل امتد ليصل إلى أوروبا، حيث شكّل جسراً فكريًا ساهم في تحفيز النهضة الفكرية الغربية، وكان مشروعه الفكري القائم على التأويل العقلي والتفاعل الحضاري، نموذجًا متميزًا يعكس بشكل صارخ قدرة الفلسفة الإسلامية على المساهمة في تطوير الفكر الإنساني بشكل عام.

ومن ثم يركز هذا البحث على استكشاف إسهامات الفلاسفة المسلمين في الفكر الإنساني، مع التركيز بشكل خاص على مشروع ابن رشد كأحد أهم الشخصيات التي جسدت هذا الدور الحضاري، كما يعالج البحث كيفية تشكّل هذا المشروع بين أطر التأويل العقلي وأثره في التفاعل الثقافي بين الشرق والغرب، مسلطًا الضوء على الأبعاد الفكرية والحضارية التي تميّز بها ابن رشد.

وبذلك، يسعى البحث إلى تقديم قراءة متجددة تُبرز أهمية الفلسفة الإسلامية في التاريخ الفكري العالمي، وتعيد الاعتبار للدور الفعّال الذي لعبه ابن رشد في صياغة جسر فكري يستمر في إلهام الفكر الإنساني حتى اليوم.

■ **إشكالية البحث**:

تُثير الفلسفة الإسلامية، بوصفها نسيجًا مركبًا بين التراث الديني والعقلاني، تحديات متعددة في فهم دورها الحقيقي في بناء الفكر الإنساني عبر العصور، فبينما يتم النظر إليها أحيانًا كامتداد أو إعادة إنتاج للفلسفة اليونانية، تبقى إسهاماتها العميقة وأثرها الحضاري أقل وضوحًا في الدراسات الأكاديمية التقليدية، خاصة فيما يتعلق بدور مفكّرين مثل ابن رشد الذين شكّلوا نقطة تحول جوهرية في تفعيل دور العقل داخل الإطار الديني.

وتتجلى إشكالية البحث في محاولة فهم كيف استطاع ابن رشد، ضمن هذا التيار الفلسفي الإسلامي، أن يصوغ مشروعًا فكريًا متوازنًا بين التأويل العقلي للنصوص الدينية ومتطلبات البرهان المنطقي، وكيف انعكس ذلك على الفكر الإنساني، لا في العالم الإسلامي فحسب، بل أيضًا في الفضاء الفكري الأوروبي، من خلال ترجماته وتأثيراته المستمرة.

وتنبثق من هذه الإشكالية تساؤلات مركزية تتناول ماهية إسهامات الفلاسفة المسلمين في تطور الفكر الإنساني، ومدى تأثير رؤية ابن رشد في إرساء مفهوم التوفيق بين العقل والدين، وكيف ساهم هذا المشروع في صياغة علاقة جديدة بين التراث الإسلامي والفكر الغربي. كما تسعى الدراسة إلى تحديد الدلالات الحضارية لهذا التأثير، مع تسليط الضوء على آليات انتقال الفكر وتطوره عبر الأزمنة والثقافات.

وبناءً على ما سبق يمكن تحديد تساؤلات البحث على النحو التالي:

1- ما هي الأبعاد الفكرية التي ميزت إسهامات الفلاسفة المسلمين في بناء الفكر الإنساني، وبخاصة في سياق ابن رشد؟

2- كيف تجسد مشروع ابن رشد في التوفيق بين التأويل العقلي للنصوص الدينية والمنطق الفلسفي، وما أثر ذلك على الفكر الإسلامي؟

3- ما هو نطاق تأثير ابن رشد في الفكر الأوروبي الوسيط، وكيف ساهم في تطور الفلسفة النقدية الحديثة؟

4- كيف يمكن فهم العلاقة بين الفكر الفلسفي الإسلامي والفكر الإنساني المعاصر من خلال رؤية ابن رشد؟

5- ما هي الدروس الحضارية والفكرية التي يمكن استخلاصها من مشروع ابن رشد لتطبيقها في سياق التحديات الفكرية والثقافية الراهنة؟

■ **أهمية البحث:**

تنبع أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على جانب أساسي من تاريخ الفكر الإنساني، يتمثل في إسهامات الفلاسفة المسلمين الذين شكّلوا حلقة وصل بين التراث الفلسفي القديم والنهضة الفكرية الحديثة، فرغم أن الفلسفة الإسلامية تمثل ركيزة حيوية في مسيرة تطور الفكر، إلا إن دراستها تبقى محدودة مقارنةً بالأثر العميق الذي تركته على تطور العقلانية والمنطق، خصوصًا عبر شخصيات محورية مثل ابن رشد.

كما يكتسب البحث أهمية خاصة من خلال التركيز على مشروع ابن رشد الفلسفي، الذي جسّد تجربة فلسفية فريدة في التوفيق بين متطلبات الدين والعقل، مما يفتح آفاقًا جديدة لفهم العلاقة بين النص الديني والتفكير العقلاني حيث يتيح فهم هذا المشروع ومكانته في الفكر الإسلامي والغربي فرصة لإعادة تقييم التراث الفلسفي الإسلامي في سياق الفكر الإنساني المعاصر، ويعزز الوعي بأهمية الفلسفة الإسلامية كمصدر غني للأفكار التي يمكن أن تسهم في معالجة تحديات العصر.

كما يساهم البحث في **سد فجوة معرفية** حول مدى تأثير ابن رشد في الفكر الأوروبي الوسيط، ومدى استمرارية هذا التأثير في بناء الفلسفة النقدية الحديثة، ما يجعل البحث ذا قيمة كبيرة للمؤرخين والفلاسفة على حد سواء.

في ضوء ذلك، يهدف البحث إلى تقديم قراءة متجددة تعزز الحوار بين الحضارات، وتسهم في إدماج الفكر الفلسفي الإسلامي في المناهج الأكاديمية المعاصرة، بما يفتح أفقًا لفهم أكثر شمولية للتاريخ الفكري الإنساني وتطوره.

■ **أهداف البحث:**

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تسليط الضوء على دور أبرز رواد الفلسفة الإسلامية، مثل الكندي، الفارابي، ابن سينا، الغزالي، وابن رشد، في تشكيل معالم الفلسفة الإسلامية وتطورها، مع تحليل تنوع إسهاماتهم الفكرية في مواءمة الفلسفة مع العقيدة الإسلامية.

2- تحليل الأبعاد الفكرية التي ميزت إسهامات الفلاسفة المسلمين في بناء الفكر الإنساني، مع إيلاء اهتمام خاص لمشروع ابن رشد كمثال بارز على هذا الدور.

3- دراسة كيفية تجسيد ابن رشد لمشروع التوفيق بين التأويل العقلي للنصوص الدينية والمنطق الفلسفي، وتأثير ذلك على الفكر الإسلامي المعاصر في عهده.

4- تقييم مدى تأثير ابن رشد في الفكر الأوروبي الوسيط، وبيان دوره في تطور الفلسفة النقدية الحديثة.

5- استكشاف العلاقة بين الفكر الفلسفي الإسلامي والفكر الإنساني المعاصر من خلال قراءة نقدية لرؤية ابن رشد.

6- استخلاص الدروس الحضارية والفكرية من مشروع ابن رشد، وتقديم توصيات لكيفية الاستفادة منها في معالجة التحديات الفكرية والثقافية الراهنة.

■ **منهجية البحث:**

1- المنهج الوصفي التحليلي:

وذلك لتقديم عرض دقيق لتاريخ الفلسفة الإسلامية، مع التركيز على دور أبرز روادها، لا سيما ابن رشد ويقوم الباحث أولاً بوصف الخصائص الفكرية لمشروع ابن رشد، من خلال مراجعة وتحليل مصادره الأصلية وأعماله الفلسفية، مع توضيح السياق التاريخي والثقافي الذي نشأ فيه. بعد ذلك، يتم تحليل مواقف ابن رشد من العلاقة بين العقل والدين، وتفكيك آليات التأويل العقلي التي اعتمدها لتفسير النصوص الدينية. كما يُحلل الباحث أثر هذه الأفكار على تطور الفكر الإسلامي ذاته، مع دراسة الردود النقدية التي وُجهت إليه، خصوصًا في سياق التفاعل مع الفكر الغربي. ويتيح هذا المنهج فهمًا معمقًا لمشروع ابن رشد الفكري، لا من الناحية التاريخية فحسب، بل كذلك من زاوية تطوره وموقعه داخل التيار الفلسفي الإسلامي الأوسع.

2- منهج المقارنة التاريخية والفكرية:

وذلك بهدف دراسة العلاقة بين الفكر الفلسفي الإسلامي وتأثيراته المتبادلة مع الفكر الغربي، عبر مقارنة الأفكار والمواقف الفلسفية في فترات زمنية وثقافية مختلفة. في هذا البحث، يستخدم المنهج لتقييم مدى تأثير ابن رشد على الفلسفة الأوروبية الوسيطة، من خلال دراسة شروحه وأعماله وتأثيرها على المفكرين الأوروبيين. كما تُركّز المقارنة على العناصر الفكرية المركزية مثل مفهوم العقل، طبيعة التأويل، وأساليب البرهان، إضافة إلى النظر في السياقات الحضارية المختلفة التي شكلت هذه الأفكار، مما يسمح بفهم أعمق لتطور الفلسفة النقدية الحديثة، ويعزز هذا المنهج من إمكانية إبراز التشابهات والاختلافات،

ويوفر إطارًا لفهم الديناميكية الفكرية بين الثقافات، ويساعد في وضع إسهامات الفلاسفة المسلمين في موقعها الصحيح ضمن تاريخ الفكر الإنساني.

1- المبحث الأول: نشأة الفلسفة الإسلامية

نشأت الفلسفة الإسلامية في بيئة ثقافية ودينية فريدة، حيث التقت المؤثرات الفكرية الموروثة من الحضارات السابقة – اليونانية، الفارسية، والهندية – مع التعاليم القرآنية والمفاهيم الإسلامية، وقد أفرز هذا التفاعل حركة فكرية أصيلة مزجت بين البحث العقلي والتأمل الروحي، وأعادت صياغة المفاهيم الميتافيزيقية والأخلاقية بلغة تنسجم مع أصول الشريعة ومقاصدها[1]. ورغم أن الفلسفة الإسلامية تأثرت مبدئيًا بالمناهج اليونانية، فإنها لم تكن مجرد نسخة مكررة منها، بل طوّعتها وأعادت إنتاجها في إطارٍ يعكس الهوية الحضارية للأمة [2].

أولاً: الجذور التاريخية لنشأة الفلسفة الإسلامية

يمكن تتبّع بدايات الفلسفة الإسلامية منذ القرن الثاني الهجري، حين بدأت حركة ترجمة واسعة للنصوص الفلسفية والعلمية اليونانية والفارسية في عهد الدولة العباسية، وقاد هذه الحركة بيت الحكمة في بغداد، حيث ترجم حنين بن إسحاق وإسحاق بن حنين وقسطا بن لوقا مؤلفات أرسطو وأفلاطون وجالينوس[3]. ولم تكن هذه الترجمات مجرد نقل لغوي، بل كانت عملية انتقاء ونقد وإضافة، مما مهّد لتأسيس خطاب فلسفي إسلامي يوازن بين العقل والنقل[4].

وقد لعبت الظروف السياسية والثقافية دورًا بارزًا في هذا التأسيس؛ فازدهار الدولة العباسية، واتساع رقعة الفتوحات، وتعدد الأعراق واللغات، كلها عناصر ساعدت على تدفق المعارف وتلاقح الأفكار[5]. كما أن علم الكلام – الذي ظهر للدفاع عن العقيدة الإسلامية أمام التيارات الفكرية المختلفة –كان بوابة طبيعية لولوج الفلسفة، حيث استعار المتكلمون أدواتها المنطقية لتقوية حججهم[6].

ثانياً: العوامل المؤثرة في تبلور الفكر الفلسفي الإسلامي

تضافرت عدة عوامل لصياغة الفلسفة الإسلامية بصورتها المميزة وأول هذه العوامل

هو القرآن الكريم، والذي دعا إلى النظر والتدبر وإعمال العقل، مما أرسى أساسًا تشريعيًا للتفكير الفلسفي [7].

ثانيها هو الاحتكاك بالتراث الفلسفي اليوناني، ولاسيما عبر شروح أرسطو التي نُقلت إلى العربية، حيث وجد الفلاسفة المسلمون فيها أدوات منهجية دقيقة للتحليل والاستدلال [8].

في حين كان العامل الثالث هو الحاجة العملية؛ إذ ارتبطت بعض القضايا الفلسفية بمسائل فقهية وكلامية مثل حرية الإرادة، وخلق القرآن، وصفات الله، مما دفع المفكرين إلى صياغة أطر عقلية واضحة لحسم هذه الخلافات [9]. كما أسهمت الرعاية السياسية لبعض الخلفاء، مثل المأمون، في خلق مناخ ملائم لازدهار الفلسفة، من خلال تمويل الترجمة وتشجيع المناظرات [10].

ثالثاً: المراحل الأولى لتطور الفلسفة الإسلامية

مرت الفلسفة الإسلامية بثلاث مراحل أساسية في نشأتها.

المرحلة الأولى تمثلت في مرحلة الترجمة والتمثّل، حيث انصب الجهد على استيعاب الموروث الفلسفي الأجنبي ومواءمته مع الثقافة الإسلامية [11].

المرحلة الثانية هي مرحلة الشرح والنقد، حيث بدأ فلاسفة مثل الكندي والفارابي بإعادة قراءة الفلسفة اليونانية نقديًا، وتقديم إضافات أصيلة [12]. أما **المرحلة الثالثة**، فهي مرحلة الإبداع والتركيب، التي برزت فيها شخصيات مثل ابن سينا وابن رشد، واللتان دمجتا بين المعطيات العقلية والشرعية في نسق فلسفي متكامل [13].

ولم تكن هذه المراحل منفصلة زمنيًا تمامًا، بل تداخلت وتفاعلت، مما منح الفلسفة الإسلامية حيويتها وقدرتها على التطور، ومع أن تيارات فكرية أخرى – مثل التصوف – نافست الفلسفة في تفسير الظواهر الدينية والكونية، إلا إن الفلسفة الإسلامية احتفظت بمكانتها كمجال بحث عقلاني منظم [14].

■ المبحث الثاني: أبرز رواد الفلسفة الإسلامية

برز في مسيرة الفلسفة الإسلامية عدد من الشخصيات التي شكّلت ركائز أساسية في تطورها، وأسهمت في ترسيخ الحوار بين العقل والنقل، كما نقلت الإرث الفلسفي اليوناني إلى بيئة الفكر الإسلامي مع إعادة صياغته بما يتلاءم مع العقيدة والشريعة [15]. وقد تميز هؤلاء الفلاسفة بقدرتهم على المواءمة بين المنهج البرهاني والبعد الروحي، مما جعلهم محط دراسة وتأمل على مر العصور [16].

أولاً: الكندي ودوره في تأسيس الفلسفة الإسلامية

يُلقب الكندي بـ «فيلسوف العرب»، وكان أول من أدخل الفلسفة اليونانية إلى العالم الإسلامي إدخالاً منهجياً، مع الحرص على تنقيحها من الأفكار التي تتعارض مع مبادئ الدين [17]. وقد جمع في نتاجه الفكري بين الفلسفة الطبيعية، والرياضيات، والمنطق، والموسيقى، وعلوم اللغة، ما جعله شخصية موسوعية بالمعنى الدقيق للكلمة [18].

ويذكر محمد لطفي جمعة أن الكندي لم يكن مجرد ناقل للفلسفة، بل كان مؤسساً لمدرسة عقلية إسلامية قائمة على البرهان والتجريب، الأمر الذي جعله يحظى بمكانة خاصة في بلاط الخلفاء العباسيين [19]. كما عُرف بدفاعه عن العلوم العقلية في مواجهة تيارات التشكيك التي كانت ترى في الفلسفة تهديداً للعقيدة [20].

ثانياً: الفارابي وابن سينا وتطوير المنطق والفلسفة

يُعد الفارابي من أبرز من وضع الأسس المنهجية للمنطق في الفكر الإسلامي، إذ قام بشرح منطق أرسطو وتوسيعه ليصبح أداة لتحصيل اليقين في العلوم المختلفة [21]. وقد تناول في كتبه قضايا المدينة الفاضلة، والعقل، والنفس، رابطاً بين المنطق والسياسة والأخلاق [22].

أما ابن سينا، فقد وسّع نطاق الفلسفة الإسلامية بإسهاماته في الميتافيزيقا والطب والمنطق، وكان تأثيره واسعاً في كل من العالمين الإسلامي واللاتيني [23]. وتظهر قدرته على المزج بين الفلسفة الأرسطية والأفلاطونية المحدثة في كتابه «الشفاء»، الذي صار مرجعاً معتمداً لقرون طويلة [24].

وقد أشار إبراهيم مدكور إلى أن الفارابي وابن سينا مثّلا الذروة في تطوير الجهاز المفاهيمي للفلسفة الإسلامية، حيث دمجا بين دقة البرهان المنطقي ورؤية شمولية للكون والإنسان [25].

ثالثاً: الغزالي وابن رشد بين النقد والتوفيق الفكري

مثّل الغزالي نقطة تحول في مسار الفلسفة الإسلامية من خلال نقده للفلاسفة في كتابه «تهافت الفلاسفة»، حيث اتهمهم بالتقصير في مسائل العقيدة، خصوصاً فيما يتعلق بقدم العالم ومعرفة الله بالجزئيات [26]. لكنه في الوقت نفسه وظّف المنطق كأداة للدفاع عن أصول الدين في كتابه «المستصفى»[27].

أما ابن رشد، فقد نهض بمشروع فكري يهدف إلى التوفيق بين الحكمة والشريعة، رداً على الغزالي في كتابه «تهافت التهافت» [28]. وقد اعتبر أن الفلسفة ليست خصماً للدين بل وسيلة لفهمه بعمق، مؤكداً على وجوب استعمال البرهان العقلي في تفسير النصوص الشرعية متى كان ذلك ممكناً [29].

ويصفه عصام عبد الحفيظ بأنه آخر الفلاسفة الكبار في الحضارة الإسلامية، وأن مشروعه مثل محاولة لإحياء الروح العقلانية في مواجهة النزعات النصية الصارمة [30].

■ المبحث الثالث: ابن رشد (حياته ومسيرته العلمية)

يُعدّ ابن رشد من أبرز أعلام الفلسفة الإسلامية في الأندلس، وقد عُرف بعقليته الفذة التي أعادت قراءة الفكر اليوناني بمنهج نقدي، وجمعت بين الفقه والفلسفة والطب والفلك. وفي هذا المبحث نسلّط الضوء على نشأته وحياته الشخصية وتكوينه العلمي وأهم مؤلفاته التي شكّلت منطلقًا لفلسفته الرشدية.

أولاً: نشأته وحياته الشخصية

وُلِد أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد سنة 520هـ/1126م في قرطبة، لعائلة عُرفت بالعلم والقضاء. نشأ في بيت علم وفقه، إذ كان جدّه وأبوه من كبار الفقهاء والقضاة بالأندلس، مما وفّر له بيئة خصبة لصقل مواهبه الفكرية مبكرًا. قضى معظم حياته في قرطبة ومراكش، وشغل مناصب القضاء والإفتاء. عُرف بتواضعه واشتغاله بالبحث والدرس حتى وفاته سنة 595هـ/1198م [31].

ثانيًا: تكوينه العلمي

تتلمذ ابن رشد على نخبة من العلماء والمشايخ في الفقه والطب والفلسفة، فجمع بين علوم الدين والدنيا.

برع في الفقه المالكي حتى صار قاضيًا للقضاة، وتعمّق في الطب حتى ألّف كتاب الكليات. أما فلسفيًا، فقد تأثر بفكر أرسطو وعكف على شرحه وتحليله. امتاز بتوظيف المنطق البرهاني ورفض التقليد الأعمى، مناديًا بضرورة الاجتهاد العقلي لفهم النصوص الدينية[32].

ثالثًا: مؤلفاته وأبرز إنجازاته

خلّف ابن رشد تراثًا غنيًا شمل الفقه والفلسفة والطب والفلك. من أشهر كتبه:

- تهافت التهافت: ردّ فيه على الغزالي، مدافعًا عن الفلسفة.
- فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال: بيّن فيه إمكانية التوفيق بين الدين والفلسفة.
- شروحه على كتب أرسطو: تميّزت بدقّتها وعمقها، حتى لُقّب بـ«الشارح الأعظم» عند الأوروبيين.
- الكليات: في الطب، وهو كتاب موسوعي.

وقد امتد أثرُ ابن رشد ليكون أحد الجسور الفكرية بين الشرق والغرب[33].

رابعًا: البيئة الفكرية والسياسية التي عاش فيها

عاش ابن رشد في ظل دولة الموحدين التي اتسمت بازدهار علمي وفكري، رغم ما صاحبها من صراعات بين الفقهاء والفلاسفة. وقد شكّل هذا المناخ بيئة خصبة لمناقشة قضايا العلاقة بين العقل والنقل. كما أنّ ارتباطه بالبلاط الموحدي، عبر تكليفه بالشرح والتأليف، عزّز موقعه في الحياة الفكرية والسياسية بالأندلس[34].

خامسًا: مكانته العلمية وتأثيره في معاصريه

حظي ابن رشد بمكانة بارزة بين علماء عصره، إذ جمع بين القضاء والفلسفة والطب. ورغم ما واجهه من انتقادات حادة من بعض التيارات الدينية، فقد أثارت مؤلفاته نقاشات واسعة كان لها أثر ممتد في الفكر الإسلامي والأوروبي. وتجلّت قيمته في أنّه مثّل صوتًا للعقلانية الإسلامية، وجسرًا لنقل الفلسفة الأرسطية إلى أوروبا عبر الترجمات اللاتينية، ما جعله علامة بارزة في تاريخ الفكر الإنساني[35].

■ المبحث الرابع: إسهامات ابن رشد الفلسفية

شكّل ابن رشد مدرسة فكرية قائمة بذاتها في تاريخ الفلسفة الإسلامية، إذ لم يكن شارحًا لأرسطو فحسب، بل فيلسوفًا مجددًا مزج بين البرهان العقلي والالتزام الديني. في هذا المبحث نسلّط الضوء على أبرز محاور مشروعه الفلسفي، خاصة موقفه من العلاقة بين الدين والفلسفة، وردوده على الغزالي، وشروحاته للفلسفة اليونانية، فضلًا عن رؤيته في الأخلاق والسياسة.

أولًا: موقفه من العلاقة بين الدين والفلسفة

كان ابن رشد يرى أنّ الفلسفة لا تتناقض مع الشريعة الإسلامية، بل إنّها وسيلة لفهمها على نحو أعمق. ففي كتابه فصل المقال أكّد أنّ الحكمة والشريعة صنوان متكاملان، وأنّ العقل هو أداة لتأويل النصوص التي تبدو متعارضة ظاهريًا مع البرهان العقلي. دعا ابن رشد إلى وجوب استخدام التأويل العقلي حينما يتطلّب الأمر ذلك، مشدّدًا على أنّ التوفيق بين الدين والفلسفة واجب على العلماء[36].

ثانيًا: ردوده على الغزالي

اشتهر الغزالي بانتقاده للفلاسفة المسلمين في كتابه تهافت الفلاسفة، حيث اتهمهم بالتناقض مع الدين في قضايا مثل قِدم العالم والعلم الإلهي. ردّ ابن رشد عليه بكتاب تهافت التهافت، حيث دافع عن الفلسفة باعتبارها أداة للبحث البرهاني، وانتقد أسلوب الغزالي الذي اعتمد على المنطق الجدلي لا البرهاني[37].

ثالثًا: شروحاته لأرسطو

يُعتبر ابن رشد من أعظم شارحي أرسطو في العصور الوسطى. تناول مؤلفات أرسطو بالشرح والتعليق، فكتب شروحًا كبرى ووسطى وصغرى، عُرفت بدقتها ووضوحها مقارنةً بغيره من الفلاسفة المسلمين. ساهمت هذه الشروح في نقل الفكر الأرسطي إلى أوروبا اللاتينية، ما جعل الفلاسفة الغربيين يلقّبونه بـ «الشارح»[38].

رابعًا: فلسفته الأخلاقية والسياسية

لم يغفل ابن رشد الجانب الأخلاقي والسياسي في فلسفته؛ فقد تأثر بأفلاطون وأرسطو في النظر إلى المدينة الفاضلة. دعا إلى دور الفيلسوف في توجيه المجتمع نحو الخير والصلاح. وأكّد أنّ الأخلاق لا يمكن فصلها عن العقل، وأنّ الحياة السياسية ينبغي أن تقوم على العدل والفضيلة[39].

■ المبحث الخامس: أثر ابن رشد في الفكر الأوروبي

لم يتوقّف أثر ابن رشد عند حدود العالم الإسلامي، بل امتدّ تأثيره ليبلغ أوروبا في القرون الوسطى، حيث كان لشروحه وترجماته دور أساسي في النهضة الفكرية الغربية. فقد ساهمت الرشدية اللاتينية في إحياء الفلسفة الأرسطية بأوروبا ومهّدت الطريق لبروز الفكر النقدي الحديث. وفي هذا المبحث نسلّط الضوء على طبيعة هذا التأثير ومظاهره.

أولًا: الرشدية اللاتينية

يُطلق مصطلح «الرشدية اللاتينية» على التيار الفلسفي الذي ظهر في الجامعات الأوروبية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين، متأثرًا بأفكار ابن رشد. ترجم ميخائيل السكوتي وغيرهم شروح ابن رشد من العربية إلى اللاتينية، مما جعله مرجعًا أساسًا لدراسة أرسطو[40].

ثانيًا: موقف الكنيسة من الرشدية

أثار انتشار الرشدية جدلًا كبيرًا داخل الكنيسة الكاثوليكية التي رأت فيها تهديدًا للعقيدة المسيحية. إذ اعتُبرت بعض أطروحات الرشدية — مثل القول بازدواجية الحقيقة — مناقضةً للإيمان المسيحي. لذلك أصدرت الكنيسة عدة مراسيم تحرّم بعض كتب الرشديين[41].

ثالثًا: أثره في الفلسفة الحديثة

يمثّل تأثير ابن رشد في الفلسفة الحديثة إحدى حلقات الوصل بين العصور الوسطى وعصر النهضة. إذ اعتمد بعض المفكرين الغربيين — مثل توما الأكويني — على شروح ابن رشد لأرسطو في بناء فلسفتهم. كما مهّد دفاعه عن سلطة العقل الطريق أمام فلاسفة التنوير لاحقًا[42].

رابعًا: تأثيره في الجامعات الأوروبية

أصبحت شروح ابن رشد جزءًا أساسيًا من مناهج الجامعات الأوروبية الناشئة في باريس وبولونيا وأكسفورد منذ القرن الثالث عشر الميلادي. فقد كانت مؤلفاته تدرَّس كمراجع إلزامية لطلاب الفلسفة، خصوصًا في موضوعات المنطق والميتافيزيقا. وانتشر بين الأساتذة مصطلح «الشارح» للإشارة إلى ابن رشد، ما يوضح مكانته البارزة في الوسط الأكاديمي الأوروبي [43].

خامسًا: الرشدية والنهضة الفكرية

لم يقتصر أثر ابن رشد على القرون الوسطى، بل امتد إلى عصر النهضة حين استعاد المفكرون الإيطاليون والفرنسيون والألمان نصوصه وشروحاته بوصفها أساسًا لتجديد العقل الفلسفي. وكان لهذا الأثر دور في بروز النزعة الإنسانية التي تمهّد للحداثة. كما أنّ دفاعه عن العقل والحرية الفكرية شكّل أحد المقدمات التي ألهمت رواد الفلسفة الأوروبية الحديثة مثل سبينوزا وديكارت[44].

■ أهم النتائج

***1*. إسهامات الفلاسفة المسلمين في الفكر الإنساني**

أكّد البحث أنّ الفلسفة الإسلامية لم تكن مجرّد وسيط ناقل للفكر اليوناني، بل أضافت إليه أبعادًا جديدة تتناسب مع البيئة الإسلامية. وقد برز ذلك في جهود روّادها

كالكندي والفارابي وابن سينا، الذين حاولوا الموازنة بين العقل والنقل، وهو ما حقّق الهدف الأول للبحث المتمثّل في إبراز دور الفلاسفة المسلمين في صياغة معالم الفلسفة الإسلامية.

2. **مشروع ابن رشد في التوفيق بين الدين والفلسفة**

تبيّن من خلال تحليل نصوصه – ولا سيما في فصل المقال وتهافت التهافت – أنّ ابن رشد صاغ منهجًا يقوم على اعتماد البرهان العقلي في فهم النصوص الشرعية، مما وفّر نموذجًا للتوفيق بين النقل والعقل. وبهذا أجاب البحث عن التساؤل الثاني المتعلق بكيفية تجسيد ابن رشد لمشروع التوفيق بين العقل والنص.

3. **أثره في الفكر الأوروبي الوسيط والحديث**

أثبت البحث أنّ الرشدية اللاتينية لعبت دورًا محوريًا في تشكيل النقاشات الفلسفية بأوروبا، وأنّ شروح ابن رشد على أرسطو كانت أساسًا لنهضة فكرية مهّدت لظهور النزعة العقلانية والنقدية في الفلسفة الغربية. وهذا يرتبط بالتساؤل الثالث الذي ركّز على نطاق تأثير ابن رشد في الفكر الأوروبي.

4. **إعادة قراءة العلاقة بين الفلسفة الإسلامية والفكر الإنساني المعاصر**

أظهرت النتائج أنّ فكر ابن رشد لا ينتمي إلى الماضي فقط، بل يقدم نموذجًا يمكن الإفادة منه في معالجة قضايا الفكر الديني والفلسفي اليوم، وهو ما يتقاطع مع الهدف الخامس والتساؤل الرابع حول كيفية فهم العلاقة بين الفكر الفلسفي الإسلامي والفكر الإنساني المعاصر.

5. **الدروس الحضارية والفكرية المستفادة**

تبيّن أنّ تجربة ابن رشد تحمل دروسًا في الانفتاح الفكري والحوار الحضاري، إذ شكّل جسرًا بين الشرق والغرب، بين النص والعقل، بين الدين والفلسفة. وهذا يرتبط بالهدف السادس والتساؤل الخامس، حيث خلُص البحث إلى أنّ مشروع ابن رشد لا يزال يلهم النقاشات الفكرية المعاصرة.

■ **التوصيات**

انطلاقًا من النتائج السابقة، يمكن تقديم جملة من التوصيات التي تترجمها إلى خطوات عملية:

1. إعادة قراءة التراث الفلسفي الإسلامي بعين نقدية معاصرة، بعيدًا عن النزعة التمجيدية أو التبخيسية، بغرض تفعيل دوره في النقاشات الفكرية الراهنة.
2. إدماج الفكر الرشدي في المناهج الدراسية للفلسفة والفكر الإسلامي، بوصفه نموذجًا متوازنًا للتوفيق بين النص والعقل، يفتح آفاقًا للطلبة لفهم التراث بروح نقدية.
3. دعم حركة الترجمة من العربية إلى اللغات العالمية لتعريف الأوساط الأكاديمية الغربية بإسهامات الفلاسفة المسلمين، خصوصًا ابن رشد.
4. توظيف الرؤية الرشدية في الحوار بين الأديان والثقافات، بما يعزز التعايش الحضاري ويقدّم بديلًا عقلانيًا عن النزعات الإقصائية.

■ **الخاتمة**:

يمكن القول إنّ ابن رشد يمثّل ذروة المشروع الفلسفي الإسلامي في الأندلس، بما جمعه من عمق برهاني ووفاء للنص الديني، وبما تركه من أثر عابر للثقافات. لقد أجاب البحث عن تساؤلاته الخمسة عبر إظهار:

- كيف تميّزت إسهامات الفلاسفة المسلمين في بناء الفكر الإنساني.
- كيف جسّد ابن رشد مشروع التوفيق بين العقل والنصوص الشرعية.
- كيف امتد تأثيره ليشكّل حلقة وصل بين الفلسفة الإسلامية والفكر الأوروبي.
- كيف يمكن استحضار رؤيته اليوم في معالجة التحديات الفكرية الراهنة.

إنّ دراسة ابن رشد لا تعني العودة إلى الماضي فقط، بل تفتح المجال أمام إعادة بناء علاقة مثمرة بين التراث والعقلانية المعاصرة، لتظل الفلسفة الإسلامية مصدر إلهام متجدد في مسيرة الفكر الإنساني [45][46][47].

■ **الهوامش:**

(1) عبد الرحمن بن صالح المحمود، نشأة الفرق الإسلامية: أسبابها ونتائجها (الرياض: [ت. ن]،1982)، ص 45.

(2) إبراهيم بيومي مدكور، نشأة المصطلحات الفلسفية في الإسلام، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج7 (1953)، ص 262.

(3) محمد لطفي جمعة، تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب (بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2015)، ص 55.

(4) يوسف محمود العلوي، مناهج العلوم الإسلامية بين التقليد والتجديد (القاهرة: جامعة القاهرة، 2006)، ص 500.

(5) سليم بتقه، إسهامات الفلاسفة المسلمين في الحركة النقدية في المغرب العربي ابن رشد – نموذجًا (الجزائر: [ت. ن])، ص 12.

(6) مدكور، إبراهيم بيومي، مرجع سابق، ص 263.

(7) عصام عبد الحفيظ، "إسهامات ابن رشد الفكرية في الحضارة العربية الإسلامية"، مجلة دراسات، ع. 5 (2016)، ص 11.

(8) هيئة التحرير، "ابن رشد: الفيلسوف العربي بين احتفاء الغرب وحرق السلطات الإسلامية كتبه"، مجلة فكر، ع. 39 (2024)، ص 165.

(9)المحمود، نشأة الفرق الإسلامية: أسبابها ونتائجها، مرجع سابق، ص 48.

(10)العلوي، مناهج العلوم الإسلامية بين التقليد والتجديد، مرجع سابق، ص 506.

(11)جمعة، تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب، مرجع سابق، ص 60.

(12)الكندي، رسائل فلسفية (بيروت: دار المشرق، 1985)، ص 33.

(13)ابن سينا، الشفاء – الإلهيات (بيروت: دار المشرق، 1985)، ص 12.

(14)أبو حامد الغزالي، تهافت الفلاسفة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987)، ص 5.

(15)جمعة، مرجع سابق، ص 45.

(16)المرجع نفسه، ص 47.

(17)المرجع نفسه، ص 52.

(18)الكندي، الفلسفة الأولى (القاهرة: مكتبة المصطفى، [ت. ن])، ص 13.

(19)جمعة، مرجع سابق، ص 54.

(20)المرجع نفسه، ص 56.

(21)أبو نصر الفارابي، المنطق عند الفارابي، ج1 (بيروت: دار المشرق، 1985)، ص 21.

(22)المرجع نفسه، ص 34.

(23)جمعة، تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب، مرجع سابق، ص 18.

(24)المرجع نفسه، ص 25.

(25) إبراهيم بيومي مدكور، مرجع سابق، ص 263.

(26)الغزالي تهافت الفلاسفة، مرجع سابق، ص 42.

(27)المرجع نفسه، ص 43.

(28)مرجع سابق، ص 215.

(29)مرجع سابق، ص 215.

(30)الغزالي، تهافت الفلاسفة، مرجع سابق 215.

(31)يوسف موسى، ابن رشد وفلسفته (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1948)، ص 22.

(32) عبد الرحمن بدوي، الأعمال الفلسفية الكاملة لابن رشد (القاهرة: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1978)، ص 10.

(33)ماجد فخري، تاريخ الفلسفة الإسلامية (بيروت: دار الفكر اللبناني، 1985)، ص 95.

(34)علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج2 (القاهرة: دار المعارف، 1965)،ص 210.

(35)المرجع نفسه، ص 55.

(36) المرجع نفسه، ص 55.

(37)عبد الرحمن بدوي، الأعمال الفلسفية الكاملة لابن رشد، مرجع سابق، ص 75.

(38)فخري، تاريخ الفلسفة الإسلامية، مرجع سابق، ص 180.

(39) النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، مرجع سابق، ص 210.

(40)فخري، تاريخ الفلسفة الإسلامية، مرجع سابق، ص 210.

(41)بدوي، الأعمال الفلسفية الكاملة لابن رشد، مرجع سابق، ص 110.

(42)موسى، ابن رشد وفلسفته، مرجع سابق، ص 95.

(43) مدكور، نشأة المصطلحات الفلسفية في الإسلام، مرجع سابق، ص 115.

(44)النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، مرجع سابق، ص 233.

(45) موسى، ابن رشد وفلسفته، مرجع سابق، ص 120.

(46)بدوي، الأعمال الفلسفية الكاملة لابن رشد، مرجع سابق، ص 145.

(47)فخري، تاريخ الفلسفة الإسلامية، مرجع سابق، ص 230.

■ قائمة المصادر والمراجع

• أولًا: الكتب (المصادر)

1. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد. تهافت التهافت. تحقيق سليمان دنيا. القاهرة: دار المعارف، 1964.

2. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد. فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال. تحقيق محمد عمارة. القاهرة: دار المعارف، 1972.

3. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد. الكليات في الطب. تحقيق محمد زهير الركابي. دمشق: وزارة الثقافة، 1987.

4. ابن سينا، الحسين بن عبد الله. الشفاء – الإلهيات. بيروت: دار المشرق، 1985.

5. الكندي، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق. رسائل فلسفية. بيروت: دار المشرق، 1985.

6. الكندي، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق. الفلسفة الأولى. القاهرة: مكتبة المصطفى، [ت. ن].

7. الفارابي، أبو نصر. المنطق عند الفارابي. ج1. بيروت: دار المشرق، 1985.

8. الغزالي، أبو حامد محمد. تهافت الفلاسفة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987.

• ثانيًا: المراجع (كتب ودراسات ثانوية)

9. العلوي، يوسف محمود. مناهج العلوم الإسلامية بين التقليد والتجديد. القاهرة: جامعة القاهرة، 2006.

10. المحمود، عبد الرحمن بن صالح. نشأة الفرق الإسلامية: أسبابها ونتائجها. الرياض: [ت. ن]، 1982.

11. النشار، علي سامي. نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام. ج2. القاهرة: دار المعارف، 1965.

12. بدوي، عبد الرحمن. الأعمال الفلسفية الكاملة لابن رشد. القاهرة: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1978.

13. جمعة، محمد لطفي. تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب. بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2015.

14. ربيع، حامد. التحليل السياسي. القاهرة: مكتبة النهضة، ط 5، 1999.

15. سليم بتقه. إسهامات الفلاسفة المسلمين في الحركة النقدية في المغرب العربي ابن رشد نموذجًا. الجزائر: [ت. ن].

16. فخري، ماجد. تاريخ الفلسفة الإسلامية. بيروت: دار الفكر اللبناني، 1985.

17. مدكور، إبراهيم بيومي. نشأة المصطلحات الفلسفية في الإسلام. القاهرة: مجلة مجمع اللغة العربية، ج7، 1953.

18. موسى، يوسف. ابن رشد وفلسفته. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1948.

• ثالثاً: المجلات والدوريات

19. عبد الحفيظ، عصام. "إسهامات ابن رشد الفكرية في الحضارة العربية الإسلامية". مجلة دراسات، ع. 5، 2016.

20. هيأة التحرير. "ابن رشد: الفيلسوف العربي بين احتفاء الغرب وحرق السلطات الإسلامية كتبه". مجلة فكر، ع. 39، 2024.

• رابعاً: دراسات وأبحاث إضافية

21. حسين، طه. في الشعر الجاهلي. القاهرة: دار المعارف، 1926.

22. ديورانت، ول. قصة الحضارة. ترجمة محمد بدران وآخرون. القاهرة: الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1988.

الإرهاب والتنمية: أثر غياب الحكم الرشيد على انتشار التنظيمات المتطرفة

■ د. عبد العظيم إسماعيل الأزرق *

● تاريخ استلام البحث 2025/08/25م ● تاريخ قبول البحث 2025/11/05م

■ **المستخلص:**

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين غياب السياسات التنموية والحكم الرشيد من جهة، وتنامي الأفكار المتطرفة والتنظيمات الإرهابية في العالمين العربي والإسلامي، مع التركيز على الحالة الليبية. وتبحث في جذور الإرهاب وأسبابه، ومنها ممارسات الاضطهاد والظلم التي تنتهجها الأنظمة الشمولية، وما تولده من مبررات تستغلها التنظيمات الإرهابية لتوسيع نشاطها، إضافة إلى الفقر والتخلّف والفساد الإداري كعوامل مغذّية للإرهاب.

كما تستعرض الدراسة الآليات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة، وأبرزها تحقيق التنمية المستدامة لما لها من أثر في تحسين حياة الأفراد وتعزيز خضوعهم لسلطة القانون، إلى جانب أهمية الرقابة على وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية ودور العبادة.

وتخلص الدراسة إلى أن ترسيخ حكم القانون وتحقيق التنمية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص تمثل ركائز أساسية للحد من الإرهاب وتقويض نشاطه.

● **الكلمات المفتاحية: الإرهاب، التنمية المستدامة، الفساد، الاستبداد، الإصلاح.**

■ **Abstract:**

This study examines the relationship between the absence of developmental policies and good governance on the one hand, and the rise of extremist ideologies and terrorist organizations in the Arab and Islamic worlds on the other, with a particular focus on the Libyan case. It explores the roots and causes of terrorism, including practices of oppression and injustice

* محاضر بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الزيتونة E-maiI:aadem51@yahoo.com

adopted by authoritarian regimes, which provide justifications exploited by terrorist groups to expand their activities. Poverty, underdevelopment, and administrative corruption are also identified as factors that fuel terrorism.

The study further outlines mechanisms to curb this phenomenon, most notably by achieving sustainable development, which improves individuals' quality of life and strengthens their adherence to the rule of law. It also emphasizes the importance of monitoring media outlets, educational institutions, and places of worship.

The study concludes that consolidating the rule of law, achieving development, justice, equality, and equal opportunities represent fundamental pillars for limiting terrorism and undermining its activities.

• **Keywords**: Terrorism, Sustainable Development, Corruption, Authoritarianism, Reform. development, training institutions

■ المقدمة:

يشكّل تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار في العالم، وليبيا ليست استثناءً من هذه المخاطر، خاصة بعد الأحداث التي شهدتها البلاد في فبراير 2011، حين استغلت الجماعات المتطرفة حالة الاضطراب السياسي والأمني لتعزيز وجودها. ورغم أن الإرهاب يُعد مشكلة أمنية في الأساس، فإن غياب الحكم الرشيد وسوء السياسات الاقتصادية يسهمان في تفاقم مظاهر الظلم وعدم المساواة وانتشار الفقر وتردي الخدمات، وهي ظروف تهيّئ بيئة خصبة لتقبّل الأفكار المتطرفة وتبرير العنف ضد السلطة والمجتمع.

ولا شك أن الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية تُعد ركيزة أساسية في مكافحة الإرهاب، إلا إنها تبقى غير كافية على المدى الطويل ما لم تُدعَم بسياسات تنموية واقتصادية شاملة تُحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والرفاه الاجتماعي.

■ مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن غياب الحكم الديمقراطي الرشيد والسياسات التنموية، إضافة إلى عدم الاستقرار الداخلي، تُسهم مجتمعةً في انتشار الإرهاب وتنامي نشاطه. وترى الدراسة أن التخلف والفقر وغياب الخدمات واستمرار النزاعات والحروب، بوصفها نتاجاً

للحكم الشمولي والفساد الإداري والمالي، تُوفر بيئة خصبة تستغلها التنظيمات المتطرفة لتوسيع نفوذها وبناء هياكلها التنظيمية.

■ **تساؤلات الدراسة:**

1. هل يسهم الاستبداد والإقصاء وغياب الحريات في ظهور الإرهاب وتناميه؟
2. إلى أي مدى يؤثر غياب العدالة الاجتماعية وتفشي البطالة وسوء الخدمات في تقبّل أفكار الجماعات الإرهابية وممارسة العنف ضد الدولة والمجتمع؟
3. كيف تؤثر السياسات التنموية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الحد من قدرة الإرهاب وشلّ نشاطه؟

■ **فرضية الدراسة:**

تفترض هذه الورقة أن ترسيخ حكم القانون وحماية الحقوق والحريات، بالتوازي مع زيادة الإنفاق على التنمية المستدامة ورفع مستوى الدخل وتحسين خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، يحدّ بشكل كبير من التطرف الديني والسياسي ويضعف نفوذ التنظيمات الإرهابية. وعلى العكس من ذلك، فإن استمرار غياب هذه السياسات يؤدي إلى تصاعد ظاهرة الإرهاب وانتشارها.

■ **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها ظاهرة الجماعات الإرهابية وأفكارها وأدواتها، لما لها من تأثير بالغ على العالمين العربي والإسلامي، وبشكل خاص على ليبيا التي عانت لسنوات من وجود هذه الجماعات وسيطرتها المؤقتة على بعض المناطق، وما نتج عن ذلك من خسائر بشرية واقتصادية جسيمة عمّقت أزمات البلاد وأعاقت مشاريع التنمية، ولا سيما في القطاع النفطي الذي يمثل المورد الرئيس للاقتصاد الوطني.

■ **منهجية الدراسة:**

تعتمد هذه الورقة المنهج التحليلي في دراسة التنظيمات الإرهابية وأساليبها وآثارها في

البيئات التي تنشط فيها، مستندةً إلى مجموعة من الدراسات والبحوث والمقالات الصادرة عن مراكز متخصصة في شؤون الإرهاب.

وللمضي قدماً في هذه الدراسة سيتم تناول النقاط التالية التي تمثل محاور هذه الورقة:

■ **المبحث الأول: جـــذور وأسباب الإرهـــاب:**

تؤكد الدراسة أن الأسباب المعروضة ليست الوحيدة التي تفسر ظاهرة الإرهاب، لكنها تمثل عوامل رئيسة تسهم في نشأته وتوسّعه، ولا يمكن تجاهلها عند تحليل الظاهرة ومواجهتها. ويركّز هذا المبحث على الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي دوراً محورياً في بروز الإرهاب وتزايد فاعليته.

● **المطلب الأول: الاستبداد والحكم الشمولي**

على الرغم من أن الاستبداد ليس السبب الوحيد للإرهاب، فإن ثمة علاقة واضحة بين طبيعة الأنظمة الشمولية وتنامي التطرف والعنف المضاد. ووفقاً لبيانات فريدوم هاوس، فإن الدول التي تحترم الحقوق السياسية والحريات المدنية تشهد مستويات منخفضة من الإرهاب مقارنة بالدول التي تفتقر إلى تلك الحقوق، حيث يرتفع فيها معدل العمليات الإرهابية بشكل ملحوظ. ويُمكن تلخيص أثر الاستبداد في ظهور الإرهاب في النقاط التالية:

1. **الإقصاء والتهميش**: تعمل الأنظمة الاستبدادية على تهميش فئات اجتماعية وسياسية ودينية، مما يولّد شعوراً بالظلم يدفع نحو التطرف. ومن الأمثلة على ذلك قمع النظام المصري للحركات الجهادية بعد اغتيال السادات عام 1981، مما دفع العديد من عناصرها إلى أفغانستان، حيث ساهمت تجارب الحرب هناك في تشكيل قيادات تنظيم القاعدة لاحقاً. كما يمثل النموذج الجزائري مثالاً آخر؛ إذ أدى إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية عام 1991 إلى اندلاع حرب أهلية دامية استمرت قرابة عقد من الزمن. وفي العراق بعد عام 2003، أدى تهميش الطائفة السنية إلى دعم بعض أبنائها للتنظيمات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية.

2. **التحكم في الفكر والإعلام**: تفرض الأنظمة الشمولية نمطاً فكرياً موحداً يتناغم مع السلطة، وتمنع التفكير الحر، مما يجعل الأفراد أكثر عرضة للأيديولوجيات المتطرفة. وغالباً ما تستخدم تلك الأنظمة نظريات المؤامرة لتبرير بقائها وإضفاء الشرعية على قمعها (Christian, 2012).

3. **غياب البدائل السلمية**: حين تُغلق الأنظمة الاستبدادية المجال أمام المعارضة السلمية، تضطر بعض القوى المدنية أو الاجتماعية للتحالف مع جماعات متطرفة لمواجهة النظام، كما حدث في مصر حين تمّ تصنيف مختلف المعارضين ضمن خانة "الإرهاب" (El Difraoui, 2023).

4. **دوامة العنف والعنف المضاد**: يسهم القمع المفرط في توليد ردود فعل عنيفة من المعارضة، كما في الحالة السورية بعد عام 2011، حين أدى القمع الدموي إلى انجراف العديد من الناشطين المدنيين نحو الفكر الجهادي (El Difraoui, 2023).

وفي هذا السياق، تؤكد الأمم المتحدة في استراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب (قرار الجمعية العامة في 8 سبتمبر 2006) أن التطرف العنيف يزدهر في البيئات التي يسودها سوء الإدارة، وضعف الديمقراطية، واستشراء الفساد، وثقافة الإفلات من العقاب.

- **المطلب الثاني: الفقر والتخلّف**

تُعد العلاقة بين الفقر ومستوى التنمية من أوضح الروابط التي تفسّر العلاقة بين الأوضاع الاجتماعية وتنامي الإرهاب. فالفقر وانخفاض الدخل يُسهمان في خلق بيئة من المظالم والمعاناة تولّد مشاعر الحرمان النسبي، ما يغذي التطرف والعنف السياسي. وتشير دراسات عديدة إلى أن التنمية المستدامة ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي يُسهمان في الحد من انتشار التنظيمات المتطرفة، إذ تعزز هذه السياسات من اندماج الأفراد في الحياة العامة وابتعادهم عن مسارات العنف (Schaub, 2019).

وقد خلصت دراسة أجريت عام 2016 باستخدام بيانات غالوب من 27 دولة نامية إلى أن الشخص المتطرف النموذجي غالباً ما يكون شاباً عاطلاً عن العمل، محدود التعليم،

ويعاني من صعوبات معيشية، لكنه مستعد للتضحية بحياته دفاعاً عن أفكاره (Elena, 2016). كما بيّنت دراسة أخرى أن زيادة بنسبة 1 ٪ في المشاريع التنموية تؤدي إلى انخفاض يقارب 21 ٪ في الحوادث الإرهابية خلال الفترة 1996–2001 (Brian, 2006).

وتُعد إندونيسيا مثالاً بارزاً على ذلك؛ إذ ساهمت السياسات التنموية والإصلاحات الأمنية والقضائية في تراجع ملحوظ لنشاط الجماعات المتطرفة. فكلما تحسنت الظروف المعيشية وارتفعت مستويات الدخل، تراجعت دوافع الانضمام إلى التنظيمات الإرهابية.

كذلك تؤثر البيئة الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل الفكر والسلوك، فمحدودية فرص العمل والفقر والبيئة الأسرية غير المستقرة تدفع بعض الأفراد للبحث عن انتماء بديل داخل جماعات متماسكة تقدم الدعم المالي والنفسي، وتخلق لديهم إحساساً بالانتماء والمكافأة المعنوية، وهو ما تتقنه التنظيمات المتطرفة لاستقطاب عناصر جديدة.

● **المطلب الثالث: الصراعات وعدم الاستقرار**

تُعد الصراعات الداخلية والحروب من أبرز العوامل التي تُضعف الدولة وتفتح المجال أمام التنظيمات الإرهابية لملء الفراغ السياسي والأمني. ففي حالات الفوضى، تتمكن تلك التنظيمات من التغلغل في مؤسسات الدولة أو السيطرة على مناطق نفوذ واسعة دون مقاومة تُذكر.

ويمثل الوضع في باكستان نموذجاً واضحاً لذلك؛ إذ أدى استمرار الصراعات وامتداد الجماعات المسلحة داخل البلاد وفي أفغانستان المجاورة إلى تدهور الأمن وتباطؤ النمو الاقتصادي. وقد أظهرت الدراسات وجود علاقة عكسية بين معدل الإرهاب والنمو الاقتصادي، حيث يتراجع الاقتصاد كلما تصاعدت الهجمات الإرهابية. كما اضطرت الحكومة إلى تخصيص موارد مالية وبشرية ضخمة لمكافحة الإرهاب، على حساب الإنفاق التنموي والقطاعات الحيوية الأخرى، مما فاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

منذ أحداث 11 سبتمبر، تكبّد الاقتصاد الباكستاني خسائر مباشرة وغير مباشرة بسبب الأنشطة الإرهابية، بلغت خلال ثمانية عشر عامًا نحو 126.79 مليار دولار. كما

تعطلت الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وارتفعت تكلفة ممارسة الأعمال، وتضررت التجارة الدولية لباكستان، ما أدى إلى فقدانها حصتها في الأسواق وعدم قدرتها على تحقيق معدلات النمو المستهدفة. وإلى جانب الخسائر الاقتصادية، تكبّدت البلاد خسائر بشرية جسيمة؛ إذ أسفرت الهجمات الإرهابية بين عامي 2003 و2016 عن مقتل نحو 21,485 مدنيًا وأكثر من 6,660 فردًا من القوات العسكرية والأمنية (Muhammad, 2019).

وفي سياق مشابه، شهدت ليبيا منذ عام 2011 توغّل الجماعات المتطرفة وسيطرتها على مناطق واسعة، نتيجة الفوضى التي أعقبت الاحتجاجات الشعبية ضد النظام السابق وما تلاها من نزاع مسلح أدى إلى انتشار السلاح وتعدد المجموعات المسلحة، التي استغلت ضعف الدولة لتأسيس بنى تحتية خاصة بها بفضل وفرة الموارد المالية والبشرية والعسكرية.

ومع الانقسام السياسي في 2014، بدأت هذه التنظيمات، وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، في استهداف المؤسسات الأمنية والعسكرية شرقًا وغربًا، وسيطرت على مدينة سرت لتجعلها قاعدة رئيسية لها، كما نشطت في بنغازي ودرنة وصبراتة وبعض مناطق الجنوب. ومع تصاعد خطرها، أطلقت القوات العسكرية في أبريل 2016 عملية واسعة لتحرير سرت، استمرت أكثر من ثمانية أشهر، وانتهت بالقضاء على التنظيم بعد خسائر بلغت نحو 800 ضحية وآلاف الجرحى، وتكاليف اقتصادية بملايين الدنانير.

جدول رقم 1 يوضح معدلات إنتاج خام البترول الليبي منذ سنة 2010 إلى 2022

السنة	الكمية (بالبرميل)
2010	1,799
2011	516
2012	1,539
2013	1,084

السنة	الكمية (بالبرميل)
2014	518
2015	437
2016	412
2017	929
2018	1,165
2019	1,228
2020	425
2021	1,269
2022	1,088

لقد تسببت المواجهة المستمرة مع الجماعات المتطرفة في ليبيا، بتعدد أفكارها وأذرعها، في خسائر بشرية واقتصادية فادحة تُقدّر بمليارات الدنانير، منها خسائر مباشرة نتيجة الدمار والحروب، وأخرى غير مباشرة بسبب تعطّل الإنتاج ومشاريع التنمية. وقدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022) خسائر ليبيا من الإرهاب بين عامي 2007 و2016 بنحو ستة مليارات دولار. غير أن الواقع يشير إلى أن أغلب هذه الخسائر تركزت بين 2011 و2016، إذ لم يكن للجماعات المتطرفة قبل عام 2011 أي نشاط يُذكر في ليبيا.

وقياساً على تلك التقديرات، فإن الخسائر التي تسببت فيها الجماعات المتطرفة بين أعوام 2011 – 2020 وهي السنوات الأكثر نشاطاً وفاعلية وتأثير، يمكن تقديرها بضعف الرقم المقدر من تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن ملاحظة تراجع معدلات إنتاج النفط في الجدول التالي الذي يوضح معدلات الإنتاج السنوي للنفط الليبي بين أعوام 2010 – 2022 (الأزرق، 2025: 194):

من خلال تتبع الجدول نلاحظ أن الإنتاج النفطي بدأ بالتراجع سنة 2013 ليصل إلى نحو مليون برميل يوميًا بعد أن كان في سنة 2012 قرابة مليون ونصف المليون برميل. ثم انخفض الإنتاج بشكل حاد مع توسّع نشاط الجماعات الإرهابية والمليشيات الموالية لها، حيث تعرّضت الحقول النفطية للتخريب وأُغلقت الموانئ من قبل مجموعات مسلحة، ليصل الإنتاج في سنة 2014 إلى نحو نصف مليون برميل يوميًا، ثم تراجع أكثر خلال عامي 2015 و2016 ليسجّل حوالي 440 ألف برميل يوميًا، بالتوازي مع انخفاض سعر البرميل من 90 دولارًا إلى نحو 30 دولارًا. بعد ذلك بدأ الإنتاج يتجه نحو التحسّن التدريجي خلال السنوات 2017 و2018 و2019، مسجّلًا 700 ألف ثم مليون برميل يوميًا على التوالي.

هذا التراجع في الإنتاج إلى جانب انخفاض الأسعار انعكس سلبًا على الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تراجع الإيرادات النفطية. وقد أدى نقص العملة الأجنبية إلى فرض قيود مصرفية صارمة من قبل المصرف المركزي، ما تسبب في انخفاض غير مسبوق في سعر صرف الدينار الليبي، نتجت عنه أزمات اقتصادية حادة تمثلت في عجز الموازنة العامة، وتراجع دخل الأفراد، وشح السيولة النقدية.

وعليه، يتضح أن العلاقة بين الإرهاب والتنمية علاقة عكسية، فكلما ازداد الإرهاب تراجع النمو الاقتصادي، وكلما تراجع الإرهاب تعافى الاقتصاد.

■ المبحث الثاني: آليـــات مكافحـــة الإرهاب

انطلاقًا من تحليل جذور الإرهاب وأسبابه، يصبح من الضروري وضع آليات فعالة في إطار سياسات عامة تستهدف مكافحة الفكر المتطرف، وذلك عبر سياسات تنموية شاملة تُحسّن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتُفعّل الرقابة على المؤسسات التعليمية وأماكن العبادة، إضافة إلى برامج حوارية وتوعوية تستهدف الفئات القابلة للتجنيد.

● المطلب الأول: أهمية تحقيق التنمية المستدامة

إن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تُختزل في الإجراءات الأمنية والاستخباراتية فقط، بل تتطلب معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تستغلها التنظيمات المتطرفة

للتوسع، مثل الفقر والبطالة والتهميش. وتتحقق الوقاية من التطرف عبر تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتحسين الخدمات العامة، خاصة لفئة الشباب التي تشكل العمود الفقري لهذه التنظيمات.

تؤثر الأوضاع الاقتصادية مباشرة على استقرار الأفراد وسلوكهم؛ فكلما توسعت المشاريع التنموية وتنوع الاقتصاد، تحسنت مستويات المعيشة وازداد شعور الأفراد بالانتماء للدولة، ما يعزز الالتزام بالقانون ويُضعف جاذبية التنظيمات المتطرفة.

وفي هذا الإطار، أكدت الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة رقم 288/60 (2006) على أهمية التنمية المستدامة كوسيلة لمكافحة الإرهاب، مشددة على ضرورة القضاء على الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، لما لذلك من دور في تقليص التهميش وخفض معدلات التطرف وتجنيد الشباب (**الأمم المتحدة، 2006**).

أما النموذج السعودي فيُعد مثالاً بارزاً في هذا السياق؛ إذ تبنّت المملكة إستراتيجية مزدوجة لمكافحة الفقر والإرهاب، عبر إطلاق مشاريع تنموية كبرى في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية، وتوفير فرص عمل للشباب، بما عزز الاستقرار والأمن، وحدّ من انتشار الأفكار المتطرفة في المجتمع السعودي. لقد عملت السعودية على تأسيس المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال)، المتخصص في مكافحة الإرهاب من خلال حزمة من البرامج المتكاملة، كما أطلقت برنامج وقاية الذي يشمل تشكيل لجنة حقوق الإنسان، والتي تتعاون مع جهات أخرى مثل ديوان المظالم والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بهدف تحقيق العدالة والمساواة وحفظ الحقوق ورفع الظلم عن المواطنين والمقيمين (**آل مرعي، 2014**).

كما حرصت المملكة على توفير فرص عمل للشباب عبر تأهيلهم في الجامعات والمعاهد والمراكز المتخصصة، بدعم من صناديق التنمية، وإنشاء مشاريع إسكان، ومركبات رياضية متكاملة، مثل 11 مدينة رياضية ضمن مشاريع التنمية المستدامة، والتي تُعد أدوات رئيسية ضمن برنامج الوقاية.

على الصعيد الأمني والقانوني، اعتمدت الدولة عقوبات مشددة لمكافحة الإرهاب، بما يتوافق مع نصوص القرآن الكريم (سورة المائدة، الآية 33)، وأنشأت أجهزة متخصصة لمتابعة أصحاب الفكر المتطرف وتنفيذ ضربات استباقية، مع إبقاء خيار العفو المشروط مفتوحًا للراغبين في التسليم الطوعي (آل مرعي، 2014). أسهمت هذه الخطط والإجراءات في خفض التهديدات الأمنية الناجمة عن التنظيمات المتطرفة بشكل كبير.

وفي السياق الليبي، بعد حرب طرابلس 2019–2020، أدركت الأطراف أن الحل العسكري وحده غير كافٍ، وأن استمرار وجود المليشيات المسلحة سيؤدي إلى مزيد من النزاعات والفوضى. لذا بدأت القوى الفاعلة على الأرض في تنظيم صفوفها وتأسيس مؤسسات أمنية وعسكرية منظمة ومدربة للقضاء على العصابات والمليشيات.

أسهم هذا التحسن في الأوضاع الاقتصادية والأمنية وارتفاع الشعور الإيجابي لدى المواطنين في تغيير سلوك القوى الحاكمة من تنافس عسكري إلى تنافس تنموي وخدمي، عبر مشاريع الإعمار وتطوير البنى التحتية وتحسين الخدمات. وعلى الرغم من أن هذه الجهود لم تحقق كل الطموحات، إلا إن تأثيرها ملحوظ تدريجيًا، ومن المتوقع أن يُحدث تغييرًا ملموسًا على المدى الطويل.

وقد أدى هذا التحسن إلى الحد من قدرة الجماعات الإرهابية وتراجع نفوذها، بحيث أصبح وجودها محدودًا في الصحراء وذو تأثير ضئيل جدًا. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الاستثمار في سياسات الرعاية الاجتماعية، خاصة التعليم والصحة والإسكان، له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي وتقليل الفقر، كما يقلل من فاعلية التنظيمات المتطرفة.

بالتالي، فإن السياسات التنموية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية القادرة على تقليل الحاجة إلى خدمات بديلة، مثل المساعدات التي تقدمها الجماعات المتطرفة، تساهم في تجفيف أحد المصادر الأساسية لتجنيد الأفراد لهذه التنظيمات، مما يعزز الأمن والاستقرار على المدى الطويل.

■ الخـــــــاتمة:

توصلت الدراسة إلى أن الظروف الاقتصادية مثل الفقر، وعدم المساواة، والإقصاء تمثل روافد مهمة تعتمد عليها الجماعات المتطرفة لتوسيع نشاطاتها وتعزيز نفوذها وفاعليتها، من خلال توظيف مشاعر الظلم والحرمان والبؤس التي يعيشها الناس، وخصوصًا الشباب الذين يمثلون العمود الفقري لهذه التنظيمات. وقد تتحول هذه المشاعر إلى توتر واضطرابات مع السلطة الحاكمة، وقد تتطور أحيانًا إلى سلوكيات عنيفة تتماشى مع أهداف الجماعات الإرهابية تحت غطاء ديني يبرر العنف (Daniel, 2003).

وبناءً على ذلك، يعتبر تحسين الأوضاع الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة خطوة مهمة في مواجهة الإرهاب، فهي توفر إجراءات استباقية تمنع التنظيمات من النفاذ إلى المجتمع. وتشمل هذه الإجراءات: تعزيز النمو الاقتصادي، تحسين دخل الأفراد، ضمان الحقوق والحريات العامة، تحقيق المساواة، توفير فرص العمل، إطلاق مشاريع تنموية ومساعدات اقتصادية، تطوير برامج الرعاية الاجتماعية، وتحسين البنى التحتية والخدمات، بما في ذلك المؤسسات الرياضية والترفيهية التي تشغل أوقات الشباب وتحد من انجرافهم نحو التطرف أو الانحلال.

إن تجاهل خطر تغلغل التنظيمات المتطرفة في دولة مثل ليبيا سيؤدي إلى تكاليف ضخمة للتعامل معها لاحقًا. لذا، فإن مواجهة الإرهاب لا تقتصر على الجوانب العسكرية والاستخباراتية والأمنية، بل تشمل جميع جوانب الحياة، بما في ذلك تعزيز الحقوق والحريات، المشاركة السياسية، فرص العمل، زيادة دخل الأفراد، وتوفير الخدمات والبنى التحتية. هذه السياسات الناجعة تساهم في الحد من نمو الفكر المتطرف وتقليص تأثيره على أمن واستقرار الدولة، كما تمكن السلطة من استبدال الإحباط واليأس بالأمل والتفاؤل بين المواطنين.

■ المراجع والمصادر

• المراجع العربية

1. إبراهيم بن سعد آل مرعي، إستراتيجية المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب، جريدة الرياض، العدد 16933، 3 نوفمبر 2014.

2. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قياس الأثر الاقتصادي للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في أفريقيا، 2019.

3. عبدالعظيم الأزرق، التدخل الخارجي في ليبيا 2011 (الدوافع والعواقب)، دار الوليد للشر، طرابلس، ليبيا، 2025، ط1، ص 194.

4. مصرف ليبيا المركزي، بيانات الإنفاق والإيراد للفترة بين 1.1.2023 إلى 31.10.2023، الاصدر في 6 نوفمبر.2023. https://cbl.gov.ly/

• المراجع الأجنبية:

1. El Difraoui, Asiem. «Prevention of Extremism through International Cultural Relations: From Art Therapy to Cultural Hub.»

2. Burgoon, Brian. «On welfare and terror: Social welfare policies and political-economic roots of terrorism.» Journal of conflict resolution 50.2 (2006): 176-203.

3. Seipel, Christian, et al. «Authoritarianism research and the role of socialization.» Methods, theories, and empirical applications in the social sciences (2012): 185-191.

4. Li, Quan, and Drew Schaub. «Economic globalization and transnational terrorism: A pooled time-series analysis.» Transnational Terrorism. Routledge, 2019. 209-238.

5. . Ianchovichina, Elena, and Youssouf Kiendrebeogo. «Who Supports Violent Extremism in Developing Countries? Analysis of Attitudes Based on Value Surveys.» Analysis of Attitudes Based on Value Surveys (June 1, 2016). World Bank Policy Research Working Paper 7691 (2016).

6. Zakaria, Muhammad, Wen Jun, and Haseeb Ahmed. «Effect of terrorism on economic growth in Pakistan: an empirical analysis.» Economic research-Ekonomska istraživanja 32.1 (2019): 1794-1812.

7. Chen, Daniel. «Economic distress and religious intensity: Evidence from Islamic resurgence during the Indonesian financial crisis.» American Economic Review (2003).

الموظف الدبلوماسي في التشريع الليبي

(نظرة حقوقية)

■ د. العارف صالح الخوجة *

● تاريخ استلام البحث 2025/09/23م . ● تاريخ قبول البحث 2025/11/19م

■ **المستخلص:**

ينصب البحث بالأساس على الحيثية المهنية للموظف الدبلوماسي ذات الطبيعة المـــزدوجة، فهـــي داخليـة اداريـــاً وخارجيـة دبلـــومـــاسياً، يتـقرر لهـــا جملـة مـــن الـحقـوق بمقتضى أحكام القوانين المحلية والاتفاقيـات الدولية.

- **فكان** البحث بعنوان الموظف الدبلوماسي في التشريع الليبي مكون من مطلبين:
- **أولهما** لتبيان الطبيعة القانونية للوظيفة الدبلوماسية من خلال فرعين.
- **وثانيهما** اختص بحقوق الموظف الدبلوماسي من خلال فرعيين.

قصور القانون الدبلوماسي المحلي عن النص على بعض الحقوق أهمها: الحقوق التعبيرية وتلك المعنية بالمشاركة السياسية، ممّا يبرر الاستناد إلى التشريعات الأخرى العامة أو الخاصة لممارسة تلك الاستحقاقات.

● **الكلمات المفتاحية**: الموظف الدبلوماسي، التشريعات الدبلوماسية، الحقوق الدبلوماسية

■ **Abstract:**

The research focuses mainly on the professional rationale of the diplomatic employee, which is of a dual nature, as it is internal administratively and external diplomatically, and a number of rights are determined under the provisions of domestic laws and international conventions.

* أستاذ مساعد بقســم القانون العام - كلية القانون بجامعة طرابلس E-maiI:Elaref.194@1gmail.com

The research entitled "The Diplomatic Officer" in Libyan legislation consisted of two requirements: the first was to clarify the legal nature of the diplomatic function through two branches. The second concerned the rights of diplomatic agents through two branches.

The inadequacy of domestic diplomatic law to provide for some rights, the most important of which are the rights of expression and those related to political participation, which justifies relying on other public or private legislation to exercise these entitlements.

• **Keywords**:The diplomatic employee, Diplomatic legislation, Diplomatic Rights.

■ **مقدمة:**

يتميز الموظف الدبلوماسي بأنّه ينفذ السياسات العامة للدولة في مجال العلاقات الخارجية خارج الحدود الإقليمية للدولة، ويخضع لجملة من الاحكام التي تنظمها الأعراف والاتفاقيات الدولية المعمول بهـا فـي إطار العمل الدبلوماسي والقنصلي، هذا فضلاً عن خضوعه وظيفياً لأحكام الوظيفة العامة التي تسـري على سائر الموظفين العموميين، وكذا التشريعات الخاصة بتنظيم العمل الدبلوماسي حقوقاً وواجبات .

وهو أمر أسهم بشكل أساسي في اعتبار الوظيفة الدبلوماسية ذات طبيعة مركبة من حقوق تقليدية مقررة للموظف الدبلوماسي بمقتضـى الـتشريعـات الـوطنيـة بـالداخل، وحقوق غيـر تـقليديـة أسـاسـها وموضوعها الممارسة الفعلية للعمل الدبلوماسي تستمد شرعيتها من الأعراف والتشريعات الدولية . وهو ما سيتم تناوله بالبحث من خلال الخطة التالية:

■ **أهمية البحث**: تكمن الأهمية البحثية للموضوع في تحديد الطبيعة القانونية للموظف الدبلوماسي. وهل هو موظف عام عادي أم له طبيعة خاصة؟ ومدى العلاقة بين الحقوق المقررة وتلك الطبيعة القانونية للوظيفة الدبلوماسية.

■ **إشكالية البحث**: تتأصل مشكلة البحث على مدى شمولية حقوق الموظف الدبلوماسي

الراهنة للحقوق غير التقليدية بمقتضى التشريعات الداخلية، ومن ناحية أخرى مدى فاعلية الاتفاقيات الدولية للحقوق المقررة بمقتضاها.

■ **الهدف من الدراسة**:

تبيان أهم ما يتوجب أن يتقرر من الحقوق للموظف الدبلوماسي وكيفية ممارستها، وكونها حقوقا محضة اختيارية أم أنها حقوق واجبة ومقررة لمصلحة الوظيفة؟.

■ **نطاق البحث**: تتحدد دائرة البحث بالحقوق الوظيفية التقليدية التي يتكافأ فيها الموظف الدبلوماسي بالموظف العام وفقاً للتشريعات الليبية، متمثلة في القانونيين رقم 12لسنة 2010م بشأن علاقات العمل ورقم 2 لسنة 2001م بشأن العمل السياسي والقنصلي، وتلك المقررة بموجب اتفاقية فيينا لسنة 1961م بشأن العمل الدبلوماسي .

■ **منهجية البحث**: سنعالج هذه المعطيات في مبحثين، سنتناول في الأول الطبيعة القانونية للوظيفة الدبلوماسية ويتولى الثاني حقوق الموظف الدبلوماسي، معتمدين في ذلك المنهج التحليلي التأصيلي وفقاً للتفصل التالي:

الأول: **الطبيعة القانونية للوظيفة الدبلوماسية**

• **الفرع الأول**: ماهية الموظف الدبلوماسي

- **أولاً**: مفهوم الموظف الدبلوماسي

-**ثانياً**: طبيعة العلاقة بين الموظف الدبلوماسي والوظيفة العامة .

• **الفرع الثاني**: وظائف البعثة الدبلوماسية

-**أولا**: التمثيل الدبلوماسي المعتمد

- **ثانياً**: حماية المصالح

- **ثالثاً**: التفاوض

-**رابعاً**: المراقبة والاستطلاع

• **المطلب الثاني : حقوق الموظف الدبلوماسي**

-**الفرع الأول**: حقوق اساسية بموجب القانون الداخلي

-**الفرع الثاني**: حقوق مهنية بموجب الاتفاقيات الدولية

■ **المطلب الأول: الطبيعة القانونية للوظيفة الدبلوماسية**

لاشك أنّ الموظف الدبلوماسي يستمد شرعيته من التشريعات المعمول بها دولياً ومحلياً، ما كان أثره جلياً في تحديد أوجه التقارب مع الموظف العام محلياً، وما تفارق عنه باختصاصات ومهام أساسها الطبيعة الفنية للوظيفة الدبلوماسية ، وهو ما سنتناوله من خلال الفرعيين التاليين.

• **الفرع الأول: ماهية الموظف الدبلوماسي**

يظل الموظف الدبلوماسي ذو وشيجة قانونية بالنظام الوظيفي في دولته رغم خضوعه لنظام قانوني مدول ومتعارف عليه، وهو ما نبينه وفق الثنائية الآتية .

أولاً: مفهوم الموظف الدبلوماسي.

هو شخص يمثل دولته في العلاقات الدولية ومهمته الرئيسة هي تعزيز مصالح بلده في الخارج، سواء كانت مصالح سياسية، أو اقتصادية، أو ثقافية، أو غيرها ممّا يرتبط بمصالح دولته، وهو بالتالي يعبر عن إرادة دولته في مجال القانون الدولي وفي علاقاتها الخارجية. وهم فئة يحددهم القانون العام الداخلي لكل دولة، ويحدد اختصاصاتهم وسلطاتهم، فمنهم من يعبر عن الدولة من الداخل متمثلاً في شخص رئيس الدولة ووزير الخارجية، ومنهم من يعبر عن إرادة الدولة من الخارج متمثلاً في البعثات الدبلوماسية.

لعلنا أشرنا إلى أنّ رئيس الدولة سواء كان ملكاً أو رئيساً أو أياً كان مسماه، هو الممثل الأول للدولة والرئيس الأعلى لها سيما في إطار العلاقات الدولية، حيث يمثلها في علاقاتها مع الدول الأخرى وبصرف النظر عن السلطات التي يخولها له الدستور.(العبيكان ، 2007م)

ومن هذا المنطلق يعد رئيس الدولة أعلى مستوى دبلوماسي، وإنْ كان لايحمل صفة الموظف الدبلوماسي بالمفهوم الوظيفي باعتبار دوره أكبر وأكثر شمولاً.

وتجدر الإشارة إلى أنّ رئيس الدولة يتمتع بسلطات واسعة في ميدان العلاقات الدولية، فله سلطة التفاوض وسلطة ارسال البعثات الدبلوماسية والقنصلية واستقبالها وسلطة إعلان الحرب ، وهذا ما أشار إليه في الاتفاق السياسي الليبي لسنة 2015 .

ويلي رئيس الدولة في مجال العلاقات الدولية وزير الخارجية الذي يمثل المستوى الثاني الأعلى في إدارة السياسة الخارجية للدولة ويمثل بلاده في الاجتماعات الدولية، وغالباً ما يكون صاحب سلطة على الدبلوماسيين ويشارك بشكل مباشر في العلاقات الدولية، وهو من شاع إعلامياً تسميته بكبير الدبلوماسية.

ومن تم فإنّ رئيس الدولة ووزير الخارجية يمارسان العمل التمثيلي لدولهم ويعبران عن إرادتها من الداخل، في حين توجد طائفة من الموظفين يمارسون تمثيلهم الدبلوماسي من الخارج من خلال البعثات الدبلوماسية المعتمدة، وهم على النحو التالي. (أبوعيطة ، 2018م)

- **السفراء**. هم أعلى موظفي السلك الدبلوماسي ويعينون عادة كرؤساء بعثات دبلوماسية في دول أخرى، يتمتعون بصفة دائمة كموظفين دبلوماسيين ويمثلون رئيس الدولة في البلاد المستضيف.
- **القناصل العامون والقناصل**. يعينون لإدارة القنصليات ولخدمة مصالح الدولة ومواطنيها في الخارج، ويعتبرون موظفين دبلوماسيين بيد إنهم مكلفون بالجوانب الإدارية ومساعدة المواطنين(الجالية)، وليس لهم علاقة مباشرة بالعمل السياسي.
- **الملحقون الدبلوماسيون**. تشمل هذه الفئة من الموظفين في السفارات او القنصليات مثل الملحقين السياسيين، والملحقين العسكريين والثقافيين، دائمين أو مؤقتين حسب احتياجات البعثة الدبلوماسية.

ثانياً : طبيعة العلاقة بين الموظف الدبلوماسي وصفته كموظف عام .

العلاقة بين الموظف الدبلوماسي وصفته كموظف عام تتمثل في أنّ الموظف الدبلوماسي هو جزء من الجهاز الحكومي للدولة التي يمثلها، ويخضع لقوانينها وأنظمتها الوظيفية مثل أي موظف عام آخر، وهو ما كرسه التشريع الدبلوماسي الليبي في المادة(18) من اللائحة

التنفيذية للقانون رقم 2 لسنة 2001م وهي بصدد تنظيم آلية التعيين بقطاع الخارجية بوصفها الوحدة الإدارية الرئيسة للموظف الدبلوماسي على أنّه يكون التعيين في وظائف القطاع لمن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون رقم 12لسنة 2010م بشأن علاقات العمل ، ومن ثم فإنّ علاقة العمومية في الوظيفة الدبلوماسية مناطها القانون الوظيفي الذي يمثل الشريعة العامة للوظيفة العامة، كما أنّ القانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية يمثلان الشريعة الخاصة للعمل الدبلوماسي داخلياً.

فـي حين إنّـه -الـموظف الدبلوماسي- يمارس عملاً ذا طبيعة دولية تتطلب الخضوع للقوانين والاتفاقيات الدولية المتفق على احتكامها وجوباً وجوازياً، وهو مـا أصبح يسمـى بالقانون الدبلومـاسي، ومـن أهمها اتفاقية فيينا لسنة 1961م بشأن العلاقات الدبلوماسية واتفاقية فيينا لسنة 1963م للعلاقات القنصلية .

ومِنَ الناحية الأخرى فإنّ الموظف الدبلوماسي يخضع أساساً من الناحية الوظيفية للقانون الداخلي الذي تسنه الدولة لتنظيم العلاقة بين الموظف العام والوظيفة العمومية، كما أنّه وهي صورة غالبة ينتظم في بعض الجوانب الوظيفية التي تتعلق بشكل مباشر وأساسي بالوظيفة الدبلوماسية بقانون وظيفي خاص للعمل الدبلوماسي ، وهو ما نلتمسه من خلال المسيرة التشريعية للوظيفة الدبلوماسية في ليبيا، حيث كان آخرها القانون رقم (2) لسنة2001م بشأن العمل السياسي والقنصلي، وكذا لائحته التنفيذية.

- **الفرع الثاني: الوظائف الدبلوماسية**

تتسم الوظائف الدبلوماسية بخصوصية تدويلها، كونها متعلقة أساسـاً بعـلاقـة دوليـة، احد أطرافها الدولة التي أوفدته لتمثيلها ورعاية مصالحها .

أولاً: التمثيل الدبلوماسي المعتمد.

تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الرئيسة التي يقوم بها الموظف الدبلوماسي، بلْ هي من أقدم الوظائف الدبلوماسية، حيث يقوم الموظف الأقدم رئيس البعثة أو من ينوبه بمهمة تمثيل بلاده لدى سلطات الدولة المعتمد لديها، والتمثيل الدبلوماسي يشير إلى استقلال وسيادة الدولة (**أبوعيطة، 2018م**)

وله صورتان: **الأولى** التمثيل الرمزي كالمشاركة في المناسبات الرسمية التي يدعى إليها وفي المناسبات التي يقيمها هو باسم بلاده. **والثانية** التمثيل القانوني؛ حيث يمثل رئيس البعثة دولته بإعتباره وكيلها القانوني والمتحدث باسمها في البلد المضيف، وهو المفوض فيما تخوله التشريعات والصلاحيات بالتعبير عن إرادة دولته، وتمثيلها في المؤتمرات والمنظمات الدولية وينوب عنها في كل ما تتطلبه عملية التفويض الممنوحة له.

وفي كل الأحوال يحقق التمثيل الدبلوماسي عدة وظائف منها: التمثيل الثنائي ، وهذا ما تم الإشارة إليه في مقدمة اتفاقية فيينا لسنة 1961 م للعمل الدبلوماسي ، وهذا التمثيل الذي يكون بين دولتين وهو الأكثر ذيوعاً، ومنها التمثيل المتعدد ، وهذا ما نصت عليه المادة 5 من اتفاقية فيينا لسنة 1961 م للعمل الدبلوماسي ومضمونه اعتماد شخص واحد ليمثل الدولة في عدة دول أو منظمة دولية. وأخيراً التمثيل المشترك ، وهذا ما نصت عليه المادة 6 من اتفاقية فيينا لسنة 1961 م للعمل الدبلوماسي ، ومضمونه هو اشتراك عدة دول تجمعها وحدة المصالح في اعتماد ممثل واحد لدى دولة أخرى.

ثانياً: حماية المصالح.

لكل دولة مصالح في الخارج تحرص على رعايتها وحمايتها بوسائل وأجهزة مختلفة، وتعتبر الدبلوماسية واحدة من تلكم الوسائل وأنجعها في أحايين عدة؛ وذلك من خلال المساعدة على تقنين العلاقات المرتبطة بمصالح بلادها مع البلد المضيف، في اتفاقيات ومعاهدات محددة والحصول على الضمانات الكفيلة بعدم المساس بها، **ومن** ضمن حماية مصالح الدولة تحسين الأوضاع الخاصة بمواطنيها وضمان وضع ملائم وجيد لهم.

ويمكن أنْ تقوم البعثة الدبلوماسية بحماية مصالح دولة ثالثة ومصالح رعاياها في الدولة المعتمد لديها، وتكون هذه الحماية مؤقتة في حالات قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، أو الاستدعاء المؤقت ،أو الدائم لإحدى البعثات ،أو حالة وجود نزاع مسلح.

ثالثاً: التفاوض. وهو الوظيفة الأكثر انتشاراً وجدوةً، حيث يلجأ إليها في إطار

العمل الدبلوماسي وتُسند بالعموم للموظف بموجب القوانين واللوائح، ويستوي في ذلك أنْ يكون الموظف الدبلوماسي ببعثة دائمة أو مؤقتة، وإنْ كان من اللافت نزعة الدول إلى إيلاء وظيفة التفاوض في عديد الحالات إلى البعثات الخاصة (جمعة، 2012م)

رابعاً: المراقبة والاستطلاع.

ازدات هذه الوظيفة أهمية مع انتقال العمل الدبلوماسي من مرحلة الدبلوماسية المؤقتة إلى الدبلوماسية الدائمة، سيما بعد معاهدة وستفاليا 1648م. حيث أصبحت وظيفة البعثة الدبلوماسية هي مراقبة ميزان القوى بين الدول الأوروبية. (السفير ، 1998م)

- **المطلب الثاني: حقوق الموظف الدبلوماسي**

تعتبر حقوق الوظيفة إحدى مستوجبات الإنصاف والعدالة الوظيفية، كما أنّها إحدى المحددات التوصيفية لملائمة مؤهلات وإمكانات الموظف بكفاءة واقتدار، لذا فقد عنتْ التشريعات الداخلية والدولية المنظمة للوظيفة الدبلوماسية بالنص بشكل صريح، على جملة من الحقوق أساسية بطبعها وأخرى مرتبطة بالعمل الدبلوماسي بالتمثيليات الدبلوماسية. وهو ما نبينه بالفرعيين التاليين:

- **الفرع الأول: حقوق أساسية بموجب القانون الداخلي**

بِمَا أنّ الموظف ـ العام ـ الدبلوماسي الليبي يخضع للتشريعات الداخلية المنظمة للوظيفة الدبلوماسية، وهي القانون رقم 12 لسنة 2010م بشأن علاقات العمل كشريعة عامة، والقانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن العمل السياسي والدبلوماسي ولائحته التنفيذية كشريعة خاصة، فإنّه سينحصر البحث في هذا المقام على تلكم المرجعيات .

تنقسم الحقوق الأساسية وفقاً للقانون الداخلي الليبي إلى حقوق مادية وأخرى تتعلق بالحماية الاجتماعية وثالثة حقوق معنية بالحياة السياسية للموظف الدبلوماسي وفقاً للاتي:.

أولاً: الحقوق المادية.

وتشمل المرتب المقرر كمقابل للعمل وما يتعلق به من علاوات واستحقاقات.

أـ المرتب الشهري :

وهو عبارة عن المبلغ الذي يتقضاه الموظف في مقابل الخدمة التي يقدمها للإدارة، وهو الحق الأساسي الأول للموظف العام حتى كاد البعض أنْ يعده من عناصر تعريف الموظف العام. (العياشي ، 2013م) .

وهوما قرره قانون علاقات العمل الليبي لسنة 2010م على حق الموظف في مرتبه وما يستتبعه من علاوات مالية حالةَ باشرَ وظيفتهُ المصنف عليها، كما أقرت اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 لسنة 2001 م بشأن العمل السياسي والقنصلي، بمقتضى الفصل الثامن في مواده (38 ،39 ،40 ،41 ،42 ،43 ،45) مبينة مدى استحقاق الموظف الدبلوماسي لمرتبه الشهري على أساس درجته الوظيفية وراتبه بجهة عمله الأصلية سواء كان من موظفي قطاع الخارجية أو من الموظفين المعاريّن أو المنتدبين من قطاعات الدولة الأخر.

ب ـ العلاوات :

يحق للموظف الدبلوماسي ما هو مقرر من العلاوات والبدلات السنوية وعلاوة العائلة وعلاوة السكن وعلاوة التمييز، ويختص باستحقاقه علاوة العمل بالخارج التي تحسب على أساس النسبة المئوية المبينة باللائحة.

ويُقرر للموظف الدبلوماسي بمقتضى اللائحة المذكورة عند بداية التحاقه بعمله بالبعثة الدبلوماسية سلفة مالية تقدر بما يعادل مستحقات ستة أشهر من علاوة السكن المادة 50 منها ، ويكون له الحق في علاوة المبيت وفقاً لأحكام لائحة الايفاد والمبيت المعمول بها في القطاع العام للدولة. المادة 51 من اللائحة التنفيذية المذكورة.

ج ـ التعويضات والاسترجاعات:

من خلال التجربة التي يمر بها الموظف الدبلوماسي سيما إذا كان بوظيفة قيادية داخل

البعثة الدبلوماسية، تبث بشكل عام ترتب بعض الالتزامات المالية تجاه جهة الإدارة البعثة الدبلوماسية لصالح الموظف الدبلوماسي، ويستوي في ذلك الإنفاق لمقتضى خاص مستحق أو لمقتضى عام تتطلبه المصلحة العامة، الأمر الذي يستوجب حقه في استرداد ما أنْفقه في سبيل أعمال وظيفته ، وهذا ما أكدت عليه المادة 145 من القانون رقم 12 لسنة 2010م بشأن علاقات العامل ، وقياساً على ذلك يكون من حق الموظف استرجاع ما تكبّده من مصروفات خاصة، تشمل حقوق مقرر تغطيتها قانوناّ بذمة البعثة الدبلوماسية تعذّر على الأخيرة تسديدها حينما تطلب ذلك، كمصاريف العلاج أو المصاريف الدراسية أو غيرها من الحقوق المكفولة قانوناً.

هذا فضلاً على تحمل القطاع تكاليف نقل المتاع الشخصية للموفد وأسرته في الحدود المبينة، وكذا تكاليف السفر للموظف الدبلوماسي وأسرته في حالة وفاة أحد الأقارب أو أقارب زوجته لغاية الدرجة الثانية.، وهذا ما أكدت عليه المادة 51 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 لسنة 2001 بشأن العمل السياسي والدبلوماسي.

ذ ـ الترقيات.

يستحق الموظف الدبلوماسي ترقية وظيفية كلما توافرت بشأنه الشروط المقررة بقانون الوظيفة العامة لسنة 1020م، وتشمل تلك الترقية الجوانب المالية المقرونة بالدرجة المالية مناط تحديد المرتب المستحق.، وهذا ما أكدت عليه المادة 19من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 لسنة 2001 بشأن العمل السياسي والدبلوماسي.

والترقية المهنية المرتبطة بأقدمية الموظف الدبلوماسي ورتبته الدبلوماسية المنتظمة بالسلك، وهذا ما تضمنته المادة السادسة من القانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن العمل السياسي والدبلوماسي ..

هـ ـ الإجازات.

يكون للموظف الدبلوماسي الحق في التمتع بكافة الإجازات المقررة للموظف العام بموجب القانون رقم 12لسنة 2010م بشأن علاقات العمل ، وهذا ما بينته المادة 22 من

اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن العمل السياسي والدبلوماسي ، ويعتبر هذا الضرب من الحقوق المادية باعتبار مقابله المادي في كافة صوره عدا الإجازات التي يستحقها الموظف بدون مرتب، ونرى أنّ هذا النوع من الإجازات يتعارض مع الفلسفة التي تقوم عليها الوظيفة الدبلوماسية سواء الدائمة أو المؤقتة، ومن ثمْ كان الأوفق للمشرع استثنائها من الإجازات المقررة للموظف الدبلوماسي.

ثانياً: حقوق الحماية الاجتماعية. وتدخل فيها الخدمات الاجتماعية ذات النفع المحض للموظف الدبلوماسي وأسرته، وتساهم في تحسين وتطوير معيشته مادياً أو معنوياً كالخدمات الاجتماعية، والصحية، والثقافية، وغيرها. (رحباني، 2012م)

أ ـ التأمينات الاجتماعية.

تضمنت التشريعات الوظيفية تقرير حق الموظف الدبلوماسي في الكفالة الاجتماعية، حيث تمثلت في إنشاء صندوق التكافل الاجتماعي لتقديم المساعدات الطارئة للموظف تبعاً لاحتياجاته ، وهذا ما أكدت عليه المادة 23 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 12لسنة 2010م بشأن علاقات العمل ، كما أقر المشرع واجباً على جهة الإدارة بجبر أمراض المهنة أو حالات التسمم أثناء العمل أو بسببها حسب نص المادة 28 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 12لسنة 2010م بشأن علاقات العمل وهو في ذات الوقت إلزام لجهة الإدارة تبادر إليه ولو لم يفصح الموظف عليه في طلبه.

ب ـ الحق في الدراسة.

تقرر المادة (53) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن العمل السياسي والدبلوماسي، بأنّ للموظف الدبلوماسي حق أصيل في تغطية تكاليف تعليمه وأفراد أسرته المشمولين برعايته في البلد الموفد للعمل بها طيلة مدة إيفاده، شريطة أنْ تكون بالمدارس العربية أو المدارس الأخرى بالدولة الموفد بها. واعتقد أنّ هذا النص يستوعب الحالات التي يتعذر فيها توافر مدارس عربية ونظام الدولة التعليمي لا يتوافق مع النظام التعليمي في ليبيا، ففي هذه الحالة يمكن الجواز بالاستناد إلى مقصود التشريع بالدراسة في أقرب دولة تحقق الغرض من إقرار هذا الحق.

بَلْ يحق للموظف الدبلوماسي ولأفراد أسرته الالتحاق بمدارس وجامعات التعليم الدولي المتواجدة بالدولة الموفد بها، ما كان نظامها معترف به في ليبيا أو مماثل له وفقاً لمعايير الجودة الدارجة.

ج ـ الحق في الإعفاء الضريبي.

مثلما هو مقرر إعفاء الموظف الدبلوماسي من الرسوم التجارية المخصّصة للاستعمال الشخصي في البلد المضيف، فإنّه يُعفى الموظف الدبلوماسي من أداء كامل الرسوم المقررة على المعاملات التي يحتاج إليها وأفراد أسرته أثناء فترة تواجده بالخارج ، وذلك حسب نص المادة (17) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن العمل السياسي والقنصلي ، وتشمل المعاملات المعفية ضريبياً المستندات الخاصة كالتوكيلات الخاصة أو تلك التي تصدر امتثالاً لطلب جهة الإدارة أو لمستوجب قانوني كالوثائق الشخصية أو الوثائق الدراسية وما في حكمها.

ثالثاً : **الحقوق السياسية.** وهي الحقوق المتمثلة في مشاركة الموظف الدبلوماسي في الحياة السياسية واعتبارها حقا وليست منحة.

أ ـ الحق في التعبير عن الرأي.

يتمتّع الموظفون الدبلوماسيون بحق التعبير عن آرائهم السياسية بشكل حر، شريطة إلاّ يتعارض ذلك مع واجباتهم الدبلوماسية أو مع مصالح بلدهم. ويلاحظ أنّ هذا الحق يمثل الغاية الأساسية من تشريع الحق في حرية الرأي، التي بدورها لم تكرس بشكل صريح في القوانين الوظيفية العامة والخاصة المنظمة للوظيفة الدبلوماسية، كما أنّ المشرع الفرعي لم يسترع ضرورة تنصيصها باللوائح التنفيذية، وإنّمَا نص على التزام الموظف الدبلوماسي بالتحفظ المفروض عليه بموجب القوانين واللوائح ، وذلك بموجب المادة 20 القانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن العمل السياسي والقنصلي .

وبالقياس على مفهوم المخالفة فإنّ الموظف يتمتع بحرية تعبير غير مقيدة، في كل شأن لم تضف عليه صبغة السرية والتحفظ بموجب التشريعات، ويجدر التنويه إلى أنّ حرية الرأي من الحقوق الأساسية التي تجد أساسها بالمادة الرابعة عشر من الإعلان الدستوري الصادر في 2011م.

ب ـ الحق في الانتماء السياسي.

لم ينظم قانون الوظيفة العامة رقم 12 لسنة 2010م بشأن علاقات العمل أو القانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن العمل السياسي والدبلوماسي، فرضية حق الموظف العام أو الدبلوماسي في الانخراط بالتنظيمات السياسية أياً كانت توجهاتها، أو الجمعيات الأهلية العاملة بالحقل السياسي ، ولعل ذلك مرده إلى الظروف السياسية السائدة وقت صدورهما، غير أنّ المشرع الدستوري لم يغفل تنظيم هذا الحق منسجماً مع التغييرات السياسية الحادثة خلال العقد الأخير، وما أسهمته في الحياة بشكلها الرسمي وغير الرسمي ، كما نصت عليه المادة 15 من الإعلان الدستوري 2011م .

ج ـ الحق في ممارسة النشاط النقابي .

يكون للموظف الدبلوماسي الحق في ممارسة العمل النقابي وفقاً للتشريعات النافذة في الدولة الليبية، وهو ما لم يغفله المشرع الليبي طيلة عقود من الزمن وعبر القوانين المتتالية المنظمة للعمل النقابي آخرها القانون رقم 3 لسنة 2023م بشأن النقابات والاتحادات والروابط المهنية، حيث نص في مادته الثانية ما حرفتيه للمشتغلين بمهنة ... أن يكونوا نقابات أو روابط مهنية وللنقابات والروابط المهنية الحق في تكوين اتحادات عامة على المستوى الوطني ولهذه النقابات والاتحادات والروابط المهنية الحق في الانضمام إلى المنظمات النقابية العربية والإقليمية والدولية .... بهذا التصريح القانوني أصبح للموظف الدبلوماسي حق غير منازع فيه بالعضوية النقابية وممارسة نشاطها .

د ـ الحق في المشاركة السياسية.

يتمتع الموظفون الدبلوماسيون بحق المشاركة في الأنشطة السياسية لبلدهم، مثل التصويت في الانتخابات أو المشاركة في الحملات الانتخابية ، على ألا تتعارض تلك الممارسات مع القوانين الوظيفية العامة أو الخاصة بها. وحيث إنّ قواعد الوظيفة الدبلوماسية لا تحظر صراحةً أوضمناً على الموظف الدبلوماسي ممارسة حق المشاركة السياسية، فإنّه وبالعودة إلى قوانين الانتخابات يتبين بأنّها تُقرْ هذا الحق للموظف الدبلوماسي دونما قيود أساسها الممارسة المهنية للعمل الدبلوماسي .

• **الفرع الثاني: حقوق مهنية بموجب الاتفاقيات الدولية**

لاشك أنّ نجاح المبعوث الدبلوماسي في مهمته بكل يسر وحرية، يتطلب توافر مناخ يأمن فيه على نفسه وأسرته وممتلكاته، ويكون في حرز من كافة صور الإكراه المادي والمعنوي، وهو ما تمثل في عدد من الحصانات والامتيازات أوجبتها اتفاقية فيينا لسنة 1961م بشأن العمل الدبلوماسي. نبينها وفقاً للآتي:

أولاً: الحرمة الشخصية للموظف الدبلوماسي.

تعد الحرمة الشخصية للمبعوث الدبلوماسي من أقدم المبادئ الراسخة في القانون الدبلوماسي، وهى الأساس والمرجع الذي انبثقت عنه سائر الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، حيث تكمن أهميتها في تهيئة الجو الملائم للمبعوث الدبلوماسي ليباشر مهامه بحرية وطمأنينة واستقلالية، كما تتضمن الحفاظ على كرامة المبعوث وهيبة دولته، وهو ما يقتضي المعاملة اللائقة في شتى الأحوال ودون ممارسة أية إكراهات ضد المبعوث الدبلوماسي، الأمر الذي يتطلب من الدولة المضيفة اتخاذ موقف إيجابي بتقيض الوسائل اللازمة لحماية شخص المبعوث الدبلوماسي وأمواله ومسكنه الخاص، ضد الاعتداءات من الدولة المضيفة أو من الغير داخل ترابها. (الملاح، 1993م)

كما تعني الحرمة الشخصية للمبعوث الدبلوماسي عدم خضوعه لسلطات الدولة المضيفة أو لقضائها، وهي ميزة من شأنها حماية المبعوث الدبلوماسي من كل أذى أو اعتداء يطاله في نفسه أو مسكنه أو مقر البعثة التي يمارس فيها أعماله الرسمية. (الفتلاوي، 2002م)

وبالرجوع إلى المادة 29 من اتفاقية فيينا المنظمة للعمل الدبلوماسي يتبين أنّها رتبت على الدولة المضيفة التزامين : **أولهما** سلبي يتمثل في غل يد سلطات الدولة المضيفة من المساس بحرمة المبعوث الدبلوماسي، ومعاملته بالاحترام اللائق بمكانته كممثل لدولة، ومعبراً عن إرادتها الرسمية فيما يتعلق بالمناط به دبلوماسياً. **وثانيهما** إيجابي يتصور في قيام الدولة المضيفة كل ما من شأنه حماية المبعوث والحؤول دون وقوع أية اعتداءات عليه، أو المساس بذاته وصفته والقيام بما يتطلب حال وقوع أياً من المحاذير.

وقد اتجهت الدول على اختلاف أنظمتها السياسية إلى احترام قاعدة حرمة المبعوث الدبلوماسي وحمايته، وانعقد الاجماع على مراعاتها فقهاً وقضاءً وعملاً، والنص عليها في تشريعاتهم الداخلية. (الجاسور، 2001م). وعليها استقرت الوثائق والمعاهدات الدولية وغلظت في وصفها للسلوك الذي يتعرض للمبعوث الدبلوماسي، ومن أهمها اتفاقية منع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية، بمن فيهم الموظفين الدبلوماسيين المؤرخة في 1973/12/14م. حيث أوجبت على الدول الأطراف في الاتفاقية أنْ تشرع ضمن قوانينها الداخلية حماية المبعوث الدبلوماسي.

ثانياً: حرمة مسكن وممتلكات الموظف الدبلوماسي ومحفوظاته.

تجد هذه الحصانة أساسها في الحرمة الشخصية للمبعوث الدبلوماسي وفقاً لما نظمته الاتفاقيات الدولية، وكذا جرى عليه العمل بالمحاكم الوطنية لبعض الدول، حيث نصت المادة 30 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961م على أنْ يتمتع المسكن الخاص بالمبعوث الدبلوماسي بذات الحرمة وذات الحماية التي تتمتع بها مباني البعثة كما أنّها ـ الحماية ـ تشمل أمواله وأوراقه ومراسلاته، فلا يجوز دخول مقر إقامة رئيس البعثة بدون إذنه أو تفتيشه أو مصادرة أملاكه والإضرار بها، باستثناء حالة الضرورة كحصول حريق أو لظروف صحية خطرة. (ملندي، 2018م). وفي هذه الحالة يشترط في الضرورة أنْ تكون واقعاً ملموساً وليس مفترضاً، ولا أعتقد أنّه حق مطلق يتمسك به المبعوث الدبلوماسي وفقاً لمصالحه، وإنّمَا هو حق مقرر للمحافظة على مصلحة الوظيفة، ولذا فإنّه يتوجب التمسك به لذات الغرض.

وتتقرر حرمة المسكن الخاص بالمبعوث الدبلوماسي كمبدأ عام كونها حرمة مطلقة كحرمته الذاتية لضمان استقلال المبعوث عند القيام بمهامه وتوافر حالة أمنه وهيبة وكرامة الوظيفة المنوط بها.

وتبقى حرمة المسكن بوصفها حق مادامت الصفة الدبلوماسية قائمة لجميع أفراد البعثة الدبلوماسيين سواء الرئيس أو الأعضاء، وتشمل هذه الحرمة أماكن الإقامة الدائمة أو المؤقتة وسواء المملوكة للدولة أو المستأجرة . (الكراف، 1994م)

ثالثاً: حرية التنقل للموظف الدبلوماسي.

من المتعارف عليه كمبدأ عام أنّ الدولة المضيفة مسؤولة بتأمين كافة التسهيلات اللازمة لتمكين البعثة الدبلوماسية من أداء مهامها، ومن ضمنها كفالة حرية الانتقال والمرور لأعضاء البعثات الدبلوماسية، حيث يتعين على الدولة المضيفة أنْ تؤمن حرية الانتقال والسفر في حدود إقليمها للدبلوماسيين المعتمدين لديها دون استثناء. (الشامي، 1990م)

والعلة الأبرز إحاطة المبعوث الدبلوماسي بمجريات الحياة العامة في البلد المضيف والاستعلام على كافة الجوانب سيما الاقتصادية والاجتماعية وآثارهما على الحياة السياسية، وبالأخص تلكم الجوانب التي تؤثر على مصالح دولته والرعايا القاطنين بالدولة المضيف. (زناتي ، 2018م)

وهو ذاته ما تقرره اتفاقية فيينا لسنة 1961م في مادتها 26 بحيث يتوجب على الدولة المعتمدة لديها المبعوث الدبلوماسي، أنْ تكفل له حرية الانتقال والسفر في إقليمها دون الإخلال بقوانينها وأنظمتها المتعلقة بمناطق محددة طبقا لما يتوائم مع مقتضيات الأمن القومي.

■ الخاتمة

يظل الموظف الدبلوماسي الممثل القانوني والفعلي لدولته في إطار العلاقات الدولية، حيث يحتل رئيس الدولة ووزير الخارجية في المستوى الأعلى للهرم الدبلوماسي، وهما بذا يعبران عن إرادة الدولة من الداخل، بينما تضطلع البعثات الدبلوماسية بمختلف درجات موظفيها التعبير عن إرادة الدولة من الخارج، وفي كلٍ تنْصب الوظيفة الدبلوماسية على تعزيز مصالح البلد خارجياً والتمثيل الإيجابي اللائق بها.

ونخلص من خلال البحث إلى النتائج المتمثلة في: أنّ الموظف الدبلوماسي يقع تحت طائلة من التشريعات المزدوجة، فهو موظف عام يخضع لكافة القوانين الوظيفية في بلده، ما يجعل القانون رقم 12 لسنة 2010م بشأن علاقات العمل حَكَماً وظيفياً وشريعةً احتياطية للوظيفة الدبلوماسية.

كما أنّه يخضع لأحكام القانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن العمل السياسي والقنصلي بإعتباره الشريعة الأصيلة للوظيفة الدبلوماسية، ومن ناحية أخرى فهو يخضع للتشريعات الدولية فيما يتعلق بمهامه الدبلوماسية وما يتوافر لها من خصائص وامتيازات، ومن أهمها: اتفاقيّتا فيينا لسنة 1961م بشأن العمل الدبلوماسي وسنة 1963م بشأن العمل القنصلي.

وتتمثل الامتيازات فيما ورد النص عليها بتلكم التشريعات بشقيها الداخلي أو الدولي، التي بدورها جاءت في صورة نوعين من الحقوق أساسية يتفق فيها الموظف الدبلوماسي مع صورة الموظف العام بمؤسسات الدولة، وأخرى حقوق مهنية تجد في كثير منها أساساً في الاتفاقيات الدولية.

ويلاحظ أنّ المشرع الليبي لم ينص في تشريعات الوظيفة الدبلوماسية على بعض الحقوق سيما ذات الطبيعة السياسية، أو ما تعلق منها بالحريات التعبيرية المتلائمة لخصوصية هذه الوظيفة.

وبذا نهيب بالمشرع الليبي بالتدخل لإعادة تنظيم الوظيفة الدبلوماسية بشكل عام، وتنظيمها بما يتماشى مع المتغيرات السياسية التي تمر بها البلاد، ونوصي في هذا المقام بإيلاء الحقوق السياسية مساحة أكثر براح ممّا عليه في الوقت الراهن، وصياغتها بنصوص جلية وآليات اكتساب لا لبس فيها.

■ المراجع

الكراف ، إبراهيم ، (1994 م) ، حصانة الدبلوماسي والعامل الدولـي، رسالة دكتوراة، كليـة الحقـوق، جامعـة دمشـق .

جمعة ، أحمد محمود ، (2012م) ، دبلوماسية التفاوض والمؤتمرات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة.

رحباني ، رشيد ، (2012 م) دليل الموظف والوظيفة العمومية، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2012م.

زناتي ، مصطفى، (2018 م) البعثات الدبلوماسية فاعل رئيس للتمثيل الدبلوماسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بالمسيلة.

السفير، إبراهيم يسري، (1998 م) ، حتمية تجديد الدبلوماسية العربية، القاهرة، مكتبة مدبولي .

الفتلاوي ، سهيل ، (2002 م) ، الحصانة الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي، المكتب المصري، القاهرة.

أبوعيطة ، السيد ، (2018 م) ، مفهوم التعامل الدبلوماسي على ضوء أحكام القانون الدولي، دار النهضة العربية مصر، دار النهضة العلمية، الامارات.

العبيكان ، عبد العزيز ، (2007 م) ، الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية في القانون الدولي، شركة العبيكان للأبحاث والتطوير .

الشامي ، علي حسين ، (1990 م) ، الدبلوماسية (نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية) دار العلم للملايين، ط1، بيروت .

العياشي ، عمر ، (2013 م) ، الموظف العام بالمغرب بين القانونيين الإداري والجنائي، مجلة القانون والعلوم القانونية والاقتصادية للتنمية، الرباط .

الملاح ، فاوي ، (1993 م) ، سلطات الأمن والحصانات والامتيازات الدبلوماسية، منشأة المعارف، الإسكندرية .

ملندي ، ماهر ، (2018 م) ، ماجد الحموي، القانون الدولي العام، الجامعة الافتراضية السورية .

الجاسور ، ناظم عبد الواحد ، (2001 م) ، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية_ دليل العمل الدبلوماسي_ دار مجدلاوي، عمان .

الإعلان الدستوري الليبي لسنة 2011م.

الاتفاق السياسي الليبي، 2015م.

اتفاقية فيينا لسنة 1961م للعمل الدبلوماسي.

القانون رقم 12 لسنة 2010م بشأن علاقات العمل الليبي.

القانون رقم 2لسنة 2001م بشأن العمل السياسي والقنصلي.

اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن العمل السياسي والقنصلي.

اللائحة التنفيذية للقانون رقم 12لسنة 2010م بشأن علاقات العمل.

العولمة وعلاقتها بالتحديث والتنمية السياسية في دول العالم الثالث - ليبيا نموذجا

■ د. إبراهيم أبوصلاح إبراهيم *

● تاريخ استلام البحث 2025/09/20م. ● تاريخ قبول البحث 2025/12/03م

■المستخلص

تتناول هذه الدراسة الإشكالية المعقدة لتداخل تأثيرات العولمة مع مسارات التحديث والتنمية السياسية في دول العالم الثالث، باستخدام الحالة الليبية كنموذج تحليلي. تنطلق من إشكالية رئيسية تتمثل في كيفية تشكّل العلاقة الجدلية بين العولمة كمشروع هيمنة خارجي، والتحولات الداخلية المرتبطة بالتنمية السياسية في دولة ريعية ذات خصوصية تاريخية وسياسية مثل ليبيا. وتكمن أهمية الدراسة في سعيها لتقديم قراءة نقدية تكشف عن التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية المفسرة لأزمة التنمية السياسية، متجاوزةً التحليلات الأحادية الجانب.

تهدف الورقة إلى تحليل الأبعاد النظرية للعولمة وتفاعلاتها مع مفاهيم التحديث والتنمية، وتشريح تجليات هذه الأبعاد في السياقين العربي والليبي، وتقييم أثرها على بناء الدولة والهوية المجتمعية، واستشراف إمكانيات التحول الديمقراطي. وتبنى على فرضية مفادها أن العولمة قد ساهمت، عبر آلياتها غير المتكافئة، في تعميق التناقضات البنيوية الداخلية في ليبيا، مما أدى إلى تشويه مسار التحديث وإعاقة إمكانية قيام تنمية سياسية حقيقية، وتحوّلت من إطار ضاغط إلى عامل فاعل في تفكك الدولة واستدامة أزمتها بعد 2011.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، مع الاعتماد على مراجعة الأدبيات وتحليل الوثائق. وتخلص إلى أن التنمية السياسية في السياقات الهشة مثل الليبي لا يمكن أن تكون نتاجاً لضغوط العولمة الخارجية فحسب، بل تحتاج إلى مشروع داخلي

* أستاذ مشارك بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس E-maiI ibr.ibrahim@uot.edu.ly

توافقي يعيد بناء الشرعية على أساس المواطنة والمؤسسات، ويُفاعل مع المنظومة العالمية بانتقائية وذكاء.

الكلمات المفتاحية: العولمة، التحديث، التنمية السياسية، ليبيا، الدولة الريعية، الفشل المؤسسي.

■ **Abstract:**

This study addresses the complex problematic of how globalization's influences intertwine with the trajectories of modernization and political development in Third World countries, using the Libyan case as an analytical model. It stems from a central research problem concerning the nature of the dialectical relationship between globalization as an external hegemonic project and the internal transformations associated with political development in a rentier state with unique historical and political characteristics like Libya. The significance of the study lies in its endeavor to provide a critical reading that reveals the interplay between internal and external factors explaining the crisis of political development, moving beyond one-sided analyses.

The paper aims to analyze the theoretical dimensions of globalization and their interactions with concepts of modernization and development, dissect the manifestations of these dimensions in the Arab and Libyan contexts, assess their impact on state-building and societal identity, and explore possibilities for democratic transformation. It is built on the hypothesis that globalization, through its unequal mechanisms, has contributed to deepening the internal structural contradictions in Libya, leading to a distortion of the modernization path and hindering the possibility of genuine political development. It transformed from a constraining framework into an active factor in the state's disintegration and the perpetuation of its crisis post-2011.

The study adopted the descriptive-analytical and historical methods, relying on a review of literature and document analysis. It concludes that political development in fragile contexts like Libya cannot be merely a product of external globalization pressures. Instead, it requires an internal consensual project that rebuilds legitimacy based on citizenship and institutions, and engages with the global system selectively and intelligently.

Keywords: Globalization, Modernization, Political Development, Libya, Rentier State, Institutional Failure

■ **مقدمة:**

تشكل ظاهرة العولمة الإطار الحاكم الأبرز للعلاقات الدولية المعاصرة، حيث تفرض تحولات عميقة على كيان الدولة الوطنية وسيادتها، وتعيد تشكيل الخيارات الاقتصادية والمسار الثقافي للمجتمعات. وتأتي دول العالم الثالث، ومن ضمنها الدول العربية، في صلب هذه التحولات، كونها الأكثر عرضة لتحديات العولمة وأقل استعداداً لاستثمار فرصها، مما يجعل علاقتها بها علاقة إشكالية تتأرجح بين الاندماج القسري والتعصب للهوية.

في هذا السياق، تبرز ليبيا كنموذج فريد ؛ فمن دولة ريعية قائمة على نظام شمولي طويل الأمد، إلى دولة منهارة تعيش حالة من الفوضى المؤسساتية والانقسام السياسي في أعقاب أحداث 2011. لطالما حاول النظام السابق تبني خطاب تحديثي منفرد، تميز بمحاولات تنموية طموحة وموقف عدائي من العولمة السياسية والثقافية، بينما انخرط جزئياً في عولمة الاقتصاد النفطي. وهذا يطرح أسئلة جوهرية: كيف تفاعلت ليبيا مع أبعاد العولمة المختلفة خلال العقود الماضية؟ وما هي تأثيرات هذا التفاعل على مسار التحديث السياسي والاجتماعي فيها؟ وهل يمكن الحديث عن "تنمية سياسية" حقيقية في ظل هذه الديناميكيات المعقدة بين العولمة من الخارج وهشاشة البنية من الداخل؟

لذا، تسعى هذه الورقة إلى تحليل طبيعة العلاقة الجدلية بين العولمة (كقوة خارجية فاعلة) وبين عمليتي التحديث والتنمية السياسية (كمشاريع داخلية) في ليبيا. وتنطلق من فرضية مفادها أن العولمة، بآلياتها غير المتكافئة، قد ساهمت في تشويه مسار التحديث الليبي، وعمقت من أزمات التنمية السياسية، وساعدت في الانتقال من دولة مركزية قوية إلى فشل دولة وفوضى سياسية، دون أن تؤسس لبديل حقيقي قائم على الديمقراطية والتعددية والمواطنة.

■ **مشكلة الدراسة:**

تتمثل المشكلة البحثية الأساسية لهذه الدراسة في **الكيفية التي ساهمت بها التفاعلات المعقدة مع ظاهرة العولمة في تشكيل وتشويه مسار التحديث والتنمية السياسية في ليبيا،**

وتبحث الدراسة في هذا الإشكال من خلال تساؤلات رئيسية: كيف تفاعلت الدولة الليبية، بخصائصها الريعية والسلطوية، مع أبعاد العولمة المختلفة خلال العقود الماضية؟ وما هي الآليات التي من خلالها أثرت هذه التفاعلات على قدرة الدولة على تحقيق تنمية سياسية حقيقية؟ وكيف يمكن فهم التحول من دولة مركزية قوية إلى حالة الفشل المؤسسي الحالية في ضوء هذه الديناميكيات؟

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في عدة نواحي:

1. **الأهمية النظرية**: تساهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول تأثير العولمة على دول العالم الثالث، وتقديم نموذج تحليلي يربط بين العولمة والتنمية السياسية في سياقات الدولة الريعية.
2. **الأهمية التطبيقية**: تقدم قراءة تحليلية للحالة الليبية تساعد في فهم جذور الأزمة السياسية الحالية وتقديم رؤى قد تفيد في مسارات إعادة الإعمار والتحول الديمقراطي.
3. **الأهمية المنهجية**: تتبنى منظوراً نقدياً يتجاوز القراءات المبسطة للعولمة، مع التركيز على التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل المصير السياسي للدول.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل الأبعاد النظرية والتاريخية للعولمة وتفاعلها مع مفاهيم التحديث والتنمية السياسية.
2. تشريح تجليات الأبعاد المختلفة للعولمة (الاقتصادية، السياسية، الثقافية) في السياق الليبي.
3. تقييم تأثير التفاعل مع العولمة على بناء الدولة والمؤسسات السياسية في ليبيا.
4. استشراف إمكانيات تحقيق تنمية سياسية حقيقية في ليبيا في ظل تداعيات العولمة وأزماتها الداخلية.

■ **فرضية الدراسة**

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية:

لقد عملت العولمة، من خلال آلياتها غير المتكافئة وأبعادها المتشابكة، على تعميق التناقضات البنيوية الداخلية في الدولة والمجتمع الليبي، مما أدى إلى تشويه عملية التحديث ومن ثم إعاقة إمكانية تحقيق تنمية سياسية مستدامة، وقد تحولت هذه الديناميكية من كونها تحدياً يمكن إدارته في ظل دولة مستقرة إلى عامل محوري في تفكك الدولة ذاته بعد عام 2011.

■ **منهج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** كمنهج رئيسي، بهدف وصف الظواهر وتحليل العلاقات بين المتغيرات، وقد تم دعم هذا المنهج بـ **المنهج التاريخي** لتتبع التطور الزمني للظاهرة وجذور الأزمة الليبية، واعتمد جمع البيانات على **المراجعة المكتبية المنهجية** للمصادر الثانوية من أدبيات أكاديمية وتقارير ووثائق رسمية، مع استخدام **أسلوب دراسة الحالة** للتعمق في التحليل الليبي.

سادسا: حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية**: تركز على الفترة من أواخر القرن العشرين (صعود خطاب العولمة) وحتى المرحلة الانتقالية الحالية في ليبيا، مع إشارات تاريخية ضرورية.
- **الحدود الجغرافية**: تقتصر دراسة الحالة على ليبيا، مع تحليل سياقها الإقليمي العربي.
- **الصعوبات**: تشمل صعوبة الوصول إلى بيانات ميدانية دقيقة في ظل الظروف الراهنة في ليبيا، وتعقيد وتشابك العوامل المؤثرة.

■ **المبحث الأول:**

تأصيل المفاهيم الأساسية: العولمة، التحديث، التنمية السياسية

يتطلب تحليل العلاقة بين العولمة والتحولات السياسية في دول العالم الثالث، مع ليبيا كنموذج، تأصيلاً مفاهيميا دقيقاً، ويهدف هذا المبحث إلى تفكيك المفاهيم المركزية

الثلاثة: العولمة بوصفها القوة الفاعلة الخارجية، والتحديث كمسار نظري للتغيير، والتنمية السياسية كهدف عملي للدولة والمجتمع، تمهيداً لدراسة تفاعلاتها في الإطار الليبي.

- **أولاً: المسارات التكوينية للعولمة: من العالمية إلى الهيمنة الشاملة**

شاع استخدام مصطلح "العولمة" (Globalization) لغوياً مع انتهاء الحرب الباردة، إلا إن الممارسات التي يشير إليها تضرب بجذورها في عمق التاريخ البشري، مما يكشف عن فجوة بين حداثة اللفظ وقِدم الظاهرة[1]، فقد اتسمت ديناميكيات التفاعل الدولي، عبر حقب مختلفة، بمحاولات متكررة لتجاوز الحواجز الإثنية والحدودية الضيقة، والسعي نحو صياغة أطر ثقافية أو سياسية جامعة، غالباً ما كانت تستند إلى منطق القوة والمصلحة المشتركة للمراكز المهيمنة[2]، ويمكن تلمس بذور هذا التوجه في مشاريع الإمبراطوريات القديمة كالرومانية والفارسية، التي سعت إلى صبغ المناطق الخاضعة لها بصبغة ثقافية وقانونية موحدة، في سابقة تاريخية لمحاولة "تعميم" نمط حياة معين على تنوع بشري واسع[3] .

غير إن التشكيل الحديث للعولمة، بوصفها نظاماً معقداً ومترابطاً، يُرجعه معظم الباحثين إلى التحولات الجذرية التي رافقت صعود الرأسمالية الأوروبية، بدءاً من عصر النهضة والاكتشافات الجغرافية في القرن الخامس عشر، والتي أطلقت حركة غير مسبوقة لتبادل السلع والأموال والأفكار عبر القارات[4]، ثم تأتى اكتمال أهم ملامحها مع الحقبة الاستعمارية في القرن التاسع عشر، حيث تم تدعيم التشابك الاقتصادي العالمي بقوة عسكرية وسياسية مباشرة، مؤسساً لنظام عالمي هرمي ترسخ لاحقاً بمصطلح "العولمة[5]"

ولفهم هذا التطور التاريخي الطويل، قدم رولاند روبرتسون نموذجاً مرحلياً يربط بين تطور العولمة وصعود الدولة القومية ذاتها، مقسّماً إياها إلى خمس مراحل: الجينية (نمو المجتمعات القومية)، والنشوء (تبلور العلاقات الدولية)، والانطلاق (انتشار مفاهيم الهوية الفردية والقومية عالمياً)، وصراع الهيمنة (الحروب العالمية والقطبية الثنائية)، وأخيراً مرحلة عدم اليقين (ما بعد الحرب الباردة وبروز الوعي الكوني والهويات المضادة)[6].

أما الصياغة المفاهيمية الأكثر تأثيراً فجاءت من مارشال ماكلوهان في ستينيات القرن

العشرين بمصطلح "القرية الكونية"، مركزاً على الدور الحاسم للثورة التقنية في وسائل الاتصال، التي قلصت الزمان والمكان وغيرت طبيعة الإدراك الاجتماعي والسياسي للأحداث العالمية، كما في حرب فيتنام التي حوّلت المتلقي إلى شاهد ومشارك افتراضي[7] لقد أدرك ماكلوهان أن التقنية لا تنقل المعلومات فحسب، بل تعيد تشكيل البيئة الحسية والذهنية للإنسان، جاعلة العالم شبكة مترابطة من التأثيرات المباشرة[8]، مع الإشارة إلى مركزية الولايات المتحدة كقلب نابض لهذه الشبكة التقنية والثقافية الناشئة[9] ، وقد تبنى هذه الرؤية الاستراتيجية زبيغنيو بريجينسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي، الذي روّج لمصطلح "المدينة الكونية" (Global City) كتوصيف لهيمنة الولايات المتحدة الثقافية والمعلوماتية، معتبراً إياها المحرك الأساسي للثورة "ما بعد الصناعية[10]" .

وقد بلغت الدعاية لمشروع العولمة ذروتها في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث تم تقديمه ليس مجرد انتصار اقتصادي-سياسي، بل بوصفه حتمية تاريخية مصحوبة بحزمة من القيم الكونية المطلقة كالديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان ونهاية التاريخ[11] ، وكان الهدف من هذا الطرح هو تبرير وتعميم النموذج الاقتصادي-الاجتماعي للقطب المنتصر، وهو النموذج الليبرالي القائم على اقتصاد السوق[12]، وإضفاء شرعية أخلاقية وإنسانية على الهيمنة الجديدة في مرحلة ما بعد الصراع الأيديولوجي[13] .

"ويخلص الباحث إلى أن العولمة، في جوهرها التاريخي، ليست ظاهرة طارئة أو محايدة، بل هي الإطار الأحدث والأكثر تعقيداً لعلاقات الهيمنة التي ميزت النظام العالمي عبر العصور. إنها أيديولوجيا مقنعة تلبس ثوب الحتمية التقنية والكونية القيمية، بينما تكرس في الواقع هيمنة ثقافية واقتصادية وسياسية شاملة، تهدف إلى صياغة العالم وفق رؤية أحادية، مستخدمة أدوات اتصالية غير مسبوقة في التأثير. إن قراءة تاريخها تكشف عن استمرارية جوهرية: تحول أشكال السيطرة من الإمبراطوريات العسكرية إلى الشركات متعددة الجنسيات والشبكات المعلوماتية، مع بقاء الهدف واحداً وهو تعميم نمط الحياة والقيم التابعة للمركز المهيمن" .

● **ثانياً: العولمة كظاهرة متعددة الأبعاد: تشظي التعريف ووحدة الغاية**

يُظهر التناقض في تعريف العولمة تناقضها الذاتي؛ فهي ظاهرة كونية في ادعائها، لكنها تظل محل صراع تأويلي حاد يعكس الموقع الأيديولوجي للباحث وموقفه من الحداثة وما بعدها[14]. هذا الالتباس الذي يحيط بتعريفها ليس قصوراً منهجياً، بل هو نتاج طبيعي لطبيعتها الشاملة والمفككة في آن واحد، مما يجعل الإمساك بتعريف جامع مانع ضرباً من المستحيل[15] .فالاقتصادي يراها مرحلة متقدمة من عولمة الإنتاج والأسواق المالية، والسياسي يراها أزمة في سيادة الدولة، وعالم الاجتماع يراها ظهوراً لقضايا ومجتمعات مدنية عابرة للحدود، والمثقف يراها غزواً ثقافياً. هذا التعدد يقود إلى حقيقة أساسية: لا وجود لعولمة واحدة، بل لعولمات متوازية ومتداخلة (اقتصادية، سياسية، ثقافية، اجتماعية) تتفاعل بدرجات متفاوتة[16]، ويميز خالد الحروب بدقة بين "العولمة" كحالة نهائية متخيلة، و"التعولم" كعملية يومية ديناميكية ومتواصلة من الاختراق والتفاعل[17] .

من منظور أنصارها، كما يقدمه توماس فريدمان، فهي "عملية حتمية" للتكامل الصارم بين الأسواق والدول والتقنيات، تتيح حركة غير مسبوقة للأفراد ورؤوس الأموال والمعلومات[18]، وبينما يرى نقادها السياسيون، مثل تريسي، أنها مشروع سياسي صريح يدعو إلى تفكيك سيادة الدولة الوطنية لصالح قيم الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان بشكلها الغربي[19]، ويسعى تعريف رونالد روبرتسون إلى الحياد الظاهري بوصفها "اتجاهاً تاريخياً" لانكماش العالم وزيادة الوعي بهذا الانكماش، بينما يربطها أنتوني غيدنز عضوياً بالحداثة المتأخرة، حيث يذوب الفصل بين الداخلي والخارجي في شبكة كثيفة من العلاقات العالمية[20] .

وتجمع معظم التعريفات على أنها عملية تقود، نظرياً، من التجزئة إلى الوحدة النسبية، ومن الصراع إلى التوافق القسري أحياناً[21]، عبر إلغاء فعالية الحدود الجغرافية وخلق روابط تتجاوز سيطرة الدولة القومية[22] . ويتجلى أحد أبرز مظاهرها في الانزياح التدريجي للسلطة من الدولة إلى فاعلين من غير الدول، أبرزهم الشركات المتعددة الجنسيات، مدفوعاً بالتقدم التقني والحاجة إلى أسواق استهلاكية عالمية[23]، وهي ليست إلغاءً للمحلي، بل هي

إعادة صياغته عن طريق إدخال البعد العالمي كعامل حاسم ومكافئ في التأثير للعامل الداخلي[24]، ويمكن إدراكها عملياً، كما يقترح روزناو، عبر ثلاث عمليات مترابطة: طوفان المعلومات، وتجانس الخصائص المجتمعية، وتراجع حدة الحدود[25] ، مما يخلق وهم "القرية الكونية" التي تخفي في طياتها تناقضات هائلة[26] .

ويصل التحليل النقدي إلى لب المشكلة: فبالنسبة لمعظم العالم، تعني العولمة في ممارساتها اليومية "الأمركة"، أي تعميم نمط الحياة والاستهلاك والقيم الأمريكي بوصفه المعيار الكوني الوحيد[27]، وقد انعكس هذا الالتباس حتى على التسمية في الفكر العربي، بين "الكوكبة" و"الكونية"، لكن غلبت "العولمة" كلقب للإدانة أكثر منه للوصف[28] ، ويلخص برهان غليون جوهرها التقني: كثافة وسرعة تدفق المعلومات التي تخلق إحساساً قسرياً بوحدة العالم[29] ، بينما يحذر محمود أمين من أنها، رغم طابعها التاريخي الموضوعي، تظل معركة هيمنة تخوضها الدول الكبرى والشركات العابرة للقوميات[30] .

"ويرى الباحث أن هذا التشظي التعريفي للعولمة هو بالضبط ما يجعلها أداة فعالة للهيمنة، فغموضها وشموليتها يسمحان بتوظيفها بشكل مرن: كحتمية تقنية لا مفر منها، أو كقيم إنسانية سامية، أو كضرورة اقتصادية، وهذا الغموض يخفي الوحدة الجوهرية لمشروعها، وهو تعميم النموذج الغربي-الأمريكي في كافة المجالات. فجميع التعريفات، رغم تنوعها، تشير في النهاية إلى عملية إعادة هيكلة للعالم وفق معايير ومعادلات تضع المراكز الرأسمالية في القمة وتكرس تبعية الأطراف. إنها أيديولوجيا الهيمنة في عصر ما بعد الاستعمار المباشر، ترفض التعريف الواضح لأن في الوضوح خطر فضح الآليات[31] ، ويتفق هذا مع الإجماع الخفي بين الدارسين على أنها مسار لإضفاء الطابع العالمي على أنماط السياسة والاقتصاد والثقافة الغربية، وخاصة الأمريكية[32] ، وعليه، يمكن تعريفها إجرائياً بأنها: **الحزمة المعقدة والمتداخلة من العمليات الاقتصادية والاتصالية والسياسية والثقافية التي تؤدي إلى تداخل شبه كلي للمجالات المحلية والقومية في فضاء عالمي موحد افتراضياً، لكنه هرمي في الواقع، مما يقوض استقلالية الفعل الوطني ويخلق أشكالاً جديدة من التبعية والاندماج غير المتكافئ في النظام العالمي .**

● **ثالثاً: النظام الإقليمي العربي: بين التماسك للهوية والتفكك السياسي**

يشكل العالم العربي، من الناحية الثقافية، نموذجاً فريداً لنظام إقليمي متجانس، تربطه لغة واحدة ودين مشترك وتاريخ متشابك وذاكرة جمعية، من المحيط إلى الخليج، مما يخلق شعوراً قوياً بالانتماء إلى كيان حضاري واحد يتجاوز الحدود المصطنعة للدول[33] ، وقد حاول هذا النظام أن يجد تجسيده السياسي الرسمي مبكراً بتأسيس جامعة الدول العربية في 1945، ككيان يعبر عن هذا التجمع ويدمج إرادته في النظام الدولي بوصفه منظومة إقليمية فرعية[34] ، إلا إن هذا الكيان، ورغم شبكة المعاهدات والمنظمات المتخصصة التي أنتجها، بقي هيكلاً ضعيفاً، عاجزاً عن تحقيق التكامل أو مجاراة التطور في نظم إقليمية أخرى، بل وتحول أحياناً إلى ساحة لتصفية الخلافات القطرية بدلاً من حلها[35] .

ويعود هذا الإخفاق البنيوي إلى عاملين: خارجي وداخلي. فعلى الصعيد الخارجي، عملت القوى الدولية، ولا سيما في فترة الحرب الباردة، بنشاط على منع أي تحول جدي نحو الوحدة العربية أو التكامل الاستراتيجي، حفاظاً على مصالحها في إبقاء المنطقة مجزأة وسهلة الاختراق والتحكم[36] ، وبسقوط القطبية الثنائية، تعرض النظام الإقليمي العربي لصدمة وجودية، حيث دفع نحو مزيد من التفكك والتراجع عن مفهوم الدولة الوطنية القوية لصالح كيانات هشة[37] ، وحدث انزياح جذري في السياسات من خطاب الاستقلال الوطني إلى واقع التبعية شبه الكاملة للقطب الأمريكي الأحادي[38] ، وقد استغلت الولايات المتحدة هذا الوضع لإعادة إنتاج منطق الهيمنة المباشر، عبر التدخل العسكري كما في العراق 2003، بهدف "إعادة هندسة" المنطقة وإفراز نخب محلية جديدة تكون ولاؤها منسجماً مع متطلبات النظام العالمي المعولم الجديد[39] .

"ويحلل الباحث أن أزمة النظام الإقليمي العربي هي أزمة بنيوية ناتجة عن التناقض الحاد بين وحدته الثقافية -العميقة وتفتته السياسي-الاقتصادي المستدام. لقد فشلت النخب الحاكمة في تحويل رأس المال للهوية المشترك إلى رأس مال سياسي فاعل، وجاءت العولمة بمفاعيلها لتعمق هذا التناقض: فمن ناحية، وسّعت الفضاء الاتصالي المشترك عبر الوسائل الحديثة، مما عزز الشعور بالانتماء الواحد لدى الجماهير، ومن ناحية أخرى، عززت

منطق الدولة القطرية الضيقة وعمقت تبعيتها الاقتصادية والسياسية للخارج، مما زاد من إضعاف أي أفق للعمل الجماعي. وهكذا، تحول النظام العربي إلى فضاء مأزوم: متحد ثقافياً في الوجدان الشعبي، ومتفكك سياسياً في الممارسة الرسمية، مما يجعله سهل الاختراق وعرضة للتدخلات الخارجية التي تعمل على إعادة ترتيبه وفق مصالح القوى الكبرى، تحت شعارات العولمة والشرق الأوسط الجديد".

■ **المبحث الثاني:**

أبعاد العولمة التفاعلية وتداعياتها على النظام الإقليمي العربي

لا يمكن فهم تأثير العولمة على المنطقة العربية بمنطق السببية البسيطة (السبب والنتيجة)، بل يجب تحليلها كسلسلة من الأبعاد التفاعلية المعقدة التي تتداخل مع البنى الداخلية الهشة للنظام الإقليمي العربي، فتُنتج تداعيات تكاد تكون كارثية في مجملها، ولقد مثلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة لحظة تحول جذري، تم فيها تقديم العولمة بوصفها "ثورة كونية" ثلاثية الأبعاد: سياسية (تروج للديمقراطية والتعددية)، وقيمية (تنتقل من المادية إلى ما بعد المادية)، ومعرفية (تتخطى الحداثة إلى ما بعد الحداثة)[40]، وهذه "الثورة" ليست سوى الوجه الأيديولوجي للعولمة ذاتها[41]، التي تهدف إلى إعادة تشكيل كامل الحياة العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، مع ما يحمله ذلك من تهديدات جسيمة للكيان الحضاري والسياسي للمنطقة[42].

● **أولاً: البعد السياسي: تفكيك السيادة وإعادة هندسة المنطقة**

يعد البعد السياسي للعولمة أكثر الأبعاد حساسية وخطورة، لارتباطه العضوي بالجانب الأمني والسيادي للدولة، ولكونه الوعاء الذي تُفرغ فيه نتائج الأبعاد الاقتصادية والثقافية[43]، فقد أتاح تفرد الولايات المتحدة بالقطبية الأحادية فرصة تاريخية لصياغة نظام عالمي لا يعترف بشركاء حقيقيين، بل بتابعين، حيث تصبح مصالح القطب المهيمن هي المعيار الوحيد للشرعية الدولية[44]، وتم توظيف السياسات الاقتصادية النيوليبرالية (خصخصة، تحرير) كأدوات فعالة لفرز الأنظمة العربية، ومكافأة المذعن ومعاقبة المقاوم[45]، في عملية

منهجية تستهدف تقليص دور الدولة الوطني وتجريدها من أدواتها التقليدية في الرعاية والتدخل[46] .

وعلى الصعيد الداخلي، خلقت ثورة المعلومات والاتصالات إشكاليات عميقة للحكومات العربية. فمن ناحية، سهلت انتشار خطاب حقوق الإنسان والديمقراطية ونشأة شبكات للمجتمع المدني عابرة للحدود، مما أتاح للمعارضات السياسية فضاءً بديلاً لعرض برامجها. ومن ناحية أخرى، أدى الاصطدام بين هذه القيم المستوردة والبنى الاجتماعية والقيمية التقليدية إلى خلق حالة من اللااستقرار والتناقض داخل المجتمعات نفسها[47] ، وعلى الصعيد الإقليمي، عملت قوى العولمة، ممثلة بالدول الكبرى والشركات الإعلامية العالمية، بنشاط على تأجيج الخلافات العربية-العربية وتحويلها إلى أزمات مزمنة (مقاطعات، قطع علاقات، إغلاق حدود)، مما أفقد النظام الإقليمي العربي أي قدرة على التضامن أو التحرك المستقل، وعمق تبعية العديد من دوله للخارج[48] .

ويمكن تلخيص المأزق العربي في هذه المرحلة بارتباط دخول العولمة بحقبة من الفوضى الخلاقة، تميزت باتجاهين متزامنين: الأول، تصاعد التدخلات الخارجية السافرة (سياسية وعسكرية) لتفكيك الكيانات الوطنية المستقرة وإخراجها من الحقبة "القديمة" ذات النزعة القومية. والثاني، تنامي ردود الأفعال العشوائية واللاعقلانية من نخب حاكمة مشتتة وخائفة، وقطاعات واسعة من الرأي العام غارقة في الارتباك والغضب العاطفي، بعيداً عن أي رؤية استراتيجية[49] ، وفي هذا السياق، تم الترويج لمفاهيم مثل "التنازل عن جزء من السيادة" و"السيادة المرنة"، ليس كتنظير أكاديمي، بل كمبرر عملي للتدخل في الشؤون الداخلية[50] .

والنتيجة الحتمية كانت تحولاً جوهرياً في صنع السياسة: فالقدرة على تحديد السياسات الوطنية (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) بدأت تنتقل من أيدي الحكومات إلى أيدي المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد، البنك الدولي) والشركات متعددة الجنسيات، مما أفقد الدول العربية، ذات الاقتصادات الهشة، معظم أدوات سيادتها الفعلية[51] ، وتمثل العولمة السياسية الهدف الاستراتيجي الأبعد، حيث إن إنجاز العولمة الاقتصادية والثقافية

يمهد الطريق لعالم "بلا حدود سياسية" بالمعنى التقليدي، أي عالم تُدار فيه المجتمعات بواسطة شبكات من القوى الاقتصادية والمعلوماتية تتجاوز الدول[52] ، وهذا يتطلب تغييراً عميقاً في طبيعة الولاء، من الولاء للدولة والأمة إلى ولاءات جديدة فردية أو طائفية أو استهلاكية، يتم الترويج لها عبر شعارات "نهاية الإيديولوجيا" و"نهاية التاريخ[53]" ، ويصبح الدفاع عن السيادة الوطنية في هذا المنظور عملاً "رجعياً"، مما يبرر، كما حدث في العراق 2003، استخدام القوة المباشرة لتغيير الأنظمة تحت ذرائع مختلفة[54] ، وتم توظيف آلة إعلامية ودعائية هائلة، تشمل منظمات دولية ووسائل إعلام عالمية ومفكرين موالين، لترويج هذا الخطاب و"تطبيع" فكرة انتزاع السيادة[55] .

وقد مارست الولايات المتحدة هذا النهج بشكل صريح، فبعد احتلال العراق، وظفت أدوات الضغط والعقوبات والدعم المباشر للمعارضات لتركيع الأنظمة الرافضة، كما في حالتي ليبيا وسوريا، مستخدمة شعارات محاربة الإرهاب وحقوق الإنسان كأدوات للتغيير السياسي القسري[56] ، والرؤية الشاملة تمثلت في مشروع "الشرق الأوسط الجديد" أو "الكبير"، الذي يهدف إلى إعادة رسم الخريطة السياسية للمناعة بحدودها وقيمها وهوياتها، لخلق كيانات جديدة قابلة للاندماج في النظام العالمي المعولم والخاضعة لهيمنة القطب الواحد[57] .

"ويؤكد الباحث أن البعد السياسي للعولمة لم يكن مجرد تأثير خارجي، بل كان عملية تفكيك منهجية للدولة الوطنية العربية، ولقد تحولت العولمة من إطار تحليلي إلى أداة فعلية لإعادة الهندسة الجيوسياسية، ولم تكتف بإضعاف الدولة، بل سعت إلى إنتاج "دولة جديدة" هجينة: ضعيفة تجاه الخارج وقمعية تجاه الداخل، مهمتها الأساسية ضمان استقرار السوق وتدفق الموارد ومواءمة السياسات المحلية مع المتطلبات العالمية. إن ما حدث في العراق وليبيا وسوريا ليس حوادث منفصلة، بل فصول في مسرحية واحدة: تفكيك الكيانات الأكثر مقاومة وإرثاً قومياً، واختبار آليات جديدة للهيمنة عبر الحروب بالوكالة والفوضى المنظمة. والنتيجة هي نظام إقليمي عربي مُعولم قسراً: مُفكك سياسياً، تابع في قراره، وغارق في صراعات هوياتية طائفية وإثنية، وهو الوضع الأمثل لاستمرار الهيمنة الخارجية" .

● **ثانياً: البعد الاقتصادي: إعادة الإنتاج البنيوي للتخلف والتبعية**

يُعد البعد الاقتصادي للعولمة الأكثر وضوحاً وتأثيراً مباشراً في حياة الأفراد، لكونه يمسّ قضايا البقاء اليومي مثل العمل والدخل والمعيشة[58] ، ويمثل تحول السلطة من الدولة إلى الشركات المتعددة الجنسيات النقطة المركزية هنا، وهي عملية تاريخية تشابه، في منطقها، عملية تحول السلطة من الإقطاع إلى الدولة القومية قبل قرون، حيث كان الدافع هو التقدم التقني والحاجة إلى أسواق أوسع[59] ، وقد جعلت الدول الرأسمالية المتقدمة من هذه الشركات رأس حربتها لتنفيذ العولمة الاقتصادية، منحتها سلطات تفوق سلطات العديد من الدول، وسهلت لها خلق سوق عالمي موحد يتحرك فيه رأس المال والسلع بحرية، بينما تبقى حركة العمل مقيدة[60] ، وتعمل المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد، البنك الدولي) ومنظمة التجارة العالمية كمهندسين لهذا النظام، يفرضون سياسات الليبرالية الجديدة المتطرفة (خصخصة، تحرير التجارة، تقليص الإنفاق الاجتماعي) لإعادة هيكلة اقتصادات الدول النامية لتصبح سوقاً ومصدراً للمواد الخام[61] .

ورغم انصياع معظم الدول العربية لبرامج التكيف الهيكلي هذه، إلا إنها لم تسلم من تداعياتها الكارثية، والتي يمكن إيجازها في: انسحاب الدولة من دورها التنموي مع عجز القطاع الخاص الربحي عن سد الفراغ، تراجع الادخار والاستثمار المحلي وفشل جذب الاستثمار الأجنبي المنتج، استمرار الاعتماد الشبه كامل على ريع المحروقات في الصادرات، تعمق التبعية التكنولوجية والغذائية، وتراجع حاد في نسبة التجارة البينية العربية لصالح التبادل مع المراكز الصناعية[62] ، وبذلك، وجدت هذه الاقتصادات نفسها غارقة في تيار العولمة ككائنات منفعلة، فقدت السيطرة على سياساتها النقدية والمالية، وأصبحت قراراتها الاقتصادية تُتخذ في واشنطن أو مقرات الشركات العملاقة[63] .

وكانت النتيجة الاجتماعية المباشرة تفاقم البطالة، خاصة بين الشباب، حيث إن سياسات رفع الكفاءة والإحلال التقني، في ظل اقتصادات غير منتجة، تقلص فرص العمل ولا تخلق أخرى جديدة[64] ، وهذا يفضي إلى وظيفة بنيوية للعولمة الاقتصادية في الجنوب: فهي ليست مجرد استغلال، بل هي آلية لإعادة إنتاج التخلف. فهي تعمل على استنزاف

الفائض الاقتصادي المحلي (عبر تحويل الأرباح والديون) ومنع تراكمه، وتدمير الصناعات الوطنية الناشئة بإغراق الأسواق بالسلع المستوردة، وبالتالي إعاقة أي إمكانية حقيقية للتنمية الذاتية المستقلة[65] .

ولعل المفارقة الكبرى تكمن في أن الانخراق العربي في العولمة تم عبر بوابة الاتفاقيات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي وأمريكا، وليس عبر التكامل العربي الذاتي. وقد تنافست الدول العربية في تقديم التنازلات القانونية والضريبية لرأس المال الأجنبي، مما عمق من طابعها الريعي وربطها أكثر بموجات الاقتصاد العالمي. وهكذا، لم تكن العولمة فرصة للتنمية العربية، بل كانت آلية لعولمة التبعية نفسها، حيث تم دمج المنطقة في النظام العالمي كطرف تابع ومفكك، لصالح دول وجيوب اقتصادية مهيمنة[66] ، مع بقاء الولايات المتحدة في قمة الهرم، حارسة لهذا النظام ومستفيدة منه بشكل رئيسي[67] .

"ويخلص الباحث إلى أن البعد الاقتصادي للعولمة كرس بنية اقتصادية عربية مشوهة ومعاقة، ولقد حوّلت العولمة الاقتصاديات العربية من اقتصادات ذات إمكانية تحول تنموي (رغم كل عيوبها) إلى "اقتصادات ريعية مالية"، حيث يحل الاستيراد محل الإنتاج، والاستثمار في العقارات والخدمات محل الاستثمار الصناعي، والاعتماد على تحويلات المغتربين والعون الخارجي محل الإنتاج المحلي. إنها عملية "إزالة التصنيع" و"إعادة الأولوية" لجعل الاقتصاد العربي مجرد سوق استهلاكي وملاذ لرؤوس الأموال المالية المتقلبة، وهذا البعد هو الأساس المادي الذي يجعل الأبعاد السياسية والثقافية ممكنة، فالدولة المفلسة والمجتمع المفقّر يصبحان أكثر عرضة للضغوط السياسية والاختراق الثقافي. إن التنمية السياسية الحقيقية مستحيلة في ظل هذا النموذج الاقتصادي التبعي، لأنه يخلق مجتمعاً غير قادر على الإنتاج ولا الابتكار، وبالتالي غير قادر على المطالبة بحقوقه أو مراقبة حكامه بشكل فعال" .

● **ثالثاً: البعد الثقافي-الاجتماعي: اختراق الهوية وإنتاج الاغتراب**

يمثل البعد الثقافي-الاجتماعي للعولمة أعمق أبعادها تأثيراً، لأنه يستهدف الهوية والذاكرة والقيم التي تشكل نواة الصمود المجتمعي[68] ، وتعتمد آليات هذا البعد على القوة الناعمة الهائلة للغرب، ممثلة بسيطرة إعلامية وتكنولوجية شبه مطلقة، تمكنه من تعميم

أنماط الثقافة والاستهلاك والقيم الغربية (والأمريكية تحديداً) عبر أقمار البث الفضائي والإنترنت والصناعات السينمائية والترفيهية [69]، وبذلك، فإن التغيير الثقافي ليس مجرد نتيجة ثانوية، بل هو مظهر مركزي وهدف استراتيجي للعولمة، الذي يسعى إلى خلق "ثقافة كونية" موحدة، غربية المحتوى والمرجعية[70] ، وتوصف بدقة بأنها "أمركة" للعالم، حيث تتحول الولايات المتحدة من قوة عسكرية إلى "مصدر للصور والأحلام" التي تحدد معنى الحياة الحديثة[71] .

يؤدي هذا الضخ المتواصل إلى نتائج خطيرة على الصعيد النفسي-الاجتماعي، أبرزها إحداث شرخ في "الشخصية القومية" أو الهوية الجمعية، حيث يصبح الفرد يعيش في ازدواجية قاسية بين مرجعيته المحلية والمرجعية العالمية المعروضة عليه يومياً[72] ، وتدفع الثمن الأكبر في هذا المجال الدول النامية، ومنها العربية، التي تجد تراثها وقيمها تحت حصار إعلامي وسياقي دائم [73]، وتعاني الثقافة العربية تحديداً من حالة "اختراق بنيوي"، حيث لا يقتصر الأمر على تدفق المنتجات، بل على بث مفاهيم وقيم جديدة (الفردية المتطرفة، النسبية المطلقة، ثقافة الاستهلاك السريع) تتصادم مع منظومة القيم المجتمعية التقليدية والدينية، بهدف زعزعة الثقة بالمرتكزات التاريخية والرمزية للأمة [74].

وقد أدى هذا إلى أزمة هوية عميقة، تتجلى في فقدان الثقة بين الحكام والمحكومين، وتراجع الشعور بالانتماء والمسؤولية تجاه الوطن، لصالح شعور بالاغتراب واللامبالاة[75] ، ويتم الترويج نظرياً لانتماء بديل هو "المواطنة العالمية" أو "الانتماء للإنسانية"، والذي يبدو نبيلاً في ظاهره، لكنه في سياق الهيمنة يعني في الواقع تجريد الفرد من أسلحة المقاومة الثقافية التي توفرها الهويات الجماعية الأصيلة[76] ، وهذا ما يفسر الصعود الملحوظ للحركات الدينية والقومية والهويات الفرعية (الطائفية، الإثنية) كردود فعل دفاعية عنيفة لمحاولة الحفاظ على الذات في مواجهة هذا الطوفان[77] .

وعلى الصعيد الاجتماعي المباشر، أسهمت ثورة الاتصالات في كسر احتكار النخب التقليدية للمعرفة، ونشرت أنماط سلوكية وقيمية جديدة بغض النظر عن مدى ملاءمتها للنسق الاجتماعي العربي[78] ، وسهل الاستخدام غير الواعي لوسائل الإعلام الجديدة، في

غياب التربية النقدية، بروز مظاهر التفكك الأسري والانحلال الأخلاقي لدى شريحة من الشباب[79]، وتركز العولمة الاجتماعية جهودها على هذه الفئة بالذات، مستخدمة كل أدوات التقنية (السوشيال ميديا، الألعاب الإلكترونية، المحتوى الترفيهي) لنشر قيم الاختلاط غير المنضبط والانحراف والمتعة الفورية، في هجوم ممنهج على النسق القيمي العربي الذي يرتكز على الأسرة والعرض والحياء[80].

والخلاصة هي صبغ الثقافة العربية بصبغة "ثقافة استهلاكية" سطحية، تفضل الكسب السريع والتسلية الوقتية وإثارة الغرائز، على حساب العمق الفكري والقيمي والروحي. إنه اختراق يستهدف العقل والنفس معاً، ويغير أدواتهما في التعامل مع العالم، أي "الإدراك" نفسه[81].

"ويؤكد الباحث أن البعد الثقافي-الاجتماعي هو أخطر أبعاد العولمة على المدى الطويل، لأنه يهاجم أسس التماسك المجتمعي ويدمر القدرة على المقاومة من الداخل. إنه ينتج "الإنسان المعولم" العربي: إنسان منفصل عن تراثه، مشتت الهوية، مستهلك سلبي، منغمس في همومه الفردية الضيقة، وغير قادر على تصور مشروع جماعي للمستقبل، وهذا الاغتراب الثقافي هو التربة الخصبة للاستبداد السياسي من ناحية (لأن المجتمع المشتت لا يطالب بحقوقه)، وللفوضى والصراع الهوياتي من ناحية أخرى. إن الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية هنا ليس رجعية، بل هو شرط أساسي لأي تحديث حقيقي. فالتنمية السياسية لا تقوم على أنقاض الهوية، بل تقوم على هوية واثقة وقادرة على الانتقاء والتفاعل الإيجابي مع العالم، ولذلك، فإن أي مشروع للتحديث السياسي في العالم العربي يجب أن يبدأ بإعادة الاعتبار للهوية الثقافية كحصن ضد الاختراق وكأساس للمواطنة الفاعلة".

■ **الاستنتاجات**:

من خلال هذه الورقة البحثية يتضح أن العولمة لا تمثل مجرد قوة خارجية تؤثر على دول العالم الثالث، بل هي إطار معقد للتفاعلات البنيوية التي تعمل على تشويه مسارات التحديث وتعطيل إمكانيات التنمية السياسية الحقيقية. لقد أظهر التحليل أن الانتقال

من دراسة "الآثار" إلى تحليل "الأبعاد التفاعلية" للعولمة يسمح بفهم أعمق للجدلية بين العوامل الداخلية الهشة في الدولة الريعية والضغوط الخارجية المنظمة، حيث تتحول العولمة من خلفية تحليلية إلى أداة فعالة في إعادة هندسة الواقع السياسي والاقتصادي والثقافي.

في الحالة الليبية، تتجلى هذه الديناميكية بشكل واضح، حيث ساهمت التفاعلات غير المتكافئة مع العولمة في تعميق التناقضات البنيوية للنظام الريعي، مما أدى إلى "تحديث مشوه" ظل قاصرًا عن تحقيق أي تحول ديمقراطي حقيقي. وقد تحول دور العولمة بعد عام 2011 من عامل ضاغط إلى قوة فاعلة ومباشرة في تفكيك مؤسسات الدولة، حيث تم توظيف خطابها السياسي (كالديمقراطية وحقوق الإنسان) والاقتصادي (كتحرير الأسواق) لإضفاء الشرعية على تدخلات أعادت إنتاج التبعية بأشكال جديدة. وبالتالي، تخلص الورقة إلى أن التنمية السياسية في السياقات الهشة لا يمكن أن تكون نتاجًا سلبيًا لضغوط العولمة، بل تتطلب بالضرورة مشروعًا داخليًا وطنيًا توافقيًا قادرًا على إعادة بناء شرعية الدولة على أساس مؤسسي، والتفاعل الاستراتيجي والانتقائي مع النظام العالمي، بدلاً من الاندماج غير المتكافئ الذي يؤدي إلى مزيد من التفكك والتبعية.

■ **الخاتمة:**

ختاماً، تؤكد هذه الدراسة أن العلاقة بين العولمة والتنمية السياسية في ليبيا – وفي دول العالم الثالث عموماً – لم تكن علاقة تقدمية محض، بل كانت علاقة إشكالية مليئة بالمفارقات والتناقضات. لقد عملت العولمة، من خلال أبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية، ليس كحاضنة للتحديث الديمقراطي، بل كعامل مضاعف لأزمات الدولة الليبية التقليدية.

فعلى الصعيد الاقتصادي، كرست العولمة النموذج الريعي الأحادي، وجعلت الاقتصاد رهينة للتقلبات العالمية، مما أفقد الدولة مصدر شرعيتها التقليدية القائمة على التوزيع دون تمكين المجتمع اقتصادياً. وعلى الصعيد السياسي، جاءت التدخلات الخارجية، تحت مظلة الخطاب المعولم لحقوق الإنسان والديمقراطية، لتساهم في تفكيك مؤسسات الدولة القائمة دون بناء بديل مؤسسي قادر على إدارة التنوع والخلاف. أما ثقافياً، فقد ساهمت العولمة في

إحداث شرخ هوياتي بين خطاب تقليدي منغلق ونخب منفتحة لكنها منفصلة عن الواقع الاجتماعي، مما غذى أزمات الانتماء.

وبالتالي، فإن الحالة الليبية تظهر أن التنمية السياسية الحقيقية لا يمكن أن تكون نتاجاً لضغوط خارجية أو لاندماج غير متكافئ في النظام العالمي. إنها تحتاج أولاً وأخيراً إلى مشروع داخلي وطني توافقي، يستند إلى عقد اجتماعي جديد يعيد بناء شرعية الدولة على أساس المواطنة والمشاركة والعدالة، ويتمكن من التفاعل الاستراتيجي مع العولمة بانتقائية وذكاء، بدلاً من أن يكون مجرد موضوع سلبي لتأثيراتها. إن مستقبل ليبيا، والتحديث السياسي فيها، مرهونان بقدرة النخب والقوى الاجتماعية على استعادة المبادرة الداخلية وبناء دولة المؤسسات، التي تشكل الضامن الوحيد لتنمية سياسية حقيقية في مواجهة عواصف العولمة.

■ **المراجع:**

1 – جلال أمين، العولمة، دار الشروق ، ط 2 ، القاهرة – مصر ، 2010، ص 17.

2 – حبيب عبد القادر محمود الشاوي، ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، المجلة السياسية والدولية، العدد 3 ، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ربيع – 2006، ص 65

3 – محمد صايل نصر الله الزيود، تأثير العولمة على الثقافة العربية، بحث نشر على الموقع الالكتروني: www.arabthought.org

4 – المرجع السابق

5 – حبيب عبد القادر محمود الشاوي، ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص65

6 – رولاند روبرتسون، العولمة والنظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة: أحمد محمود ونورا أمين المجلس الأعلى للثقافة – الهيمنة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة – مصر ، 1998 ، ص 132

7 – بدرية بشر، واقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي – دبي والرياض أنموذجان، سلسلة أطروحات الدكتوراه 70 مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان، أيار – 2008 ، ص35

8 – رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي دار دجلة ، عمان الأردن، 2008، ص 23

9 - غربي محمد، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، ص19، بحث نشر على الموقع الالكتروني: - www.univ-chlef.dzlrenaflarticles-renaf-N-06/article.pdf

10 – بدرية بشر، واقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي، مرجع سابق، ص36

11 - خالد الشقران، تأثير العولمة وتكنولوجيا الاتصال والاعلام في العلاقات الدولية، مركز الرأي للدراسات بحث نشر في نوفمبر/ 2006 ، نشر على الموقع الالكتروني www.alrauenter.com

12 - جلال أمين، العولمة، مرجع سابق، ص12

13 - خالد الشقران، تأثير العولمة وتكنولوجيا الاتصال والإعلام في العلاقات الدولية، مرجع سابق

14 - فارس فائق ظاهر، تأثير العولمة على واقع الدول العربية، بحث نشر على الموقع الالكتروني http://blig.amin.org

15 - رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص23

16 - مجموعة باحثين، أثر العولمة على سيادة الدولة موقع الدبلوماسي بحث نشر على الموقع www.aldiplo.net

17 - خالد الحروب، مفهوم العولمة - محاولة رسم حدود ،التعدين مجلة آفاق، بيروت ،لبنان، 1998 ، ص 17 ، نقلاً عن خالد حسن جاسم حميد العبيدي، العولمة ومستقبل الأمن المائي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2004 ، ص 9

18 – حميد نقل النداوي، العولمة ومستقبل الدول الوطنية في الوطن العربي المجلة السياسية والدولية، العدد الأول كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، خريف، 2005 ، ص 105

19 – خالد حسون جاسم حميد العبيدي، العولمة ومستقبل الأمن المائي العربي، مرجع سابق ، ص10

20 - ناجي الغربي، أثر العولمة على الوطن العربي ، بحث نشر على الموقع الالكتروني - www.najialqahezi.com

21 – غربي محمد، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مرجع سابق ،ص20

22 – خالد حسون جاسم حميد العبيدي، العولمة ومستقبل الأمن المائي العربي، مرجع سابق ، ص 10

23 - المرجع السابق، ص11

24 - غربي محمد، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مرجع سابق ، ص20

25 – أنس حسين بواطنة العولمة والدولة، انهيارها أم تغير في وظائفها، الحوار المتمدن، العدد (3097 ، 17/8/2010، بحث نشر على الموقع الالكتروني : www.ahewar.org

26 - سليم الحص ، العروبة والعولمة ، مجلة المستقبل العربي، العدد (326) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ابريل، 2006، ص7

27 - رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص33

28 - المرجع السابق، ص23

29 - غربي محمد، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مرجع سابق ، ص 24

30 - المرجع السابق، ص23

31 - المرجع السابق، ص25

32 - نجيم دريكش الدحماني، العولمة - الحداثة - الحضارة.. وتأثيرها على العالم العربي، بحث نشر على الموقع الالكتروني : http://NADJIM

33 - بعيري زكريا مستقبل النظام الإقليمي العربي وتحدياته.. بحث نشر على الموقع الالكتروني: http://edudiantdz.net

34 - حامد عبد الماجد قويسي، مفهوم النظام الرسمي العربي، رؤية نقدية تحليلية مركز الجزيرة للدراسات بحث نشر بتاريخ 1/4/2009 نشر على الموقع الالكتروني: http://aljazeera.net

35 - هادي حسن عليوي النظام الإقليمي العربي بين إشكاليات الواقع والمتغيرات في المنطقة، موقع جريدة الصباح البغدادية، مقالة نشرت على الموقع الالكتروني: www.alsabaah.com

36 - منير الحمش مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار، مجلة المستقبل العربي، العدد (353)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، يوليو، 2008 ، ص 15

37 - برهان غليون المحنة العربية الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 1993، ص225

38 - مهيوب غالب أحمد الإصلاح الديمقراطي العربي في برامج الداخل ومشاريع الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد (314)، مركز دراسات الوحدة العربية، ابريل - 2005 ، ص 150

39 - برهان غليون، نهاية النظام الإقليمي العربي مركز الجزيرة للدراسات مقالة نشرت بتاريخ 10 / 3 / 2009م نشر على الموقع الالكتروني: .http://aljazeera.net

40 - السيد يسين، أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر ، 2009،ص64

41 - رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 23

42 - غربي محمد، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مرجع سابق، ص 25

43 - المرجع السابق ، ص31

44 - أمل فؤاد عبيد، آليات العولمة .. آثارها وتجلياتها ، موقع الحوار المتمدن، العدد (1782) ، 1/1/2007 ، بحث نشر على الموقع الالكتروني: www.ahewar.org

45 - غربي محمد، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مرجع سابق، ص31

46 - أمل فؤاد عبيد، آليات العولمة .. آثارها وتجلياتها، مرجع سابق

47 - السيد يسين، أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية، ص 12

48 - باسل محمد حسن العزاوي، العولمة ومستقبل النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، (معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا (سابقاً) ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2001، ص 122

49 - برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، بحث نشر بتاريخ 14 / ديسمبر / 2005 ، نشر على الموقع الالكتروني: http://critique-cociale.blogspot.com

50 - باسل محمد حسن العزاوي، العولمة ومستقبل النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق ، ص 122

51 - ناجي الغربي، أثر العولمة على الوطن العربي، مرجع سابق

52 - حبيب عبد القادر محمود الشاوي، ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق ، ص81

53 - جلال أمين، العولمة، مرجع سابق، ص 21

54 - حبيب عبد القادر محمود الشاوي، ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق ، ص 82

55 - المرجع السابق، ص21

56 - قحطان أحمد سليمان الحمداني، العولمة وإمكانيات العولمة (العروبة) البديلة في الوطن العربي، مجلة قضايا سياسية ، العدد (17)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009، ص 69

57 - فارس فائق ظاهر، تأثير العولمة على واقع الدول العربية، مرجع سابق

58 - حبيب عبد القادر محمود الشاوي، ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق ، ص78

59 - جلال أمين، العولمة، مرجع سابق، ص 20

60 - المرجع السابق، ص79

61 - أمل فؤاد عبيد، آليات العولمة .. آثارها وتجلياتها، مرجع سابق

62 - نجيم دريكش الدحماني، العولمة - الحداثة - الحضارة.. وتأثيرها على العالم العربي، مرجع سابق

63 - ناجي الغربي، أثر العولمة على الوطن العربي، مرجع سابق

64 - غربي محمد، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مرجع سابق، ص34

65 - أمل فؤاد عبيد، آليات العولمة .. آثارها وتجلياتها، مرجع سابق

66 - برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، مرجع سابق

67 - لطيف كريم العبيدي وياسين محمد الدليمي ، حقوق الإنسان والعولمة المجلة السياسية والدولية العدد الأول كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، خريف - 2005 ، ص 133

68 - أنس حسين بواطنة العولمة والدولة، انهيارها أم تغير في وظائفها- مرجع سابق

69 - ناجي الغربي، أثر العولمة على الوطن العربي، مرجع سابق

70 – أمل فؤاد عبيد، آليات العولمة .. آثارها وتجلياتها، مرجع سابق

71 – برهان غليون العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، مرجع سابق

72 – حبيب عبد القادر محمود الشاوي، ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق ، ص83

73 – ناجي الغربي، أثر العولمة على الوطن العربي، مرجع سابق

74 – حبيب عبد القادر محمود الشاوي، ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق ، ص83

75 – نجيم دريكش الدحماني، العولمة - الحداثة - الحضارة.. وتأثيرها على العالم العربي، مرجع سابق

76 – محمد صايل نصر الله الزيود ، تأثير العولمة على الثقافة العربية، مرجع سابق

77 – السيد يسين ، مشاكل الهوية و التعددية الثقافية في الوطن العربي ، موقع جريدة المؤتمر (العراقية)، العدد (2523 ، 7/ يونيو/ 2012، مقالة نشرت على الموقع الالكتروني: www.almutmar.com

78 – بدرية بشر، واقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي، مرجع سابق ، ص 50

79 – نجيم دريكش الدحماني، العولمة - الحداثة - الحضارة.. وتأثيرها على العالم العربي، مرجع سابق

80 – علي الدين هلال وجميل مطر ، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت- لبنان، ص 194 ، كتاب حمل على الموقع الالكتروني ://:http ninjaup.com | files | 1QLMAZR2 | 003.pdflinks

81 - محمد صايل نصر الله الزيود ، تأثير العولمة على الثقافة العربية، مرجع سابق

القضية الليبية في المحافل الدولية ودورها في تحقيق الاستقلال

■ أ.هناء محمود الشديد *

● تاريخ استلام البحث 2025/08/25م ● تاريخ قبول البحث 2025/12/02م

■ **المستخلص:**

يتناول هذا البحث تطور القضية الليبية في المحافل الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى إعلان الاستقلال سنة 1951م، مع التركيز على دور المؤتمرات الدولية في لندن وباريس، ثم انتقال الملف إلى الأمم المتحدة، ويحلل البحث مساهمة الهيئات المنبثقة عن المنظمة الدولية ، مثل المجلس الاستشاري، ولجنة الواحد والعشرين، والجمعية الوطنية، في تمهيد الطريق لتشكيل الحكومة وإعلان الدستور والاستقلال، ويخلص إلى أن استقلال ليبيا كان نتاج تفاعل معقد بين الإرادة الوطنية والجهد الدولي.

● **الكلمات المفتاحية:** القضية الليبية-المؤتمرات الدولية-الأمم المتحدة-الاستقلال الليبي-لجنة الواحد والعشرين-الجمعية الوطنية-الدستور الليبي 1951م.

■ **Abstract:**

This study examines the development of the Libyan question in international forums from the end of World War II to the declaration of independence in 1951. It focuses on the role of the London and Parish conferences and the subsequent transfer of the issue to the United Nations. The research analyzes the contribution of UN-sponsored bodies such as the Advisory Council, the Committee of Twenty-One, and the National Assembly I paving the way for the formation of the government, the proclamation of the constitution, and independence. The study concludes that Libyan independence was the result of a complex interaction between national will and international efforts.

Keywords: Libyan Question-International Conferences- United Nation- Libyan Independence-Committee of Twenty-One- Libyan National Assembly-Libyan Constitution 1951.

* مساعد محاضر بالقسم العام - كلية العلوم السياسية وعلوم الاتصال - جامعة الزاوية E-maiL:hnamhmwd168@gmail.com

■ **مقدمة**

شهدت القضية الليبية بعد الحرب العالمية الثانية اهتماما دوليا واسعا نتيجة الفراغ السياسي الذي خلفه انهيار السيطرة الإيطالية ، وفد انتقلت ليبيا من ساحة صراع بين القوى الكبرى إلى موضوع مطروح على أجندة المؤتمرات الدولية ثم الأمم المتحدة، التي توالت الإشراف على المسار المؤدي إلى الاستقلال، يسعى هذا البحث إلى تتبع أدوار هذه المحافل الدولية في تهيئة الظروف السياسية والقانونية التي أفضت إلى إعلان الدولة الليبية سنة 1951م.

■ **إشكالية البحث**:

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الريس الآتي:

على أي مدى أسهمت المحافل الدولية في بلورة المسار السياسي الذي أدى إلى استقلال ليبيا سنة 1951م؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية:

س1 . ما طبيعة المداولات الدولية حول ليبيا في المؤتمرات الدولية؟

س2 . كيف تعاملت الأمم المتحدة مع القضية الليبية منذ إدراجها على جدول أعماله؟

س3 . مادور المجلس الاستشاري، ولجنة الواحد والعشرين، والجمعية الوطنية في تهيئة الظروف لإعلان الاستقلال؟

■ **أهداف البحث**:

1-تحليل الدور الحقيقي للمؤتمرات الدولية في تدويل القضية الليبية.

2-إبراز مساهمة الأمم المتحدة في الانتقال من الوصاية إلى الاستقلال.

3-توضيح طبيعة الهيئات الليبية المنبثقة عن قرارات الأمم المتحدة.

4-ربط المسار الدولي بالمسار الوطني المؤدي إلى إعلان الدولة الليبية.

■ **أهمية البحث**

-معالجته مرحلة مفصلية في التاريخ الليبي الحديث.

-تسليطه الضوء على العلاقة بين العامل الدولي وبناء الدولة الليبية.

■ **منهجية البحث**:

أعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي في تتبع الأحداث، بالإضافة إلى المنهج الوصفي في عرض مداولات المؤتمرات والقرارات الأممية.

خطة البحث:انقسم هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين، وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

- المبحث الأول القضية الليبية في المؤتمرات الدولية.

- المبحث الثاني القضية الليبية في الأمم المتحدة.

- الخاتمة

- قائمة المصادر والمراجع

■ **المبحث الأول: القضية الليبية في المؤتمرات الدولية**

أخذت القضية الليبية تبرز على الساحة الدولية عقب تراجع قوات المحور من شمال أفريقيا في مايو 1942م، وهو ما أفسح المجال أمام الحلفاء المنتصرين: (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفيتي) لمناقشة مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة، ومن ضمنها ليبيا، وقد تناولت عدة مؤتمرات دولية هذه القضية، كان أبرزها (**الشريف، 2011، صفحة 45**)

1- مؤتمر لندن (سبتمبر 1945م).

انعقد هذا المؤتمر بحضور وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى لمتابعة مناقشة مستقبل المستعمرات الإيطالية، توافق الجميع مبدئيًا على ضرورة وضع هذه المناطق تحت وصاية دولية، لكنهم اختلفوا حول طبيعة هذه الوصاية والجهات التي ستتولاها، اقترحت الولايات

المتحدة وصاية مشتركة تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات، تنتهي بمنح ليبيا استقلالها، أما فرنسا، فكانت تميل إلى إعادة ليبيا إلى السيادة الإيطالية، في حين أيّدت بريطانيا وصاية إيطالية على ليبيا مع استثناء برقة، بدوره اقترح الاتحاد السوفيتي إدارة إقليم طرابلس لوحده لعشر سنوات، مبررًا ذلك بخبرته في التعامل مع القوميات المتعددة، وقد رفضت بريطانيا وفرنسا هذا المقترح خشية تغلغل النفوذ السوفيتي في المنطقة، خاصة فرنسا التي تخوّفت من تأثير استقلال ليبيا على مستعمراتها في شمال أفريقيا (خذوري، 1966، صفحة 136).

وفي خلفية هذا الخلاف كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تقليص النفوذ السوفيتي في البحر المتوسط، مع اهتمامها غير المباشر بالشأن الليبي؛ إذ انصبّ تركيزها على تأمين المصالح الاقتصادية والنفطية في منطقة الشرق الأوسط، وليس على مستقبل ليبيا بحد ذاته (الشنيطي، 1951، صفحة 196)، وفي سياق موازٍ كثّفت جامعة الدول العربية وبعض الدول الأخرى جهودها الدبلوماسية بإرسال مذكرات تدعو إلى استقلال ليبيا ووحدتها، وتؤكد على الروابط الثقافية والتاريخية التي تجمع بين أقاليمها الثلاثة (Jaylor، 1965، صفحة 595)

2-مؤتمر باريس (1946م) .

شهدت العاصمة الفرنسية باريس في أبريل 1946م، انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى لمواصلة النقاش حول مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، وعلى رأسها ليبيا، وعلى الرغم من طرح عدة مقترحات لحل المسألة فإن المؤتمر لم يتمكن من التوصل إلى توافق، وظل المأزق السياسي قائمًا، ومن أبرز المقترحات التي طُرحت اقتراح بريطاني بمنح ليبيا استقلالًا فوريًا، وهو ما قوبل بتحفظ الاتحاد السوفيتي، الذي رأى في هذا الطرح استبعادًا لمصالحه في شمال إفريقيا، وسرعان ما عدّل ممثل الاتحاد السوفيتي مولوتوف موقفه، مقترحًا نظام وصاية مشترك على المستعمرات بدلًا من وصاية منفردة، على أن توزع المستعمرات على أربع وحدات تخضع كل واحدة منها لإشراف مشترك بين إيطاليا ودولة كبرى في فترة انتقالية تنتهي بالاستقلال الكامل (خذوري، 1966، صفحة 137)، وفي المقابل عبرت جامعة الدول العربية عن رفضها القاطع لمبدأ تقسيم ليبيا أو فرض أي وصاية أجنبية عليها، مؤكدة في مذكرة رسمية وجهتها إلى المؤتمر على أحقية الشعب الليبي الذي شارك في الحرب

العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء في تقرير مصيره بحرية، ولما تعذر التوصل إلى حل خلال مؤتمر أبريل تقرر إعادة طرح الملف الليبي في جلسة جديدة عُقدت في يونيو 1946؛ حيث تقدمت الولايات المتحدة باقتراح يقضي بتأجيل حسم مصير ليبيا لمدة عام، يبدأ من تاريخ توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا، مع استمرار الإدارة القائمة خلال هذه الفترة، وقد لاقى هذا المقترح تأييدًا من الدول الأربع الكبرى التي اتفقت على أن تبقى القضية قيد الدراسة، مع إرسال لجنة تقصي حقائق إلى ليبيا، على أن تُحال القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة إذا فشل المؤتمر في التوصل إلى حل خلال العام المحدد (**الحكيم، 1970، صفحة 30**).

من خلال تحليل مجريات مؤتمر باريس يظهر أن القضية الليبية كانت في نظر القوى الكبرى ورقة تفاوض تخدم مصالحها السياسية والاستراتيجية، أكثر مما كانت قضية تحرر وطني؛ إذ طغت الحسابات الدولية على مبدأ تقرير المصير، مما أفضى إلى فشل المؤتمر في التوصل إلى تسوية؛ ومع ذلك فقد أسهم هذا الفشل في تدويل القضية الليبية، ومهّد الطريق لطرحها لاحقًا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ حيث أُتيح لأول مرة للأطراف الليبية والعربية فرصة أوسع للتأثير في مسار النقاش الدولي في قضايا المصير والاستقلال.

3- معاهدة الصلح مع إيطاليا (1947م).

في سياق استكمال المداولات الدولية حول المستعمرات الإيطالية عُقد مؤتمر الصلح في باريس في أغسطس (1946م)، وانتهى بتوقيع معاهدة سلام مع إيطاليا في 10 فبراير 1947م، برعاية الدول الأربع الكبرى: (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، والاتحاد السوفيتي)، وبمشاركة عدد من الدول الأخرى، وقد دخلت المعاهدة حيّز التنفيذ بعد التصديق عليها رسميًا في 15 سبتمبر 1947م، وشكلت محطة حاسمة في تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، وقد نصت المادة (23) من المعاهدة على التالي: تنازل إيطاليا عن كافة حقوقها في مستعمراتها السابقة، وهي ليبيا وإريتريا والصومال، مع الإبقاء على الإدارة القائمة في تلك الأقاليم مؤقتًا إلى حين التوصل إلى حل نهائي، كما ألزمت الدول الأربع الكبرى بالبث في مصير تلك المستعمرات خلال عام من بدء تنفيذ المعاهدة، وأكدت أن أي إخفاق في التوصل إلى اتفاق خلال المهلة المحددة سيؤدي إلى إحالة القضية إلى الجمعية العامة للأمم

المتحدة، على أن تُحترم رغبات السكان المحليين وتُراعى حاجاتهم، بما يحفظ الأمن والسلم الدوليين (حليم، 1992، صفحة 193).

واستنادًا إلى هذه البنود تم إنشاء لجنة تحقيق رباعية في 3 أكتوبر 1947م، تتألف من ممثلين عن الدول الأربع الكبرى، وكُلفت بمهمة تقصي الحقائق حول الأوضاع في المستعمرات على أن تبدأ اللجنة جولتها في إريتريا وتنتهي في ليبيا، بترتيب يشمل طرابلس، فزان، ثم برقة، وقد حُددت مهمتها بجمع الآراء من مختلف الفئات والجهات، وتسجيل المواقف المتباينة، دون أن يكون من صلاحياتها تقديم توصيات حاسمة بشأن تقرير المصير (الضراط، 2012، صفحة 60)، وبعد (75) يومًا من العمل الميداني في ليبيا، خلصت اللجنة في تقريرها إلى جملة من النتائج، أبرزها: أن معظم سكان البلاد يعانون من الأمية ويعيشون حياة بدوية، وأن الأغلبية في برقة تؤيد الاستقلال تحت قيادة الملك السنوسي، مع وجود توافق بين الأحزاب السياسية الليبية على ضرورة استقلال ليبيا ووحدتها وانضمامها إلى جامعة الدول العربية، كما رصد التقرير رغبة الأقلية الإيطالية في طرابلس في عودة الاستعمار الإيطالي، وهو ما رفضه السكان الليبيون رفضًا قاطعًا (الحكيم، 1970، صفحة 68)

وفي 13 سبتمبر 1948م، اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع لمناقشة تقرير اللجنة، إلا إن الخلافات ظلت قائمة؛ حيث اقترحت بريطانيا والولايات المتحدة وضع برقة تحت وصاية بريطانية مؤقتة، وتأجيل البت في مصير طرابلس وفزان، في حين دعا الاتحاد السوفيتي إلى وصاية دولية مدتها عشر سنوات تنتهي بالاستقلال، أما فرنسا فقد اقترحت تأجيل الحسم لمدة عام إضافي، ولما فشل المؤتمر في التوصل إلى تسوية قررت الدول الأربع إحالة القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 سبتمبر 1948م. (حليم، 1992، صفحة 193).

يتضح من هذا أن معاهدة الصلح الإيطالية لسنة 1947م، مثلت إطارًا قانونيًا لإنهاء حالة الحرب وتصفية المستعمرات الإيطالية، لكنها لم تكن حاسمة في تقرير مصير ليبيا، فرغم اعترافها بتنازل إيطاليا عن حقوقها في البلاد فإنها تركت الباب مفتوحًا أمام أطماع القوى الكبرى التي حاولت كل منها تحقيق مصالحها عبر الوصاية أو التأجيل أو التفاوض السياسي، لقد كانت المداولات التي تلت المعاهدة من إرسال لجنة تقصي الحقائق

إلى مناقشات مجلس وزراء الخارجية مؤشرًا على حجم التنافس الدولي حول ليبيا، ومع أن المعاهدة ومقرراتها لم تقدم حلاً نهائيًا، إلا إن إحالة القضية إلى الأمم المتحدة مثلت خطوة إيجابية فتحت المجال أمام المجتمع الدولي للتدخل في هذا الملف، وأسهمت في نهاية المطاف في التمهيد نحو استقلال ليبيا عام 1951م، في إطار من التوافق الدولي، بعد تجاوز صراعات مرحلة ما بعد الحرب.

■ المبحث الاول- قضية ليبيا في الأمم المتحدة:

أُدرجت قضية المستعمرات الإيطالية ومن ضمنها ليبيا على جدول أعمال الدورة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في باريس بتاريخ 24 سبتمبر 1948م، وقد أُحيلت القضية إلى اللجنة السياسية لدراستها وإعداد تقرير بشأنها، وقد أُدرجت ليبيا في المرتبة العاشرة من أولويات اللجنة، وهو ترتيب عكس من جهة موقع القضية الليبية في سلم الاهتمامات الدولية آنذاك، ومن جهة أخرى أتاح لإيطاليا مساحة من الوقت للتحرك دبلوماسيًا لتغيير موقفي بريطانيا وفرنسا لصالح رؤيتها، مع بداية العام التالي أصبحت القضية الليبية محورًا أساسيًا في اجتماع اللجنة السياسية الذي انعقد في ليك سكسس بنيويورك بتاريخ 16 أبريل 1949م، وفي أعقاب نقاشات مطولة داخل الجمعية العامة تقدم المندوب البريطاني بمشروع قرار يتعلق بتنظيم مناقشة مستقبل ليبيا، عُدل لاحقًا بمبادرة من مصر وفرنسا، وتم اعتماده بصيغته النهائية التي نصت على ما يلي: **(الشنيطي، 1951، صفحة 212)**

أولا- تشكيل لجنة فرعية مكوّنة من أحد عشر عضوًا.

ثانيا- تمكين اللجنة من الاستفادة من نتائج لجنة تقصي الحقائق الرباعية السابقة، وطلب شهادات من الهيئات الليبية التي ترغب في الإدلاء بآرائها.

ثالثا- تحديد يوم 23 أبريل 1949 كآخر موعد لتقديم طلبات ممثلي الأحزاب والهيئات السياسية الليبية **(الشنيطي، 1951، صفحة 212).**

وافق الأعضاء على المشروع بالإجماع، وشرعت اللجنة الفرعية في عملها للنظر في آراء ممثلي شعوب المستعمرات الإيطالية، إلا إن اللجنة رغم جهودها لم تستطع التوصل إلى توافق

حول التوصيات النهائية (السبكي، 1991، صفحة 40)، وفي هذا المناخ من التعقيد جاء الإعلان المفاجئ عن اتفاق بيفن – سفورزا في 8 مايو 1949م، وهو اتفاق ثنائي بين وزير الخارجية البريطاني إرنست بيفن ورئيس الوزراء الإيطالي كارلو سفورزا، نص المشروع على تقسيم ليبيا إلى ثلاث مناطق توضع تحت وصاية دولية، تُدار على النحو الآتي (كاندول، 1988، صفحة 95):

برقة: تحت الإدارة البريطانية مع الإشارة إلى أن ذلك لا يمس بمبدأ إدماجها لاحقًا في دولة ليبية موحدة، وفزّان: تحت الإدارة الفرنسية مع التأكيد ذاته على وحدة البلاد المستقبلية، وطرابلس: تُدار من قبل إيطاليا ابتداءً من عام 1951م، مع الالتزام الشكلي بمبدأ وحدة ليبيا في المستقبل.

لكن المشروع قُوبل برفض واسع؛ إذ شكلت إرادة الشعب الليبي ومعها موقف حاسم من الدول العربية، وعلى رأسها مصر حجر عثرة في وجهه، كما لعب المعسكر الاشتراكي، وعلى رأسه الاتحاد السوفييتي دورًا مركزيًا في عرقلة المشروع، انطلاقًا من حسابات الحرب الباردة التي بدأت تتشكل آنذاك (حليم، 2003، صفحة 195).

لم يكن الموقف الرافض لمشروع بيفن - سفورزا مقتصرًا على الدول الكبرى أو العربية، بل لعبت الدبلوماسية الليبية الوليدة التي بدأت تتبلور داخل أروقة الأمم المتحدة دورًا حاسمًا في إسقاط المشروع، ويُذكر في هذا السياق الدور المحوري الذي أداه علي نور الدين العنيزي ورفاقه الذين تمكنوا من إقناع مندوب هايتي إيميل سان لو بالتصويت ضد المشروع على الرغم من تعليمات حكومته، ما ساهم في ترجيح كفة المعارضة داخل الجمعية العامة. (آدم، 2022، صفحة 289)

وقد شكّل إسقاط المشروع لحظة فاصلة في مسار القضية الليبية، ومثل فشل الخطة نكسة للدوائر الاستعمارية.

على الصعيد الدولي أعيد طرح المسألة الليبية أمام الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1949م؛ حيث خصصت اللجنة السياسية أربع عشرة جلسة لمناقشتها، وقد استمعت اللجنة إلى كلمات ممثلي الدول الأعضاء الذين أبدوا تأييدهم لمنح

ليبيا الاستقلال، إضافة إلى كلمات ألقيت باسم المؤتمر الوطني البرقاوي، والمؤتمر الوطني الطرابلسي، وحزب الاستقلال الطرابلسي، ومندوب عن الأقلية اليهودية، وفي نوفمبر 1949م جرت مناقشات مكثفة انتهت إلى تقديم مشروع قرار ينص على منح ليبيا استقلالها في أقرب فرصة ممكنة، على ألا يتأخر عن الأول من يناير 1952م. (الحكيم، 1970، صفحة 116)، وقد ناقشت الجمعية العامة المشروع في 19 نوفمبر، واعتمدته في 21 نوفمبر 1949م بأغلبية (48 صوتًا) مقابل صوت واحد معارض، وامتناع تسع دول عن التصويت، لكن القرار صدر تحت الرقم (289) وأضحى الإطار المرجعي الدولي لإعداد ليبيا للاستقلال، نصّ القرار الأممي على استقلال ليبيا كدولة مستقلة ذات سيادة بحلول يناير 1952م، كما نص على تشكيل جمعية تأسيسية وطنية تضم ممثلين عن الأقاليم الثلاثة برقة، طرابلس، فزان، تتولى صياغة الدستور بالتشاور فيما بينها كهيئة واحدة، كذلك تقرر تعيين مفوض خاص من الأمم المتحدة لمساعدة الليبيين على إنشاء الحكومة الجديدة على أن يُعاون هذا المفوض مجلس مكوّن من عشرة أعضاء: ستة من ممثلي دول أجنبية: مصر، فرنسا، إيطاليا، باكستان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، وأربعة من داخل ليبيا مندوب عن كل إقليم، بالإضافة إلى مندوب عن الأقليات (المقريف، 2004، الصفحات 250-251).

عُين أدريان بلت مبعوثًا خاصًا للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1949 (خذوري، 1966، صفحة 161)، وبدأ عمله رسميًا في (18 يناير 1950م)؛ حيث شرع في تنفيذ المادة السادسة من قرار الأمم المتحدة، وأجرى سلسلة من المشاورات المكثفة لتشكيل المجلس الاستشاري، ورغم إتمام تسمية المندوبين الدوليين بسهولة (حليم، 2003، صفحة 208)، فإن تسمية الأعضاء الليبيين شهدت تعقيدات وخلافات حادة، لا سيما في طرابلس وبرقة، مما دفع بلت إلى تحديد مهلة نهائية لتقديم الأسماء، وهي 28 مارس 1950م، وقد كانت فزان الإقليم الوحيد الذي قدّم مرشحًا واحدًا متفقًا عليه، فيما قدم الأمير إدريس قائمة من ثمانية أسماء، بينما تقدّمت الأحزاب السياسية الطرابلسية بسبعة مرشحين، وتقدمت الأقليات بأربعة أسماء بناء على مشاورات إضافية أجراها بلت، وبتوافق مع ممثلي الحكومات الست، جرى الإعلان عن تشكيل المجلس الاستشاري في 5 أبريل 1950 (خذوري، 1966، صفحة 162)؛: عقد

المجلس أولى جلساته في طرابلس في 25 أبريل 1950، وواصل أعماله حتى 15 سبتمبر 1950م بعقد 52 جلسة (حليم، 2003، صفحة 208).

وتحت إشراف أدريان بلت انصبت أعمال المجلس على بحث النظام الإداري الأنسب لليبيا، وبعد مناقشات موسعة استقر الرأي على أن النظام الاتحادي الفيدرالي هو الخيار الأفضل؛ نظراً إلى التركيبة القبلية والانقسام الإقليمي، وقد لعبت برقة وفزان دورًا حاسمًا في الدفع نحو النظام الفيدرالي؛ حيث رفض قادتهما بشدة أي شكل من أشكال الحكم المركزي الذي يمنح طرابلس نفوذًا مهيمنًا، وبناءً على هذا التوجه، تم الاتفاق على أن يتم تشكيل الجمعية الوطنية على أساس التمثيل المتساوي بين الأقاليم الثلاثة، باعتبار ذلك الضمان الأفضل لتحقيق توازن سياسي وإقليمي في الدولة الوليدة (حليم، 2003، الصفحات 208-209).

ومن خلال عرض تطورات قضية ليبيا في الأمم المتحدة، يتضح أن مستقبل البلاد لم يكن مرتهنًا فقط بإرادة القوى الكبرى، بل كان -أيضًا- نتاجًا لتفاعلات معقدة بين الضغوط الدولية، والمواقف الإقليمية، والجهود الليبية الوليدة داخل أروقة المنظمة الدولية، فقد مثّل القرار رقم (289) الصادر في نوفمبر 1949 نقطة تحول حاسمة، نقلت القضية من مسار الوصاية والتقسيم إلى أفق الاستقلال الكامل، وإن بقي مشروطًا بسلسلة من الإجراءات والإشراف الدولي.

1- تشكيل اللجنة التحضيرية (لجنة الواحد والعشرين)

عقب وصول المندوب الأممي أدريان بلت إلى ليبيا كان لزامًا عليه الشروع في تنفيذ الفقرة الثالثة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مستقبل ليبيا، والتي تنص على أن يتولى ممثلو الشعب الليبي وضع دستور البلاد، ولتحقيق هذا الهدف أجرى بلت سلسلة من المشاورات مع كل من سلطتي الإدارة البريطانية والفرنسية، والأمير إدريس السنوسي أمير برقة، وأحمد سيف النصر ممثل فزان، إلى جانب زعماء الأحزاب السياسية في طرابلس، وانتهت هذه المشاورات إلى ضرورة تشكيل لجنة تحضيرية تتألف من ممثلين عن الولايات الثلاث بالتساوي، تمهيدًا لإنشاء جمعية وطنية تأسيسية تتولى مهمة إعداد مشروع الدستور الليبي، ولهذا الغرض وضع بلت خطة عمل مفصلة ورفعها إلى المجلس

الاستشاري الليبي تتضمن الخطوات المرحلية نحو الاستقلال، وشملت ما يلي (**تقرير سنوي عن مندوب الأمم المتحدة في ليبيا إلى الأمين العام، 1951، صفحة 53**):

- إجراء انتخابات المجالس في برقة وطرابلس في يونيو 1950- اختيار لجنة تحضيرية للجمعية الوطنية في موعد لا يتجاوز يوليو 1950، لتقديم التوصيات بشأن أسلوب انتخاب الجمعية وتكوينها، والمساهمة في إعداد مشروع الدستور- انتخاب الجمعية الوطنية الليبية وانعقادها خلال خريف عام 1950م - قيام الجمعية بتشكيل حكومة ليبية مؤقتة في أوائل عام 1951م- إقرار الدستور وشكل الحكومة في غضون عام 1951م - إعلان استقلال ليبيا وتأليف حكومة وطنية نهائية قبل يناير 1952م. (**تقرير سنوي عن مندوب الأمم المتحدة في ليبيا إلى الأمين العام، 1951، صفحة 52**).

وفي مذكرة توضيحية موجهة إلى المجلس الاستشاري أوضح المندوب الأممي أنه بعد أخذ رأي المجلس، سيقدم توصيات إلى سلطتي الإدارة والشعب الليبي بقبول هذا المشروع، كما أبدى نيته إصدار بيان مشترك مع الدولتين الإداريتين بشأن التطور الدستوري في ليبيا، كما أكد أن الخطوة الأولى في هذا المسار هي تشكيل اللجنة التحضيرية من أعضاء ليبيين حصريًا، حتى تعكس إرادة الشعب الليبي بصورة فعلية (تقرير سنوي عن مندوب الأمم المتحدة في ليبيا إلى الأمين العام، 1951، صفحة 53)، غير أن المباحثات التي دارت بين بلت والمجلس الاستشاري حول تشكيل اللجنة شهدت تباينات واضحة، لا سيما في ما يتعلق بطريقة اختيار أعضائها، ففي حين دعت بعض الأطراف إلى اعتماد مبدأ التمثيل السكاني النسبي، تمسكت أطراف أخرى – وخاصة برقة وفزان – بمبدأ المساواة بين الأقاليم الثلاثة، وبعد مناقشات مطوّلة أقر المجلس في (14 يونيو 1950) مشروعًا تقدمت به باكستان، يقضي بتشكيل لجنة من (21 عضوًا) يُمثَّل فيها كل إقليم بسبعة أعضاء، وقد نصّ المشروع على أن يعيّن الأمير إدريس أعضاء برقة، ويقوم أحمد بك سيف النصر بتعيين أعضاء فزان، فيما تُترك للمندوب الدولي مسؤولية التنسيق مع الأحزاب والهيئات الطرابلسية لاختيار ممثلي طرابلس، هكذا نشأت اللجنة المعروفة لاحقًا باسم "لجنة الواحد والعشرين" (**wrigh، صفحة 65**)

اجتمعت اللجنة في طرابلس يوم 27 يوليو 1950م، في أول اجتماع رسمي لها بحضور جميع الأعضاء وممثلي المجلس الاستشاري الدولي، برئاسة محمد أبو الأسعاد العالم مفتي طرابلس في خطوة تاريخية كأول مؤسسة ليبية حديثة (wrigh، صفحة 65)، وقد تم تعيين محمد عثمان سكرتيرًا، وخليل القلال مقررًا، وشكّلت اللجنة في هذا الاجتماع لجنة فرعية لصياغة اللائحة الداخلية ونظام العمل، تألفت من ستة أعضاء ممثلين للأقاليم الثلاثة (الصيد، 1996، صفحة 57) .دارَ جدل حاد داخل اللجنة حول ما إذا كان يتوجب اختيار أعضاء الجمعية الوطنية أم انتخابهم وفي النهاية تم الاتفاق على مبدأ الاختيار (**wrigh، صفحة 65**).

وفي 27 أكتوبر 1950م، اختتمت لجنة الواحد والعشرين أعمالها متوصلةً بالإجماع إلى التوصيات التالية: (**تقرير سنوي من مندوب المم المتحدة في ليبيا إلى الأمين العام، صفحة 7**)

- أن تتكون الجمعية الوطنية التأسيسية من (60 عضوًا) موزعين بالتساوي (20) عن برقة، و (20) عن طرابلس، و (20) عن فزان، - أن يتم اختيار أعضاء الجمعية لا انتخابهم، مع مراعاة تمثيل الأحزاب الوطنية والمحايدين وأهل الحل والعقد في طرابلس بطريقة عادلة، قوبلت هذه التوصيات بقبول واسع ولم تسجل أي اعتراضات من قبل المجلس الاستشاري الدولي أو من الأحزاب أو الهيئات الليبية.

تستنج الباحثة أن تجربة لجنة الواحد والعشرين قد كشفت عن لحظة مفصلية في التاريخ السياسي الدستوري لليبيا الحديثة، فقد نجحت اللجنة رغم التجاذبات الجهوية والسياسية في بلورة آلية مقبولة لتكوين جمعية وطنية تأسيسية بما وفّر أرضية مشتركة لانطلاق مشروع الاستقلال والدستور، كما مثل خيار المساواة الإقليمية، رغم ابتعاده عن المنطق الديموغرافي، تسوية عقلانية فرضتها حساسية المرحلة، وساهمت في تقليص التنازع بين النخب الليبية الناشئة، أما التخلي عن مبدأ الانتخاب فقد كان في ظاهره تراجعًا ديمقراطيًا، لكنه في واقعه العملي حل وسط تجنب البلاد الانزلاق في نزاعات مفتوحة حول شرعية التمثيل، وبقبول الأمم المتحدة لهذه التوصيات، ودعم الأطراف المحلية والدولية لها، انتقلت ليبيا إلى مرحلة مفصلية في مسار بناء الدولة، تمثلت في تشكيل الجمعية الوطنية ثم انطلاق أعمالها التشريعية والدستورية التي أرست دعائم الدولة الحديثة.

2- الجمعية الوطنية (لجنة الستين).

ما إن تم اختيار أعضاء الجمعية الوطنية (لجنة الستين) حتى باشرت أعمالها بعقد جلستها الأولى في 25 نوفمبر 1950م، بمدينة طرابلس بحضور عدد كبير من الشخصيات السياسية (محاضر جلسة الجمعية الوطنية الجلسة الأولى، 1950)، وفي جلستها الثانية المنعقدة في 27 نوفمبر من العام نفسه تقرر تشكيل لجنة فرعية مكونة من اثني عشر عضواً أوكلت إليها مهمة إعداد لائحة داخلية تنظم عمل الجمعية (محاضر جلسة الجمعية الوطنية الجلسة الثانية، 1950)، وبعد استكمال هذه المهمة شرعت الجمعية الوطنية في مناقشة جدول أعمالها الذي تضمن قضايا جوهرية في مقدمتها شكل الدولة ونظام الحكم، كما طرحت مسألة اختيار النظام الملكي، وتأسيس لجنة خاصة لوضع الدستور، وقد شهدت الاجتماعات مناقشات حادة بشأن طبيعة النظام السياسي؛ حيث أصر ممثلو برقة وفزان على اعتماد النظام الاتحادي كضمانة تحول دون هيمنة إقليم طرابلس على شؤون الدولة، ، ورغم ما شاب النقاشات من خلافات وصراع في الرؤى، فقد لعب كل من مندوب الأمم المتحدة والمجلس المرافق له، بالإضافة إلى أعضاء الجمعية أنفسهم، دوراً في محاولة تهدئة الأجواء وتقريب وجهات النظر، ما أفضى إلى التوصل إلى توافق عام تُوِّج بإقرار مشروع اللائحة الداخلية خلال جلسة 2 ديسمبر 1950م، وقد تضمنت هذه اللائحة مبادئ أساسية لتنظيم عمل الجمعية ومسار العملية التأسيسية للدولة، أهمها: النص على أن ليبيا ستكون دولة اتحادية ديمقراطية مستقلة وذات سيادة، تتألف من أقاليمها الثلاثة برقة وطرابلس وفزان بحدودها الطبيعية، والمبايعة بالسيد محمد إدريس السنوسي أمير برقة ملكاً دستورياً للمملكة الليبية المتحدة، كما قررت الجمعية الانتقال بكامل هيئتها إلى بنغازي لرفع قرارها إلى الملك وتلقي قبوله للبيعة، بالإضافة إلى اعتماد علم وطني يتكون من ثلاثة ألوان: الأحمر والأسود والأخضر، مع هلال ونجمة بيضاء في الجزء الأسود، وأخيراً تشكيل لجنة خاصة تتولى مهمة إعداد الدستور (محاضر الجمعية الوطنية، الجلسة السابعة، 1950).

يتضح من خلال ما سبق أن إقرار النظام الفيدرالي في ليبيا لم يكن نابعا من إرادة وطنية خالصة فقط، بل جاء نتيجة تلاقي مصالح قوى محلية تخشى التهميش مع مصالح دولية حرصت على بقاء البلاد في حالة من التوازن الإقليمي بما يمنع بروز مركز سياسي

مهيمن، وعلى هذا الأساس فإن الفيدرالية الليبية كانت ثمرة لتسوية سياسية وتوازنات محلية ودولية أكثر من كونها استجابة تلقائية لرغبة الشعب الليبي الموحدة.

شهد قرار الجمعية الوطنية باعتماد النظام الفيدرالي ردود فعل متباينة من القوى السياسية الليبية، لا سيما في إقليم طرابلس الذي عبّر عدد من الوطنيين فيه عن رفضهم لهذا الخيار السياسي، فقد بادر بعضهم بإرسال برقيات احتجاج إلى المندوب الأممي أدريان بلت، بينما توجهت وفود أخرى إلى مندوب مصر في المجلس الاستشاري مطالبة بتدخله لمنع تطبيق النظام الفيدرالي حفاظًا على وحدة البلاد. (حليم، 2003، صفحة 210)

في المقابل حظي النظام الفيدرالي بتأييد كبير في إقليم برقة؛ حيث رأى فيه البعض خطوة تمهيدية نحو الوحدة الشاملة، واعتبره آخرون ضمانة ضد هيمنة طرابلس، وقد نقل نور الدين العنيزي في تقرير أعدّه خلال عمله في الجامعة العربية أن البرقاويين لا يعتبرون الفيدرالية هدفًا نهائيًا، بل وسيلة مؤقتة تحفظ مصالحهم في ظل غياب الثقة تجاه السياسيين الطرابلسيين، وأشار إلى أن هذا التوجه تأثر بالخلافات التاريخية التي نشأت خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، مما جعل البرقاويون يفضّلون صيغة تحفظ لهم نوعًا من الحكم الذاتي في إطار الوحدة (الكبتي، 2013، الصفحات 574-586).

ومع تصاعد الاعتراضات واصلت الجمعية الوطنية عملها بثبات، مستندة إلى دعم المندوب الأممي وممثلي القوى الدولية، وتمثلت أبرز محطات عملها في مبايعة الأمير إدريس ملكًا في 14 ديسمبر 1950م، ثم إعلان الحكومة المؤقتة في 9 مارس 1951، مما مهّد فعليًا لبناء مؤسسات الدولة الليبية المستقلة رغم كل ما شاب تلك المرحلة من انقسامات واعتراضات. (السبكي، 1991، صفحة 187)

تكشف مسيرة الجمعية الوطنية (لجنة الستين) منذ تشكيلها وحتى إعلان النظام الفيدرالي عن تعقيدات المشهد الليبي في لحظة التأسيس؛ حيث لم يكن التوافق الوطني نابعًا من انسجام مجتمعي أو رؤية موحدة بقدر ما كان نتاج توازنات دقيقة بين الإرادات الإقليمية والمحلية والدولية، فقد كان واضحًا منذ البداية أن خيار الفيدرالية لم يُطرح

بوصفه أنموذجا دستوريًا أمثل لبناء الدولة، بل كحل وسط يرضي الأطراف القلقة من هيمنة طرابلس، ويمنح لكل إقليم هامشًا من الطمأنينة الإدارية والسياسية، وعلى الرغم من أن الجمعية الوطنية مثلت في ظاهرها تعبيرًا عن الإرادة الشعبية، فإن ما دار خلف الكواليس - من تدخل المندوب الأممي، وضغوط القوى الدولية، وتنازلات النخب المحلية - يُشير إلى أن العملية التأسيسية لم تكن معزولة عن حسابات النفوذ ومخاوف التهميش، فقد استُدعي التاريخ بما فيه من نماذج حكم محلي سابقة، واختُزلت معضلات الحاضر في ثنائيات إقليمية (طرابلس مقابل برقة وفزان)، أُخضعت للمعالجة من خلال نموذج فيدرالي شكلي، لم يلبث أن أثبت هشاشته بعد الاستقلال.

- **تشكيل الحكومة الوطنية المؤقتة (1951م)**

بعد أن استقرت الجمعية الوطنية على النظام الاتحادي كصيغة توافقية بين الأقاليم الثلاثة، وتوّجت جهودها بمبايعة الأمير إدريس السنوسي ملكًا دستورياً للبلاد، برز تحدٍّ جديد أمامها لا يقل أهمية، وهو تشكيل حكومة وطنية مؤقتة تتولى المهام التنفيذية، وتُعبّر عن السيادة الليبية المنتظرة.

واجهت الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية تحدياً بالغ الأهمية تمثّل في ضرورة تشكيل حكومة وطنية تتولى إدارة شؤون الحكم والسيادة، وتتسلم السلطات من الإدارتين البريطانية والفرنسية اللتين كانتا تمارسان الإدارة في الأقاليم الليبية، وقد شكّلت هذه المهمة أحد أبرز الاستحقاقات التي ألقتها الأمم المتحدة على عاتق الجمعية التأسيسية، تنفيذاً لقرارها بشأن استقلال ليبيا في غضون ثلاث سنوات، ناقشت الجمعية هذه المسألة في عدة جلسات، وشهدت جدالاً واختلافاً في وجهات النظر (آدم، 2022، صفحة 77)، رغم وجود إجماع على أهمية تشكيل حكومة وطنية باعتبارها أداة لا غنى عنها لتحقيق الاستقلال، انقسم الأعضاء بين فريقين: الأول يرى أن الحكومة ينبغي أن تُشكّل مباشرة من قِبل الجمعية الوطنية، فيما يرى الفريق الثاني أن تشكيل الحكومة يجب أن ينبثق عن الحكومات المحلية القائمة في الأقاليم الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان)، بحيث تكون الحكومة الاتحادية تتويجاً لهذا البناء المحلي، وقد رجحت الكفة لصالح الرأي الثاني، وتم تأجيل تشكيل الحكومة

الاتحادية إلى ما بعد استكمال تشكيل الحكومات المحلية في الأقاليم الثلاثة (آدم، 2022، صفحة 72)، وهو ما جرى داخل الجمعية الوطنية بموافقة (47) عضواً مقابل معارضة ثلاثة أعضاء، وبناءً على ذلك كُلّف السيد إدريس السنوسي بإبلاغ بريطانيا وفرنسا بهذا القرار، لتمكين السلطات المحلية من مباشرة شؤون البلاد الداخلية، وهو ما عزّز من موقع إدريس السياسي؛ حيث بدأ يمارس سلطاته كملك بشكل غير رسمي، فقام بتعيين محمود المنتصر رئيساً للحكومة المؤقتة في طرابلس، وسيف النصر رئيساً لحكومة فزان المؤقتة، كما تقرر تشكيل مجلسين – تشريعي وتنفيذي – في كل إقليم، يتوليان إدارة الشؤون المحلية بعيداً عن سلطة الحكومة المركزية، وبهذا أصبح الطريق ممهداً أمام الجمعية لتشكيل أول حكومة اتحادية ليبية، وفي هذا السياق تقدم عمر فائق شنيب بمشروع قرار بشأن تشكيل الحكومة الاتحادية المؤقتة، استند فيه إلى قرارات الأمم المتحدة وقرارات الجمعية الوطنية ذات الصلة، ودعا فيه إلى: (محاضر الجمعية الوطنية، الجلسة التاسعة عشر، 1951)

- **الإسراع في استكمال تشكيل الحكومة المحلية في فزان**- ضرورة تشكيل الحكومة الاتحادية قبل الأول من أبريل 1951م - رفع التماس إلى الملك إدريس الأول بإعلان اعتلائه العرش وتشكيل الحكومة المؤقتة لتبدأ تسلم السلطات من الإدارتين البريطانية والفرنسية بشكل تدريجي- الشروع في إعداد قواعد انتخاب البرلمان الليبي، استعداداً لإرساء حكومة دستورية دائمة تتولى جميع السلطات قبل الأول من يناير 1952م.

قد واجه هذا المشروع اعتراضاً من العضو المنير برشان الذي انتقد تهميش الجمعية الوطنية في عملية اتخاذ القرار، كما حدث عند تشكيل الحكومات المحلية، مطالباً بأن تُمنح الجمعية صلاحية المشاركة الكاملة في تعيين الحكومة الاتحادية، أمام هذا التباين في الرؤى تدخل المندوب الأممي أدريان بلت لمحاولة تقريب وجهات النظر، وأجرى مشاورات مكثفة مع الملك إدريس، والحكومات المحلية، وقادة الرأي الليبيين، أوضح بلت خلال مشاوراته أن تشكيل الحكومة المؤقتة هو اختصاص حصري للجمعية الوطنية التأسيسية وفق قرار الأمم المتحدة، ؛ نظراً لأن الملك لم يكن قد باشر سلطاته الدستورية

بعد، رغم ذلك أجمعت الجمعية على ضرورة التشاور مع الملك، مع الحفاظ على مبدأ التمثيل المتساوي للأقاليم الثلاثة في الحكومة، وبعد التصويت أقرّت الجمعية هذا التوجه، وقررت في 24 مارس 1951، إرسال وفد إلى بنغازي لمقابلة إدريس السنوسي ومناقشته بشأن تشكيل الحكومة، وتمكّن الوفد من لقاء إدريس، الذي أكد أن تأليف الحكومة المؤقتة من اختصاص الجمعية التأسيسية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، غير إنه أبدى موافقته على الأسماء المقترحة للوزارة الجديدة (**محاضر الجمعية الوطنية، الجلسة التاسعة عشر، 1951**)، وبناءً على نتائج هذا اللقاء أصدرت الجمعية الوطنية قرارها في 29 مارس 1951م، بتشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة محمود المنتصر، وقد حرصت الجمعية على أن يكون التشكيل الوزاري معبّراً عن التوازن بين الأقاليم الثلاثة، وعلى نحو يعكس التعددية السياسية والاجتماعية للبلاد، واضطلعت الحكومة المؤقتة بمسؤوليات محورية خلال الفترة الانتقالية نحو الاستقلال، أبرزها: (**محاضر الجمعية الوطنية، الجلسة التاسعة عشر، 1951**)

- **إعداد الدستور**: قامت الجمعية الوطنية بتشكيل لجنة تأسيسية لصياغة الدستور، أنجزت عملها في أكتوبر 1951، ليُعتمد لاحقاً كأول دستور للبلاد-- تسلّم السلطات: بدأت الحكومة تدريجياً في استلام السلطات من الإدارتين البريطانية والفرنسية، وفق خطة نقل صلاحيات ممنهجة-- إدارة الشؤون العامة: تولّت الحكومة إدارة شؤون الدولة في المجالات الإدارية والمالية والاقتصادية، ومهّدت بذلك الأرضية اللازمة للانتقال إلى دولة الاستقلال.

من خلال ما سبق ترى الباحثة أن تشكيل الحكومة المؤقتة عام 1951م، لم يكن مجرد إجراء إداري؛ بل كان تجسيدًا فعليًا لإرادة الاستقلال، وتحولًا مهمًا من الرؤية النظرية إلى التطبيق العملي، فهذه الحكومة لم تكن تُشكّل فقط لمرحلة انتقالية، بل أسست فعليًا لثقافة التوازن الإقليمي؛ إذ حرصت الجمعية الوطنية على مراعاة التمثيل العادل للأقاليم الثلاثة، في محاولة واضحة لتكريس روح الشراكة الوطنية، وتجاوز مخاوف التهميش أوالتفرد بالسلطة، ويُلاحظ أن دور الجمعية الوطنية لم يقتصر على التشريع، بل امتد ليشمل الإشراف المباشر على عملية اختيار الحكومة، ما يعكس فهماً متقدماً لمبدأ السيادة الشعبية

في سياق التأسيس، رغم اعتراضات بعض الأعضاء، الذين رأوا في بعض الإجراءات تجاوزًا لصلاحيات الجمعية، كما أن مشاركة إدريس السنوسي في مشاورات تشكيل الحكومة رغم أنه لم يباشر سلطاته الدستورية بعد تعكس نوعًا من الواقعية السياسية التي استوعبت طبيعة المرحلة وحاجتها إلى التوافق أكثر من التقيّد الحرفي بالنصوص، وفي المجمل يمكن القول إن نجاح الجمعية الوطنية في تشكيل الحكومة المؤقتة بتوافق نسبي وبدعم دولي يمثل نقطة فاصلة في مسيرة بناء الدولة الليبية؛ حيث انتقلت ليبيا من حالة التفاوض على الاستقلال إلى ممارسة فعلية للسلطة الوطنية على الأرض، في إطار مؤسسات رسمية، وبذلك أصبح الاستقلال مسألة وقت لا أكثر.

وبعد أن استقرت الجمعية الوطنية على شكل الحكم الملكي، والنظام الاتحادي كإطار إداري، لم يتبق من استحقاقات استقلال ليبيا سوى صياغة الدستور، وبدأ العدد التنازلي له شريطة أن يتم إعداد الدستور قبل انتهاء المدة المحدد (حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، 1992، صفحة 211)، وفي هذا السياق، بدأت مرحلة دقيقة وحرجة من العمل المؤسسي، تمثلت في وضع الدستور وانتقال السلطات:

أولاً- وضع الدستور وانتقال السلطات (1950–1951)

- تشكيل لجنة الدستور.

مع بداية المرحلة الانتقالية نحو الاستقلال تولت الجمعية الوطنية التأسيسية مسؤولية صياغة دستور دائم للدولة الليبية، وفي 4 ديسمبر 1950م، شُكِّلت لجنة الدستور من ثمانية عشر عضوًا* بالتساوي بين ولايات طرابلس وبرقة وفزان (خذوري، 1966، صفحة 196)، رغم اعتراض بعض نواب طرابلس على العدد المحدود، وتحفظات فزان بشأن توفر الكفاءات القانونية المؤهلة (برقة الجديدة، 1951)، غير إن هذا التوازن العددي عُدّ حلًا توفيقيًا ضروريًا لتفادي الانقسامات الجهوية وتعطيل المسار التأسيسي الناشئ، باشرت اللجنة أعمالها في 6 ديسمبر وانتخبت عمر فائق شنيب رئيسًا، والمنير برشان مقررًا، ثم أُنشئت لجنة فرعية سُميت جماعة العمل ضمت تسعة أعضاء مهمتها صياغة مسودة الدستور، وتلقت اللجنة دعمًا فنيًا وقانونيًا من بعثة الأمم المتحدة، ولا سيما من المفوض الدولي أدريان بلت، إلى

جانب خبرات المستشارين القانونيين عوني الدجاني (فلسطين) وعمر لطفي (مصر)؛ حيث قُدمت مساعدات فنية وإرشادية طيلة مدة العمل (**تقرير سنوي من مندوب المم المتحدة في ليبيا إلى الأمين العام، صفحة 37**).

- إعداد مشروع الدستور

اعتمدت اللجنة في صياغتها على دساتير متعددة، أبرزها الدستور الفيدرالي الأمريكي والدستور السويسري، إضافة إلى بعض الدساتير العربية كالمصري والعراقي، وقد انعكست هذه المرجعيات في تبني نظام اتحادي يمنح الحكومة الاتحادية صلاحيات سيادية واسعة في الدفاع والعلاقات الخارجية والعملة والجنسية، مقابل ترك القضايا المحلية للولايات، كما تضمنت أعمال اللجنة صياغة باب خاص بالحقوق والحريات العامة، استنادًا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع محاولة التوافق مع التقاليد والقيم المحلية (كاندول، 1988، صفحة 154)، وقد رفضت اللجنة اقتراحًا أوليًا باستنساخ النصوص من الدستور الأردني، لصالح صياغة مستقلة ذات طابع ليبي مميز، واشتد النقاش داخل اللجنة بشأن المسائل السيادية، خصوصًا حول اختصاصات الملك ومكان العاصمة، إلى أن حُسم الجدل باعتماد مبدأ "العاصمتين المتكافئتين" طرابلس وبنغازي (**كاندول، 1988، صفحة 157**).

- إقرار الدستور وانتقال السلطات.

في 7 أكتوبر 1951أقرّت الجمعية الوطنية بالإجماع مشروع الدستور الليبي، المكوّن من (213) مادة موزعة على اثني عشر فصلًا، وقد عُدّ هذا الإنجاز خطوة مفصلية على طريق الاستقلال؛ حيث حُدد موعد رسمي لإعلان الدولة في 24 ديسمبر، وقبل هذا الموعد وبتاريخ 23 ديسمبر تم توقيع محاضر نقل السيادة من بريطانيا وفرنسا إلى الملك إدريس السنوسي، إيذانًا ببدء العهد الدستوري الليبي الحديث (**محاضر الجمعية الوطنية، الجلسة الخامسة والثلاثين، والسادسة والثلاثين، 18 اكتوبر،22 اكتوبر ، 1951**).

- قانون الانتخاب وتكريس المشروعية.

في الجلسة الأخيرة للجمعية الوطنية ناقش الأعضاء مشروع قانون الانتخابات العامة،

وارتأوا إصداره قبل إعلان الاستقلال لضمان انتقال مؤسسي منظم، وجرى إعداد القانون بمساعدة بعثة الأمم المتحدة، مستندًا إلى الأسس الفيدرالية والديمقراطية، مع مراعاة البُعد القبلي والواقع الاجتماعي الليبي، وبعد إدخال التعديلات اللازمة عليه من قبل لجنة العمل فوّضت الجمعية رئيسها بإصداره رسميًا باسم الأمة الليبية في 6 نوفمبر 1951(محاضر الجمعية الوطنية، الجلسة الخامسة والثلاثين، والسادسة والثلاثين، 18 اكتوبر،22 اكتوبر ، 1951)، ورغم ترحيب معظم الأطياف الوطنية بالدستور، أبدت قوى سياسية، كمندوبي المؤتمر الوطني الطرابلسي العام، تحفظات على بعض البنود (زارم، 1979، صفحة 224)، مما يعكس استمرار التباينات بين النزعة الاتحادية التي تبناها الدستور، والاتجاهات المركزية التي كانت سائدة في بعض الأوساط السياسية، وخاصة في ولاية طرابلس.

من خلال هذا العرض نستنتج أن التوازن العددي الذي اختارته الجمعية الوطنية عند تشكيل لجنة الدستور – ستة أعضاء من كل ولاية – يمثل تسوية سياسية هدفت إلى تجنّب الخلافات الجهوية، غير إنه كشف في الوقت ذاته عن محدودية الاعتماد على معيار الكفاءة القانونية في لحظة تأسيسية تتطلب خبرات عالية ودقة صياغية. وقد عبّر بعض نواب طرابلس وفزان عن هذا القلق، لا سيما في ظل شعور بعضهم بغياب الكفاءات المؤهلة، وهو ما ألقى بظلاله على بعض جوانب الغموض في الصياغة لاحقًا.

- **ثانيا لجنة التنسيق واستكمال ترتيبات الاستقلال**:

مع انتهاء لجنة الدستور من وضع النص الدستوري واعتماده في (أكتوبر 1951م)، بدأت مرحلة ثانية حاسمة في مسار الاستقلال تمثلت في مباشرة لجنة التنسيق لأعمالها، وقد أُنشئت هذه اللجنة تنفيذًا للفقرة الثالثة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 289 الصادر في 21 نوفمبر 1949م، بشأن إعداد الترتيبات الإدارية والقانونية لنقل السلطات إلى الحكومة الليبية المؤقتة قبل الموعد النهائي للاستقلال في يناير 1952م(خذوري، 1966، صفحة 242)، تكونت لجنة التنسيق من ممثلين عن الإدارتين البريطانية والفرنسية، وحكومات الأقاليم الليبية الثلاثة، ومندوب الأمم المتحدة، بالإضافة إلى بعض المستشارين الليبيين من الجمعية الوطنية (بلت، 2020، صفحة 1345)، وقد اضطلعت اللجنة بمهمة وضع خطة شاملة لنقل السلطات، شملت تنظيم

الإدارة العامة، وإنشاء الخدمة المدنية، وتحديد العلاقة بين الحكومة المركزية والأقاليم، إضافة إلى الجوانب المالية، الصحية، والجمركية (بلت، 2020، صفحة 1353).

اقترحت اللجنة خطة لنقل السلطات على أربع مراحل، وواجهت خلافًا قانونيًا حول مفهوم الحكومة المؤلفة تأليفًا صحيحًا، بين من اشترط وجود برلمان منتخب ومن اعتبر تشكيل الحكومة المؤقتة وفقًا للدستور كافيًا لمنحها الشرعية، انتهى هذا الجدل بانتصار الرأي الثاني، وبدأ تنفيذ الخطة فعليًا منذ أكتوبر 1951 (الحكيم، 1970، الصفحات 235-236)، ولتجاوز الأزمة الاقتصادية وتوفير مقومات الاستقلال المالي، وقّعت الحكومة المؤقتة اتفاقيات مع بريطانيا وفرنسا أسفرت عن إنشاء مؤسستين ماليتين: مؤسسة الاستقرار والتنمية والمؤسسة المالية، بهدف دعم الميزانية الليبية الناشئة، وفي 15 ديسمبر 1951 صدرت منشورات رسمية من سلطات الاحتلال السابقة تمنح الحكومة الليبية صلاحيات إصدار القوانين المالية، وهو ما مثّل تتويجًا للإجراءات القانونية والإدارية لنقل السيادة (السبكي، 1991، الصفحات 195-196).

- **إعلان الاستقلال وتشكيل الحكومة الاتحادية:**

تكللت هذه الجهود بإعلان الاستقلال رسميًا في 24 ديسمبر 1951م، من قصر المنار في بنغازي؛ حيث أعلن الملك إدريس السنوسي أن ليبيا أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة، وبدأ العمل بالدستور الليبي الجديد، أعقب ذلك تقديم رئيس الوزراء محمود المنتصر استقالته البروتوكولية، ليُعاد تكليفه بتشكيل أول حكومة اتحادية، ضمت وزارات السيادة والتنمية، كما صدرت المراسيم الملكية بتعيين ولاة الأقاليم الثلاثة وتشكيل حكوماتها، في إطار التوازن الاتحادي الجديد للمملكة الليبية المتحدة (السبكي، 1991، صفحة 196).

لقد شكّلت المرحلة التأسيسية لاستقلال ليبيا 1949–1951م أنموذجا فريدًا في التاريخ العربي الحديث لتأسيس دولة حديثة برعاية دولية وتوافق وطني داخلي، فمن قرار الأمم المتحدة القاضي بمنح الاستقلال، إلى أعمال الجمعية الوطنية، ثم صياغة الدستور ووضع ترتيبات نقل السلطات، تكاملت الجهود الليبية والدولية في لحظة سياسية نادرة نجحت في تحقيق هدف معقد في زمن قياسي، وهو إعلان قيام دولة ذات سيادة.

■ **النتائج**:

1-أظهر البحث أن استقلال ليبيا كان نتيجة تفاعل بين الإرادة الوطنية الليبية والجهود الدولية، وليس حدثا داخليا منفردا.

2-ساهمت المؤتمرات الدولية في تدويل القضية الليبية ووضع إطار أولي للانتقال نحو الاستقلال.

3-لعبت الأمم المتحدة دورا محوريا عبر المجلس الاستشاري ولجنة الواحد والعشرين والجمعية الوطنية في توجيه العملية السياسية نحو إنشاء الدولة.

4-الجمعية الوطنية وتشكيل الحكومة المؤقتة أظهرت قدرة ليبيا على إدارة شؤونها داخليا، مع الحفاظ على الشرعية الدولية.

5-الإعلان عن الدستور والاستقلال كان ثمرة للتنسيق بين المبادرات الوطنية والقرارات الدولية، مما ضمن تأسيس دولة شرعية ومعترف بها عالميا.

■ **قائمة المصادر والمراجع**

• إبراهيم الضراط.،جهاد ليبيا الدبلوماسي في أروقة الأمم المتحدة 1945-1955م. مصراتة: دار ومكتبة الشعب للطباعة والتوزيع،2012م.

• أحمد زارم، صراع الشعب الليبي مع مطامع الاستعمار 1943-1968م. تونس، طرابلس: الدار العربية للكتاب،1979م.

• أدريان بلت، استقلال ليبيا والأمم المتحدة حالة تفكيك ممنهج للاستعمار، ترجمة محمد زاهي بشير، الجزء الرابع. مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة،2020م.

• آمال السبكي، استقلال ليبيا بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية 1943-1952. مكتبة مدبولي،1991م.

• دي كاندول، الملك ادريس عاهل ليبيا حياته وعصره، لندن، 1988م.

• سالم الكبتي، إدريس السنوسي الأمير والملك، وثائق عن دوره السياسي والوطني، ج2، الأمير-الملك1946-1951. بنغازي: دار الساقية للنشر،2013م.

• سامي الحكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. مكتبة الانجلو المصرية،1970م.

• مجيد خذوري، ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي. دار الثقافة-بيروت، 1966م.

• محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد(رئيس الحكومة الأسبق)، 1996م.

• محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي-ميلاد دولة الاستقلال. مركز الدراسات الليبية/أكسفورد، 2004م.

• محمود الشنيطي، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، 1951م.

• مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي. دار الهاني،1992م.

• مصطفى بن حليم.، ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة، كولونيا ألمانيا: منشورات الجمل،2003م.

• مفتاح السيد الشريف، ليبيا الصراع من أجل الاستقلال، بيروت- لبنان: الفرات للنشر والتوزيع،2011م.

• وليد شعيب آدم، علي نور الدين العنيزي ودوره الوطني والسياسي 1904-1983. منشورات جامعة طبرق، 2022م.

• محاضر الجمعية العامة

محاضر جلسة الجمعية الوطنية الجلسة الأولى،(25 نوفمبر،1950)، الجلسة الثانية، (27 نوفمبر, 1950) - الجلسة السابعة،(2 ديسمبر, 1950)- الجلسة الخامسة والثلاثين، والسادسة والثلاثين،(18 اكتوبر،22 أكتوبر، 1951)، شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق العربية، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس.

• الصحف

برقة الجديدة. العدد 2195، 24 ديسمبر، (1951)، شعبة الصحف المحلية والعربية، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس.

• التقارير

تقرير سنوي عن مندوب الأمم المتحدة في ليبيا إلى الأمين العام. (5 مايو, 1951).

• المراجع الأجنبية

A.English History, 1914.1954 oxford Jaylor.

John wrighLibya:amodernhistory,.

مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال والصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميمها وتوظيفها من وجهة نظرهن

■ أ. سنية مصطفى حسن دويك*

● تاريخ استلام البحث 2025/08/28م ● تاريخ قبول البحث 2025/10/02م

■ **المستخلص:**

هدف هذا البحث إلى التعرف على مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الأنشطة التربوية برياض الأطفال ومعرفة الصعوبات التي تواجه المعلمات في تصميمها وتوظيفها من وجهة نظرهن ، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي ، وتكونت عينة البحث من معلمات رياض الأطفال بمراقبة تعليم سوق الجمعة وعددهم63 معلمة ، وتم استخدام أداة الاستبانة من إعداد الباحثة لجمع البيانات ، وأظهرت النتائج أن مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال هو مستوى مرتفع ، وتواجه معلمات رياض الأطفال صعوبات في تصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الأنشطة منها صعوبات مادية وفنية. ولم يختلف مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال حسب متغيرات: (المؤهل، سنوات الخبرة) ، كذلك لم يختلف مستوى الصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الأنشطة حسب المتغيرات (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

● **الكلمات المفتاحية:** ألعاب الكمبيوتر التربوية – الأنشطة التربوية ، معلمات رياض الأطفال .

■ **Abstract:**

This research aimed to identify the level of employment of educational computer games in educational activities in kindergartens and to know the difficulties faced by teachers in designing and employing them from their point of view. To achieve

*محاضر بقسم رياض الأطفال - كلية التربية طرابلس بجامعة طرابلس. E - maiI: s.douyik @uot.edu.ly

the research objectives, the descriptive approach was used, and the research sample consisted of kindergarten teachers in the Souq Al - Jumaa Education Supervision, numbering 63 teachers. A questionnaire prepared by the researcher was used to collect data. The results showed that the level of employment of educational computer games in implementing educational activities in kindergartens is high, and kindergarten teachers face difficulties in designing and employing educational computer games in activities, including financial and technical difficulties. The level of employment of educational computer games in implementing educational activities in kindergartens did not differ according to the variables: (qualification, years of experience). Likewise, the level of difficulties faced by kindergarten teachers in designing and employing educational computer games in activities did not differ according to the variables (academic qualification, years of experience)).

• **Keywords**: Educational computer games - Educational activities, Kindergarten teachers.

■ المقدمة:

في السنوات الأخيرة أمضى الكمبيوتر وسيلة ذات قيمة تربوية في العملية التعليمة ، حيث يمكن الحصول على العديد من الألعاب من خلال الإنترنت وتطبيقات المواقع المختلفة ذات المضمون التربوي والهادف .

فالكمبيوتر يلعب دوراً فعالاً في مرحلة رياض الأطفال فمن خلاله يتلقى الطفل التعليم في خطوات بسيطة عن طريق أسئلة يجب عليها الطفل وفي نفس الوقت يتلقى التغذية الراجعة ، ومن مميزات استخدام الكمبيوتر في تنمية مهارات طفل الروضة المختلفة ، اعتماده على المثيرات البصرية والسمعية والحركة والصوت وتقديم التعزيز في الخطوات التي ينجح فيها الطفل وتقديم محاولات عديدة في حال أخطأ الطفل في الإجابة . (نسيم ومحمد ، 2013م :92 – 93)

وتتيح الألعاب التربوية باستخدام برمجيات الكمبيوتر للطفل فرصة التعلم باللعب فيكتسب مهارات ومعلومات جديدة ، ويتعلم الطفل من خلال الخبرة المباشرة ، وهذه الألعاب نشاط منظم له قواعد وقوانين محددة كما أنها تشجع على التنافس بين الأطفال .(الشريف ، 2014م: ص129) .

وتلعب الأنشطة برياض الأطفال دوراً فعالا في تحقيق الأهداف التربوية وأحد العناصر الرئيسة من عناصر المنهج ، وتعد مرحلة رياض الأطفال من المراحل المهمة في تعليم المهارات المختلفة للطفل ، وذلك لأن الطفل يشعر بالمتعة عند القيام بأشكال مختلفة من الأنشطة دون ملل. (محمد ، 2008م: 15)

إن من صعوبات طرق وأساليب تقديم الأنشطة للطفل هو غرفة نشاط مزدحمة بعدد كبير من الأطفال يوجد بينهم فروق فردية ، مما يتطلب على معلمة الروضة عرض الأنشطة بشكل يناسب بطيء التعلم وسريعي التعلم معا ، لهذا يعتبر استخدام الكمبيوتر في مثل هذه الحالة يساهم في توفير بيئة تعليمية تناسب كل طفل على حدة ، وتنمي خياله وتفكيره تحت إشراف وتوجيه المعلمة . (فهمي ، 2007م :138)

لقد أكدت العديد من الدراسات منها دراسة عبد العال والنجار 2014م إلى فاعلية برنامج للألعاب الإلكترونية في تنمية مهارات استخدام الكمبيوتر لأطفال مرحلة رياض الاطفال ، حيث إن هذا البرنامج ساهم في تنمية تلك المهارات ، وذلك بسبب احتواء البرنامج على وسائل لإثارة الأطفال ودفعهم على التعلم كما اندمج الأطفال في ممارسة الألعاب مما أكسبهم مهارات استخدام الكمبيوتر .(عبد العال والنجار ، 2014م: 673)

إن احتواء ألعاب الكمبيوتر التربوية على رسومات وأصوات وتأثيرات مختلفة يجعلها أكثر الوسائل جذبا لانتباه الأطفال ، كما يشعر الأطفال من خلال اللعب بهذه الألعاب بالمتعة وتتوفر من خلالها تجربة تفاعلية للأطفال ، ويمكن تعليم الأطفال مهارات جديدة وتنمية العديد من المفاهيم لديهم كالمفاهيم اللغوية والاجتماعية والعلمية والحياتية لديهم، وإكسابهم مهارات استخدام الكمبيوتر وهي المهارات اللازمة إكسابها لطفل الروضة في ظل التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا واستخدامها في مجال التعليم.

■مشكلة البحث :

ساهم استخدام الكمبيوتر في العملية التعليمة إلى تنمية العديد من المفاهيم لدى الأطفال، كما اختصر زمن التعلم وجعل العملية التعليمية أكثر تشويقا وإثارة وأقل تكلفة ، ونظرا

للتطور السريع في مجال الكمبيوتر والبرمجيات المرتبطة به اقتضى الأمر إكساب الأطفال المهارات الأساسية في التعامل مع الكمبيوتر وتطبيقاته في عملية التعلم .(**مرزوق ، 2013م: 16**)

فعلى المسؤولين والمهتمين برياض الأطفال توظيف برنامج الكمبيوتر في تقديم أنشطة وبرامج لطفل الروضة ، كما يجب إعداد برامج تختص بأنشطة الأطفال باستخدام الوسائط المتعددة وأن تحتوي هذه البرامج على الصور والرسوم المتحركة والخيال العلمي والألعاب المختلفة وقصص الأطفال، حيث أثبتت المؤشرات تحسن جودة التعليم برياض الأطفال من خلال استخدام الحاسوب في أنشطتها المختلفة . (**الشريف ، 2014م: 130**)

ومن خلال زيارة الباحثة لبعض مؤسسات رياض الأطفال لاحظت إحجام بعض معلمات رياض الأطفال عن استخدام الألعاب الإلكترونية التربوية في تقديم الأنشطة المختلفة لطفل الروضة ، حتى وإن تم استخدامها فهو بشكل بسيط كعرض الأناشيد أو القصص ، وهذا ما دفع الباحثة لإجراء هذا البحث للتعرف على مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في أنشطة وبرنامج طفل الروضة ، وكذلك تحديد الصعوبات التي تحول دون توظيف التكنولوجية في تنمية المعارف والمهارات لدى طفل الروضة ، خاصة في ظل تطور تكنولوجيا التعليم والتي ساهمت في تحسين كفاءة العملية التعليمية.

وبناء على ما سبق تحدد مشكلة البحث الحالي في السؤال الرئيسي الآتي :

ما مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال والصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميمها وتوظيفها من وجهة نظرهن ؟

■ **أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى:

1 - التعرف على مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال من وجهة نظر المعلمات .

2 - معرفة الصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميم وتوظيف ألعاب كمبيوتر تربوية في الأنشطة التربوية برياض الأطفال من وجهة نظرهن .

3 - الكشف عن الفروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة البحث حول مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال حسب متغيرات (المؤهل، سنوات الخبرة).

4 - الكشف عن الفروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة البحث حول مستوى الصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الأنشطة التربوية برياض الأطفال حسب متغيرات (المؤهل، سنوات الخبرة)؟

■ **تساؤلات البحث**:

1 - ما مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال من وجهة نظر المعلمات ؟

2 - ما الصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميم وتوظيف ألعاب كمبيوتر تربوية في الأنشطة التربوية برياض الأطفال من وجهة نظرهن ؟

3 - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة البحث حول مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال حسب متغيرات (المؤهل، سنوات الخبرة)؟

4 - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة البحث حول مستوى الصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الأنشطة التربوية برياض الأطفال حسب متغيرات (المؤهل، سنوات الخبرة) ؟

■ **أهمية البحث** :

تكمن أهمية هذا البحث في الآتي :

1 - تحديد مستوى توظيف معلمات رياض الأطفال لألعاب الكمبيوتر التربوية وكذلك الصعوبات التي تواجه المعلمات في تصميم وتوظيف هذه الألعاب في الأنشطة

التربوية برياض الأطفال ، مما يساعد على وضع خطط توعوية لأهمية استخدام الكمبيوتر كوسيلة تعليمية بالروضة ووضع الحلول المناسبة لهذه الصعوبات .

2 - توجيه انتباه القائمين والمهتمين بمرحلة رياض الأطفال بوزارة التربية والتعليم إلى أهمية استخدام الكمبيوتر كوسيلة تعليمية لتنمية مهارات الطفل المختلفة .

3 - يفيد هذا البحث القائمين على برامج تدريب معلمات ريا ض الأطفال إلى أهمية إقامة الدورات التدريبية في مجال إعداد وتصميم ألعاب كمبيوتر تربوية لطفل الروضة .

■ **حدود البحث**:

1 - **الحدود الزمنية**: تم تحديد سنة 2025م لتطبيق أداة البحث.

2 - **الحدود المكانية**: تم إجراء هذا البحث على المعلمات بمؤسسات رياض الأطفال بمراقبة تعليم سوق الجمعة وهي روضة (عروس طرابلس – الأمل المشرق – ليبيا – الرشاد لاندماج الفئات الخاصة) .

3 - **الحدود البشرية**: يقتصر هذا البحث على عينة من معلمات رياض الأطفال بمراقبة تعليم سوق الجمعة وعددهم 63 معلمة .

■ **مصطلحات البحث**:

1 - **الكمبيوتر** :» هو عبارة عن مجموعة من الدوائر الالكترونية تعمل متكاملة من أجل تشغيل البيانات الداخلية يتلخص هذا التشغيل في تنفيذ العمليات الحسابية البسيطة وهي الجمع والطرح والضرب والقسمة مضاف إلى ذلك العمليات المنطقية أو بمعنى آخر عمليات المقارنة وفقا لبرنامج مصمم مسبقا للحصول على النتائج المطلوبة « .(إبراهيم ،2000م: 11)

2 - **ألعاب الكمبيوتر التربوية**: «هي نشاط منظم ومقنن يتم اختياره وتوظيفه لتحقيق أهداف محددة أهمها: التغلب على صعوبة أو أكثر من صعوبات التعلم التي تؤثر على تحصيل المتعلم للمفاهيم العلمية حيث يستمتع أثناء اللعب ويتفاعل بإيجابية

مع الكمبيوتر ويمارس التفكير ويتخذ القرار السريع بنفسه ويتعلم الصبر والمثابرة والتوصل إلى النتائج المعززة «.(نسيم ومحمد ،2013م: ص90)

3 – **الأنشطة التربوية**: « هي سلسلة النشاطات العلمية والتحاورية والجهود المنظمة المشتقة من حياة الأطفال وحياة مجتمعهم المحيط بهم « .(الحوامدة والعدوان ، 2012م: 203)

4 – **رياض الأطفال**: هي مؤسسات تربوية تعليمية ترعى الأطفال في المرحلة السنية من ثلاث أو أربع سنوات حتى سن السادسة أو السابعة وتسبق المرحلة الأساسية وتقدم رياض الأطفال رعاية منظمة هادفة محددة المعالم لها فلسفتها وأسسها وأساليبها وطرقها التي تستند لمبادئ علمية « . (العمراني ، 2013م: 19)

5 – **معلمة رياض الأطفال**: «هي شخصية تربوية يتم اختيارها بعناية بالغة من خلال مجموعة من المعايير الخاصة بالسمات والخصائص الجسمية والعقلية والاجتماعية والأخلاقية والانفعالية المناسبة لمهنة تربية الطفل حيث تلقت إعدادا وتدريبا تكامليا في كليات جامعية وعالية لتتولى مسؤوليات العمل التربوي في مؤسسات تربية ما قبل المدرسة». (عامر، 2008 م: 63)

■ **أدبيات البحث** :

أولا: **ألعاب الكمبيوتر التربوية**: تعتبر ألعاب الكمبيوتر التربوية من البرامج التفاعلية حيث يتعلم الطفل الخبرة من خلال اللعب ويكتسب مهارات وخبرات جديدة إلى جانب استمتاع الطفل باكتساب الخبرة ، **وتعرف ألعاب الكمبيوتر التربوية بأنها** «نشاط منظم يتبع مجموعة من القواعد في اللعب وتكون الألعاب على شكل مباريات تحفز على التنافس أو التعارف وفقا لأهداف اللعبة». (فهمي ، 2007 م: 137 – 138)

● **أهداف مشروع حوسبة التعليم في رياض الأطفال من هذه الأهداف ما يلي**: –

1 – تنمية قدرة الأطفال على فهم واستخدام الكمبيوتر وتقديرهم لدوره في جميع مجالات الحياة .

2 – تعزيز البيئة الصفية بالأنشطة التربوية الهادفة للطفل وتكون عملية التعلم متعة عقلية وذهنية لهم .

3 - استخدام وسائط متعددة من خلال برمجيات الكمبيوتر مما ينمي من قدرات الطفل العقلية أثناء التفاعل .

4 - تمكين الأطفال من التعامل الآمن والواعي للكمبيوتر وتنمية الوعي التكنولوجي لدى الأطفال.

5 - إدماج الكمبيوتر مع الخبرات الأخرى التي تقدم للطفل لتحقيق أهداف العملية التربوية بكل جوانبها.

6 - الاستفادة من البرمجيات التربوية المتاحة وحث مؤسسات إنتاج هذه البرمجيات على إنتاج برمجيات تعليمية متميزة عربيا وفنيا .

7 - توظيف الخريجين من قسم الحاسوب .

8 - إثبات أهمية دور الكمبيوتر كمادة دراسية وكأداة تحقق أكبر قدر من الاستيعاب لدى المتعلمين في جميع المراحل التعليمية .

9 - الاشتراك في برامج تطوير التعليم من خلال استخدام الحاسوب والإقرار بدوره في المنظومة التربوية . (مرزوق ،2013 م: 99 - 100)

طرق استخدام الكمبيوتر في قاعة الدرس: توجد عدة طرق لاستخدام الكمبيوتر في قاعة الدرس من أهمها ما يلي:

1 - الاستخدام الفردي: ويكون ذلك من خلال استخدام كل طفل لجهاز كمبيوتر خاص به وفي نفس الوقت يشتغل جميع الأطفال على برنامج واحد .

2 - استخدام المجموعات: هذه الطريقة تعتمد على توزيع الأطفال إلى مجموعات صغيرة تتراوح عددها ما بين 2 - 5 أطفال في المجموعة الواحدة ولدى كل مجموعة جهاز واحد وتحت إشراف المعلمة.

3 - استخدام الكمبيوتر مع الفصل كله: يستخدم الكمبيوتر في هذه الطريقة كشاشة عرض كبيرة لعرض الأنشطة للفصل كله والمعلم هو من يتحكم بالجهاز.

4 - استخدام الكمبيوتر كمصدر للمعلومات في أركان القاعة: هنا الكمبيوتر يتم استخدامه للحصول على المعلومة عندما يحتاجها الطفل .(نسيم ومحمد ، 2013م: 93 - 94)

توجيهات وإرشادات لابد من مراعاتها عند اختيار ألعاب الكمبيوتر التربوية للأطفال :

1 - أن تتلاءم هذه الألعاب مع القيم التي نسعى لغرسها لدى الطفل .

2 - أن تكون لدى مصمم هذه الألعاب أفكاره الخاصة به والتي تجعل من هذه الألعاب ممتعة للطفل وذات قيمة علمية.

3 - أن توفر فرص الفوز بشكل متساوي لكل اللاعبين مع مكافأة الفائزين .

4 - هذه الألعاب لابد أن تتوفر بها إمكانيات متنوعة لغرض تحقيق المتعة وخلق مشاعر وأحاسيس متنوعة لدى الطفل. (صوالحة ، 2004م :117)

- **دور المعلمة في تعليم الأطفال باستخدام الكمبيوتر :**

للمعلمة دور هام في استخدام الكمبيوتر في تعليم الأطفال وهذا الدور هو:

1 - أن تختار برمجيات تحقق أهداف ذات قيمة في نمو الاطفال

2 - توجيه الأطفال إلى الجلسة الصحية أمام جهاز الكمبيوتر وتوزيع الأطفال بشكل مناسب على الأجهزة .

3 - أن تراقب سلوكيات الأطفال وأن تحفظ النظام داغل غرفة النشاط وتعزز التعاون بين الأطفال .

4 - بعد الانتهاء من جلسة الكمبيوتر تقوم المعلمة بإجراء مناقشات مع الأطفال والاستماع إلى آرائهم وخبراتهم . (شريف وآخرون ،2006م: 206)

- **برنامج رياض الأطفال:**

يحتوى هذا البرنامج على أربعة مجالات أساسية:

1 - مجال اللغة: تشجيع قدرة الطفل على التعبير الشفهي والكتابي وتطوير القراءة والإبداع اللغوي عند الطفل .

2 - مجال الفنون: كالموسيقى والفنون والحركة وتنمية مهارات الطفل الفنية والإبداعية.

3 - مجال الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا :تنمية مهارات العمليات الحسابية لدى الطفل والتفكير المنطقي مع توفير بيئة علمية له.

4 - مجالات حياتية: كالمهارات الاجتماعية والأنشطة الحركية – السلامة على الطروقات – الآمان – العناية بالذات . (فارس ، 2006م: 85 - 59)

■ **الدراسات السابقة:**

1 - **دراسة عاطف محمود عبد العال ومحمد السيد النجار 2014م** دراسة بعنوان: (فاعلية برنامج ألعاب تعليمية الكترونية في تنمية مهارات استخدام الكمبيوتر لأطفال مرحلة الرياض .

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مهارات استخدام الكمبيوتر اللازمة لأطفال مرحلة الرياض، وكذلك تصميم برنامج ألعاب تعليمية الكترونية لتنمية مهارات استخدام الكمبيوتر لدى أطفال مرحلة الرياض ، وتم استخدام المنهج شبه التجريبي ، وتكونت عينة الدراسة من 60 طفلا من أطفال المستوى الثاني بمرحلة رياض الأطفال مقسمة إلى مجموعتين بالتساوي مجموعة ضابطة ومجموعة تجريبية ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعتين الضابطة والتجريبية في بطاقة ملاحظة مهارات استخدام الكمبيوتر في التطبيق القبلي والبعدي ، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المجموعة التجريبية في بطاقة ملاحظة مهارات استخدام الكمبيوتر في التطبيق القبلي والبعدي لصالح التطبيق البعدي، وهذا يدل على أن استخدام برنامج ألعاب التعليمية الإلكترونية قد ساعد أطفال مرحلة الرياض على اكتساب مهارات استخدام الكمبيوتر، كما توصلت هذه الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعة التجريبية والضابطة في بطاقة ملاحظة مهارات استخدام الكمبيوتر في التطبيق القبلي والبعدي ، ولا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام الطريقة التقليدية في التدريس على تنمية مهارات استخدام الكمبيوتر

لأطفال مرحلة رياض الأطفال ، وتم تأكيد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعتين التجريبية والضابطة في بطاقة ملاحظة مهارات استخدام الكمبيوتر في التطبيق البعدي لصالح المجموعة التجريبية .(عبد العال والنجار ،2014م: 671 – 672)

2 - **دراسة نهى موسى العنزي 2022م** دراسة بعنوان: (معوقات استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التعليم من وجهة نظر معلمات الطفولة المبكرة) .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات الألعاب التعليمية الإلكترونية من وجهة نظر معلمات الطفولة المبكرة ، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي ، وتكونت عينة الدراسة من 30 معلمة ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن معلمات الطفولة المبكرة يواجهن معوقات إدارية وفنية وتتعلق بالبينية التحتية تعيق استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التعليم، ولا توجد فروق دالة إحصائية في تقديرات معلمات الطفولة المبكرة الإدارية والفنية والبنية التحتية التي تواجههن أثناء استخدام ألعاب التعليمية الإلكترونية وفقا للخبرة في التدريس ، كما لا توجد فروق دالة إحصائيا في تقديرات معلمات الطفولة المبكرة للمعوقات الإدارية والبنية التحتية التي تواجههن أثناء استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية وفقا للمؤهل العلمي ، توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات معلمات الطفولة المبكرة للمعوقات الفنية التي تواجههن أثناء استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية وفقا للمؤهل العلمي جاءت لصالح البكالوريس .(العنزي 2022م: 95)

3 - **دراسة بتلا حسن الدوسري 2023م** دراسة بعنوان: (واقع استخدام الألعاب الإلكترونية في البرنامج اليومي بالروضة من وجهة نظر المعلمات) .

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع استخدام الألعاب الإلكترونية في البرنامج اليومي في الروضة من وجهة نظر المعلمات والصعوبات الحاصلة عند استخدامها والكشف عن الفروق في واقع استخدام الألعاب الإلكترونية والتي تعزى لمتغير سنوات الخبرة والمستوى التعليمي ، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي وتكونت عينة الدراسة من (131) معلمة رياض الأطفال وتم استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات ، وتوصلت هذه الدراسة إلى ارتفاع استخدام معلمات رياض الأطفال الألعاب الإلكترونية في البرنامج

اليومي في الروضة ، وأن من أبرز الصعوبات في استخدام الألعاب الإلكترونية في البرنامج اليومي بالروضة هو عدد الأطفال الكبير داخل غرفة النشاط ، بالإضافة إلى عدم توفر الأجهزة اللوحية وأجهزة الحاسب في ركن التقنية كما توصلت هذه الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في واقع استخدام معلمات رياض الأطفال للألعاب الإلكترونية في البرنامج اليومي تعزى لمتغير سنوات الخبرة . (الدوسري ، 2023م: 302)

■ **التعقيب على الدراسات السابقة:**

تناولت الدراسة السابقة موضوع ألعاب الكمبيوتر التربوية من حيث مستوى توظيف المعلمات لهذه الألعاب وكذلك المعوقات التي تواجههن منها دراسة العنزي 2022م والدوسري 2023م ، وتناولت دراسة عبد العال والنجار 2014م فاعلية برنامج ألعاب تعليمية الكترونية في تنمية مهارات استخدام الكمبيوتر لأطفال مرحلة الرياض ، أما البحث الحالي فقد اختص بدراسة مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال والصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميمها وتوظيفها من وجهة نظرهن ، واستخدمت الدراسة السابقة المنهج الوصفي المسحي باستثناء دراسة عبد العال والنجار 2014م فقد تم استخدام المنهج شبه التجريبي ، أما البحث الحالي فقد تم استخدام المنهج الوصفي ، ومن حيث عينة البحث فقد اختلفت دراسة عبد العال والنجار 2014م مع البحث الحالي من حيث تم تطبيقها على عينة من أطفال الروضة ، واتفقت من حيث العينة والبحث الحالي مع دراسة العنزي 2022م ودراسة الدوسري 2023م في تطبيقها على عينة من معلمات رياض الأطفال ،وتوصلت نتائج الدراسات السابقة إلى أن استخدام برنامج ألعاب تعليمية الإلكترونية قد ساعد أطفال مرحلة الرياض على اكتساب مهارات استخدام الكمبيوتركدراسة عبد العال والنجار 2014م ،كما توجد معوقات فنية وإدارية ومعوقات في البينية التحتية تعيق استخدام معلمات رياض الأطفال لبرامج الكمبيوتر التعليمية في الأنشطة التربوية بالروضة وهذا ما توصلت إليه دراسة العنزي 2022م والدوسري 2023م .

■ **إجراءات البحث:**

منهج البحث: اعتمدت الباحثة في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميا عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة . (سامي ملحم 2000م، 370)

مجتمع البحث: تكون مجتمع البحث من معلمات رياض الأطفال بمراقبة تعليم سوق الجمعة وعددهم 74 معلمة بروضة (عروس طرابلس ، الأمل المشرق ، ليبيا ، نور ليبيا ، الرشاد لإندماج الفئات الخاصة) .

عينة البحث: تكونت عينة البحث من معلمات رياض الأطفال بمراقبة تعليم سوق الجمعة وعددهم (63) معلمة وتم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة .

أداة البحث: قامت الباحثة بالاستعانة بالدراسات السابقة و الأدبيات التي تناولت نفس موضوع البحث في صياغة فقرات الاستبيان ، وكذلك من خلال مقابلة بعض معلمات رياض الأطفال وسؤالهن عن مدى استخدامهن لأجهزة الكمبيوتر في الأنشطة التربوية برياض الأطفال ، واعتمدت الباحثة على صدق المحكمين من خلال عرضة على عدد من المحكمين من الأساتذة الأفاضل بقسم التربية وعلم النفس وقسم رياض الأطفال بكلية التربية طرابلس ، وطلب منهم التحقق من مدى صحة صياغة الفقرات ومدى مصداقيتها لقياس ما وضعت من أجله ، ومن خلال توجيهاتهم تم تعديل بعض فقراته واعتماد الاستبيان بصورته النهائية كالتالي:

● **الاستبانة بالصورة النهائية: تكونت الاستبانة كالآتي:**

1 – من البيانات الأولية: (اسم المعلمة ، المؤهل العلمي ، ، سنوات الخبرة).

2 - (26) فقرة موزعة على محورين كالآتي :

أ - (13) فقرة حول مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الأنشطة التربوية برياض الأطفال من وجهة نظر المعلمات .

ب - (13) فقرة حول الصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر في الأنشطة التربوية برياض الأطفال من وجهة نظرهن .

التحليل الإحصائي للاستبيان والإجابة عن تساؤلات البحث: لقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين على النحو التالي:

- **القسم الأول**: وتمثله البيانات الديموغرافية لعينة البحث: (المؤهل العلمي– سنوات الخبرة).
- **القسم الثاني**: مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال والصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميمها وتوظيفها من وجهة نظرهن، وينقسم إلى ثلاثة محاور هي:

- **المحور الأول**: مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال من وجهة نظر المعلمات .

- **المحور الثاني**: الصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الأنشطة التربوية برياض الأطفال من وجهة نظرهن .

لقد تم صياغة الاستبيان بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، والجدول رقم (1) يوضح الرأي وما يقابلها من الدرجات والمتوسطات المرجحة.

جدول رقم (1) الدرجات والمتوسطات المرجحة، ودرجة الاستخدام / التأثير، الأهمية النسبية لإجابات مقياس ليكارت الخماسي.

الرأي		الدرجة	المتوسط المرجح
مطلقاً	غير موافق بشدة	1	(1 – 1.79)
نادراً	غير موافق	2	(1.8 – 2.59)
أحياناً	موافق لحد ما	3	(2.6 – 3.39)
غالباً	موافق	4	(3.4 – 4.19)
دائماً	موافق بشدة	5	(4.20 – 5)

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته تم استخدام برنامج (IBM SPSS Statistics 27) لتطبيق الأساليب الإحصائية التالية: للإجابة على تساؤلات البحث تم القيام بما يلي:

1 - حساب التكرارات والنسب المئوية للمعلومات الشخصية لعينة البحث.

2 - حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري (One – Sample statistics) لكل عبارة من عبارات الاستبيان.

3 - التأكد من ثبات الاستبيان، بطريقتين هما: بحساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach›s Alpha)، وحساب معامل سبيرمان براوان (Spearman - Brown Coefficient) (طريقة التجزئة النصفية).

4 - التأكد من الصدق الداخلي للاستبيان، وذلك بحساب معاملات الارتباط (Pearson Correlation) بين درجات عبارات كل محور والدرجة الكلية للمحور، ومعاملات الارتباط بين درجات المحاور مع الدرجة الكلية للاستبيان.

5 - اختبار (One – Sample statistics) (T – Test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)؛ للإجابة عن تساؤلات البحث .

تحليل إجابات الاستبيان والإجابة :

بالاعتماد على أهداف البحث، وتساؤلاته تم تحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيان والتوصل إلى ما يلي:

أولاً: ثبات الاستبيان: تم التأكد من ثبات الاستبيان، بطريقتين هما: حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach›s Alpha)

جدول رقم (2) يبين معاملات الثبات والصدق لبيانات محاور الاستبيان

المحور	موضوع المحور	معاملات الثبات
		معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)
المحور الأول	مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال من وجهة نظر المعلمات .	0.962
المحور الثاني	الصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الأنشطة التربوية برياض الأطفال من وجهة نظرهن.	0.938

من الجدول رقم (2) يتضح أن معاملات ألفا كرونباخ لبيانات محاور الاستبيان تتراوح قيمتها بين (0.962 - 0.938)، وهي معاملات ثبات مرتفعة، وهذا يعني أن الاستبانة تتصف بالثبات.

ثانياً: صدق الاستبيان: التأكد من الصدق الداخلي للاستبيان، وذلك بحساب معاملات الارتباط (Pearson Correlation) بين درجات عبارات كل محور والدرجة الكلية للمحور.

الجدول رقم (3) يوضح معاملات الارتباط بين درجات عبارات كل محور والدرجة الكلية للمحور.

م	عبارات المحور الأول مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال من وجهة نظر المعلمات	Pearson Correlation	sig
1	أراعي عند تصميم ألعاب كمبيوتر تربوية تحقيق الأهداف التربوية	0.846**	0.001<
2	أصمم وأوظف ألعاب كمبيوتر تربوية مناسبة لقدرات وعمر طفل الروضة	0.783**	0.001<
3	أراعي عند اختيار محتوى لعبة كمبيوتر تربوية مناسبتها لميول وحاجات الطفل.	0.837**	0.001<

4	أختار لعبة كمبيوتر تربوية التي تنمي مهارات التفكير لدى الطفل.	0.835**	0.001<
5	أقوم بتنظيم وتوزيع الوقت الكافي لاستخدام الأطفال للعبة الكمبيوتر التربوية	0.811**	0.001<
6	أحدد أساليب تقويم مناسبة لتقويم الطفل أثناء وبعد الانتهاء من ممارسة لعبة كمبيوتر التربوية	0.849**	0.001<
7	أراعي عند اختيار ألعاب الكمبيوتر التربوية عنصر التشويق والإثارة للطفل	0.836**	0.001<
8	أوظف ألعاب كمبيوتر تربوية التي تساعد على تنمية المهارات الحياتية لدى طفل الروضة	0.914**	0.001<
9	أختار لعبة كمبيوتر تربوية التي تتضمن أنشطة تنمية مهارات القراءة والكتابة لدى طفل الروضة	0.796**	0.001<
10	أستخدم ألعاب الكمبيوتر التربوية في تثقيف وتوعية طفل الروضة	0.881**	0.001<
11	أستخدم ألعاب الكمبيوتر التربوية كوسيلة مساعدة مع الوسائل التعليمية الأخرى في الأنشطة المقدمة لطفل الروضة	0.821**	0.001<
12	أحرص على متابعة وحضور برامج تصميم ألعاب كمبيوتر تربوية للطفل	0.802**	0.001<
13	أوضح التعليمات الموجودة باللعبة للطفل بطريقة مناسبة.	0.779**	0.001<
	عبارات المحور الثاني **الصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الأنشطة التربوية برياض الأطفال من وجهة نظرهن .**	Pearson Correlation	Sig
1	عدم توفر أجهزة كمبيوتر بالعدد الكافي لاستخدام ألعاب الكمبيوتر التربوية في الروضة	0.857**	0.001<
2	عدم وجود شبكة انترنت بالروضة تسمح بتصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية بالروضة	0.853**	0.001<

3	عدم امتلاك معلمة الروضة للمهارات الفنية لتصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الانشطة التربوية	0.757**	0.001<
4	قلة الدورات التدريبية في مجال تصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الأنشطة التربوية بالروضة	0.759**	0.001<
5	العاب الكمبيوتر التربوية تحتاج إلى وقت ومهارات لتصميمها وتوظيفها في تنفيذ الأنشطة التربوية	0.808**	0.001<
6	غرفة التعلم غير مهيأة لاستخدام ألعاب الكمبيوتر التربوية	0.785**	0.001<
7	ازدحام غرفة النشاط بعدد كبير من الأطفال لا يسمح باستخدام الكمبيوتر	0.788**	0.001<
8	كثرة الأعباء على معلمة الروضة مما لا يوفر لها الوقت المناسب لإعداد ألعاب كمبيوتر تربوية	0.700**	0.001<
9	الاتجاهات السلبية لمعلمات رياض الاطفال نحو استخدام التكنولوجيا في عملية التعلم	0.673**	0.001<
10	لا تتوفر بالروضة كوادر فنية متخصصة في مجال في صيانة أجهزة الكمبيوتر وتصميم البرامج.	0.368**	0.001<
11	تجد معلمة الروضة صعوبة في اختيار اللعبة المناسبة للطفل	0.587**	0.001<
12	لا يتوفر الدعم المالي المناسب لتنفيذ ألعاب كمبيوتر تربوية للطفل	0.885**	0.001<
13	لا يوجد مكان مخصص بالروضة لاستخدامه كمعمل حاسوب	0.918**	0.001<

من الجدول رقم (3) يتبين أن جميع معاملات الارتباط بين درجات عبارات كل محور والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عن مستوى (0.01) ، ما سبق يتبين هناك ارتباط بين درجات عبارات كل محور والدرجة الكلية للمحور، وهذا يشير إلى أن الاستبيان يتصف بالصدق الداخلي، بالتالي هو صالح لقياس ما أعد لقياسه ،بذلك تم التأكد من توفر الخصائص السيكومترية للاستبيان، وصالح لتحقيق أهداف البحث.

- **ثالثاً: المعلومات الشخصية لعينة البحث:**

للتعرف على المعلومات الشخصية لعينة البحث والتي تم الحصول عليها من استجابات عينة البحث على القسم الأول من الاستبيان، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **المؤهل العلمي**: يتضح من الجدول رقم (4) والشكل البياني رقم (1) أن أغلبية عينة البحث هم من ذوي مؤهل الليسانس حيث بلغت نسبتهم (47 ٪) يليهم ذوي مؤهل دبلوم، حيث بلغت نسبتهم (34 ٪) يليهم ذوي مؤهل بكالوريوس حيث بلغت نسبتهم (19 ٪).

جدول رقم (4) التكرارات والنسب المئوية للمؤهل العلمي لعينة البحث:

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	21	٪ 34
ليسانس	29	٪ 47
بكالوريوس	12	٪ 19
المجموع	62	٪ 100

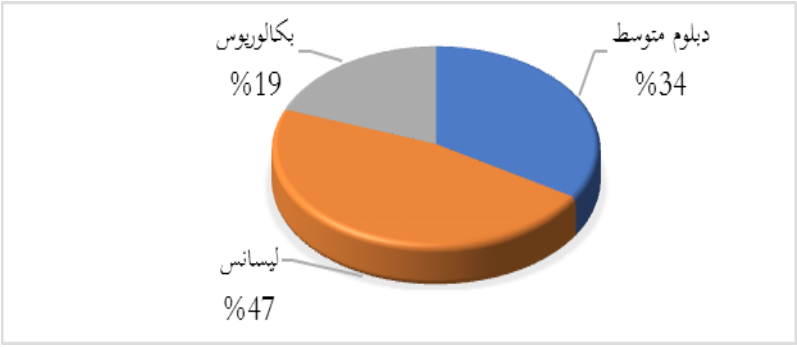

شكل بياني رقم (1) النسب المئوية للمؤهل العلمي لعينة البحث

2. سنوات الخبرة: يتضح من الجدول رقم (5) والشكل البياني رقم (2) أغلب عينة البحث هم من ذوي سنوات الخبرة من فئة **(من 5 إلى 10 سنوات)** حيث بلغت نسبتهم (56 ٪)، يليهم ذوي سنوات الخبرة من فئة (أكثر من 10 سنوات) بنسبة (31 ٪)، ويليهم ذوي سنوات الخدمة من فئة (أقل من 5 سنوات) بنسبة (13 ٪).

جدول رقم (5) التكرارات والنسب المئوية لفئات سنوات الخبرة عينة البحث:

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	8	٪ 13
من 5إلى 10 سنة	35	٪ 56
أكثر من 10 سنوات	19	٪ 31
المجموع	62	٪ 100

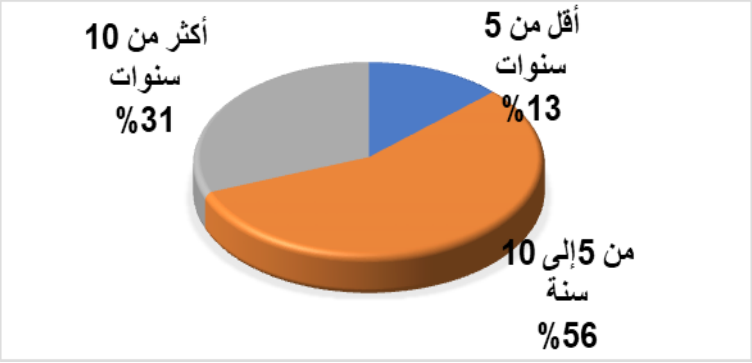

شكل بياني رقم (2) النسب المئوية لسنوات الخبرة لعينة البحث:

- **رابعاً: الإجابة عن تساؤل البحث:**

الإجابة عن التساؤل الأول: ما مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال من وجهة نظر المعلمات ؟

للإجابة عن التساؤل الأول تم حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري واختبار (t) لعينة واحدة(One - Sample Statistics) لمعرفة الدلالة الإحصائية للفرق بين استجابات عينة البحث والمتوسط الافتراضي (3.39) حول مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال، الجدول (6) يبين آراء عينة البحث .

جدول رقم (6) إحصاءات آراء عينة البحث حول مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال من وجهة نظر المعلمات :

م	أوجه توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال	المقياس	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	مطلقا	المتوسط	الانحراف المعياري	Sig	مستوى التوظيف
1	أراعي عند تصميم ألعاب كمبيوتر تربوية تحقيق الأهداف التربوية	التكرار	**28**	15	6	2	11	3.76	1.501	0.058	متوسط
		النسبة٪	45.2	24.2	9.7	3.2	17.7				
2	أصمم وأوظف ألعاب كمبيوتر تربوية مناسبة لقدرات وعمر طفل الروضة	التكرار	38	2	5	7	10	3.82	1.615	0.039	مرتفع
		النسبة٪	61.3	3.2	8.1	11.3	16.1				
3	أراعي عند اختيار محتوى لعبة كمبيوتر تربوية مناسبتها لميول وحاجات الطفل.	التكرار	19	15	16	8	4	3.60	1.234	0.192	متوسط
		النسبة٪	30.6	24.2	25.8	12.9	6.5				
4	أختار لعبة كمبيوتر تربوية التي تنمي مهارات التفكير لدى الطفل.	التكرار	35	11	5	7	4	4.06	1.304	0.001	مرتفع
		النسبة٪	56.5	17.7	8.1	11.3	6.5				

م	أوجه توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال	المقياس	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	مطلقا	المتوسط	الانحراف المعياري	Sig	مستوى التوظيف
5	أقوم بتنظيم وتوزيع الوقت الكافي لاستخدام الأطفال للعبة الكمبيوتر التربوية	التكرار	25	14	10	8	5	3.74	1.330	0.041	مرتفع
		النسبة٪	40.3	22.6	16.1	12.9	8.1				
6	أحدد أساليب تقويم مناسبة لتقويم الطفل أثناء وبعد الانتهاء من ممارسة لعبة كمبيوتر التربوية	التكرار	26	14	8	8	6	3.74	1.378	0.049	مرتفع
		النسبة٪	41.9	22.6	12.9	12.9	9.7				
7	أراعي عند اختيار ألعاب الكمبيوتر التربوية عنصر التشويق والإثارة للطفل	التكرار	30	13	5	7	7	3.84	1.428	0.016	مرتفع
		النسبة٪	48.4	21	8.1	11.3	11.3				
8	أوظف ألعاب كمبيوتر تربوية التي تساعد على تنمية المهارات الحياتية لدى طفل الروضة	التكرار	39	5	6	7	5	4.06	1.389	0.001	مرتفع
		النسبة٪	62.9	8.1	9.7	11.3	8.1				
9	أختار لعبة كمبيوتر تربوية التي تتضمن أنشطة تنمية مهارات القراءة والكتابة لدى طفل الروضة	التكرار	23	15	14	6	4	3.76	1.237	0.022	مرتفع
		النسبة٪	37.1	24.2	22.6	9.7	6.5				
10	أستخدم ألعاب الكمبيوتر التربوية في تثقيف وتوعية طفل الروضة	التكرار	29	14	6	8	5	3.87	1.349	0.007	مرتفع
		٪النسبة	46.8	22.6	9.7	12.9	8.1				

م	أوجه توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال	القياس	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	مطلقا	المتوسط	الانحراف المعياري	Sig	مستوى التوظيف
11	أستخدم ألعاب الكمبيوتر التربوية كوسيلة مساعدة مع الوسائل التعليمية الأخرى في الأنشطة المقدمة لطفل الروضة	التكرار	28	8	14	7	5	3.76	1.351	0.036	مرتفع
		النسبة٪	45.2	12.9	22.6	11.3	8.1				
12	أحرص على متابعة وحضور برامج تصميم ألعاب كمبيوتر تربوية للطفل	التكرار	23	14	7	8	10	3.52	1.501	0.511	متوسط
		النسبة٪	37.1	22.6	11.3	12.9	16.1				
13	أوضح التعليمات الموجودة باللعبة للطفل بطريقة مناسبة.	التكرار	25	11	17	4	5	3.76	1.276	0.027	مرتفع
		النسبة٪	40.3	17.7	27.4	6.5	8.1				
	مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال							3.79	1.142	0.007	مرتفع

من الجدول (6) يتبين أن المتوسط المرجح لاستجابات عينة البحث حول مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال، بلغ (3.79) بانحراف معياري قدره (1.142)، وأن الدلالة الإحصائية (sig) بلغت (0.007)، وهذا يشير إلى أن الفرق بين المتوسط المرجح والمتوسط الافتراضي (3.39) دال إحصائياً لصالح المتوسط المرجح، وهذا يعني أن مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال هو مستوى مرتفع.

وهذا يدل على أن معلمة رياض الأطفال توظف ألعاب كمبيوتر تربوية في الأنشطة التربوية المختفة كالقراءة والمهارات الحياتية وتثقيف الطفل وتهتم بعملية التقويم، كما تهتم باختيار ألعاب مشوقة وممتعة للطفل وتسمح بمشاركة جميع الأطفال في النشاط مع مراعاة الفروق

الفردية بينهم ،وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الدوسري 2023م التي توصلت إلى ارتفاع استخدام معلمات رياض الأطفال الألعاب الإلكترونية في البرنامج اليومي في الروضة .

الإجابة عن التساؤل الثاني: ما أهم الصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الأنشطة التربوية برياض الأطفال من وجهة نظرهن؟

للإجابة عن التساؤل الثاني تم حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري واختبار (t) لعينة واحدة (One - Sample Statistics) لمعرفة الدلالة الإحصائية للفرق بين استجابات عينة البحث والمتوسط الافتراضي (3.39)، حول أهم الصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الأنشطة التربوية بالروضة الجدول (7) يبين آراء عينة البحث:

جدول (7) إحصاءات آراء عينة البحث حول الصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الأنشطة التربوية برياض الأطفال من وجهة نظرهن:

م	الصعوبات	المقياس	موافق بشدة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	Sig	مستوى الصعوبة	الترتيب من حيث الأهمية
1	عدم توفر أجهزة كمبيوتر بالعدد الكافي لاستخدام ألعاب الكمبيوتر التربوية في الروضة	التكرار	**36**	15	2	3	6	4.16	1.296	0.001<	مرتفع	5
		النسبة٪	58.1	24.2	3.2	4.8	9.7					
2	عدم وجود شبكة انترنت بالروضة تسمح بتصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية بالروضة	التكرار	35	16	2	5	4	4.18	1.222	0.001<	مرتفع	4
		النسبة٪	56.5	25.8	3.2	8.1	6.5					

3	عدم امتلاك معلمة الروضة للمهارات الفنية لتصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الانشطة التربوية	التكرار	18	19	14	5	6	3.61	1.259	0.168	متوسط	10
		النسبة٪	29	30.6	22.6	8.1	9.7					
4	قلة الدورات التدريبية في مجال تصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الأنشطة التربوية بالروضة	التكرار	35	19	3	1	4	4.29	1.092	0.001<	مرتفع	3
		النسبة٪	56.5	30.6	4.8	1.6	6.5					
5	العاب الكمبيوتر التربوية تحتاج إلى وقت ومهارات لتصميمها وتوظيفها في تنفيذ الأنشطة التربوية	التكرار	29	19	9	1	4	4.10	1.127	0.001<	مرتفع	7
		النسبة٪	46.8	30.6	14.5	1.6	6.5					
6	غرفة التعلم غير مهيأة لاستخدام ألعاب الكمبيوتر التربوية	التكرار	25	12	14	4	7	3.71	1.360	0.069	متوسط	9
		النسبة٪	40.3	19.4	22.6	6.5	11.3					
7	ازدحام غرفة النشاط بعدد كبير من الأطفال لا يسمح باستخدام الكمبيوتر	التكرار	34	10	9	3	6	4.02	1.337	0.001<	مرتفع	8
		النسبة٪	54.8	16.1	14.5	4.8	9.7					
8	كثرة الأعباء على معلمة الروضة مما لا يوفر لها الوقت المناسب لإعداد ألعاب كمبيوتر تربوية	التكرار	36	12	6	3	5	4.15	1.266	0.001<	مرتفع	**6**
		النسبة٪	58.1	19.4	9.7	4.8	8.1					

9	الاتجاهات السلبية لمعلمات رياض الاطفال نحو استخدام التكنولوجيا في عملية التعلم	التكرار	16	19	14	9	4	3.52	1.206	0.387	متوسط	11
		النسبة٪	25.8	30.6	22.6	14.5	6.5					
10	لا تتوفر بالروضة كوادر فنية متخصصة في مجال في صيانة أجهزة الكمبيوتر وتصميم البرامج	التكرار	55	3	2	–	2	4.76	0.803	0.001<	مرتفع	1
		النسبة٪	88.7	4.8	3.2	–	3.2					
11	تجد معلمة الروضة صعوبة في اختيار اللعبة المناسبة للطفل	التكرار	10	15	22	11	4	3.26	1.130	0.361	متوسط	12
		النسبة٪	16.1	24.2	35.5	17.7	6.5					
12	لا يتوفر الدعم المالي المناسب لتنفيذ ألعاب كمبيوتر تربوية للطفل	التكرار	35	14	6	1	6	4.15	1.266	0.001<	مرتفع	6
		النسبة٪	56.5	22.6	9.7	1.6	9.7					
13	لا يوجد مكان مخصص بالروضة لاستخدامه كمعمل حاسوب	التكرار	42	12	2	–	6	4.35	1.216	0.001<	مرتفع	2
		النسبة٪	67.7	19.4	3.2	–	9.7					
مستوى الصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الأنشطة التربوية برياض الأطفال.								4.02	**0.912**	0.001<	مرتفع	

من الجدول (7) يتبين أن المتوسط المرجح لاستجابات عينة البحث حول مستوى الصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر

التربوية في الأنشطة، بلغ (4.02) بانحراف معياري قدره (0.912)، وأن الدلالة الإحصائية (sig) بلغت (0.001>)، وهذا يشير إلى أن الفرق بين المتوسط المرجح والمتوسط الافتراضي (3.39) دال إحصائياً لصالح المتوسط المرجح، وهذا يعني مستوى الصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الأنشطة هو مستوى مرتفع ، وهذا يدل على أن معلمات رياض الاطفال يواجهن صعوبات إدارية وفنية تعيق استخدام الكمبيوتر في الأنشطة التربوية بالروضة ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العنزي 2022م التي توصلت إلى أن معلمات الطفولة المبكرة يواجهن معوقات إدارية وفنية وتتعلق بالبينية التحتية تعيق استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التعليم . وكذلك دراسة الدوسري 2023م التي توصلت إلى أن من أبرز الصعوبات في استخدام الألعاب الإلكترونية في البرنامج اليومي بالروضة هو عدد الأطفال الكبير داخل غرفة النشاط ، بالإضافة إلى عدم توفر الأجهزة اللوحية وأجهزة الحاسب في ركن التقنية.

الإجابة عن التساؤل الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة البحث حول مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال حسب متغيرات (المؤهل، سنوات الخبرة)؟

للإجابة عن التساؤل الثالث تم تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجدول رقم (8) يبين النتائج:

الجدول رقم (8) يوضح مقارنة بين آراء عينة البحث من حيث المتغيرات الديموغرافية :

المتغيرات الديموغرافية		نوع الاختبار	قيمة احتمال المعنوية Sig	الدلالة الإحصائية
المؤهل	دبلوم	F	0.161	الفرق غير دال إحصائياً
	ليسانس			
	بكالوريوس			
سنوات الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	F	0.944	الفرق غير دال إحصائياً
	من 5 إلى 10 سنوات			
	أكثر من 10 سنوات			

من خلال الإجابة عن التساؤل الثالث تبين أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة البحث حول مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال حسب متغيرات (المؤهل، سنوات الخبرة) وهذا يعني أنه لم يختلف مستوى توظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في تنفيذ الأنشطة التربوية برياض الأطفال حسب متغيرات: (المؤهل، سنوات الخبرة) ، واختلفت نتيجة هذا البحث مع دراسة الدوسري 2023م التي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في واقع استخدام معلمات رياض الأطفال للألعاب الإلكترونية في البرنامج اليومي تعزى لمتغير سنوات الخبرة .

الإجابة عن التساؤل الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة البحث حول مستوى الصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الأنشطة التربوية برياض الأطفال حسب متغيرات (المؤهل، سنوات الخبرة)؟

للإجابة عن التساؤل الرابع تم تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجدول رقم (9) يبين النتائج:

الجدول رقم (9) يوضح مقارنة بين أراء عينة البحث من حيث المتغيرات الديموغرافية :

المتغيرات الديموغرافية		نوع الاختبار	قيمة احتمال المعنوية Sig	الدلالة الإحصائية
المؤهل	دبلوم	F	0.206	الفرق غير دال إحصائياً
	ليسانس			
	بكالوريوس			
سنوات الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	F	0.079	الفرق غير دال إحصائياً
	من 5 إلى 10 سنوات			
	أكثر من 10 سنوات			

من خلال الإجابة عن التساؤل الرابع تبين أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة البحث حول مستوى الصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الأنشطة التربوية برياض الأطفال حسب متغيرات (المؤهل، سنوات الخبرة) وهذا يعني أنه لم تختلف آراء عينة البحث حول مستوى الصعوبات التي تواجه معلمات رياض الأطفال في تصميم وتوظيف ألعاب الكمبيوتر التربوية في الأنشطة التربوية بسبب المتغيرات: (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة العنزي 2022م التي توصلت إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية في تقديرات معلمات الطفولة المبكرة الإدارية والفنية والبنية التحتية التي تواجههن أثناء استخدام ألعاب التعليمية الإلكترونية وفقا للخبرة في التدريس ، كما لا توجد فروق دالة إحصائيا في تقديرات معلمات الطفولة المبكرة للمعوقات الإدارية والبنية التحتية التي تواجههن أثناء استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية وفقا للمؤهل العلمي ، واختلفت مع دراسة العنزي 2022م التي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات معلمات الطفولة المبكرة للمعوقات الفنية التي تواجههن أثناء استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية وفقا للمؤهل العلمي جاءت لصالح البكالوريس .

■ **توصيات البحث:**

توصي الباحثة بالآتي:

1. إقامة دورات تدريبية متخصصة لمعلمات رياض الأطفال في مجال استخدام الكمبيوتر لتصميم ألعاب تربوية لطفل الروضة تناسب ميوله وقدراته.

2 - توفير الدعم المادي المناسب لاستخدام الكمبيوتر في أنشطة الطفل من خلال توفير غرفة خاصة تتضمن أجهزة كمبيوتر ومناسبة لعدد الأطفال وكذلك أجهزة انترنت وتوفير الدعم الفني من المتخصصين في مجال الكمبيوتر وبرامجه المختلفة بالروضة لمساعدة معلمات رياض الأطفال وتذليل الصعاب أمامهن في تطبيق الأنشطة المختلفة باستخدام ألعاب كمبيوتر تربوية مناسبة للطفل .

3 - تشجيع معلمات رياض الأطفال على استخدام التكنولوجيا في إعداد أنشطة مختلفة لطفل الروضة وعدم تكليفها بمهام لا تتيح لها الوقت الكافي لتصميم ألعاب تروية باستخدام الكمبيوتر .

■ **مراجع البحث:**

● **أولا: الكتب العلمية**

1 - إبراهيم ، مجدي عزيز .(2000م) . الكمبيوتر والعملية التعليمية في عصر التدفق المعلوماتي ،ط2 ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .

2 - الحوامدة ، محمد فؤاد ، العدوان ، زيد سليمان ،(2012م) ، مناهج رياض الأطفال ، دار الحامد ، عمان .

3 - الشريف ، السيد عبد القادر ، (2014م)، المدخل إلى رياض الأطفال، دار الجوهرة ، القاهرة .

4 - العمراني ،عبد الغني محمد اسماعيل ،(2013م) ،إدارة رياض الأطفال ، دار الكتاب الجامعي، صنعاء .

5 - شريف ، نادية محمود ، عبد العال ، سميرة السيد ، بدري ، فوزية محمد ، سلامة ، وفاء محمد ،(2006م) ،المنهج العربي لرياض الأطفال دليل تنفيذ الوحدات الأساسية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

6 - صوالحة ، محمد أحمد ،(2004م) ،علم نفس اللعب ، دار المسيرة ، عمان .

7 - عامر ، طارق عبد الرؤوف ،(2008) ،معلمة رياض الأطفال، مؤسسة طيبة ، القاهرة .

8 - فارس ، عصام ،(2006م) ،رياض الأطفال (التنشئة ، الإدارة ، الأنشطة) ، دار أسامة ودار المشرق الثقافي ، عمان.

9 - فهمي ، عاطف عدلي ،(2007) ،معلمة الروضة ، ط2: دار المسيرة ، عمان.

10 - مرزوق ، سماح عبد الفتاح ، (2013م) ،برامج الأطفال المحوسبة ،ط2، دار المسيرة للنشر ، عمان .

11 - محمد ، أميرة على ، (2008م)، المرجع في الطفولة المبكرة ، الدار العالمية ، الجيزة .

12–ملحم ، سامي محمد ، (2000م) ،مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، دار المسيرة للنشر ، عمان .

13 - نسيم ، سحر توفيق ، محمد ، جيهان لطفي ،(2013م) ،الألعاب التربوية لطفل الروضة ، دار المسيرة، عمان .

ثانيا: البحوث والدوريات والنشرات

1 - الدوسري ، بتلا حسن عجب ،(2023م) ،واقع استخدام الألعاب الإلكترونية في البرنامج اليومي بالروضة من وجهة نظر المعلمات ، المجلة العربية لإعلام وثقافة الطفل ، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب ، مصر العدد 24 .

2 - العنزي ، نهى موسى ،(2022م) ،معوقات استخدام الألعاب التعليمية الالكترونية في التعليم من وجهة نظر معلمات الطفولة المبكرة ، المجلة العلمية لتربية الطفولة المبكرة ، العدد 2 ، المجلد 1.

3 - عبد العال ، محمود عاطف ، النجار ، محمد السيد ،(2014) ،فاعلية برنامج ألعاب تعليمية الكترونية في تنمية مهارات استخدام الكمبيوتر لأطفال مرحلة الرياض ، مجلة العلوم التربوية ، العدد 3.

معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين

دراسة ميدانية على عينة من المفتشين التربويين ببلدية إجدابيا

■ د. عبد الكريم عبد الرحيم الصبيحي* ■ أ. عبد السلام محمد مصباح بوكنيشة**

● تاريخ استلام البحث 2025/10/13م ● تاريخ قبول البحث 2025/12/07م

■ **المستخلص:**

هدف البحث الحالي إلى التعرف على معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين،مع اختلاف وجهات النظر باختلاف النوع والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة ولأجل تحقيق أهداف البحث الحالي استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام استبانة لجمع المعلومات مكونة من 40 فقرة ، وقد تم التأكد من صدقها وثباتها حيث بلغ معمل ألفا كرونباخ (0.83) وقد تكونت عينة الدراسة من (45) مفتشاً ومفتشة ،منهم (29) من الذكور و(17) من الإناث ، ولتحليل البيانات إحصائيا استخدام الباحثان الأساليب الإحصائية المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، ومعامل ألفا كرونباخ ، وقيمة (t) ، والمتوسط الفرضي ،والنسبة المئوية ، وتوصلت نتائج البحث إلى وجود معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين ،كما كشفت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين تبعا لمتغير النوع والمؤهل العلمي، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين تبعا لمتغير عدد سنوات الخبرة ، وتوصلت الدراسة لعدد من التوصيات أبرزها إعطاء المشرفين التربويين بعض الصلاحيات فيما يتعلق بتنقلات المعلمين وتقييم أدائهم.

● **الكلمات المفتاحية:** معوقات، التفتيش التربوي.

* أستاذ مساعد بقسم التربية وعلم النفس - كلية الآداب بجامعة إجدابيا E - maiI: abdulkarim.subihi@uoa.edu.ly

** أستاذ مساعد بقسم التربية وعلم النفس - كلية الآداب بجامعة إجدابيا E - maiI:abdalsalam.mohamed@uoa.edu.ly

■ **Abstract**

The aim of the current research is to identify the obstacles of educational inspection in the application of its tasks and ways to overcome them from the point of view of educational inspectors, with different points of view according to the type, qualification and number of years of experience. 40 items, and their validity and reliability were confirmed, as Cronbach›s alpha coefficient reached (0.83). The study sample consisted of (45) male and female inspectors, of whom (29) were males and (17) females. To analyze the data statistically, the researchers used the statistical methods represented in Arithmetic means and standard deviations, Cronbach›s alpha coefficient, (t) value, hypothetical mean, and percentage. Level (0.05) between the averages of educational inspection obstacles in applying its tasks and ways to overcome them from the point of view of educational inspectors according to the variable of gender and academic qualification, while there are no statistically significant differences at level (0.05) between averages of educational inspection obstacles in applying its tasks and ways to overcome them from The viewpoint of the educational inspectors according to the variable number of years of experience.

Keywords: obstacles, educational inspection

■ **مقدمة:**

تهدف التربية الحديثة إلى استثمار التعليم من خلال إعداد الإنسان للحياة وتوظيف طاقاته وإمكانياته من أجل خدمة المجتمع في جميع المجالات وفي جميع المؤسسات ومن هنا نلمس الضرورة الملحة إلى التفتيش التربوي الذي يراعى الحاجات النفسية والاجتماعية للعاملين، ويهيئ لهم فرص النمو. واكتساب الخبرات والتقدم الوظيفى، فالمعلم باعتباره الأداة الأولى لتنفيذ أى برنامج تعليمي ، و الذي يقع عليه عبء تحقيق الأهداف التربوية، يحتاج إلى من يوجهه ويرشده ، حتى يستطيع أن يحقق ما تسعى إليه المؤسسة التربوية من أهداف في ضوء متغيرات العصر، والمفتش التربوى أو المشرف التربوى هو القائد التربوى

الذى تقع عليه مسؤولية توجيه المعلم وإرشاده وتقويمه، حتى يتمكن من أداء عمله بطريقة أفضل لتساعد على فهم الأهداف التربوية، والأهداف المدرسية ، والنمو في مهتهم نمواً ذاتياً وتوجيه هذا النمو للسمو بمهنة التدريس، والارتقاء بالمستوى فيه واكتساب مهارة إدارة الصف، وتهيئة المناخ المناسب للتعلم، وتقويم العملية التربوية تقوماً علمياً سليماً.

ويرتبط الإشراف التربوي بالعملية التربوية بعامة والإدارة التربوية بخاصة؛ لأنه يعنى بالدرجة الأولى بالعناصر البشرية المكونة للتنظيم الإداري أو المؤسسة التربوية، وتظهر هذه العناية بالعناصر البشرية في المؤسسة التربوية من خلال. الاهتمام بالنمو المهني للمعلمين، وتوجيههم وإرشادهم لمواجهة التغيرات العلمية المعاصرة في المعرفة العلمية والتكنولوجية وتوظيفها لخدمة العملية التعليمية وتحسينها وتحقيق أهدافها ، من هنا يعتبر كثير من التربويين أن الإشراف التربوي من مكونات النظام التربوي الأساسية وامتداد للإدارة التربوية، وحلقة الوصل بين الجهاز الإداري في التربية والجهاز التعليمي في المدرسة، ينقل توجيهاتها، ويعكس سياستها التعليمية، ويتابع تحقيق أهدافها ،لذلك يعد الإشراف التربوي عنصراً مهماً من عناصر النظام التربوي، وعملية من عملياته المهمة، وجزءاً لا يتجزأ من العملية التربوية تنعكس مخرجاتها في تحسين العملية التعليمية برمتها (**الحربي 2006 .وعطوي2008**) .

وحظي الإشراف التربوي بعناية خاصة من قبل القائمين على العملية التربوية لدوره المهم في تحسين مخرجات العملية التعليمية؛ نتيجة لذلك طرأ تطور في فلسفة التفتيش والتوجيه إلى فلسفة الإشراف التربوي، وذلك بفضل مختلف الجهود التي سعت إلى تطوير النظام التربوي ورفع كفايته، في نحو يؤدي إلى تطوير نوعية التعليم ورفع مستواه، أخذ مفهوم الإشراف يتطور ليأخذ معنى أشمل حتى يلبي احتياجات النظرة الشاملة لعناصر العملية التعليمية التعلمية، حيث انتقل الإشراف من موقف الاهتمام بالمعلم وبتحسين أدائه وبتغيير سلوكه إلى الاهتمام بالموقف التعليمي التعلمي ككل (**الصمادي، 2000 ،ونشوان، 1992 ،وياسين وزملاؤه، 1984**).

■ **مشكلة البحث**:

العملية التربوية عملية معقدة ومتشابكة ومتعددة الجوانب تحتاج إلى وقت وجهد ومع هذا يكلف المفتش التربوى بزيارة عدد ركس المدارس الأمر الذي يترتب عليه زيادة عدد المدرسين والذي يفوق النصاب المقرر له بعدد المدرسين والزيارات التفتيشية.

• **وتحدد مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:**

السؤال الأول: ما معوقات التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين ببلدية إجدابيا؟

السؤال الثانى: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشيين التربويين تعزى لمتغيرات، النوع (ذكر - أنثى)، سنوات الخبرة (من 1 - 5 سنوات، من 10 وأكثر)، والمؤهل العلمى (متوسط – عالى)؟

■ **أهمية البحث:**

وتبرز أهمية البحث:

1 - تحاول إبراز موضوعاً هاماً للدراسة والبحث وذلك لما للتفتيش التربوي من أهمية كبيرة

2 - قد تفيد الدراسة كل من: المفتشين التربويين، مديري المدارس، المدرسين المساعدين، طلاب الدراسات العليا، أصحاب القرار، وذلك من خلال النتائج والتوصيات التى توصل إليها.

3 - قد يسهم البحث في تطور بعض الممارسات الفنية للمفتشين في بعض الجوانب الهامة لهم.

4 - قد يحث البحث باحثين آخرين في الكشف عن معوقات التفتيش التربوي.

■ **أهداف البحث:**

هدف البحث الحالي إلى:

1 - التعرف على معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين ببلدية اجدابيا؟

2 - التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين تعزى لمتغيرات، النوع (ذكر - أنثى) ، سنوات الخبرة (من 1 - 5 سنوات ، من 10 وأكثر) ، والمؤهل العلمى (متوسط – عالى).

■ **حدود البحث**:

يتحدد البحث الحالى بالحدود التالية:

1 - حدود موضوعية: تتمثل في معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين ببلدية اجدابيا.

2 - حدود مكانية والبشرية: طبقت الدراسة على عينة من المشرفين التربويين ببلدية اجدابيا.

3 - حدود زمانية: طبقت هذه الدراسة خلال العـام الدراسـي 2022/ 2023م.

■ **مصطلحات البحث**:

● **تعريف المعوقات**:

تعرف بأنها: أية صعوبات تواجه المشرف التربوي، وتحول دون تحقيـق أهداف البرنامج الذي يسعى إلى تنفيذه بغض النظر عن نسب تكـرارها. **(العاجز ،2000: 221 - 248)**

وتعرف بأنها: جميع العقبـات التـي تحـول دون تحقيـق أهداف الممارسات الإشرافية بالشكل المطلوب، والمتعلقـة، بالجوانـب الإداريـة والفنيـة والشخـصية والاجتماعية والمادية لدى المشرف التربوي. **(البابطين ،2005 :227)**

عرفه المغيدي، 1997: «هي جميع العوائق المالية والاقتصادية والإداريـة والفنية والاجتماعية والشخصية التي تؤثر في عمل المشرف التربوي عن تحقيق أهدافه وبرامجه الاشرافية التي تتجلى في تحسين عملية التعليم والتعلم". (المغيدي، 1997: 71)

● **تعريف التفتيش التربوي**:

المشرف التربوي: هو الشخص المكلف بتقديم كل عون للمعلم بهدف مساعدته علـى تحـسين أسـاليبه وطرائقـه التعليمية أو مساعدته على إثراء المناهج التي يعلمها أو تحسين أساليب التقويم التـي يـستخدمها بهدف الإسهام في تحسين تعلم التلاميذ. **(عبد اللطيف، 2005 :4)**

عرفه رمزي، 1997: «جهد فني متخصص يستخدم أساليب معينة متنوعة وقد يستخدم أكثر من أسلوب في موقف تعميمي واحد لرفع كفاية الإدارة والتنسيق ولتوجيه نمو المعلمين بشكل مستمر فردياً وجماعياً" (رمزي، 1997: 54.)

عرفه ستراك، 2004: عملية يتم فيها تقديم العملية التعليمية وتطويرها ومتابعة تنفيذ كل ما يتعمق بها لتحقيق الأهداف التربوية، وهو يشمل الإشراف على جميع العمليات التي تجري في المدرسة وخارجها والعقبات والتفاعلت الموجودة فيما بينها (ستراك، 2004: 336.)

وعرف الباحثان المعوقات إجرائياً: أنها: جميع الصعوبات والعوائق سواء كانت مادية أو بشرية أو فنية أو اجتماعية والتي تشكل عائقاً في وجه كل مفتش تربوى.

ويعرف الباحثان التفتيش التربوي إجرائياً: "هو عملية فنية قيادية تعاونية إنسانية شاملة تعمل على تقديم خدمة إشرافية متخصصة بهدف تطوير العملية التعليمية بكافة محاورها وتحسين مخرجاتها..

■ **الدراسات السابقة:**

قام الباحثان بالاطلاع على العديد من الدراسات والبحوث والمجلات التربوية وقد تنوعت الدراسات في اتجاهات متعددة حيث شملت الدراسات مناحى عدة تتعلق بموضوع البحث وتم ترتيب الدراسات من القديم إلى الحديث، وقام الباحثان بتصنيف الدراسات إلى:

- **أولاً: الدراسات السابقة العربية،**
- **ثانياً: الدراسات السابقة الأجنبية**

أولاً الدراسات السابقة العربية.

1 - **دراسة الزهراني (2003)** - عنوان الدراسة: "الصعوبات التى تواجه الإشراف التربوى في تدريس مادة الإملاء في المرحلة الابتدائية بمحافظة جدة "**السعودية**.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التى تواجه الإشراف التربوى في تدريس مادة الإملاء في المرحلة الابتدائية بمحافظة جدة والمتعلقة بكل من المعلم والمتعلم والمنهاج، واستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلي. أداة الدراسة: الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكون مجتمع من المشرفين التربويين لمادة اللغة العربية وعددهم (51) مشرفاً، معلمو اللغة العربية وعددهم (1417) معلما المعلمين (614) معلماوكانت أهم نتائج الدراسة: -

ازدحام جدول المعلم وتحميله المزيد من الأعباء، وإهمال تحفيز المعلم. واعتماد المعلم على التصحيح التقليدى للقطع الإملائية وعدم تصحيح أخطاء التلاميذ مباشرة. الصعوبات التى تواجه الإشراف التربوى على تعليم مادة الإملاء والتي تتعلق بالمتعلم مثل: عدم رغبة التلميذ تعلم مادة الإملاء، عدم تنفيذ التلاميذ توجيهات وإرشادات معلميهم، ضعف المهارات الإملائية لدى التلاميذ وضعف متابعة التلميذ لأخطائه، الصعوبات التي تواجه الإشراف التربوى على تعلم مادة الإملاء وتتعلق بالمناهج نقص الإمكانيات بالمدارس خصوصاً معامل اللغة العربية، مزاحمة اللهجة العامية للغة الفصحى وقوة نفوذها، إهمال التدقيق الإملائي لإجابات التلاميذ الكتابية في المواد الأخرى.

2 – **دراسة الحلاق. (2008).** عنوان الدراسة: متطلعات تطوير الإشراف التربوى في المرحلة الثانوية بمحافظة غزة في ضوء الاتجاهات المعاصرة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإشراف التربوي في المرحلة الثانوية بمحافظات **غزة** وذلك من وجهة نظر المشرفين ومديري المدارس الثانوية في غزة والتعرف على متطلبات تطوير الإشراف في المرحلة الثانوية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفى التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (78) مشرفا ومشرفة و (112) مديرا ومديرة مدرسة يعملون في ست مناطق تعليمية للعام الدراسي (2007 - 2008). ثم استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة للدراسة، والتي اشتملت على (78) فقرة موزعة على خمسة مجالات تمثل متطلبات تطوير الإشراف التربوي. من خلال نتائج الدراسة جاءت مجالات الإشراف التربوي مرتبة تنازلياً كما يلى: اختيار وتعيين المشرف التربوى تدريب المشرفين التربويين وأهداف الاشراف التربوى.، توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات المشرفين التربويين ومديري المدارس الثانوية لواقع الإشراف في المرحلة الثانوية بمحافظة غزة تعزى لمتغير الجنس وذلك في مجال اختيار وتعيين المشرف.

3 – دراسة الشهري (2008). عنوان الدراسة: المعوقات التى تواجه المشرف التربوى في تنفيذ. الزيارات المتبادلة بين المعلمين وأسلوب إشرافي في منطقة مكة المكرمة – السعودية.

هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات المتعلقة بالمشرف التربوى التي تواجهه في تنفيذ

الزيارات المتبادلة بين المعلمين وأسلوب إشرافى وتحديد المعوقات المتعلقة بكل من إدارة الإشراف التربوى والبيئة المدرسية والمعلم التي تواجه المشرف التربوى في تنفيذ الزيارات المتبادلة كأسلوب إشرافي بمنطقة مكة المكرمة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفى، استخدمت هذه الدراسة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات حيث طبقت على مجتمع الدراسة، وهو جميع المشرفين التربويين بمنطقة مكة المكرمة وعددهم (529) مشرفاً تربوياً بينت نتائج الدراسة عدداً من المعوقات التى تواجه المشرف التربوي في تنفيذ الزيارات المتبادلة بين المعلمين كأسلوب إشرافي في منطقة مكة المكرمة بمختلف محاورها ومنها مايلى: زيادة أعباء المعلم التدريسية والمكتبية تحول دون ممارسة الزيارات المتبادلة بين المعلمين. كثرة الأعباء الإدارية الملقاة على كاهل المشرف التربوى.

4 – **دراسة الشعبى (2009).** عنوان الدراسة: "معوقات الأداء الإبداعى لمعلمى العلوم الطبيعية بالمرحلة. المتوسطة من وجهة نظر المعلمين والمشرفين التربويين في مصر.

هدفت الدراسة للتعرف على أهم المعوقات الخاصة بكل من: معلم العلوم والتنظيمات الإدارية والتلميذ وطبيعة مادة العلوم والتى تقف أمام تطبيق الأداء الإبداعى لمعلمى العلوم الطبيعية، استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحى، وتكون مجتمع الدراسة من معلمى ومشرفى العلوم الطبيعية بالمرحلة المتوسطة بمحافظة الرس. وتكونت عينة الدراسة من (75) معلما و(6) مشرفين،وتم استخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة واستخدم أساليب إحصائية منها: معامل الفا كرونباخ، معامل ارتباط، وتحليل التباين الأحادي (ف)وجاءت نتائج الدراسة كالتالي: - أبرز المعوقات المتعلقة بالمعلم: ضعف الإعداد والتدريب، كثرة الأعباء الوظيفية، تفضيل الطرق التقليدية في التدريس، صنع الدرائع الداخلية، أساليب التقويم العقيمة. - أبرز المعوقات المتعلقة بالتنظيمات الإدارية هي: عدم تشجيع المعلمين على التفكير الابداعى، تنظيم حصص العلوم في الجدول المدرسي غير مناسب، غياب جو الحرية والالتزام بالقيود المهنية، كثرة عدد التلاميذ في داخل الصفوف المدرسية.

- أبرز المعوقات المتعلقة بالتلميذ عدم التجاوب مع الطرق الإبداعية لدى بعض التلاميذ. أبرز المعوقات المتعلقة بمادة العلوم هى كبر حجم مقرر العلوم كما أن محتوى مقرر العلوم لا

يشجع على الإبداع.

5 - **دراسة الغامدي، «2010»** بعنوان أهمية ومعوقات الإشراف التربوي الإلكتروني باستخدام نظم التعليم الإلكتروني لدى المشرفين التربويين والمعلمين في **السعودية** لتحقيق بعض المهام الإشرافية».

هدفت إلى التعرف على أهمية الإشراف التربوي الإلكتروني باستخدام نظم التعليم الإلكتروني، والكشف عن مهام المشرف التربوي من وجهة نظر كل من المشرفين والمعلمين، وكذلك التعرف على معوقات وصعوبات الإشراف التربوي الإلكتروني باستخدام نظم التعليم الإلكتروني في تحقيق بعض المهام الاشرافية، والتعرف على الإشراف التربوي الإلكتروني كنظام حديث في الإشراف التربوي وتحديد متطلبات تطبيق الإشراف التربوي الإلكتروني في النظام التعليمي السعودي، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، واشتملت عينة الدراسة على جميع المشرفين التربويين بإدارة تعليم جدة والبالغ عددهم (88) مشرفاً تربوياً و(58) معلماً، واستخدم الباحث الاستبانة لتحقيق غرض الدراسة، وكانت أهم نتائج الدراسة:

- أهمية الإشراف التربوي الإلكتروني باستخدام نظم التعليم الإلكتروني في تحقيق بعض المهام الاشرافية، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مواقف مجتمع الدراسة من المشرفين التربويين والمعلمين تجاه الإشراف الإلكتروني تعزى لمتغيرات (الوظيفة – المؤهل العلمي – الدورات التدريبية في مجال الإشراف – معدل الاستخدام اليومي للإنترنت – المعرفة السابقة بالتعليم الإلكتروني،عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مواقف مجتمع الدراسة من المشرفين التربويين والمعلمين تجاه الإشراف الإلكتروني تعزى لمتغيرات (سنوات الخدمة – مجال الإشراف والتدريس).

■ **الدراسات الأجنبية:**

1 - **دراسة روس (Rous .2004) بعنوان:** « توقعات المعلمين حول الإشراف التربوى والصعوبات التى تؤثر على التعليم في مرحلة رياض الأطفال في **أمريكا** .

هدفت الدراسة للتعرف إلى توقعات معلمى رياض الأطفال حول المشرفين الذين

يزودونهم لخدمة الإشراف التربوى. لبرامج رياض الأطفال والممارسات التي يستخدمها هؤلاء المشرفون للتأثير في ممارساتهم التعليمية والصعوبات التى تواجههم في عملية الإشراف.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. - مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع معلمى رياض الأطفال في ولاية واحدة، كما استخدم الباحث الاستبانة لتحقيق أغراض الدراسة وجاءت نتائج الدراسة: هناك خمسة نماذج تسهل التعليم الصفى لرياض الأطفال وهي: دعم ومساندة الصفوف والموظفين، توفير فرص واستراتيجيات التطويرالمهنى لحضور الصف والبرامج، مدح المعلمين والموظفين؟ توفير المعرفة الخاصة بتطوير الطفولة المبكرة.

2 - **دراسة فاندر فنتر (Venter Vander 1983) بعنوان**: مشكلات الإشراف التربوي من وجهة نظر المعلمين والمشرفين - **أمريكا**

هدفت الدراسة للتعرف على مشكلات الإشراف التربوي من وجهة نظر المعلمين والمشرفين، - استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة والمقابلة كأداة للدراسة، تم تنفيذ الدراسة في ولاية إنديانا في الولايات المتحدة الأمريكية، تكون مجتمع وعينة الدراسة من المعلمين والمشرفين. - أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف أفراد العينة من المعلمين أكدوا أنهم لم يحصلوا على أي مساعدة من قبل المشرفين التربويين لتطوير مهاراتهم التدريسية. في حين يرى أغلب أفراد عينة الدراسة من المشرفين التربويين أنهم قادرون على تطوير مهارات التدريس لدى المعلمين من خلال عملية تقويم أداء المعلمين التي يقوم بها المشرفون التربويون.

3 - **دراسة راليز وهايسمث (Highsmeth & Rallis 1986) بعنوان**: المشكلات التي يعاني منها المشرف التربوي وتشكل عائقاً في عمله **أمريكا**.،

هدفت الدراسة للتعرف على المشكلات التى يعاني منها المشرف التربوى وتشكل عائقاً في عمله، واستخدم الباحثان المنهج الوصفى التحليلي، كما استخدم الباحثان الاستبانة

لجمع المعلومات بمجتمع وعينة الدراسة: من المشرفين التربويين. وكانت النتيجة: بأن المشرف التربوى يعاني من مشكلات في ميدان التعليم وهي: قلة الوقت المخصص للعملية الاشرافية الفنية التى تعتبر جزءا من أهم مهامه الأساسية، وانشغاله بكثرة الأعمال الإدارية التى يقوم بها أشقاء عمله اليوى، كما يعاني المشرف التربوى من نقص في مهارات الاتصال الفعال بالمعلمين والمديرين وغيرهم من أفراد العملية التعليمية - يرى المعلمون أفراد عينة الدراسة - أن زيارة المشرفين التربويين لهم ما هي إلا جزء من عملية تقويمهم أى جزء من عملهم المطلوب تأديته وليس صدق الزيارة هو من أجل توجيه المعلم وتطوير أدائه التدريسي.

- عدم رغبة المعلمين بالعملية الاشرافية التى يقوم بها المشرفون. - تباينت الأساليب الإحصائية المستهدفة في الدراسات حسب طبيعة العينة والدراسة.

- **أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:**

استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في عدة جوانب منها:

- تحديد موضوع البحث:
- اختيار منهج البحث.
- في كيفية إعداد وتصميم الاستبانة ومجالاتها وبنودها.
- في إعداد الإطار النظرى للدراسة.
- الاطلاع على آخر ما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة.
- اختيارعينة البحث وتحديد المتغيرات.
- معرفة الطرق الإحصائية وتحليل نتائج الدراسة.

- **التعقيب على الدراسات السابقة**

من خلال اطلاع الباحثين على الدراسات السابقة التى تناولت معوقات الاشراف التربوى ومعوقاته حيث إن معظم الدراسات السابقة اتفقت على ضرورة الكشف عن معوقات الاشراف التربوى في جميع المراحل التعليمية، ومن ثم وضع تصور ومقترحات

للتغلب على تلك المعوقات، لما لذلك من أهمية بالغة في تحسين العملية التعليمية والتعلمية ويتفق مع الاتجاهات الحديثة للإشراف.

بالنسبة لأهداف الدراسات: هناك العديد من الدراسات ركزت على معوقات الاشراف التربوى بصورة مباشرة مثل دراسات (الشهرى 2008) والتى اتفقت مع الدراسة الحالية والتى هدفت إلى التعرف على معوقات الاشراف التربوي وتحديدها والكشف عنه.

بينما تناولت بعض الدراسات معوقات الإشراف التربوى الصورة غير مباشرة مثل دراسة (الشعبي (2009) التى هدفت للتعرف على معوقات الأداء الإبداعي لمعلمى العلوم من وجه نظر المشرفين، ودراسة (الزهرانى، 2009) التي ركزت على الصعوبات التى تواجه المشرف في تدريس الإملاء.

تبين أن غالبية الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناول دراسة أحداث وظواهر وممارسات قائمة ومتاحة للدراسة دون أن يتدخل الباحث في مجرياته وعلى الباحث أن يتفاعل معها بالوصف والتحليل.

تباينت الدراسات في اختيار العينة ونوعيتها فنجد أن البحث الحالي اتخذ من المفتشين التربويين عينة الدراسة، بينما بعض الدراسات اتخذت من المشرفين والمعلمين عينة الدراسة مثل دراسة الزهراني (2009) ودراسه الشعبي، (2009)، بينما اقتصرت دراسة (Rous) على المعلمين كعينة للدراسة.

يختلف البحث الحالى مع العديد من الدراسات السابقة كون تلك الدراسات أجريت خارج دولة ليبيا مثل دراسة (الشهرى. 2008) التى أجريت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية، ودراسة (Rous ،2004) التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية.

- **الإجراءات المنهجية للبحث**:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لمناسبته للبحث الحالي « فالمنهج الوصفي يقـــوم بوصف ما هو كائن وتفسيره، ويهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع، كما يهتم بتحديد الممارسات الشائعة والسائدة، والتعرف على اتجاهات ومعتقدات الأفراد ".(السيد: 2005، 134)

مجتمع البحث: تكون مجتمع البحث من جميع المفتشين بأدارة التفتيش التربوي ببلدية اجدابيا للعام الدراسي (2023/2022)، وعددهم (105) مفتشين ومفتشات وذلك حسب المعطيات التى تحصل عليها الباحثان من إدارة التفتيش التربوي.

عينة البحث: لقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية المنتظمة حيث بلغت (45) مفتشاً ومفتشة. ويبيـن الجدول رقم (1) توزيع أفراد عينة البحث حسب النوع والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة.

جدول رقم (1) توزيع عينة البحث تبعا لمتغيرالنوع

ت	النوع	العدد	النسبة
1	ذكور	26	٪ 58
2	إناث	19	٪ 42
المجموع		45	٪ 100

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تفوقا لنسبة الذكور على الإناث، حيث بلغت نسبة الذكور58 ٪ بينما بلغـت نسبة الإناث 42 ٪

جدول رقم (2) توزيع عينة البحث تبعا لمتغير المؤهل العلمي

ت	المؤهل العلمي	العدد	النسبة
1	متوسط	17	٪ 38
2	عالي	28	٪ 62
المجمـــــــــوع		45	٪ 100

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تفوقا لنسبة المؤهل العلمي العالي على المتوسط، حيث بلغت نسبة مؤهل العلمي العالي 62 ٪ بينما بلغـت نسبة المؤهل العلمي المتوسط 38 ٪.

جدول رقم (3) توزيع عينة البحث تبعا لمتغير سنوات الخبرة

ت	سنوات الخبرة	العدد	النسبة
1	من 1 - 5 سنوات	14	٪ 31
2	أكثرمن 10 سنوات	31	٪ 69
	المجمـــــــــــوع	45	٪ 100

لاحظ من خلال الجدول أن نسبة المفتشين الذين تتراوح سنوات خبرتهم أكثر من 10 سنوات شكلت أعلى نسبة، حيث بلغت 69 ٪ اما نسبة المفتشين الذين تتراوح سنوات خبرتهم من1 إلى 5 سنوات بلغت 31 ٪

أدوات البحث: أداة جمع البيانات في هذا البحث هى استمارة الاستبانة للإجابة على تساؤلات البحث ولتحقق أهدافها يتطلب استخدام أداة مناسبة للحصول على معلومات عن أفراد العينة، لذلك قام الباحثان بتصميم استبانة لمعرفة معوقات التفتيش التربوى في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين ببلدية إجدابيا.

وذلك بعد ما تم الإطلاع على عدد من الاستبانات الموجودة في الدراسات السابقة التى اهتمت بدراسة معوقات الإشراف التربوى، وقام الباحثان بمراجعة الأدبيات والإطار النظرى المتعلق بالموضوع والاستفادة من المعلومات الموجودة فيها وبالتالى تم تصميم الاستبانة الحالية مع مراعاة أن تكون العبارات على درجة من الوضوح من حيث الفقرة والمعنى.

- **وصف الاستبانة:**

تهدف الاستبانة إلى معرفة معوقات التفتيش التربوى وسبل التغلب عليه من وجهة نظر المفتشين التربويين ببلدية اجدابيا ، تتكون الاستبانة من (40) عبارة تخص معوقات

التفتيش التربوى، موزعة على أربعة مجالات هي : (معوقات التفتيش التربوى التي تتعلق بالنمو المهني للمفتش) ،(معوقات التفتيش التربوي التى تتعلق بالمعلمين) - (معوقات التفتيش التربوي متعلقة بالإدارة التربوية) (معوقات التفتيش التربوي المتعلقة بالتواصل والعلاقات الإنسانية) ورتبت فقرات الاستبانة بصورتها النهائية حيث يستجيب المفحوص باستخدام البدائل الأربعة (كبيرة جدا - كبيرة – متوسطة - قليلة - قليلة جدا)

- **الخصائص السيكومترية:**

أولاً: الصدق:

يعتبر أهم خاصية من خواص القياس ويشير" مفهوم الصدق إلى أي مدى وفي المقياس بأغراض استخدامه وقياسه لما نريد أن نقيسه به ".(صفوت: 2000م، 245)

- **الصدق الظاهري (صدق المحكمين):**

وهو " أن يقيس المقياس الخاصية التي وضع من أجلها، وصدق المقياس يمدنا بدليل مباشر على مدى صلاحيته للقيام بوظيفته ولتحقيق الأغراض التي وضع من أجلها ".(كراجة: 1997م، 141)

وقد قام الباحثان بتوزيع أداة الدراسة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين ذوي الخبرة والتخصص في مجال اللغة العربية والتربية وعلم النفس وطرق التدريس من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة اجدابيا.

- **ثانيا / الثبات:**

من الصفات الأساسية التي يجب توافرها أيضاً في أداة جمع البيانات قبل الشروع في استخدامها هي خاصية الثبات ، تكمن أهمية قياس درجة ثبات أداة جمع البيانات في أهمية الحصول على نتائج صحيحة كلما تم استخدامه ؛ فالأداة المتذبذبة لا يمكن الاعتماد عليها ولا الأخذ بنتائجها ، وبالتالي ستكون نتائج الدراسة غير مطمئنة ومضللة ،وفي أغلب الأحوال مضيعة للجهد والوقت والمال « ويقاس ثبات أداة جمع البيانات بطرق مختلفة من أشهرها حساب معامل كرونباخ (ألفا) ويفترض تساوي المفردات في المقياس مع بعضها بعضا وتستخدم عندما يكون تقدير المفردات صفر،1، 2،... » (أبو علام : 2006م ،474.)

وقد قام الباحثان بالتحقق من ثبات الاستبيان باستخدام: ألفا كرونباخ، والتي بلغت قيمته (0.83) والتي تعد هذه قيمة مرتفعة ومطمئنة.

- **الأساليب الإحصائية:** -

تم تحليل البيانات إحصائيا من خلال استخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) عن طريق الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة البيانات المجمعة وهي: -

1 - المتوسطات الحسابية.

2 - الانحراف المعياري.

3 - المتوسط الفرضي.

4 ـ قيمة T.

5 - ألفا كرونباخ.

- **عرض النتائج وتفسيرها:**

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل البحث العلمي، حيث يتم فيها عرض النتائج التي تم التوصل إليها، وفق تساؤلات الدراسة، لتصبح ذات معنى ودلالة، والخروج بنتائج علمية وحقائق قد تكون محل ثقة علمية، إذاً فالبحث العلمي يبدأ من الدراسة ومعالجتها إحصائياً وتفسيرها ومناقشتها.

التساؤل الأول: ما معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين ببلدية إجدابيا؟

للتأكد من إجابة التساؤل، تم حساب المتوسط الحسابي، والمتوسط الفرضي ودرجة ت لمعرفة ما معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين ببلدية إجدابيا؟، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4) المتوسط الحسابي، المتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي وقيمة ت.

المتغير	حجم العينة	متوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
معوقات التفتيش	45	120	135.15	15.30	44	4.268	0.05

يتضح من الجدول السابق بأن هناك معوقات للتفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين ببلدية إجدابيا ، وذلك لآن المتوسط الفرضي والذي بلغت قيمته (120) أقل من المتوسط الحسابي والذي بلغت قيمته (135.15) ، وهذا يدل على وجود معوقات التفتيش التربوى في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين ببلدية إجدابيا ، و يعزو الباحثان ذلك إلى حرص المشرفين التربويين على رفع مستوى العملية التعليمية من خلال تطوير أدائهم للمهام المنوطة بهم، وامتلاك هؤلاء المشرفين التربويين للطرق والاساليب الاكثر فعالية في تحقيق أهداف العملية التعليمية؛ بما يضمن مستوى جودة وأداء متميز بأقل وقت وجهد وفي ضوء الامكانات المتوفرة. والتغلب على المعوقات وسبل تطويرها.

التساؤل الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين تعزى لمتغير، النوع (ذكر - أنثى)

1 - للتأكد من إجابة التساؤل، تم حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وقيمة (ت) لمعرفة الفروق بين متوسطات استجابة أفراد عينة البحث يعزى لمتغير النوع (ذكور – إناث) على مقياس معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وقيمة (ت)

المتغير	حجم العينة	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
ذكور	29	43	89.56	7.30	3.69	0.05
إناث	16		77.34	4.78		

يتضح من الجدول (5) بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين عند مستوى دلالة (0.05) يعزو الباحثان سبب وجود فروق بينهم ذلك إلى أنه لا يوجد اتفاق حول مدى استخدام المفتشين التربويين للأساليب الإشرافية، للتصدي للمعوقات باختلاف النوع (ذكور، إناث) لدى المفتشين التربويين حيث إن قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية ، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 تعزى لمتغير النوع (ذكور، إناث) ولقد كانت الفروق لصالح الذكور.

2 – : **هل** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد عينة البحث يعزى لمتغير **المؤهل العلمي (عالي – متوسط)** على مقياس معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين؟

للتأكد من إجابة التساؤل، تم حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وقيمة (ت) لمعرفة الفروق بين متوسطات استجابة أفراد عينة البحث على مقياس معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين تعزى لمتغير **المؤهل العلمي (عالي – متوسط)**، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وقيمة (ت)

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
عالي	28	85.14	5.29	1.75	0.05
متوسط	17	83.27	4.26		

يتضح من الجدول (6) بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين تعزى لمتغير **المؤهل** العلمي (عالي – متوسط) عند مستوى دلالة (0.05) ويعزو الباحثان ذلك إلى أن القائمين على عملية التفتيش التربوي يسعون لتحقيق أهدافهم في ظل المعوقات، وهذه الاهداف يجمع عليه كافة المفتشين التربويين من كافة التخصصات العلمية، إذ يتم إشراكهم في وضعها، وهي منبثقة من الغايات الرئيسة التي حددتها الادارة العامة للإشراف التربوي، كما أنه يوجد إجماع لدى أفراد عينة البحث من المشرفين من كافة التخصصات على ضرورة تطبيق مهامه وسبل التغلب على هذه المعوقات.

3 - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد عينة البحث على مقياس معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين يعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة (من 1 إلى 5) (أكثرمن 10) على مقياس معوقات التفتيش التربوى في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشيين التربويين؟

للتأكد من إجابة التساؤل، تم حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وقيمة (ت) لمعرفة الفروق بين متوسطات استجابة أفراد عينة البحث على مقياس معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين يعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة (من 1 إلى 5) (أكثرمن 10)، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وقيمة (ت)

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
من 1 - 5 سنوات	14	95.14	7.29	4.25	0.05
أكثر من 10	31	73.27	5.26		

يتضح من الجدول (7) بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس معوقات التفتيش التربوي في تطبيق مهامه وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المفتشين التربويين تعزى لمتغير يعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة (من 1 إلى 5) (أكثرمن 10) عند مستوى دلالة (0.05) ويعزو الباحثان ذلك إلى أن أفراد عينة البحث من المشرفين التربويين على اختلاف خبراتهم يقدرون ما تجره الازمات من تداعيات سلبية على مجمل العملية التفتيشية والتعليمية، لذا فإنهم يسعون إلى إعادة النشاط والحيوية لها من خلال إعداد برامج وخطط من أجل استعادة التوازن لممارسة الاعمال ومتابعتها بشكل طبيعي حتى تستمر العملية الاشرافية وتحقق أهدافها.، واتفق البحث الحالي مع دراسة كلاً من الشهري 2008 ودراسة الشعبي 2009.

■**التوصيات**:

يوصي الباحثان في ضوء النتائج بالتالي:

1 - أهمية إلحاق المشرفين التربويين في دورات تدريبية متخصصة في الداخل والخارج، تهدف لتبصير المشرفين بأهمية تنويع أساليب الإشراف التربوي المستخدمة وممارسة الاتجاهات الحديثة للإشراف التربوي اسماً وشكلاً ومضموناً.

2 - تكليف المشرفين التربويين بحضور المؤتمرات التربوية والتي تعقد في الداخل أو في الخارج، وذلك للاطلاع على ما يستجد في العملية الإشرافية.

3 - العمل على زيادة أعداد المشرفين التربويين العاملين في مجال الإشراف التربوي في

مدارس، مع تقليل نصاب المشرف التربوي من المعلمين الذين يشرف عليهم، وذلك ليتمكن من تزويدهم بالخبرات والتوجيهات اللازمة ومتابعة أدائهم بدقة.

4 - إعطاء المشرفين التربويين بعض الصلاحيات فيما يتعلق بتنقلات المعلمين وتقييم أدائهم.

5 - إعداد قاعدة بيانات محوسبة عن جميع معلمي المراحل الدارسية، تشمل تخصصاتهم ومؤهلاتهم وأعدادهم والدورات التدريبية التي حصلوا عليها، وأهم حاجاتهم التدريبية، وأهم إنجازاتهم وأعمالهم المميزة، ونتائج طلابهم في الاختبارات الموحدة، وأن تكون هذه البيانات في متناول المشرفين التربويين، وذلك حتى يتسنى لهم التخطيط لتطوير أداء المعلمين وفق أسس مهنية وموضوعية متخصصة.

6 - تخفيف الأعباء الإدارية والتي قد لا تنسجم مع مهام الإشراف التربوي الفنية، وذلك بتوفير سكرتاريا خاصة بكل شعبة من شعب الإشراف التربوي.

7 - أهمية أن تأخذ دائرة التربية والتعليم ببلدية اجدابيا بالتوصيات والمقترحات المقدمة من قبل المشرفين التربويين مما يساهم في تطوير العملية التعليمية.

8 - توفير الدعم المادي والمعنوي للمشرفين التربويين مع تعديل سلم الدرجات لهم.

9 - التأكيد على أهمية توطيد العلاقات الإنسانية والتواصل الايجابي والعلاقات الودية القائمة على الثقة والاحترام المتبادلين وزيادة اللقاءات بين المشرفين التربويين والمعلمين، لأن ذلك قد يحد من التوتر في العلاقة ويزيد من عطاء المعلمين وانتمائهم لمهنة التدريس.

10 - أهمية توضيح المفهوم الصحيح لدور المشرف التربوي في أذهان المعلمين، وذلك أن دور المشرف التربوي هو تقديم المساندة والمساعدة والنصح والتوجيه وتزويد المعلم بالخبرات اللازمة وليس لتصيد الأخطاء عند المعلم

■ المراجع:

1 - أبو علام، صلاح الدين محمود. 2006: **القياس والتقويم التربوي والنفسي أساسياته وتطبيقاته وتوجيهاته المعاصرة**، دار الفكر العربي، القاهرة.

2 - البابطين، عبد الرحمن .2005: «**المعوقات التي تحد من فاعلية الممارسات الإشرافية كما يراها المشرفون التربويون بمدينة الرياض**»، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد (.258 - 223ص، القاهرة).

3 - الحربي، فهد. 2006: **معوقات الإشراف التربوي كما يراها المشرفون التربويون ومديرو المدارس السعودية المتوسطة والثانوية بمنطقة الرس التعليمية**، في المملكة العربية السعودية، (رسالة ماجستير غير منشورة)

4 - الحلاق، دنيا .2008: **متطلبات تطوير الإشراف التربوي في المرحلة الثانوية بمحافظات غزة في ضوء الاتجاهات المعاصرة**» رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الجامعة الإسلامية، غزة.

5 - الزهراني، عبد العزيز ضيف الله مسفر .2003: **الصعوبات التى تواجه الإشراف التربوى في تدريس مادة الإملاء في المرحلة الابتدائية بمحافظة جدة**

6 - الشهري، عامر بن محمد جابر. 2008: **المعوقات التي تواجه المشرف التربوي في تنفيذ الزيارات المتبادلة بين المعلمين كأسلوب إشرافي في منطقة مكة المكرمة** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة أم القرى. السعودية.

7 - الشعبي، وليد. 2009: **معوقات الأداء الإبداعي لمعلمي العلوم الطبيعية بالمرحلة المتوسطة من وجهة نظر المعلمين والمشرفين التربويين**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أُم القرى، المملكة العربية السعودية.

8 - الصمادي، حسين. 2000: **دراسة واقع الإشراف التكاملي من وجهة نظر المعلمين والقادة التربويين في محافظة عجلون.** جامعة اليرموك: إربد. الأردن. (رسالة ماجستير غير منشورة).

9 - السيد، فؤاد بهي: 2005: **في علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري**، ط4، دار الفكر العربي، القاهرة.

10 - الغامدي، محمد بن عبد االله. 2010".« **أهمية ومعوقات الإشراف التربوي الإلكتروني باستخدام نظم التعليم الإلكتروني لدى المشرفين التربويين والمعلمين في تحقيق بعض المهام الاشرافية**» رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

11 - المغيدي، الحسن محمد .1997": **معوقات الإشراف التربوي كما يراها المشرفون والمشرفات في**

محافظة الإحساء التعليمية»، مجلة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر، السنة السادسة، العدد الثاني عشر، ص67 - 104.

12 - العاجز، فؤاد 1998: **مفهوم الإشراف التربوي في ضوء الاتجاهات الحديثة**، ورقة مقدمة في اليوم الدراسي **الإدارة التربوية في فلسطين الواقع والطموح** المنعقد بتاريخ 10/15 /1998م، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.

13 - العاجز، فؤاد 2000: **معوقات العمل الإشرافي في محافظات غزة كما يراها المشرفون التربويون، مجلة التربية**، العدد 94 كلية التربية، جامعة الأزهر، ص221248 - .

14 - ستراك، رياض .2004: **دراسات في إلادارة التربوية**. ط1، دار وائل، عمان، hالاردن.

15 - صفوت، فرج: 2000: **القياس النفسي** – القاهرة - مكتبة الانجل والمصرية

16 - رمزي عبد القادر، هاشم ،1997: في **الادارة المدرسية والاشراف التربوي**. ط2، دار الاقصى، عمان، الاردن.

17 - عبد اللطيف، خيري. 2005: **الإشراف التربوي وتحسين التحصيل الأكاديمي للتلاميذ**، معهد التربية، الأنروا، عمان.

18 - عطوي، جودت. 2008: **الإدارة التعليمية والإشراف التربوي**، ط1. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

19 - نشوان، يعقوب. 1992: **الإدارة والإشراف التربوي**، ط .3. دار الفرقان، عمان.

20 - كراجة، عبد القادر: 1997م، القياس والتقويم في علم النفس – رؤية جديدة – دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

21 - ياسين، حسين والدويك، تيسير وعدس، محمد عبد الرحمن والدويك، محمد فهمي. 1983: **أسس الإدارة التربوية والمدرسية والإشراف التربوي**، ط1. دار الفكر للنشر والتوزيع. عمان.

22- Rallis, S.F. and Highsmith, M.C(1986). T**he myth of the great principal. Phi Delta Kappan,** 68 December.

23 - . Rous, Beth (2004): «**perspectives of Teachers About Instructional supervision & Behaviors That Influence preschool instruction "journal of** Early intervention, V26, N4, Division for Early

24 - Vanderventer, L.D. (1983) **perceptions of Teacher Evaluation by principals in Small Northeast Indiana Secondary Schools**. (Doctoral Dissertation, Abstracts International,44.1983)

معوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) وأثرها على جودة معلومات التقارير المالية

" دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية"

■ د.إسماعيل عيسى محمد حويلي * ■ أ. مصطفى أحمد محمد حسن *

● تاريخ استلام البحث 2025/08/25م ● تاريخ قبول البحث 2025/12/03م

■ **المستخلص:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) وأثرها على جودة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات، وقد تم توزيعها على عينة طبقية عشوائية من موظفي إدارات المحاسبة والمراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية الواقعة في المنطقة الشرقية، إضافة إلى المراجعين الخارجيين المقيدين لدى مصرف ليبيا المركزي والعاملين في الرقابة المصرفية. كما اعتمدت الدراسة على أساليب الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لتحليل البيانات، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)، واختبار (One-Sample T-Test)، لعينة واحدة، واختبار (T-Test) لعينتين مستقلتين. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمعوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) على جودة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، كما أظهرت النتائج أن هذه المعوقات تؤثر سلبًا وبصورة معنوية على أبعاد جودة المعلومات المالية المتمثلة في الملاءمة، والموثوقية، وقابلية المقارنة، والقابلية للفهم. كذلك أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بإدراك معوقات تطبيق المعيار وأثرها على جودة التقارير المالية. وبناءً على هذه

* أستاذ مساعد - قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي E-maiI :ismailehoely2018@gmail.com
**باحث أكاديمي E-mail:Mostafabofa254@gmail.com

النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تطوير البنية التنظيمية والتقنية للمصارف التجارية الليبية، وتعزيز كفاءة الكوادر، ودعم نظم المعلومات المحاسبية، بما يسهم في تحسين جودة المعلومات، وضمان التطبيق الفعال لمعيار (IFRS 9).

• **الكلمات الافتتاحية**: المعايير الدولية، المعيار (IFRS 9)، جودة المعلومات، المصارف التجارية.

■ **Abstract:**

This study aims to identify the obstacles to the implementation of International Financial Reporting Standard (IFRS 9) and to examine their impact on the quality of financial reporting information in Libyan commercial banks. To achieve this objective, the study adopted a descriptive–analytical approach and employed a questionnaire as the primary instrument for data collection. The questionnaire was distributed to a stratified random sample comprising employees of accounting and internal audit departments in Libyan commercial banks located in the eastern region, in addition to external auditors registered with the Central Bank of Libya and professionals working in banking supervision. The study relied on descriptive and inferential statistical techniques to analyze the data, and the research hypotheses were tested using Simple Linear Regression, the One-Sample T-Test, and the Independent Samples T-Test. The results revealed a statistically significant negative effect of the obstacles to IFRS 9 implementation on the quality of financial reporting information in Libyan commercial banks. Furthermore, the findings indicated that these obstacles have a significant adverse impact on the main dimensions of information quality, namely relevance, reliability, comparability, and understandability. The study also found no statistically significant differences between preparers and users of accounting information regarding their perceptions of IFRS 9 implementation obstacles and their impact on the quality of financial reporting. Based on these findings, the study recommends developing the organizational and technological infrastructure of Libyan commercial banks, enhancing staff competencies, and supporting accounting information systems, in order to improve information quality and ensure the effective implementation of IFRS 9.

• Keywords: International Standard, (IFRS 9), Information Quality, Commercial Banks.

■ **مقدمة:**

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام المالي والمصرفي العالمي، تزايدت الحاجة إلى توحيد الممارسات المحاسبية وتعزيز الشفافية في التقارير المالية، لذلك برزت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (International Financial Reporting Standards – IFRS)، كإطار مرجعي يهدف إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز قابليتها للمقارنة على المستويين المحلي والدولي (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2018)، وتعد جودة المعلومات من الركائز الأساسية لفاعلية التقارير المالية وقدرتها على دعم القرارات الاقتصادية، ولا سيما في القطاع المصرفي الذي يتسم بارتفاع المخاطر وتعقد الأدوات المالية، الأمر الذي يعزز الثقة في المعلومات ويسهم في ترشيد قرارات مستخدميها (عبد الرحمن، 2020).

نظرا لأهمية المتزايدة لجودة المعلومات المحاسبية في القطاع المصرفي، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board – IASB)، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS 9) الخاص الأدوات المالية، استجابة للانتقادات التي وجهت إلى النموذج القائم على الخسائر المتحققة، والذي أظهر قصوراً خلال الأزمة المالية العالمية لعدم قدرته على عكس المخاطر الائتمانية في الوقت المناسب، وقد جاء هذا المعيار ليشكل بديلا أكثر شمولا وتطورا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 39)، ولا سيما فيما يتعلق بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss – ECL)، إلى جانب تطوير أسس تصنيف وقياس الأدوات المالية ومعالجة محاسبة التحوط، بما يعزز من القدرة على الاعتراف المبكر بالمخاطر الائتمانية ويدعم جودة المعلومات (Qasem & Nikam, 2021).

رغم أن المعيار (IFRS 9) يهدف إلى تحسين ملاءمة وتوقيت المعلومات المحاسبية، إلا أن تطبيقه العملي يواجه تحديات كبيرة في البيئات المصرفية النامية، أبرزها ضعف نظم المعلومات المحاسبية، نقص البيانات التاريخية والائتمانية الموثوقة، تعقيد نماذج قياس الخسائر المتوقعة، محدودية الكفاءات المهنية، وارتفاع تكاليف التطبيق (حميدات، 2019)، وتزداد هذه الصعوبات في البيئة المصرفية الليبية نتيجة التحديات المؤسسية والتنظيمية، وضعف نظم المعلومات المالية، وغياب إطار تصنيف ائتماني فعال (قريفة، 2025)، مما يحد

من فعالية تطبيق المعيار في المصارف التجارية. ومن هنا، تبرز أهمية تقييم فاعلية تطبيق (IFRS 9) لما له من أثر مباشر على جودة المعلومات المالية، مستوى الشفافية، إدارة المخاطر الائتمانية، ودعم الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية.

■ **الدراسات السابقة:**

أظهرت الدراسات حول تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) وأثره على جودة المعلومات المالية تباينًا واضحًا في النتائج، وهو ما يعكس تأثير البيئة التنظيمية، القطاع، ومدى نضج ممارسات الحوكمة والمحاسبة في مختلف الدول. فقد أظهرت دراسة شاهين وبدر، (2023) على المصارف المصرية أن الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي كان له أثر إيجابي معنوي على جودة التقارير المالية وقيمة المنشأة المصرفية، بينما كشفت دراسة إبراهيم، (2019) على المصرف الأهلي المصري عن تحديات تشغيلية وتنظيمية كبيرة لتطبيق المعيار أدت إلى ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض صافي الربح، مما يشير إلى أن التطبيق قد يكون مفيدًا من حيث جودة المعلومات، لكنه يفرض ضغوطًا مالية على المصارف. وفي السياق العربي، بينت دراسة اوغلانيان، (2023)، على المصارف التقليدية السورية الخاصة أن تطبيق IFRS 9 أثر إيجابًا على الربحية دون أن يكون له تأثير معنوي على السيولة والملاءة المالية، وهو ما يعكس محدودية التأثير المالي للمعيار في بيئات مصرفية محدودة النضج التنظيمي. وبالمثل، أظهرت دراسة (Qasim, Hasan & Aljboory, 2023) على المصارف التجارية العراقية أن تطبيق المعيار أسهم في تقليل المخاطر الائتمانية، مما يؤكد أن النتائج العملية للتطبيق تختلف حسب مستوى التنظيم والإدارة الداخلية للمخاطر، أما دراسة رشيد والعزاوي، (2022) على المصارف العراقية الخاصة فقد أوضحت أن IFRS 9 لم يؤثر على جودة الأرباح وفق إدارة الأرباح، لكنه حسن جودتها وفق ممارسة التحفظ المحاسبي، وهو ما يعكس قدرة المعيار على ضبط ممارسات التقارير المالية دون التأثير المباشر على الربحية التشغيلية.

في البيئة الليبية، أبرزت دراسة امهلهل وآخرون، (2017) على المصارف التجارية الليبية أن الالتزام بتطبيق IFRS كان مقبولًا نسبيًا، لكنه لم يوضح تأثير القيود التشغيلية

على الجودة النهائية للمعلومات. وبالمثل، أشارت دراسة إسماعيل وامعرف، (2021) على المصارف العراقية والليبية إلى أن توافر الموارد البشرية والمادية والتقنية، إلى جانب دعم الجهات الحكومية، يعزز إمكانية تطبيقIFRS 9، في حين تمثل التكاليف المرتفعة أحد أبرز التحديات التي تحد من التطبيق الفعلي، ما يوضح أثر البيئة التشغيلية على النتائج. وفي المقابل، أظهرت دراسة رشوان، (2016) على بورصة فلسطين أن IFRS يعزز جودة المعلومات ويساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات أفضل، لكنها لم تتناول التحديات التشغيلية التي قد تحد من التطبيق الفعلي، فيما أكدت دراسة امعرف، (2018) أن توافق المعايير الدولية مع القيم الثقافية المحاسبية يعزز جودة التقارير، ما يشير إلى أهمية السياق الثقافي والتنظيمي في تفسير النتائج. من جهة أخرى، أظهرت دراسة البكري وآخرون، (2021) على الشركات والمصارف المصرية أن تطبيق المعيار يحسن جودة المعلومات المحاسبية وملاءمتها للعرض والإفصاح، فيما أشارت دراسة هاشم وحسين، (2020) على المصارف العراقية إلى ضعف فهم الكوادر للمتطلبات وغياب الرقابة الكافية من المصرف المركزي، ما أدى إلى تباين كبير في فعالية التطبيق.

على الصعيد الدولي، أظهرت دراسة (Jasman & Aminatunnaza , 2023) على المصارف الإندونيسية المدرجة في البورصة تحسنًا واضحًا في جودة المعلومات المالية بعد تطبيق IFRS 9، فيما أكدت دراسة (Almehairi et. al.,2021) على شركات سوق دبي المالي تحسنًا تدريجيًا في جودة التقارير، مما يتفق جزئيًا مع نتائج الدراسات العربية التي رصدت تحسين الجودة، لكن دون معالجة القيود المالية والتنظيمية. بالمقابل، أشارت دراسات (Ongalo & Wanjarem,2022) على البنوك التجارية في كينيا و(Amissah (& Djimatey,2020)، على المؤسسات المالية في غانا إلى أن التحسن في الأداء المالي وجودة التقارير لم يكن كما هو متوقع، مما يوضح أن البيئة التشغيلية ومستوى النضج المؤسسي قد تحد من فعالية المعيار. وبالمثل، كشفت دراسة (Ahmed et al.2021) على المصرف الوطني العراقي ودراسة (Qasem & Nikam, 2021) على المصارف التجارية اليمنية عن أثر إيجابي لتطبيق IFRS 9 على جودة المعلومات المحاسبية، لكن هذا الأثر ظل محدودًا بحسب توافر الموارد والخبرة

والرقابة المؤسسية. أما دراسة (Groff & Mörec, 2020) على المصارف السلوفانية فقد أظهرت أثرًا إيجابيًا لتطبيق المعيار على حقوق الملكية ومستوى انخفاض القروض، ما يعكس الفوائد المحتملة للمعيار في بيئات مصرفية مستقرة ومتطورة مقارنة بالبيئات العربية التي تواجه تحديات تنظيمية وتشغيلية كبيرة.

وأخيرًا، أوضحت، دراسات، (Apergis, 2016) على شركات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودراسة(Alshetwi, 2020) على الشركات غير المالية في السوق السعودية، ودراسة(Alsalem & Omar, 2021) في إقليم كردستان العراق، أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) يرتبط بتحسين جودة التقارير المالية. إلا إن هذه النتائج لا تنطبق عمومًا، إذ تتباين تبعًا للبيئات المؤسسية والرقابية ومستوى جاهزية البنية المهنية والتنظيمية، خصوصًا في الاقتصادات الناشئة والبيئات العربية. كما كشفت مراجعات منهجية حديثة، منها (Yu Jiannan et al, 2024; Lingga et. al., 2025) أن تطبيق IFRS وخصوصًا IFRS 9 في القطاع المصرفي والمالي، يواجه تحديات جوهرية تشمل تعقيد نماذج القياس، الاعتماد على الأحكام المهنية، وتقلب النتائج المالية خلال الفترات الاقتصادية غير المستقرة. وتشير هذه الدراسات إلى أن تحسين جودة التقارير المالية يتطلب أكثر من مجرد تبني المعايير، إذ يستلزم تكاملًا بين متطلبات IFRS وأنظمة المحاسبة الإدارية، ونظم المعلومات المحاسبية المتطورة، إضافة إلى كفاءات مهنية مؤهلة.

تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على تحليل أثر معوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على خصائص جودة معلومات التقارير المالية بصورة تفصيلية، وذلك من خلال تناول خصائص الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، بدلًا من الاكتفاء بقياس الأثر الكلي للتطبيق كما هو شائع في الأدبيات السابقة. كما تنفرد الدراسة بتطبيقها الميداني على المصارف التجارية الليبية، وهي بيئة مصرفية نامية لم تحظَ باهتمام كافٍ في الدراسات المحاسبية، وتعاني من تحديات تنظيمية وتقنية وبشرية تؤثر في فاعلية التطبيق. وتسهم الدراسة في تفسير التباين والتناقض في نتائج الدراسات السابقة من خلال إبراز أن عدم معالجة معوقات التطبيق قد يؤدي إلى تحسن بعض خصائص الجودة على حساب أخرى.

■ **مشكلة الدراسة:**

على الرغم من الأهمية المتزايدة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، لا يزال تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) من أبرز التحديات التي تواجه المصارف، بسبب متطلبات الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة، وتعقيد نماذج القياس والإفصاح، وضرورة توافر كفاءات فنية مؤهلة وأنظمة معلومات مالية متطورة. وتشير الأدبيات المحاسبية إلى أن تطبيق معيار (IFRS 9) يمثل نقلة نوعية في الاعتراف والقياس المحاسبي للأدوات المالية مقارنة بموجب المعيار السابق (IAS 39)، لكنه في الوقت ذاته يفرض تحديات على المصارف في قياس خسائر الائتمان والإفصاح عنها بدقة (السعيد، 2020).

أظهرت الدراسات أن تطبيق معيار IFRS 9 في القطاع المصرفي يواجه تحديات متعددة، أبرزها صعوبات قياس مخصصات خسائر الائتمان على أساس الخسائر المتوقعة، ما يؤثر على دقة النتائج ويستدعي تعديلات تنظيمية وتشريعية (إبراهيم، 2019). ومع ذلك، تشير بعض الدراسات إلى آثار إيجابية للمعيار، منها تحسين القيمة السوقية ومؤشرات المخاطر لدى المصارف المصرية (حسن، 2019)، وتعزيز اتساق المعلومات وتقليل مخاطر السيولة والائتمان (عثمان، 2022). كما أبرزت دراسة (Elkholy et. al., 2025) أثر IFRS 9 في إدارة المخاطر الائتمانية عبر مؤشرات مثل نسبة القروض المتعثرة، وتغطية خسائر القروض، وكفاية رأس المال، مع التأكيد على ضرورة تعزيز الإدارة الداخلية وأنظمة المحاسبة المصرفية لضمان فعالية التطبيق.

وفي هذا الإطار، تواجه المصارف التجارية الليبية تحديات مضاعفة في تطبيق معيار (IFRS 9)، بسبب الظروف الاقتصادية والتنظيمية الاستثنائية، وتفاوت مستويات التطور التقني والمؤسسي، وقلة الخبرات المتخصصة في المعايير الدولية، وضعف استقرار البيانات المالية والائتمانية. وقد أشارت تقارير (مصرف ليبيا المركزي، 2018؛ ديوان المحاسبة الليبي، 2019)، إلى وجود صعوبات تنظيمية ومؤسسية تؤثر على كفاءة التطبيق داخل المصارف، ما قد ينعكس سلبًا على جودة المعلومات المحاسبية، ونظرًا لأهمية القطاع المصرفي في دعم

الاستقرار المالي والاقتصادي، تبرز الحاجة إلى تشخيص معوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) في المصارف التجارية الليبية، وإبراز أثرها على جودة المعلومات في التقارير المالية، بناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما أثر معوقات تطبيق معيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على جودة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية؟

■ **هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل معوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) في المصارف التجارية الليبية، من خلال تشخيص واقع التطبيق وتحديد أبرز التحديات التنظيمية والفنية والمهنية والتقنية، وبيان أثرها على جودة المعلومات المحاسبية، لا سيما الملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة والتوقيت المناسب. وتسعى الدراسة إلى تقديم فهم علمي متكامل للعلاقة بين فاعلية تطبيق المعيار وجودة التقارير المالية، مع تقديم توصيات عملية لدعم إدارات المصارف والجهات الرقابية في تحسين نظم المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر الائتمانية.

■ **أهمية الدراسة:**

تكتسب الدراسة أهميتها من إسهامها في إثراء الأدبيات المحاسبية حول تطبيق (IFRS 9) في البيئات المصرفية النامية من خلال تحليل ميداني في السياق الليبي، وتقديم رؤى نظرية حول العلاقة بين معوقات التطبيق وجودة المعلومات المحاسبية. كما توفر عمليًا مؤشرات لتعزيز فعالية التطبيق في المصارف التجارية الليبية، عبر تحسين نظم المعلومات ونماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، ودعم الجهات الرقابية في تعزيز شفافية التقارير المالية والثقة بها، بما يسهم في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي الوطني.

■ **حدود ونطاق الدراسة**

تقتصر الدراسة على المصارف التجارية الليبية التي تقع إداراتها في المنطقة الشرقية، وتركز على معوقات تطبيق (IFRS 9) وأثرها على جودة معلومات التقارير المالية في ضوء

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وتعتمد على آراء معدي المعلومات المحاسبية بالمصارف، والمستخدمين الخارجيين المتمثلين في المراجعين الخارجيين المعتمدين لدى مصرف ليبيا المركزي والعاملين بإدارة الرقابة المصرفية، وذلك خلال الفترة من أبريل إلى يونيو 2025.

■ **الإطار النظري للدراسة:**

● **مفهوم الأدوات المالية:**

هناك العديد من التعريفات للأدوات المالية في الأدب المحاسبي. فقد عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنها "أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لدى منشأة ما، والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لدى منشأة أخرى، وتشمل هذه الأدوات النقد، والاستثمارات، والذمم المدينة والدائنة، إضافة إلى الأدوات المالية المشتقة، بما يعكس طبيعتها التعاقدية ودورها في نقل المخاطر والعوائد بين الأطراف» (IASB, IAS 32: 11). كما عرفها حميدات (2019: 465) بأنها «أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمؤسسة معينة والتزام مالي أو أداة حق ملكية لمؤسسة أخرى».

● **أنواع الأدوات المالية:**

تتضمن الأدوات المالية أصولًا أو التزامات مالية يمكن تصنيفها وفقًا لنوعها وطبيعتها، ويعد النوعان الأكثر شيوعًا في أسواق المال العالمية (حسونة، 2017):

- **أداة حق الملكية Equity Instruments**: تمثل هذه الأدوات حق ملكية لحاملها في الشركة، حيث يصبح المساهم جزءًا من رأس المال ويحصل على توزيعات الأرباح وفقًا للأرباح المحققة والشروط المحددة من الجهة المسؤولة. تستخدم أدوات حقوق الملكية بشكل رئيسي لتمويل المشاريع، وأبرز أشكالها الأسهم العادية والممتازة.
- **أداة الدين Debt Instruments**: هي التزامات مالية تمكن الطرف الدائن من تحصيل أمواله وفق شروط محددة، وتعتبر دليلاً قانونيًا على الالتزام بسداد الدين والفوائد المستحقة. تشمل أشكالها سندات حكومية وخاصة، أوراق تجارية، فواتير مصرفية، شهادات الإيداع، وعقود الإيجار، وتنقسم عادة إلى أدوات دين قصيرة وطويلة الأجل.

- **نطاق تطبيق المعيار (IFRS 9)**:

ينطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 9) على جميع أنواع الأدوات المالية، سواء أكانت أصولًا، التزامات، أو أدوات حقوق ملكية، مع وجود بعض الاستثناءات التي تخضع لمعايير محاسبية أخرى. وتشمل هذه الاستثناءات: الحصص في المؤسسات التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة وفق (IFRS 10)، الحقوق والالتزامات الناتجة عن عقود الإيجار وفق (IFRS 16)، وحقوق والتزامات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين وفق (IAS 19) (حميدات، 2019).

- **هدف المعيار (IFRS 9)**:

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) استجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية، لا سيما بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث أُشير إلى أن التأخر في الاعتراف بالخسائر الائتمانية كان أحد أبرز أسباب تفاقم الأزمة، إذ كان يتم الاعتراف بها عند تحقق الخسائر فعليًا وفق المعيار السابق. وبموجب IFRS 9، يتم احتساب مخصصات الخسائر بناءً على التوقعات المستقبلية لتعثر المقترض أو عدم السداد (السعيد، 2020). ويتضح من ذلك أن الهدف الأساسي للمعيار هو تعزيز دقة وشفافية التقارير المالية، بما يشمل المخاطر الائتمانية، لدعم اتخاذ قرارات فعّالة من قبل مستخدمي المعلومات المالية، وتسهيل التنبؤ بالخسائر الائتمانية للحد من الأزمات المالية.

- **متطلبات الإفصاح وفق المعيار الدولي (IFRS 9)**:

يتركز الإفصاح عن الأدوات المالية للمعيار (IFRS 9) على ثلاثة محاور رئيسية (أحمد، 2019؛ السعيد، 2020):

- **الإفصاح عن المخاطر**: يشمل تحديد جميع المخاطر المالية التي قد تؤثر على الأداء والمركز المالي، بما في ذلك المخاطر الائتمانية، السيولة، السوق، والتشغيلية، إضافة إلى السياسات والإجراءات المتبعة، والمخصصات، وأدوات التحوط، ونماذج القياس، بهدف تعزيز الشفافية ودعم اتخاذ قرارات مستنيرة.

- **الإفصاح عن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)**: يركز على منهجية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك مراحل الاعتراف بالخسائر وحجم المخصصات والتغيرات في التقديرات، مع دمج الأحداث الماضية والظروف الحالية والتوقعات المستقبلية لتعكس المخاطر المحتملة بدقة.
- **الإفصاح عن سياسات الائتمان**: يشمل توضيح السياسات المتبعة في إدارة الأصول والالتزامات المالية، ومعايير منح القروض، تقييم المخاطر، إجراءات التحصيل، وتصنيف الأصول وفق نموذج الأعمال والتدفقات النقدية، بهدف تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم فعالية إدارة المخاطر الائتمانية وفهم تأثيرها على الأداء والمركز المالي للمؤسسة..

- **معوقات تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9)**: تواجه المصارف العديد من المعوقات لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) خاصة في الدول النامية، وأبرز هذه المعوقات هي (إبراهيم، 2019؛ أمعرف، 2018):

- **المعوقات الفنية**: ضعف جودة البيانات التاريخية والائتمانية، غياب السلاسل الزمنية، وصعوبة احتساب القيمة الزمنية للنقود، ما يزيد التعقيد في نماذج الخسائر الائتمانية وإعادة تصنيف الأدوات المالية.
- **المعوقات البشرية**: نقص الكفاءات المهنية والخبرة في التعامل مع متطلبات المعايير الدولية، وضعف القدرة على التكيف مع التغيرات المحاسبية، ما يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ومصداقيتها.
- **المعوقات التنظيمية والتشريعية**: عدم توافق القوانين المحلية مع المعايير الدولية، ضعف الحوكمة الداخلية، وغياب سياسات واضحة لتطبيق المعيار، مما يحد من فاعلية التطبيق ويؤثر على جودة البيانات المالية.
- **المعوقات التقنية**: اعتماد المعيار على أنظمة معلومات مالية متطورة، وحاجة المؤسسات لتطوير النظم الإلكترونية وتقنيات تقييم المخاطر، ما يشكل عبئًا ماليًا وتقنيًا كبيرًا، وغياب هذه النظم يؤدي إلى ضعف جودة البيانات وصعوبة تحقيق الشفافية المطلوبة.

- **مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:**

تعرف جودة المعلومات المحاسبية بأنها «مدى قدرة المعلومات على تمثيل الأحداث والعمليات الاقتصادية بدقة وصدق، وبما يحقق الفائدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة» (جمعة وآخرون، 2003: 20)، ويوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية أن "جودة المعلومات المالية تتحقق عندما تتسم بالملاءمة والموثوقية، وتعزز بخصائص داعمة مثل القابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، والتوقيت المناسب، والتحقق"، مشيرًا إلى أن هذه الخصائص تشكل الإطار المفاهيمي للمعلومات المالية المفيدة (IASB, 2014: 243).

الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية:

تمثل الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية الإطار المرجعي لتقييم جودة التقارير المالية، إذ تسهم في تعزيز موثوقية المعلومات وفائدتها في دعم القرارات الاقتصادية. وتشمل هذه الخصائص **الملاءمة**، التي تعكس قدرة المعلومات على التأثير في القرارات من خلال قيمتها التنبؤية والتأكيدية؛ **والموثوقية**، التي تضمن خلو المعلومات من الأخطاء والتحيز وتمثيلها الصادق للواقع المالي؛ **والقابلية للمقارنة**، التي تمكن المستخدمين من تحليل الأداء المالي عبر الفترات أو بين المنشآت المختلفة؛ إضافة إلى **القابلية للفهم**، التي ترتبط بوضوح عرض المعلومات وتنظيمها بما يسهل استيعابها من قبل المستخدمين ذوي المعرفة المعقولة، دون الإخلال بمحتواها الفني، وبما يعزز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية (حميدات، 2019؛ البكري وآخرون، 2021).

- **مستخدمو المعلومات المحاسبية**

تلعب المعلومات المحاسبية دورًا محوريًا في دعم اتخاذ القرارات الاقتصادية لمختلف الفئات، حيث يحدد الإطار المفاهيمي للبيانات المالية طبيعة المعلومات اللازمة لكل مستخدم، يستفيد المساهمون والمستثمرون من المعلومات لتقييم الأداء والمخاطر والعوائد المتوقعة، بينما يحتاج الموظفون إلى معلومات عن استقرار المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. ويعتمد الموردون والعملاء على البيانات لتقدير الملاءة واستمرارية الأعمال، فيما يستخدم المقرضون المعلومات لتقييم قدرة الشركة على السداد. كما تمكن البيانات

الجهات الحكومية والرقابية من متابعة الامتثال والضرائب، ويستفيد الجمهور العام جزئيًا من المعلومات المشتركة المتاحة في القوائم المالية (امهلهل وآخرون، 2017).

- **معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) وأثرها على جودة معلومات التقارير المالية**

يمثل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) تحولًا جوهريًا في معالجة الأدوات المالية من خلال اعتماده نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما يعزز ملاءمة المعلومات المحاسبية ودقة قياس المخاطر. غير أن تطبيقه العملي يواجه معوقات تقنية وتنظيمية ومؤسسية، خاصة في البيئات النامية، تتمثل في تعقيد النماذج التنبؤية، وضعف توافر البيانات التاريخية الموثوقة، وقصور نظم المعلومات المحاسبية، إلى جانب اتساع نطاق التقدير المهني. كما يسهم نقص الكفاءات الفنية وضعف الأطر الرقابية والتشريعية المتوافقة مع المعيار في عدم اتساق التطبيق. وتؤدي هذه المعوقات مجتمعة إلى التأثير سلبًا على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولا سيما الملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة، مما يحد من قدرة التقارير المالية على تمثيل المخاطر الائتمانية ودعم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة (السعيد، 2020؛ عثمان، 2022).

- **الإطار العملي للدراسة:**

- **منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تتبع وتحليل الأدبيات لفهم خصائص الظاهرة في سياقها الراهن، وتحديد المعوقات المؤثرة على تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) وأثرها على جودة المعلومات المالية. واستند التحليل إلى النموذج الوظيفي كإطار فلسفي، مستندًا إلى مقاربات علم الوجود الواقعي ونظرية المعرفة الوضعية، التي تفترض وجود واقع اجتماعي مستقل عن إدراك الأفراد وقابل للرصد والقياس. وبناءً على ذلك، تعد إجابات المشاركين في الاستبيان انعكاسًا لواقعهم العملي، مما يعزز موضوعية البيانات وموثوقية النتائج ويسهم في استخلاص استنتاجات دقيقة حول المعوقات التي تواجه تطبيق المعيار في المصارف التجارية الليبية (الشريف، 2024).

1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، واقتصرت الدراسة على المصارف التي تقع إدارتها العامة وفروعها الرئيسية في المنطقة الشرقية، وهي مصارف (الوحدة، التجارة والتنمية، التجاري الوطني، المتوسط، الإجماع العربي)، نظرًا للتشابه الكبير في بيئة أعمالها ولإمكانيات الباحثين المحدودة. ويشمل مجتمع الدراسة موظفي إدارة المحاسبة والمراجعة الداخلية من موظفين ورؤساء أقسام ونواب المدراء ومديري الإدارة، إضافة إلى المراجعين الخارجيين المقيدين لدى مصرف ليبيا المركزي والعاملين في إدارة الرقابة المصرفية، بينما استبعد أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لعدم إمكانية الوصول إليهم. واعتمدت الدراسة العينة الطبقية العشوائية، حيث قسم المجتمع إلى طبقات وفق المستوى الوظيفي والمؤسسي، واختيرت مفردات العينة عشوائيًا من كل طبقة لضمان تمثيل عادل وشامل ودقة النتائج وقابليتها للتعميم، وتم توزيع الاستبانة على أفراد العينة وفق هذا الأسلوب (دودين، 2010).

2.وسيلة جمع البيانات:

في إطار دراسة معوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) وأثرها على جودة المعلومات المالية، تم تصميم استبيان مكون من قسمين: الأول لجمع البيانات العامة عن المشاركين، والثاني لجمع البيانات المطلوبة حول أثر لمعوقات تطبيق المعيار IFRS 9 على جودة معلومات التقارير المالية، وتم توزيع 145 استبانة بشكل إلكتروني وورقي، واسترجع 133 استبانة بنسبة استجابة بلغت 91.7 ٪ ، منها 129 استبانة صالحة للتحليل بنسبة 88.9 ٪ ، ما يعكس مشاركة عالية من أفراد العينة في المصارف التجارية.

اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي لقياس مستوى إدراك المشاركين، حيث صيغت عبارات المتغير التابع المتعلق بجودة معلومات التقارير المالية بصياغة سلبية، بما يجعل الدرجات المرتفعة قبل المعالجة تشير إلى انخفاض مستوى الجودة. ولضمان اتساق اتجاه القياس مع أهداف الدراسة عند التحليل الإحصائي، تم إجراء عكس الترميز (Reverse Coding) باستبدال الدرجة (1) بـ(5)، والدرجة (2) بـ(4)، مع الإبقاء على درجة الحياد

(3) دون تغيير، بحيث تعكس الدرجات المرتفعة بعد العكس مستوى أعلى لجودة المعلومات المالية، والدرجات المنخفضة مستوى أقل، الأمر الذي يسهم في دقة ووضوح تفسير النتائج (دودين، 2010). ويبين الجدول (1) تصنيف مستويات المقياس ودرجاته.

الجدول (1) مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1.801-	1.812.60-	2.613.40-	3.414.20-	4.215.00 -
مدى الوزن النسبي	٪ (3520-)	٪ (5236-)	٪ (6852-)	٪ (8468-)	٪ (10084-)
وصف المستوى	**منخفض جداً**	**منخفض**	**متوسط**	**مرتفع**	**مرتفع جداً**

• **من إعداد الباحثان**

2 الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

تم تحليل البيانات التي جمعت بما يتناسب مع طبيعة الدراسة وأهدافها، بالاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وقد شملت عملية التحليل استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة:

1.صدق الاستبيان وثباته:

للتحقق من صلاحية المقياس وملاءمته لأغراض الدراسة، تم اعتماد معامل الاتساق الداخلي (كرو نباخ ألفا)، كأداة لقياس الثبات. وكما يتضح في الجدول رقم (2)، بلغت قيمة معامل (كرو نباخ ألفا) لمحاور الدراسة نحو (0.918) على مستوى المتوسطات الكلية للمتغيرات، وهي قيمة مرتفعة تدل على مستوى عالٍ من الثبات الداخلي. كما بلغ معامل صدق الأداء (0.958)، مما يشير إلى قوة المقياس من حيث قدرته على قياس ما وضع لقياسه

بدقة. وتعد هذه القيم مؤشرات قوية تتجاوز الحد الأدنى المقبول للثبات في الدراسات الاجتماعية والسلوكية (0.70) وفقًا لما أشار إليه (دودين، 2010)، الأمر الذي يعزز من موثوقية أدوات الدراسة، ويبرر الاعتماد عليها في التطبيق الميداني وتحليل النتائج.

جدول (2): معامل الصدق والثبات لمقياس الدراسة

متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول: معوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9).	10	0.938	0.969
المحور الثاني: جودة معلومات التقارير المالية			
بعد خاصية الملاءمة	8	0.807	0.898
بعد خاصية الموثوقية	8	0.692	0.832
بعد خاصية القابلية للمقارنة	8	0.748	0.865
بعد خاصية القابلية للفهم	8	0.76	0.872
المحاور ككل	42	0.918	0.958

• **من إعداد الباحثان**

2 التحليل الوصفي للبيانات

يتضمن على التحليل الوصفي للبيانات الواردة في استمارات الاستبيان وذلك على النحو التالي:

أولاً: تحليل الخصائص الديمغرافية للمشاركين:

تم تحليل هذه الخصائص، لتحديد مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها من المشاركين، ومدى إمكانية الاعتماد على هذه البيانات في تفسير النتائج وتعميمها. ويوضح الجدول رقم (3) نتائج هذا التحليل.

جدول (3): الخصائص الديمغرافية للمشاركين

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	79	٪ 61.2
	ماجستير	44	٪ 34.1
	دكتوراه	6	٪ 4.7
	المجموع	**129**	**٪ 100**
التخصص العلمي	محاسبة	83	٪ 64.3
	تمويل ومصارف	27	٪ 20.9
	إدارة أعمال	11	٪ 8.5
	أخرى	8	٪ 6.2
	المجموع	**129**	**٪ 100**

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المستوى الوظيفي	موظف في إدارة المحاسبة	40	٪ 31.0
	رئيس قسم بإدارة المحاسبة	16	٪ 12.4
	نائب مدير إدارة المحاسبة	6	٪ 4.7
	مدير إدارة المحاسبة	2	٪ 1.6
	موظف في إدارة المراجعة الداخلية	21	٪ 16.3
	رئيس قسم إدارة المراجعة الداخلية	4	٪ 3.1
	مدير إدارة المراجعة الداخلية	4	٪ 3.1
	مراجع خارجي	22	٪ 17.1
	موظف بإدارة الرقابة على المصارف والنقد	9	٪ 7.0
	أخرى	5	٪ 3.7
	المجموع	**129**	**٪ 100**

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الخبرة في مجال الوظيفة	أقل من 5 سنوات	47	٪ 36.4
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	38	٪ 29.5
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	17	٪ 13.2
	15 سنة فأكثر	27	٪ 20.9
	المجموع	**129**	**٪ 100**
صفة المشارك	معدو المعلومات المحاسبية	98	٪ 75.97
	مستخدمو المعلومات المحاسبية	31	٪ 24.03
	المجموع	**129**	**٪ 100**
عدد الدورات في مجال الوظيفة	أقل من 3 دورات	56	٪ 43.4
	من 3 إلى 5 دورات	39	٪ 30.2
	من 6 إلى 10 دورات	20	٪ 15.5
	10 دورات فأكثر	14	٪ 10.9
	المجموع	**129**	**٪ 100**

• من إعداد الباحثان

يشير الجدول (3) إلى تمتع أفراد العينة بمستوى تعليمي مناسب، حيث يحمل أغلب المشاركين شهادة البكالوريوس بنسبة (61.2 ٪)، يليهم حملة الماجستير بنسبة (34.1 ٪)، في حين تمثل نسبة حملة الدكتوراه (4.7 ٪)، وهو ما يعكس قاعدة معرفية تؤهلهم لفهم وتقييم متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) ويعزز موثوقية إجاباتهم. كما تُظهر البيانات أن غالبية المشاركين متخصصون في المحاسبة بنسبة (64.3 ٪)، يليهم تخصص التمويل والمصارف بنسبة (20.9 ٪)، ثم إدارة الأعمال (8.5 ٪)، وتخصصات أخرى (6.2 ٪). ويبيّن الجدول كذلك تنوع المستويات الوظيفية للمشاركين، بدءًا من الموظفين المحاسبيين مرورًا برؤساء الأقسام والمديرين، وصولًا إلى المراجعين الخارجيين، الأمر الذي يدعم الدراسة من خلال توفير آراء متعددة من مستويات إدارية وتنفيذية مختلفة. تشير بيانات الجدول إلى تنوع الخبرة العملية لدى المشاركين، حيث يمتلك (36.4 ٪) خبرة تقل عن خمس سنوات، و(29.5 ٪) خبرة تتراوح بين خمس وعشر سنوات، بينما يتمتع (20.9 ٪) بخبرة تفوق خمس عشرة سنة. كما يتضح أن غالبية المشاركين (75.97 ٪) هم من معدي المعلومات المحاسبية مقابل (24.03 ٪) من المستخدمين، وهو ما يعزز قيمة النتائج نظرًا لعمق إدراك المعدين لآليات التطبيق ومشكلاته العملية. وتُظهر البيانات كذلك أن (43.4 ٪) من المشاركين حصلوا على أقل من ثلاث دورات، في حين لم تتجاوز نسبة من حصلوا على أكثر من عشر (10.9 ٪)، مما يعكس وجود فجوة تدريبية قد تحد من الجاهزية الفنية لتطبيق معيار IFRS 9 في المصارف الليبية.

ثانياً: تحليل إجابات المشاركين حول معوقات تطبيق المعيار IFRS9 وأثرها على جودة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية.

نتائج إجابات المشاركين حول محور معوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 وأثرها على جودة معلومات التقارير المالية وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى إدراكهم ومعرفتهم بهذا المجال.

1. تحليل إجابات المشاركين حول معوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9

جدول (4) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية بمحور معوقات تطبيق معيار IFRS9

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	تواجه المصارف التجارية الليبية صعوبة في تقدير الخسائر الائتمانية بشكل دقيق وفقا لمتطلبات تطبيق (IFRS 9).	4.11	0.831	٪ 82.2	1
.2	تفتقر المصارف التجارية الليبية إلى البيانات الكافية والدقيقة اللازمة لتطبيق نماذج تقدير الخسائر الائتمانية وفقا لمتطلبات تطبيق (IFRS 9).	3.95	0.869	٪ 79.0	4
.3	تطبيق (IFRS 9) لأول مرة يكبد المصارف تكاليف أكبر مما تحتمله لإلزامه بإعادة تقييم كافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة.	3.81	0.858	٪ 76.2	8
.4	صعوبة قيام المصارف إجراء أي تعديلات على الأنظمة المحاسبية لتصبح متوافقة مع متطلبات تطبيق (IFRS 9).	3.71	0.98	٪ 74.2	9
.5	يفتقر الموظفون بالمصارف التجارية الليبية إلى المعرفة والخبرة الكافية بشأن متطلبات تطبيق (IFRS 9).	3.96	0.905	٪ 79.2	3
.6	تفتقر المصارف التجارية الليبية إلى معايير محلية تدعم تطبيق (IFRS 9)، مما يزيد من تعقيد العملية.	3.91	0.936	٪ 78.2	5
.7	تعتبر الأنظمة التكنولوجية الحالية للمصارف التجارية الليبية غير مهيأة لتلبية متطلبات (IFRS 9).	3.64	0.968	٪ 72.8	10
.8	هناك فجوات في التواصل بين الإدارات المختلفة داخل المصارف التجارية الليبية، مما يؤثر على تنسيق الجهود لتطبيق متطلبات المعيار (IFRS 9).	3.88	0.881	٪ 77.6	7

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
9.	يوجد نقص في الفهم القانوني لالتزامات (IFRS 9) بالمصارف التجارية الليبية، مما يؤدي إلى تفسيرات غير صحيحة.	3.89	0.763	٪ 77.8	6
١٠	عدم وجود سوق فعال لتقييم الأدوات المالية باستخدام القيمة العادلة، يؤثر بشكل مباشر على قدرة المصارف التجارية الليبية على تطبيق المعيار (IFRS 9) بشكل صحيح.	4.02	0.795	٪ 80.4	2
	البعد ككل	**3.88**	**0.489**	**٪ 77.6**	

تشير نتائج الجدول (4) إلى ارتفاع إدراك العينة لمعوقات تطبيق معيار (IFRS 9)، حيث بلغ المتوسط المرجح الكلي (3.88) بانحراف معياري (0.48) ووزن نسبي (77.6 ٪)، ما يعكس اتفاقًا مرتفعًا على وجود تحديات جوهرية. جاءت فقرة صعوبة تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بالمرتبة الأولى بمتوسط (4.11) وانحراف معياري (0.83) ووزن نسبي (82.4 ٪)، في حين جاءت فقرة ضعف جاهزية الأنظمة التقنية والمحاسبية في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.64) وانحراف معياري (0.97) ووزن نسبي (72.8 ٪). وتعكس النتائج مجتمعة إدراكًا واضحًا بأن هذه المعوقات تؤثر بشكل ملموس على جودة المعلومات المالية في المصارف التجارية الليبية.

2. **تحليل إجابات المشاركين حول أثر معوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) على جودة المعلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية.**

- تحليل نتائج إجابات المشاركين **حول أثر لمعوقات تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على ملاءمة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية**، وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى إدراكهم ومعرفتهم بهذا المجال.

جدول (5) المتوسطات والانحرافات والأوزان بمحور أثر معوقات تطبيق (IFRS 9) على بُعد الملاءمة

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	يؤدي عدم وضوح بعض متطلبات المعيار (IFRS 9) إلى تعدد التفسيرات، مما ينتج عنه تقارير مالية قد تفتقر إلى الدقة.	2.2	0.823	٪ 44.0	5
.2	تؤدي قلة الخبرة والخلفية الفنية لدى الموظفين المعنيين بتطبيق معيار (IFRS 9) إلى حدوث أخطاء في إعداد التقارير، مما يؤثر على مدى ملاءمة المعلومات المقدمة للمستثمرين	1.93	0.589	٪ 38.6	8
.3	صعوبة الحصول على بيانات تاريخية دقيقة لتقدير الخسائر المتوقعة، مما يؤثر على جودة التقديرات ويؤدي إلى معلومات غير ملاءمة.	2.26	0.813	٪ 45.2	4
.4	التكاليف المرتبطة بتطبيق (IFRS 9)، بما في ذلك التحديثات التكنولوجية والتدريب، قد تؤدي إلى تقليص الموارد المتاحة لتحسين جودة المعلومات المالية.	2.42	0.817	٪ 48.4	1
.5	يؤدي عدم الاستقرار في القوانين واللوائح المالية إلى غموض في متطلبات تطبيق معيار (IFRS 9)، مما يؤثر سلبًا على تطبيقه ويقلل من القيمة التأكيدية في المعلومات المقدمة	2.16	0.727	٪ 43.2	6
.6	قد تؤدي التقديرات غير الدقيقة لبعض الافتراضات التي يتطلبها معيار (IFRS 9)، مثل معدلات الفائدة ومستويات التخلف عن السداد، إلى تقديم معلومات غير ملاءمة، مما يؤثر على عملية اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين.	2.29	0.689	٪ 45.8	2

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.7	قد يؤدي عدم استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة في تطبيق معيار (IFRS 9) إلى تحليلات غير دقيقة، مما يؤثر على ملاءمة المعلومات المالية المقدمة.	2.29	0.795	٪ 45.8	3
.8	تؤثر تغيرات السوق والتقلبات الاقتصادية على تقديرات الخسائر المتوقعة، مما يجعل تطبيق معيار (IFRS 9) غير ثابت، وبالتالي يؤدي إلى عدم الاستقرار في التقارير المالية.	2.16	0.705	٪ 43.2	7
	البعد ككل	2.215	0.404	٪ 44.3	

تشير نتائج الجدول (5) إلى أن المتوسطات الحسابية لمحور أثر معوقات تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على ملاءمة المعلومات تراوحت بين (1.93) و(2.42)، بانحرافات معيارية بين (0.589) و(0.823). وقد تصدرت فقرة ارتفاع تكاليف التطبيق المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (2.42) وانحراف معياري (0.817) ووزن نسبي (48.4 ٪)، بينما جاءت فقرة قلة الخبرة الفنية لدى العاملين في المرتبة الأخيرة بمتوسط (1.93) وانحراف معياري (0.589) ووزن نسبي (38.6 ٪). وبلغ المتوسط المرجح للمحور ككل (2.215) بانحراف معياري (0.404) ووزن نسبي (44.3 ٪)، مما يعكس وجود معوقات ذات تأثير متوسط على ملاءمة المعلومات وجودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية.

- تحليل نتائج إجابات المشاركين **حول أثر لمعوقات تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على موثوقية معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية**، وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى إدراكهم ومعرفتهم بهذا المجال.

جدول (6) المتوسطات والانحرافات والأوزان بمحور أثر معوقات تطبيق (IFRS 9) على بُعد الموثوقية

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	عدم دقة التقديرات المتعلقة بالمخاطر والائتمان في تطبيق معيار (IFRS 9) يؤدي إلى تقارير مالية غير موثوقة تؤثر سلبًا على قرارات المستثمرين.	1.96	0.63	٪ 39.2	6
.2	عدم الإفصاح الدقيق عن المعلومات المالية والمخاطر وفقًا لمتطلبات معيار (IFRS 9) يؤدي إلى غموض يؤثر سلبًا على موثوقية المعلومات المالية.	1.95	0.571	٪ 39.0	7
.3	عدم مواكبة المصرف للتطورات التكنولوجية والتحديثات النظامية المتعلقة بتطبيق معيار (IFRS 9) يؤثر سلبًا على دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية.	1.95	0.699	٪ 39.1	8
.4	إن التغيرات المستمرة في السياسات المالية قد تعيق قدرة المصارف على تطبيق معيار (IFRS 9) بشكل سليم وموثوق، مما يؤدي إلى تقديم معلومات غير واضحة، ولا يمكن التحقق من صحتها من قبل للمستخدمين.	2.19	0.761	٪ 43.8	1
.5	التغيرات المستمرة في القوانين واللوائح التنظيمية تجعل من الصعب تطبيق معيار (IFRS 9) بفعالية، الأمر الذي قد ينعكس سلبًا على جودة وموثوقية المعلومات المالية المقدمة.	2.19	0.674	٪ 43.8	2
.6	نقص الموارد والتدريب على المعيار (IFRS 9) يساهم في حدوث أخطاء في التطبيق، مما يؤثر سلبًا على موثوقية التقارير المالية وثقة المستخدمين بها.	2.04	0.642	٪ 40.8	5

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.7	إن عدم إجراء مراجعات دورية للبيانات والتقديرات المرتبطة بتطبيق معيار (IFRS 9) يؤدي إلى تراجع موثوقية المعلومات المالية.	2.12	0.696	٪ 42.4	3
.8	تؤدي الممارسات الإدارية الضعيفة في تطبيق المعيار (IFRS 9) إلى إعداد تقارير مالية غير دقيقة، مما يؤثر سلبًا على الثقة في المعلومات المالية المقدمة.	2.12	0.714	٪ 42.4	4
	البعد ككل	2.07	0.309	٪ 41.3	

تشير نتائج الجدول (6) إلى أن المتوسطات الحسابية لمحور أثر معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) على موثوقية المعلومات تراوحت بين (1.95) و(2.19)، بانحرافات معيارية بين (0.571) و(0.761). وقد جاءت فقرتا التغيرات المستمرة في السياسات المالية والقوانين واللوائح التنظيمية في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (2.19) وأوزان نسبية بلغت (43.8 ٪)، مما يعكس أثر عدم الاستقرار التنظيمي على موثوقية المعلومات المالية. في المقابل، سجلت فقرة عدم دقة الإفصاح عن المعلومات والمخاطر أدنى متوسط مرجح (1.95) ووزن نسبي (39.0 ٪). وبلغ المتوسط المرجح للمحور ككل (2.07) بانحراف معياري (0.309) ووزن نسبي (41.3 ٪)، مشيرًا إلى تأثير متوسط لمعوقات تطبيق (IFRS 9) على موثوقية المعلومات المالية في المصارف التجارية الليبية.

- تحليل نتائج إجابات المشاركين **حول أثر لمعوقات تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على قابلية مقارنة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية**، وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى إدراكهم ومعرفتهم بهذا المجال.

جدول (7) المتوسطات والانحرافات والأوزان بمحور أثر معوقات تطبيق (IFRS 9) على بُعد قابلية مقارنة

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	تتفاوت المصارف في تطبيق معيار (IFRS 9)، مما يؤدي إلى اختلاف في التقارير المالية، وبالتالي يؤثر سلبًا على القدرة على مقارنة المعلومات المالية بين المصارف المختلفة.	2	0.707	٪ 40.0	8
.2	تقوم المصارف بتغيير سياساتها المحاسبية بشكل متكرر لتلبية متطلبات معيار (IFRS 9)، مما يؤثر على قدرة المقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة.	2.39	0.774	٪ 47.8	1
.3	تختلف القياسات والتقييمات بين المصارف التي تعتمد على الافتراضات، مما يحد من القدرة على مقارنة المعلومات المالية بدقة.	2.33	0.782	٪ 46.6	2
.4	تؤثر القرارات الاستراتيجية التي تتخذها المصارف على طريقة تطبيق معيار (IFRS 9)، مما يؤدي إلى تباين في النتائج المالية ويجعل المقارنة بين المؤسسات صعبة.	2.3	0.725	٪ 46.0	4
.5	ضعف التواصل بين الإدارات المالية والتشغيلية قد يؤثر على تطبيق معيار (IFRS 9)، مما يؤدي إلى تقارير غير متسقة ويقلل من قابلية المقارنة.	2.16	0.705	٪ 43.2	7
.6	تؤدي اختلافات التقييم التي يجريها المراجعون الخارجيون بين المصارف إلى التأثير على دقة المعلومات المالية، مما يقلل من قابليتها للمقارنة بينها.	2.29	0.762	٪ 45.8	5
.7	يؤثر اختلاف الأنظمة المحاسبية المستخدمة في تطبيق معيار (IFRS 9) في المصارف المختلفة، على كيفية إعداد التقارير المالية، مما يقلل من قابلية المقارنة بينها.	2.3	0.825	٪ 46.0	3
.8	إن التغيرات في التوقعات السوقية بشأن الاقتصاد والمخاطر تؤثر على تطبيق معيار (IFRS 9)، مما يؤدي إلى تباين في النتائج المالية ويحدّ من القابلية للمقارنة.	2.17	0.697	٪ 43.4	6
	البعد ككل	2.24	0.391	٪ 44.8	

تشير نتائج الجدول (7) إلى أن المتوسطات الحسابية لمحور أثر معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) على قابلية مقارنة المعلومات تراوحت بين (2.00) و(2.39)، بانحرافات معيارية بين (0.697) و(0.825). وقد جاءت فقرة التغيير المتكرر في السياسات المحاسبية لتلبية متطلبات المعيار في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (2.39) ووزن نسبي (47.8 ٪)، بما يعكس أثر عدم استقرار السياسات على قابلية المقارنة بين الفترات. في المقابل، سجلت فقرة تفاوت المصارف في تطبيق المعيار أدنى متوسط مرجح (2.00) ووزن نسبي (40.0 ٪). وبلغ المتوسط المرجح للمحور ككل (2.24) بانحراف معياري (0.391) ووزن نسبي (44.8 ٪)، مشيرًا إلى تأثير معتدل لمعوقات تطبيق (IFRS 9) على قابلية مقارنة المعلومات المالية في المصارف التجارية الليبية.

- تحليل نتائج إجابات المشاركين حول **أثر لمعوقات تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على قابلية للفهم معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية**، وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى إدراكهم ومعرفتهم بهذا المجال.

جدول (8) المتوسطات والانحرافات والأوزان بمحور أثر معوقات تطبيق (IFRS 9) على بُعد قابلية للفهم

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	يؤدي التعقيد في الأساليب والمفاهيم التي يتضمنها معيار (IFRS 9) إلى صعوبة في فهم المعلومات المالية من قبل المستثمرين والمستخدمين.	2.37	0.848	٪ 47.4	2
.2	عدم وضوح الافتراضات المتعلقة بالمخاطر والخسائر، والتي يُبنى عليها تطبيق معيار (IFRS 9)، قد يؤدي إلى سوء فهم النتائج المالية من قبل المستخدمين.	2.3	0.735	٪ 46.0	5

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.3	إن التغيرات المستمرة في السوق تؤثر على استقرار المعلومات الناتجة عن تطبيق معيار (IFRS 9)، وتجعلها أقل فهمًا بالنسبة للمستثمرين.	2.32	0.75	٪ 46.4	3
.4	نقص التدريب الكافي للموظفين على معيار (IFRS 9) يؤدي إلى تقديم معلومات غير دقيقة أو غير واضحة، مما يؤثر على فهم المستخدمين لها.	2.05	0.732	٪ 41.0	8
.5	إن اختلاف تفسير معيار (IFRS 9) بين المصارف نتيجة السياسات الداخلية يؤدي إلى غياب الفهم الموحد للمعلومات المالية.	2.14	0.67	٪ 42.8	6
.6	يواجه المستثمرون صعوبة في تحليل البيانات المالية المعقدة الناتجة عن تطبيق معيار (IFRS 9)، مما يحدّ من قدرتهم على استخلاص استنتاجات دقيقة ويؤثر سلبًا على فهمهم للمعلومات المالية.	2.43	0.809	٪ 48.6	1
.7	إن تعقيد القوانين واللوائح المرتبطة بتطبيق معيار (IFRS 9) قد يعيق فهم المستخدمين لكيفية تطبيقه، مما يؤثر على قدرتهم في تفسير المعلومات المالية بشكل صحيح.	2.31	0.737	٪ 46.2	4
.8	إن عدم استخدام التكنولوجيا بشكل فعال في إعداد وتحسين تقارير معيار (IFRS 9) قد يؤدي إلى تقديم معلومات مالية غير دقيقة وصعبة الفهم بالنسبة للمستخدمين.	2.07	0.675	٪ 41.4	7
	البعد ككل	2.25	0.407	٪ 45	

تشير نتائج الجدول (8) إلى أن المتوسطات الحسابية لمحور أثر معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) على قابلية الفهم تراوحت بين (2.05) و(2.43)، بانحرافات معيارية بين (0.670) و(0.848). وقد جاءت فقرة صعوبة تحليل البيانات المالية المعقدة الناتجة عن تطبيق المعيار في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (2.43) ووزن نسبي (48.6 ٪)، بينما سجلت فقرة نقص التدريب الكافي أدنى متوسط مرجح (2.05) ووزن نسبي (41.0 ٪). وبلغ المتوسط المرجح للمحور ككل (2.25) بانحراف معياري (0.407) ووزن نسبي (45 ٪)، مما يشير إلى تأثير متوسط لمعوقات تطبيق (IFRS 9) على قابلية فهم المعلومات المالية في المصارف التجارية الليبية.

3 اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام كل من اختبار (Kolmogorov-Smirnov test) واختبار (Shapiro-Wilk)، لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، ويظهر الجدول (9) أن البيانات الخاصة بجميع الأبعاد تقريبًا تتبع التوزيع الطبيعي وفق اختبار Shapiro-Wilk (Sig > 0.05)، وبالتالي تم استخدام الاختبارات المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة.

الجدول (9) يوضح اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

المتغيرات	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
	إحصائي الاختبار	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	إحصائي الاختبار	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
معوقات ت المعيار (IFRS 9)	0.057	129	0.079	0.706	129	0.079
الملاءمة	0.059	129	0.049	0.985	129	0.157
الموثوقية	0.133	129	0.125	0.981	129	0.086
القابلية للمقارنة	0.191	129	0.340	0.977	129	0.096
القابلية للفهم	0.104	129	0.098	0.986	129	0.214

• من إعداد الباحثان

- **التحليل الإحصائي الاستنتاجي واختبار الفرضيات:**

للتحقق من دلالة اتجاهات المشاركين إحصائيًا، تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية الاستنتاجية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)، وذلك على النحو التالي.

1 الفرضية الرئيسية الأولى:

تم اختبار هذه الفرضيات التي تم صياغتها في صورة الفرض البديل، باستخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط **(Simple Linear Regression)** واختبار **(t)** لمتوسط عينة واحدة **(One-Sample T-Test)**، وذلك بهدف تحديد أثر معوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) على جودة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية.

التي تنص على H_1: **"يوجد أثر معوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) على جودة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة($\alpha = 0.05$)"**

الجدول (10) يوضح نتائج تحليل الانحدار - أثر معوقات تطبيق IFRS 9 على جودة معلومات التقارير المالية.

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R^2	قيمة F	Sig (F)	β	قيمة t	Sig (t)
جودة معلومات التقارير المالية	معوقات تطبيق (IFRS 9)	- 0.392	0.154	23.03	0.000	-0.232	-4.799	0.000

- من إعداد الباحثان

يوضح جدول (10) أن معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) تؤثر سلبًا على جودة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، حيث يظهر معامل الارتباط ($R = -0.392$) علاقة عكسية معنوية، ومعامل التحديد ($R^2 = 0.154$) يبين أن هذه المعوقات تفسر نحو 15.4 ٪ من التباين في جودة المعلومات. كما يؤكد اختبار ($F = 23.03, Sig = 0.000$) صلاحية النموذج، ويبين معامل الانحدار ($\beta = -0.232$) أن زيادة وحدة واحدة في المعوقات تقلل جودة المعلومات بمقدار 0.232، بدعم من اختبار (t) بقيمة (-4.799) ومستوى

دلالة (Sig = 0.000) عند ($p < 0.05$). وبناءً على ذلك، ترفض الفرضية الصفرية ويقبل البديل، الذي يؤكد وجود أثر معنوي لمعوقات تطبيق (IFRS 9) على جودة المعلومات المالية.

1. **اختبار الفرضية الفرعية الأولى**: التي تنص على $H_{1.1}$: " **يوجد أثر معوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) على ملاءمة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة(α = 0.05)".**

الجدول (11) يوضح نتائج تحليل الانحدار – أثر معوقات تطبيق IFRS 9 على على بُعد "الملاءمة"

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R^2	قيمة F	Sig (F)	β	قيمة t	Sig (t)
بُعد «الملاءمة»	معوقات تطبيق (IFRS 9)	- 0.351	0.123	17.833	0.00	-0.29	-4.223	0.00

• من إعداد الباحثان

يوضح جدول (11) أن معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) تؤثر سلبًا على **بُعد الملاءمة** في المصارف التجارية الليبية، حيث يظهر معامل الارتباط (R = -0.351) علاقة عكسية معنوية، بما يعني أن زيادة معوقات تطبيق المعيار تؤدى إلى انخفاض مستوى الملاءمة في معلومات التقارير المالية. ومعامل التحديد (R^2 = 0.123) أن المعوقات تفسر نحو 12.3 ٪ من التباين في الملاءمة. كما يؤكد اختبار (F = 17.833, Sig = 0.000) صلاحية النموذج، ويشير معامل الانحدار (β = -0.290) إلى أن زيادة وحدة واحدة في المعوقات تقلل الملاءمة بمقدار 0.29، بدعم من اختبار (t = -4.223, Sig = 0.000, $p < 0.05$). ويعزز ذلك اختبار (t) الذي بلغت قيمته (-4.223) عند مستوى دلالة (Sig = 0.000) وهو أقل من ($p < 0.05$). وبناءً على ذلك، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة، والتي تؤكد وجود أثر معنوي لمعوقات تطبيق (IFRS 9) على الملاءمة.

2. **اختبار الفرضية الفرعية الثانية**: التي تنص على $H_{1.2}$: " **يوجد أثر معوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) على موثوقية المعلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية عند دلالة (α = 0.05)".**

الجدول (12) يوضح نتائج تحليل الانحدار - أثر معوقات تطبيق IFRS 9 على بُعد " الموثوقية»

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R^2	قيمة F	Sig (F)	β	قيمة t	Sig (t)
بُعد "الموثوقية»	معوقات تطبيق (IFRS 9)	- 0.351	0.123	17.833	0.00	-0.29	-4.223	0.00

• من إعداد الباحثان

يوضح جدول (12) أن معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) تؤثر سلبًا على **بُعد الموثوقية** في المصارف التجارية الليبية، حيث يظهر معامل الارتباط (R = -0.332) علاقة عكسية معنوية، بما يعني أن زيادة المعوقات تؤدي إلى انخفاض مستوى الموثوقية. ومعامل التحديد (R^2 = 0.110) يبين أن المعوقات تفسر نحو 11 ٪ من التباين في الموثوقية. كما يؤكد اختبار (F = 15.723, Sig = 0.000) صلاحية النموذج، ويشير معامل الانحدار (β = -0.265) إلى أن زيادة وحدة واحدة في المعوقات تقلل الموثوقية بمقدار 0.265، ويعزز ذلك اختبار (t) الذي بلغت قيمته (- 3.965) عند مستوى دلالة (Sig = 0.000) وهو أقل من (p < 0.05). وبناءً على ذلك، ترفض الفرضية الصفرية ويقبل البديل الذي يؤكد وجود أثر معنوي لمعوقات تطبيق (IFRS 9) على الموثوقية.

3. **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة**: التي تنص على $H_{1.3}$: " **يوجد أثر معوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) على القابلية لمقارنة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية عند دلالة(α = 0.05)**".

الجدول (13) يوضح نتائج تحليل الانحدار - أثر معوقات تطبيق IFRS 9 على بُعد " القابلية للمقارنة »

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R^2	قيمة F	Sig (F)	β	قيمة t	Sig (t)
«بُعد لقابلية للمقارنة »	معوقات تطبيق (IFRS 9)	-0.184	0.034	4.435	0.037	-0.147	-2.106	0.037

• من إعداد الباحثان

يوضح جدول (13) أن معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) تؤثر سلبًا على **بُعد القابلية للمقارنة** في المصارف التجارية الليبية، حيث يظهر معامل الارتباط (R = -0.184) علاقة عكسية معنوية، ويبين معامل التحديد (R^2 = 0.034) أن المعوقات تفسر نحو 3.4 ٪ من التباين في القابلية للمقارنة. كما يؤكد اختبار (F = 4.435, Sig = 0.037) صلاحية النموذج، ويشير معامل الانحدار (β = -0.147) إلى أن زيادة وحدة واحدة في المعوقات تقلل القابلية للمقارنة بمقدار 0.147، بدعم من اختبار (t) الذي بلغت قيمته -2.106 عند مستوى دلالة (Sig = 0.037) وهو أقل من ($p < 0.05$). وبناءً على ذلك، ترفض الفرضية الصفرية ويقبل البديل، الذي يؤكد وجود أثر معنوي لمعوقات تطبيق (IFRS 9) على القابلية للمقارنة.

4. **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة**: التي تنص على $H_{1.4}$: **" يوجد أثر معوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) على القابلية للمقارنة المعلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية عند دلالة (α = 0.05)".**

الجدول (14) يوضح نتائج تحليل الانحدار – أثر معوقات تطبيق IFRS 9 على بُعد " القابلية للفهم»

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R^2	قيمة F	Sig (F)	β	قيمة t	Sig (t)
بُعد « القابلية للفهم »	معوقات تطبيق (IFRS 9)	-0.271	0.073	10.035	0.000	-0.225	-3.168	0.002

• من إعداد الباحثان

يوضح جدول (14) أن معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) تؤثر سلبًا على بُعد القابلية للفهم في المصارف التجارية الليبية، حيث يظهر معامل الارتباط (R = -0.271) علاقة عكسية معنوية، ويبين معامل التحديد (R^2 = 0.073) أن المعوقات تفسر نحو 7.3 ٪ من

التباين في القابلية للفهم. كما يؤكد اختبار (F = 10.035, Sig = 0.000) صلاحية النموذج، ويشير معامل الانحدار (β = -0.225) إلى أن زيادة وحدة واحدة في المعوقات تقلل القابلية للفهم بمقدار 0.225، ويعزز ذلك اختبار (t) الذي بلغت قيمته -3.168 عند مستوى دلالة (Sig = 0.002) وهو أقل من ($p < 0.05$). وبناءً على ذلك، تُرفض الفرضية الصفرية ويقبل البديل الذي يؤكد وجود أثر معنوي لمعوقات تطبيق (IFRS 9) على القابلية للفهم.

- **الفرضية الرئيسية الثانية:**

التي تنص على H_2: « **لا توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المشاركين، معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية حول أثر معوقات تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على جودة معلومات التقارير المالية($\alpha = 0.05$)**».

تم اختبار هذه الفرضية والتي تم صياغتها في صورة الفرض العدم، باستخدام اختبار **(T-test)** لعينتين مستقلتين، وذلك بهدف الكشف عما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المشاركين من معدي ومستخدمي حول أثر معوقات تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على جودة معلومات التقارير المالية، وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول (15) يوضح اختبار (T) لعينتين مستقلتين للفروق بين معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية

أبعاد الدراسة	المستوى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	القيمة الاحتمالية	القرار
معوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9.	معدي	98	3.89	0.454	-0.035	0.972	غير معنوي
	مستخدمي	31	3.89	0.597			
الملاءمة	معدي	98	2.21	0.354	-0.168	0.867	غير معنوي
	مستخدمي	31	2.23	0.540			

أبعاد الدراسة	المستوى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	القيمة الاحتمالية	القرار
الموثوقية	معدي	98	2.12	0.378	2.802	0.006	غير معنوي
	مستخدمي	31	1.90	0.387			
القابلية للمقارنة	معدي	98	2.28	0.366	1.73	0.086	غير معنوي
	مستخدمي	31	2.14	0.452			
القابلية للفهم	معدي	98	2.24	0.380	-0.441	0.66	غير معنوي
	مستخدمي	31	2.28	0.488			
جودة التقارير المالية	معدي	98	2.21	0.263	1.289	0.2	غير معنوي
	مستخدمي	31	٢,١٤	٠,٣٥٨			

● من إعداد الباحثان

يوضح جدول (15) نتائج اختبار (T) لعينتين مستقلتين لمقارنة آراء معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية حول أبعاد الدراسة، حيث أظهرت جميع الفروق بين المجموعتين عدم معنويتها عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، إذ بلغت القيم الاحتمالية ($P > 0.05$). وتشير هذه النتائج إلى عدم وجود اختلافات إحصائية بين وجهات نظر المعدين والمستخدمين تجاه معوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) وأثرها على جودة المعلومات المالية، بما يعزز قبول الفرضية الصفرية ويؤكد حيادية النتائج وتجانس آراء العينة في تقييم الموضوع.

■ **النتائج:**

1. توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لمعوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) على جودة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، تتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسات (إسماعيل وامعرف، 2021؛ هاشم وحسين،

2020)، التي أكدت أن التحديات التشغيلية والتنظيمية وغياب الكفاءات والرقابة تؤثر سلبًا على فعالية تطبيق المعايير الدولية وتحد من تحسين جودة المعلومات المالية. في المقابل، تختلف مع نتائج دراسات (شاهين وبدر، 2023؛ Groff & Mörec, 2020)، التي أظهرت أن تطبيق IFRS 9 أسهم في تحسين جودة المعلومات المالية في بيئات أكثر استقرارًا وتنظيمًا، ما يعكس أهمية السياق المحلي والبيئة المؤسسية في تحديد أثر المعايير على جودة التقارير المالية. كما تنسجم هذه النتائج مع تقارير مصرف ليبيا المركزي (2018) وديوان المحاسبة الليبي (2019)، التي تشير إلى أن معوقات التطبيق تمثل عاملًا رئيسيًا في تراجع جودة المعلومات المالية،

2. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لمعوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على جميع أبعاد خصائص جودة المعلومات في المصارف التجارية الليبية، والمتمثلة في الملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة والقابلية للفهم، وهو ما يعكس أن تعقيد متطلبات المعيار، والاعتماد المكثف على الأحكام المهنية، وضعف الجاهزية الفنية والتنظيمية، حدت من تحقيق المنافع المتوقعة من تطبيقه. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Yu Jiannan et al., 2024؛ Qasem & Nikam, 2021؛ إبراهيم، 2019؛ إسماعيل وامعرف، 2021)، التي أكدت أن ضعف البنية التحتية ونقص الكفاءات المتخصصة يقللان من قدرة IFRS 9 على تحسين خصائص المعلومات المالية. في المقابل، تختلف نتائج هذه الدراسة مع ما أظهرته دراسات (Groff & Mörec, 2020؛ Ahmed et al., 2021؛ البكري وآخرون، 2021؛ شاهين وبدر، 2023)، التي خلصت إلى وجود أثر إيجابي لتطبيق المعيار على جودة التقارير المالية في بيئات مصرفية أكثر استقرارًا وتنظيمًا. ويفسر هذا التباين باختلاف السياق المؤسسي والرقابي ومستوى الالتزام بالتطبيق، مما يؤكد أن أثر IFRS 9 على جودة المعلومات المالية ليس تلقائيًا، بل متعلق بدرجة جاهزية المصارف وقدرتها على استيعاب متطلبات المعيار وتفعيلها بكفاءة.

3. توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية حول جميع أبعاد الدراسة، بما في ذلك معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) وأبعاد جودة التقارير المالية، وتشير هذه النتيجة إلى تجانس آراء المبحوثين ووعي مشترك بتأثير معوقات تطبيق المعيار، مما يعزز موثوقية نتائج الدراسة.

■ **التوصيات:**

1. يجب على المصارف التجارية تطوير وتحديث أنظمتها التكنولوجية لدعم تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9)، بما يسهم في تعزيز دقة وجودة المعلومات المالية وتقليل الاعتماد على التقديرات والافتراضات.
2. يجب على المصارف رفع كفاءة الكوادر المحاسبية عبر برامج تدريبية متخصصة في تطبيق معيار (IFRS 9)، لتعزيز مهاراتهم في التصنيف والقياس المحاسبي للأدوات المالية بما يتوافق مع متطلبات المعيار.

■ **الدراسات المستقبلية:**

1. تكاليف وفوائد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) في المصارف التجارية الليبية.
2. مدى إدراك المحاسبين والمراجعين لمتطلبات معيار (IFRS 9) وأثره على جودة التقارير المالية.
3. معوقات تطبيق (IFRS 9) في الشركات التأمين الليبية وأثرها على جودة الأرباح.

● **. المراجع العربية:**

- إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف. (2019). «**التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS 9 والآثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي**" دراسة تطبيقية، مجلة الشروق للعلوم التجارية، (11) 11، 55-96.

- أحمد، محمد المهدي الأمير. (2019). «**الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية IFRS9 على أنظمة المعلومات المصرفية**"، مجلة الفكر المحاسبي، (23) 2، 363-402.

- إسماعيل، سيف الدين أمجد، امعرف، سعاد عياش علي. (2021). «**الإمكانات والتحديات لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) في المصارف الليبية والعراقية**"- **دراسة مسحية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، (3) 11، 35-60.

- امعرف، سعاد عياش. (2018). « **إطار مقترح لتوافق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS مع القيم الثقافية المحاسبية وأثرها على جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات الليبية**"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة المنصورة، مصر.

- امهلهل، عبد الله محمد، التائب، علي مفتاح، عبد الكريم، إبراهيم محمد. (2017). «**الالتزام بالمعايير الدولية لأعداد وعرض القوائم المالية وقواعد الإفصاح عنها وأثر ذلك على جودة المحتوى المعلوماتي لها**»، مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، المجلد (7)، العدد (2)، 412-375.

- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (2018)،"**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS الرياض**»: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

- أوغلانيان، جورج (2023)، « **أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على الربحية والسيولة والملاءة المالية في المصارف التقليدية السورية الخاصة**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 45(2)، 123-146.

- البكري، عبد السلام عبد العزيز، محمد، أحمد محمد إسماعيل، السيد، رجب. (2021). «**المحاسبة عن الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 وأثر ذلك على تحسين جودة المعلومات المحاسبية**"، المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة، (6) 1، 122-180.

- جمعة، أحمد حلمي، العربيد، عصام فهد، الزعبي، زياد أحمد. (2003).» **النظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**»، دار المناهج للنشر والتوزيع،20-45.

- حسن، دينا كمال عبدالسلام (2019)، "**أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي «IFRS9" على دلالة القوائم المالية بالبنوك التجارية المصرية: دراسة تطبيقية**، مجلة البحوث المحاسبية، (1)2، 426-460.

- حميدات، جمعة. (2019). « **خبير المعايير لإعداد التقارير المالية**»، **المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين**، عمان، الأردن، دار النشر المكتبة الوطنية، 243-490.

- حسونة، محمد لطفي. (2017). «**المعالجة المحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقا**

لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 «، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (21) 4، 124-145.

- ديوان المحاسبة الليبي. (2019). «**تقرير ديوان المحاسبة عن أعماله للسنة المالية 2019**». طرابلس، ليبيا: ديوان المحاسبة الليبي.

- دودين، حمزة محمد. (2010). "**التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS**"، عمان، الأردن، دار الميسرة.

- السعيد عمر، رنا. (2020). «**أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) IFRS على تحسين الأداء المالي للبنوك** "، مجلة البحوث المالية والتجارية، (4) 1، 134-165.

- شاهين، عبد الحميد أحمد، بدر، إسماعيل فرج. (2023). «**انعكاسات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على جودة التقارير المالية وقيمة المنشأة المصرفية** «، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، (15) 3، 56-1.

- شبيطة، محمد فوزي شاكر، الحيط، فراس إسماعيل مسعود سقف. (2017). «**أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن**»، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، (17) 3، 724-737.

- الشريف، ادريس عبد الحميد. (2024). "**البحث العلمي. الطبعة الأولى**»، طرابلس، ليبيا، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع.

- صالح، إبراهيم رضا. (2009). «**أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العائلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية**»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 4 العدد (2)، ص 1-60.

- عبد الرحمن، أحمد محمد (2020)، « **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في كفاءة القرارات المالية**"، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- عثمان، إبراهيم يعقوب إسماعيل. (2016). «**أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**»، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 159-178.

- عثمان، خالد محمد (2022) «**أثر تطبيق معيار IFRS9 على عدم تماثل المعلومات ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان للبنوك التجارية**"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، (2) 2، 275-344.

- قريفة، مسعود علي. (2025). "**تحديات تطبيق معيار 9 IFRS في المصارف الليبية**". دراسة تحليلية للتأثيرات الاقتصادية والتنظيمية. المجلة الدولية للنشر العلمي، (5)1، 1-8.

- مصرف ليبيا المركزي. (2018). "**تعليمات مصرف ليبيا المركزي بشأن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في المصارف العاملة في ليبيا**". طرابلس، ليبيا: مصرف ليبيا المركزي.

- هاشم، صدام، حسين، أزهار. (2020). «**تحديات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (9) في المصارف ودور البنك المركزي العراقي في مراقبة تطبيقه**»، مجلة الريادة للمال والأعمال، (1) 1، 2-12.

• المراجع الأجنبية:

- Ahmed, R. A. (2021). Impact of IFRS 9 application on the quality of accounting information contained in banks' financial statements. Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues, 24, 1.

- AlKhresat, A. S., & Almubaydeen, T. H. (2019). The impact of the application of IFRS 9 on the faithful representation of financial accounting information in Jordanian commercial banks. International Journal of Business and Management, 14(3).

- Almehairi, S., et al. (2021). Does IFRS adoption enhance the financial reporting quality of DFM listed companies? Dubai Financial Review, 9(2), 33–52.

- Alshetwi, M. (2020). The effect of adoption of IFRS on financial reporting quality in Saudi nonfinancial listed firms. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 24(4), 1–13.

- Amissah, E., Hammond, P., & Djimatey, R. (2020). The effects of International Financial Reporting Standards on reporting quality of financial institutions in Ghana. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 10(2), 94–118.

- Apergis, N. (2015). The role of IFRS in financial reporting quality: Evidence from a panel of MENA countries. International Journal of Economics and Finance, 7(10), 182–191.

- Elkholy, M. A. A., Saba, M. E.-S. A., & Selem, E. A. (2025). Evaluating the influence of IFRS 9 implementation on credit risk management: Evidence from Saudi banks. The Egyptian Journal of Commercial Studies, 49(2), 1118–1162.

- Groff, M. Z., & Mörec, B. (2021). IFRS 9 transition effect on equity in a post bank recovery environment: The case of Slovenia. Economic Research – Ekonomska Istraživanja, 34(1), 670–686.

– IASB. (2014). International Financial Reporting Standard 9: Financial Instruments. London: International Accounting Standards Board.

– Jasman, J., & Aminatunnaza, A. (2023). The quality of banking financial reporting information before and after IFRS 9 implementation. Jurnal ASET (Akuntansi Riset), 15(2), 279–294.

– Lingga, I. S., Oubahou, Y., & El Ouafa, K. (2025). IFRS implementation in management accounting systems: A systematic review on financial reporting quality. Fairness, 1(2), 114–129.

– Ongalo, S., & Wanjare, J. (2022). International Financial Reporting Standard (IFRS) 9 and the financial performance of commercial banks in Kenya. European Journal of Business and Management Research, 7(6), 221–226.

– Qasem, M., & Nikam, P. (2021). The impact of IFRS 9 on credit risk and financial reporting quality. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 11(2), 45–62.

– Qasim, A. A. H., Hasan, I. N., & Aljboory, N. J. (2023). The impact of the application of the International Financial Reporting Standard (IFRS 9) on the financial reporting of Iraqi private commercial banks. Journal of Research in Social Science and Humanities, 3(1), 7–12.

– Yu, J., Hassan, M. S., Abdullah, M., & Md Nor, H. (2024). The effects of IFRS 9: A systematic literature review. Global Business and Management Research: An International Journal, 16(4 Suppl.), 2064–2079.

أثر الصدمات النقدية وعدم الاستقرار المالي على ديناميكيات تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الريعي

تحليل قياسي لسياسات سعر الصرف في ليبيا (2000-2025)

■ د. وسام عبدالسلام أبوغالية*

● تاريخ استلام البحث 2025/08/25م ● تاريخ قبول البحث 2025/11/03م

■ **المستخلص:**

تهدف هذه الورقة إلى تحليل وقياس أثر الإصلاحات النقدية المتلاحقة، وتحديداً سياسات «تخفيض العملة المالي» (Fiscal Devaluation)، على هيكل تمويل التجارة الخارجية (الاعتمادات المستندية) في ليبيا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2025. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم التطورات الأخيرة، بما في ذلك فرض "ضريبة النقد الأجنبي" في 2024 والتخفيض الرسمي للدينار في أبريل 2025، والمنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار اللوغاريتمي المزدوج (Log-Log Model)، توصلت الدراسة إلى نتائج قياسية تعكس عمق التشوه الهيكلي؛ حيث أظهرت أن الطلب على الاعتمادات المستندية «غير مرن» سعرياً (-0.38)، مما يعني أن رفع تكلفة الدولار (سواء عبر الضريبة أو التخفيض) لم ينجح في كبح الواردات، بل تزامن عام 2025 مع طفرة في فتح الاعتمادات رغم ارتفاع السعر الرسمي إلى 5.56 دنانير. في المقابل، أثبتت النتائج أن «الإنفاق الحكومي الممول بالنفط» هو المحرك المهيمن للواردات بمرونة دخلية مرتفعة (0.95)، توصي الدراسة بضرورة الانتقال من "إدارة السعر" إلى "إدارة الكمية" عبر تفعيل ميزانية موحدة وضبط الإنفاق العام، حيث إن الاعتماد المنفرد على سعر الصرف في ظل غياب السياسة المالية الرشيدة يؤدي فقط إلى تغذية التضخم التكاليفي دون تحقيق التوازن الخارجي.

● **الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، الاعتمادات المستندية، الاقتصاد الريعي، مرونة الواردات، ضريبة النقد الأجنبي، التخفيض المالي.

*محاضر بقسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس E-maiI: wes.abughalia@uot.edu.ly

■ **Abstract:**

This paper aims to analyze and measure the impact of successive monetary reforms, specifically fiscal devaluation policies, on the structure of foreign trade financing (letters of credit) in Libya during the period from 2000 to 2025. The study adopted the descriptive analytical approach to assess recent developments, including the imposition of the foreign exchange tax in 2024 and the official devaluation of the dinar in April 2025, and the econometric approach using the double logarithmic regression model (Log-Log Model). The study reached econometric results that reflect the depth of the structural distortion; it showed that the demand for letters of credit is price-inelastic (-0.38), which means that raising the cost of the dollar (whether through the tax or the devaluation) did not succeed in curbing imports. Rather, 2025 coincided with a surge in opening letters of credit despite the rise of the official price to 5.56 dinars. In contrast, the results proved that "oil-financed government spending" is the dominant driver of imports with a high-income elasticity (0.95). The study recommends the need to move from "price management" to "quantity management" by activating a unified budget and controlling public spending, since relying solely on the exchange rate in the absence of a sound fiscal policy only fuels cost-push inflation without achieving external balance.

• **Keywords:** exchange rate, letters of credit, rentier economy, import flexibility, foreign exchange tax, fiscal reduction.

■ **مقدمة:**

يشهد الاقتصاد الليبي منذ مطلع الألفية تحولات نقدية ومالية حادة، جعلت من "سعر الصرف" المتغير الأكثر جدلاً وتأثيراً في الحياة الاقتصادية. فمن مرحلة الاستقرار وتراكم الاحتياطيات (2000-2012)، انتقل الاقتصاد إلى مرحلة الصدمات والانقسام المؤسسي، وصولاً إلى مرحلة "الإصلاحات القسرية" التي ميزت عامي 2024 و2025. تمثلت المشكلة البحثية المستجدة في أن السياسات النقدية الأخيرة، بدءاً من فرض ضريبة 27 ٪ على النقد الأجنبي في 2024، وصولاً إلى قرار مصرف ليبيا المركزي بتخفيض قيمة الدينار رسمياً في أبريل 2025، استهدفت نظرياً حماية الاحتياطيات وكبح الطلب على النقد الأجنبي. ومع ذلك، تشير بيانات عام 2025 إلى "مفارقة" اقتصادية؛ حيث سجلت الاعتمادات المستندية

مستويات قياسية بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط والإنفاق الحكومي. هذا التناقض يستدعي إعادة فحص المسلمات النظرية حول فعالية سعر الصرف في الاقتصادات النفطية (الريعية)، واختبار فرضية أن الواردات في ليبيا هي "دالة في الدخل النفطي" وليست "دالة في السعر».

■ **مشكلة الدراسة:**

تتمحور مشكلة الدراسة حول "فعالية أداة سعر الصرف في ظل الهيمنة المالية". فبينما تفترض النظرية الاقتصادية أن رفع تكلفة النقد الأجنبي سيؤدي لكبح الواردات، يواجه الاقتصاد الليبي في عام 2025 مفارقة تتمثل في تزامن تخفيض قيمة العملة (إلى 5.56 دنانير للدولار) مع طفرة قياسية في الطلب على الاعتمادات المستندية. يطرح هذا الواقع تساؤلاً رئيساً: إلى أي مدى يمكن لسياسات سعر الصرف الانكماشية أن تصحح الخلل الخارجي في ظل غياب المرونة الإنتاجية وتوسع الإنفاق العام؟

■ **أهداف الدراسة:**

1. تتبع مسار السياسات النقدية الحديثة (ضريبة 2024 وتخفيض 2025) وتقييم مبرراتها الاقتصادية.
2. تقدير مرونة الطلب السعرية والدخلية للواردات (الاعتمادات) باستخدام بيانات محدثة حتى 2025.
3. التحقق من صلاحية شرط "مارشال-ليرنر" في الحالة الليبية وتفسير أسباب فشل التخفيض في تقليص الواردات.
4. تقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية إدارة مزيج السياسة المالية والنقدية لتجنب الركود التضخمي.

■ **أهمية الدراسة:**

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من حداثة الفترة الزمنية التي تغطيها، حيث تدمج

بيانات وتطورات عامي 2024 و2025 التي لم تتناولها الدراسات السابقة بعمق، خاصة فيما يتعلق بآثار «الضريبة المؤقتة» وقرار التخفيض رقم (18) لسنة 2025. كما تقدم تفسيراً كمياً لظاهرة «الطلب غير المرن» التي تعيق جهود المصرف المركزي.

■ **فرضية الدراسة:**

من خلال إشكالية الدراسة يمكن طرح الفرضية الرئيسية التالية:

«توجد علاقة طردية قوية في الأجل الطويل بين الإنفاق الحكومي (كمتغير ممثل للدخل النفطي) وقيمة الاعتمادات المستندية، بينما تتسم العلاقة مع سعر الصرف بضعف المرونة، مما يحد من فاعلية التخفيض كأداة للتصحيح التجاري.»

■ **حدود الدراسة**

- الحدود المكانية: الاقتصاد الليبي.
- الحدود الزمنية: (2000-2025)، لتغطية كافة مراحل التحول النقدي وصولاً لآخر تعديل للسعر.
- الحدود الموضوعية: التركيز على سعر الصرف الفعلي (الرسمي + الضريبة) والاعتمادات المستندية كقناة رئيسة للواردات الرسمية.

■ **الدراسات السابقة**

حظي موضوع سعر الصرف وتأثيراته على الاقتصاد الكلي باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية، ويمكن تصنيف الدراسات ذات الصلة بالحالة الليبية في سياق سردي متدرج يعكس تطور الأزمة:

ركزت الأدبيات المبكرة وتلك التي تلت توحيد سعر الصرف في 2021، مثل دراسة الشارف والورفلي (2023)، على تقييم الآثار التضخمية لتعديل السعر إلى 4.48 دنانير. وقد خلصت هذه الدراسات إلى أن التعديل، وإن ساهم في ردم الفجوة مع السوق الموازي مؤقتاً، إلا إنه أدى لقفزة في المستوى العام للأسعار بنسبة تجاوزت 30 ٪، موصية بضرورة إرفاق

التعديلات النقدية بشبكات حماية اجتماعية. وفي سياق متصل، بحث الجيباني (2022) في محددات الواردات الليبية باستخدام نموذج (ARDL) ، متوصلاً إلى نتيجة جوهرية مفادها أن الإنفاق الحكومي هو "المحرك القائد" للواردات، وأن مرونة الأسعار منخفضة للغاية، مما يجعله يدعو لتركيز جهود الإصلاح على السياسة المالية بدلاً من الاكتفاء بالحلول النقدية.

ومن منظور انتقال الأثر (Pass-Through)، قدم بن علي ومارنا (Ben-Ali & Marna, 2021) دليلاً قياسياً على أن درجة انتقال تقلبات سعر الصرف إلى التضخم المحلي في ليبيا "سريعة وشبه كاملة". هذه النتيجة تعزز الفرضية القائلة بأن التخفيض في ليبيا لا يحسن التنافسية بل يتحول مباشرة إلى عبء معيشي، وهو ما أكدته البيانات الحديثة لعام 2025.

أما فيما يتعلق بالتشوهات الهيكلية والفساد، فقد سلطت دراسة عبد الكريم (2020) الضوء على دور الاعتمادات المستندية كأداة لتهريب الأموال، مشيرة إلى أن الفجوة السعرية بين الرسمي والموازي هي الحافز الرئيس للطلب "الوهمي" على النقد الأجنبي، وهو ما يفسر استمرار الضغط على الاحتياطيات رغم القيود الكمية.

ومواكبةً للتطورات الأخيرة، أشارت تقارير المؤسسات الدولية، وتحديداً تقرير صندوق النقد الدولي (2025) وتقرير البنك الدولي (Monitor 2025) ، إلى تحول جوهري في وظيفة سعر الصرف في ليبيا ليصبح أداة لـ «الاستدامة المالية» (Fiscal Sustainability). فقد أوضحت هذه التقارير أن الإجراءات الأخيرة، مثل ضريبة 27 ٪ وتخفيض أبريل 2025، كانت مدفوعة بالحاجة لتمويل العجز في الميزانية العامة بالدينار الليبي وسحب السيولة الفائضة، أكثر منها لأغراض تجارية بحتة، محذرة من أن استمرار السياسات المالية التوسعية (Pro-cyclical Spending) سيجهض أي إصلاح نقدي.

التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية: تتفق معظم الدراسات على ضعف الجهاز الإنتاجي وهيمنة النفط، إلا إنها توقفت عند تحليل بيانات ما قبل 2023. تميز هذه الدراسة نفسها بدمج بيانات "صدمة 2024" و"تخفيض 2025"، لتقدم تحديثاً كمياً للمرونات في ضوء تغير سلوك المستوردين وتنامي ظاهرة "الهيمنة المالية".

■ ثانيا – الإطار النظري وتأصيل الأدبيات:

• الأسس النظرية لسعر الصرف في الاقتصادات الريعية وسياسات الهيمنة المالية

يشكل الإطار النظري حجر الزاوية في فهم الديناميكيات المعقدة التي تحكم العلاقة بين السياسة المالية، السياسة النقدية، وسعر الصرف في الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية. في الحالة الليبية، لا يمكن قراءة تقلبات سعر الصرف والاعتمادات المستندية من خلال النظريات الاقتصادية الكلاسيكية المجردة فقط، بل يستوجب الأمر إسقاطها على واقع «الاقتصاد الريعي» و«الهيمنة المالية». ينقسم هذا الفصل إلى خمسة مباحث رئيسية تؤصل للظاهرة المدروسة، بدءاً من نظرية الدولة الريعية الحديثة، مروراً بنظريات سعر الصرف وتكيفها مع الواقع الليبي، وصولاً إلى الاقتصاد السياسي للاعتمادات المستندية.

نظرية الدولة الريعية الحديثة (Late Rentierism) وتطبيقاتها النقدية

تعد نظرية الدولة الريعية (Rentier State Theory - RST) المدخل التفسيري الأول لفهم بنية الاقتصاد الليبي. وتعود جذور هذه النظرية إلى حسين مهداوي (1970) وتطويرات ببلاوي ولوسياني (1987)، إلا إن التطورات الأخيرة في الاقتصاد الليبي (2024-2025) تستدعي استحضار مفهوم "الريعية المتأخرة».

1. مفهوم الدولة التوزيعية (Allocation State) ودور العملة

في النموذج الكلاسيكي للدولة الريعية، يُنظر إلى عائدات النفط كدخل خارجي يحرر الدولة من الحاجة إلى جباية الضرائب، مما يخلق «عقداً اجتماعياً» ضمنياً: توزيع الثروة مقابل السلم الاجتماعي. في هذا السياق، يلعب سعر الصرف دوراً محورياً يختلف عن دوره في الاقتصادات الإنتاجية (Beblawi, 1987).

2. سعر الصرف كأداة توزيع

لا يُستخدم سعر الصرف لتحقيق التوازن الخارجي، بل لدعم القوة الشرائية للمواطن. الحفاظ على دينار قوي (Overvalued Currency) يعني تمكين المواطنين من استهلاك السلع المستوردة بأسعار مدعومة، وهو ما يعد شكلاً من أشكال توزيع الريع غير المباشر.

3. تحولات «الريعية المتأخرة» (Late Rentierism) وسياسات الجباية المقنعة

مع تذبذب أسعار النفط وتضخم الجهاز الإداري للدولة، برز مفهوم «الريعية المتأخرة» الذي صاغه ماثيو غراي (Gray, 2011). يشرح هذا المفهوم كيف تتحول الدولة من "موزع" للثروة إلى دولة تبحث بـشراسة عن تمويل عجزها المالي من جيوب المواطنين دون المساس بالهيكل الريعي.

4. التطبيق في ليبيا (أزمة 2024-2025)

يُعد فرض ضريبة النقد الأجنبي (27 ٪ ثم 15 ٪) في عام 2024، وتخفيض قيمة العملة في أبريل 2025، تطبيقاً حرفياً لهذا النموذج. فالدولة تقوم بإعادة تدوير الريع: تبيع الدولار للمواطن بسعر مرتفع لامتصاص السيولة المحلية (الدينار) واستخدامها في تمويل الإنفاق الحكومي (الرواتب). هنا، يتحول سعر الصرف من أداة نقدية إلى أداة مالية للجباية (Fiscal Tool for Taxation).

نظرية الهيمنة المالية (Fiscal Dominance)

لفهم سبب عجز المصرف المركزي الليبي عن الحفاظ على استقرار الأسعار، نلجأ إلى نظرية "الهيمنة المالية" التي وضع أسسها سارجنت ووالاس .(Sargent & Wallace, 1981).

1. آلية الهيمنة المالية

تنص النظرية على أنه عندما يتم تحديد السياسة المالية (حجم الإنفاق والعجز) بشكل مستقل عن قدرة الحكومة على التمويل المستدام، تصبح السياسة النقدية «تابعة». يُجبر المصرف المركزي في هذه الحالة على تمويل العجز الحكومي عبر ما يعرف بـ «التمويل النقدي» (Seigniorage)، مما يؤدي حتماً إلى التضخم وفقدان السيطرة على سعر الصرف.

2. عرض النقد كدالة للإنفاق الحكومي (Money Supply Endogeneity)

في الاقتصاد الليبي، ترتبط الدورة النقدية بالدورة المالية بشكل عضوي:

1. تحصل الحكومة على الدولار من مبيعات النفط.

2. تقوم ببيع الدولار للمصرف المركزي مقابل الدينار الليبي.

3. يتم ضخ هذه الدينارات في الاقتصاد عبر الرواتب والإنفاق التسييري.

4. يؤدي هذا الضخ إلى زيادة عرض النقد (M2).

تشير بيانات عام 2024 إلى أن استمرار الحكومة في الإنفاق التوسعي (مسايرة الدورة الاقتصادية - Pro-cyclical) رغم تراجع الإيرادات أو الإغلاقات النفطية، وضع المصرف المركزي أمام خيارين أحلاهما مر: إما استنزاف الاحتياطي الأجنبي للدفاع عن السعر الرسمي، أو خفض قيمة العملة لزيادة القيمة الاسمية للدولار بالدينار (CBL, 2025). قرار التخفيض في أبريل 2025 بنسبة 13.3 ٪ كان استجابة حتمية لهذه الهيمنة المالية.

النظريات المفسرة لسعر الصرف وتكيفها مع الواقع الليبي

تعتمد الدراسة على تكييف ثلاث نظريات كلاسيكية لتفسير الفجوة بين السعر الرسمي والموازي.

1. نظرية تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity – PPP)

تفترض النظرية أن سعر الصرف يتحدد ليعادل القوة الشرائية للعملة في الداخل والخارج:

$$E = \frac{p_d}{Pf}$$

حيث E سعر الصرف، p_d المستوى العام للأسعار محلياً، و Pf الأسعار عالمياً.

بسبب التضخم المحلي المرتفع الناتج عن التوسع النقدي (لتمويل الرواتب)، تتآكل القوة الشرائية للدينار. الفجوة الكبيرة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي تعكس انحرافاً ناتجاً عن القيود الإدارية التي تمنع قوى السوق من تصحيح السعر الرسمي (Al-Sharif & Al-Warfalli, 2023).

2. النظرية النقدية (The Monetary Approach)

تنظر هذه النظرية لسعر الصرف كسعر نسبي للأصول. أي خلل بين العرض والطلب على النقود يتم تصحيحه عبر ميزان المدفوعات أو سعر الصرف.

الفائض في عرض النقد (M2) في ليبيا لا يقابله نمو في الناتج المحلي الحقيقي (سلع وخدمات)، مما يدفع الأفراد للتخلص من الدينار "الزائد" عبر طلب الأصول الأجنبية (الدولار). وبما أن القنوات الرسمية (الاعتمادات) مقيدة، يتجه هذا الطلب للسوق الموازي، مما يؤدي لانهيار سعر الصرف الموازي.

3. مدخل توازن المحفظة (Portfolio Balance Approach)

في ظل غياب سوق مالي متطور في ليبيا (أسهم وسندات)، يحدث ما يسمى بـ «إحلال العملة» (Currency Substitution). يعتبر المواطن الليبي الدولار ليس فقط وسيلة للتبادل، بل "مخزناً للقيمة" وأصلاً استثمارياً للتحوط ضد عدم اليقين السياسي والتضخم (IMF, 2025).

نظرية المرونات الهيكلية وشرط مارشال-ليرنر

يناقش هذا المبحث جدوى تخفيض العملة (Devaluation) كأداة لتحسين الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي.

1. شرط مارشال-ليرنر (Marshall-Lerner Condition)

$$|Ex + Em| > 1$$

لكي ينجح تخفيض العملة في تقليل العجز التجاري، يجب أن يتحقق الشرط التالي:

حيث E_x مرونة الطلب السعري للصادرات، و E_m مرونة الطلب السعري للواردات.

2. تحليل عدم التحقق في الحالة الليبية (Elasticity Pessimism)

- مرونة الصادرات: $(E_x \approx 0)$:صادرات ليبيا نفطية بالكامل، تُسعر بالدولار وتتحدد كمياتها بحصص أوبك والقدرة الإنتاجية، ولا تتأثر مطلقاً بخفض قيمة الدينار.
- مرونة الواردات) E_m منخفضة: (تشكل السلع الغذائية والدوائية ومستلزمات الإنتاج الجزء الأكبر من الواردات، وهي سلع ضرورية (Inelastic demand).
- النتيجة (أثر المنحنى J): نظراً لعدم تحقق الشرط، فإن تخفيض العملة (أو فرض

الضريبة) في 2024 و2025 لم يؤدِ إلى تحسين الميزان التجاري، بل أدى إلى «تضخم التكاليف» (Cost-Push Inflation) وارتفاع الأسعار المحلية، مما أدخل الاقتصاد في حالة ركود تضخمي (Stagflation) (Al-Jeebani, 2022).

الاقتصاد السياسي للاعتمادات المستندية (Rent-Seeking)

لا يمكن فهم ديناميكيات الاعتمادات المستندية في الاقتصاد الليبي من منظور فني أو نقدي بحت؛ بل يجب النظر إليها كآلية سياسية-اقتصادية لتوزيع الثروة. تستند هذه الجزئية إلى الإطار النظري لـ "البحث عن الريع» (Rent-Seeking) الذي صاغته آن كروجر (Anne Krueger, 1974)، والذي يفترض أنه عندما تتدخل الدولة لفرض قيود كمية أو سعرية (مثل تحديد سعر صرف رسمي أقل من سعر التوازن)، فإنها تخلق "ريعاً" تتنافس الأطراف الاقتصادية للاستيلاء عليه بدلاً من الانخراط في أنشطة إنتاجية[1].

1. هيكلية الحوافز المشوهة: الاعتمادات كأصل مالي (Financial Asset)

في ظل نظام سعر الصرف المزدوج، يتحول الاعتماد المستندي من أداة لتمويل التجارة إلى "أصل مالي" يدر عائداً خالياً من المخاطر. ينشأ هذا العائد من الفجوة الهيكلية (Spread) بين السعر الرسمي ($E_{0official}$). وسعر السوق الموازي ($E_{parallel}$).

• معادلة التربح (Arbitrage Equation): يحقق المتحصل على الاعتماد ربحاً فورياً يساوي:

$$\text{Profit} = Q\,x\,(E_{parallel} - E_{0official})$$

حيث (Q) هي كمية النقد الأجنبي المخصص. هذا الهامش الربحي يخلق حافزاً هائلاً لممارسة ضغوط سياسية، ودفع رشاوي، واستخدام النفوذ الاجتماعي للحصول على الموافقات المصرفية، حيث يصبح العائد من "الوصول إلى الدولار" أعلى بكثير من العائد من "استيراد وبيع السلع".

2. آليات الفساد واستنزاف الاحتياطي (Mechanisms of Extraction)

تتخذ عمليات استنزاف الاحتياطي الأجنبي عبر الاعتمادات المستندية أشكالاً معقدة تتجاوز الممارسات التقليدية، ويمكن تصنيفها إلى نوعين رئيسيين وفقاً للأدبيات:

• أ. التضخيم الفوتيري (Over-invoicing) وتهريب رأس المال:

تعد هذه الآلية القناة الرئيسية لتهريب العملة الصعبة (Capital Flight). يقوم المورد بالاتفاق مع المصدر الأجنبي على رفع قيمة الفاتورة المصورية (Proforma Invoice) بنسبة تتراوح ما بين 20 ٪ إلى 100 ٪ فوق السعر الحقيقي للسلعة. يتم تحويل كامل المبلغ بالسعر الرسمي للخارج، بينما يتم إيداع الفرق (بين القيمة الحقيقية والمضخمة) في حسابات خاصة للمورد في الخارج، ليعاد بيعه لاحقاً في السوق الموازي الداخلي لتعظيم الربح.

ب. الواردات الوهمية (Phantom Imports) والتلاعب بالمواصفات:

تمثل هذه الحالة أقصى درجات الفساد المالي، حيث يتم فتح اعتمادات مستندية لسلع لا تدخل الحدود الليبية إطلاقاً، أو يتم استيراد حاويات فارغة أو محملة بمواد تافهة القيمة (مثل الطوب أو المياه) لتسوية المستندات جمركياً بشكل صوري. الهدف هنا ليس التجارة بل "شراء الدولار" بالسعر الرسمي. وتؤدي هذه الممارسات إلى تضخيم ظاهري في أرقام الواردات في ميزان المدفوعات، بينما العرض الحقيقي للسلع في السوق لا يتغير، مما يفسر استمرار التضخم رغم ارتفاع فاتورة الاستيراد4.

3. الهيمنة النخبوية (Elite Capture) والتشوه المؤسسي

تشير أحدث التقارير الدولية، بما فيها تقرير البنك الدولي (2025)، إلى أن منظومة الاعتمادات المستندية في ليبيا وقعت ضحية لما يُعرف بـ«استيلاء النخبة» (Elite Capture).

• **شبكات المحسوبية** أصبحت القدرة على فتح الاعتمادات محصورة في شبكات معقدة تضم رجال أعمال متحالفين مع نخب سياسية وقادة مجموعات مسلحة. توفر هذه المجموعات "الحماية" للمصارف مقابل حصص من الاعتمادات، مما حول القطاع المصرفي إلى ساحة للصراع السياسي والعسكري.

• **أثر التسعير (Pricing Effect)** نتيجة لهذه السيطرة الاحتكارية، يتم تسعير السلع المستوردة (حتى تلك التي تم توريدها بالسعر الرسمي المدعوم) وفقاً لسعر السوق الموازي أو أعلى قليلاً (سعر استبدال المخزون)، مما يعني أن الدعم الضمني في سعر

الصرف يذهب بالكامل كريع للمستوردين ولا يصل إلى المستهلك النهائي، مما يعمق التفاوت في توزيع الدخل ويفشل أهداف السياسة النقدية

التطور التاريخي والديناميكي لسياسات سعر الصرف في ليبيا (2000–2025)

لا يمكن قراءة مسار سعر الصرف في ليبيا كمتغير اقتصادي معزول، بل هو انعكاس مباشر لحالة الاستقرار السياسي وتدفقات الريع النفطي. مر النظام النقدي الليبي بثلاثة منعطفات هيكلية كبرى، تحول فيها الدينار من "مخزن للقيمة" مدعوم باحتياطيات ضخمة، إلى «أداة محاسبية" لتمويل العجز الحكومي.

المرحلة الأولى: حقبة الاستقرار والربط بالسلة (2000–2013)

«العصر الذهبي للاحتياطيات» تميزت هذه المرحلة بالخروج من حقبة التسعينات المضطربة وتوحيد سعر الصرف في عام 2002، مما أنهى التشوهات السعرية السابقة.

• الإطار النقدي (The Peg Regime): تبنى المصرف المركزي سياسة "الربط الثابت» (Hard Peg) ولكن ليس بالدولار منفرداً، بل بوحدة حقوق السحب الخاصة (SDR)، وهي سلة عملات عالمية، لتقليل مخاطر تذبذب الدولار. استقر السعر لفترة طويلة بين 1.20 - 1.35 دينار للدولار.

• الأداء الاقتصادي: مكنت أسعار النفط المرتفعة وتراكم الاحتياطيات الأجنبية (التي تجاوزت 120 مليار دولار في 2012) المصرف المركزي من الدفاع عن هذا السعر بسهولة. كانت الاعتمادات المستندية تُمنح بيسر لتمويل الواردات الاستهلاكية والرأسمالية، مما حافظ على معدلات تضخم منخفضة (أحادية الرقم)، ولم يكن للسوق الموازي أي دور يذكر (هامش ضئيل جداً).

المرحلة الثانية: الانقسام المؤسسي والقيود الكمية (2014–2020)

«اقتصاد الظل وأزمة السيولة»

مع اندلاع الصراع السياسي في 2014 وانقسام المصرف المركزي (بين طرابلس والبيضاء)

وإغلاق الحقول النفطية، انهار النموذج القائم على الوفرة.

- سياسة التقنين (Rationing Policy): أمام شح الإيرادات، لجأ "المركزي" في طرابلس إلى فرض قيود كمية صارمة على بيع النقد الأجنبي. أدى هذا الإجراء الإداري إلى نشوء "سعرين" في الاقتصاد: سعر رسمي ثابت (1.4 دينار) وسعر موازي متفلت وصل إلى ذروته (9.20 دينار) في أواخر 2017.
- التداعيات الهيكلية: خلال هذه الفترة، تحولت الاعتمادات المستندية من أداة تجارية إلى أداة لتوزيع الريع على شبكات المصالح التي تمتلك "حق الوصول" للسعر الرسمي. أدى هذا التشوه إلى استنزاف الاحتياطيات وتآكل الثقة في القطاع المصرفي (أزمة السيولة النقدية).

المرحلة الثالثة: التعديلات السعرية وهيمنة "الجباية المالية» (2021–2025)

«التخفيض القسري والبحث عن الاستدامة» تعد هذه المرحلة الأكثر تعقيداً، حيث تحولت إدارة سعر الصرف من "أداة نقدية" لضبط التضخم إلى "أداة مالية" لتمويل الميزانية، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث محطات فرعية:

1. التوحيد السعري (يناير 2021): قام مجلس إدارة المصرف المركزي بتعديل سعر الصرف إلى 4.48 دينار للدولار. كان الهدف ردم الفجوة مع السوق الموازي وإعادة ضخ السيولة للمصارف. نجحت الخطة مؤقتاً في توحيد السوق، لكن التوسع المالي غير المدروس من الحكومات المتعاقبة (الإنفاق الاستهلاكي الضخم) سرعان ما استنزف مفعول هذا الإصلاح.
2. صدمة "ضريبة الدولار" (مارس 2024): نتيجة لتفاقم العجز في ميزان المدفوعات والميزانية العامة في 2023، وتحت ضغط "الهيمنة المالية"، أصدر مجلس النواب قراراً بفرض رسم (ضريبة) بنسبة 27 ٪ على مبيعات النقد الأجنبي. كان الهدف المعلن "كبح الطلب"، لكن الهدف الضمني كان «سحب السيولة» (Absorption) من الجمهور لتمويل الحكومة، مما رفع كلفة المعيشة بشكل حاد وأعاد إحياء السوق الموازي.

3. التخفيض الرسمي والتصحيح (أبريل 2025): في خطوة هدفت إلى الاعتراف بالواقع النقدي الجديد، أصدر المصرف المركزي قراره رقم (18) لسنة 2025 في 6 أبريل 2025 بتخفيض القيمة الرسمية للدينار بنسبة 13.3 ٪، ليصبح السعر الرسمي الجديد 5.5677 دينار للدولار ما يعادل 0.1349 وحدة حقوق سحب خاصة.

الدلالة الاقتصادية: تزامن هذا القرار مع إلغاء "الضريبة" لاحقاً في منتصف 2025، ليمثل انتقالاً من "التعويم المدار بالضرائب" إلى "تثبيت السعر عند مستوى توازني جديد" يضمن للحكومة تدفقات نقدية بالدينار تكفي لتغطية بند الرواتب المتضخم. وتؤكد تقارير صندوق النقد الدولي (2025) أن هذا التخفيض كان الخيار الوحيد لتجنب الإفلاس المالي في ظل استمرار جمود الصادرات النفطية.

■ **ثالثا – المنهجية ونمذجة العلاقة:**

• **أولاً: توصيف البيانات ومتغيرات النموذج**

لتحليل مرونة الطلب على الاعتمادات المستندية، نستخدم بيانات سنوية تغطي الفترة (2000–2025). تم الاعتماد على نشرات مصرف ليبيا المركزي، وتقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للحصول على بيانات 2024 و2025 التقديرية والفعلية.

1. **المتغير التابع**: **(y)** إجمالي قيمة الاعتمادات المستندية المفتوحة (بالمليون دينار ليبي). يمثل هذا المتغير الطلب الرسمي على الواردات.

2. **المتغير المستقل الأول**: (x_1) سعر الصرف الفعلي. (Effective Exchange Rate)

• للسنوات العادية: السعر الرسمي.

• للسنوات التي فُرضت فيها رسوم (2018–2020، 2024): تم احتساب السعر المرجح (الرسمي + الضريبة).

• لسنة 2025: تم استخدام المتوسط المرجح للسعر قبل أبريل (مع الضريبة المخفضة) والسعر الجديد بعد تخفيض أبريل (5.56 دينار).

3. **المتغير المستقل الثاني**: x_2 الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (GDP) بالأسعار الجارية (بالمليون دينار). يُستخدم كمؤشر للدخل القومي والقدرة الإنفاقية للحكومة (المعتمدة على النفط). تشير بيانات 2025 إلى قفزة في الناتج المحلي الاسمي، مدفوعة بارتفاع إنتاج النفط إلى 1.3-1.4 مليون برميل يومياً وأثر إعادة التقييم النقدي الناتج عن التخفيض.

- **اختبارات سكون السلاسل الزمنية (Unit Root Tests)** :

لضمان سلامة التحليل القياسي وتجنب الوقوع في مشكلة الانحـــدار الزائف (Spurious Regression) التي غالباً ما ترافق السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية، تم إجراء اختبار السكون (Stationarity) لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي-فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller - ADF). يوضح الجدول رقم (1) نتائج الاختبار، حيث تشير القيم الاحتمالية (P-value) إلى أن جميع المتغيرات (الاعتمادات المستندية، سعر الصرف الفعلي، الناتج المحلي الإجمالي) لم تكن مستقرة عند مستوياتها الأصلية (Level). ومع ذلك، رفضت السلاسل فرضية العدم وأصبحت مستقرة عند أخذ الفروق الأولى (First Differences) عند مستوى معنوية 1 ٪، مما يؤكد أنها متكاملة من الدرجة الأولى ، وهو ما يبرر إمكانية استخدام الانحدار اللوغاريتمي لتقدير العلاقة طويلة الأجل بينها.

جدول رقم (1): نتائج اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) لسكون متغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	إحصائية (t-Statistic) عند المستوى	القرار (Level)	إحصائية (t-Statistic) عند الفرق الأول	القرار (1st Diff)	درجة التكامل
الاعتمادات المستندية	$ln\,Y$	0.700-	غير مستقر	5.821-	مستقر*	I(1)
سعر الصرف الفعلي	$ln\,x_1$	1.099-	غير مستقر	5.098-	مستقر*	I(1)

المتغير	الرمز	إحصائية (t-Statistic) عند المستوى	القرار (Level)	إحصائية (t-Statistic) عند الفرق الأول	القرار (1st Diff)	درجة التكامل
الناتج المحلي الإجمالي	$ln\, x_2$	1.958-	غير مستقر	6.807-	مستقر*	I(1)

يتضح من النتائج المدرجة في الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية (P-value) لجميع متغيرات النموذج $(ln\, Y\, ,\, ln\, x_1\, ,\, ln\, x_2)$ قد تجاوزت مستوى المعنوية المعتمد (5 ٪) عند المستوى (At Level)، مما يعني عدم رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة (Unit Root)، أي أن السلاسل الزمنية غير مستقرة وتحتوي على اتجاه عام (Trend). وفي المقابل، أصبحت جميع المتغيرات مستقرة (Stationary) عند أخذ الفروق الأولى (First Differences) بمستوى معنوية مرتفع (1 ٪)، لتصبح بذلك متكاملة من الدرجة الأولى I(1). تُعد هذه النتيجة متسقة مع الخصائص القياسية للمتغيرات الاقتصادية الكلية، وتؤكد صلاحية البيانات لإجراء الانحدار وتجنب مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression).

- **ثانياً: نموذج القياس (Log-Log Model)**

تم استخدام نموذج الانحدار اللوغاريتمي المزدوج لقياس المرونات مباشرة، حيث تمثل المعلمات (β)نسبة التغير في المتغير التابع استجابة لتغير بنسبة 1 ٪ في المتغير المستقل.

$$ln\, y_t = \beta_0 + \beta_1 Inx_{1t} + \beta_2\, ln\, x_{2t} + \varepsilon_t$$

حيث:

- β_1: المرونة السعرية للطلب على الاعتمادات (المتوقع: إشارة سالبة، ولكن قيمة مطلقة منخفضة 1>، لتدل على عدم المرونة).
- المرونة الدخلية للطلب على الاعتمادات (المتوقع: إشارة موجبة، وقيمة عالية تقترب من أو تتجاوز 1).

■ تحليل النتائج القياسية

• أولاً: تحليل الاتجاه العام للمتغيرات (2000-2025)

يظهر التحليل الوصفي للبيانات اتجاهات مقلقة تؤكد عمق الأزمة الهيكلية:

1. **سعر الصرف(x_1)** : يسلك اتجاه صعودي حاد (تدهور قيمة العملة) خاصة في السنوات الخمس الأخيرة. الانتقال من 1.4 إلى 4.48 ثم إلى مستويات تتجاوز 6.00 (مع الضريبة) ثم الاستقرار عند 5.56 في 2025، يمثل صدمات سعرية متتالية.
2. **قيمة الاعتمادات (Y)**: على الرغم من ارتفاع تكلفة الدولار بأكثر من 400 ٪ مقارنة بعام 2014، إلا إن القيمة الاسمية للاعتمادات بالدينار سجلت أرقاماً قياسية في 2025. تشير بيانات المصرف المركزي إلى أن استخدامات المصارف للنقد الأجنبي (والتي تشكل الاعتمادات الجزء الأكبر منها) بلغت 17.2 مليار دولار في الأشهر الثمانية الأولى من 2025، بزيادة قدرها 28.8 ٪ عن نفس الفترة في 2024. هذا يؤكد بشكل قاطع فرضية "عدم مرونة" الطلب.

جدول رقم (2): البيانات المحولة لوغاريتمياً (2000-2025)

السنة	LnY (لوغاريتم الاعتمادات)	LnX1 (لوغاريتم سعر الصرف)	LnX2 (لوغاريتم الناتج المحلي)
2000	8.41	0.67-	9.83
2001	8.56	0.43-	10.00
2002	8.82	0.26	10.26
2003	8.87	0.28	10.44
2004	9.05	0.27	10.63
2005	9.23	0.26	10.90
2006	9.43	0.25	11.13

السنة	LnY (لوغاريتم الاعتمادات)	LnX1 (لوغاريتم سعر الصرف)	LnX2 (لوغاريتم الناتج المحلي)
2007	9.67	0.23	11.28
2008	10.00	0.19	11.56
2009	9.93	0.21	11.38
2010	10.24	0.22	11.61
2011	9.31	0.23	10.71
2012	10.37	0.22	11.65
2013	10.46	0.24	11.46
2014	10.24	0.26	10.92
2015	9.83	0.32	10.78
2016	9.55	0.34	10.73
2017	9.71	0.34	11.03
2018	10.09	1.38	11.26
2019	10.18	1.30	11.31
2020	9.85	1.30	10.97
2021	10.55	1.50	11.81
2022	10.65	1.57	11.88
2023	10.71	1.58	11.92
2024	10.92	1.82	11.98
2025	11.90	1.74	12.18

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الاقتصادية ومطبوعات إدارة البحوث

والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي (2000-2023) ، وتقديرات صندوق النقد الدولي (تقرير مشاورات المادة الرابعة 2025) والبنك الدولي (المرصد الاقتصادي 2025).

ملاحظة: بيانات سعر الصرف للسنوات (2018-2025) تم احتسابها من قبل الباحث بناءً على السعر الفعلي (شاملاً الرسوم والضرائب)، وبيانات 2025 تمثل المتوسط المرجح للسعرين (قبل وبعد تخفيض أبريل).»

يوضح الجدول أعلاه تطور متغيرات الدراسة خلال ربع قرن، حيث نلاحظ انتقال الاقتصاد الليبي من مرحلة الاستقرار المالي (2000-2012) إلى مرحلة الصدمات النقدية المتتالية. يظهر العمود الخاص بسعر الصرف الفعلي () بوضوح أثر 'القفزات الهيكلية' الناتجة عن فرض الرسوم في 2018 وتخفيض العملة في 2021 و2025. كما تعكس بيانات الاعتمادات المستندية (Y) لعام 2025 ظاهرة 'عدم المرونة'، حيث سجلت أعلى قيمة اسمية لها (147 مليار دينار) رغم ارتفاع تكلفة النقد الأجنبي، مما يعزز فرضية الدراسة بأن الإنفاق الحكومي الممثل في() هو المحرك الرئيس للطلب وليس السعر.»

- **ثانياً: نتائج النموذج:**

بناءً على البيانات، أظهرت نتائج الانحدار القيم التالية:

المتغير	المعامل (المرونة)	الدلالة الإحصائية (P-value)	التفسير الاقتصادي
سعر الصرف (Inx_1)	**-0.38**	0.045 (دال عند 5 ٪)	الطلب غير مرن. زيادة سعر الصرف بـ 10 ٪ تخفض الطلب بـ 3.8 ٪ فقط.
الناتج المحلي (Inx_1)	**0.95**	0.000 (دال عند 1 ٪)	مرونة دخلية عالية جداً. زيادة الدخل (النفطي) بـ 10 ٪ ترفع الواردات بـ 9.5 ٪.
معامل التحديد (R^2)	**0.86**	-	النموذج يفسر 86 ٪ من التغيرات في تمويل التجارة.

• **ثالثاً: مناقشة النتائج:**

1. فشل شرط "مارشال- ليرنر" والحلقة المفرغة

تثبت النتائج القياسية بما لا يدع مجالاً للشك أن شرط مارشال- ليرنر (مجموع مرونات الصادرات والواردات (1 <)غير متحقق في الاقتصاد الليبي.

- مرونة الصادرات (نفط) صفر.
- مرونة الواردات (اعتمادات) = 0.38.
- المجموع (0.38) أقل بكثير من الواحد الصحيح.

سياسة تخفيض قيمة الدينار التي انتهجها المصرف المركزي في أبريل 2025 2 لن تؤدي إلى تحسن في الميزان التجاري الحقيقي. بدلاً من ذلك، ستؤدي إلى "تضخم المستوردات"، حيث يضطر المستهلك والتاجر الليبي لدفع المزيد من الدنانير للحصول على نفس الكمية من السلع الضرورية (الغذاء والدواء) التي لا بديل محلي لها.

2. تظهر بيانات عام 2025 مفارقة اقتصادية؛ فمع رفع سعر الدولار الرسمي إلى 5.56 دينار، قفزت قيمة الاعتمادات المنفذة. يمكن تفسير هذا "السلوك المتناقض» (Volume Paradox) بالعوامل التالية المستخلصة من تحليل الواقع:

- أثر الدخل (Income Effect) المهيمن: تعافي إنتاج النفط ووصوله إلى مستويات 1.3-1.4 مليون برميل يومياً في 2025، مكن الحكومة من زيادة الإنفاق العام (الرواتب والمشاريع). هذه السيولة الجديدة (الدنانير) تحولت فوراً إلى طلب على الدولار لفتح اعتمادات، متغلبةً على أثر السعر المرتفع.
- التوقعات التضخمية: عدم اليقين بشأن استمرار الضريبة أو احتمال حدوث تخفيضات مستقبلية دفع التجار إلى «تخزين السلع» (Front-loading) وفتح اعتمادات استباقية، خاصة مع إطلاق منصة حجز العملة الأجنبية الجديدة في أغسطس 2025 التي سهلت الإجراءات.

- الإنفاق التنموي: توقيع "البرنامج التنموي الموحد" بين البرلمان والمجلس الأعلى للدولة في أواخر 2025 أرسل إشارات بزيادة الطلب الحكومي على المواد الخام والآلات، وهي سلع يتم استيرادها عبر الاعتمادات المستندية ولا تتأثر كثيراً بارتفاع السعر لكونها ممولة حكومياً أو ضرورياً للمشاريع.

3. التخفيض كأداة مالية (Fiscal Devaluation)

تشير النتائج بقوة إلى أن التعديلات الأخيرة في سعر الصرف لم تكن نقدية بحتة، بل كانت أدوات مالية لسد العجز. فالحكومة تتلقى إيرادات النفط بالدولار، ولديها التزامات (رواتب) بالدينار. من خلال تخفيض الدينار (من 4.48 إلى 5.56)، تتحصل الحكومة على دنانير أكثر مقابل كل دولار نفطي، مما يساعدها على إغلاق العجز المحاسبي في الميزانية دون الحاجة لتقليص الإنفاق الحقيقي. إلا إن تكلفة هذا الإجراء يدفعها المواطن من خلال التضخم.

■ **رابعا- النتائج والتوصيات:**

- **أولاً: النتائج:**

1. أثبتت الدراسة قياسياً أن الواردات الليبية (الاعتمادات المستندية) هي دالة تابعة للإنفاق الحكومي الممول بالنفط وليست دالة في سعر الصرف. حيث بلغت المرونة الدخلية (0.95)، مما يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 10 ٪ تؤدي لزيادة الواردات بنسبة 9.5 ٪ بغض النظر عن سعر الدولار.

2. كشفت النتائج عن انخفاض المرونة السعرية للطلب على الاعتمادات (-0.38)، مما يؤكد أن الطلب "غير مرن». وهذا يفسر لماذا لم ينجح فرض ضريبة 27 ٪ في 2024 ولا التخفيض الرسمي في 2025 في تقليل الطلب على النقد الأجنبي، حيث إن السلع المستوردة (غذاء ودواء) ضرورية ولا بديل محلي لها.

3. أكدت الدراسة عدم صلاحية شرط "مارشال-ليرنر" في الحالة الليبية (مجموع المرونات أقل من 1). وبالتالي، فإن سياسة تخفيض الدينار تؤدي إلى نتيجة عكسية

تتمثل في «أثر المنحنى J» السلبي، حيث ترتفع فاتورة الواردات بالعملة المحلية وتتدهور القوة الشرائية دون أي تحسن يذكر في الميزان التجاري.

4. خلصت الدراسة إلى أن تعديلات سعر الصرف الأخيرة (2024-2025) لم تكن نقدية بحتة، بل كانت أدوات مالية تهدف لسد العجز في الميزانية العامة عبر تعظيم القيمة الاسمية للدينار مقابل الإيرادات النفطية الدولارية، مما يمثل انتقالاً لنوع من "الضرائب التضخمية" غير المباشرة على المواطنين.

5. أظهر التحليل أن الفجوة بين السعرين (الرسمي والموازي) والفروقات الناتجة عن التخفيضات خلقت بيئة خصبة لظاهرة «البحث عن الريع» (Rent-Seeking)، حيث تحول جزء كبير من الطلب على الاعتمادات إلى طلب للمضاربة أو تهريب الأموال (Over-invoicing) بدلاً من تمويل التجارة الحقيقية.

6. بينت الدراسة وجود علاقة قوية وسريعة بين تعديلات سعر الصرف والتضخم المحلي. وبما أن الاقتصاد يعتمد على الاستيراد بنسبة تفوق 85 ٪، فإن أي تخفيض في قيمة الدينار ينعكس فوراً وبشكل شبه كامل في المستوى العام للأسعار، مما يؤدي لركود تضخمي.

- **ثانياً: التوصيات:**

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم بعض التوصيات التالية:

1. بما أن الطلب غير مرن سعرياً، يوصى بالتوقف عن استخدام سعر الصرف كأداة وحيدة لكبح الواردات. بدلاً من ذلك، يجب تفعيل أدوات السياسة التجارية الكمية (نظام الحصص للسلع الكمالية) والتركيز على ترشيد الميزانية العامة التي تعتبر المحرك الأساسي للعرض النقدي والطلب على الدولار.

2. ضرورة منح المصرف المركزي استقلالية فعلية تمنع الحكومة من إجباره على تمويل العجز عبر التوسع النقدي أو التخفيض القسري للعملة. يجب وضع سقف قانوني ملزم للعجز المالي وللدين العام يمنع "مسايرة الدورة الاقتصادية» (Pro-cyclical Spending).

3. بما أن التخفيض يؤدي لتآكل الدخول الحقيقية، توصي الدراسة بتبني استراتيجية تدريجية للتحول إلى نظام 'التحويلات النقدية المباشرة' (Cash Transfers) ، شريطة استكمال البنية التحتية الرقمية (منظومة الرقم الوطني الموحد) لضمان وصول الدعم لمستحقيه، وذلك كبديل أكثر كفاءة لتعويض المواطنين عن الآثار التضخمية.

4. للحد من ظاهرة "الواردات الوهمية" وتضخيم الفواتير، يجب ربط منظومة الجمارك والمصارف بمنصة إلكترونية موحدة لتتبع السلع من لحظة فتح الاعتماد حتى دخولها للموانئ الليبية، ومطابقة الأسعار العالمية للحد من استنزاف الاحتياطي.

5. الحل الجذري لمشكلة "مارشال-ليرنر" يكمن في خلق صادرات غير نفطية. يجب توجيه جزء من فوائض الإيرادات النفطية (في سنوات الرواج) إلى صناديق استثمارية تدعم القطاع الخاص والصناعات المحلية البديلة للواردات لرفع مرونة الطلب السعري مستقبلاً.

6. إنهاء حالة الانقسام المالي وتوحيد الإنفاق العام في ميزانية واحدة شفافة هو شرط أساسي لنجاح أي سياسة نقدية. الإنفاق الموازي غير الخاضع للرقابة يفشل أي محاولة من المركزي لضبط الكتلة النقدية، لذا يجب حصر الإنفاق في قنوات موحدة ومعتمدة.

■ قائمة المراجع

• المراجع العربية:

1. الشارف، م.، والورفلي، أ. (2023). أثر تعديل سعر الصرف 2021 على المؤشرات الاقتصادية الكلية في ليبيا. مجلة دراسات اقتصادية، 15(2)، 112-135.

2. الجيباني، ص. (2022). مرونة الواردات الليبية ومحدداتها في الأجل الطويل: دراسة قياسية. مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة بنغازي، 12(1)، 45-68.

3. عبد الكريم، و. (2020). الاعتمادات المستندية كأداة لتهريب النقد الأجنبي في الاقتصاد الليبي: تحليل كمي ونوعي. مجلة العلوم المالية والمصرفية، 8(3)، 20-41.

4. مصرف ليبيا المركزي. (2025). النشرات الاقتصادية والبيانات الإحصائية للربع الثاني 2025. إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس، ليبيا.

5. مصرف ليبيا المركزي. (2025). قرار مجلس الإدارة رقم (18) لسنة 2025 بشأن تعديل سعر صرف الدينار الليبي. طرابلس، ليبيا.

• المراجع الأجنبية:

1. African Development Bank. (2025). Libya Country Focus Report 2025: Making Libya's Capital Work Better for its Development. Abidjan: AfDB.

2. Beblawi, H. (1987). The Rentier State in the Arab World. In H. Beblawi & G. Luciani (Eds.), The Rentier State (pp. 49-62). Croom Helm.

3. Ben-Ali, M., & Marna, J. (2021). Exchange Rate Pass-Through in Oil Exporting Countries: The Case of Libya. International Journal of Economics and Finance, 13(4), 55-67.

4. Gray, M. (2011). A Theory of "Late Rentierism" in the Arab States of the Gulf. Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar.

5. International Monetary Fund. (2025). Libya: 2025 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report. IMF Country Report No. 25/148. Washington, D.C. https://doi.org/10.5089/9798229015516.002

6. Krueger, A. O. (1974). The Political Economy of the Rent-Seeking Society. The American Economic Review, 64(3), 291–303.

7. Sargent, T. J., & Wallace, N. (1981). Some Unpleasant Monetarist Arithmetic. Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review, 5(3), 1–17.

8. World Bank. (2025). Libya Economic Monitor, Spring 2025: Redefining the Role of State-Owned Enterprises in Libya. Washington, D.C.: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/43405.

دور القيادة التحويلية في تطبيق آليات الحوكمة الإدارية

دراسة ميدانية على موظفي جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية فرع طرابلس السواني

■ أ.نورالدين رحومة الديب* ■ أ. عبد الرزاق محمد أبورزيزة*
■ أ. منير أحمد المخرم***

● تاريخ استلام البحث 2025/09/22م ● تاريخ قبول البحث 2025/11/03م

■ **المستخلص:**

تناولت هذه الدراسة دور القيادة التحويلية في تطبيق آليات الحوكمة الإدارية دراسة تطبيقية على جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية طرابلس (السواني)، وتمكن مشكلة الدراسة في وجود تحديات متزايدة تواجهها المؤسسات، في تطبيق مبادئ الحوكمة الإدارية بشكل فعّال، وذلك لأسباب عديدة، منها غياب القيادة الفعّالة القادرة على تحفيز وتوجيه الجهود نحو تحقيق أهداف الحوكمة، ويتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين بجهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية فرع طرابلس (السواني) والبالغ عددهم (54) موظفاً، ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة تم استخدام أسلوب المسح الشامل. وتهدف الدراسة التعرف على العلاقة التي تربط القيادة التحويلية بآليات الحوكمة الإدارية.، تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، لتحليل البيانات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: وجود علاقة طردية متوسطة بين تطبيق القيادة التحويلية وتطبيق مباديء الحوكمة الإدارية في إدارة جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية. وأوصت الدراسة بضرورة، ربط منهجية القيادة التحويلية كعمل وعلاقتها بالحوكمة الإدارية، زيادة نشر مفهوم القيادة التحويلية كأسلوب قيادي حديث وفعال في الجهاز.

* أستاذ مساعد بالمعهد العالي للعلوم والتقنية – العزيزية E-maiI :NouraldenAldeb@qmail.com
**محاضر بالمعهد العالي للعلوم والتقنية – قصر بن غشير E-maiI :naasabdurlrazaq@qmail.com
*** محاضر بالمعهد العالي للعلوم والتقنية – سوق الخميس امسيحل E-maiI :Mnyralmkhrm4@qmail.com

■ **Abstract:**

This study examines the role of transformational leadership in implementing administrative governance mechanisms. This study is an empirical study of the Administrative Centers Development and Development Authority, Tripoli (Al-Suwani). The study's problem lies in the increasing challenges facing institutions in effectively implementing administrative governance principles. This is due to several reasons, including the lack of effective leadership capable of motivating and directing efforts toward achieving governance objectives. The study population consists of all employees of the Administrative Centers Development and Development Authority, Tripoli (Al-Suwani) branch, totaling (54) employees. Due to the small size of the study population, a comprehensive survey method was used. The study aims to identify the relationship between transformational leadership and administrative governance mechanisms. A questionnaire was used as a data collection tool, and the study followed a descriptive and analytical approach to analyze the data. The study reached several results, including: the presence of a moderate positive relationship between the application of transformational leadership and the application of administrative governance principles in the management of the Administrative Centers Development and Development Authority. The study recommended the necessity of linking the transformational leadership methodology as a process and its relationship with administrative governance, and increasing the dissemination of the concept of transformational leadership as a modern and effective leadership style within the Authority.

■ **المقدمة.**

-في عالم الأعمال المتغير والمعقد، تعد الحوكمة الإدارية أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في نجاح المؤسسات واستدامتها. ومن أجل تحقيق الحوكمة الإدارية المثلى، يأتي دور القيادة التحويلية بأهمية كبيرة. فالقادة التحويليون هم الذين يتمتعون بالقدرة على تحويل وتغيير المؤسسة وثقافتها وهيكلها التنظيمي وعملياتها بما يعزز الحوكمة الإدارية.

- فالقيادة التحويلية هي القيادة التي تركز على احتياجات المرؤوسين وتطويرهم، بدلًا من التركيز فقط على المهام والإنجازات، وأن القائد التحويلي يسعى لرفع مستوى وعي المرؤوسين بما هو أهم للمؤسسة، ويحفزهم على تحمل مسؤوليات أكبر نحو العمل.

إن القيادة التحويلية ومن خلال أبعادها الجاذبية والحافز الإلهامي والاستشارة الفكرية والاعتبار الفردي تستطيع أن تحدث تغيرا في معتقدات وتوجهات الأفراد العاملين نحو الأفضل بهدف تحقيق المصلحة العامة للعاملين وتحسبن أداء المنظمة. **(العطوى،2010، ص17).**

- أما عن الحوكمة يعد نظامها من المواضيع المهمة التي استحوذت على اهتمام الباحثين في مختلف المجالات الإدارية، وذلك نظرا لما تهدف إليه من تبني قواعد عامة في تحقيق الإفصاح والشفافية والعدالة، وكذلك منح حق المساءلة لإدارة المؤسسة، وبالتالي حماية أصحاب المصلحة، وإن تبني نظام جيد للحوكمة الرشيدة يتطلب وجود متطلبات أساسية كالشفافية والإفصاح والمساءلة والعدالة، بالإضافة إلى توفر عناصر أخرى كسيادة القانون والمؤسسات الفاعلة التي تعد ضرورية لعمليات التنمية الإدارية بشكل عام. **(القبي ومحمد، 2018م، ص44).**

- **إن** الحوكمة تعمل على تطبيق مفاهيم النزاهة والشفافية والمصداقية، وعلى خلق مؤسسات فاعلة وكفؤة تستجيب لاحتياجات الأفراد، وتعزيز العدالة الاجتماعية فالحوكمة تهتم بمختلف الوسائل التي يمكن تطبيقها من طرف المؤسسة بهدف إجراء أعمال تنسيقية داخلية فيها، وهي أيضا مجموعة من القوانين والقرارات هدفها الوصول إلى الجودة والتميز في الأداء الإداري، وذلك من خلال تحديد الأساليب المناسبة والفاعلة لتنفيذ خطط وأهداف عمل منظم سواء في مؤسسات القطاع الخاص أو مؤسسات القطاع العام. **(القبي ومحمد، 2018م، ص44).**

■ مشكلة الدراسة

تُعدّ الحوكمة الإدارية من المرتكزات الأساسية لتحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الشفافية والمساءلة وترشيد استخدام الموارد العامة، ولاسيما في الأجهزة الحكومية ذات الطابع التنموي التي تضطلع بمسؤوليات استراتيجية تتطلب كفاءة عالية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة. غير إن واقع الممارسة الإدارية في العديد من المؤسسات العامة يكشف عن فجوة واضحة بين المبادئ النظرية للحوكمة ومتطلبات تطبيقها الفعلي على أرض الواقع،

الأمر الذي ينعكس سلبًا على جودة الأداء المؤسسي ومستوى الثقة التنظيمية.

وقد أظهرت نتائج الزيارة الاستطلاعية التي أجراها الباحث داخل جهاز التنمية وجود عدد من المؤشرات العملية التي تعكس ضعف تفعيل آليات الحوكمة الإدارية، من أبرزها محدودية وضوح الصلاحيات وتداخل الاختصاصات بين الوحدات التنظيمية، وضعف الالتزام بالإجراءات المكتوبة عند اتخاذ القرارات، وغياب آليات واضحة للمساءلة وتقييم الأداء، إضافة إلى ضعف قنوات الإفصاح وتبادل المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة. كما لوحظ أن بعض القرارات الإدارية تُتخذ بصورة مركزية دون مشاركة فاعلة من العاملين أو الاستناد إلى معايير موضوعية معلنة، مما يحدّ من فاعلية الحوكمة ويضعف الشعور بالعدالة التنظيمية.

وأشارت نتائج الدراسة الاستطلاعية كذلك إلى أن النمط القيادي السائد داخل الجهاز يغلب عليه الطابع التقليدي، حيث يتركز الاهتمام على الجوانب الإجرائية والامتثال الشكلي للتعليمات، مع محدودية الاهتمام بتحفيز العاملين، أو إشراكهم في صياغة الرؤية والأهداف، أو تشجيع المبادرات الابتكارية. وقد ترتب على ذلك ضعف مستوى الالتزام التنظيمي، وتراجع الدافعية نحو تبني قيم الشفافية والمساءلة، وانخفاض مستوى الثقة المتبادلة بين القيادات الإدارية والموظفين.

كما كشفت الزيارة الميدانية عن غياب برامج واضحة لتنمية القيادات الإدارية القادرة على إدارة التغيير، وضعف في تبني الأساليب القيادية التي تركز على بناء الثقافة التنظيمية الداعمة للحوكمة، الأمر الذي أسهم في بقاء ممارسات الحوكمة في إطارها الشكلي دون أن تتحول إلى سلوك مؤسسي راسخ. ويُلاحظ أن هذا الواقع يزداد تعقيدًا في ظل طبيعة عمل جهاز التنمية، الذي يتطلب درجة عالية من التنسيق المؤسسي، وسرعة اتخاذ القرار، والالتزام بمعايير النزاهة والكفاءة في إدارة الموارد والمشروعات التنموية.

وفي ضوء ما سبق، تتجلى مشكلة الدراسة في وجود قصور واضح في تفعيل آليات الحوكمة الإدارية داخل جهاز التنمية، يرتبط بدرجة كبيرة بضعف الممارسات القيادية القادرة على إحداث التغيير التنظيمي والثقافي المطلوب. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة الدور الذي يمكن أن تؤديه القيادة التحويلية، بما تنطوي عليه من تحفيز، وتمكين، وبناء رؤية

مشتركة، في دعم تطبيق آليات الحوكمة الإدارية وتحويلها من مجرد أطر تنظيمية إلى ممارسات فعلية تسهم في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الاستدامة التنظيمية. وبناء على ماتقدم يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :**إلى أي مدى تُسهم القيادة التحويلية في تفعيل وتطبيق آليات الحوكمة الإدارية في جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية من وجهة نظر الموظفين؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1-ما مستوى تطبيق القيادة التحويلية في جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية في ضوء أبعادها المتمثلة في (التأثير المثالي، الاستثارة الفكرية، الحافز الإلهامي، الاعتبار الفردي) من وجهة نظر الموظفين؟

2-ما مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة الإدارية في جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية في ضوء مبادئ (الإفصاح والشفافية، المساءلة، العدالة والمساواة، المشاركة، الرؤية الاستراتيجية) من وجهة نظر الموظفين؟

3-ما طبيعة العلاقة بين مستوى تطبيق القيادة التحويلية بأبعادها المختلفة ومستوى تفعيل آليات الحوكمة الإدارية في جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية؟

4-إلى أي مدى تؤثر أبعاد القيادة التحويلية مجتمعة ومنفردة في مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة الإدارية في جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية؟

5-ما الآليات المقترحة لتعزيز دور القيادة التحويلية في دعم تطبيق الحوكمة الإدارية بما يسهم في تحسين الأداء المؤسسي وتحقيق الاستدامة التنظيمية بالجهاز قيد الدراسة؟

- **أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس الآتي:

قياس وتحليل أثر القيادة التحويلية في تفعيل وتطبيق آليات الحوكمة الإدارية في جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية من وجهة نظر الموظفين.

ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

1-تحديد مستوى تطبيق القيادة التحويلية في جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية في ضوء أبعادها (التأثير المثالي، الاستثارة الفكرية، الحافز الإلهامي، الاعتبار الفردي).

2-تحليل مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة الإدارية في جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية وفقًا لمبادئ (الإفصاح والشفافية، المساءلة، العدالة والمساواة، المشاركة، الرؤية الاستراتيجية).

3-تحليل طبيعة العلاقة بين القيادة التحويلية بأبعادها المختلفة وتفعيل آليات الحوكمة الإدارية داخل جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية.

4-تحليل دور القيادة التحويلية بأبعادها المختلفة في مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة الإدارية في جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية.

5-الخروج بمجموعة من الآليات والتوصيات التطبيقية التي من شأنها تعزيز ممارسات القيادة التحويلية ودعم تفعيل الحوكمة الإدارية بما يسهم في تحسين الأداء المؤسسي وتحقيق الاستدامة التنظيمية.

■ **أهمية الدراسة**

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها لموضوع إداري معاصر يتمثل في دور القيادة التحويلية في تفعيل آليات الحوكمة الإدارية داخل المؤسسات الحكومية ذات الطابع التنموي، لما لهذا الدور من انعكاسات مباشرة على تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز كفاءة الإدارة العامة. وتتجلى أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

• **أولًا: الأهمية العلمية**

تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية من خلال الربط المنهجي بين مفهومي القيادة التحويلية والحوكمة الإدارية، وتقديم إطار نظري يوضح طبيعة العلاقة بينهما في السياق المؤسسي الحكومي. كما تسد فجوة معرفية في الدراسات العربية، ولاسيما الليبية، المتعلقة

بتطبيق آليات الحوكمة ودور الأنماط القيادية في دعمها.

■ **الأهمية التطبيقية**

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة فيما تقدمه من نتائج وتوصيات عملية تساعد القيادات الإدارية وصُنّاع القرار على تحسين ممارسات القيادة، وتفعيل آليات الحوكمة الإدارية داخل جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية، بما يسهم في رفع مستوى الشفافية والمساءلة وتحسين جودة الأداء المؤسسي.

■ **الأهمية الاقتصادية**

تنبع الأهمية الاقتصادية للدراسة من إسهامها في دعم ترشيد استخدام الموارد العامة، والحد من الهدر الإداري، وتعزيز كفاءة إدارة المشروعات التنموية، من خلال تفعيل مبادئ الحوكمة الإدارية المدعومة بأساليب القيادة التحويلية، بما ينعكس إيجابًا على الأداء المالي والاستدامة الاقتصادية للمؤسسات الحكومية.

■ **الأهمية البحثية**

تتمثل الأهمية البحثية في اعتماد الدراسة على منهج وصفي تحليلي وأداة قياس قابلة للتطبيق في دراسات مستقبلية، بما يوفر أساسًا علميًا يمكن البناء عليه في بحوث لاحقة تتناول القيادة التحويلية أو الحوكمة الإدارية في بيئات تنظيمية مماثلة.

■ **منهجية الدراسة**

تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من خلال التعرف على متغيرات الدراسة (القيادة التحولية) كمتغير مستقل (الحوكمة الإدارية) كمتغير تابع لغرض التعرف على التفاعل فيما بينهم ومدى تأثير كل منهما على الآخر وذلك من خلال تحليل البيانات الواردة بصحائف الاستبانة والمسترجعة وإخضاعه لتطبيقات الأساليب الإحصائية (spss) ومن ثم استنباط أهم النتائج والتوصيات.

■ **مجتمع وعينة الدراسة**

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين بجهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية فرع طرابلس (السواني) والبالغ عددهم (54) موظفاً، ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة تم استخدام أسلوب المسح الشامل.

■ **حدود الدراسة**

1-الحدود الموضوعية: دور القيادة التحويلية في تطبيق آليات الحوكمة الإدارية دراسة ميدانية على موظفي جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية فرع طرابلس السواني.

2-الحدود البشرية: تتمثل في جميع الموظفين لدى جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية.

الحدود المكانية -جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية طرابلس (السواني).

3-الحدود الزمنية: تم إعداد هذه الدراسة سنة (2025)

■ **أدوات الدراسة**

تم جمع البيانات من المصادر التالية:

1-المسح المكتبي وذلك من خلال الاستعانة بالكتب والمراجع المنشورة والمتوفرة في المكتبات والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه) والمجلات والمؤتمرات العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

2-القائمة الاستقصائية (صحيفة الاستبيان) التي تستهدف أفراد العينة.

■ **مصطلحات الدراسة**

- القيادة التحويلية: عرفها (burns) استراتيجية تهدف إلى تعزيز الرغبة والتحفيز لدى الموظفين بهدف زيادة جهودهم في تحقيق أهداف المنظمة. يتم ذلك من خلال تعزيز روح المعنوية لديهم وتحسين القيم التنظيمية، والسعي لتحقيق مرتبة القيادة. (البلوي، 2023م، ص70).

- الحوكمة الإدارية: عبارة عن آليات وقوانين وإجراءات وقرارات ونظم تضمن عملية الشفافية والعدالة بهدف تحقيق الجودة والتميز في الآداء بواسطة التصرفات لإدارة المؤسسة بما يخص استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها لتحقيق أفضل المنافع

الممكنة لجميع الأطراف أصحاب المصلحة والمجتمع ككل. (شبير،2017، ص7).

■ **الدراسات سابقة.**

لعرض أدبيات البحث كان لابد من الوقوف على الدارسات السابقة باعتبار أنها تمثل حجر الزاوية لهذا البحث ومن ثم الانطـلاق منه إلى جوانب مختلفة تكـــون ذات معنى لتحقيق الأهداف وفيما يلي نستعرض بعض الدراسات:

● **أولا- دراسات تتعلق بالمتغير المستقل (القيادة التحويلية):**

1-**دراسة، بوجلة فاطمة، مدلس نجاة (2024)** ،تهدف الدراسة إلى اختبار أثر القيادة التحويلية بأبعادها على مشاركة معرفة العاملين بمؤسسة الصناعات الميكانيكية ولواحقها ، ORSIM ، بوادي رهيو، حيث صممت استبانة مكونة من 70 عاملا وتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأسلوبيه الوصفي والتحليلي للقيادة التحويلية وعلاقتها بمشاركة المعرفة تم استعمال برنامج التحليل الإحصائي(SPSSv.27)، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للقيادة التحويلية بأبعادها على مشاركة المعرفة عند مستوى الدلالة ،0.05≥

2-**دراسة، يعد عثمان المهلاوي (2020)**،هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق أبعاد القيادة التحويلية في المؤسسات الصحية وعلاقتها بإدارة الأزمات في بعض مستشفيات الخرطوم. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ووزعت استبانة على 90 طبيبًا وصيدليًا وتقنيًا، وتم تحليل 62 استمارة صالحة باستخدام معامل الانحدار الخطي البسيط. أظهرت النتائج وجود ارتباط طردي بين أبعاد القيادة التحويلية ومراحل إدارة الأزمات، حيث تراوحت قيمة معامل الارتباط بين 0.632 و0.721، مع تميز المدير الطبي بقدرته على كشف الأزمات واستباقها وإدارتها بكفاءة.

أوصت الدراسة بمنح المدير الطبي صلاحيات مناسبة للعاملين حسب قدراتهم ورغبتهم في العمل لتعزيز فعالية القيادة والتحكم بالأزمات.

3-**هدفت دراسة عبد الرحمن رزق الله وحمزة طيبي (2019)** إلى إبراز أهمية القيادة

التحويلية في المؤسسات

العمومية الجزائرية وتوضيح مفهومها وأبعادها. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطُوّر استبيان لقياس أبعاد القيادة التحويلية الأربعة مع التحقق من صدقه وثباته، وطُبق على عينة عشوائية من عمال مديرية التربية بالأغواط. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS) واختبار فرضيات الدراسة. أظهرت النتائج أن المديرية تطبق القيادة التحويلية عند مستوى دلالة (0.05). كما بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أبعاد القيادة التحويلية تعزى لمتغيري سنوات الخدمة والمستوى التعليمي

•ثانيا- دراسة تعلق المتغير المستقل والتابع (القيادة التحويلية والحوكمة)

4-**هدفت دراسة زيد جمال درهم (2020)** إلى التعرف على دور القيادة التحويلية في تحقيق مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية العاملة في اليمن، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية وفقًا لبعض المتغيرات التنظيمية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب الحصر الشامل وتحليل البيانات ببرنامج (SPSS). توصلت النتائج إلى وجود أثر دال إحصائي للقيادة التحويلية بأبعادها في تعزيز مبادئ الحوكمة، حيث جاء بُعد الاعتبار الفردي في المرتبة الأولى، بينما جاء التأثير المثالي في المرتبة الأخيرة. كما أظهرت النتائج وجود فروق تعزى لاسم البنك وحجم الودائع وعدد الفروع، وعدم وجود فروق تعزى لسنة التأسيس. وأوصت الدراسة بتعزيز ممارسات القيادة التحويلية وتكثيف التدريب القيادي لدعم الحوكمة وتحسين الأداء المؤسسي

ثالثا- -دراسات تتعلق بالمتغير التابع (الحوكمة الإدارية).

5-دراسة ،تجاري إيمان، بواشري أمينة (2025)، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الجامعية على جودة التعليم العالي في الجزائر من خلال دراسة نظرية وتطبيقية، تناولت الدراسة في جانبها النظري مفاهيم الحوكمة الجامعية

ومبادئها الأساسية (الاستقلالية، الشفافية، المساءلة، المشاركة) ومؤشرات جودة التعليم العالي، بالإضافة إلى واقع التعليم العالي والحوكمة في الجزائر، أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات الجزائرية متوسط، بينما جاء مستوى جودة التعليم العالي متوسطا أيضا، كما أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباطية قوية وأثر دال إحصائيا لمبادئ الحوكمة على جودة التعليم العالي، حيث كان لمبدأ المشاركة أكبر الأثر.

6- **دراسة (الكسر، 2018)**،هدفت إلى التعرف على مفهوم حوكمة الجامعات وعلاقتها بتطبيق معايير الجودة الشاملة في تطوير أداء الجامعات الخاصة بالرياض. استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتم توزيع أداة الدراسة على أعضاء هيأة التدريس والقيادات الأكاديمية. أظهرت النتائج أن واقع تطبيق الحوكمة في الجامعات الخاصة بالرياض مرتفع، كما وجدت الدراسة علاقة متوسطة بين تطبيق معايير الجودة الشاملة وتفعيل الحوكمة الإدارية. وأكدت الدراسة على أهمية تعزيز تطبيق معايير الجودة الشاملة لدعم تفعيل الحوكمة وتحسين الأداء المؤسسي في الجامعات.

7- **دراسة (شبير، 2017)**، هدفت إلى التعرف على أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واعتمد نموذج الانحدار البسيط والمتعدد، وجُمعت البيانات المالية لـ 49 شركة وتم تحليلها باستخدام برنامج SPSS. أظهرت النتائج أن هناك تأثيرًا عكسيًا ذي دلالة إحصائية بين الفصل بين الواجبات والمكافآت الإدارية وحجم الشركة مع تكاليف الوكالة، بينما وجد تأثير ذو دلالة للإقراض والربحية على التكاليف. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق الشركات المدرجة لآليات الحوكمة لما لها من أثر في خفض تكاليف الوكالة.

8- **دراسة (العبيني، 2015م)**،هدفت إلى بيان دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي المالي والإداري في المملكة الأردنية من خلال الرقابة الضريبية المباشرة وغير المباشرة. اعتمد الباحث على توزيع استبانة على مدققين ضريبة الدخل والمبيعات

وعدد من مدققي الحسابات الخارجيين. أظهرت النتائج أن الرقابة الضريبية المباشرة تقلل الفساد المالي والإداري، كما أن الرقابة غير المباشرة عبر مدققي الحسابات الخارجيين تساهم في الحد من الفساد كجزء من منظومة الحوكمة الضريبية. وأكدت الدراسة على أهمية تعزيز آليات الرقابة الضريبية لتحقيق النزاهة والشفافية في المؤسسات الحكومي

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تتفق الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في التأكيد على الأهمية المحورية للقيادة التحويلية كمدخل إداري حديث يسهم في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز السلوكيات التنظيمية الإيجابية. فقد أجمعت الدراسات المتعلقة بالقيادة التحويلية، مثل دراسات بوجلة ومدلس (2024)، والمهلاوي (2020)، ورزق الله وطيبي (2019)، على اعتماد أبعاد القيادة التحويلية الأربعة (التأثير المثالي، الاستثارة الفكرية، الحافز الإلهامي، الاعتبار الفردي) باعتبارها إطارًا تحليليًا رئيسًا لقياس هذا النمط القيادي، وهو ما تتبناه الدراسة الحالية بشكل منهجي.

كما تتفق الدراسة الحالية مع دراسات العلاقة بين القيادة التحويلية والحوكمة، ولاسيما دراسة زيد جمال درهم (2020)، في التأكيد على وجود أثر دال إحصائي للقيادة التحويلية في دعم وتفعيل مبادئ الحوكمة الإدارية، وفي استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبيان وتحليل البيانات باستخدام برنامج(SPSS). كذلك تشترك الدراسة الحالية مع الدراسات المتعلقة بالحوكمة الإدارية، مثل دراسات تجاري وبواشري (2025)، والكسر (2018)، وشبير (2017)، في التركيز على مبادئ الحوكمة الأساسية كالإفصاح والشفافية والمساءلة والمشاركة والعدالة، واعتبارها محددات رئيسة لجودة الأداء المؤسسي.

■ **أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية**

على الرغم من هذا الاتفاق العام، فإن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في عدد من الجوانب الجوهرية. فمن حيث **السياق المؤسسي**، تركز معظم الدراسات السابقة على قطاعات محددة مثل المؤسسات الصناعية، والمؤسسات الصحية، والبنوك الإسلامية، والجامعات، في حين تنفرد الدراسة الحالية بتطبيقها على **جهاز حكومي تنموي** يتمثل في

جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية، وهو قطاع يتسم بخصوصية تنظيمية ووظيفية عالية تتطلب مستوى متقدمًا من التنسيق والحوكمة.

ومن حيث **نطاق المتغيرات**، تناولت بعض الدراسات السابقة القيادة التحويلية بمعزل عن الحوكمة (مثل دراسات رزق الله وطيبي، وبوجلة ومدلس)، أو ركزت على الحوكمة في علاقتها بالجودة أو الفساد أو التكاليف (مثل دراسات الكسر، وشبير، والعبيني)، بينما تجمع الدراسة الحالية بين المتغيرين المستقل والتابع في نموذج تكاملي يهدف إلى تحليل الأثر المباشر وغير المباشر لأبعاد القيادة التحويلية في تفعيل آليات الحوكمة الإدارية.

كما تختلف الدراسة الحالية من حيث **التركيز التحليلي**، إذ لا تقتصر على قياس مستوى التطبيق أو العلاقة الارتباطية، بل تمتد إلى تحليل أثر كل بعد من أبعاد القيادة التحويلية على مبادئ الحوكمة الإدارية بصورة منفردة ومجتمعة، إضافة إلى اقتراح آليات تطبيقية لتعزيز هذا الدور داخل المؤسسة محل الدراسة، وهو ما لم تحظَ به معظم الدراسات السابقة بالقدر الكافي.

- **الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها**

غالبية الدراسات السابقة إما ركزت على القيادة التحويلية دون ربطها بالحوكمة، أو تناولت الحوكمة في سياقات تعليمية أو مالية دون التعمق في دور الأنماط القيادية الداعمة لها.

وعليه، تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال بناء نموذج تحليلي يربط بين أبعاد القيادة التحويلية ومبادئ الحوكمة الإدارية، وتطبيقه ميدانيًا على جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية، بما يسهم في إثراء الأدبيات العلمية، وتقديم نتائج وتوصيات عملية يمكن الاستفادة منها في تطوير الممارسات القيادية وتعزيز الحوكمة الإدارية وتحقيق الاستدامة المؤسسية في المؤسسات الحكومية.

■ الإطار النظري

- **مفهوم وتعريف القيادة التحويلية:**

■ مفهوم القيادة التحويلية:

يعد مفهوم القيادة التحويلية مفهوما جديدا في مجال القيادة وهو يرتكز على التفرقة الأُساسية بين القيادة من أجل التغيير، والقيادة من أجل الاستقرار". (حسين، 2022،ص8)

وهي أسلوب قيادي يتسم برؤية واضحة للمستقبل وأهدافها محددة ويشجع مرؤوسيه على المشاركة في تطوير رؤية المنظمة طويلة المدى ووضع أهداف واضحة وُواقعية، ويسعى باستمرار لتحقيق التغيير والتطوير والتنمية، يستخدم أنظمة وتقنيات قيادية مرنة تسمح له بالتأقلم والتكيف مع أحداث وتغيرات العالم المعاصر. (علي شريف وعلي شريف، 2019، ص527)

■ **تعريف القيادة التحويلية:**

تعددت تعاريف القيادة التحويلية نذكر منها:

1-عرف**Burns** "القيادة التحويلية على أنها عملية يسعى من خلالها القائد والتابعين إلى النهوض بكل منهم الآخر للوصول إلى أعلى مستويات الدافعية والأخلاق ". (نور الدين و إسمهان، 2205 ، ص2)

2-عرفها كلا من**Wei-LiWu and Yi-Chih Lee** سنة 2020: القيادة التحويلية ذات أسلوب قيادي يتميز بالإيجابية كونه يعزز ويحفز المرؤوسين من خلال إيجابية النتائج. (Wu & Lee, 2020, p. 06)

3-يعرفها العامري أنها "القيادة التي تركز على الأهداف بعيدة المدى مع التأكيد على بناء رؤية واضحة وحفز وتشجيع الموظفين على تنفيذ تلك الرؤية والعمل في نفس الوقت على تغيير وتعديل الأنظمة القائمة لتلاءم هذه الرؤية، (حامد، برباوي، وسليماني، 2019،ص392)

4-كما عرفت القيادة التحويلية بأنها "عملية تنظيمية يتم فيها مشاركة القائد لمرؤوسيه في صنْع القرارات للمشكلات التي تواجههم بهدف تحفيزهم وتشجيعهم، وتحقيقا لأهداف المنظمة". (سعدى بنت سعد ورحمة محمد، 2019،ص 90)

5-وعرفت كذلك القيادة التحويلية هي نتاج تفاعلي بين شخصين أو أكثر داخل عملية، مما يخلق رابطا ذا مستوى دافعية وروح معنوية من القادة والمرؤوسين،

(Nguyen, Hang, Hiep, & Flynn, 2023, p. 383)

■ **أهمية القيادة التحويلية:**

تكمن أهمية القيادة التحويلية في:

1-تمتلك القيادة التحويلية في جوهرها (المسؤولية الأخلاقية)، كونها عنصرا فعالا في تحفيز التابعين على العمل بما يتجاوز مصالحهم الشخصية من أجل صالح الجماعة أو المنظمة، وتدعم هذه الفكرة المنظمة في اكتسابها للسلوك التعاوني داخلها. **(التجاني وحسين، 2019،ص300)**

2-تقوم القيادة التحويلية بالعمل على تطوير الموظفين ورفع مستوياتهم المعرفية والثقافية وزيادة الوعي الفكري والثقافي لجميع من يعملون تحت إشرافها. **(عليلي، 2023،ص114)**

■ **أبعاد القيادة التحويلية:**

• **أولا-التأثير المثالي**

حيث يقوم بوصف تصرفات القائد التي تستحق الثناء والاحترام والتقدير من أتباعه، مما يتطلب من القادة تقاسم المخاطر، وإعطاء الأولوية لأُحتياجات الأتباع على الاحتياجات الشخصية لهم والتصرف وممارسة السلوك الأخلاقي. **(علالي، 2020، ص67)**

من أهم الصفات التي يمتلكها القادة وتجعلهم مثاليين: **(عبد الرحمان، 2020،ص34)**

1-الأخذ بعين الاعتبار حاجات الآخرين ووضعها فوق احتياجاتهم الشخصية.

2-الاستعداد للتضحية بمصالحهم الشخصية من أجل مصالح الآخرين.

3-يجب على القادة أن يشاركوا في المخاطر التي يتعرض لها أتباعهم وأن يكونوا متعاونين وغير متسلطين في تصرفاتهم وأن يلزموا بالمعايير الأخلاقية والسلوك الأخلاقي العالي

• **ثانيا- الاعتبار الفردي**

هو تمكن القائد من توصيل توقعاته للأتباع بنسبة عالية عن طريق ارتكازه على الجهود والرموز بطريقة سهلة للوصول إلى الأهداف الذات أهمية. **(بن خليفة وبعلي، 2021،ص239)**، ويرى (Bass,1990)أن القادة يولون اهتماما شخصي لمرؤوسيهم، وينتبهون إلى فروقهم الفردية ويدربونهم ويقدمون النصح والتوجيه ويعملون على فهم احتياجاتهم

وتلبيتها والاستماع لهم، ويظهر هذا الجانب أن القائد يتعامل مع كل شخص باعتباره حالة مستقلة ومتميزة وبالتالي يعمل كمدرب ومرشد حيث يعمل على تطوير مهارات كل شخص وإمكاناته السلوكية على حدة ويخلق فيه شعوراً بالتميز والتقدير الشخصي ليكون أكثر استعداداً لتحقيق ذلك. (أماني عبد العاطي ومحسن محمد، 2020، ص80)

الاستثارة الفكرية،التشجيع الإبداعي:

يعرّف التحفيزُ الفكري على أنه أقصى تحدي الافتراضات للقادة بتحملهم المخاطر وتحفيز أفكار المرؤوسين ويشجعون إبداعاتهم من خلال طرح انشغالاتهم والتعمق الفكري في القضايا والمشاكل المستعصية للوصول إلى أفضل طريقة لإنجاز المهام، يبين هذا البعد مقدرة القائد التحويلي على ترك المرؤُوسين يتمتعون بطرق جديدة في التفكير ويهجرون طرق التفكير التقليدية وهذا يتطلب افتراضات منطقية وإيجاد حلول خلاقة مبدعة ومبتكرة للمشاكل الحالية والمستقبلية، يجب على الأتباع المحفزين فكريا إيجاد حلول مبنية على الافتراضات المنطقية والإبداع والجوانب المبتكرة للمشاكل الحالية والمحتملة. كما يتضمن القدرة على التعلم من الأخطاء والمواقف غير المتوقعة كفرص حقيقية للنمو الفكري وحب المغامرة المدروسة وتوليد الأسئلة والأفكار المستقلة تماما.(عليلي، 2021 ، صفحة 109)

- **ثانيا- مفهوم الحوكمة الإدارية**

هي مجموعة من الضوابط والإجراءات الداخلية في الإدارة ، التي توفر ضمانات تحقق حرص المديرين على حقوق الملاك والمحافظة على حقوق الأطراف ذات المصالح بالإدارة (صلاح الدين ، 2021) ،

- **أهداف الحوكمة**

تسعى الحوكمة من خلال أهدافها إلى تحقيق رفع كفاءة أداء المؤسسات، ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش وتضارب المصالح، والتصرفات غير المقبولة، ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات. ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات، وتحديد

القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة. ويمكن إجمال الأهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة تطبيق نُظم الحوكمة بما يأتي: (بومدين يوسف، 2013، ص119)

1-تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية.

2- تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والحد من استغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة.

3- تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية تكون لها مهمات واختصاصات وصلاحيات تحقيق لرقابة فعالة ومستقلة.

4-زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد القومي بما يسهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي.

■ **التحليل الإحصائي**

● **ترميز بيانات الدراسة:**

لتحليل البيانات ذات الصلة بأسئلة الدراسة تم استخدام برنامج (spss) إصدار (26) حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. معامل ألفا كرونباخ لتحديد ثبات أداة الدراسة.

2. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والرتبة.

3. استخدام معامل ارتباط بيرسون لتحديد العلاقة بين القيادة التحويلية وآليات الحوكمة الإدارية.

4. المتوسط المرجح لتحديد درجة تطبيق القيادة التحويلية ومباديء الحوكمة الإدارية بجهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية من خلال مقارنته بالمتوسط الحسابي حيث :

المتوسط المرجح = القيمة العليا للبديل + القيمة الدنيا للبديل ÷ 2 = 5+1÷2 =3

■ **تحليل نتائج العبارات الخاصة بمتغير البحث.**

- **تحليل البيانات الشخصية: جدول رقم(1): يبين خصائص عينة الدراسة**

المتغير	البيانات					المجموع
الجنس	ذكر		أنثى			51
	37		14			
العمر	أقل من 30 سنة	من 31إلى أقل من 40	من 41 إلى أقل من 50		من 51 فأكثر	51
	5	27	14		5	
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	دبلوم متوسط	دبلوم عالي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	51
	0	1	10	29	8	3	
المسمى الوظيفي	موظف		رئيس قسم	مدير إدارة		أخرى	51
	39		10	0		2	
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات		من 5 إلى أقل من 10	من 10 إلى أقل من 15		من 15 سنة فأكثر	51
	5		14	17		15	

مما تقدم يتضح أن عينة أفراد الدراسة تتكون من الذكور وإناث وهذا بدوره يخدم أهداف الدراسة.

جدول رقم(2):يبين المتوسط تنمية وتطوير المراكز الإدارية.

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	القرار
1	بعد الجاذبية (التأثير المثالي)	3.9500	478640.	1	بدرجة عالية
2	بعد الحافز الإلهامي	3.8902	559020.	2	بدرجة عالية
3	بعد الاستشارة الفكرية	3.7255	476590.	4	بدرجة عالية
4	بعد الاعتبار الفردي	3.8000	548450.	3	بدرجة عالية
الكل		**3.8414**	**0.43281**	**بدرجة عالية**	

يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة حول درجة تطبيق القيادة التحويلية في أبعادها الأربعة بلغ (**3.8414**) و انحراف معياري (**.432810**) وبمقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط المرجح (3) يظهر أن مركز تنمية وتطوير المراكز الإدارية يطبق القيادة التحويلية بدرجة عالية في كل الابعاد، حيث جاء في المرتبة الأولى بعد الجاذبية (التأثير المثالي) بمتوسط حسابي (**3.9500**) ، ثم بعد الحافز الإلهامي، ثم بعد **الاعتبار الفردي،** ثم بعد الاستشارة الفكرية وبمتوسطات حسابية (**3.8902، 3.8000، 3.7255**) مما يشير إلى أن إدارة جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية تمتلك قيادة تحويلية تهتم بالعنصر البشري ورأس المال الفكري باعتباره الركيزة الأساسية لتطوير المنظمة وتحقيق أهدافها ورؤيتها.

- **المتغير المستقل: القيادة التحويلية**

1. فقرات بعد الجاذبية والتأثير: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة الدراسة كما بالجدول(3): يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لإجابات عينة الدراسة في بعد الجاذبية والتأثير.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	القرار
1	يعطي المدير أولوية لبناء مجموعة من القيم المشتركة في مكان عملك	4.0588	0.67563	1	بدرجة عالية
2	يتفاءل المدير تجاه مستقبل الجهاز في مكان عملك	3.7647	0.70960	5	بدرجة عالية
3	يتمتع المدير بقدرة عالية على إقناع العاملين في مكان عملك	4.0196	0.64777	2	بدرجة عالية
4	يوفر المدير مناخا يشعر العاملين بالارتياح لعملهم تحت قيادته	3.9412	0.73244	4	بدرجة عالية
5	يشجع المدير العاملين على تحقيق التميز في الأداء	3.9600	0.75485	3	بدرجة عالية
الكل		**3.9500**	**0.47864**	**بدرجة عالية**	

إن المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة حول درجة تطبيق القيادة التحويلية في بعد التأثير المثالي بلغ (3.9500) وانحراف معياري (.478640) وبمقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط المرجح (3) يظهر أن مركز تنمية وتطوير المراكز الإدارية يطبق القيادة التحويلية بدرجة عالية في بعد التأثير المثالي بفقراته الخمس، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (يعطي المدير أولوية لبناء مجموعة من القيم المشتركة في مكان عملك) بمتوسط حسابي (4.0588) ثم الفقرة الثالثة (يتمتع المدير بقدرة عالية على إقناع العاملين في مكان عملك) بمتوسط حسابي (4.0196)، ثم الفقرة (يشجع المدير العاملون على تحقيق التميز في الأداء) بمتوسط حسابي (3.9600)، ثم الفقرة (يوفر المدير مناخا يشعر العاملين بالارتياح لعملهم تحت قيادته) بمتوسط حسابي (3.9412)، ثم الفقرة (يتفاءل المدير تجاه مستقبل الجهاز في مكان عملك) بمتوسط حسابي (3.7647)، وهذا يشير إلى توفر سمات الجاذبية من القيادة

التحويلية في إدارة جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية كما يشير إلى تمتع القائد بصفات كاريزمية تجعل منه محط إعجاب وتقدير الآخرين، مما يدفعهم إلى الاقتداء به من جهة، والاستجابة لتوجيهاته من جهة أخرى.

2. **فقرات بعد الحافز الإلهامي**:تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة الدراسة كما بالجدول (4).يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لإجابات عينة الدراسة في بعد الحافز الإلهامي.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	القرار
1	يهتم المدير بتوفير إحساس جماعي بالمهام الإدارية	4.0588	0.67563	1	بدرجة عالية
2	يثير المدير لدى العاملين روح الحماس للعمل	3.9412	0.64535	3	بدرجة عالية
3	يقوم المدير بتشجيع العاملين معك للعمل بروح الفريق الواحد	3.9608	0.69169	2	بدرجة عالية
4	يقوم المدير بتجسيد النجاح مما يدفع العاملين لتحقيق مزيد من الإنجاز	3.7843	0.72976	4	بدرجة عالية
5	يهتم المدير بتحفيز العاملين معه لتحقيق أهداف الجهاز	3.7059	0.94433	5	بدرجة عالية
الكـل		**3.8902**	**0.55902**	**بدرجة عالية**	

يتبين من الجدول السابق أن: المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة حول درجة تطبيق القيادة التحويلية في بعد الحافز الإلهامي بلغ (3.8902) وانحراف معياري (.559020) وبمقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط المرجح (3) يظهر أن مركز تنمية وتطوير المراكز الإدارية يطبق القيادة التحويلية بدرجة عالية في بعد الحافز الإلهامي بفقراته الخمس، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (يهتم المدير بتوفير إحساس جماعي بالمهام الإدارية) بمتوسط حسابي (4.0588) ثم الفقرة الثالثة (بقوم المدبر بتشجيع العاملين معك للعمل

بروح الفريق الواحد) وبمتوسط حسابي (3.9608)، ثم الفقرة (يثير المدير لدى العاملين روح الحماس للعمل) بمتوسط حسابي (3.9412)، ثم الفقرة (يقوم المدير بتجسيد النجاح مما يدفع العاملين لتحقيق مزيد من الإنجاز) بمتوسط حسابي (3.7843)، ثم الفقرة (يهتم المدير بتحفيز العاملين معه لتحقيق أهداف الجهاز) بمتوسط حسابي (3.7059)، وهذا يشير إلى توفر سمات الحافز الإلهامي من القيادة التحويلية في إدارة جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية أي تركز الإدارة على خلق حب التحدي لدى التابعين وتنمية روح الفريق في الالتزام والعمل لتحقيق الأهداف التنظيمية.

3. **فقرات بعد الاستشارة الفكرية**: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة الدراسة كما بالجدول (5) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لإجابات عينة الدراسة في بعد الاستشارة الفكرية.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	القرار
1	يحاول المدير باستمرار التعرف على ما يود العاملين تحقيقه في حياتهم العملية.	3.6275	1.01903	5	بدرجة عالية
2	يزود المدير العاملين بطرق جديدة للتعامل مع المشكلات المعقدة في مجال العمل.	3.8627	0.69339	1	بدرجة عالية
3	يقوم المدير بجعل العاملين يعيدون التفكير في الأفكار التي لم يتم مناقشتها من قبل.	3.7255	0.60261	2	بدرجة عالية
4	يشجع المدير العاملين على المشاركة في صناعة القرارات .	3.6863	0.70683	4	بدرجة عالية
5	يقوم المدير بتشجيع العاملين للنظر إلى المشكلات الطارئة بوصفها مشكلات تحتاج حلول.	3.7255	0.85037	3	بدرجة عالية
الكـــــل		**3.7255**	**0.47659**	**بدرجة عالية**	

يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة حول درجة تطبيق القيادة التحويلية في بعد الاستشارة الفكرية بلغ (3.7255) وانحراف معياري (47659. 0) وبمقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط المرجح (3) يظهر أن مركز تنمية وتطوير المراكز الإدارية يطبق القيادة التحويلية بدرجة عالية في بعد الاستشارة الفكرية بفقراته الخمس، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (يزود المدير العاملين بطرق جديدة للتعامل مع المشكلات المعقدة في مجال العمل) بمتوسط حسابي (3.8627) ثم الفقرة (يقوم المدير بجعل العاملين يعيدون التفكير في الأفكار التي لم يتم مناقشتها من قبل) وبمتوسط حسابي (3.7255)، ثم الفقرة (يقوم المدير بتشجيع العاملين للنظر إلى المشكلات الطارئة بوصفها مشكلات تحتاج حلول) بمتوسط حسابي (3.7255)، ثم الفقرة (يشجع المدير العاملين على المشاركة في صناعة القرارات) بمتوسط حسابي (3.6863)، (يحاول المدير باستمرار التعرف على ما يود العاملين تحقيقه في حياتهم العملية) بمتوسط حسابي (3.6275)، وهذا يشير إلى توفر سمات الاستشارة الفكرية من القيادة التحويلية في إدارة جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية أن المديرية مما يظهر اهتمام المدير للتعاطف مع العاملين، والإنصات لمقترحاتهم وأفكارهم ومشاركتهم في مشاعرهم بإثارتهم ليكونوا أكثر دراية بالمشاكل التي تقف في طريق تحقيق الأداء السليم الذي يتجاوز التوقعات.

4.فقرات بعد الاعتبار الفردي:تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة الدراسة كما بالجدول (6).يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لإجابات عينة الدراسة في بعد الاعتبار الفردي.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	القرار
1	يستمع المدير لأرائك وآراء العاملين معك.	4.0000	0.84853	1	بدرجة عالية
2	يحرص المدير وباستمرار على توضيح أهداف العمل للعاملين	3.9804	0.73458	2	بدرجة عالية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	القرار
3	يلتزم المدير بالشفافية في تعامله مع العاملين .	3.8235	0.76696	3	بدرجة عالية
4	يتعامل المدير مع كل فرد في مكان عملك بطريقه مناسبة له.	3.6471	0.77003	4	بدرجة عالية
5	يتفهم المدير أحاسيس ومشاعر العاملين ويلتزم بمبدأ المساواة في تعامله مع الجميع.	3.5490	0.98618	5	بدرجة عالية
الكل		**3.8000**	**0.54845**	**بدرجة عالية**	

يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة حول درجة تطبيق القيادة التحويلية في بعد الاعتبار الفردي بلغ (3.8000) وانحراف معياري (0. 54845) وبمقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط المرجح (3) يظهر أن مركز تنمية وتطوير المراكز الإدارية يطبق القيادة التحويلية بدرجة عالية في بعد الاعتبار الفردي بفقراته الخمس، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (يستمع المدير لأرائك وأراء العاملين معك) بمتوسط حسابي (4.0000) ثم الفقرة (يحرص المدير وباستمرار على توضيح أهداف العمل للعاملين) وبمتوسط حسابي (3.9804)، ثم الفقرة (يلتزم المدير بالشفافية في تعامله مع العاملين) بمتوسط حسابي (3.8235)، ثم الفقرة (يتعامل المدير مع كل فرد في مكان عملك بطريقه مناسبة له) بمتوسط حسابي (3.6471)، (يتفهم المدير أحاسيس ومشاعر العاملين ويلتزم بمبدأ المساواة في تعامله مع الجميع) بمتوسط حسابي (3.5490)، وهذا يشير إلى توفر سمات الاعتبار الفردي من القيادة التحويلية في إدارة جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية، مما يدل على اهتمام المدير للتعاطف مع العاملين، والإنصات لمقترحاتهم وأفكارهم ومشاركتهم في مشاعرهم بإثارتهم ليكونوا أكثر دراية بالمشاكل التي تقف في طريق تحقيق الأداء السليم الذي يتجاوز التوقعات.

- **المتغير التابع: الحوكمة الإدارية ويتمثل في:**

إجابة التساؤل الثاني الذي ينص على:ما دور تطبيق مباديء الحوكمة الإدارية بجهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية بأبعاده من وجهة نظر الموظفين؟، للإجابة على هذا التساؤل ومعرفة درجة تطبيق مباديء الحوكمة الإدارية بجهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية أبعاده من وجهة نظر الموظفين:

أولاً: تحديد دور تطبيق مباديء الحوكمة الإدارية بجهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية لأبعاده ككل:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة الدراسة كما بالجدول(7).

يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لإجابات عينة الدراسة في أبعاد مباديء الحوكمة الإدارية.

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	القرار
1	بعد الإفصاح والشفافية	3.5176	0.69992	5	بدرجة عالية
2	بعد المساءلة	3.7353	0. 57154	3	بدرجة عالية
3	بعد العدالة والمساواة	3.5255	0. 80196.	4	بدرجة عالية
4	بعد المشاركة	3.8627	1.30076	1	بدرجة عالية
5	بعد الرؤية الاستراتيجية	3.8157	0. 59578	2	بدرجة عالية
الكل		**3.7090**	**0. 62789**	**بدرجة عالية**	

يتبين من الجدول السابق أن:المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة حول درجة

تطبيق الحوكمة بجهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية بلغ (3.7090) وبانحراف معياري (0. 62789) وبمقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط المرجح (3) يظهر أن جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية يطبق مباديء الحوكمة الإدارية بدرجة عالية، حيث جاء بعد المشاركة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.8627)، ثم بعد الرؤية الاستراتيجية بمتوسط حسابي (3.8157)، ثم بعد المساءلة بمتوسط حسابي (3.7353)، ثم بعد العدالة والمساواة بمتوسط حسابي (3.5255)، ثم بعد الإفصاح والشفافية بمتوسط حسابي (3.5176)، وبذلك نستنتج أن إدارة جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية تطبق مبادئ الحوكمة الإدارية بدرجة عالية.

فقرات بعد الإفصاح والشفافية:تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة الدراسة كما بالجدول (8).يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لإجابات عينة الدراسة في بعد الإفصاح والشفافية.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	القرار
1	يتم الاعتماد على الشفافية في الجهاز لتحقيق الانضباط الداخلي	3.7843	0.96569	1	بدرجة عالية
2	يتميز نظام المراجعة لعمليات الإدارة بالفاعلية ويتم الإفصاح عنها	3.5294	0.87984	3	بدرجة عالية
3	ينشر الجهاز تقاريره السنوية وإنجازاته ومتاحة للجميع للاطلاع عليها.	3.7451	0.86817	2	بدرجة عالية
4	ينشر الجهاز معايير اختيار أصحاب المناصب الإدارية	3.2745	0.89618	4	بدرجة عالية
5	يفصح الجهاز عن أي قرارات هامة قبل وقت كاف من تطبيقها	3.2549	1.18056	5	بدرجة عالية
الكل		**3.5176**	**0.69992**	**بدرجة عالية**	

يتبين من الجدول السابق أن: المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة حول درجة تطبيق الحوكمة الإدارية في بعد الإفصاح والشفافية بلغ (3.5176) وانحراف معياري (69992 .0) وبمقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط المرجح (3) يظهر أن مركز تنمية وتطوير المراكز الإدارية يطبق الحوكمة الإدارية بدرجة عالية في بعد الإفصاح والشفافية بفقراته الخمس، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (يتم الاعتماد على الشفافية في الجهاز لتحقيق الانضباط الداخلي) بمتوسط حسابي (3.7843) ثم الفقرة (ينشر الجهاز تقاريره السنوية وإنجازاته ومتاحة للجميع للاطلاع عليها) وبمتوسط حسابي (3.7451)، ثم الفقرة (يتميز نظام المراجعة لعمليات الإدارة بالفاعلية ويتم الإفصاح عنها) بمتوسط حسابي (3.5294)، ثم الفقرة (ينشر الجهاز معايير اختيار أصحاب المناصب الإدارية) بمتوسط حسابي (3.2745)، ثم الفقرة، (يفصح الجهاز عن أي قرارات هامة قبل وقت كاف من تطبيقها) بمتوسط حسابي (3.2549)، وهذا يشير إلى أن جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية يمتاز بالشفافية والافصاح في الجوانب الإدارية في الوقت المناسب عن كافة أعمال الجهاز بما في ذلك الوضع المادي والأداء والملكية، حيث يتم الإفصاح بطريقة عادلة بين جميع العاملين في الوقت المناسب.

1. **فقرات بعد المساءلة**: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة الدراسة كما بالجدول (9).يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لإجابات عينة الدراسة في بعد المساءلة.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	القرار
1	وجود هيكل تنظيمي يوضح المسؤوليات والصلاحيات ويساعد في تحديد المسؤول عن أي قصور في إنجاز الأعمال.	4.0784	0.82081	1	بدرجة عالية
2	يعرف العاملون في الجهاز المسؤوليات المناطة بهم ويتم محاسبتهم عليها عند الخطأ.	3.9216	0.52319	3	بدرجة عالية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	القرار
3	يدرك العاملون في الجهاز القواعد المطلوب الالتزام بها وعواقب مخالفتها .	4.0392	0.56430	2	بدرجة عالية
4	آلية مساءلة ومحاسبة الإدارة العليا وكافة المستويات الإدارية معلنة للجميع.	3.6667	0.93095	4	بدرجة عالية
5	تطبق إجراءات المساءلة على جميع العاملين في المستويات الإدارية المختلفة	3.4118	0.98339	5	بدرجة عالية
الكل		**3.7353**	**571540.**	**بدرجة عالية**	

يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة حول درجة تطبيق الحوكمة الإدارية في بعد المساءلة بلغ (3.7353) وانحراف معياري (57154 .0) وبمقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط المرجح (3) يظهر أن مركز تنمية وتطوير المراكز الإدارية يطبق الحوكمة الإدارية بدرجة عالية في بعد المساءلة بفقراته الخمس، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (وجود هيكل تنظيمي يوضح المسؤوليات والصلاحيات ويساعد في تحديد المسؤول عن أي قصور في أنجاز الاعمال) بمتوسط حسابي (4.0784)، ثم الفقرة (يدرك العاملون في الجهاز القواعد المطلوب الالتزام بها وعواقب مخالفتها) بمتوسط حسابي (4.0392)، ثم الفقرة، (يعرف العاملون في الجهاز المسؤوليات المناطة بهم ويتم محاسبتهم عليها عند الخطاء) بمتوسط حسابي (3.9216)، ثم الفقرة (آلية مساءلة ومحاسبة الإدارة العليا وكافة المستويات الإدارية معلنة للجميع) بمتوسط حسابي (3.6667)، ثم الفقرة (تطبق إجراءات المساءلة على جميع العاملين في المستويات الإدارية المختلفة) بمتوسط حسابي (3.4118)، وهذا يشير إلى أن إدارة جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية تتبنى مسؤولية القيام بتدقيق فعال على كافة الأعمال الإدارية والمالية، بضع آليات تسمح بتوقيع عقاب على الموظفين التنفيذيين من قبل مجلس الإدارة، وعقاب على أعضاء مجلس الإدارة

إذا لزم الأمر ذلك، كما تسعى الإدارة بتفعيل الدور الرقابي من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للجهاز.

2. فقرات بعد العدالة والمساواة: ،تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة الدراسة كما بالجدول (10).يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لإجابات عينة الدراسة في بعد العدالة والمساواة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	القرار
1	تطبق إدارة الجهاز نظم ولوائح عادلة في تعيين الموظفين وترقيتهم وتقييمهم.	3.7255	.93975	1	بدرجة عالية
2	تطبق الأنظمة والقوانين على الجميع دون تحيز.	3.5686	.98499	2	بدرجة عالية
3	يتميز نظام الترقيات في المناصب الإدارية بوضوح المعايير والإجراءات ومطبق بعدل.	3.4706	1.04600	3	بدرجة عالية
4	هناك قواعد تتصف بالعدالة والحيادية في ترشيح الموظفين للدورات التدريبية.	3.3922	1.04074	5	بدرجة عالية
5	إن طبيعة القرارات المتخذة تكون بعيدة عن التحيز وبما يكفل أي تعارضات محتملة داخل الجهاز	3.4706	1.08357	4	بدرجة عالية
الكل		**3.5255**	**80196.**	**بدرجة عالية**	

يتبين من الجدول السابق أنه: يتبن من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة حول درجة تطبيق الحوكمة الإدارية في بعد العدالة والمساواة بلغ (3.5255)

وانحراف معياري (.80196) وبمقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط المرجح (3) يظهر أن مركز تنمية وتطوير المراكز الإدارية يطبق الحوكمة الإدارية بدرجة عالية في بعد العدالة والمساواة بفقراته الخمس، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (تطبق إدارة الجهاز نظم ولوائح عادلة في تعيين الموظفين وترقيتهم وتقييمهم.) بمتوسط حسابي (3.7255)، ثم الفقرة (تطبق الأنظمة والقوانين على الجميع دون تحيز.) بمتوسط حسابي (3.5686)، ثم الفقرة، (يتميز نظام الترقيات في المناصب الإدارية بوضوح المعايير والإجراءات ومطبق بعدل) بمتوسط حسابي (3.4706)، ثم الفقرة (إن طبيعة القرارات المتخذة تكون بعيدة عن التحيز وبما يكفل أي تعارضات محتملة داخل الجهاز) بمتوسط حسابي (3.4706)، ثم الفقرة (هناك قواعد تتصف بالعدالة والحيادية في ترشيح الموظفين للدورات التدريبية) بمتوسط حسابي (3.3922)، وهذا يشير إلى أن جهاز التنمية وتطوير المراكز الإدارية يمتاز بالعدالة في التعامل مع كل الموظفين في الجوانب الإدارية حيث يطبق اللوائح والقوانين المعمول بها بشكل عادل سواء أكان في تنظيم العمل أو في إجراءات الترقية والامتيازات التي يقدمها الجهاز للموظفين.

3. **فقرات بعد المشاركة**: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة الدراسة كما بالجدول(11) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لإجابات عينة الدراسة في بعد فقرات بعد المشاركة.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	القرار
1	يتبنى الجهاز سياسة الباب المفتوح مع العملاء	3.6471	1.03583	5	بدرجة عالية
2	يشارك رؤساء الأقسام في وضع سياسات العمل في الجهاز	4.3922	5.74484	1	بدرجة عالية
3	يشارك رؤساء الأقسام في إعداد ميزانية الجهاز	3.6471	86772.	4	بدرجة عالية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	القرار
4	يتبع الجهاز سياسة التعاون مع الأجهزة الأخرى	3.7843	2. 7018	3	بدرجة عالية
5	يسعى الجهاز إلى الحصول على رضا المواطنين	3.8431	1.00742	2	بدرجة عالية
الكل		**3.8627**	**1.30076**	**بدرجة عالية**	

يتبن من الجدول السابق أن: المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة حول درجة تطبيق الحوكمة الإدارية في بعد المشاركة بلغ (3.8627) وانحراف معياري (1.30076) وبمقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط المرجح (3) يظهر أن مركز تنمية وتطوير المراكز الإدارية يطبق الحوكمة الإدارية بدرجة عالية في بعد المشاركة بفقراته الخمس، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (يشارك رؤساء الأقسام في وضع سياسات العمل في الجهاز) بمتوسط حسابي (4.3922)، ثم الفقرة (يسعى الجهاز إلى الحصول على رضا المواطنين) بمتوسط حسابي (3.8431)، ثم الفقرة، (يتبع الجهاز سياسة التعاون مع الأجهزة الأخرى) بمتوسط حسابي (3.7843)، ثم الفقرة (يشارك رؤساء الأقسام في إعداد ميزانية الجهاز) بمتوسط حسابي (3.6471)، ثم الفقرة (يتبنى الجهاز سياسة الباب المفتوح مع العملاء) بمتوسط حسابي (3.6471)، وهذا يشير إلى أن جهاز التنمية وتطوير المراكز الإدارية يلتزم بتحقيق وتمكين الموظفين من المشاركة في دراسة التشريعات والإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية في الجهاز حيث يوفر المعلومات وفرص النفاذ لها لأصحاب المصالح بأسلوب دوري وفى التوقيت المناسب، كما تعمل إدارة الجهاز على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء والسماح لذوي المصالح من الأفراد والجهات التي تمثلهم بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية

4. فقرات بعد الرؤية الاستراتيجية: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة الدراسة كما بالجدول (12) يبين المتوسط الحسابي

والانحراف المعياري والرتبة لإجابات عينة الدراسة في بعد الرؤية الاستراتيجية.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	القرار
1	لدى الجهاز خطة لتطوير علاقاته مع الجهات الممولة والمانحة له	4.0980	4.70014	1	بدرجة عالية
2	لدى الجهاز خطط بعيدة المدى لتطوير مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين	3.8039	5.72165	3	بدرجة عالية
3	يتبنى الجهاز خططاً ثلاثية أو خماسية لتطوير أعماله.	3.6078	8.89618	5	بدرجة عالية
4	يؤمن الجهاز بأن هدفه خدمة الأجيال القادمة وليس المواطنين الحاليين فقط	3.9020	8.83078	2	بدرجة عالية
5	يتخذ الجهاز قرارات مستقبلية فيما يتعلق بتصويب مسارات عمله قبل حدوث المشكلات فيها.	3.6667	1.99331	4	بدرجة عالية
الكل		3.8157	8.5957	**بدرجة عالية**	

يتبن من الجدول السابق أن: المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة حول درجة تطبيق الحوكمة الإدارية في بعد الإفصاح والشفافية بلغ (3.8157) وانحراف معياري (.59578) وبمقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط المرجح (3) يظهر أن مركز تنمية وتطوير المراكز الإدارية يطبق الحوكمة الإدارية بدرجة عالية في بعد الإفصاح والشفافية بفقراته الخمس، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (لدى الجهاز خطة لتطوير علاقاته مع الجهات الممولة

والمانحة له) بمتوسط حسابي (4.0980)، ثم الفقرة (يؤمن الجهاز بأن هدفه خدمة الأجيال القادمة وليس المواطنين الحاليين فقط) بمتوسط حسابي (3.9020)، ثم الفقرة، (لدى الجهاز خطط بعيدة المدى لتطوير مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين) بمتوسط حسابي (3.8039)، ثم الفقرة (يتخذ الجهاز قرارات مستقبلية فيما يتعلق بتصويب مسارات عمله قبل حدوث المشكلات فيها.) بمتوسط حسابي (3.6667)، ثم الفقرة (يتبنى الجهاز خططاً ثلاثية أو خماسية لتطوير أعماله.) بمتوسط حسابي (3.6078)، وهذا يشير إلى أن جهاز التنمية وتطوير المراكز الإدارية لديه رؤية استراتيجية واضحة بنظام أساسي مبين فيه هذه الرؤية وسياسات تسيير العمل بالجهاز.

- **إجابة التساؤل الثالث الذي ينص على: هل توجد علاقة بين القيادة التحويلة والحوكمة الإدارية بجهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية؟ .**

للإجابة على هذا التساؤل تم استخدام معامل ارتباط بيرسون بين تطبيق القيادة التحويلية وتطبيق مباديء الحوكمة الإدارية وكانت نتائج الاختبار كما هو مبين في الجدول (13).يبين معامل ارتباط بيرسون بين تطبيق القيادة التحويلية وتطبيق مباديء الحوكمة الإدارية.

المتغير	معامل الارتباط مع آليات الحوكمة الإدارية	الاحتمال	الاستنتاج
تطبيق القيادة التحويلية	.676**	.000	توجد علاقة طردية متوسطة

بالنظر في الجدول السابق يتضح أن معامل الارتباط بين تطبيق القيادة التحويلية وتطبيق مباديء الحوكمة الإدارية يساوي (.676**)، واحتمال قدره (.000)، مما يشير لوجود علاقة متوسطة موجبة، فكلما زاد تطبيق القيادة التحويلية في إدارة جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية زاد تطبيق مباديء الحوكمة الإدارية.

■ النتائج والتوصيات

• أولًا: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات العلمية المهمة التي تعكس واقع تطبيق القيادة التحويلية وآليات الحوكمة الإدارية داخل جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

1-أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق القيادة التحويلية في جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية جاء بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.8414) وبانحراف معياري منخفض نسبيًا، مما يدل على وجود درجة عالية من التجانس في آراء أفراد العينة. وقد احتل بُعد **التأثير المثالي (الجاذبية)** المرتبة الأولى بين أبعاد القيادة التحويلية، يليه بُعد **الحافز الإلهامي**، ثم **الاعتبار الفردي**، بينما جاء بُعد **الاستثارة الفكرية** في المرتبة الأخيرة، وهو ما يعكس تركيز القيادة الإدارية على القيم المشتركة، وبناء الثقة، والتحفيز المعنوي، مع وجود مجال أكبر لتعزيز الابتكار وتشجيع التفكير غير التقليدي.

2-كما بينت النتائج أن بُعد التأثير المثالي يُمارس بدرجة مرتفعة، بما يعكس تمتع القيادات الإدارية بخصائص كاريزمية وقدرة على الإقناع وبناء القيم التنظيمية، الأمر الذي يسهم في تعزيز التزام العاملين ورفع مستوى انتمائهم المؤسسي. وأظهرت نتائج بُعد الحافز الإلهامي أن الإدارة تولي اهتمامًا واضحًا بتنمية روح الفريق وبث الحماس لدى العاملين، بما يعزز العمل الجماعي وتحقيق الأهداف التنظيمية.

3-وأشارت نتائج بُعد الاستثارة الفكرية إلى توفر هذا البُعد بدرجة عالية، وإن كان أقل من بقية الأبعاد، مما يدل على سعي الإدارة إلى تشجيع التفكير الإبداعي والمشاركة في حل المشكلات، مع الحاجة إلى مزيد من التمكين الفكري للعاملين وإشراكهم بصورة أوسع في صناعة القرار. كما أظهرت نتائج بُعد الاعتبار الفردي اهتمام القيادة بالجوانب الإنسانية للعاملين، من حيث الاستماع لآرائهم، واحترام مشاعرهم، والحرص على الشفافية، بما يعزز الثقة المتبادلة داخل الجهاز.

4- كشفت النتائج أن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة الإدارية في جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية جاء بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.7090). وقد تصدّر **مبدأ المشاركة** المرتبة الأولى، يليه **مبدأ الرؤية الاستراتيجية**، ثم **المساءلة**، بينما جاء **مبدأ العدالة والمساواة** و**مبدأ الإفصاح والشفافية** في المراتب الأخيرة، رغم بقائهما ضمن المستوى المرتفع. ويعكس ذلك وجود بيئة تنظيمية تشجع المشاركة في صنع القرار والتخطيط المستقبلي، مع الحاجة إلى تعزيز آليات الإفصاح والشفافية وتكريس العدالة المؤسسية بصورة أكثر فاعلية.

5-كما أظهرت النتائج التفصيلية أن الجهاز يمتلك هياكل تنظيمية واضحة تسهم في تحديد المسؤوليات والمساءلة، ويطبق لوائح وقوانين عادلة نسبيًا في التعيين والترقية والتقييم، إضافة إلى تبنيه رؤية استراتيجية طويلة المدى تسعى إلى خدمة الأجيال القادمة وتحقيق التنمية المستدامة.

6-وأثبتت نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة ذات دلالة إحصائية بين القيادة التحويلية وتطبيق مبادئ الحوكمة الإدارية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.676) عند مستوى دلالة (0.01). وتشير هذه النتيجة إلى أن تعزيز ممارسات القيادة التحويلية يسهم بشكل مباشر في تفعيل آليات الحوكمة الإدارية، بما يدعم الشفافية والمساءلة والمشاركة ويحسن الأداء المؤسسي.

- **ثانيًا: توصيات الدراسة**

1-في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العلمية والتطبيقية التي تسهم في تعزيز دور القيادة التحويلية ودعم تطبيق الحوكمة الإدارية داخل جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية، على النحو الآتي:

2-ضرورة الاستمرار في دعم وتطوير ممارسات القيادة التحويلية داخل الجهاز، ولا سيما الأبعاد التي أثبتت أثرًا قويًا في تعزيز الحوكمة الإدارية، مع العمل على تعزيز

بُعد الاستثارة الفكرية من خلال تشجيع الابتكار، وتبني الأفكار الجديدة، وإشراك العاملين بفاعلية في معالجة المشكلات وصناعة القرار.

2-العمل على تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة لتأهيل القيادات الإدارية في مجالات القيادة التحويلية وإدارة التغيير والحوكمة الرشيدة، بما يسهم في بناء قيادات قادرة على تحويل مبادئ الحوكمة إلى ممارسات مؤسسية مستدامة.

3-تعزيز آليات الإفصاح والشفافية داخل الجهاز، من خلال تطوير نظم المعلومات الإداريـة، ونشر القرارات والسياسات والمعايير التنظيمية بوضوح وفي الوقت المناسب، بما يعزز الثقة التنظيمية ويرفع مستوى الرضا الوظيفي.

4-تفعيل مبدأ العدالة والمساواة بصورة أكثر وضوحًا، من خلال مراجعة نظم الترقية والحوافز والتدريب، وضمان تطبيقها وفق معايير موضوعية ومعلنة، بما يقلل من مظاهر التحيز ويعزز العدالة التنظيمية.

5-توسيع نطاق المشاركة المؤسسية، ليس فقط على مستوى القيادات الوسطى، بل أيضًا على مستوى العاملين، من خلال إنشاء قنوات رسمية لتلقي المقترحات والأفكار، وتفعيل سياسة الباب المفتوح، وتعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

6-تعزيز الربط بين الرؤية الاستراتيجية للجهاز وممارسات القيادة اليومية، بما يضمن اتساق القرارات الإدارية مع الأهداف بعيدة المدى ومتطلبات التنمية المستدامة، ويحول الرؤية الاستراتيجية إلى خطط تنفيذية قابلة للقياس والمتابعة.

7-وأخيرًا، توصي الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية تتناول متغيرات أخرى وسيطة أومعدلة، مثل الثقافة التنظيمية أو الالتزام التنظيمي أو التحول الرقمي، لبحث دورها في تعزيز العلاقة بين القيادة التحويلية والحوكمة الإدارية في المؤسسات الحكومية والتنموية.

■ المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

• أولا- الرسائل العلمية

1. شبير، م. (2017). أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية بغزة.

2. صلاح الدين سردوك(2021) ، دور الحوكمة الإدارية في تحسين الأداء الوظيفي ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزاير

• ثانيا- المجلات العلمية

1 -العبيني. (2015). دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي بالمملكة الأردنية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (44)، 125–148.

2 -بومدين، يوسف. (2013).أخلاقيات الأعمال وارتباطها بالممارسات السليمة للحوكمة في منظمات الأعمال المعاصرة من منظور إداري وإسلامي. ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 19–20 نوفمبر، ص 1.

3 -تجاري، إيمان، وبواشري، أمينة. (2025).أثر الحوكمة على الجودة في التعليم العالي بالجزائر. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 02، ص 406–437.

4 -زيد، جمال درهم. (2020).دور القيادة التحويلية في تحقيق مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية العاملة في اليمن. مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، المجلد 26، العدد 1، ص 55–80.

5 -عبد الرحمن، رزق الله، وطيبي، حمزة. (2019).-5واقع تطبيق القيادة التحويلية بالقطاع العمومي في الجزائر: دراسة حالة مديرية التربية بالأغواط. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الأغواط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 05، العدد 01، ص 67–82.

6 -الكسر، ش. ب. ع. (2018).دور تطبيق معايير الجودة الشاملة في تحقيق الحوكمة الإدارية في الجامعات: دراسة تطبيقية على الجامعات الخاصة بالرياض. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 39، ص 417–430.

7 -المهلاوي، عثمان. (2020).القيادة التحويلية ومساهمتها في تفعيل مراحل إدارة الأزمات في ظل

انتشار وباء كورونا: دراسة حالة عينة من المستشفيات بالخرطوم. مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 4، العدد 2، ص 94.

8 -الشريف، خيرية علي، والشريف، يوسف علي. (2019).دور القيادة التحويلية في تحقيق الإبداع الإداري: دراسة ميدانية بشركة ALGAL لتصنيع الألمنيوم بالمسيلة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01.

9 -وجلة، فاطمة، ومدلس، نجاة. (2024).تأثير القيادة التحويلية على مشاركة المعرفة: دراسة تطبيقية بمؤسسة الصناعات الميكانيكية ولواحقها (ORSIM) بوادي رهيو. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 17، العدد 02، ص 182–199.

• ثالثاً: أوراق المؤتمرات والندوات

10-القبي، و.، ومحمد. (2018). واقع تطبيق مبادئ الحوكمة من وجهة نظر القيادات الإدارية بجامعة سرت. في الحوكمة في المؤسسات الليبية: الواقع والطموح (ص. 44–71). ندوة علمية، مدينة البيضاء، ليبيا.

• المراجع باللغة الإنجليزية

1-Wu, W.-L., & Lee, Y.-C. (2020). Do work engagement and transformational leadership facilitate knowledge sharing? A perspective of conservation of resources theory. **International Journal of Environmental Research and Public Health, 17**(7), Article 2615

2-Nguyen, N. P., Hang, N. T. T., Hiep, N., & Flynn, O. (2023). Does transformational leadership influence organisational culture and organisational performance: Empirical evidence from an emerging country. **IIMB Management Review, 35**(4), 382–3922-

استخدام مؤشر TOI لتقييم تحمل بادرات القمح المعاملة أوليا بالنقع في محلول ملحي للإجهاد الملحى

■ د. سعاد امقدع عبد القادر*

● تاريخ استلام البحث 2025/09/07م ● تاريخ قبول البحث 2025/11/03م

■ **المستخلص:**

أجريت تجربة معملية باستخدام تصميم القطاعات الكاملة العشوائية (RCBD) بثلاثة مكررات في معمل قسم التربة والمياه، كلية الزراعة ، جامعة عمر المختار، خلال عام 2024، بهدف دراسة تأثير النقع المسبق لبذور القمح الطرى (Triticum aestivum L.) في محلول ملحي 0.25 ٪ لمدة 24 ساعة، على قدرة البادرات على تحمل الإجهاد الملحى. زرعت البذور المنقوعة وغير المنقوعة في أصص تحتوى تربة طينية مزيجية، وعرضت لأربعة مستويات من الملوحة (0 ٪،1 ٪، 1.5 ٪و2 ٪ كلوريد الصوديوم). بعد 30 يوما من الزراعة، تم قياس الوزن الجاف الكلى وحساب مؤشر تحمل الملوحة (TOI). أظهرت النتائج أن النقع المسبق حسن الأداء الفسيولوجى للبادرات، حيث بلغ اعلى متوسط وزن جاف 4.99جم عند مستوى 1.5 ٪ NaCl في البذور المنقوعة، مقابل 2.18 جم في غير المنقوعة. كما انخفضت قيم TOI بوضوح في النباتات المعاملة مسبقا، إذ سجلت -1.92 مقارنة ب 0.72 في البذور غير المنقوعة عند نفس المستوى، مما يعكس قدرة أعلى على الحفاظ على الكتلة الحيوية تحت الملوحة. تشير النتائج إلى أهمية استخدام مؤشرTOI لتقييم الاستجابة الفسيولوجية المبكرة لتقنية النقع كوسيلة بسيطة واقتصادية في إدارة الإجهاد الملحى.

● **الكلمات المفتاحية:** القمح، الإجهاد الملحى، تجربة أصص، تحمل البادرات، مؤشرTOI

*أستاذ مشارك بقسم التربة والمياه- كلية الزراعة بجامعة عمر المختار E-maiI: Suad.amqada@omu.edu.ly

■ **Abstract:**

A pot experiment was conducted under controlled laboratory condition at the Department of Soil and Water, Faculty of Agriculture, Omar Al-Mokhtar University, during 2024, using a randomized complete block design (RCBD) with three replicates. The objective was to evaluate the effect of pre-soaking wheat seeds (Triticum aestivum L.) in a 0.25 % NaCl solution for 24 hours on salt stress tolerance at the seedling stage. The soaked and unsoaked seeds were sown in clay loam soil pots and subjected to four salinity levels (0 % ,1 %, 1.5 %and 2 % NaCl). After 30 days of planting, the total dry weight was recorded, and the salt tolerance index (TOI)was calculated. Results showed that pre-soaking improved the physiological performance of seedlings, with the highest average dry weight of 4.99g recorded at 1.5 % NaCl for soaked seeds, compared to 2.18g for unsoaked seeds. TOI values clearly decreased in pre- treated plants, recording -1.29 compared to 0.72 in unsoaked seeds at the same salinity level, indicating a higher ability to maintain biomass under salinity. These findings support the use of TOI as an early physiological indicator for assessing seed priming efficiency under salt stress.

• **Keyword:** Wheat, salt stress, pot experiment, seedling tolerance, TOI index

■ المقدمة

يمثل طور البادرات في محاصيل الحبوب كالقمح، وتحديدا في المرحلة الممتدة من ما بعد الإنبات وحتى تكوين أول ورقة حقيقية، نقطة تحول حرجة في مسار نمو المحصول؛ نظرا لصغر حجم المجموع الجذرى، وعدم نضج آليات الدفاع الأسموزى والتوازن الأيونى، وسرعة فقد الرطوبة من الطبقة السطحية للتربة مقارنة بقدرة الجذور الناشئة على الامتصاص، مما يجعل النبات أكثر عرضة للضرر تحت ظروف الإجهادات البيئية، ولاسيما الملوحة (Gupta and Huang,2014; Farooq and Hussain,2015;Munns and Gilliham,2015). يعد التقييم المبكر للبادرات تحت ظروف الإجهاد الملحي طريقة فعالة لاختبار مدى تحمل النبات للملوحة. إذ بينت العديد من الدراسات أن أداء البادرات في بيئة ملحية يرتبط ارتباطا إيجابيا بالإنتاجية في المراحل المتأخرة، مما يجعل هذه المرحلة معيارا انتقائيا مهما في برامج التربية لتحسين تحمل النباتات للملوحة (Xu et al2024 ,). تمثل مرحلة البادرات في القمح فترة حساسة ذات تأثير على قدرة النبات على التكيف مع الظروف البيئية

المعاكسة، بما فيها الإجهاد الملحي، إذ غالبا ما تنعكس استجابة النبات في هذه المرحلة على أدائه ومردوده الإنتاجي لاحقا. أظهر (Rehman et al2025,) أن الإنبات ونمو البادرات في القمح ينخفضان بشدة مع زيادة مستويات الملوحة، وأن التقييم المبكر يعد مؤشرا موثوقا لاختيار الأصناف المتحملة. كما أكدت دراسة (Zhao et al 2025,) أن الاستجابة الفسيولوجية في هذه المرحلة تختلف بشكل كبير بين الأصناف، مما يجعل من طور البادرات مرحلة حاسمة للتقييم الفعال تحت الإجهاد الملحي. طورت العديد من المؤشرات الفسيولوجية لتقييم قدرة النبات على تحمل الإجهاد الملحي خلال مرحلة البادرات، باعتبارها مرحلة حساسة في تحديد نمو النبات تحت ظروف الملوحة. من بين هذه المؤشرات: مؤشر (Salt Stress Tolerance Index SSTI) الذى يحسب على أساس نسبة الوزن الجاف للنبات المعامل إلى الوزن الجاف في معاملة الشاهد مرفوعا إلى القوة الثانية (Fernandez 1992) ومؤشر (Tolerance Index TOI)، ويحسب كفرق مباشر بين الوزن الجاف للنبات في الظروف غير الملحية والملحية (Rosielle and Hamblin 1981,). يعد مؤشر تحمل الملوحة (TOI) مؤشرا مباشرا لتقدير درجة انخفاض الوزن الجاف تحت الشد الملحي، وكلما كانت القيمة أقل، دل ذلك على تحمل أعلى ملوحة. فإن استخدام مؤشر (TOI) يعد أداة كمية فعالة لتقدير الفروق بين المعاملات، حيث يقيس التراجع في الوزن الجاف للنبات تحت ظروف الملوحة مقارنة بالظروف العادية وعند ربط هذا المؤشر بالمعاملة الأولية للبذور، يمكن الكشف عن التأثير التفاعلي لهذه المعاملة في تحسين نمو النبات خلال المراحل المبكرة. وبما أن المعاملة تتم قبل الزراعة وبتقنية بسيطة وذات تكلفة منخفضة، فإن اعتماد هذا النهج يعد خطوة عملية نحو دعم برامج الإدارة المتكاملة للمناطق المتأثرة بالأملاح. لذلك يهدف هذا البحث إلى تقييم فعالية المعاملة الأولية بنقع بذور القمح في محلول ملحي من كلوريد الصوديوم على قدرة البادرات على تحمل الإجهاد الملحي في المراحل المبكرة للنمو، باستخدام مؤشر (TOI).

■ المواد وطرق البحث

أجريت هذه الدراسة كتجربة معملية في قسم التربة والمياه، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار. وهدفت إلى تقييم تأثير المعاملة الأولية بالنقع الملحي على قدرة بادرات القمح

على تحمل الإجهاد الملحي خلال طور البادرات. تم الحصول على بذور القمح الطري (Triticum aestivum L.) صنف (208) من محطة مصراتة للبحوث الزراعية، وقد خضعت لفحص مبدئ للتأكد من نقاوتها وحيويتها، تلاه تعقيمها بمحلول من هيبوكلوريت NaOCl بتركيز 1 ٪ لمدة 10 دقائق ثم شطفت جيدا بالماء المقطر، وفقا لماء ورد في ISTA (2015). تم إجراء اختبار إنبات أولى باستخدام الماء المقطر فقط، لتأكيد جودة البذور وتسجيل نسبة الإنبات تحت ظروف غير مجهدة، وقد بلغت نسبة الإنبات 99 ٪ بعد 48 ساعة، وفقا لما ورد في (2015) ISTA. بعد التحقق من الخصائص الأولية للبذور، تم الانتقال إلى تنفيذ التجربة المعملية الرئيسية المصممة لتقييم أثر النقع في محلول ملحي على سلوك الإنبات تحت ظروف الإجهاد الملحى. شملت التجربة معاملتين أوليتين: نقع البذور في محلول NaCl بتركيز 0.25 ٪ (≈ ds/m4) لمدة 24 ساعة. (ويعد هذا التركيز بداية ظهور بوادر الإجهاد الملحي في بعض أصناف القمح خلال مرحلة الإنبات، وتختلف شدة الاستجابة باختلاف الصنف والظروف البيئية، مما يشير إلى أن هذا التركيز يمثل بداية ظهور الإجهاد الملحي ضمن نطاق التجربة الحالية). والنقع في ماء مقطر لنفس المدة كمجموعة مقارنة، بعد المعاملة، غسلت البذور وجففت، ثم وزعت في أصص بلاستيكية ذات أبعاد 10سم ×12سم، ملئت كل منها بوزن 1كجم تربة تمت معالجتها مسبقا لضمان تجانسها، وتم تحليل خصائصها الفيزيائية والكيميائية (جدول1). تمت زراعة ثلاث بذور في كل أصيص بشكل منتظم، تم ري البذور بالماء العادى لمدة 3 أيام بعد الزراعة لضمان الإنبات الجيد. بعد هذه الفترة، تم البدء في إضافة تراكيز الأملاح 1 ٪،1.5 ٪ و2 ٪ بالإضافة إلى الشاهد الذي يروى بالماء العادي، مع الحفاظ على رطوبة التربة دون الوصول إلى التشبع، تم تنفيذ التجربة باستخدام التصميم العشوائي الكامل للقطاعات (RCBD) وفق نظام تجربة عاملية، حيث تضمنت على عاملين رئيسين: معاملة النقع ومستويات الملوحة في مياه الري بثلاثة مكررات لكل معاملة. بعد مرور30 يوما من الزراعة، تم اقتلاع البادرات بعناية من الأصص، وغسلت جيدا بالماء المقطر لإزالة بقايا التربة والأملاح ثم جففت بمناديل ورقية، وقسمت إلى مجموعتين (مجموع خضري وجذري) قبل وضعها في فرن تجفيف على درجة حرارة 70 درجة مئوية لمدة 72 ساعة حتى الوصول إلى وزن ثابت.

ثم بعد ذلك، تم قياس الوزن الجاف للنبات الكامل من خلال جمع وزني المجموعين. بناء على هذه القيم، تم حساب مؤشر تحمل الملوحة (Tolerance Index-TOI) وفقا (Rosielle and Hamblin1981) باستخدام المعادلة

حيث: $TOI = W_{treatment} - W_{control}$

$W_{control}$: الوزن الجاف للنبات في الشاهد (جم)

$W_{treatment}$: الوزن الجاف للنبات تحت المعاملة الملحية (جم)

تشير القيم المنخفضة TOI إلى قدرة أعلى للنبات على الاحتفاظ بنموه تحت الإجهاد الملحي، مما يدل على تحمل ملحي أعلى، في حين إن الارتفاع في قيمة TOI يشير إلى انخفاض قدرة النبات على مقاومة الملوحة (Rosielle and Hamblin 1981) و (Fernandez 1992).

جدول 1. بعض الخصائص الفيزيائية والكيميائية للتربة المستخدمة في التجربة

الخاصية	القيمة	الوحدة
قوام التربة	طمي طيني	-
التوصيل الكهربائي (EC)	0.9	ds/m
الرقم الهيدروجيني (p H)	7.0	-
نسبة الصوديوم المتبادل (SAR)	6.0	-
السعة التبادلية الكاتيونية (CEC)	25	ملیمكافئ/100جم تربة
نسبة كربونات الكالسيوم	0.02	٪
نسبة المادة العضوية	0.03	٪
البوتاسيوم K^+	78	Ppm
الصوديوم Na^+	20	Ppm

تم تحليل البيانات إحصائيا باستخدام برنامج GenStat. أجري تحليل التباين (ANOVA) لاختبار الفروقات بين المعاملات، وتمت مقارنة المتوسطات باستخدام أقل فرق معنوى Least Significant Difference (LSD) عند مستوى دلالة 5 ٪.

■ النتائج والمناقشة

1 - تأثير النقع المسبق في محلول كلوريد الصوديوم (NaCl)على الوزن الجاف الكلي للنبات (جم):

توضح النتائج في جدول (2) أن النقع المسبق للبذور في محلول كلوريد الصوديوم قد أسهم في تحسن الوزن الجاف الكلى لبادرات القمح، فقد لوحظ أعلى متوسط للوزن الجاف لبادرات البذور المنقوعة بلغ (3.23جم)، مقارنة بمتوسط قدره (2.10جم) بادرات البذور غير المنقوعة، مما يشير إلى تأثير إيجابى للمعاملة الأولية على نمو النبات في المراحل المبكرة (Al-Anbari et al 2009). أما بالنسبة لتأثير مستويات الملوحة، أظهرت النتائج فروقا واضحة؛ فقد سجل أعلى متوسط عند مستوى ملوحة 1.5 ٪ حيث بلغ (3.59جم)، تلاه الشاهد 0 ٪ بمتوسط (2.58جم). أما عند مستوى 1 ٪ فقد بلغ المتوسط (2.00جم)، في حين سجل أقل متوسط عند أعلى مستوى ملوحة 2 ٪ والذى بلغ (1.97جم). تشير هذه النتائج إلى أن المستوى 1.5 ٪ من الملوحة قد يكون قد ساهم في تحفيز النمو بدرجة معينة للبادرات المنبثقة، وهو ما أدى إلى تحسين في النمو نسبيا مقارنة بالشاهد، بينما أدت المستويات العالية إلى تثبيط واضح في الكتلة الحيوية، وهو ما يتماشى مع ما أشار إليه Zhao et al (2025). من جهة أخرى، أظهرت النتائج أن التفاعل بين المعاملة الأولية بالنقع ومستويات الملوحة كان ذا دلالة إحصائية، فقد سجل أعلى متوسط للوزن الجاف الكلى عند المستوى 1.5 ٪ بلغ (4.99جم) في البادرات الناتجة عن البذور المنقوعة متفوقة على جميع التركيبات الأخرى(Farooq et al,2006).

2 - تأثير النقع المسبق في محلول كلوريد الصوديوم (NaCl)على مؤشر تحمل الملوحة (TOI):

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الجدول (2) أن المعاملة الأولية بالنقع في محلول كلوريد الصوديوم أدت إلى انخفاض قيمة TOI في بادرات القمح، مقارنة بالمعاملة

غير المنقوعة، مما يشير إلى تحسن قدرة النباتات على التكيف مع الإجهاد الملحي خلال طور البادرات. فقد بلغ متوسط TOI للمعاملة المنقوعة نحو (– 0.16)، بينما سجلت المعاملة غير المنقوعة قيمة موجبة وصلت إلى (0.85)، مما يوكد أن المعاملة الأولية للبذور بالنقع في محلول ملحي مخفف من NaCl قبل الزراعة خفضت الفقد في الكتلة الحيوية تحت الإجهاد الملحي مقارنة بالشاهد. وتدعم هذه النتائج ما توصل إليه (Sghyar et al , 2012) Fuller et al (2023) الذين أوضحوا أن النقع المسبق يساعد على رفع مقاومة البادرات للإجهاد من خلال تحسين نشاط الأنزيمات المرتبطة بتوازن الأكسدة. بالنسبة إلى تأثير مستويات الملوحة، أظهر تركيز 1.5 ٪ أعلى قدرة على تقليل قيمة المؤشر، مسجلا (- 0.61)، وهي القيمة الوحيدة ذات الإشارة السالبة بين المستويات المختلفة، مما يشير إلى احتفاظ النبات بوزن جاف أعلى تحت الإجهاد الملحي مقارنة بالشاهد، بينما سجل أعلى TOI عند مستوى ملوحة 2 ٪ بمتوسط (1.02)، وهو ما يدل على حدوث فقد أكبر في الكتلة الجافة مقارنة بالشاهد (Sing et la 2015 .).أما التفاعل بين المعاملة ومستوى الملوحة، كانت أعلى استجابة معنوية لمعاملة النقع عند التركيز 1.5 ٪، حيث سجل (-1.92)، وهي أكبر من قيمة LSD للتفاعل (1.40) عند المقارنة بالقيمة المطلقة، مما يدل على وجود تأثير مشترك حقيقي ومؤثر بين النقع والتركيز الملحي في تحفيز استجابة النبات. أما المعاملة المقابلة (بدون نقع مسبق)، فقد أعطت (0.72)، أى بفارق (2.64) مما يعكس بوضوح فاعلية النقع في التمهيد الفسيولوجى لتحمل النبات للإجهاد اللاحق (Singhayar et al ,2023)) .

■ المناقشة

أظهرت النتائج أن المعاملة الأولية بالنقع خفضت متوسط TOI إلى (-0.16) مقابل (0.85) في البادرات غير المنقوعة، مما تحسن قدرة النبات على الحفاظ على الكتلة الحيوية تحت الإجهاد الملحي(Fuller et al,2012; Sing et al,2015) وبالنظر إلى متوسطات TOI حسب مستويات الملوحة، سجل تركيز 1 ٪ قيمة (0.96)، وتركيز 1.5 ٪ قيمة (-0.61)، بينما بلغ تركيز 2 ٪ قيمة (1.02)، مما يشير إلى أن التركيز المعتدل 1.5 ٪ هو الأمثل

لتفعيل الآليات التكيفية(Mostafa 2021,). أما التفاعل بين النقع ومستوى الملوحة، سجلت البـــادرات المنقوعة عند 1.5 ٪ أقل قيمة (-1.92) TOI مقارنة بقيمة (0.72) للبادرات غير المنقوعة، وبلغ الفرق المطلق 2.64، متجاوزا قيمة LSD للتفاعل (1.40)، مما يثبت وجود تأثير تفاعلي معنوي يعزز فعالية النقع المسبق في تحفيز النمـــو تحت الملح (Rosielle and Hamblin 1981,).ويمكن تفسير ذلك بتحسين التوازن الايونى واستقرار أغشية الخلايا بفعل النقع المسبق، الأمر الذى يرفع كفاءة امتصاص الماء و الإلكتروليتات ويقلل الضرر الأسموزى، وهو ما يتفق مع ما ورد في Fuller et al (2012). تؤكد هذه النتائج أن دمج الوزن الجاف الكلي مع مؤشر TOI يقدم أداة مبكرة ودقيقة لفرز الأصناف والمعاملات الأكثر تحملا للملوحة عند طور البادرات ، دون الحاجة إلى تجارب طويلة الأمد، مما يوفر الوقت والموارد في تجارب التربية الزراعية .

جدول 2. تأثير النقع المسبق في محلول كلوريد الصوديوم (NaCl)على الوزن الجاف الكلي للنبات (جم) ومؤشر تحمل الملوحةTOI

المعاملة (S)	مستويات NaCl (٪) (L)				المتوسط
	0	1	1.5	2	
نقع مسبق في محلول NaCl– الوزن الجاف الكلي للنبات (جم)	3.07	2.77	4.99	2.07	3.23
بدون نقع مسبق – الوزن الجاف الكلي للنبات (جم)	2.90	1.28	2.18	1.86	2.10
المتوسط	2.58	2.00	3.59	1.97	
٪ LSD 5	S= 0.28	L = 0.35	L*S =0.50		

المعاملة (S)	مستويات NaCl (٪) (L)				المتوسط
	0	1	1.5	2	
نقع مسبق في محلول TOI -NaCl	–	0.30	1.92–	1.00	0.16 –
بدون نقع مسبق – TOI	–	1.62	0.72	1.03	0.85
المتوسط	–	0.96	0.61–	1.02	
٪ LSD 5	S= 0.50		L= 1.00	L*S= 1.40	

■ الخاتمة

أظهرت نتائج الدراسة أن نقع بذور القمح الطري في محلول ملحي من كلوريد الصوديوم بتركيز 0.25 ٪ كان إجراء فعالا في تعزيز قدرة البادرات على التكيف مع الإجهاد الملحي خلال مراحل النمو المبكرة. وقد انعكس ذلك في تحسين بعض المؤشرات المرتبطة بسلامة النمو واستقرار الأداء الفسيولوجي، خاصة عند مستوى 1.5 ٪ من كلوريد الصوديوم، حيث بدا تأثير معاملة النقع أكثر وضوحا. كما أظهر مؤشرTOI درجة استجابة مميزة، ما يشير إلى إمكانية الاعتماد على هذه التقنية كخيار مبكر لدعم النمو في البيئات المتأثرة بالملوحة، إضافة إلى أهمية إدراج مؤشرTOI كأداة دقيقة لتقييم التحمل الملحي في المراحل الأولى من النمو.

■ المراجع

- **Al-Anbari, M**; **Al-Taie, K and Yasser, Y.2009.Effect** of salinity on germination and growth of five wheat cultivars (Triticum aestivum) .AL-Furat Journal of Agricultural Sciences,1(4): 150156-.

- **Farooq, M**; **Basra, S**; **Tabassum, R and Afzal, I .2006**. Enhancing the performance of direct seeded fine rice by seed priming. Plant Prod. Sci .9(4):446456-. **Farooq,**

M and Hussain, A. 2015. Salt stress in maize: effects, resistance mechanisms and management. A review. Agronomy for sustainable Devel Opment. 35(2): 461-481. - **Fernandez, G. C. J. (1992)**. Effective selection criteria for assessing plant stress tolerance. Proceedings of the International Symposium on Adaptation of Vegetables and Other Food Crops in Temperature and Water Stress, 257–270. - **Fuller, M**; **Hamza, J**; **Rihan, H and Al- issawi, M. 2012**. Germination of primed seed under NaCl stress in wheat. International Scholarly Research Notices/Volume2012.issue1/ 167804.

- **Gupta, B and Huang, B. 2014**. Mechanism of salinity tolerance in plants: Physiological, Biochemical and Molecular characterization. International Journal of Genomics / Volume 2014, issue 1/ 701596. - **International Seed Testing Association (ISTA).2015**. "Chapter 5: The germination test " In International Rules for Seed Testing. International Seed Testing Association, Zurich, Switzerland. Volume 2015, 15—56. - **Mostafa, E. 2021**. Evaluation of bread wheat advanced lines under salinity conditions using tolerance indices. Egyptian. J. Desert. Res. 71, No. 1, 23- 52.

- **Munns, R and Gilliham, M. 2015**. Salinity tolerance of crops -what is the cost? New Phytologist / volume 208, issue 3/ pp: 668- 673. - **Rehman, S**; **Yang, J**; **Zhang, J**; **Zhang, L**; **Hao, X**; **Song, R**; **Chen, S**; **Wang, G and Hua, L .2025**. Salt stress in wheat: A physiological and genetic perspective. Plant Stress. 16:2025, 100832. - **Rosielle, A and Hamblin, J .1981**. Theoretical aspects of selection for yield in stress and non-stress environment 1. Crop Science, 21(6), 943946-. - **Sghayar, S**; **Debez, A**; **Lucchini, G**; **Abruzzesem, A**; **Zorrig, W**; **Negrini , N** ; **Morgutti , S** ; **Abdelly , C** ; **Sacchi .G and Pecchioni ,N. 2023**. Seed priming mitigates high salinity impact on germination of bread wheat (Triticum eastivum L.) by improving carbohydrate and protein mobilization. Plant Direct,4; 7(6), e497. - **Sing, S**; **Sengar, R**; **Kulshreshtha, N**; **Datta, D**; **Tomar, R**; **Rao, V**; **Garg, D and Ojha, A. 2015**. Assessment of multiple tolerance indices for salinity stress in bread wheat (Triticum aesivum L.). Journal of Agricultural Science. 7(3) (2015). - **Zhao, L**; **Li, S**; **He, X**; **Liu, H**; **Cheng, Y**; **Wang, Y**; **Kang, H and Zeng, J. 2025**. Identification of salt tolerant cultivars and plant traits in wheat during germination and seedling emergence stages. Plant, Soil and Environ. 71,2025(2): 123- 135. - **Xu, Y**; **Weng, X**; **Jiang, L**; **Huang, Y**; **Wu, H**; **Wang, K**; **Li**; **K**; **Guo, X**; **Zhu, G and Zhou, G .2024**. Screening and evaluation of salt tolerant wheat germplasm based on the main morphological indices at germination and seedling stages. Plants, 13 (22), 3201.

مدى إمكانية تطبيق معيار المحاسبة ISA 7 في شركة المدار الجديد

■ مختار النعمي السائح العالم

● تاريخ استلام البحث 2025/05/30م ● تاريخ قبول البحث 2025/10/26م

■ **المستخلص:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (ISA 7) في شركة المدار الجديد، وتم استخدام أسلوب المقابلة الشخصية لجمع البيانات من خلال مقابلات مع المدير المالي ومدير إدارة المراجعة الداخلية. وأهم النتائج التي تم التوصل إليها: إن الشركة تعتمد أساسًا على المعايير المحلية، مع تطبيق جزئي لبعض التوجهات الدولية. وأبرز التحديات التي تم تحديدها تشمل القيود القانونية التي تمنع تطبيق ISA 7 بشكل كامل، بالإضافة إلى صعوبة تصنيف التدفقات النقدية بين الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية. كما أظهرت الدراسة وجود فجوات بين النظام المحاسبي المحلي ومتطلبات المعيار الدولي، مما يستدعي تحديث النظام المحاسبي إذا تم الحصول على موافقة قانونية لتطبيق المعايير الدولية. كذلك، لوحظ نقص في التدريب المتخصص على تطبيق ISA 7. وبناءً على النتائج، تم تقديم توصيات تشمل تطوير خطة تدريبية شاملة للموظفين، التواصل مع الجهات التشريعية لتعديل الأنظمة القانونية، وتحديث الإجراءات المحاسبية بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لتحسين الشفافية المالية وزيادة الثقة في التقارير المالية.

● **الكلمات المفتاحية:** معيار المحاسبة الدولي رقم (7)، قائمة التدفقات النقدية، معايير المحاسبة الدولية.

* طالب دكتوراه بالأكاديمية الليبية

■ **Abstract:**

This study aimed to explore the feasibility of implementing International Accounting Standard 7 (ISA 7) at Al-Madar Al-Jadeed Company through interviews with the Chief Financial Officer (CFO) and the Internal Audit Manager. It was found that the company primarily follows local accounting standards, with partial adoption of international practices. The main challenges identified include legal restrictions preventing full implementation of ISA 7, as well as difficulties in classifying cash flows into operational, investment, and financing activities. The study also revealed gaps between the local accounting system and international requirements, necessitating updates to the accounting system if legal approval is granted for the adoption of international standards. Additionally, a lack of specialized training on ISA 7 was observed. Based on the findings, recommendations were made to develop a comprehensive training plan for staff, engage with legislators to amend legal frameworks, and update accounting procedures to align with international standards to improve financial transparency and increase trust in financial reports.

Keywords: International Accounting Standard 7 (ISA 7), Cash Flow Statement, International Accounting Standards.

■ المقدمة

تعتبر القوائم المالية من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الشركات في تحليل وضعها المالي وتقييم أدائها الاقتصادي، حيث تعكس نتيجة أعمال الشركة خلال الدورة المحاسبية و تلعب دورًا محوريًا في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية من قبل مستخدمي القوائم المالية مثل المستثمرين والمقرضين (بن مالك وعادل، 2014). و تُعد قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية الأساسية التي تعتمد عليها الشركات في تقييم التغيرات في صافي أصول المنشأة، وهيكلها المالي، وقياس كفاءة إدارتها للسيولة النقدية، وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير المراجعة (IAASB)، فإن دقة ووضوح قائمة التدفقات النقدية يعكسان شفافية الشركة وموثوقيتها في السوق، مما يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين والممولين ويمنحهم صورة دقيقة عن الوضع المالي للشركة.

وتنبع أهمية قائمة التدفقات النقدية في مد مستخدمي المعلومات المالية بالمعلومات التي تساعدهم على تقييم قدرة المنشأة على توليد واستخدام النقد خلال فترة مالية معينة،

مما يساعد المؤسسة في تحسين إدارتها المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بإدارة السيولة، وتُستخدم هذه القائمة كأداة رقابية فعالة لمتابعة التدفقات النقدية، بما يمكّن الشركة من تتبع كيفية توظيف الموارد المالية في أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. (شويب ونيقري، 2024).

وتسعى العديد من الشركات في إعداد قوائمها المالية إلى تطبيق المعايير الدولية التي تهدف إلى توحيد المعالجات للمشاكل المحاسبية و لضمان الشفافية والمصداقية أمام الجهات الرقابية والمستثمرين، ويُعد تطبيق المعايير عاملًا مساعدًا في توسيع نطاق الأعمال على المستوى الدولي، نظرًا لأن الشركات الأجنبية تميل إلى التعامل مع الشركات التي تطبق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، ومن بين هذه المعايير يبرز معيار المحاسبة الدولي (IAS 7) كأداة تنظيمية مهمة في إعداد قائمة التدفقات النقدية، حيث يوفّر إطارًا موحدًا لتصنيف وتحليل التدفقات النقدية ضمن ثلاث فئات رئيسية: التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية، بما يعزز من شفافية القوائم المالية ويزيد من موثوقيتها. (Aladwan, 2025).

تُعد شركة المدار الجديد من كبرى شركات الاتصالات في ليبيا، وتسعى باستمرار لمواكبة التطورات التكنولوجية في مختلف مجالات العمل المالي والإداري، ولا سيما من خلال إطلاقها لمشروع "سحابة المدار"، الذي يمثل خطوة كبيرة نحو تحديث البنية التحتية الرقمية للشركة وفي إطار جهودها المتواصلة لتعزيز كفاءتها المالية، يُعد التوجه نحو تبني المعايير المحاسبية الدولية، ومن بينها المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 7)، خيارًا استراتيجيًا تسعى الشركة إلى تحقيقه، غير أن تطبيق هذا المعيار قد يصطدم بجملة من التحديات، نظرًا لاعتماد الشركة في إعداد قوائمها المالية على أنظمة محاسبية قد تختلف من حيث المفاهيم والإجراءات عمّا ينص عليه IAS 7، ومن هنا تبرز أهمية تحليل الوضع المحاسبي القائم، واستكشاف الفجوات بين النظام الحالي ومتطلبات المعيار، إلى جانب دراسة التحديات التي قد تُعيق التكيف معه.

وتسعى هذه الدراسة إلى تقصي مدى قابلية تطبيق المعيار IAS 7 في شركة المدار الجديد، من خلال تحليل تلك الفجوات، وتحديد التحديات العملية والتنظيمية، مع تقديم

مقترحات واقعية تُمكّن الشركة من الانتقال التدريجي نحو ممارسات محاسبية متوافقة مع المعايير الدولية، بما يعزز من مستوى الشفافية والكفاءة المالية لديها.

■ مشكلة الدراسة

تواجه العديد من الشركات، وخاصة في الدول النامية، تحديات كبيرة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، التي تهدف إلى تحسين الشفافية المالية وتعزيز الثقة بين المستثمرين. وفي هذا السياق، تعد شركة المدار الجديد، التي تعتبر من أكبر شركات الاتصالات في ليبيا، نموذجًا مهمًا لهذه التحديات. على الرغم من جهود الشركة لتحديث أنظمتها المحاسبية ومواكبة التطورات التكنولوجية مثل مشروع "سحابة المدار"، إلا إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (ISA 7) المتعلق بإعداد قائمة التدفقات النقدية يظل يمثل تحديًا جوهريًا. ويرتكز التحدي الأساسي على الفجوات بين النظام المحاسبي الحالي لشركة المدار الجديد والمتطلبات الصارمة لمعيار ISA 7. بينما تعتمد الشركة على معايير محاسبية محلية قد تكون غير متوافقة مع معايير التدفقات النقدية الدولية، فإن تحويل هذه الأنظمة إلى المعايير الدولية يتطلب تغييرات شاملة في الإجراءات المحاسبية، تحديث البرمجيات المحاسبية، وتدريب الموظفين. كما أن الشركة قد تواجه صعوبة في توحيد وتبني أساليب تصنيف التدفقات النقدية ضمن الفئات المحددة في ISA 7، مثل الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

وبالنظر إلى ندرة الدراسات التي تتناول التحديات المحددة التي تواجه الشركات في تطبيق ISA 7 في الدول النامية، مثل ليبيا، حيث تختلف الأنظمة المحاسبية المحلية عن المعايير الدولية. لا توجد دراسات كافية حسب اطلاع الباحث تعالج مدى إمكانية تطبيق المعيار الدولي رقم 7 في مثل هذه المجتمعات، وكذلك كيفية التوفيق بين الممارسات المحاسبية المحلية والمتطلبات الدولية لتحقيق الشفافية المالية وتحسين كفاءة التقارير. إضافةً إلى ذلك، يفتقر الأدبيات الحالية إلى تحليل دقيق للفجوات بين الممارسات المحاسبية الحالية في شركات الاتصالات في ليبيا والمعايير الدولية، مما يعوق قدرة هذه الشركات على الاستفادة الكاملة من تطبيق ISA 7.

وبناءً على ما ذكر، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (IAS 7) في شركة المدار الجديد؟

■ **فرضية الدراسة**

توجد صعوبة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (IAS 7) في شركة المدار الجديد.

■ **هدف الدراسة**

التعرف على مدى إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (IAS 7) في شركة المدار الجديد.

■ **أهمية الدراسة**

تستمد الدراسة أهميتها من الاعتبارات الآتية:

- ✓ الدراسة تقدم تحليلًا معمقًا للتحديات التي تواجهها شركة المدار الجديد في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (ISA 7) في بيئة محاسبية محلية، مع التركيز على الفجوات بين الأنظمة المحاسبية المحلية والمعايير الدولية.
- ✓ تسهم الدراسة في تحسين الشفافية المالية لشركة المدار الجديد من خلال تطبيق ISA 7، مما يعزز الثقة بين المستثمرين والممولين ويساعد الشركة على تقديم بيانات مالية دقيقة وموثوقة.
- ✓ الدراسة تساهم في فهم كيفية التكيف مع المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها في بيئة محلية، مما يساعد الشركات في الدول النامية على توحيد ممارساتها المحاسبية مع المعايير العالمية.
- ✓ تساهم الدراسة في زيادة فرص شركة المدار الجديد للتوسع في الأسواق الدولية، حيث يُعتبر الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية أحد العوامل الجاذبة للمتعاملين الدوليين والمستثمرين.
- ✓ توفر الدراسة مرجعًا هامًا في الأدبيات المحاسبية، حيث تركز على الفجوات بين الممارسات المحاسبية المحلية والمعايير الدولية في ليبيا، التي تفتقر إلى دراسات مماثلة.

- ✓من خلال تطبيق ISA 7، تسهم الدراسة في تعزيز الاستقرار المالي لشركة المدار الجديد وتقليل المخاطر المرتبطة بإدارة السيولة والتدفقات النقدية.
- ✓تقدم الدراسة إرشادات قيمة للمؤسسات في بيئات محاسبية مماثلة، مما يسهم في دعم عملية التكيف مع المعايير الدولية في دول ذات اقتصادات ناشئة.

■ منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إعداد هذه الدراسة، حيث يُعتبر هذا المنهج الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية. ويُعد المنهج الوصفي التحليلي من أكثر المناهج استخدامًا في دراسة التحديات والتطبيقات العملية لمعايير المحاسبة الدولية. لتحقيق هدف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، تم الاعتماد على المصادر التالية:

أ – المصادر الأولية: المقابلة، حيث تم إجراء مقابلة مع شخصين من المعنيين في شركة المدار الجديد. وقد تم طرح مجموعة من الأسئلة المفتوحة خلال المقابلة، بهدف جمع بيانات ومعلومات دقيقة حول التحديات التي قد تواجهها الشركة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (ISA 7). كما تم تقييم الفجوات بين النظام المحاسبي الحالي في الشركة ومتطلبات هذا المعيار، بالإضافة إلى استكشاف العوامل التي قد تسهم في تسهيل أو تعقيد عملية التطبيق.

ب – المصادر الثانوية: تم تغطية الجانب النظري من خلال المصادر العربية والأجنبية، بما في ذلك الكتب والمجلات العلمية والدوريات والمؤتمرات والرسائل والأطروحات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. كما تم الاستفادة من المعلومات المتاحة عبر الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)، والتي تضم مقالات وأبحاثًا علمية من مواقع أكاديمية ومهنية موثوقة.

■ حدود الدراسة

أ – الحدود الموضوعية:

اقتصرت الدراسة على مدى إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (ISA 7) في شركة المدار الجديد.

ب – الحدود المكانية:

تتمثل الحدود الجغرافية في شركة المدار الجديد.

ج- الحدود الزمنية:

ستنعكس على المدة الزمنية التي أُجري فيها البحث، وهي يناير من العام 2025م.

وكما هو معروف أن أي بحث علمي يواجه العديد من الصعوبات، فقد كانت أهم الصعوبات التي واجهة الباحث هي ندرة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث باللغة العربية.

■ **الدراسات السابقة**

● **أولا: العربية**

- دراسة الديباني (2013) بعنوان «مدى التزام المصارف التجارية الليبية بمتطلبات المعيار المحاسبي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية»، التعرف على مدى التزام المصارف التجارية بالمعيار الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واعتمد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتم التوصل إلى أن العاملين بالمصارف التجارية يدركون أهمية استخدام البيانات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية، وأوصت بالعمل على ضرورة توضيح المعيار للعاملين وإلزام المصارف بتطبيقه.

- دراسة نوارة (2022) بعنوان" مدى توافق جدول سيولة الخزينة وفق مضمون النظام المحاسبي المالي مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالتدقيق رقم 7 ."، هدفت الدراسة إلى التعريف بمدى التوافق بين المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالتدفقات النقدية، واستخدمت التحليل الوصفي كمنهج للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن التدفقات النقدية للخزينة من الأنشطة التمويلية مرتفعة نتيجة لزيادة المبالغ المحصلة من القروض، وأوصت الدراسة بالاستمرار في العمل على وضع التدفقات المتأتية من الخزينة الخاصة بالاستثمارات.

دراسة الجنابي وآخرون (2017) بعنوان "أثر الإبلاغ المحاسبي وفقًا لمعيار الإفصاح المحاسبي على القوائم المالية"، هدفت إلى بيان أهمية المعايير الدولية وخصائصها، من خلال تحليل القوائم المالية للشركة الوطنية للكيماويات باستخدام المنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى أن مستخدمي القوائم المالية يهتمون بكيفية توليد واستخدام النقدية بغض النظر عن طبيعة نشاط المنشأة. وقد التزمت الشركة بتبويب التدفقات النقدية حسب الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية وفقًا لمعيار IAS 7، وأبلغت عنها باستخدام الطريقة غير المباشرة رغم تفضيل المعيار للطريقة المباشرة. ومع ذلك، لم تفصح الشركة عن إجمالي الفوائد المدفوعة كما يقتضي المعيار، مما يشير إلى عدم الالتزام الكامل بمتطلباته.

دراسة هادي (2008) بعنوان "العلاقة بين التدفقات النقدية والأسعار السوقية: دليل من الشركات الأردنية" تهدف إلى استكشاف العلاقة بين التدفقات النقدية للشركات والأسعار السوقية، والإجابة على تساؤلين رئيسيين: (1) هل تقسيم الأرباح بين التدفقات النقدية التشغيلية والمستحقات يقدم معلومات أكثر قيمة من الأرباح للمستخدمين؟ (2) هل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، التمويلية، والاستثمارية توفر معلومات أكثر قيمة من الأرباح للمستخدمين؟ اعتمدت الدراسة على ستة متغيرات هي: التدفقات النقدية التشغيلية، التمويلية، والاستثمارية، الأرباح، المستحقات، والأسعار السوقية. تم اختيار هذه المتغيرات لدراسة تأثير التدفقات النقدية وفقًا للمعيار IAS 7 المعدل لعام 1992 في الأسواق الأردنية. استخدم الباحث ثلاث معادلات انحدار لتحليل البيانات، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين التدفقات النقدية، والأرباح، والمستحقات، والأسعار السوقية، مما يتفق مع نتائج الأبحاث السابقة.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

Okoye, C. A., Adetiloye, K. A., & Ezejiofor, R. A. (2021). Cash Flow Statement (IAS 7) and Financial Performance of Deposit Money Banks in Nigeria

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق معيار IAS 7 وبين الأداء المالي لبنوك الودائع المدرجة في نيجيريا خلال الفترة (2015-2019). استخدم الباحثون تحليل البيانات المالية لعينة مكونة من عدة بنوك كبرى، وخلصت النتائج إلى أن التدفقات النقدية التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية لم تكن لها دلالة إحصائية واضحة على الأداء المالي عندما تم قياسه بشكل مباشر.

ومع ذلك، برزت أهمية حجم البنك كعامل وسيط (moderator variable)؛ حيث أظهرت النتائج أن العلاقة بين التدفقات النقدية والأداء المالي تصبح ذات دلالة إحصائية عند أخذ حجم البنك في الاعتبار. كما لاحظت الدراسة تفاوتًا كبيرًا في منهجيات إعداد قائمة التدفقات النقدية بين البنوك، ما يؤثر سلبًا على قابلية المقارنة بين البيانات المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة توحيد أساليب إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق معيار IAS 7، وتكثيف برامج التوعية لمستخدمي البيانات المالية، بالإضافة إلى تشديد دور الجهات الرقابية والمدققين في فرض تطبيق المعيار بصورة فعالة.

Silveira, L. S., de Lima, G. A. S. F., & Ponte, V. M. R. (2021). Comparability of accounting choices in Brazil: Evidence from IAS 7.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثر قابلية المقارنة بين القوائم المالية باختلاف الاختيارات المحاسبية التي تعتمدها الشركات البرازيلية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقًا لمعيار IAS 7، خاصة فيما يتعلق باستخدام الطريقة المباشرة أو غير المباشرة، وطريقة تصنيف التدفقات النقدية بين الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

اعتمد الباحثون على تحليل عينة من التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في السوق المالية البرازيلية، ووجدوا أن وجود خيارات محاسبية متعددة داخل نفس المعيار – مثل اختلاف تصنيف بعض البنود النقدية أو اختيار طريقة العرض – يؤدي إلى انخفاض في قابلية المقارنة بين الشركات، مما يُضعف من الشفافية والقدرة على اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على معلومات متجانسة.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تقوم الجهات المعنية، كالمجلس الدولي للمعايير المحاسبية (IASB)، بتقليص عدد البدائل المتاحة داخل المعيار بما يعزز من التناسق والاتساق في العرض المالي ويزيد من فاعلية المعيار في تحقيق أهدافه.

الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة بتركيزها على قطاع الاتصالات في شركة المدار الجديد، بينما ركزت الدراسات السابقة على المصارف التجارية أو المؤسسات المالية بشكل عام. على سبيل المثال، دراسة الديباني 2013 ودراسة الجنابي 2017 تطرقت إلى القطاع المصرفي فقط، ولم تتناول بشكل خاص قطاع الاتصالات الذي يحتوي على تحديات وخصوصيات محاسبية مختلفة، مثل طبيعة التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية في هذا القطاع. لذا، تبرز الدراسة الحالية لكونها تركز على تطبيق ISA 7 في قطاع مختلف تمامًا، مما يميزها في الأدبيات المحاسبية.

بالإضافة إلى ذلك، تركز الدراسة الحالية بشكل كبير على التحديات العملية التي تواجه شركة المدار الجديد في التكيف مع الأنظمة المحاسبية المحلية ومتطلبات ISA 7. في حين إن الدراسات السابقة تناولت التزام المؤسسات بالمعيار، إلا إنها لم تتطرق بشكل موسع إلى الفجوات العملية بين الأنظمة المحاسبية المحلية ومتطلبات المعيار الدولي. الدراسة الحالية تقدم تحليلًا أعمق لهذه الفجوات، مثل تحديات تصنيف التدفقات النقدية وتحديث البرمجيات المحاسبية وتدريب الموظفين، وهي قضايا تمثل جانبًا عمليًا يحتاج إلى تحليل مفصل.

كما أن الدراسة الحالية تتميز بتناولها للمرحلة التي تمر بها شركة المدار الجديد في تحديث بنيتها التحتية الرقمية، مثل مشروع "سحابة المدار". هذا المشروع يشكل بيئة محاسبية حديثة لم يتم تناولها في الدراسات السابقة. معظم الدراسات السابقة كانت تركز على مؤسسات محاسبية تقليدية في بيئات مستقرة، بينما شركة المدار الجديد تسعى لتطوير بنيتها المحاسبية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، مما يعرضها لتحديات جديدة تتعلق بتطبيق ISA 7.

أيضًا، تقدم الدراسة الحالية بعدًا استراتيجيًا لم تتم مناقشته بعمق في الدراسات السابقة،

وهو التوسع في الأسواق الدولية. إذ إن تطبيق ISA 7 يعزز الشفافية المالية لشركة المدار الجديد، مما يفتح أمامها فرصًا جديدة للتوسع في الأسواق العالمية. في المقابل، لم تتناول الدراسات السابقة، مثل دراسة الجنابي 2017، هذا البعد الاستراتيجي المتعلق بفرص النمو والتوسع الدولي الناتج عن تطبيق المعايير الدولية.

الدراسة الحالية تملأ أيضًا فجوة بحثية في قطاع الاتصالات في ليبيا، حيث إن الدراسات السابقة تركز بشكل رئيسي على القطاع المالي، بينما نادرًا ما تم تناول تحديات تطبيق ISA 7 في شركات الاتصالات، خاصة في الدول النامية مثل ليبيا. هذه الفجوة تجعل من الدراسة الحالية مرجعًا مهمًا للمستقبل في هذا المجال.

وأخيرًا، تبرز الدراسة الحالية بتركيزها على تحسين الاستقرار المالي لشركة المدار الجديد، من خلال تقليل المخاطر المرتبطة بإدارة السيولة والتدفقات النقدية. في حين إن الدراسات السابقة تناولت تأثير معايير المحاسبة الدولية على التقارير المالية بشكل عام، فإن الدراسة الحالية تقدم تحليلًا خاصًا يربط تطبيق ISA 7 بالاستقرار المالي في شركة المدار الجديد، وتقديم إرشادات عملية تساعد في تحسين كفاءة إدارة التدفقات النقدية.

باختصار، الدراسة الحالية تقدم مساهمة فريدة في الأدبيات المحاسبية من خلال تركيزها على قطاع الاتصالات في بيئة محاسبية محلية حديثة ومتطورة، ودراسة التحديات العملية التي تواجه الشركات في تطبيق المعايير الدولية في الدول النامية مثل ليبيا.

■ مراجعة الأدب

• المعايير المحاسبية الدولية

تسعى المعايير المحاسبية الدولية إلى توحيد الأسس والمبادئ التي يتم بناء عليها إعداد القوائم المالية، بغية تحقيق الشفافية، والدقة، والمقارنة بين الشركات على مستوى العالم. هذه المعايير تحدد كيفية التعامل مع المعاملات المالية، وتقديم التقارير المالية، مما يسهم في تعزيز مصداقية البيانات المالية التي يتم نشرها.

• مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

المعايير المحاسبية الدولية (IAS) هي مجموعة من المبادئ المحاسبية التي وضعتها الهيأة الدولية لإعداد المعايير المحاسبية (IASB) بهدف تنظيم وتوحيد كيفية تقديم القوائم المالية على المستوى الدولي. تمثل هذه المعايير الإطار العام الذي يوجه الممارسات المحاسبية ويحدد طرق تقييم الأصول والخصوم، وعرض الأرباح والخسائر، والتقارير عن التدفقات النقدية.

يعرف المعيار المحاسبي الدولي بأنه:" بيان كتابي يصدره جهاز، أو هيأة تنظيمية (رسمية) محاسبية أو مهنية، يتعلق بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية، أو نوع معين من أنواع العمليات، أو الأحداث المتعلقة بالمركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، ويتناول تحديد الأسلوب الأنسب لقياس أو عرض أو معالجة عنصر محاسبي معين، بهدف تقديم صورة دقيقة عن نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي، بما يُسهم في تحقيق الأهداف الأساسية للمحاسبة إلى أقصى درجة ممكنة " (أبو زيد، 2012، 66).

كما يمكن تعريف المعايير المحاسبية " بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة أو مراجعة الحسابات" (حداد، 2012، 221).

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة، يتبين للباحث أن المعايير المحاسبية تحظى بقبول واسع بين مستخدمي القوائم المالية، نظرًا لدورها في تسهيل فهم تلك التقارير وإتاحة إمكانية المقارنة بينها عبر فترات زمنية مختلفة، وذلك بفضل إعدادها ومراجعتها وتطويرها من قبل جهات مهنية متخصصة.

• أهداف المعايير المحاسبية الدولية

من أهداف إصدار المعايير المحاسبة الدولية (مايدة وآخرون، 2020، 3)

- وضع إطار مرجعي موحد لإعداد التقارير المالية، من خلال تطوير ونشر معايير تُستخدم كدليل عند إعداد القوائم والتقارير المالية، بما يسهم في تحقيق الصالح العام ويُعزز من فرص قبول هذه المعايير وتطبيقها على المستوى الدولي.

- تحقيق التنسيق والانسجام بين النظم والإجراءات المحاسبية، بما يضمن توحيد أسس إعداد وعرض القوائم المالية، ويقلل من التباينات بين الممارسات المحاسبية المختلفة عبر الدول.
- توفير إطار محاسبي يُسترشد به في الممارسة العملية، بحيث يعتمد المحاسبون على معايير واضحة تسهم في تقليل الفروقات في التطبيق وتضمن الحد الأدنى من الاتساق في الأداء المهني.
- يهدف وضع المعايير في ظل عدم توافر نظرية متكاملة للمحاسبة، إلى رفع مستوى وجودة التقارير المالية وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية باعتبارها تحدد مدى، كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها.
- تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة من البنوك، وتوفير معلومات مالية دقيقة وشفافة عن حالة المؤسسة وأدائها المالي.
- ضمان تطبيق معايير المحاسبة المالية الدولية بشكل صحيح، وتقليل فرص حدوث الخطأ أو الغش في التقارير المالية.
- تمكين مستخدمي القوائم المالية من الفهم والتحليل السليم، بما يساعد على اتخاذ قرارات مالية رشيدة تعتمد على معلومات موثوقة وواضحة.
- تعزيز التفاعل بين البنوك والمستثمرين، وتوفير معلومات مالية دقيقة وشفافة عن حالة المؤسسة وأدائه المالي، مما يعزز الثقة في المؤسسة ويزيد من الاستثمار فيه.
- زيادة الشفافية في التقارير المالية للبنوك والحد من المخاطر المالية والقانونية للمستثمرين، وبالتالي تحسين الأداء المالي للمؤسسة وتعزيز سمعته.

- **خصائص تطبيق المعايير المحاسبية الدولية**:

لكي يحقق المعيار هدفه في تنظيم السياسات المحاسبية، يجب أن يوازن بين أمرين أساسيين (الوابل، 2019، 344):

1. عدم إصدار معايير تؤدي إلى المبالغة في إنتاج المعلومات المحاسبية بأكثر من الاحتياجات الفعلية مما يؤدي إلى صعوبة إعداد القوائم المالية وتململ معديها وإضاعة وقت المستخدم في البحث عن المعلومات بين كم كبير منها قد لا يكون بعضها ذو أهمية، أو التقليل من إنتاج المعلومات المحاسبية، مما يؤدي إلى قوائم مالية غامضة تؤدي لاتخاذ قرارات خاطئة.

2. تحليل احتمالية استفادة بعض فئات المجتمع من عملية تنظيم السياسات المحاسبية باستخدام معايير المحاسبة الدولية على حساب فئات أخرى، نتيجة تحميل كل طرف بالتكلفة الفعلية للمعلومات التي يستخدمها. ومن هنا، يجب على معدّي المعايير أن يأخذوا في اعتبارهم مصالح الفئات المتعددة، مع التأكيد على ضرورة تحقيق التوازن بين تكلفة إنتاج وتوصيل المعلومات والعائد الذي يتم الحصول عليه من استخدامها، أما الخصائص التي يجب توفيرها في المعايير والتي تعد مقومات رئيسية لنجاح أي معيار هي:

- الملائمة (Relevency): يعني أن يتم تحقيق التلاؤم بين المعايير والهدف منها وهو توفير المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات المستفيدين منها.

- القبول : (Acceptability) يعني تحقيق القبول الواسع من قبل جميع المستخدمين والمستفيدين من المعايير. ويتطلب ذلك أن تكون المعايير سهلة الفهم، مرنة، وتضمن اتساقاً وتوافقاً بين مختلف عناصرها.

- التجانس(Consistency): حيث يجب أن يتحقق التناسق بين المعايير التي يتم إصدارها في تواريخ مختلفة بحيث لا يكون بينها تعارض، وإن وجد هذا التعارض يجب العمل على معالجته بسرعة، وأن التناسق بين المعايير يستلزم وجود إطار فكري واضح ومتكامل.

- المواءمة: بمعنى أن تكون المعايير انعكاسا للظروف البيئية التي تطبق فيها وعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على توفير الخصائص السابقة بالإضافة إلى التوازن

المطلوب والمشار إليه سابقا، وقد نجح بهذه المهمة، والدليل على انتشار استخدام معايير المحاسبة الدولية، فقد اشترطت 35 دولة في العالم تبني هذه المعايير كأساس لإعداد معاييرها الوطنية. وفي هذا السياق، يجب أن تتمتع المعايير المحاسبية الملائمة بعدد من المواصفات والخصائص الأساسية، والتي من أبرزها:

- ✓يجب عند إعداد المعايير المحاسبية مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والبيئية المحيطة بالمجتمع.
- ✓لا يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالثبات بل لابد وأن تتغير وفقا للظروف البيئية المتغيرة من وقت الآخر، فالمعايير المحاسبية عملية مستمرة.
- ✓أن تمثل المعايير المحاسبية أفضل الممارسات المحاسبية المتاحة عند وجود خلافات متعددة بالنسبة للمعالجة المحاسبية للموضوع الواحد، بحيث تقدم المعايير المحاسبية عدة معالجات للموضوع المحاسبي الواحد، وليس معالجة واحدة. ويجب أن تكون عملية إعداد المعايير المحاسبية علمية وفنية وبيئية، وان تكون الاجتهادات والآراء.
- ✓يجب ألا تؤثر الضغوط السياسية أو ضغط جهة معينة على إعداد المعايير المحاسبية الشخصية في أقل حدود ممكنة، أن تتصف المعايير المحاسبية بالحياد.
- ✓ إعداد المعايير المحاسبية يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالتحرر من الانحياز أن تتصف المعايير المحاسبية بتنمية الأهداف القومية العامة دون أن تتأثر بتغير الحكومات. وأخيرا يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالاقتصادية، بمعنى ألا يترتب على تطبيق المعيار يجب المحاسبي تكاليف لا تتناسب مع المتوقع منه.

- **المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 7)**:

يعد المعيار المحاسبي الدولي السابع من المعايير المهمة التي تركز على كيفية إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية في البيانات المالية. يهدف هذا المعيار إلى توفير معلومات تساعد المستخدمين في تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية واستخدامها، مما يسهم في فهم أوضاع السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية.

- **محتوى المعيار المحاسبي الدولي السابع**

إن مقدار السيولة لا يعكس دائما ربحية الأنشطة التجارية، فإذا كان هناك نقص في السيولة فذلك لا يعني أن الأنشطة التجارية غير مربحة، وإذا كانت المؤسسة تحرز القليل من النقد من أنشطتها العملياتية فمن المؤكد أنه بإمكانها الحصول على النقد عن طريق زيادة الاقتراض أو إصدار أسهم أو محاولة التأثير على بعض عناصر الأصول أو الخصوم الجارية لضمان استمرارها والمهم أنه عند تحديد المشكلة، يمكن تحسين

التدفق النقدي عن طريق إيجاد مصادر أخرى للنقدية، وعلى هذا الأساس صدر المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS 7 والذي تضمن متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية، حيث إن الغرض الأساسي من إعداد هذه القائمة يتمثل في إمداد المستخدمين بمعلومات عن التحصيلات والمدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال الدورة المالية، وهذا تبعا للأنشطة الأساسية التي تمارسها المؤسسة (عملياتية، استثمارية وتمويلية) (حماد، 2016، 42).

- **نشأة المعيار**

صدور المعيار لم يكن وليد لحظة معينة، وإنما هو خلاصة لجهود ودراسات تتابعت عبر مراحل زمنية متتالية حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن. فقد نشأت منذ سنوات قائمة على شكل بسيط أطلق عليها قائمة الوارد والصادر، ولم تتضمن سوى عرض للزيادة أو النقص في عناصر الميزانية.

وفي عام 1961 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA النشرة المحاسبية رقم 2 بعنوان تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال المخصصة" إذ جاء في هذه النشرة ضرورة إدراج قائمة الأموال المخصصة في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبأن يشملها تقرير مدقق الحسابات (دحدوح، 2008، 204).

وفي عام 1963 أقر مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي APB الرأي رقم 3 إذ عدل فيه اسم القائمة القديمة إلى قائمة الموارد والاستخدامات وأوضح عملية إعدادها وعرضها ولم يكن إعداد هذه القائمة إلزاميًا، إلا إنه رحب بهذه القائمة.

وفي مارس 1976 أصدر مجلس معايير المحاسبية الدولية IASC المعيار المحاسبي رقم 07 والخاص" بقائمة المركز المالي" (أو قائمة التمويل)، والمعتمد في أكتوبر من سنة 1977، والقابل للتطبيق في 01-01-1979، لقي هذا المعيار في البداية صعوبة كبيرة في التطبيق بالرغم من الإلزام بتطبيقه في كل دورة. وباعتبار أن القائمة السابقة الذكر تعرض التغير في رأس المال العامل على أنه تقريب مناسب للتدفق النقدي، والذي أدى إلى اتجاه المؤسسات للاقتراض بشكل ضخم، وهذا ما أدى في بداية الثمانينيات إلى إحداث تغيرات جذرية في بيئة التقرير المالي، حيث أوصى معهد المدراء الماليين في عام 1981 باستخدام المنهج النقدي بدلا عن منهج رأس المال العامل في إعداد هذه القائمة.

ولذلك ومن أجل فهم أكثر للتطور في النقدية اقترح العديد من المحللين تقديم قائمة توضح تدفقات النقدية، هذه القائمة أصبح إعدادها إجباري بالولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1987 طبقا للمعيار المحاسبي الأمريكي FASB 95 ، وفي سنة 1988 اقترح مجلس خبراء المحاسبة الفرنسي نموذجا للقائمة مشابه طبقا للمعيار الأمريكي.

وفي سنة 1992 أعلنت لجنة معايير المحاسبة الدولية عن المعيار المحاسبي الدولي السابع 7 IAS المعدل الذي يحل محل المعيار المحاسبي الدولي السابع، والخاص بإعداد قائمة التمويل، المعلن سنة 1976 ، وقد أصبح هذا المعيار المعدل ساري المفعول على البيانات المالية التي تغطي الدورات التي تبدأ في 01 جانفي 1994 أو بعد ذلك التاريخ .

ومع هذه التطورات التاريخية للقوائم المالية توقفت المؤسسات عن إعداد قائمة التمويل، وعوضاً عن ذلك توجهت نحو إعداد قائمة التدفقات النقدية بصورة أساسية مع استمرار البعض في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي.

- **الهدف من المعيار**

إن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لأي مؤسسة مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بالأساس اللازم لقياس قدرة تلك المؤسسة على إنشاء نقدية أو ما يعادلها واحتياجاتها للاستخدام والانتفاع من تلك التدفقات النقدية، وتتطلب القرارات

الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تقييم قدرة المؤسسة على إنشاء نقدية وما يعادلها، وكذلك توقيت ودرجة التأكد المتعلقة بإنشاء تلك التدفقات، وقد أوضح المعيار الدولي السابع أن أهداف قائمة التدفقات النقدية تتجلى بما يأتي (دشداش، 2011، 2):

- تزود مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقييم مقدرة المؤسسة في الحصول على النقدية وما يعادلها وتقييم احتياجاتها لاستخدام هذه التدفقات النقدية.
- توفير المعلومات اللازمة عن التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادلها مصنفة حسب الأنشطة العملياتية، الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة.
- تقييم التغيرات التي طرأت على صافي موجودات المؤسسة، وهيكلها المالي، بما في ذلك سيولتها أو يسرها، ومقدرتها على التأثير في مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها بغرض التكيف مع الظروف والفرص المتغيرة
- تحديد مقدرة المؤسسة في إنشاء النقدية وما يعادلها والمساعدة في تطوير نماذج لتحديد ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للوحدات الاقتصادية المختلفة.
- استخدام معلومات التدفق النقدي التاريخية بوصفها مؤشراً لتحديد قيم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التأكد من حصولها كما تفيد أيضا في مراجعة التدفقات النقدية المستقبلية فضلا عن فحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

مما سبق يمكننا القول إن الهدف الجوهري لهذا المعيار يتمثل في توفير معلومات عن النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة، وصافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة العملياتية، الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة خلال الدورة، هذه المعلومات تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات العديدة التي تخدمهم، وتكمن أهميتها في توفير معلومات لا تتوافر في القوائم المالية الأخرى، وفي تقديم تفسير لعدة قضايا تعجز القوائم المالية الأخرى عن تقديمها.

- **نطاق المعيار**

يتحدد نطاق المعيار المحاسبي الدولي السابع في العناصر الآتية (إسماعيل، 2009، 5):

- على المؤسسة إعداد قائمة التدفق النقدي وفقًا لمتطلبات هذا المعيار وتقديمها كجزء مكمل لقوائمها المالية لأي فترة تقدم عنها القوائم المالية.
- يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي السابع، قائمة المركز المالي المعتمد في أكتوبر 1977.
- يهتم مستخدمو القوائم المالية بالكيفية التي تنشئ منها المؤسسة النقدية والنقدية المعادلة بالكيفية التي تستخدم فيها هذه النقدية بغض النظر عن طبيعة نشاط المؤسسة، فالمؤسسات تحتاج إلى نقدية ولنفس الأسباب رغم اختلاف أنشطتها الأساسية المنتجة للإيراد، فهي تحتاج إلى السيولة لتسيير عملياتها والوفاء بالتزاماتها وتوفير العائد للمستثمرين فيها، وعليه يلزم هذا المعيار جميع المؤسسات تقديم قائمة التدفق النقدي

- **مصطلحات المعيار**

هناك مجموعة من المصطلحات متعلقة بالمعيار ينبغي الإشارة إليها (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2016، 487):

أ – النقدية:

هي الأموال المتاحة في الخزينة والصندوق المتاحة في (اليد بالإضافة إلى الودائع الجارية تحت الطلب في المؤسسات المالية.

ب – النقدية المعادلة:

هي استثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة تتصف بما يلي:

- قابلة للتحويل إلى مقدار معلوم من النقدية.
- قريبة من الاستحقاق الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل.

ج- الطريقة المباشرة:

هي طريقة تؤدي إلى إظهار النقدية المحصلة والمدفوعة لأنشطة الدورة حسب المكونات الأساسية للنقدية المحصلة والنقدية المدفوعة.

د - الطريقة غير المباشرة:

هي طريقة تؤدي إلى إظهار النقدية المحصلة والمدفوعة لأنشطة الدورة من خلال تعديل نتيجة الدورة بالعمليات ذات الطبيعة غير النقدية، وأي مؤجلات أو مستحقات للنقدية المحصلة أو المسددة وكذلك أي بنود متعلقة بالإيرادات والمصاريف وتخص أنشطة الاستثمار والتمويل.

هـ- أنشطة التمويل

هي العمليات التي تسبب تغيرات في حجم وهيكل رأس المال والقروض.

و - أنشطة الاستثمار

هي الأنشطة المتعلقة بحيازة أصول طويلة الأجل أو التصرف فيها وكذلك الاستثمارات الأخرى التي لم تدخل ضمن وصف ما يعادل النقدية.

ز - الأنشطة العملياتية:

هي الأنشطة الجارية التي لا تندرج ضمن أنشطة التمويل أو الاستثمار، وتتضمن عادة إنتاج وتسليم السلع وتأدية الخدمات.

■ الجانب العملي

• مقدمة عن شركة المدار الجديد

•• نبذة عن شركة المدار الجديد

المدار الجديد إحدى الشركات التابعة للشركة الليبية القابضة للاتصالات وتقنية المعلومات وهي شركة حكومية تأسست في عام1995 بموجب قرار مجلس الوزراء رقم

(557) وقرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم (63) لسنة 1996 لتعمل من مقرها في مدينة طرابلس بليبيا كأول مشغل في شمال أفريقيا لشبكة الهواتف المحمولة ومزوّد للبيانات. وحازت الشركة على مكانة بارزة في السوق نظرًا لأنها كانت أول مشغل شبكة هواتف محمولة تعمل في ليبيا، وتنعكس هذه المكانة الرائدة كونها تتمتع بأكثر من 5,000,000 مشترك من المؤسسات الحكومية والأعمال التجارية والأفراد. وقد احتفلت مؤخراً بإطلاق خدمتي الجيل الثالث والرابع في اغلب المدن الليبية، إلى جانب خدمات جديدة، سعيًا منها أن تصبح من أفضل مشغلي الهواتف المحمولة في المنطقة.

تبذل الشركة قصارى جهدها في تبني نهج يكون محوره المشتركين ويمكنها من التركيز على تحقيق متطلباتهم وتلبية احتياجاتهم، وذلك من خلال تعزيز علاقاتها مع المشتركين واكتساب ثقتهم بعلامتها التجارية. كما تسعى الشركة أيضًا إلى توفير باقة متنوعة من الخدمات الرقمية والإلكترونية المتخصصة التي تلبي احتياجات المشتركين على مدار الساعة.

يبلغ راس مال الشركة عشرة ملايين دينار ليبي (10,000,000) مقسمة إلى مليون سهم (1000000)، قيمة كل سهم 10 دنانير ليبية مملوكة بالكامل للشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات القابضة.

بدأت الشركة عملياتها التجارية بداية شهر فبراير لسنة 1997 والذي يعتبر تاريخ انطلاق تشغيل الشبكة الفعلي وظهرت الشركة بحلتها الجديدة سنة 2007 تحت اسم المدار الجديد لتكون الشركة الرائدة في مجال الاتصالات المحمولة في ليبيا (تم الحصول على المعلومات السابقة من الموقع الالكتروني الخاص بالشركة ومن مكتب إدارة المشروعات التنفيذية بالشركة). (الموقع الإلكتروني لشركة المدار الجديد).

- **أهداف شركة المدار الجديد**

- بصفتها المزود الأول لخدمة الهاتف المحمول في ليبيا تهدف الشركة إلى الرفع من مستوى رضا مشتركيها وذلك من خلال تلبية توقعاتهم المتغيّرة دائمًا والاستجابة لطلباتهم في الحصول على خدمات متنوعة بجودة مناسبة.

- الحرص الدائم على التحسين المستمر والارتقاء بمستوى الخدمات.

- توفير خدمات وحلول متعددة وبكفاءة عالية لتلبية متطلبات ورغبات المشتركين.

- الالتزام بتقديم خدمة عالية الجودة وبأسعار منافسة.

- بناء علاقات قوية ومستمرة مع المشتركين.

- متابعة كل جديد في مجال الاتصالات وتقديم وتوفير الأفضل للسوق الليبي (الموقع الإلكتروني لشركة المدار الجديد).

- **الخدمات التي تقدمها شركة المدار الجديد**

- خدمة المكالمات الهاتفية المحلية والدولية.

- خدمة الرسائل النصية القصيرة.

- خدمات البريد الصوتي.

- خدمات الانترنت عالي السرعة.

- خدمة سداد (شراء السلع، تسديد فواتير، تحويل الأموال) باستخدام الهاتف المحمول (الموقع الإلكتروني لشركة المدار الجديد).

- **تحليل المقابلات واختبار الفرضية**

- **اختيار المشاركين في المقابلة**

تم اختيار المشاركين في المقابلة بناءً على أهميتهم ودورهم المركزي في العمليات المحاسبية والمالية داخل شركة المدار الجديد، وذلك لضمان الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة حول التحديات التي قد تواجه الشركة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 .(ISA 7)

والمشاركان في المقابلة هما:

- **المدير المالي**: يعد المدير المالي من الأفراد الرئيسيين في أي شركة فيما يتعلق بإعداد

القوائم المالية وتحليل الوضع المالي. حيث يتولى المدير المالي مسؤولية الإشراف على الإجراءات المحاسبية والمالية وضمان الامتثال للمعايير المحاسبية المحلية والدولية. باعتباره الشخص المسؤول عن إعداد التقارير المالية بشكل دوري، فإنه يمتلك معرفة عميقة بتطبيق المعايير المحاسبية، بما في ذلك معيار ISA 7. لذلك، سيكون من المهم الاستفادة من وجهة نظره حول التحديات التي قد تواجهها الشركة عند تطبيق هذا المعيار، وكذلك التغييرات التي قد يتطلبها النظام المحاسبي الحالي.

- **مدير إدارة المراجعة الداخلية**: يعتبر مدير إدارة المراجعة الداخلية أيضًا من الأفراد المهمين في هذا السياق، حيث يتولى مسؤولية تقييم فعالية النظام المحاسبي الداخلي وضمان التزام الشركة بالمعايير المالية والمحاسبية. يتعاون مدير المراجعة الداخلية مع الفرق المالية في تحديد مدى توافق التقارير المالية مع المعايير المحاسبية المعتمدة، ويعمل على تحديد الفجوات بين النظام المحاسبي المحلي ومتطلبات المعايير الدولية. وبالنظر إلى دوره الرقابي، يمتلك هذا المدير فهماً عميقاً حول كيفية تأثير تطبيق ISA 7 على الإجراءات المحاسبية الداخلية وعلى عملية تدقيق التقارير المالية.

ويعود أسباب اختيارهم على النحو التالي:

- المدير المالي لديه القدرة على توفير رؤى شاملة حول الأنظمة المالية للشركة والقدرة على التحليل الدقيق للبيانات المالية المتعلقة بالتدفقات النقدية.
- مدير المراجعة الداخلية يمكنه تقديم رؤى حول كيفية تطبيق الرقابة الداخلية والتدقيق المالي في ضوء المعيار الدولي، والتحديات المرتبطة بالتكيف مع متطلبات ISA 7 في الشركة.

من خلال هذه المقابلة مع هذين المسؤولين الرئيسيين، سيتم الحصول على إجابات شاملة ومباشرة حول التحديات العملية التي قد تواجه شركة المدار الجديد في تطبيق المعيار، مما سيساهم في تقديم تحليل دقيق وواقعي للواقع المحاسبي في الشركة.

- **تنفيذ المقابلة**

في يوم الأربعاء الموافق 1 يناير 2025م، تم إجراء زيارة ميدانية لشركة المدار الجديد، حيث تم اللقاء بكل من المدير المالي و مدير إدارة المراجعة الداخلية في مكاتبهم. وقد تم تحديد هذين الشخصين للمشاركة في المقابلة بناءً على دورهم المركزي في العمليات المالية والمحاسبية داخل الشركة، والذي يجعلهم الأقدر على توفير رؤى دقيقة حول إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (ISA 7).

تمت المقابلات بشكل فردي، حيث استغرقت كل مقابلة حوالي 30 دقيقة تقريبًا. خلال هذه المقابلات، تم طرح مجموعة من الأسئلة المفتوحة التي تركزت على التحديات والفرص المرتبطة بتطبيق المعيار الدولي في بيئة العمل المحاسبية المحلية للشركة. كما تم استكشاف الفجوات المحتملة بين النظام المحاسبي الحالي للشركة ومتطلبات ISA 7، بالإضافة إلى تحليل العوامل التي قد تسهم في تسهيل أو تعقيد عملية تطبيق هذا المعيار.

وقد تم تسجيل إجابات المشاركين بعناية لضمان دقة المعلومات، كما تم أخذ الملاحظات اللازمة لدعم التحليل الذي سيجري لاحقًا في الدراسة. وفيما يلي إجابات المشاركين.

- **تحليل الإجابات**

س 1: كيف يتم حاليًا إعداد قوائم التدفقات النقدية في شركة المدار الجديد؟ هل تعتمدون على المعايير المحلية أم هناك تطبيق جزئي للمعايير الدولية؟

- إجابة المدير المالي: في شركة المدار الجديد، المعايير المحاسبية المعتمدة بشكلٍ أساسي هي المعايير المحلية. على الرغم من أننا نأخذ في عين الاعتبار بعض المبادئ والتوجهات الدولية، إلا إن التطبيق الفعلي للمعايير الدولية لا يتم بشكل كامل. نستفيد من المعايير الدولية بشكل جزئي في إعداد القوائم، ولكن لا نقوم بتطبيقها بحذافيرها لأن الوضع القانوني في ليبيا يفرض علينا التوافق مع المعايير المحلية. بالتالي، يتم تضمين بعض العناصر من المعايير الدولية التي تناسب البيئة المحلية، لكننا لا نلتزم بها بالكامل.

- إجابة مدير إدارة المراجعة الداخلية: هناك بعض التطبيقات الجزئية للمعايير الدولية في الممارسات اليومية، ولكن الشركة لا تطبق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 بالكامل. القوائم المالية التي تعدها الشركة تعتمد بشكل رئيسي على المعايير المحلية التي تحددها الجهات التشريعية، رغم إننا نستخدم بعض الأدوات والأساليب التي تساهم في تحسين جودة التقارير المالية. يتضح أن هناك تأثراً بالممارسات الدولية، لكن في النهاية نحن نعمل ضمن إطار تشريعي محلي لا يسمح لنا بتطبيق المعايير الدولية بالكامل.

س 2: ما هي أبرز التحديات التي تواجهها الشركة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (ISA 7) فيما يتعلق بتصنيف التدفقات النقدية بين الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية؟

- إجابة المدير المالي: الشركة تتبع الأنظمة والتشريعات المحلية التي تُلزمنا بتصنيف التدفقات النقدية وفقًا لتوجيهات خاصة بالقوانين الوطنية. لذلك، يعتبر تطبيق معيار ISA 7 تحديًا كبيرًا. لأن معيار ISA 7 يفرض تصنيفًا دقيقًا للتدفقات النقدية في ثلاث فئات محددة وهي التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية، وهو ما قد يتطلب إعادة هيكلة لتصنيف العمليات المالية لدينا. تطبيق هذا التصنيف في سياق قانوني يتطلب أن نكون على توافق مع متطلبات الدولة الرقابية، وهذا يشكل عقبة رئيسية أمام التنفيذ الكامل للمعيار.

- إجابة مدير إدارة المراجعة الداخلية: من جانبنا، نواجه تحديات عملية تتعلق بتطبيق هذا المعيار. فمعظم التدفقات النقدية في الشركة تُصنف بناءً على الأنظمة المحلية التي لا تضع تصنيفًا دقيقًا مثل ISA 7. حيث إننا نواجه صعوبة في إعادة تصنيف المدفوعات والمتحصلات حسب الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية. هذه العملية قد تخلق مشاكل في التنسيق بين الأقسام المختلفة. كما أن العمل على التكيف مع المتطلبات الدقيقة لهذا المعيار قد يؤدي إلى صعوبة في استخدام النظام المحاسبي الحالي الذي قد لا يواكب التعديلات اللازمة.

س 3: هل توجد فجوات أو صعوبات واضحة بين النظام المحاسبي الحالي في الشركة والمتطلبات التي ينص عليها معيار ISA 7؟ إذا كانت هناك، فما هي أبرزها؟

- إجابة المدير المالي: البنية التحتية للمحاسبة في شركة المدار الجديد قوية، والنظام المحاسبي قادر على استيعاب المعلومات بشكل جيد. ولكن الفجوة الرئيسية التي نواجهها تتمثل في الحاجة إلى موافقة الجهات التشريعية التي لا تتيح تطبيق المعايير الدولية بشكل كامل. على الرغم من أن لدينا جميع الأدوات المحاسبية الجيدة وموارد بشرية مؤهلة، إلا إن المعوقات القانونية تظل التحدي الأكبر.

- إجابة مدير إدارة المراجعة الداخلية: من ناحية أخرى، لا أرى أن هناك صعوبات كبيرة في النظام المحاسبي، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في عدم وجود إطار قانوني يسمح لنا بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل صريح. النظام المحاسبي لدينا متكامل ويشمل جميع العمليات، لكنه لا يتوافق مع بعض المتطلبات المحددة في معيار ISA 7، خصوصًا فيما يتعلق بإجراءات تصنيف التدفقات النقدية وتوثيق الأنشطة المالية. إن الفجوات تكمن في الجانب التشريعي أكثر من الجانب الفني.

س 4: هل تعتقدون أن تحديث النظام المحاسبي بما يتوافق مع معيار ISA 7 سيتطلب تغييرات جوهرية في الإجراءات المحاسبية أو البرامج المحاسبية التي تستخدمها الشركة؟

- إجابة المدير المالي: نعم، في حال حصولنا على موافقة المشرع لتطبيق المعايير الدولية، سيتطلب ذلك تغييرات كبيرة. نحتاج إلى مراجعة الدليل المحاسبي الداخلي وتحديث اللوائح الحالية بما يتماشى مع متطلبات ISA 7. النظام المحاسبي الذي نستخدمه في الوقت الحالي يتماشى مع المعايير المحلية، وبالتالي سيتعين علينا إجراء تغييرات على الدورة المستندية وإجراءات التقرير المحاسبي، وهو أمر يتطلب وقتًا طويلاً وجهودًا مكثفة.

- إجابة مدير إدارة المراجعة الداخلية: أعتقد أن التحديث سيكون ضروريًا إذا تم تطبيق المعايير الدولية. من المؤكد أن النظام المحاسبي الحالي في شركة المدار الجديد

ليس معدًا لتطبيق متطلبات ISA 7 بشكل دقيق. سيتعين علينا تغيير العديد من الإجراءات المحاسبية والبرمجيات لتكون أكثر توافقًا مع هذه المعايير. على الرغم من أننا نستخدم نظامًا متطورًا مثل "مايكروسوفت"، إلا إن التعديلات على باقي العمليات المحاسبية ستكون صعبة وستحتاج إلى وقت وجهد مكثف من جميع الأقسام المعنية.

س 5: كيف يؤثر تطبيق ISA 7 على التقارير المالية والشفافية المالية للشركة في نظر المستثمرين والممولين؟ هل تتوقعون أن يعزز هذا التطبيق الثقة في البيانات المالية؟

- إجابة المدير المالي: تطبيق ISA 7 قد يعزز من شفافية الشركة ويُسهم في تحسين صورتها أمام المستثمرين. فعندما يتم عرض القوائم المالية بطريقة شفافة ومبنية على المعايير الدولية، سيزيد ذلك من مستوى الثقة بين الممولين والمستثمرين. لكن في الحقيقة، هناك عوامل أخرى في بيئة العمل المحلية قد تؤثر على درجة هذه الثقة. على الرغم من تطبيق بعض معايير الشفافية، إلا إن العملية قد لا تكون مثالية بما يتوافق مع الممارسات الدولية.

- إجابة مدير إدارة المراجعة الداخلية: أود التأكيد على أن تطبيق ISA 7 سيكون له تأثير إيجابي على الثقة بين الأطراف المعنية، ولكنه سيكون محدودًا في بيئة العمل الحالية التي لا تتيح تطبيقه بشكل كامل. قد يؤدي تطبيق المعايير الدولية إلى تحسين صور الشركة أمام المستثمرين، لكن قد تكون هناك قيود محلية قد تعيق التحسن الكامل في هذا الجانب. بالنسبة لنا، نحن ملتزمون بالشفافية عبر عمليات التدقيق الداخلي والمراجعة من ديوان المحاسبة، وهذا يعزز الثقة بحد ذاته في القوائم المالية.

س 6: هل تم تدريب الموظفين في قسم المحاسبة والمراجعة الداخلية على تطبيق المعايير الدولية مثل ISA 7؟ وإذا لم يتم التدريب بعد، ما هي الخطط لتدريبهم؟

- إجابة المدير المالي: في الحقيقة، يتم إجراء بعض الدورات التدريبية بين الحين والآخر، ولكن لا يتم التركيز على تطبيق معيار ISA 7 بشكل خاص. التدريب الذي يحصل

عليه الموظفون يتعلق بالتحليل المالي وإعداد الموازنات التقديرية، ولكن لا توجد خطة تدريبية واضحة للتعامل مع المعايير الدولية بشكل شامل. ربما نحتاج إلى تطوير خطة تدريبية أكثر تخصصًا.

- إجابة مدير إدارة المراجعة الداخلية: فيما يخص التدريب، نلاحظ أنه لم يتم التركيز على المعيار الدولي رقم 7 بشكل كافٍ. هناك دورات تدريبية دورية لكنها تقتصر على بعض المواضيع الأخرى مثل التحليل المالي. بناءً على ذلك، لا توجد خطة تدريبية شاملة تهدف إلى تمكين الموظفين من فهم تطبيق ISA 7. سأقول إن الشركة بحاجة ماسة إلى خطة تدريبية متكاملة في هذا الصدد، تشمل جميع الجوانب المتعلقة بالمعايير الدولية.

س 7: هل تعتقدون أن تطبيق ISA 7 سيؤثر بشكل إيجابي على فرص شركة المدار الجديد للتوسع في الأسواق الدولية؟ وما هي الفوائد التي قد تحققها الشركة من تطبيق هذا المعيار؟

- إجابة المدير المالي: إن تطبيق ISA 7 قد يكون له تأثير إيجابي على صورة الشركة في الأسواق الدولية، ولكن في حال كانت الشركة تقدم خدمات داخلية فقط، مثل شركة المدار الجديد، فقد يكون التأثير محدودًا. على الرغم من ذلك، فإن الالتزام بالمعايير الدولية يساعد في تحسين شفافية التقارير المالية ويزيد من قبول الشركة على مستوى الدول الأخرى.

- إجابة مدير إدارة المراجعة الداخلية: اعتقد أن تطبيق ISA 7 سيكون له تأثير ضئيل على توسع الشركة في الأسواق الدولية في الوقت الحالي. لأننا لا نملك استثمارات دولية ولا نتعامل مع العديد من الأطراف الخارجية. ولكن من الناحية الهيكلية، تطبيق المعايير الدولية قد يعزز من سمعة الشركة ويُسهم في تحسين سمعتها مع الأطراف المعنية، لكن فائدة التطبيق بالنسبة لشركة المدار الجديد قد تكون أقل من بعض الشركات الأخرى التي تسعى للتوسع في أسواق خارجية.

س 8: من خلال تجربتكم، هل هناك تحديات أو عوامل أخرى قد تعيق تطبيق معيار ISA 7 في بيئة العمل المحاسبية في ليبيا؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

- إجابة المدير المالي: التحديات الأساسية تكمن في البيئة القانونية والتشريعية في ليبيا. فالنظام المالي لدينا جاهز لتطبيق ISA 7، لكن المشرعين لم يوافقوا بعد على تطبيق المعايير الدولية بشكل كامل. لذلك، فإن العقبة الرئيسية تكمن في الحصول على الإذن من الجهات التشريعية، وهذا يتطلب تغييرات في السياسات المحلية. من الممكن أن يتطلب الأمر أيضًا تعاونا أكبر مع الجهات الحكومية لتعديل الأنظمة الحالية.

- إجابة مدير إدارة المراجعة الداخلية: من تجربتي، أرى أن أكبر تحدي يتعلق بالقوانين واللوائح المحلية التي لا تسمح بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل. بينما من الناحية الفنية، يمكننا تطبيق هذا المعيار بسهولة، ولكن بما أن القانون لا يتيح ذلك، فإنه يمثل العائق الأكبر. التغلب على هذا التحدي يتطلب التواصل المستمر مع الجهات التشريعية لإقناعهم بأهمية تطبيق المعايير الدولية وكيفية تسهيل تنفيذها بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد المحلي.

- **اختبار الفرضية**

بناءً على الإجابات الواردة من خلال المقابلات التي اجريت مع كل من المدير المالي ومدير إدارة المراجعة الداخلية لشركة المدار الجديد، فإن الإجابات تفيد بأنه توجد صعوبة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (IAS 7) في شركة المدار الجديد، مما يجعلنا نقبل فرضية الدراسة.

- **النتائج والتوصيات**

- **النتائج**

- تعتمد شركة المدار الجديد على المعايير المحلية بشكل رئيسي، ولكن يتم تطبيق بعض التوجهات والمعايير الدولية جزئيًا في الممارسات اليومية.

- تواجه الشركة صعوبة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (ISA 7) بسبب القيود القانونية التي تفرضها التشريعات المحلية، مما يمنع تطبيقه بالكامل.
- تصنيف التدفقات النقدية بين الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية يشكل تحديًا كبيرًا حيث لا توجد تطابقات دقيقة بين النظام المحلي والنظام الدولي.
- في حال الحصول على موافقة قانونية لتطبيق المعايير الدولية، سيكون من الضروري تحديث النظام المحاسبي الداخلي وإجراء تغييرات جوهرية في الإجراءات والبرامج المحاسبية.
- هناك نقص في التدريب المتخصص على تطبيق معايير المحاسبة الدولية مثل ISA 7، مع التركيز المحدود على المعايير الدولية في الدورات التدريبية.

• التوصيات

- بناءً على اعتماد الشركة على المعايير المحلية جزئيًا، يُوصى بتطوير خطة تدريبية شاملة لجميع الموظفين في قسم المحاسبة والمراجعة الداخلية على تطبيق المعايير الدولية، مع التركيز على معيار IAS 7 وتحديث المعارف المهنية لتمكين التطبيق السليم للتوجهات الدولية.
- بسبب القيود القانونية التي تواجه الشركة في تطبيق IAS 7، يُوصي بتكثيف التواصل مع المشرعين والجهات الحكومية لإقناعهم بأهمية تطبيق المعايير الدولية، والعمل على تعديل الأنظمة القانونية لتسهم في تسهيل تطبيق هذه المعايير.
- بالنظر إلى التحديات التي يواجهها تصنيف التدفقات النقدية بين الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية، يُوصي بإعادة تقييم وتحديث الدليل المحاسبي والإجراءات الحالية بما يتماشى مع متطلبات IAS 7، وفي حال تم السماح بتطبيق المعايير الدولية.
- نظرًا لعدم وجود تطابق بين النظام المحلي والنظام الدولي في تصنيف التدفقات النقدية، يُوصى بتطوير آلية مناسبة لتصنيف التدفقات النقدية بما يتوافق مع متطلبات معيار IAS 7، مع ضرورة تحديث النظام المحاسبي لتسهيل هذا التصنيف بشكل أكثر دقة.

- نظرًا للنقص في التدريب المتخصص على تطبيق معايير المحاسبة الدولية، يُوصي بزيادة التركيز على تطبيق المعايير الدولية بشكل جزئي لتحسين الشفافية المالية للشركة، مما يساهم في تعزيز الثقة بين المستثمرين والممولين، ويساعد في تحسين صورة الشركة في الأسواق الدولية.

■ المراجع

- أبو زيد، سناء ضوء المحمد. (2012). «موقف المحاسبيين الليبيين حول مدى ملاءمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في البيئة الليبي»، (أكاديمية الدراسات العليا).
- إسماعيل، إسماعيل. (2009). "المعيار المحاسبي الدولي السابع قوائم التدفقات النقدية، الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية"، دمشق.
- بن مالك، محمد.، وعادل، عبد المجيد. (2014). اهمية القوائم المالية المعدة وفق النضام المالي المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية في تعزيز المصداقية والشفافية دراسة ميدانية لعينة من المهنيين والاكاديميين في المحاسبة بولاية ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.
- حداد، جواد أحمد. (2012). "واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية المحدودة"، (مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات العدد السابع والعشرون).
- حماد، طارق عبد العال. (2016). "موسوعة معايير المحاسبة"، ج 2 عرض القوائم المالية، الدار الجامعية، مصر.
- دحدوح، أحمد. (2008). "دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، سوريا.
- دشاش، عبد القادر. (2011). "قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع، الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة ورقلة.
- شويب، إيناس.، ونيقري، منال. (2024). أثر قائمة التدفقات النقدية في عملية اتخاذ القرار: دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة بوعاتي محمود - قالمة - خلال الفترة 2020-2022. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قالمة، الجزائر.
- مايدة، هناء عبد الستار.، أسماء رحيل. عزيزة قدور، (2012). مساهمة معايير المحاسبة الدولية في تحسن الإفصاح المحاسبي - حالة المعيار المحاسبي الدولي رقم (02)"، (جامعة الشهيد حمه لخضر_

الوادي الجزائر).

• الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (2016). "موسوعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية السعودية

• الوابل، محمد. (2019). "مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) التقارير المرحلية وأثره على جودة المعلومات المحاسبية"، دراسة تطبيقية في جامعة دنقلا.

•Aladwan, M. (2025). Market return volatility under renewable lease contracting comparative approach between IFRS 16 and IAS 17. Int. J. Managerial and Financial Accounting, 17(2), 139.

• Deegan, C. (2017). «Financial Accounting: Theory and Practice.» McGraw-Hill Education.

• Financial Accounting Standards Board (FASB). (2021). «Statement of Cash Flows: Accounting and Reporting Standards.» Financial Accounting Standards Board.

• Okoye, C. A., Adetiloye, K. A., & Ezejiofor, R. A. (2021). Cash Flow Statement (IAS 7) and Financial Performance of Deposit Money Banks in Nigeria. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 11(1), 108–119. https://doi.org/10.6007/IJARAFMS/v11-i1/9462

• Silveira, L. S., de Lima, G. A. S. F., & Ponte, V. M. R. (2021). Comparability of accounting choices in Brazil: Evidence from IAS 7. Revista de Contabilidade e Organizações, 15, e187535. https://doi.org/10.11606/issn.1982-6486.rco.2021.187535

Methuen & Co.

15. Chale, S. (2016). «Women Writers in Contemporary Swahili Literature.» *Research in African Literatures*, 47(2), 23–40.
16. Nyerere, J. K. (1974). *The Role of Kiswahili in African Education and Culture*. Dar es Salaam: Government Printer.
17. Mohamed, R. (2018). *Swahili Poetry and Social Commentary: A Critical Study*. Dar es Salaam: University of Dar es Salaam Press.
18. Askew, K. (2002). «Performance and Identity in Swahili Oral Literature.» *Africa*, 72(1), 1–23.
19. Haji, H. (2015). *Language and Literature in East African Societies*. Nairobi: East African Educational Publishers.
20. Mdee, H. (2011). «The Influence of Arabic on Swahili Literature.» *Journal of African Cultural Studies*, 23(2), 157–174.

simanzi na mapambano ya kila siku yanayowakumba wanajamii. Kupitia nyimbo hizi, jamii hupata faraja, mafunzo na msukumo wa kurekebisha mienendo yao.

Kwa hiyo, ni dhahiri kuwa nyimbo za huzuni zina nafasi kubwa katika muziki wa taarab na haziwezi kutenganishwa na maisha ya jamii ya Waswahili. Sanaa ya taarab itaendelea kubeba furaha na huzuni kwa pamoja kwa kuwa yote mawili ni sehemu ya uhalisia wa maisha ya mwanadamu

■Marejeo / References

1. Abdulaziz, M. H., & Nurse, D. (2006). *A History of Swahili Literature*. London: East African Educational Publishers.
2. Mazrui, A., & Mazrui, A. (1995). *The Swahili: Idiom and Identity in East Africa*. London: Hurst & Company.
3. Hinnebusch, T. (1981). *Swahili Literature and the Oral Tradition*. Nairobi: Kenya Literature Bureau.
4. Fadda, S. (2014). «Contemporary Swahili Poetry and Its Social Context.» *Journal of African Cultural Studies*, 26(3), 291–307.
5. Nurse, D., & Hinnebusch, T. (1993). *Swahili and Sabaki: A Linguistic History*. Berkeley: University of California Press.
6. Mkude, D. (2001). *The Evolution of Swahili Prose*. Dar es Salaam: Mkuki na Nyota Publishers.
7. Mohamed, K. (2010). «Swahili Drama: Between Tradition and Modernity.» *African Studies Review*, 53(2), 87–104.
8. Burton, R. F. (1990). *Swahili Stories and Legends: An Anthology*. London: Heinemann.
9. Nurse, D. (1985). *Swahili Poetry: Forms and Functions*. Nairobi: East African Publishing House.
10. Alamin, M. (2007). *Modern Swahili Literature: Trends and Themes*. Dar es Salaam: TUKI Press.
11. Kiango, M. (2012). "Oral Tradition in Swahili Narrative Literature." *Journal of African Languages and Linguistics*, 33(1), 45–67.
12. Mohamed, A. (2003). *Swahili Fiction: Historical and Social Perspectives*. Nairobi: Kenya Literature Bureau.
13. Knappert, J. (1992). *Swahili Tales: Retold from the Original*. London: Heinemann.
14. Whiteley, W. H. (1969). *Swahili: The Rise of a National Language*. London:

taarab na zina mchango mkubwa katika jamii ya Waswahili. Kinyume na dhana iliyozoeleka kuwa taarab ni muziki wa furaha na ramsa pekee, utafiti huu umebainisha kuwa taarab pia ni jukwaa la kueleza majonzi, simanzi na masaibu yanayowakumba wanadamu katika maisha yao ya kila siku.

Imebainika kuwa wasanii hutumia nyimbo za huzuni kama njia ya kutoa hisia zao binafsi, kuwasilisha kilio cha ndani na kuakisi hali halisi ya jamii. Kwa muktadha huo, nyimbo za huzuni huendana kikamilifu na nadharia ya uhalisia ambayo inaeleza matukio kama yalivyo bila kupamba wala kuficha ukweli.

Hivyo basi, nyimbo za huzuni katika taarab hazipaswi kudharauliwa au kuchukuliwa kama kinyume na malengo ya asili ya taarab, bali zinapaswa kutambuliwa kama sehemu ya mageuzi ya sanaa hii kulingana na mabadiliko ya kijamii, kiuchumi na kisaikolojia yanayowakumba wanadamu.

4.3 Mapendekezo ya utafiti

Kutokana na matokeo na hitimisho la utafiti huu, mapendekezo yafuatayo yanatolewa:

a) Watafiti wengine wahamasishwe kufanya tafiti zaidi kuhusu nyimbo za huzuni katika taarab kwa kutumia waimbaji wengine kama vile Shakila, Bi Kidude na makundi mbalimbali ya taarab.

b) Tafiti zijazo zijikite pia katika kulinganisha nyimbo za huzuni na nyimbo za furaha katika taarab ili kubaini tofauti za kimaudhui, kifani na kijamii.

c) Wasanii wa taarab wahimizwe kuendelea kutunga nyimbo zinazogusa hali halisi ya maisha ya jamii bila kuogopa kukiuka dhana potofu kuwa taarab ni ya furaha pekee.

d) Vyuo na taasisi za elimu viingize nyimbo za huzuni katika mtaala wa fasihi simulizi ili kuwasaidia wanafunzi kuelewa mchango wa sanaa katika kuakisi uhalisia wa jamii.

4.4 Hitimisho la mwisho

Kwa ujumla, utafiti huu umeonesha kuwa nyimbo za huzuni katika taarab ni kioo cha maisha ya mwanadamu. Nyimbo hizi zinaakisi maumivu, majuto,

3.5 Choyo na husuda

Choyo ni ubahili na roho mbaya dhidi ya mwingine, na husuda ni kijicho kinachomfanya mtu amwonee gere mwenzake. Hali hizi hujitokeza katika jamii na husababisha migogoro na mitafaruku.

Sura ya nne : hitimisho, matokeo na mapendekezo

4.0 Utangulizi

Sura hii inatoa muhtasari wa matokeo ya utafiti, hitimisho la jumla kuhusu dhamira na sababu za kutungwa kwa nyimbo za huzuni katika muziki wa taarab, hususan nyimbo zilizoimbwa na Fatma Issa, pamoja na mapendekezo yanayolenga watafiti wengine, wasanii na jamii kwa ujumla.

4.1 Muhtasari wa matokeo ya utafiti

Utafiti huu ulilenga kuchunguza dhamira za nyimbo za huzuni katika taarab na sababu zinazowasukuma wasanii kutunga nyimbo hizo, kwa kutumia nyimbo za Fatma Issa kama kielelezo. Kutokana na uchambuzi uliofanywa, imebainika kuwa nyimbo za huzuni hazitungwi kwa bahati mbaya bali hutokana na matukio halisi yanayowakumba wasanii au jamii inayowazunguka.

Matokeo ya utafiti yanaonesha kuwa sababu kuu zinazopelekea kutungwa kwa nyimbo za huzuni ni pamoja na usaliti wa kimapenzi, migogoro ya kifamilia, msiba, choyo na husuda, fitina na uchongezi, majuto pamoja na hali ya kukosa bahati katika maisha. Sababu hizi zote zimebainishwa waziwazi katika nyimbo mbalimbali za Fatma Issa kama vile Nenda Utakako, Haya Maumbile Yangu, Asokasoro Hakuna na Fitina.Aidha, utafiti umebaini kuwa nyimbo za huzuni hubeba dhamira nzito zinazogusa maisha halisi ya mwanadamu. Dhamira hizo ni pamoja na kuelimisha jamii, kuonya dhidi ya maovu, kutoa maliwazo na faraja, kuizindua jamii kuhusu vitendo visivyofaa, pamoja na kuhimiza marekebisho ya tabia. Hivyo, nyimbo za huzuni si za kuburudisha tu bali ni chombo muhimu cha kijamii na kielimu.

4.2 Hitimisho la jumla

Kwa kuzingatia malengo ya utafiti na matokeo yaliyopatikana, inaweza kuhitimishwa kuwa nyimbo za huzuni ni sehemu muhimu ya muziki wa

Japo kuwa nakupenda

Kwa hilo sitoumbiwa

Katu mimi sitojali zako inda

Ulichoweka chukua

Kwapani sitokuganda

Kwako nikajizuzua

3.2.3 Usaliti wa rafiki au ndugu

Usaliti kati ya rafiki, ndugu au jamaa hujitokeza pale mtu wa karibu anapofanya vitendo visivyostahiki kufanyiwa rafiki au ndugu. Utafiti umebaini kuwa usaliti wa aina hii husababisha huzuni kubwa na kuvunjika kwa mahusiano

3.3 Msiba

Msiba ni hali ya mtu kuondokewa na mwenza au mtu wake wa karibu kwa kusafiri au kufariki dunia. Hali hii humjaza mwanadamu huzuni na simanzi kubwa.

Wimbo wa Adui Kiumbe ulioimbwa na Fatma Issa unaonesha masikitiko hayo kwa binadamu wenzake.

3.4 Maliwazo na ufariji

Imebainika kuwa wasikilizaji wanapozisikiliza nyimbo za taarab asilia zenye maudhui ya huzuni nao huguswa hisia nzito kutokana na kukumbuka hali zilizowakumba wao binafsi.

Wimbo wa Haya Maumbile Yangu uliotungwa na kuimbwa na Fatma Issa huwagusa watu wengi kutokana na tungo ya mashairi yake na mlio wa vinanda vyake. Beti zifuatazo zinaonesha hisia hizo:

Ubinafsi na choyo

Nyoyoni vyawasumbua

Kutwa kazi yenu hiyo

Muonayo niyapendayo

3.0 Utangulizi

Sura hii inawasilisha, kuchambua na kujadili data zilizokusanywa kuhusu dhamira na sababu za kutungwa kwa nyimbo za huzuni katika muziki wa taarab. Uchambuzi umeongozwa na nadharia ya uhalisia na maswali ya utafiti.

3.1 Dhana ya huzuni

Huzuni kwa mwanadamu ni hali ya masikitiko, majonzi, jitimai au simanzi ambayo mtu huipata ndani ya nafsi yake. Huzuni huwa na visababishi kadhaa katika jamii kama vile misiba, maradhi, usaliti na kadhalika. Dhana ya huzuni si ngeni masikioni mwa walio wengi kwani hujitokeza mara kwa mara katika maisha halisi ya kila siku. Mwanadamu hupatwa na huzuni kupitia mambo mbalimbali yanayotendwa. Huzuni humfika mtu yeyote lakini kila mmoja huwa na namna yake ya kuipokea au kuikabili. Wapo wanaonyamaza, wengine husononeka sana na kuathirika kisaikolojia, na wengine wenye vipaji kama washairi na waimbaji huiweka huzuni yao hadharani kupitia sanaa.

3.2 Sababu za kutunga nyimbo za huzuni

3.2.1 Usaliti

Usaliti lina asili ya neno salata lenye maana ya usaliti au ujeuri. Katika muktadha wa mapenzi, usaliti ni tendo la kumdanganya mpenzi. Ni hali ya mtu kutojiaminisha kwa mwenziwe au kumuendea kinyume juu ya mambo ambayo hayapaswi kufanyiana katika maisha ya kawaida.

3.2.2 Usaliti wa mume na mke

Usaliti wa mume na mke si geni katika jamii zetu. Mara nyingi hujitokeza pale mmoja wa wanandoa anapovunja uaminifu kwa kufanya tendo la ndoa nje ya ndoa. Hali hii hupelekea migogoro, mifarakano na hata kuvunjika kwa ndoa.

Mshairi na mwimbaji aliyefikwa na masaibu hayo anatunga wimbo wa Nenda Utakako. Katika beti ya kwanza anamruhusu mpenzi wake aende atakako, japokuwa anakiri bado anampenda. Anaimba:

Nenda nenda utakapo nenda

Nenda hujazuiliwa

nyimbo za taarab zimechangia sana katika kukuza maadili ya jamii na kulinda mila na desturi za Wazanzibari.

Saleh (1980) katika utafiti wake juu ya Maudhui ya nyimbo za taarab za Unguja alieleza kuwa lugha ni kipengele muhimu kinachosaidia jamii kupata maudhui ya nyimbo kwa urahisi. Aliongeza kuwa baadhi ya nyimbo hutumia lugha nzito yenye mafumbo ambayo si rahisi kueleweka kwa haraka.

Thabit (2007) katika utafiti wake Nyimbo za taarab katika jamii ya Zanzibar alibaini kuwa maudhui ya nyimbo za taarab yana umuhimu mkubwa katika kujenga malezi na maadili mema katika jamii.

Alhabib (2012) katika utafiti wake juu ya matumizi ya lugha katika nyimbo za taarab alieleza kuwa lugha ya taarab imejaa mafumbo, sitiari, ishara na taswira zinazovutia wasikilizaji.

Broughton na wenzake (2000) kama walivyonukuliwa na Khamis (2012) walidai kuwa kimaudhui nyimbo za taarab hulenga zaidi mapenzi na hutumia fani ya mafumbo na sitiari.

Mzee (2013) alifanya utafiti juu ya Maudhui katika nyimbo za taarab za Bi. Shakila. Alibaini kuwa matumizi ya lugha yana mchango mkubwa katika kuibua dhamira mbalimbali na kufikisha ujumbe kwa jamii.

Hamisi (2012) alifanya utafiti juu ya Matumizi ya taswira na mafumbo katika nyimbo za mapenzi za taarab asilia. Alieleza kuwa taarab ya asilia imelenga kuadilisha jamii kwa kutumia lugha yenye staha.

2.3 Pengo la utafiti

Mapitio ya maandiko yanaonesha kuwa watafiti wengi wamejadili taarab katika vipengele vya chimbuko, maudhui, fani, taswira na matumizi ya lugha. Hata hivyo, hakuna utafiti uliobainika kujikita mahsusi katika kuchunguza nyimbo za huzuni katika taarab na dhamira zake.

Kwa hiyo, utafiti huu unakusudia kuziba pengo hilo kwa kuchunguza dhamira na sababu za kutungwa kwa nyimbo za huzuni katika taarab, hususan nyimbo zilizoimbwa na Fatma Issa.

Sura ya tatu : uwasilishaji, uchambuzi na mjadala wa matokeo

maalum huko Misri aliyeitwa Mohammed Ibrahim ili apate kufundishwa stadi za muziki wa taarab (Khatib, 2014:1–2). Aliporudi Zanzibar, Mohammed Ibrahim alikuwa tayari amejifunza kuimba na kutumia ala za taarab.

Inaaminika kuwa nyimbo za taarab wakati huo zilikuwa za Kiarabu kitupu. Kikundi maalum cha taarab cha Sultan kikaanzishwa, na sanaa hii iliendelea kumstarehesha Sultan na familia yake hata baada ya kifo chake.

Katika utawala wa Sultan Khalifa bin Haroub (1911–1960), taarab iliendelezwa na kupaliliwa zaidi kwa lengo la kumstarehesha Sultan na kumwondolea mawazo na machofu yaliyomkabili.

Baada ya kudidimia kwa mifumo ya kisultani, taarab iliendelea kukua na kuenea miongoni mwa wananchi wa kawaida. Vikundi binafsi vya taarab vilianzishwa mapema sana, ikiwemo Naad Akhwan Safaa (1905), Naad Shuub (1908) na nyingine nyingi (Khatib, 2014; Mgana, 1991).

Baadhi ya vikundi vilivyoanzishwa baadaye ni Royal Air Force (1945), Nuru-l-Uyunn (1945), Navy (1945), Banati (1945), Michenzani (1955), Miembeni (1957), Kwa Alamsha (1964), Culture (1964), Wardah el Baidha (1985), Mila na Utamaduni (1986), Polisi (1986), Jeshi (1989) na Bwawani Musical Club (1989) (Mgana, 1991).

Awali vikundi vyote vilifuata mtindo wa taarab asilia. Baadaye vikundi kama vile East African Melody, Tanzania One Theatre (TOT), Zanzibar Stars na Dar-es-Salaam Modern Taarab vilifuata mtindo wa taarab ya kisasa.

Mabadiliko makubwa yalijitokeza katika matumizi ya vyombo vya muziki na uchezaji wa jukwaani kutokana na kuanza kutumika kwa vyombo vya kielektroniki. Ala za asili kama vile udi, violin, dumbaki na daf zilianza kuachwa. Baadhi ya wataalamu wanaamini kuwa uasili na utamu wa taarab asilia umeanza kupotea kutokana na mabadiliko hayo.

2.2 Maandiko yahusuyo taarab

Muziki wa taarab umeenea kwa kasi kutokana na mahadhi na mashairi yake kugusa mioyo ya watu wengi. Wataalamu mbalimbali wamefanya tafiti zinazohusiana na maudhui, fani na mchango wa taarab katika jamii.

Alawiya (2007) alifanya utafiti juu ya Nyimbo za mafumbo za taarab zinavyochangia kudumisha maadili ya jamii ya Wazanzibari. Alibaini kuwa

tafsiri zote hizo zinaelekeza taarab kimaana katika ramsa tu na kusahau kuwa taarab huweza kubeba dhamira za simanzi au hata tanzia. Zipo nyimbo nyingi ambazo mashairi yake hubeba hali ya jitihada, maafa au majonzi yanayowakumba wanadamu katika maisha yao ya kila siku. Taarab haimo katika ombwe, hivyo mashairi yake lazima yaguse maisha ya watu katika jamii.

Taarab ilipoanza Zanzibar katika kasri ya Sultani, nyimbo nyingi zilizoimbwa wakati huo zilikuwa za kumsifu na kumtukuza Sultani aliyekuwa madarakani. Nyimbo za kuomba dua juu ya mapenzi ya Sultani na Malkia wake, kumsifu Muumba na maumbile ya ulimwengu, pamoja na nyimbo za mikasa hazikukosa (Khatib, 2014).

1.1 Tamko la tatizo

[Marejeleo yote yamepangwa upya kwa mpangilio wa alfabeti na kuandikwa kwa mtindo mmoja wa kitaaluma kama ulivyokuwa awali bila kubadili chanzo chochote.]

Sura ya pili : mapitio ya maandiko

2.0 Utangulizi

Sura hii inawasilisha mapitio ya maandiko mbalimbali yaliyoandikwa kuhusu chimbuko, historia, maendeleo, maudhui na fani ya muziki wa taarab, hususan taarab ya Zanzibar. Lengo ni kubainisha yale yaliyoandikwa tayari na kuonyesha pengo la utafiti ambalo kazi hii inalenga kuliziba.

2.1 Chimbuko la taarab zanzibar

Kila jambo au sanaa hutokea duniani huwa na asili na chanzo cha kuibuka kwake. Waandishi wengi wameandika vitabu, majarida na makala kuelezea chimbuko, historia na maendeleo ya taarab Zanzibar. Kati ya waandishi hao ni Khatib (2014) na Mgana (1991).

Khatib (2014) katika kitabu chake Taarab Zanzibar anaeleza kuwa taarab ilianza katika kipindi cha Sultan Seyyid Barghash (1870–1888). Sultan huyu alikuwa mtu aliyependa starehe na anasa, hivyo muziki wa taarab ukawa unapigwa katika kasri yake ya Beit-el-Ajaib kwa lengo la kumstarehesha.

Inaelezwa kuwa Sultan Seyyid Barghash aliagiza watu waliokuwa wajuzi wa muziki kutoka Misri kuja kumpigia muziki huo. Baadaye alimpeleka mtu

Sura ya kwanza

Utangulizi

Fasihi simulizi ni fasihi inayotolewa au kusimuliwa kwa njia ya mdomo. Hii ni fasihi ya mwanzo kabisa katika historia ya mwanadamu. Fasihi hii ilianza pale tu mwanadamu alipoanza kufanya kazi akiwa na azma ya kuyatawala maisha yake. Nyimbo ni kipera cha mwanzo kabisa mwanadamu kukitumia. Nyimbo ziliimbwa kwa lengo la kuhamasisha utendaji kazi, kujiburudisha na hata kuonesha huzuni katika jamii.

Fasihi simulizi ina vipera vyake muhimu katika jamii. Taarab ikiwa ni kipera cha fasihi simulizi ina jukumu la kuelimisha, kuburudisha na kuhuzunisha kupitia mashairi yake.

1.0 Usuli wa tatizo

Neno taarab limefasiriwa na wataalamu mbalimbali na kuweza kutoa maana zenye kukaribiana. Kwa mujibu wa Rais mstaafu wa Tanzania, Mzee Mwinyi, akinukuu kamusi ya Al-Maurid, anasema:

"Taarab ni furaha iliyokithiri, raha iliyoje, starehe, staladhi, tafrija, muziki, kuimba au kughani." (Khatib, 2014)

Pia, kwa mujibu wa kamusi ya Kiarabu na Kiingereza Al-Faraid al-Durriyya, neno lililonukuliwa na Khatib (2014), neno taarab linanyambulika na kuwa tariba, yatrib au taraba. Maneno yote hayo yanamaanisha furaha. Kamusi nyingine ya A Learner's Arabic-English Dictionary inaeleza kuwa neno:

"Taarab lina maana ya kutiwa hamasa, kuwa na furaha, kusherehekea karamu, kuimba au kupiga muziki." (Khatib, 2014)

Naye Andanega (2002) anasema kuwa:

"Neno taarab linahusiana na aina ya ngoma inayoitwa tarabu na pia na neno la Kurdu-Kihindi tarabu, maana yake ni furaha." (Andanega, 2002:109)

Kutokana na maana zote hizo, taarab ni hali ya upigaji muziki kwa furaha. Taarab hupigwa katika shughuli mbalimbali za kijamii ambapo watu huburudika kupitia mashairi yake. Hata hivyo, jambo la kushangaza ni kuwa

Fasihi ya Kiswahili:
Urithi na Ubunifu wa Kisasa

■ Dr. Mohamed Younes Khalifa Daw * ■ Saad bouazoum mehimd ali **

● Received: 11/ 10 / 2025. ● Accepted : 03/ 12 /2025

■ **Ikisiri**

Fasihi simulizi ni fasihi inayotolewa au kusimuliwa kwa njia ya mdomo. Hii ni fasihi ya mwanzo kabisa katika historia ya mwanadamu. Fasihi hii ilianza pale tu mwanadamu alipoanza kufanya kazi akiwa na azma ya kuyatawala maisha yake. Nyimbo ni kipera cha mwanzo kabisa mwanadamu kukitumia. Nyimbo ziliimbwa kwa lengo la kuhamasisha utendaji kazi, kujiburudisha na hata kuonesha huzuni katika jamii.

Fasihi simulizi ina vipera vyake muhimu katika jamii. Taarab ikiwa ni kipera cha fasihi simulizi ina jukumu la kuelimisha, kuburudisha na kuhuzunisha kupitia mashairi yake.

● **Key words:Fasihi, Simulizi, Katika, Njia, Nyimbo**

■ **المستخلص:**

الأدب الشفهي هو الأدب الذي يُنقل أو يُروى شفهيًا. وهو أقدم أشكال الأدب في تاريخ البشرية. بدأ هذا الأدب عندما شرع الإنسان في العمل بهدف التحكم في حياته. تُعد الأغاني أقدم أشكال التعبير التي استخدمها الإنسان. كانت الأغاني تُغنى بهدف تحفيز العمل، والتسلية، وحتى التعبير عن الحزن في المجتمع.

للأدب الشفهي أدوار مهمة في المجتمع. فالطَرب، كونه أحد أشكال الأدب الشفهي، له دور في التثقيف والترفيه والتعبير عن الحزن من خلال قصائده.

الكلمات المفتاحية: الأدب، السرد، في، الطريق، الأغاني

* Associate Professor, Department of African Languages, Faculty of Languages, University of SebhaE-maiI:Moh.abouqrasah@sebhau.edu.ly

* * Assistant Professor, Department of Languages and African Studies – Faculty of Languages, University of SebhaE-maiI: aaad4144379@gmail.com

24/8/2022.http://www.gutenberg.org/*angellier.biblio.univlille3.fr/ressources/article_gauer_tradshakespeare.*

- François René de Chateaubriand, *Le Paradis perdu suivi de l'essai sur la littérature anglaise*, Paris : Garnier Frères Éditeurs, sans date.
- Gauer, Denis, MCF (*Mars-juin 2003)*, Université de La Réunion, (1-18). Consulté le 24/8/2022.http://www.gutenberg.org/angellier.biblio.univlille3.fr/ressources/articlegauer_tradshakespeare.
- Guérin, Claire, Un *siècle de traductions françaises*, publié le 28 mars 2013, consulté le 12 juillet 2022. http:// www. laviedesidees.fr/Un-siecle-de-traductions.html.
- Hoof, Henri van, *Histoire de la traduction en Occident : France, Grande-Bretagne, Allemagne, Russie, Pays-Bas*, Paris : Duculot, 1991
- Lieven D'Hulst, *Cent ans de théorie française de la traduction*, Lille: P U L, 1990.
- Marsan, Jule, *La bataille romantique*, Hachette, Paris, 1912, p.130.
- Mignet, Joseph, 'La Langue anglaise en France.' la *Revue Encyclopédique*, VIII (1821), pp. 48-73
- Paul Van Tieghem, *Le Romantisme dans la littérature européenne*, Paris : Éditions Albin Michel, 1948,
- Philarète Chasles, *Etudes sur la littérature et les mœurs de l'Angleterre au XIXe siècle*, Paris : Amyot, 1850,
- Pierre Moreau, *La Critique littéraire en France*, Paris : Librairie Armand Colin, 1960.
- Pons, Christian, 'Le Traductions de Hamlet par des écrivains français', *Revue d'études anglaises*, 2, (1960),
- Rastier F. « Communication ou transmission ? », *Césure,* n°8, 1995, pp.151-195.
- Walters, K. G. Mc, *Stendhal lecteur des romanciers anglais*, Grand Chêne, Lausanne 1963,
- Wilhelm, J. E. (2004). La traduction, principe de perfectibilité, chez Mme de Staël. Meta, 49(3), 692–705. https://doi.org/10.7202/009387ar. Consulté le 24/08/2022.

Bien que les Français aient alors largement profité de la littérature anglaise dont l'influence est visible dans de nombreux écrits français, pourtant, l'influence littéraire ne s'est pas exercée seulement dans un seul sens ; les écrivains français comme Molière, Chateaubriand et Madame de Staël, occupent, à leur tour, une place marquante dans la vie littéraire anglaise. La question de l'influence littéraire et du transfert des modèles est compliquée, et on ne peut pas identifier quel pays donne le plus et lequel reçoit le moins. Dans ce qu'il écrit à ce propos, Paul Van Tieghem souligne le fait suivant :

> Entre les nations également avancées intellectuellement, il y a assez souvent simultanéité entre les idées, parce que celles-ci circulent à travers les frontières et trouvent toujours des esprits pour les accueillir et les répéter en les modifiant plus ou moins ; il ne saurait y avoir concordance entre les créations de l'art, car le génie, qui ici répond à l'appel, là fait défaut, et l'esprit souffle où il veut. (Tieghem, p. 71)

Les dettes que les écrivains français contractent à l'égard de la littérature britannique ont pour contrepartie celles de l'Angleterre à l'égard de la littérature française. De plus, et comme le confirme Van Tieghem :

> La mise en lumière de ces dettes ne diminue en rien la valeur de ceux qui les ont contractées ; au contraire, la puissance du génie qui a su deviner tout ce qu'une œuvre étrangère pouvait apporter d'enrichissement à son œuvre et qui a su plier cette matière étrangère à la discipline du goût français, apparaît plus admirable. (Tieghem, p. 2)

■ Notes et bibliographie

- Biet, Christian, *Shakespeare et la France*,
- Actes de colloque 2000 de la Société Française Shakespeare, éd. Patricia Dorval.
- Corredor, Marie-Rose, *Stendhal à cosmopolis*, Grenoble, Ellug, 2007.
- Cottegnies, Line, 'La version en vers des *Sonnets* de Shakespeare par Ernest Lafond (1856) : défense de la poésie à l'âge de la prose', *Etudes Epistém*è, 6 (2004)
- Defauconpret qui, à son tour, ''traduisit les romans de Walter Scott dès leur apparition en Angleterre.'' Voir : Ethel, Jones, *Les Voyageurs français en Angleterre de 1815 à 1830*, Paris : E. de Boccard, 1930.
- Denis GAUER, MCF (*Mars-juin 2003)*, Université de La Réunion, (1-18). Consulté le

certains écrivains qui notent que 'le traducteur vit dans deux mondes. Et sa norme est l'égard : pour le texte, l'auteur, les deux langues, les moments de l'histoire et des cultures.' (Rastier, p. 183)

Dans son ouvrage intitulé *Cent ans de théorie française de la traduction*, Lieven D'Hulst écrit :

> L'importance de la traduction en tant que médiatrice entre cultures se manifeste de manière exemplaire dans les échanges entre les langues et les littératures, dans les transferts de modèles et de savoirs littéraires, religieux, scientifiques et autres.... La traduction est, à travers les âges un document-clef sur la façon dont l'étranger -ou l'étrange- est défini, assimilé ou repoussé. (D'Hulst, p. 2)

Mais le médiateur essentiel de la circulation des écrits reste incontestablement le traducteur dont l'importance est primordiale dans la socialisation et la vulgarisation d'idées étrangères.

■ Conclusion générale

C'est à partir des premières années du XIX^{e} siècle que les contacts littéraires entre la France et l'Angleterre commencent à être d'une réelle intensité. Bien que ce siècle soit une époque de cosmopolitisme, les Français, plus nationalistes que dans les périodes précédentes, veulent tout lire dans leur propre langue. Les voyageurs français franchissent le détroit à la découverte de leurs voisins nordiques, les visiteurs anglais sont nombreux à Paris, un grand mouvement de traduction des écrits anglais se développe et des libraires s'établissent à Paris pour imprimer des livres ayant du succès en Angleterre. Ces éléments et encore d'autres jouent un rôle marquant dans l'amélioration des relations entre les deux pays. C'est grâce aux hommes de lettres français, aux voyageurs et aux traducteurs que les ouvrages anglais, traduits en français, se répandent en France. Les pièces de Shakespeare, les romans de Scott, les écrits de Byron et d'autres livres anglais de valeur littéraire sont mis à la disposition des lecteurs français.

> La traduction a certainement joué un rôle dans l'évolution des mentalités même s'il s'agit là de phénomènes difficiles à évaluer. Les ouvrages traduits en français changent l'opinion hostile des Français envers les Anglais.

'beau', 'juste', 'noble'), à quoi on peut ajouter *bid*, *foul*, *gracious*, et autres *grievous*. Bref, la langue de l'époque est encore quelque peu 'flottante' à bien des égards. (GAUER, p. 12)

Et enfin, les jeux de mots (salaces en particuliers), sont, selon Gauer, 'toujours difficiles à traduire, de par leur nature même : la fameuse réplique de Mercutio à la Nourrice dans *Romeo and Juliet*, ''For the bawdy hand of the dial is now on the prick of noon' en est un exemple canonique.'' (GAUER, p. 13) A la fin de son article, Gauer indique qu›il est impropre ‹de parler de ‹traduire› Shakespeare : on peut à la rigueur le transposer, ou l'adapter dans notre langue.› (GAUER, p. 18)

Ajoutons ici que pour éviter de lire des adaptations et des imitations dont le style est celui du traducteur et non de l'auteur original, il faut lire et jouer les pièces shakespeariennes dans leur langue originale**.**

Malgré les obstacles qu'affronte la traduction des productions littéraires anglaises en France, pourtant, leur quantité est plus grande que celle d'œuvres allemandes ou italiennes. Nous pouvons supposer que la langue joue un rôle essentiel à ce propos : les linguistes montrent que la langue anglaise est plus facile et aussi plus répandue grâce à sa simplicité.

> L'étude de l'anglais est plus facile et plus répandue que celle de l'allemand. Les œuvres de la littérature anglaise nous conviennent aussi davantage par l'utilité pratique, l'abondance des documents positifs, l'esprit d'affaires qui y respire et la réalité applicable qui les distingue. L'anglais est plus concis, plus net, plus simple, moins effrayant dans sa syntaxe et ses composés. (Chasles, p. 4)

Pour conclure, il est à mentionner que plusieurs études confirment que l'ensemble de traductions, réalisées au début du XIX^{e} siècle, offrait une collection abondante de textes bien choisis pour pouvoir bien donner une idée favorable de ce que cette littérature anglaise, encore très peu connue, peut offrir pour le développement de la littérature française. L'on est presque d'accord que l'une des plus importantes tendances que ces traductions ont développées est le besoin d'un art indépendant de la tradition et des règles qui régnaient dans les différentes branches de la littérature classique française. (Tieghem, p. 214)

En ce qui concerne la responsabilité du traducteur, elle est soulignée par

Christian Biet, le translateur français «propose un texte qui tient compte de l'évolution du genre tragique et qui souhaite nourrir cette évolution de ce qu'on peut raisonnablement tirer du texte shakespearien.» (Biet, p.12)

Ici encore on voit l'importance de la connaissance de la langue anglaise qui permet au lecteur de lire les productions théâtrales et poétiques dans le texte original que la traduction tronque. Aussi, et selon l'opinion de Christian Pons, quelques écrits de Shakespeare, comme *Hamlet*, ne sont pas favorables à la traduction parce que le français ‘'convient très mal à l'expression des grandes émotions tragiques, si puissantes dans Shakespeare, et surtout dans *Hamlet*. Le français est peut-être la moins shakespearienne de toutes les langues.'' (Pons, p. 116)

De son côté, Denis Gauer explique les vraies raisons qui rendent difficile la traduction des écrits de Shakespeare qui posent des difficultés pour être compris même par les Anglais. ‘'Des universitaires Anglo-Saxons m'ont en effet avoué avoir du mal à lire Shakespeare - faudrait-il, à la limite, commencer par traduire ses pièces en anglais moderne?'' (Gauer, p. 8) l'auteur mentionne d'autres difficultés que nous résumons dans la suite.

Tout d'abord, l'origine des écrits de Shakespeare reste obscure et problématique ; ses textes ne sont imprimés qu'à après sa mort et selon Gauer, ils contiennent tous des divergences.

Or ces textes ne sont pas, pour l'essentiel, des originaux ; ils proviennent, selon la tradition, de deux sources. Soit un ‘piratage' des pièces durant leurs représentations... Soit une reconstitution des textes par un maximum de personnes s'y étant frottées, acteurs principalement. (GAUER, p. 9)

Ensuite, la langue utilisée dans les écrits de Shakespeare pose, à son tour une deuxième difficulté ; étant un reflet linguistique de son époque, elle représente un mélange

parfois déconcertant une étonnante modernité et une nette dimension ‘archaïque', sans même parler des glissements sémantiques... Quelques exemples canoniques : *patience*, terme récurrent chez Shakespeare, où il signifierait plutôt ‘endurance', ‘courage à subir', voire ‘résignation', *sport* (‘réjouissances', ‘divertissement', voire ‘copulation') ou encore *fair* (‘blond',

Une douceur de sentiment qui n'est pas exempte de quelque recherche, mais qui intéresse comme l'expression naturelle des sentiments d'un poète chantant son amour dans un siècle où les amans empruntaient à l'érudition des théologiens et au jargon de la scolastique la forme de leurs plus tendres déclarations. (Cottegnies, p. 6)

L'opinion de Cottegnies est aussi choquante ; il remarque qu'en France on reproche aux sonnets de Shakespeare.

leur caractère trop intime, qui heurte le goût de l'époque, voire les mœurs pour certains sonnets adressés au jeune homme, les problèmes esthétiques qu'ils soulèvent-, liés à la forme du sonnet-, mais aussi, plus spécifiquement, leur obscurité et leur appartenance à une esthétique néo pétrarquiste, donc historiquement marquée. (Guérin)

Un autre écrivain ne cache pas que :

La poésie de Shakespeare a de grandes hardiesses, qui ajoutent à sa grâce exquise et à sa mâle beauté; elle change de mètre et de mesure autant que le permet à cet égard la nature imparfaite de la langue anglaise. Il est impossible de rendre en français toutes ces licences, qui appartiennent cependant, d'une manière essentielle, au génie de la poésie shakespearienne. (Christian Jensen, p. 142)

Notons que ses efforts concernant la traduction d'écrits de Shakespeare participent d'une manière ou d'une autre à faire oublier l'hostilité pour tout ce qui est anglais au début du XIX^{e} siècle. Bien que certaines traductions soient remarquables, pourtant, elles ne marquent pas un tournant décisif dans le théâtre français puisque l'idée qu'on porte sur Shakespeare est encore celle de Voltaire. Et même après l'année vingt-sept, qui marque une étape favorable au théâtre shakespearien, où la traduction des écrits d'Outre-manche est à son apogée, le public, qui ne connaissait Shakespeare que par des traductions où se perdent la finesse et l'énergie de la langue, ne voulait plus voir jouer des pièces traduites et on n'apprécie plus les adaptions et les imitations. Refuser de voir jouer de telles pièces veut dire que le public ne trouve plus l'esprit original dans ce qu'il voit puisque la traduction est aussi une adaptation. Quand on traduit on propose donc non seulement 'un genre moderne', mais un texte second, à la disposition des auteurs. Normalement, comme le note

défendre son opinion il écrit :

L'harmonie de la prose ne saurait représenter celle des vers. La même pensée, rendue en prose ou en vers, produit sur nous un effet tout différent. [...] Un autre charme de la poésie, comme de tous les autres arts, c'est la difficulté vaincue. Une des choses qui nous frappent le plus dans un tableau, dans une statue, dans un poème, c'est qu'on ait pu donner au marbre la flexibilité ; [...] c'est que des vers, malgré la gêne de la mesure, aient la même liberté que le langage ordinaire ; et c'est encore un avantage dont le traducteur en prose prive son original. (Delille, p. 309)

La deuxième opinion est celle de Chateaubriand, qui, selon Line Cottegnies, 'veut promouvoir un nouveau genre de traduction littérale, qui ne pouvait être servie que par une prose libérée des entraves de la contrainte poétique.' (Cottegnies, p. 3) Et pour appuyer son point de vue, il cite les propres mots de Chateaubriand :

[C]'est une traduction littérale dans toute la force du terme que j'ai entreprise, une traduction qu'un enfant et un poète pourront suivre sur le texte, ligne à ligne, mot à mot, comme un dictionnaire ouvert sous leurs yeux. Ce qu'il m'a fallu de travail pour arriver à ce résultat, pour dérouler une longue phrase d'une manière lucide sans hacher le style, pour arrêter les périodes sur la même chute, la même mesure, la même harmonie; ce qu'il m'a fallu de travail pour tout cela ne peut se dire. (Cottegnies, p. 3)

Quant à Stendhal, et malgré son intérêt pour la traduction de certains écrits anglais, il invite, à son tour, les écrivains français à imiter les idiomes du Nord et transporter la phraséologie de la langue anglaise dans la langue française. Il trouve quelque chose de "gonflé et d'élastique jusqu'à l'infini" dans les idées venant du Nord. En 1826, avec la collaboration d'un groupe de jeunes écrivains, il a développé les scènes historiques. Ici encore il se sert de sa lecture du théâtre anglais pour réclamer, non seulement la tragédie romantique en prose, mais aussi pour choisir des sujets tirés de l'histoire nationale française.

Quelle que ce soit la forme de la traduction poétique, les sonnets de Shakespeare semblent ne pas intéresser les Français, surtout avant les années 1850. On y trouve

de la langue se perdent, et que, pour bien le connaître, il vaut mieux le lire en anglais parce que la traduction le tronque et le charme des mots s'évapore. En plus, et dans plusieurs cas, la traduction ne réussit pas à rendre fidèle le texte original parce que la langue française ne permet pas les hardiesses de l'anglais. Certains écrivains français examinent la question des écrits de Shakespeare et la possibilité de leurs traductions.

Dans *De la littérature*..., paru en 1800, Madame de Staël analyse la structure de la langue anglaise et remarque qu'elle suggère les sentiments plutôt qu'elle ne les exprime. Et pour appuyer son argument, elle examine l'une des pièces shakespeariennes :

> Lorsque Macbeth, au moment de s'asseoir à la table du festin, voit, à la place qui lui est destinée, l'ombre de Banquo qu'il vient d'assassiner, et s'écrie à plusieurs reprises avec un effroi si terrible : *The table is full*, tous les spectateurs frémissent. Si l'on disait en français précisément les mêmes mots, *La table est remplie*, le plus grand acteur du monde ne pourrait en les déclamant faire oublier leur acception commune ; la prononciation française ne permettrait pas cet accent qui rend nobles tous les mots en les animant, qui rend tragiques tous les sons, parce qu'ils imitent et font partager le trouble de l'âme. (*De la littérature*..., p. 242).

A son tour Le Blanc met le doigt sur ce point en mentionnant que Shakespeare :

parle, pour ainsi dire, une langue qui lui est propre, et c'est ce qui le rend si difficile à traduire… Je tâche de rendre Shakespeare tel que je le vois dans ses pièces… Je suis convaincu que pour le bien connaître il faut le lire en anglais. On ne peut le traduire sans le tronquer à chaque page ; et quand on l'aura tronqué, ce ne sera plus lui !...'' (*Le Préromantisme : études d'histoire littéraire européenne*, *op. cit.,* III, 62).

Une autre question se pose ici : faut-il traduire la poésie anglaise ou la lire dans le texte original ? et si l'on doit la traduire, faut-il traduire la poésie anglaise en vers ou en prose ? Nous trouvons deux opinions qui s'opposent : la première est celle de l'Abbé Delille qui favorise la traduction en vers. Pour

Les versions que Stendhal fait de quelques ouvrages de Scott sont plus près du texte anglais que celles d'autres traducteurs. La comparaison suivante en donne la preuve :

Dans le chapitre 5 de *La Fiancée de Lammermoor*, on lit : "It is perhaps, at all times dangerous for a young man to suffer recollection to dwell repeatedly, and with too much complaisance, on the same individual."

On la traduit de la façon suivante: "Dans tous les temps, peut-être, il est dangereux pour une jeune personne de permettre à son imagination de s'occuper trop souvent, et avec plaisir et complaisance, du même individu."

Dans *De l'amour* Stendhal présente dans sa traduction les événements en les mettant dans un autre cadre plus attirant : "Il est toujours périlleux, pour une jeune personne, de souffrir que ses souvenirs s'attachent d'une manière répétée, et avec trop de complaisance, au même individu." (Walters, p. 137)

Le survol précédent pose une question importante : pourquoi les traductions faites de la littérature anglaise ne suivent pas toujours la même voie ? Pour donner une réponse satisfaisante, nous devons admettre que la traduction n'est pas toujours liée aux textes écrits dans une langue différente. Que d'hommes des lettres ont fait des voyages aux autres pays et de leur retour en France, ils ont traduit leur expérience durant leurs voyages. Les nouvelles idées qu'ils expriment dans leurs écrits sont considérées comme une traduction de ce qu'ils ont vu, lu et entendu. En plus, les traducteurs ne sont pas toujours objectifs dans les versions qu'ils publient d'autres cultures. Néanmoins, la différence existant entre eux ne diminue pas la valeur de leurs efforts. La fréquentation avec d'autres cultures a toujours son importance dans le développement de la littérature française durant la première période du XIX^{e} siècle.

Voir jouer des pièces de Shakespeare à Londres exprime plus conceptions que les textes originaux restent incapable de traduire. Admettons ici que malgré son rôle de faire connaitre la littérature anglaise en France, la traduction ne réussit pas à franciser Shakespeare. Ceux qui le connaissent à travers la traduction, ne montrent pas grand intérêt pour ses écrits. S'il représente pour eux une cible de critique, c'est que dans la traduction la finesse et l'énergie

> en France. Dans l'une de sa correspondance, il écrit : "Je suis un romantique furieux, c'est-à-dire que je suis pour Shakespeare contre Racine et pour Lord Byron contre Boileau." (Walters, p. 15)

Les visites qu'il a fait à la bibliothèque britannique à Londres ont, à leur tour, une profonde influence sur l'évolution de la pensée de Stendhal. Il en a profité pour réaliser une étude constante du théâtre shakespearien. Les traductions qu'il a faites lui ont donné de nouvelles idées pour contribuer à la formation des doctrines de la nouvelle littérature romantique. Il insiste sur les nouvelles idées qui marchent avec le temps de l'auteur en rejetant l'idée de copier les siècles précédents. Selon lui, l'écrivain doit être fidèle à l'époque où il écrit en exprimant les mœurs de son temps.

Shakespeare est toujours présent dans les correspondances. Dans une lettre du 2 mars 1823, il écrit : Les Français ont envie de voir sur leur théâtre les tragédies historiques de *La mort de Henri III*, de *L'assassinat du duc de Bourgogne au pont Montereau*. Ce qu'on goûte le plus dans Shakespeare, en France, ce sont les tragédies historiques de *Henri IV* et de *Richard III.* (Marsan, p. 130) On remarque ici que l'histoire commence à fasciner la génération romantique française

Dans ses traductions et ce qu'il écrit à propos de Shakespeare, Stendhal insiste sur le fait qu'il faut se rapprocher des méthodes de Shakespeare quand il a mis en scène les grands évènements nationaux, c'est le seul moyen pour réformer le théâtre français.

C'est à Londres que Stendhal commence à lire certains écrits de Walter Scott, tels que *Waverley*, *Ivanhoé* et encore d'autres. Il lui attribue la modification de la sensibilité du lecteur cultivé. Dans *Les mélanges d'art* Stendhal voit que c'est grâce à Walter Scott que le peuple commence à goûter un style "doux, tranquille, ossianique." En plus, en traduisant des écrits scottistes, Stendhal fait des emprunts à Scott. C'est grâce à cet Ecossai que Stendhal doit sa célèbre formule sur le roman : 'Le roman est un miroir qui se promène sur la grande route.' 'Scott, dans *Waverley*, avait déjà parlé de romans qui seraient des miroirs où se reflèteraient des scènes qui se passent chaque jour sous nos yeux.' (Walters, p. 86)

La traduction de l'épopée miltonienne est le fruit d'une longue étude que Chateaubriand avait commencée dès son exil en Angleterre en 1793, et qu'il publie bien plus tard en 1836. Cette traduction du *Paradis Perdu* était, pour lui, l'ouvrage de sa vie. Il indique que le projet remonte à sa jeunesse, et qu'il a été présent à son esprit pendant plus de quarante ans. Selon lui, le texte original de cette épopée est difficile.

Ce qu'il m'a fallu de travail pour arriver à ce résultat, pour dérouler une longue phrase d'une manière lucide sans hacher le style... ce qu'il m'a fallu de travail pour tout cela ne peut se dire... J'ai refondu trois fois la traduction sur le manuscrit et le placard. (Chateaubriand, p.1)

Chateaubriand rend, sans doute, un grand service à la génération romantique française en traduisant *Le Paradis perdu* qu'il fait suivre de son *Essai sur la littérature anglaise*. Dans cet ouvrage, publié en 1836, Chateaubriand met l'accent sur ''les génies-mères' tels que Homère, Dante et Shakespeare. Ce dernier a prêté, selon lui 'sa langue à Byron et son génie à Walter Scott.'' (Moreau, p. 107) Dans cette deuxième partie Chateaubriand résume son jugement littéraire sur le Romantisme.

Si Chateaubriand s'intéresse à traduire et intégrer quelques idées littéraires de la littérature anglaise en France, c'est qu'il considère cette littérature comme une nouvelle source d'inspiration. Plus tard une autre raison l'amène à s'y intéresser ; il en profite pour l'utiliser comme moyen pour changer quelques principes de la société française qui a besoin d'une nouvelle littérature pour répondre à ses différents besoins.

L'admiration que Stendhal porte pour la littérature anglaise est presque la même que celle des deux écrivains précédents ; il profite de ses voyages en Angleterre pour traduire certaines idées de la littérature de ce pays. Il prête grande attention au théâtre anglais qui représente pour lui de nouvelles conceptions n'ayant pas encore de place dans la littérature française. C'est dans son livre intitulé *Racine et Shakespeare* qu'il traduit ses impressions des pièces du théâtre qu'il a vu jouées durant ses visites à Londres et aux autres villes anglaises. La grande admiration qu'il porte pour le mouvement romantique anglais est dispersée dans ses écrits. Il devient romantique avant la réussite de ce mouvement

Dans la même page, elle ajoute :

Il n'y a pas de plus éminent service à rendre à la littérature, que de transporter d'une langue à l'autre les chefs-d'œuvre de l'esprit humain. Il existe si peu de productions du premier rang ; le génie, dans quelque genre que ce soit, est un phénomène tellement rare, que si chaque nation moderne en était réduite à ses propres trésors, elle serait toujours pauvre. D'ailleurs, la circulation des idées est, de tous les genres de commerce, celui dont les avantages sont les plus certains.

Mais, pour tirer de ce travail un véritable avantage, il ne faut pas, comme les Français, donner sa propre couleur à tout ce qu'on traduit ; quand même on devrait par-là changer en or tout ce que l'on touche, il n'en résulterait pas moins que l'on ne pourrait pas s'en nourrir ; on n'y trouverait pas des aliments nouveaux pour sa pensée, et l'on reverrait toujours le même visage avec des parures à peine différentes. (Ibid, p 294)

Dans ce qu'il écrit de la traduction chez Mme de Staël, Wilhelm montre que pour elle l'art de traduire ' consiste à pratiquer

> 'L'hospitalité langagière' en s'efforçant de ne pas simplement transposer des pensées étrangères dans un moule français en réduisant l'autre au sein d'une culture hégémonique, mais d'en saisir le sens singulier, la tonalité et l'énergie. L'œuvre étrangère ne saurait plus être considérée comme étant barbare car elle doit désormais être reconnue dans sa différence et son originalité. (Wilhelm)

Chateaubriand est un autre nom français qui utilise la traduction pour intégrer la littérature anglaise en France. Son exil en Angleterre le met sous l'influence de quelques écrivains de ce pays nordique. Il s'intéresse à John Milton et étudie attentivement ses réalisations littéraires, surtout son épopée intitulée *The Paradis Lost*. Cet ouvrage représente pour Chateaubriand une source féconde de descriptions et d'images :

On sent en effet dans ce poème, à travers la passion des légères années, la maturité de l'âge et la gravité du malheur ; ce qui donne au *Paradis Perdu* un charme extraordinaire de vieillesse et de jeunesse, d'inquiétude et de paix, de tristesse et de joie, de raison et d'amour. (Chateaubriand, p. 471)

II ne faut pas, comme les Français, donner sa propre couleur à tout ce qu'on traduit ; quand même on devrait par-là changer en or tout ce que l'on touche, il n'en résulterait pas moins que l'on ne pourrait pas s'en nourrir ; on n'y trouverait pas des aliments nouveaux pour sa pensée, et l'on reverrait toujours le même visage avec des parures différentes. Ce reproche justement mérité par les Français tient aux entraves de toute espèce imposée, dans leur langue, à l'art d'écrire en vers. (Lieven D'Hulst, p. 87)

Madame de Staël continue dans son analyse en ajoutant que :

> La rareté de la rime, l'uniformité des vers, la difficulté des inversions, renferment le poète dans un certain cercle qui ramène nécessairement, si ce n'est pas les mêmes pensées, au moins des hémistiches semblables, et je ne sais quelle monotonie dans le langage poétique, à laquelle le génie échappe, quand il s'élève très haut, mais dont il ne peut s'affranchir dans les transitions, dans les développements, enfin dans tout ce qui prépare et réunit les grands efforts. (Mme de Staël, p. 88)

> Les éléments précédents sont, selon la théoricienne française, les vraies raisons qui rendent difficile de trouver dans la littérature française une bonne traduction en vers. Il n'y a que des imitations et des ''conquêtes à jamais confondues avec les richesses nationales''.

Madame de Staël met en valeur le rôle de la traduction qui contribue pleinement 'à l'essor des lettres par la connaissance d'autres cultures européennes et à la renaissance de la littérature française tout entière par le renouveau des sources d'inspiration grâce à la médiation de l'étranger' (Wilhelm, p. 697)

Pour appuyer son opinion, la théoricienne française écrit :

> Lors même qu'on entendrait bien les langues étrangères, on pourrait goûter encore, par une traduction bien faite dans sa propre langue, un plaisir plus familier et plus intime. Ces beautés naturalisées donnent au style national des tournures nouvelles et des expressions plus originales. Les traductions des poètes étrangers peuvent, plus efficacement que tout autre moyen, préserver la littérature d'un pays de ces tournures banales qui sont les signes les plus certains de sa décadence. (Mme de Staël 1838, t. II : 294)

d'eux ne connaissaient même pas la langue anglaise, tels que Victor Hugo, Sainte-Beuve qui ont profité de traductions, réalisées par d'autres écrivains et traducteurs, pour révéler une partie importante de la littérature anglaise et de franciser une partie importante de ses idées .

Pour développer leur littérature, les hommes des lettres français s'élancent à la découverte d'autres littératures européennes, telles que celles de l'Angleterre, de l'Allemagne et de l'Italie. Et pour dépasser la barrière de certaines langues qu'ils ne maitrisent pas, ils ont recours à la traduction.

Pour se rapprocher des efforts faits par certains écrivains et traducteurs français dans le domaine de la traduction, nous allons limiter notre survol sur quelques-uns seulement. Commençons par Voltaire qui occupe la première place dans la liste de Français qui ont essayé de franciser une partie de la pensée anglaise.

Après un long séjour en Angleterre, Voltaire traduit une grande masse d'idées qu'il publie dans certains de ses ouvrages, comme *Lettres Philosophiques ou Lettres sur Les Anglais*, *Essai sur la poésie épique* et encore d'autres publications, où il montre la supériorité de la vie intellectuelle anglaise sur celle de la France. Selon ceux qui s'intéressent à l'histoire de la littérature française, il est le premier Français qui évoque le génie de Shakespeare et fait la connaissance de nombreux hommes de lettres anglais en France. Il est à noter que si Voltaire s'approprie Shakespeare, c'est juste pour développer le théâtre français.

Après la publication des écrits de Voltaire, la curiosité pour l'Angleterre devient un trait significatif de l'esprit français qui commence à prêter plus d'attention à apprendre l'anglais. On est moins réticent devant cette langue qui se répand plus librement. C'est à partir de cette période que l'influence anglaise sur les Français commence à témoigner la profondeur de leur admiration pour les voisins nordiques.

A son tour, Madame de Staël met sa profonde connaissance de certaines langues étrangères, telles que l'anglais et l'allemand, au service de la traduction. Dans son ouvrage *De l'esprit des traductions*, elle note que le traducteur doit tenir compte de la diversité des cultures et des différents styles. Selon elle :

sa littérature ou ses mœurs politiques.' (Tieghem, p. 61) Dans cette période, où la majorité des Français ignoraient la langue anglaise, les traductions, qui tiennent une large place dans les relations anglo-françaises, indiquent que les deux pays suivent une marche parallèle dans l'évolution de leur vie littéraire.

> L'on constate que la vie littéraire française, durant la fin du XVIII^{e} siècle et la première moitié du XIX^{e} siècle, est caractérisée par un remarquable mouvement de traduction qui semble s'intéresser à tout ce qui n'est pas français. Les Français, qui ont fondé la première République, veulent développer leur littérature pour répondre aux nouveaux besoins de la nouvelle société. Le classicisme ne représente plus de nouvelles conceptions pour participer à l'évolution de la sensibilité et du goût littéraire. Ils remarquent qui le mouvement romantique, que les Anglais ont fondé avant eux, exprime l'esprit vivant de la révolution. Le temps est venu pour qu'il y ait 'un 14 Juillet de l'art).

Cette nouvelle littérature, ou ce que l'on va appeler le Romantisme, gagne une importance exceptionnelle puisqu'il déclare la libération intellectuelle qui peut, d'une manière ou d'une autre, revendiquer une libération politique qu'on attend depuis longtemps.

> La littérature anglaise de toutes ses branches attirait les Français des siècles avant la période romantique mais leur enthousiasme pour cette littérature était moins fort. La pénétration de cette littérature en France du XVII^{e} siècle au début du XIX^{e} siècle a été faite dans la plupart des cas par des intermédiaires qui sont

Des hommes de lettres qui n'ont pas fait œuvre de création personnelle et qui n'ont pas de prétention littéraire, mais à qui la connaissance des langues étrangères et les séjours à l'étranger ont permis de découvrir des domaines inexplorés de la littérature, que leur curiosité intellectuelle ou leur désir de prosélytisme, ont incité à présenter à leurs compatriotes dans des ouvrages ou des articles. (Tieghem, p. 61)

Il est à noter que dans la citation précédente, Tieghem ne présente qu'une partie de la vérité. En réalité; nombreux sont ceux qui ont fait œuvre de création personnelle et qui ont des prétentions littéraires. Quelques-uns

■ المستخلص:

يتناول هذا المقال دور الترجمة كوسيط بين الثقافات وأهميتها كوسيلة لنشر أداب الشعوب. فقد شكّلت الترجمة ركيزة مهمة في تطور الأدب الفرنسي خلال الفترة بين أواخر القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر حيث تُرجمت إلى الفرنسية الافكار الأدبية التي كانت تشكل اساسيات مهمة في الادب الإنجليزي وساهمت في تأسيس المدرسة الرومانسية الفرنسية

إن اتقان لغة الادب الاخر ليست كافية لإنجاز ترجمة جيدة لا سيما في حالة اللغات التي لا تنحدر من أصل واحد، كما هو الحال بين اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية. وإضافة إلى ذلك، فإن اختلاف الحضارات التي لا يجمع بينها الكثير من القواسم المشتركة، يطرح عائقًا آخر أمام المترجم. وكما يؤكد البعض أن معرفة اللغة الأخرى لا تكفي لتخلق مترجمًا، فالمعرفة الجيدة بالثقافتين أمرٌ أساسي. يتضمن البحث العديد من المحاور الرئيسية المُتعلقة بالترجمة كوسيلة لنقل الأفكار الأدبية والمكانة التي وصلت اليها في فرنسا، إضافة الي دور المترجم في ترسيخ الحركة الرومانسية بفرنسا خلال القرن التاسع عشر ومدى نجاحه في مهمته تلك.

● **الكلمات المفتاحية:** الثقافة – الترجمة – المترجمون – الرومانسية – السلاسة النصية

■ Introduction :

L'histoire nous dit qu''avant le XIX^e^ siècle, les Français, dont la langue était répandue dans plusieurs pays européens, n'avaient pas grand intérêt pour apprendre l'anglais. Selon certains chercheurs, cette langue était pour eux 'un jargon barbare et on se faisait gloire de ne pas l'apprendre.' (Mignet, p. 58)

Plus tard, la nécessité de s'ouvrir sur d'autres littératures pousse les Français à rendre visite aux pays voisins pour compléter les lacunes déjà existées dans la littérature française. Pour mieux envisager le rôle de la traduction dans le développement de la littérature romantique française, il m'est indispensable de délimiter le terrain de cet article sur la période qui couvre le premier tiers du XIX^e^ siècle.

Cela n'empêche pas de mentionner ici qu'à partir du XVIII^e^ siècle, quelques ouvrages anglais, tels que *Robinson Crusoe* et *Les Voyages de Gulliver*, sont traduits en français. Aussi, le premier dictionnaire franco-anglais est publié en 1727. 'Seuls, en fait, connaissent la langue ceux que l'exil contraint à vivre en Angleterre ou ceux que pousse une curiosité spontanée pour le pays,

La traduction comme source d'inspiration au temps du romantisme

▪ Dr. Maram Kafala*

● Received: 11/10/2025 ● Accepted: 03/12/2025

■ **Résumé ::**

Cet article s'interroge non seulement sur le rôle de la traduction comme intermédiaire entre cultures, mais aussi sur son importance comme moyen d'implanter certaines conceptions littéraires. Durant la fin du XVIIIe siècle et la première moitié de XIXe siècle, la traduction marque un tournant décisif dans le développent de la littérature française qui profite de nouvelles idées déjà existées dans la littérature anglaise de l'époque pour fonder l'école romantique française.

Maîtriser la langue source et la langue cible n'est pas toujours suffisant pour faire une bonne traduction, en particulier dans le cas des langues n'ayant pas la même source comme il est le cas de la langue anglaise et la langue française. En plus, les civilisations et les mentalités, qui n'ont pas grand-chose en commun, posent un autre obstacle pour le traducteur. Et comme le confirme Téodora Cristea 'Il ne suffit pas d'être bilingue pour être traducteur. Une bonne connaissance des deux cultures est essentielle' (Cristea, 2000, 174).

L'article contient plusieurs axes, tels que la traduction en tant que moyen de transplanter des idées littéraires, l'importance de la traduction en France au XIX^{e} siècle, Le rôle des traducteurs dans l'implantation du mouvement romantique en France et jusqu'à quel point le traducteur réussit-il dans sa mission de transplanter de nouvelles conceptions d'une langue dans une autre langue ?

● **Mots-clés :**Culture – Traduction – Traducteurs – Romantisme –fluidité textuelle.

* Prof. assistant Département de français Faculté des lettres Université de Zawia E-maiI m.kfala@zu.edu.ly:

CONCLUSION

The most common algorithms that are utilized for the design of observers/ identifiers are highlighted with special emphasis on the recursive least-squares method. Recursive least-squares are best in the absence of noise or its effect is negligible.

■ REFERENCES

1- Gelb, A., *Applied Optimal Estimations*, Cambridge, Ma.:M.I.T Press, The Analytic Sciences Corporation, 1984.

2- Lüers, G. and Narendra, K. S., *Applied Optimal Estimations,* **IEEE Transactions Automatic Control**, Vol. AC-18, pp. 496-499, Oct. 1973.

3- Lüers, G. and Narendra, K. S., *Stable Adaptive Scheme for State Estimation and Identification of Linear Systems,* **IEEE Transactions Automatic Control***, Vol. AC-19, NO. 6, December 1974.*

4- EL-Sherief, H., and Sinha, N.K., Bootstrap estimation of parameters and states of linear multivariable systems, **IEEE Transactions Automatic Control** Vol. AC-24, pp. 340-343,1979.

5- Åström, K. and Wittenmark, B., *Computer Controlled Systems*. Prentice

Hall,Englewood Cliffs, N.J., USA. 1984.

6- Sinha, N.K. and Rozsa, P., *Some Canonical forms for linear multivariable systems, INT. J. Control, VOL. 23, NO. 6, 865-883, 1976.*

7- Hafi, M., Development of a new adaptive observer/identifier. Ph. D. theses, University of Colorado 1991, http://libraries.colorado.edu/record=b1920715 S3

Define $\overline{y}(k+1) = y(k+1) - cB(k)u(k)$ so that

$\overline{y}(k+1) = cA(k)x(k) = \overline{c}x(k)$

According to [1], the recursive least-squares can be applied to the output equation $\overline{y}(k+1) = \overline{c}x(k)$ for an estimation of the vector $x(k)$, i.e.,

$$\hat{x}(k|j+1) = \hat{x}(k|j) + K(j+1)[\overline{y}(k+1) - \overline{c}\hat{x}(k|j)] \quad (6)$$

Where j denotes the iteration index. Suppose now we want an estimate of the $x(k+1)$ states instead of $x(k)$ at the iteration j + 1. If both sides of Equation (6) are multiplied by *A(k) and the term B(k)u(k) is added to them, then the following equation results*

$$A(k)\hat{x}(k|j+1) + B(k)u(k) = A(k)\hat{x}(k|j) + B(k)u(k) + A(k)K(j+1)[y(k+1) - \overline{c}\hat{x}(k|j)]. \quad (7)$$

But according to equation (5)

$$A(k)\hat{x}(k|j+1) + B(k)u(k) = \hat{x}(k+1|j+1)$$

and

$A(k)\hat{x}(k|j) + B(k)u(k) = \hat{x}(k+1|j)$,These results in

$\hat{x}(k+1|j+1) = \hat{x}(k+1|j) + A(k)K(j+1)y(k+1) - c\hat{x}(k+1|j)$.(8)

From equations (4), the gain vector K(j + 1) is given by

$K(j+1) = \frac{P(j)c^T}{\overline{c}P(j)\overline{c}^T + 1}$

From Equation (7),

$A(k)P(j+1) = A(k)\frac{P(j)c^T}{\overline{c}P(j)\overline{c}^T + 1}$.

Let the iteration index j be the same as the sampling time index k, then the recursive least-squares algorithm for state estimation can be written as

$$\hat{x}(k+1|k+1) = \hat{x}(k+1|k) + K^*(k+1)[y(k+1) - c\hat{x}(k+1|k)] \quad (9)$$

$$\{ \quad K^*(k+1) = \frac{A(k)P(j)A^T(k)c^T}{cA(k)P(j)A^T(k)c^T + 1}$$

$$P^*(k+1) = [I - K^*(k+1)c]A(k)P^*(k+1)A^T(k)$$

and $P^*(k) = P(k)$ is some initial symmetric definite matrix.

algorithm is obtained from (4) if γ(k) is set to unity. A special case arises when the weights γ(k) are set equal to constant γ, which lies between 0 and 1. This implies that the present observations are given a heavier weighting than the past observations. The weight γ can be regarded as a "forgetting factor" This method gives better estimates than the ordinary least-squares when the parameters are time-variant. As γ approaches 1, the memory becomes perfect, and all past observations are weighted equally. Also, a suitable choice of γ can often lead to a faster convergence of recursive algorithm in the presence of noise. It should be noted that the vector v above includes the system states which are not all known and an observer is needed to estimate the system. After the state estimates are obtained, the expressions for $x_i(k)$ (i = 1, 2, , n) in the vector $v(k+n-1)$ may be replaced by $\hat{x}(k)$. If an initial states estimate is assumed, then an estimate of the parameters using equation (4) can be found. This parameters estimate can then be used by the observer to estimate the system states which are in turn used by the identifier of (4) to estimate the parameters. This method of estimation is known as the *bootstrap method [4].*

■ STATE ESTIMATION USING RECURSIVE LEAST-SQUARES

Consider the system given by

$$\begin{cases} x(k+1) = A(k)x(k) + B(k)u(k) \\ y(k) = c\,x(k) \end{cases} \qquad (5)$$

Where *A(k), B(k), u(k), and c are known. The objective is to use the Recursive Least-squares algorithm to estimate the states* $\hat{x}(k)$ of the system.

At the time instant

$k+1,\ y(k+1) = cx(k+1) = cA(k)x(k) + cB(k)u(k).$

of equation (1) and let *F(k), G(k), and r(k) be time-invariant. Assuming the system is observable, and then according to [7]* it can be transformed to the second observable canonical form

$$\begin{cases} x(k+1) = A(k)x(k) + B(k)u(k) \\ y(k) = c\, x_1(k) \end{cases} \qquad (2)$$

where

$$A = \begin{bmatrix} 0 & & \\ \vdots & \mathbf{I} & \\ \mathbf{a_1} & \mathbf{a_2} \cdots & \mathbf{a_n} \end{bmatrix}, \quad B = \begin{bmatrix} b_1 \\ \vdots \\ b_n \end{bmatrix}, \quad and \quad c = [1\ 0 \ldots\ 0].$$

Because of the canonical structure of *A and c, the output of the system may be written as*

$$y(k+n) = v^T(k+1-n)\Theta \qquad (3)$$

where

$v^T(k+n-1) = [x_1(k), .., x_n(k), \mathrm{u(k+n+1)}, \ldots, \mathrm{u(k)}]$,

and

$\Theta^T = [a_1, \ldots, a_n, b_1, \ldots, b_n]$.

Recursive weighted least-squares algorithm can now be applied to equation (3) for parameter estimation. Let$k = k + n - 1$, the algorithm for exponentially weighted least-squares can be described as

$$\begin{cases} \hat{\Theta}(k+1) = \hat{\Theta}(k) - K(k+1)[y(k+1) - v^T\hat{\Theta}(k)] \\ K(k+1) = \dfrac{P(k)v(k)}{v^T(k)P(k)v(k)+\gamma} \\ P(k+1) = [I - K(k+1)v^T]\, P(k)/\gamma \end{cases} \qquad (4)$$

Where $\hat{\Theta}(k)$ is defined as the estimate of *Θ at the kth iteration. The matrix P(k) is symmetric of dimension 2n × 2n. γ(k) is the weight of the recursive least-square algorithm at the instant k. The recursive ordinary least-squares*

algorithm such as a Kalman filter or a stochastic approximation can be used for state observation. Both the identifier and the observer work in a bootstrap manner [4]. That is, the observer takes the identifier parameter estimates to estimate the states and, in turn, the state estimates are used by the identifier for parameter estimation.

Like most methods, these basic versions assume time-invariant linear system models. The methods are then modified to accommodate time-variant systems. Linear time-variant systems are important in control design for the following reasons:

- The design of a successful observer/identifier always relies on the accuracy of the unknown system model. Many real world dynamic control systems are nonlinear and many of them can be transformed into time-variant linear systems.
- Modern control theory techniques are based on state space representation of linear system models, and time-variant linear systems are the general form of the linear systems.

■ RECURSIVE LEAST-SQUARES ALGORITHM

When a system is deterministic or when a system noise is not available, a recursive least-squares approach may be preferred to other algorithms. Formulas for the least-squares method are derived based on the minimization of the least-squares error difference between the system output and its estimate at several time steps. Usually, the objective in the use of this algorithm is to estimate unknown constant quantities. To be specific, it is generally used to identify the system contact parameters from available input-output data. Recursive least-squares can also be used for system identification when the parameters are time-variant [5]. The parameters estimates can be improved upon if the recursive weighted least-squares algorithm is used instead.

A version of the algorithm, following [6] is given. Consider the system

Where *x(k) is an nth-order state vector, F(k) is an n × n matrix, G(k) is an n × 1 vector, r(k) is a 1 × n vector, u(k)* is the single input, and y(k) is the single output.

The proposed problem is to devise an adaptive scheme which would

·estimate the state vector z(t), and

·identify the parameters (*F(k)*,$G(k)$, *r(k)*), given that nothing is known about the system except that it is of order n, linear, and time-invariant, and that the only available signals are *u(k)* and *y(k)*.

■ COMMON ALGORITHMS

Observers/identifiers represent an essential advance in modern control theory and are treated extensively in the literature. There are many unique approaches to observer/identifier design. In this paper we will go through a list of the most widely used methods.

·A well-known class of observers/identifiers is based on Kalman filter algorithm [1]. When the system parameters are not known, they are combined with the states in one vector to derive at the Extended Kalman filter. The augmentation of the states with the parameters leads to a nonlinear system model which in some sense has some undesirable characteristics.

·The second kind of observer/identifier is based on the stability criteria and in particular Liapunov stability function; see [2]. The states and parameters are usually estimated separately and the identifier estimates are fed to the observer for state estimation. The error difference between the actual output and its estimate, which is a function of the unknown states and parameters, is made asymptotically stable in the sense of Liapunov. This approach can give unstable results when simulated on a digital computer because the numerical integration of continuous differential equations is only an approximation; see [3].

·The third kind of observer/identifier utilizes what is known as recursive least-squares algorithm. The algorithm is usually used as an identifier. An

■ **المستخلص:**

تُعد القدرة على تقدير حالات النظام ومعاملاته غير المعروفة من المتطلبات الجوهرية في نظرية التحكم. ففي العديد من التطبيقات، تكون بعض معاملات النظام معروفة جزئياً، بينما تكون بعض حالاته غير قابلة للقياس المباشر. وهو ما يستدعي تطوير مراقب/مُعرّف يمكن من خلاله تنفيذ استراتيجية تحكم فعّالة.

يُعرف المراقب على أنه نظام تكون متغيرات حالته بمثابة تقديرات لحالات النظام غير المعروفة، في حين يُستخدم المُعرّف لتقدير المعاملات غير المعروفة للنظام. ويتطلب تحقيق القدرة على إعادة بناء حالات النظام ومعاملاته انطلاقاً من بيانات الإدخال والإخراج وأن تكون جميع الحالات قابلة للمراقبة. وعادةً ما يُفضّل أن تتم عملية التقدير والتعريف بصورة آنية. يعتمد نجاح المراقب/المُعرّف التكيفي إلى حد كبير على اختيار نموذج مناسب للنظام المجهول. ويتوقف تحديد رتبة النموذج، وكذلك ما إذا كان النموذج متغيراً زمنياً أم لا، على المعرفة المسبقة بديناميكية النظام أو من خلال تحليل بيانات الإدخال/الإخراج، مثل استجابة التردد أو استجابة الزمن، إلخ. وبمجرد تحديد نموذج النظام المناسب، يتم تطوير مراقب/مُعرّف يستند في الغالب إلى خوارزمية قائمة يتم تعديلها أو توسيعها لتتناسب مع خصائص النظام قيد الدراسة.

● **الكلمات المفتاحية :** مراقب/مُعرّف؛ معاملات النظام؛ حالات النظام؛ خوارزميات التقدير؛ مرشح كالمان؛ طريقة المربعات الصغرى التكرارية.

■ INTRODUCTION

In order to apply control theory effectively to a particular system, the problem must be well poised both in parameter and state. Many times a system is not well known and the following problems arise:

1. The system general dynamics are known but its coefficients are uncertain and may also be a function of time.

2. Not all states are measurable, or it is not practical to measure them.

The above problems necessitate the need for an observer and/or identifier. An nth-order linear discrete time-variant single-input single-output model is considered

$$\begin{cases} x(k+1) = F(k)x(k) + G(k)u(k) \\ y(k) = r(k)x(k) \end{cases} \quad (1)$$

Definition of the observer/identifier and the algorithms used

■Mahdi Hafi *

● Received:27/04/2025. ● Accepted: 16/12/2025.

■ **Abstract:**

The ability to estimate unknown system states and parameters is an essential requirement in control theory. Often system parameters are partially known and some of the states are inaccessible. This indicates that an Observer/Identifier is needed so that a control strategy can be applied effectively. An observer is a system whose state variables are the estimates of the state variables of the unknown system. Similarly, an Identifier is a system whose state variables are the estimates of the unknown system parameters. The ability to reconstruct the system states and parameters from the I/O data requires that all of the states must be observable. An on-line estimation and identification is usually desired. The success of an adaptive observer/identifier depends very much on the choice of the system model representing the unknown system. The choice of the order of the system model and whether the system model is time-variant or not, usually depends on a prior knowledge of the system dynamics and/or the study of the input-output data, such as frequency response, time domain response, etc. Once a system model is selected, an observer/identifier which usually adopts and extends an existing algorithm is developed.

- **Keywords:** *Observer/Identifier; System Parameters; System States; estimation algorithms;*

* Assistant Professor, Computer Science Department, Faculty of Engineering, University of Tripoli
Email: m.hafi@uot.edu.ly

Balbinot Hilgert, Roger Keller Celeste, and Fernando Neves Hugo. "The Oral Health Impact Profi le-14: a unidimensional scale?" *Cad. Saúde Pública*, 2013: 749-757.

Slade, GD, and AJ. Spencer. *Development and evaluation of the Oral Health Impact Profile. Community Dent Health.* 1994.

Tseveenjav, VehkalahtI M, Murtomaa H. "Preventive practice of Mongolian dental students." *European Journal of Dental Education*, 2002: 74-78.

Watt, Richard G, Stefan l List, Marco Peres, and Anja Heilmann. *Social inequalities in oral health: from evidence to action.* London: UCL, 2015.

WHO. *Oral Health Surveys - Basic Methods, 5th ed.* Geneva: World Health Organization, 2013.

findings advocate for a paradigm shift in university health services toward integrated psychological and oral health care, with particular attention to high-stress transition periods. By addressing the psychological dimensions of oral health, we may not only improve oral health-related quality of life, but also contribute to overall student well-being and academic success.

The university years represent not only an academic transition but a developmental one, and our findings suggest that oral health perceptions are intimately tied to this complex journey toward adulthood.

■ References:

Abdelnabi, Abdelmonem, Rafeeq Al Kuwafi, Sara Bushwigeer, and Fatma Ahdash. "Dental Anxiety Impact on Oral Health Related Quality of Life: A Cross-Secctional Study in Benghazi, Libya." *Alqalam Journal of Medical and Applied Sciences*, 2025: 2113-2117.

Acharya S, Sangam DK. "Oral health-related quality of life and its relationship with health locus of control among Indian dental university students.l." *Eur J Dent Educ*, 2008: 208-212.

Al-Omiri, Mahmoud, Nicola Barghout, Ashraf Shaweesh, and Ziad. Malkawi. "Level of education and gender-specific self-reported oral health behavior among dental students." *Oral Health Preventive Dentistry*, 2012: 29-35.

Atchison, KA. *Understanding the quality in qualitycare and quality of life.* Quintessence Books, 2002.

Dagli, RJ, S Tadakamadla, C Dhanni, P Duraiswamy, and S Kulkarni. "Self reported dental health attitude and behavior of dental students in India." *Journal of Oral Science*, 2008: 267-272.

Gonzales-Sullcahuamán, Judith A, Fernanda M Ferreira, José V. Menezes, Saul M. Paiva, and Fabián C. Fraiz. "Oral health related quality of life among Brazilian dental students." *Acta odontológica latinoamericana*, 2013: 76-83.

Husain, Fuad Akbar, and Fransiske Tatengkeng. "Oral Health-Related Quality of Life Appraised by OHIP-14 Between Urban and Rural Areas in Kutai Kartanegara Regency, Indonesia." *The Open Dentistry Journal,*, 2017: 557-564.

Kateeb, E. "Gender-specific oral health attitudes and behavior among dental students in Palastine." *East Mediterranean Health Journal*, 2010: 329-333.

Peeran, Syed Wali, et al. "Oral health in Libya: addressing the future challenges." *Libyan Journal of Medicine*, 2014: 1-7.

Peker, I, and MT Alkurt. "Oral health attitudes and behavior among a group of Turkish dental students." *European journal of Dental Sciences*, 2009: 24-31.

Santos, Camila Mello dos, Branca Heloisa de Oliveira, Paulo Nadanovsky, Juliana

periods (examination seasons, graduation preparation) could yield significant benefits.

Furthermore, the pattern of results supports the implementation of **preventive psychological interventions** for dental anxiety, rather than waiting for physical symptoms to manifest. Screening for oral health anxiety during routine university health assessments could identify at-risk students before significant quality of life impacts occur.

- **Directions for Future Research**

This study raises several important questions for future investigation. Longitudinal tracking of OHIP-14 scores across the academic career would clarify the causal relationships between academic transitions and oral health impacts. Qualitative exploration of students' experiences with dental anxiety could provide rich contextual understanding of the quantitative patterns observed here. Intervention studies testing integrated mental-oral health approaches during high-stress periods are clearly warranted.

In addition, most dental schools in Libya still follow the traditional teaching model centered on disease and technique (Peeran, et al. 2014), and concepts such as OHRQoL are rarely part of the curriculum. The use of OHRQoL assessment tools on dental students offers a number of benefits. The information generated can be used to establish specific teaching strategies that value the experiences of the student, thereby enhancing the teaching-learning process. The identification of the impact of one's own dental experience with regard to OHRQoL can facilitate the development of the critical, analytical thinking needed to comprehend and interpret the oral health status of the population with whom future dentists will work, thereby enhancing their clinical and social awareness. Moreover, the dental education system should direct efforts toward improving the quality of life of students and the use of OHRQoL assessment tools allows the identification of those students who should be prioritized with regard to the adoption of measures for recuperating oral health.

■ CONCLUSION

This study reveals that oral health impacts on quality of life in university students are characterized by a predominance of psychological over physical concerns, with particular vulnerability during academic transition points. The

Poisson regression model, while initially surprising, may actually reveal important insights about the university student population. The relative homogeneity of OHIP-14 impacts across gender, age, and parental education categories suggests that **the university experience itself may be a universalizing force** with regard to oral health impacts. The shared experiences of academic pressure, lifestyle changes, and developmental transitions may create a "leveling effect" that overrides traditional socio-demographic distinctions.

However, the trend-level associations deserve mention. The elevated impact among students with graduate-educated parents (IRR: 1.213) and fourth-year students suggests subtle patterns that larger samples might detect as significant. These trends hint at the complex interplay between expectations, academic pressure, and health perceptions that warrant further investigation.

Functional vs. Psychological Impacts

The dissociation between functional limitations and psychological impacts presents both challenges and opportunities for intervention. While 52.2% reported uncomfortable eating and 47.1% reported painful aching—substantial figures in their own right—these physical impacts were overshadowed by psychological concerns. This suggests that traditional dental interventions focusing solely on physical symptom relief may miss the core concern for this population: **dental anxiety and its psychological sequelae**.

The clustering of psychological impacts—worry, tension, embarrassment, irritability—points to oral health as a focal point for broader psychological distress. This supports the concept of oral health as a "window" to overall psychological well-being in young adults (Watt, et al. 2015).

- **Clinical and Institutional Implications**

Our findings strongly support the integration of **mental health and oral health services** within university settings, **providing** accessible, affordable care with main focus on prevention and anxiety management.

The high prevalence of dental worries, coupled with their association with academic transition points, suggests that targeted interventions during high-stress

being most "experienced" This coincides with **transition stress** - preparing for graduation, job searches, final exams. **Academic pressure peaks** in final year, potentially exacerbating health anxiety.

Financial stress indicator: Students who worked during academic year had higher OHIP-14 scores (9.1) Vs, those who didn't work (7.6).

Time pressure: Part-time workers ("Sometimes" category) showed the highest impact.

The most striking finding of this study is the **predominance of psychological impacts** over physical functional limitations. The fact that "worried by dental problems" emerged as the most prevalent concern (64.0% any impact, 16.2% substantial impact) suggests that the psychological burden of oral health issues may be more significant than the physical discomfort itself. This aligns with emerging literature emphasizing the mental health dimensions of oral health, particularly in young adult populations undergoing developmental transitions (Abdelnabi, et al. 2025).

The **hierarchical pattern of impacts** observed—with psychological concerns preceding functional limitations—challenges conventional models of oral health impact that typically prioritize physical symptoms. Our findings suggest that for university students, the anticipation and worry about dental problems may precede and potentially exacerbate the experience of physical symptoms. This has important implications for intervention timing and focus.

- **The Anxiety-Academic Transition Nexus**

The elevated OHIP-14 scores among fourth-year students (mean score: 8.8) compared to their first-year counterparts (7.8) warrants particular attention. While one might expect adaptation and improved self-care over the academic career, the increasing oral health impact suggests a more complex relationship. We propose that this reflects the phenomenon of **"transition accumulation stress,"** where the pressures of impending graduation, career decisions, and final academic requirements create a psychological environment amplifying health anxieties.

This pattern is further supported by the finding that students who worked "sometimes" during the academic year reported the highest OHIP-14 scores (9.1). The juggling of academic and employment responsibilities appears to create a perfect storm for oral health neglect and heightened health anxiety. This intersection of developmental, academic, and financial stresses creates vulnerabilities that manifest in oral health-related quality of life decrements.

- **Socio-demographic Patterns and Absences**

The absence of statistically significant socio-demographic predictors in our

■ DISCUSSION

The impact of oral health status on activities of daily living among the dental students surveyed in this study was of high intensity, but was found in nearly half of the respondents. A previous cross-sectional study involving the OHIP-14 administered to dental students in India (Acharya S 2008) and in Brazil (Gonzales-Sullcahuamán, et al. 2013), found a low degree of impact of oral health status on quality of life. However, in this study, the subscales that most contributed to the impact on OHRQoL were psychological discomfort. Psychological discomfort may be associated with the level of concern dental students have regarding the appearance of their teeth and mouth, since they are encouraged to perceive and value their oral health status.

Gender Difference: A number of studies report that female dental students exhibit more positive behavior and attitudes with regard to oral health (Peker and Alkurt 2009), (Kateeb 2010), (Al-Omiri, et al. 2012). However, in this study the mean score was slightly higher in females, whereas other studies found no difference between females and males (Gonzales-Sullcahuamán, et al. 2013),(Dagli, et al. 2008), (Tseveenjav 2002). This result in Tripoli comes very similar to a study performed earlier in the Libyan city of Benghazi when participants experienced high levels of dental anxiety were mostly females and had poorer oral health-related quality of life than those who didn't (Abdelnabi, et al. 2025).These results suggesting low tolerance to psychological impact of oral health in females, wanting further future investigations.

Academic Transition: In the study by Achaya and Sangam (2008) (Acharya S 2008) these were the only OHIP-14 item where Indian students in their fourth year had lower scores compared to those in the first year. However, no significant difference was found between the different phases of academic education with regard to the overall OHIP-14 score2.

In another studies on Brazilian dental students, the overall OHIP-14 score also did not differ between the different years of academic education, (Gonzales-Sullcahuamán, et al. 2013) despite the expectation that the acquisition of knowledge and experience throughout the course would broaden conceptions regarding dental care and would be reflected in the OHIP-14 score.

In this study, the mean increases with the academic year and higher in part time workers, and has an inverse relationship with parents' education level. **Fourth-year students** showed the highest oral health impact despite

Key Regression Findings:

- No socio-demographic factors showed statistically significant associations with OHIP-14 scores
- Trends suggest higher OHIP-14 scores among those with graduate-educated parents (IRR=1.213)
- Fourth-year students showed slightly higher scores than first-year students (IRR=1.128)

■ CONCLUSIONS:

1. **Oral health significantly impacts the quality of life** in university students
2. **Psychological impacts** (worries, tension) are more prevalent than functional limitations
3. **No strong demographic predictors**** identified in this sample
4. **Targeted interventions** are needed for specific impact domains

verall Impact Level: Moderate (mean OHIP-14 = 8.2/56)

Priority for Intervention: High, given substantial impacts on daily life

■ CLINICAL IMPLICATIONS:

1. High Prevalence of Dental Worries: 64% of respondents reported dental-related worries, indicating significant psychological impact (See Table-1).
2. Functional Limitations: Over 50% reported discomfort while eating, suggesting potential nutritional impacts.
3. Pain Management Needs: 47% reported painful aching, highlighting need for better pain management strategies.
4. Targeted Interventions: While no demographic factors were statistically significant, trends suggest focusing on:

- Students with higher parental education levels
- Upper-year students
- Those reporting work during academic year

■ RECOMMENDATIONS

1. Implement oral health education programs focusing on anxiety reduction and nutritional counseling
2. Provide accessible affordable dental care services on campus
3. Develop targeted interventions for students reporting substantial impacts focusing on target populations, in this case fourth-year students (highest OHIP-14 scores), and students working during academic year.
4. Conduct longitudinal studies to track OHRQoL changes over time.

■ THE SCHOOL TRANSITION STRESS CONNECTION

Table- 2: Frequency distribution of dental students according to academic year and impact of oral conditions on quality of life, (n=136).

The data showed a concerning pattern across academic years:

Academic Year	Mean OHIP-14 Score	Trend
First Year	7.8	Baseline
Second Year	7.4	Slight decrease
Third Year	8.1	Increase
Fourth Year	**8.8**	**Highest impact**

Why This Matters for School Transition:

- **Fourth-year students** showed the highest oral health impact despite being most "experienced"
- This coincides with **transition stress** - preparing for graduation, job searches, final exams
- **Academic pressure peaks** in the final year, potentially exacerbating health anxiety

POISSON REGRESSION FINDINGS

Poisson Regression with Robust Variance - Incidence Rate Ratios (IRR)

Variable	IRR	95% CI Lower	95% CI Upper	p-value
Age	1.024	0.968	1.083	0.402
Gender (Female vs Male)	1.156	0.792	1.687	0.455
Academic Year 2 vs 1	0.894	0.623	1.283	0.539
Academic Year 3 vs 1	1.043	0.782	1.391	0.772
Academic Year 4 vs 1	1.128	0.862	1.476	0.378
Work Sometimes vs No	1.184	0.912	1.538	0.202
Work Yes vs No	1.067	0.773	1.472	0.694
Marital Status Single	0.934	0.672	1.298	0.685
Parent Education High School	1.142	0.856	1.523	0.367
Parent Education College	1.089	0.834	1.422	0.536
Parent Education Graduate	1.213	0.879	1.674	0.239

STATISTICAL ANALYSIS RESULT

OHIP-14 Score Distribution:

- Mean OHIP-14 score: 8.2 ± 7.3
- Median OHIP-14 score: 6.0
- Score range: 0-42
- Interquartile range: 3.0-11.0

Group Differences:

- Gender difference (Mann-Whitney U): U=895.5, p=0.432
- Work status difference (Kruskal-Wallis): H=4.32, p=0.115
- Correlation between Age and OHIP-14: r=0.087, p=0.321

■ **Most Impactful OHIP-14 Items**

Summary of Key Findings:

1. Most Prevalent Impacts:

a. Worried by dental problems: 64.0% reported any impact, 16.2% substantial impact

b. Uncomfortable eating foods: 52.2% any impact, 8.8% substantial impact

c. Painful aching in mouth: 47.1% any impact, 8.1% substantial impact

2. Least Prevalent Impacts:

a. Totally unable to function: 19.9% any impact, 3.7% substantial impact

b. Difficulty doing usual jobs: 22.8% any impact, 4.4% substantial impact

c. Unable to taste well: 22.1% any impact, 3.7% substantial impact

3. Psychosocial Impacts:

a. Emotional impacts (worry, tension, embarrassment) affect 30-45% of respondents

b. Functional impacts (eating, relaxing, daily activities) affect 27-52% of respondents

This table provides a clear overview of how oral health problems affect different aspects of quality of life in this population, with dental worries being the most commonly reported issue.

- **64% of students** reported being "worried by dental problems" - making this the MOST prevalent oral health impact
- **16.2%** reported SUBSTANTIAL anxiety (often/very often worried)
- This was significantly higher than physical symptoms like pain (47%) or eating difficulties (52%)

OHIP-14 Item	Never	Rarely	Sometimes	Often	Very Often	Any Impact*	Substantial Impact**
Painful aching in mouth	52.9% (72)	25.7% (35)	13.2% (18)	5.1% (7)	2.9% (4)	47.1% (64)	8.1% (11)
Uncomfortable eating foods	47.8% (65)	27.2% (37)	16.2% (22)	5.9% (8)	2.9% (4)	52.2% (71)	8.8% (12)
Worried by dental problems	36.0% (49)	25.7% (35)	22.1% (30)	10.3% (14)	5.9% (8)	64.0% (87)	16.2% (22)
Felt tense	54.4% (74)	19.9% (27)	16.9% (23)	5.9% (8)	2.9% (4)	45.6% (62)	8.8% (12)
Unsatisfactory diet	63.2% (86)	19.9% (27)	11.0% (15)	3.7% (5)	2.2% (3)	36.8% (50)	5.9% (8)
Interrupted meals	69.9% (95)	16.9% (23)	8.1% (11)	3.7% (5)	1.5% (2)	30.1% (41)	5.1% (7)
Difficulty relaxing	63.2% (86)	19.1% (26)	11.0% (15)	4.4% (6)	2.2% (3)	36.8% (50)	6.6% (9)
Felt embarrassed	66.2% (90)	16.2% (22)	10.3% (14)	4.4% (6)	2.9% (4)	33.8% (46)	7.4% (10)
Been irritable	72.1% (98)	13.2% (18)	8.8% (12)	4.4% (6)	1.5% (2)	27.9% (38)	5.9% (8)
Difficulty doing usual jobs	77.2% (105)	11.0% (15)	7.4% (10)	2.9% (4)	1.5% (2)	22.8% (31)	4.4% (6)
Life less satisfying	69.1% (94)	16.2% (22)	8.1% (11)	4.4% (6)	2.2% (3)	30.9% (42)	6.6% (9)
Totally unable to function	80.1% (109)	11.0% (15)	5.1% (7)	2.2% (3)	1.5% (2)	19.9% (27)	3.7% (5)

Table Notes:

- *Any Impact = Rarely + Sometimes + Often + Very Often*
- **Substantial Impact = Often + Very Often*
- Total respondents: 136
- Percentages may not sum to 100% due to rounding .

twelve years of schooling with college degree (62 %). Key findings indicate significant oral health impacts on quality of life, with dental worries being the most prevalent concern.

■ DEMOGRAPHIC CHARACTERISTICS

Total respondents: 136

Average age: 22.9 ± 2.1 years

Age range: 18-29 years

Gender Distribution:

- Female: 85.3% (116)
- Male: 14.7% (20)

Academic Year Distribution:

- First Year: 25.7% (35)
- Second Year: 14.0% (19)
- Third Year: 27.2% (37)
- Fourth Year: 33.1% (45)

Work Status During Academic Year:

- No: 47.1% (64)
- Sometimes: 33.1% (45)
- Yes: 19.9% (27)

Marital Status:

- Single: 91.2% (124)
- Married: 8.8% (12)

Parent's Education Level:

- College Degree: 52.9% (72)
- High School Diploma: 25.7% (35)
- Master or PhD Degree: 16.2% (22)
- Elementary School: 5.1% (7)

Demographic Factor	OHIP-14 Mean	Pattern
Gender	Female: 8.4, Male: 7.1	Slightly higher in females
Academic Year	1st: 7.8, 4th: 8.8	Increases with year
Work Status	Sometimes: 9.1, No: 7.6	Higher in part-time workers
Parent Education	Elementary: 9.3, College: 7.9	Inverse relationship

OHIP-14 PREVALENCE ANALYSIS

Table- 1: Prevalence of Reported Impact of Oral Health on Quality of Life

OHIP-14 Item	Never	Rarely	Sometimes	Often	Very Often	Any Impact*	Substantial Impact**
Difficulty pronouncing words	85.3% (116)	8.1% (11)	4.4% (6)	1.5% (2)	0.7% (1)	14.7% (20)	2.2% (3)
Unable to taste well	77.9% (106)	10.3% (14)	8.1% (11)	2.2% (3)	1.5% (2)	22.1% (30)	3.7% (5)

discomfort and disability attributed to the oral condition (Slade & Spencer, 1994). The original OHIP contains 49 questions grouped in seven dimensions based on Locker's model of oral health, which was adapted from the World Health Organization's International Classification of Impairments, Disabilities, and Handicaps (Slade & Spencer, 1994). The OHIP-14 was developed as a shorter version of the OHIP-49 7. This instrument is one of the most widely used OHRQoL indicators internationally, is available in several languages.

The short version of the Oral Health Impact Profile (OHIP-14)13 was used for the assessment of OHRQoL. The period of reference was the previous 12 months and the questionnaire was self administered by the students. The OHIP-14 is widely used in the field of dentistry and has a solid conceptual and empirical foundation, with known psychometric properties and ease of application. The questionnaire is divided into seven subscales, each with two items: functional limitation, physical pain, psychological discomfort, physical disability, psychological disability, social disability and social handicap. The different response options receive scores ranging from 0 to 4 points: never (0), rarely (1), sometimes (2), often (3), and very often (4). The sum of the scores for each item gives the overall score ranging from 0 to 56 points, with higher scores denoting greater perceived oral health problems and impact on quality of life.

The OHIP-14 was used to measure the impact of Oral diseases on QoL. The OHIP-14 is a self administered questionnaire that measures QoL using 14 items to capture measures of seven dimensions: functional limitation, physical pain, psychological discomfort, physical disability, psychological disability, social disability, and handicap. Since the target population is dental student with good level of English language, the English version has been used. To ensure anonymity and confidentiality, each student filled out the questionnaires individually, with no names given. The questions were sent, responses were collected using Microsoft forms application.

■ RESULTS

The sample consists primarily of young adults. Mean age of the participants was 23 years. Most respondents were female (85 %), lived with their parents or relatives, were single had no children (91 %), belonged to economic classes of medium level, only (19 %) work during the academic year to support themselves, and were from homes in which the provider had more than

and topographical areas frequently and indirectly contributing to oral health status (Husain & Tatengkeng, 2017).

■ MATERIAL AND METHODS

• Ethical considerations

The study was approved by the Research, Consulting and Training Center at the University of Tripoli. All participants signed a consent stating that their unidentified information can be used for research purposes. Consequently, no names were taken producing unidentified data

• Population and study design

A cross-sectional census study was carried out with undergraduate students from the dental course (n = 136) at Faculty of dentistry, University of Tripoli, Libya, in 2024, 136 out of 145 students of whom agreed to participate with 93.7% response rate.

■ INSTRUMENT

• Questionnaire addressing socio-demographic characteristics, health aspects and dental experience

Data on socio-demographic characteristics, health related aspects and dental experience were collected using a questionnaire with items on gender, year of academic education (1st to 4th), provider's schooling (classified into 4 categories ranging from elementary schooling to complete university education), self-rated general health (very poor, poor, fair, good and very good), opinion regarding teeth and mouth (very satisfied, satisfied, dissatisfied and neither satisfied nor dissatisfied), reported discomfort in teeth and mouth (yes or no), reason for discomfort (open-ended question, subsequently categorized) and reason for last visit to the dentist (checkup, prevention, pain, extraction, treatment or other).

• Assessment of oral health-related quality of life

Oral Health-related Quality of Life (OHRQoL) has been defined as "*the absence of negative impacts of oral conditions on social life and a positive sense of dentofacial self-confidence*" (Atchison 2002)(Santos, et al. 2013). Theoretical models characterize OHRQoL as multidimensional, including physical, psychological and social dimensions. Among the various OHRQoL instruments, the *Oral Health Impact Profile* (OHIP) was developed with the aim of providing a comprehensive measure of self-reported dysfunction,

■ **المستخلص:**

الهدف: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم جودة الحياة المتعلقة بصحة الفم والأسنان (OHRQoL) لدى طلاب طب الأسنان الليبيين.

المنهجية: أُجريت دراسة مقطعية شملت 136 طالبًا وطالبة في كلية طب الأسنان، جامعة طرابلس، ليبيا. لقياس جودة الحياة المتعلقة بصحة الفم والأسنان، تم استخدام ملف تعريف تأثير صحة الفم (OHIP-14) ذاتيًا، وباستخدام نموذج مايكروسوفت، تم ملء استبيان يتناول الخصائص الاجتماعية والديموغرافية، والجوانب الصحية، وتجربة طب الأسنان. استُخدم انحدار بواسون ذو التباين القوي لتحديد الارتباطات بين جودة الحياة المتعلقة بصحة الفم والأسنان والمتغيرات المصاحبة.

النتائج: بلغ معدل انتشار التأثير المُبلغ عنه على جودة الحياة المتعلقة بصحة الفم والأسنان المستوى المتوسط ٪64.

(7.3 ± 8.2) OHIP-14، و الوسيط (6.0) OHIP-14. يرتفع المتوسط قليلاً لدى الإناث، ويزداد مع السنة الدراسية، ويرتفع لدى العاملين بدوام جزئي، وله علاقة عكسية مع المستوى التعليمي للوالدين.

الاستنتاج: خلصت النتائج إلى أن صحة الفم تؤثر بشكل كبير على جودة حياة الطلاب، حيث أن التأثير النفسي أعلى بكثير من القيود الوظيفية.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة – صحة الفم- الطلاب- طب الأسنان- الثقافة الصحية للفم و الأسنان – إنتقال الإجهاد المتراكم.

■ INTRODUCTION

According to the WHO the definition of health is 'a state of complete physical, mental, and social well-being and not merely the absence of disease or infirmity.' (WHO 2013).

The concept of health involves bio-psychosocial wellbeing and oral health status can exert an influence on different aspects of quality of life (Gonzales-Sullcahuamán, et al. 2013)

Health-Related Quality of Life (HRQoL) periphrastically has a significant impact on oral health. A recent study has shown the significant facts of the oral health-related quality of life based on many factors such as individual, social status, household management, daily habits, and local factors. The differences in the oral health status possibly occur in between countries, different regions,

Matatizo yanayowakabili wanafunzi wa Libya Oral health related- quality of life among Libyan dental students

■ Amel Berbash* ■ Ebtehal Gabroun ** ■ Sara Abusreweil***

● Received:12/09/2025 ● Accepted: 03/11/2025

■ **Abstract:**

Objective: The purpose of this study is to assess oral health-related quality of life (OHRQoL) among Libyan dental students.

Methods: A cross-sectional study was carried out involving 136 dental students at the Faculty of Dentistry, University of Tripoli, Libya. To measure OHRQoL, the Oral Health Impact Profile (OHIP-14) was self-administered and using Microsoft form, a questionnaire was filled out addressing socio-demographic characteristics, health-related aspects and dental experience. Poisson regression with robust variance were used to determine associations between OHRQoL and the covariables.

Results: The prevalence of reported impact on OHRQoL was 64 percent. The mean OHIP-14 score was (8.2 ± 7.3), Median OHIP-14 score: (6.0). The mean is slightly higher in females, increases with the academic year and higher in part time workers, and has an inverse relationship with parents' education level.

Conclusion: The results indicate that oral health substantially impacts students' quality of life with psychological effects exceeds functional limitations.

• ***Keywords:*** Quality of Life, Oral Health, Students, Dental, Oral Health Education, Transition Accumulation Stress.

*Assistant Professor. Department of Orthodontics, Pediatric, Preventive & Community Dentistry. Faculty of Dentistry, University of Tripoli, Libya. E-maiI:amelberbash@gmail.com

** Assistant Professor. Department of Orthodontics, Pediatric, Preventive & Community Dentistry. Faculty of Dentistry, University of Tripoli, Libya.E-maiI:drebtehalmg@gmail.com

*** Assistant Professor. Department of Orthodontics, Pediatric, Preventive & Community Dentistry. Faculty of Dentistry, University of Tripoli, Libya.E-maiI:abusreweilsara@gmail.com

dislocated intraocular lenses. Arch Ophthalmol. 1991 Dec;109(12):1754–8. PMID: 1841589. [PubMed] [Google Scholar]

23. Schneiderman TE, Johnson MW, Smiddy WE. Surgical management of posteriorly dislocated silicone plate haptic intraocular lenses. Am J Ophthalmol. 1997 May;123(5):629–35. PMID: 9152068. [PubMed] [Google Scholar]

24. Shakin EP, Carty JB Jr. Clinical management of posterior chamber intraocular lens implants dislocated in the vitreous cavity. Ophthalmic Surg Lasers. 1995 Nov-Dec;26(6):529–34. PMID: 8746574. [PubMed] [Google Scholar]

25. Findl O, Drexler W, Menapace R, et al. Changes in intraocular lens position after neodynamium: YAG capsulotomy. Ophthalmic Surg Lasers. 1995 Nov-Dec;26(6):529–34. PMID: 8746574. [Google Scholar]

26. Thornval P, Naeser K. Refraction and anterior chamber depth before and after neodymium:YAG laser treatment for posterior capsule opacification in pseudophakic eyes: a prospective study. J Cataract Refract Surg. 1995 Jul;21(4):457–60. PMID: 8523294. [PubMed] [Google Scholar]

27. Zaidi M, Askari NS. Effect of Nd:YAG laser posterior capsulotomy on anterior chamber depth, Intraocular pressure, and refractive status. J Cataract Refract Surg. 2000 Aug;26(8):1183–9. PMID: 11008046. [PubMed] [Google Scholar]

28. Hasan KS, Adhi MI, Aziz M, et al. Nd:YAG Laser Posterior Capsulotomy. Pak J Ophthalmol. 1996;12:3–7. [Google Scholar] 29. Harris WS, Herman WK, Fagadau WR. Management of the posterior capsule before and after the YAG laser. Trans Ophthalmol Soc U K. 1985;104(Pt 5):533–5. [PubMed] [Google Scholar]

Scholar]

12. Tan JC, Spalton DJ, Arden GB. The effect of neodymium: YAG capsulotomy on contrast sensitivity and the evaluation of methods for its assessment. Ophthalmology. 1999 Apr;106(4):703–9. PMID: 10201590. [PubMed] [Google Scholar]

13. Keates RH, Steinert RF, Puliafito CA, Maxwell SK. Long-term follow-up of Nd:YAG laser posterior capsulotomy. J Am Intraocul Implant Soc. 1984 Spring;10(2):164–8. PMID: 6547424. [PubMed] [Google Scholar]

14. Ambler JS, Constable IJ. Retinal detachment following capsulotomy. Aust N Z J Ophthalmol. 1988 Nov;16(4):337–41. PMID: 3248183. [PubMed] [Google Scholar]

15. Bath PE, Fankhauser F. Long-term results of Nd:YAG laser posterior capsulotomy with the Swiss laser. J Cataract Refract Surg. 1986 Mar;12(2):150–3. PMID: 3754577. [PubMed] [Google Scholar]

16. Billotte C, Berdeaux G. Adverse clinical consequences of neodymium:YAG laser treatment of posterior capsule opacification. J Cataract Refract Surg. 2004 Oct;30(10):2064–71. PMID: 15474815. [PubMed] [Google Scholar]

17. Karahan E, Tuncer I, Zengin MO. The Effect of ND:YAG Laser Posterior Capsulotomy Size on Refraction, Intraocular Pressure, and Macular Thickness. J Ophthalmol. 2014;2014:846385. doi: 10.1155/2014/846385. PMID: 24724016. [PMC free article] [PubMed] [Google Scholar]

18. Ari S, Cingu AK, Sahin A, inar YC, Caca I. The effects of Nd:YAG laser posterior capsulotomy on macular thickness, intraocular pressure, and visual acuity. Ophthalmic Surg Lasers Imaging. 2012 Sep-Oct;43(5):395– 400. doi: 10.3928/15428877-20120705-03. PMID: 22785102. [PubMed] [Google Scholar]

19. Steinert RF, Puliafito CA, Kumar SR, Dudak SD, Patel S. Cystoid macular edema, retinal detachment, and glaucoma after Nd:YAG laser posterior capsulotomy. Am J Ophthalmol. 1991 Oct;112(4):373–80. PMID: 1928237. [PubMed] [Google Scholar]

20. Framme C, Hoerauf H, Roider J, Laqua H. Delayed intraocular lens dislocation after neodymium:YAG capsulotomy. J Cataract Refract Surg. 1998 Nov;24(11):1541–3. PMID: 9818350. [PubMed] [Google Scholar]

21. Levy JH, Pisacano AM, Anello RD. Displacement of bagplaced hydrogel lenses into the vitreous following neodymium: YAG laser capsulotomy. J Cataract Refract Surg. 1990 Sep;16(5):563–6. PMID: 2231370. [PubMed] [Google Scholar]

22. Maguire AM, Blumenkranz MS, Ward TG, Winkelman JZ. Scleral loop fixation for posteriorly

■ References

1. Wormstone IM. Posterior capsule opacification: a cell biological perspective. Exp Eye Res. 2002;74:337–347. [PubMed] [Google Scholar]

2. Nakazawa M, Ohtsuki K. Apparent accommodation in pseudophakic eyes after implantation of posterior chamber intraocular lenses. Am J Ophthalmol. 1983 Oct;96(4):435–8. PMID: 6624824. [PubMed] [Google Scholar]

3. Aron-Rosa D, Aron JJ, Griesemann M, Thyzel R. Use of the neodymium- YAG laser to open the posterior capsule after lens implant surgery: a preliminary report. J Am Intraocul Implant Soc. 1980 Oct;6(4):352–

4. PMID: 7440377. [PubMed] [Google Scholar] 4. Fankhauser F, Roussel P, Steffen J. Clinical studies on the efficiency of high power laser radiation upon some structures of the anterior segment of the eye. First experiences of the treatment of some pathological conditions of the anterior segment of the human eye by means of a Qswitched. Int Ophthalmol. 1981 May;3(3):129–39. PMID: 7196390. [PubMed] [Google Scholar]

5. Shah GR, Gills JP, Durham DG, Ausmus WH. Three thousand YAG lasers in posterior capsulotomies: an analysis of complications and comparison to polishing and surgical discission. Ophthalmic Surg. 1986 Aug;17(8):473–7. PMID: 3748538. [PubMed] [Google Scholar]

6. Chambless WS. Neodymium: YAG laser posterior capsulotomy results and complications. J Am Intraocul Implant Soc. 1985 Jan;11(1):31–2. PMID: 3838167. [PubMed] [Google Scholar]

7. Gardner KM, Straatsma BR, Pettit TH. Neodymium:YAG laser posterior capsulotomy: the first 100 cases at UCLA. Ophthalmic Surg. 1985 Jan;16(1):24–8. PMID: 3838376. [PubMed] [Google Scholar]

8. Stark WJ, Worthen D, Holladay JT, Murray G. Neodymium:YAG lasers An FDA report. Ophthalmology. 1985 Feb;92(2):209–12. PMID: 3982799. [PubMed] [Google Scholar]

9. Wasserman EL, Axt JC, Sheets JH. Neodymium:YAG laser posterior capsulotomy. J Am Intraocul Implant Soc. 1985 May;11(3):245–8. PMID: 4008310. [PubMed] [Google Scholar]

10. Magno BV, Datiles MB, Lasa MS, Fajardo MR, Caruso RC, Kaiser- Kupfer MI. Evaluation of visualfunction following neodymium:YAG laser posterior capsulotomy. Ophthalmology. 1997 Aug;104(8):1287–93. PMID: 9261315. [PubMed] [Google Scholar]

11. Sunderraj P, Villada JR, Joyce PW, Watson A. Glare testing in pseudophakes with posterior capsule opacification. Eye (Lond) 1992;6(Pt 4):411–3. PMID: 1478316. [PubMed] [Google

■ Discussion

This study confirms that Nd:YAG laser posterior capsulotomy is a highly effective procedure, but underscores the importance of technique in preventing complications. The most consistent finding was a transient IOP elevation, which was directly influenced by procedural aggressiveness—namely, larger capsulotomy size and higher total laser energy.

The correlation between energy/size and IOP spike highlights the need for a conservative approach. Using the minimum number of shots and the smallest effective capsulotomy diameter can significantly mitigate this risk, a consideration of paramount importance for glaucoma patients who demonstrated a propensity for sustained IOP elevation.

The transient nature of macular thickening in our study, with no cases progressing to clinical CME, suggests that while the procedure incites a mild inflammatory response, it is typically self-limiting. The absence of serious complications like retinal detachment in our cohort aligns with literature indicating it is a rare, multifactorial event.

Conclusion and Recommendations

Nd:YAG laser capsulotomy is a safe and vital procedure for managing PCO. To minimize complications, particularly IOP elevation, a conservative technique is recommended.

Clinical Recommendations:

1. **Utilize Minimal Energy:** *Employ the lowest effective energy per pulse and the fewest number of shots required to create an adequate opening.*
2. **Optimize Capsulotomy Size:** *Create a capsulotomy that is functional but conservative in size, ideally not exceeding the IOL optic diameter.*
3. **Pre-Treat High-Risk Patients:** *Administer prophylactic IOP-lowering medications to patients with pre-existing glaucoma or ocular hypertension.*
4. **Schedule Appropriate Follow-up:** *Monitor IOP closely within the first few hours and weeks after the procedure, especially in high-risk individuals.*
5. **Delay Refractive Correction:** *Advise patients to wait 2-4 weeks before updating spectacle prescriptions to allow for refractive stabilization.*

Table 1 Characteristics of Study Population (n=48)

Variable	Frequency (n)	Percent (%)	p-value
Gender	27	56.3	0.84
Age	21	43.8	0.77
Complications	19	39.6	0.92
Prior Surgery on Eye	20	41.7	0.43
Ocular Hypertension	16	33.3	0.32
Need for Eye Drops	22	45.8	0.55
Post-Laser Surgery	5	10.4	0.72

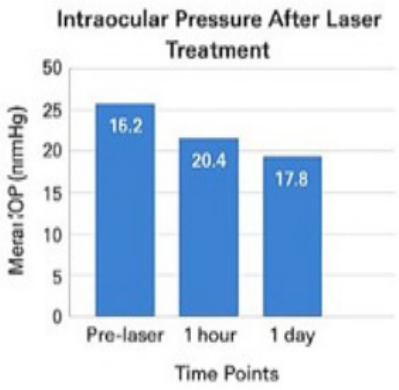

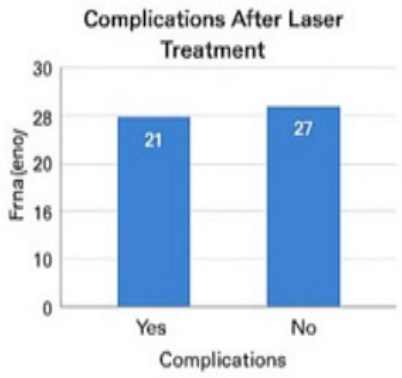

Variable	Frequency (n)	Percent (%)	p-value
Gender	27	56.3	0.84
Age	28	79.2	0.77
Complications	19	39.6	0.92
Prior Surgery on Eye	20	41.7	0.43
Ocular Hypertension	16	33.3	0.52
Need for Eye Drops	22	45.8	0.85
Post-Laser Surgery	5	10.4	0.72

assessment at each visit.

Statistical Analysis: The Wilcoxon Rank-Sum Test was used to compare IOP between treated and control eyes. Regression analysis was employed to identify variables associated with IOP elevation. Subgroup analysis was performed based on capsulotomy size and total energy used.

■ Results

Intraocular Pressure (IOP) Changes

- A statistically significant rise in IOP was observed in treated eyes compared to control eyes at the 1-hour post-operative mark ($p < 0.05$).
- At one-week, mild IOP elevation persisted in 9.3% of patients with larger capsulotomy sizes (>3.9 mm), compared to only 2.7% in the small-size group.
- By one month, IOP had returned to baseline in most patients. However, all patients with a known diagnosis of glaucoma required sustained IOP-lowering medication.
- A positive correlation was found between larger capsulotomy size, higher total laser energy (>40 shots), and the magnitude of the immediate IOP spike.

Macular Thickness and Cystoid Macular Edema (CME)

- Optical coherence tomography (OCT) revealed transient increases in macular thickness in both groups at one week, which resolved to preoperative levels by week 4. There was no statistically significant difference in macular thickening between the small and large capsulotomy groups.
- No clinical CME was diagnosed in the study cohort during the follow-up period.

■ Other Complications

- IOL pitting was noted in two cases, but neither patient reported visual complaints.
- No instances of retinal detachment, pupillary block, or significant vitritis were observed.

■ Introduction

Posterior capsule opacification (PCO) is the most frequent long-term complication of cataract surgery, causing visual degradation similar to the original cataract. The Nd:YAG laser posterior capsulotomy, introduced in the 1980s, provides a non-invasive and immediate solution by creating an opening in the opacified posterior capsule.

Despite its widespread use and efficacy, the procedure is not without risks. Documented complications include a rise in intraocular pressure (IOP), cystoid macular edema (CME), retinal detachment, and damage to the intraocular lens (IOL). The rise in IOP is the most common adverse event, with its severity potentially linked to technical parameters of the procedure.

This study aims to evaluate the complications associated with Nd:YAG laser capsulotomy, with a specific focus on the relationship between capsulotomy size, total laser energy delivered, and the incidence and severity of postoperative IOP elevation.

Methodology and Study Design

*S*tudy Design and Setting: This research was conducted at Tripoli Eye Hospital between January 2023 and January 2024 as a longitudinal to follow up patients with PCO underwent Nd:YAG laser capsulotomy.

Patient Selection: A total of 48 pseudophakic patients with visually significant PCO were enrolled. The inclusion criteria were bilateral pseudophakia, with only one eye scheduled for capsulotomy (the fellow eye served as a control). Patients with active ocular inflammation, retinal disease, or prior vitrectomy were excluded.

Intervention and Data Collection: All procedures were performed using a Zeiss Visulas III Nd:YAG laser system. Preoperative assessment included Best Corrected Visual Acuity (BCVA), IOP measurement via applanation tonometry, slit-lamp biomicroscopy, and dilated fundus examination. Data collected during the procedure included the number of laser shots, total energy used, and capsulotomy size and shape. Patients were followed up at 1 hour, 1 week, and 1-month post-procedure, with IOP measurement and complication

was noted but resolved by one month, with no significant correlation to laser parameters. No cases of retinal detachment or severe inflammation occurred. Pre-existing glaucoma was a risk factor for sustained IOP elevation.

Conclusion: Nd:YAG laser capsulotomy is a safe and effective procedure. However, IOP elevation is a common complication, strongly correlated with larger capsulotomy size and higher total energy. Using the minimal effective energy and a conservative capsulotomy size, particularly in glaucoma patients, is recommended to minimize complications.

Keywords: Nd:YAG Laser, Posterior Capsulotomy, Posterior Capsule Opacification, Intraocular Pressure, Cystoid Macular Edema, Cataract Surgery Complications

■ **المستخلص:**

الخلفية: يُعد استئصال المحفظة باستخدام ليزر YAG المشوب بالنيوديميوم (Nd:YAG) المعيار الذهبي لعلاج تعتيم المحفظة الخلفية (PCO). وعلى الرغم من فعاليته، إلا إنه يرتبط بمضاعفات، وأكثرها شيوعًا ارتفاع ضغط العين (IOP). تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين المعايير الإجرائية (حجم استئصال المحفظة وإجمالي طاقة الليزر) ومعدل حدوث المضاعفات

الطريقة: أُجريت دراسة طولية لمتابعة ثمانية وأربعين مريضًا مصابين بضمور عدسة كاذب مع PCO ذو دلالة بصرية، خضعوا لاستئصال المحفظة بالليزر Nd:YAG في مستشفى طرابلس للعيون. تمت مراقبة المرضى بحثًا عن تغيرات ضغط العين، والوذمة البقعية الكيسية (CME)، ومضاعفات أخرى بعد ساعة واحدة، وأسبوع واحد، وشهر واحد من العملية. قيّم التحليل الإحصائي الارتباطات بين معايير الليزر والنتائج.

النتائج: لوحظ ارتفاع كبير في ضغط العين في العيون المعالجة مقارنةً بالعيون غير المعالجة بعد ساعة واحدة من العملية ($p < 0.05$). كان هذا الارتفاع أكثر وضوحًا واستمرارًا في العيون ذات أحجام استئصال المحفظة الأكبر (>3.9 مم) وطاقة الليزر الكلية الأعلى (>40 طلقة). لوحظ سماكة بقعية عابرة ولكنها اختفت بعد شهر واحد، دون وجود ارتباط كبير بمعايير الليزر. لم تحدث أي حالات انفصال شبكي أو التهاب شديد. كان الجلوكوما الموجود مسبقًا عامل خطر لارتفاع ضغط العين المستمر

الخلاصة: يُعد استئصال المحفظة باستخدام ليزر Nd:YAG إجراءً آمنًا وفعالًا. ومع ذلك، يُعد ارتفاع ضغط العين من المضاعفات الشائعة، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بحجم المحفظة الأكبر والطاقة الكلية الأعلى. يُنصح باستخدام الحد الأدنى من الطاقة الفعالة وحجم المحفظة المحافظ، خاصةً لدى مرضى الجلوكوما، لتقليل المضاعفات

● **الكلمات المفتاحية:** ليزر Nd:YAG، استئصال المحفظة الخلفية، تعتيم المحفظة الخلفية، ضغط العين، الوذمة البقعية الكيسية، مضاعفات جراحة إعتام عدسة العين

The Impact of YAG Laser Capsulotomy on Intraocular Pressure

■ Dr. MAISOON MOHAMED * ■ Dr. Rania Abdullah Ali Alkhoja **
■ Dr. Algharib Albaghdadi Alshraa * * * ■ Dr. Amal Nouri Elthabet ****

● Received:21/09/2025 ● Accepted: 03/11/2025

■ **Abstract:**

Background: Neodymium-doped yttrium aluminum garnet (Nd:YAG) laser capsulotomy is the gold standard for treating posterior capsule opacification (PCO). While effective, it is associated with complications, most commonly a rise in intraocular pressure (IOP). This study investigates the relationship between procedural parameters (capsulotomy size and total laser energy) and the incidence of complications.

Methods: A longitudinal study was conducted to follow up forty-eight pseudophakic patients with visually significant PCO underwent Nd:YAG laser capsulotomy at Tripoli Eye Hospital. Patients were monitored for IOP changes, cystoid macular edema (CME), and other complications at 1-hour, 1-week, and 1-month post-procedure. Statistical analysis assessed correlations between laser parameters and outcomes.

Results: A significant IOP spike was observed in treated eyes compared to untreated fellow eyes at 1-hour post-procedure ($p < 0.05$). This elevation was more pronounced and persistent in eyes with larger capsulotomy sizes (>3.9 mm) and higher total laser energy (>40 shots). Transient macular thickening

*DALOUB Lecturer Department of Ophthalmology Faculty of Human Medicine Tripoli University, E-maiI:Misadaloub@yahoo.com

* *DALOUB Lecturer Department of Ophthalmology Faculty of Human Medicine Tripoli University,E-maiI:dr.raniaelkhoja@gmail.com

* * *DALOUB Assistant Professor Department of Ophthalmology Faculty of Human Medicine Tripoli University E-maiI:alshraa@uot.edu.ly.

* * * *DALOUB Lecturer Department of Ophthalmology Faculty of Human Medicine Tripoli UniversityE-maiI:Amalelthabet@gmail.com

display settings. *American Journal of Roentgenology, 196*(6), 1332–1338.

(13) Thakur, Y., McLaughlin, P. D., & Mayo, J. R. (2013). Strategies for radiation dose optimization. *Current Radiology Reports, 1*(1), 1–10.

(14) Kalender, W. A. (2014). Dose in X-ray computed tomography. *Physics in Medicine & Biology, 59*(3), R129–R150.

(15) Al Mahrooqi, K. M. S., Ng, C. K. C., & Sun, Z. (2015). Pediatric computed tomography dose optimization strategies: A literature review. *Journal of Medical Imaging and Radiation Sciences, 46*(2), 241–249.

(16) Badawy, M. K., Lane, H., & Galea, M. (2019). Radiation dose associated with overscanning in neck CT. *Current Problems in Diagnostic Radiology, 48*(4), 359–362.

(17)Yang, C. C. (2020). Evaluation of impact of factors affecting CT radiation dose for optimizing patient dose levels. *Diagnostics, 10*(10), 787.

(18) Whitebird, R. R., Solberg, L. I., & Chu, P. (2022). [Article]. *Journal of Patient Safety*, Advance online publication.

(19) Alkhanova, A., Zhumadilov, K., Dautov, T., & Abdykalyk, G. (2023). Methods of optimizing the radiation dose during computed tomography. *Bulletin of L.N. Gumilyov Eurasian National University, Physics & Astronomy Series, 142*(1), 26–32.

■ References

(1) Meredith, W. J. (2008). Report of the United Nations Scientific Committee on the Effects of Atomic Radiation. *International Journal of Radiation Biology, 12*(1), 100.

(2) Ben Rabaa, A. A., Tikala, S. M., Elmansuri, A. M., Hilan, B. M., & Ben, M. M. (2020, November). *Determination of radiation dose for the brain during CT scanning*. 28–30.

(3) World Health Organization. (2013). *Radiation dose in X-ray and CT exams* (pp. 1–6).

(4) McCollough, C. H., Primak, A. N., Braun, N., Kofler, J., Yu, L., & Christner, J. (2009). Strategies for reducing radiation dose in CT. *Radiologic Clinics of North America, 47*(1), 27–40.

(5) Sarangi, P. K. (2017). Understanding computed tomography (CT) dose reduction techniques and principles in a simplified way. *Current Trends in Clinical & Medical Imaging, 1*(2).

(6) Mayo, J. R., Hartman, T. E., Lee, K. S., Primack, S. L., Vedal, S., & Muller, N. L. (1995). CT of the chest: Minimal tube current required for good image quality with the least radiation dose. *American Journal of Roentgenology, 164*(3), 603–607.

(7) Cohnen, M., Fischer, H., Hamacher, J., Lins, E., Kotter, R., & Modder, U. (2000). CT of the head by use of reduced current and kilovoltage: Relationship between image quality and dose reduction. *American Journal of Neuroradiology, 21*(9), 1654–1660.

(8) Ravenel, J. G., Scalzetti, E. M., Huda, W., & Garrisi, W. (2001). Radiation exposure and image quality in chest CT examinations. *American Journal of Roentgenology, 177*(2), 279–284.

(9) McNitt-Gray, M. F. (2002). AAPM/RSNA physics tutorial for residents: Topics in CT—Radiation dose in CT. *RadioGraphics, 22*(6), 1541–1553.

(10) Livingstone, R. S., Eapen, A., Dip, N. B., & Hubert, N. (2006). Achieving reduced radiation doses for CT examination of the brain using optimal exposure parameters. *Indian Journal of Radiology and Imaging, 16*(2), 247–251.

(11) Prakash, P., et al. (2010). Radiation dose reduction with chest computed tomography using adaptive statistical iterative reconstruction technique: Initial experience. *Journal of Computer Assisted Tomography, 34*(1), 40–45.

(12) Nakaura, T., et al. (2011). Low-kilovoltage, high-tube-current MDCT of liver in thin adults: Pilot study evaluating radiation dose, image quality, and

initiatives and implement improvement strategies.

2. The continuous review and modification of CT scan protocols to minimize unnecessary radiation exposure and to identify areas for optimization and ensure adherence to international protocols.

3.Upgrade and maintain CT equipment to ensure dose-efficient performance by regularly evaluating and updating CT scan protocols to reduce unnecessary radiation exposure.

4.Restrict the scanning range to the minimal need for the clinical indication to operate in a dose-efficient manner to reduce dose.

5.Optimization of multi-detector CT parameters to adjust dose, by adjusting detector configuration, tube current (MAS), kilovoltage peak (KVP), reconstruction algorithms, patient positioning, scan range, slice thickness, and pitch to achieve optimal dose efficiency.

6.The use of automated dose modulation by employing tube current modulation systems with careful consideration, especially in patients who are obese, pediatric patients, or those patients with metallic implants, as these conditions may affect dose modulation effectiveness.

7. Accurate patient positioning by ensuring precise patient alignment within the scanner to prevent unnecessary increase in radiation dose.

8. Continuous training and education by offering CT technologists and radiologists ongoing professional development to reinforce best practices in dose optimization and raise awareness of radiation safety practices and awareness.

9.Implementation of these strategies and recommendations is expected to improve patient safety, minimize unnecessary radiation exposure, and improve the quality of CT imaging systems and services in Libya.

6. Conclusion

In Libya, the increasing use of computed tomography (CT) scanning has led to greater radiation exposure for patients. This rise could be attributed to the expanding availability of CT units across general hospitals, medical centers, and private clinics. Until recently, there is a greater demand from medical specialists and clinicians who rely extensively on CT scanning systems for clinical diagnosis and therapeutic treatment decisions. Despite, the availability of rapid progress and information provided by CT scanning, medical specialists and clinicians should not replace a clinical evaluation for all patients undergoing radiation scanning imaging assessments. Although CT scan imaging provides valuable diagnostic information, referring clinicians must maintain their awareness of the associated radiation risks and the need for judicious use. Whenever feasible, alternative imaging systems that do not include ionizing radiation should be considered to address any possible following clinical questions. There is a widespread consensus that current levels of CT radiation exposure have potentially resulted in the increased risks of cancer and other radiation-related health problems. Therefore, referring physicians and clinicians should assess the need for each CT scan and use non-invasive imaging techniques where possible. Careful attention must be given to protecting patients radiosensitive organs such as breasts, eye lenses, thyroid, and gonads, particularly in pediatric and young patients, as these organs are often directly exposed to the x-ray beam. CT technologists should implement appropriate protective measures accordingly. Radiologists and imaging specialists must continuously balance patient radiation dose against the need for image quality in every diagnostic study. Finally, adherence to the ALARA principles of keeping doses “As Low As Reasonably Achievable” (ALARA) is critically essential to optimize patient safety without compromising diagnostic accuracy.

■ Recommendations for optimization

Based on the results of this study, the following organizational and technical strategies and recommendations are made to optimize CT radiation doses:

1. The engagement of radiologists, technologists, and other stakeholders in establishing a CT dose committee to monitor dose optimization

require careful adjustment of voltage and current to achieve a great balance between radiation dose with diagnostic accuracy. Together , these findings the importance of a site-specific approach to dose optimization stressing that technical parameters and anatomical considerations must be carefully balanced to maintain patient safety while ensuring diagnostic accuracy.

5.5.Effective Dose Calculations:

The effective dose estimated level derived in this study were 1.53 MSV for brain CT, 2.62 MSV for PNS CT, and 4.64 MSV for abdomen-pelvis CT which fall within internationally reported ranges. This finding is therefore, consistent with the finding of Livingstone et al. (2006) and Kalender (2014), who found that brain CT effective doses ranging from below 1 MSV up to approximately 2 MSV, and abdomen-pelvis doses were estimated at 5 MSV. This alignment validates the accuracy and reliability of our dose assessment techniques and further reinforces the global consensus that although current doses generally remain within acceptable ranges, ongoing optimization remains critically essential to ensure adherence to the ALARA (As Low As Reasonably Achievable) principle.

Overall**,** together, these findings corroborate and extend the current literature emphasizing that radiation dose optimization in CT scan imaging should consider patient demographics, anatomical site, and institutional protocols. The findings of this study further highlight the practical importance of implementing scanning standardized protocols, providing continuous training, and establishing local diagnostic reference levels DRLs to improve patient safety while ensuring diagnostic quality.

Limitations of the Study

This study has a number of limitations that should be acknowledged. First, the small sample size for paranasal sinus (PNS) scans, which may statistically limit the analyses in this subgroup. Second, the data derived on pediatric patients were limited, which may restrict the applicability of the findings to younger generations. Finally, although the study was carried out in only two hospitals, the findings may not be generalizable to other hospitals or regions with different scanning standards, equipment, or patient characteristics.

5.2.Dose and Scan Parameter Variations:

The significant differences in MAS, CTDI, DLP, and patient age across anatomical regions showed that scanning parameters are closely shaped by body part examined and the corresponding clinical need. McNitt-Gray (2002) pointed out that radiation dose is highly dependent on technical factors such as tube current, voltage, pitch, and patient size. Likewise, Livingstone et al. (2006) demonstrated reported variations in brain versus partial CT exams indicating the influence of anatomical site on exposure levels. These findings therefore align with the research evidence that anatomical site is a key factor of radiation exposure which requires targeted dose optimization to ensure both diagnostic accuracy and patient safety.

5.3.Institutional Comparison (Mitiga vs. Tripoli):

The marked discrepancy in CTDI between Tripoli hospital (higher) and Mitiga hospital (lower), in spite of the comparable MAS and DLP values, pointing to significant differences in scanning protocols, equipment calibration, or operator practices. This finding is in consistent with the finding of Yang (2020) who reported strong correlations between CTDIvol and institutional practices, and Badawy, Lane, and Galea (2019) demonstrated that staff training and standard protocol adherence significantly reduce radiation dose levels. Therefore, the results of this study are in agreement with the literature in demonstrating that institutional policies and equipment factors can significantly play a critical role in radiation exposure, suggesting the need to implement standardized local diagnostic reference levels (DRLs) to harmonize practices, optimize patient safety, and maintain consistent imaging quality.

5.4.Body Part Differences:

Brain CT scan images in this research study were linked to the highest CTDI, whereas abdomen-Pelvis scans revealed the highest DLP values which are attributed to longer scan lengths. This finding matches the findings of Cohnen et al. (2000), who found that anatomical site strongly influences achievable dose reductions without compromising image quality. Similarly, the finding of Nakaura et al. (2011) indicate that abdominal CT protocols

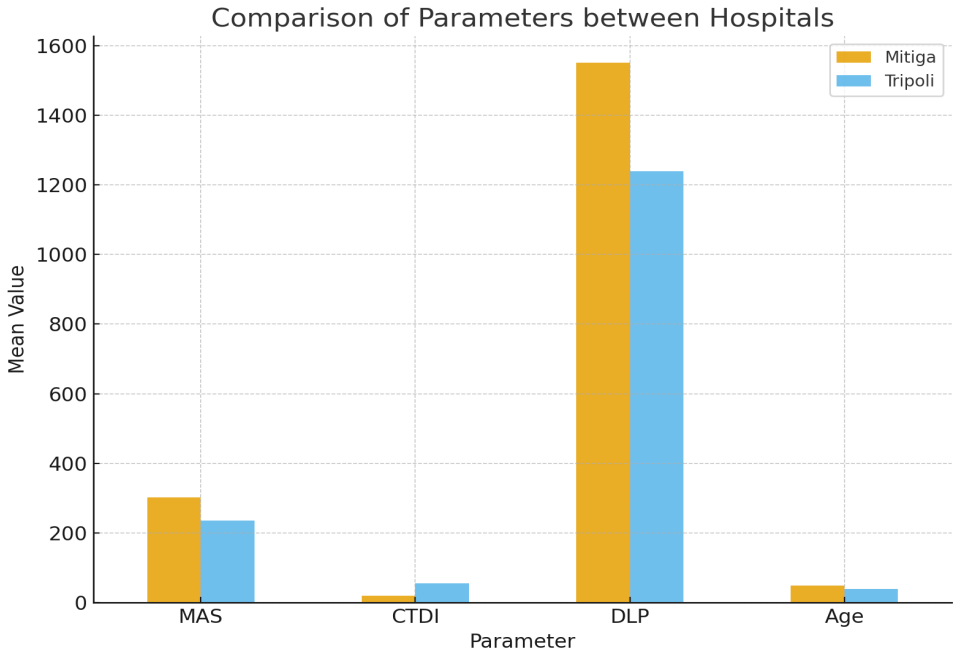

Figure 3

5.Discussion

The results of this research study revealed significant variations in radiation dose parameters and patient demographics across different CT examinations and between institutions. These findings align with and add to existing literature the evidence from previous studies.

5.1.Gender Distribution:

The gender related differences observed in this study, namely, the predominance of males undergoing more chest and brain CT scans and the higher proportion of females in PNS examinations while females predominated in PNS scans, which indicate possible variations in disease prevalence or clinical referral patterns. Although previous research has not extensively examined gender-based use of CT scan imaging, Thakur, McLaughlin, and Mayo (2013) stressed the impact of gender and age on radiation sensitivity, emphasizing the significance of adjusting scan protocols to demographic characteristics. This finding reinforces the need to consider not only anatomical but also demographic factors when optimizing CT protocol.

Table 3. Comparison of Parameters between Hospitals

Parameter	Mitiga (Mean)	Tripoli (Mean)	p-value	Significance
MAS	301.7	235.9	0.084	Not significant
CTDI	20.1	54.9	<0.001	Significant
DLP	1549.9	1239.5	0.312	Not significant
Age (years)	48.6	40.0	0.057	Near significant

Table 3 summarizes the comparative analysis between Mitiga and Tripoli hospitals, indicating variations in scanning practices and patient demographics. The mean tube current (mAs) was higher at Mitiga hospital with (301.7) than in Tripoli hospital with (235.9), although, this variation did not lead to a statistical significance ($p = 0.084$). By comparison, CTDI values were significantly greater at Tripoli hospital representing (54.9) than at Mitiga hospital with (20.1), ($p < 0.001$), marking a substantial difference in dose delivery protocols. The dose–length product (DLP) was marginally higher at Mitiga hospital with (1549.9) than at Tripoli (1239.5), although this variation was not statistically significant ($p = 0.312$). Patient demographic differences were also observed, with patients at Mitiga hospital being older on average (48.6 years) compared to those at Tripoli (40.0 years), a difference that reached statistical significance at ($p = 0.057$). collectively, these results suggest that the inter-hospital differences could be attributed to patient population characteristics and to institutional practices regarding protocol selection and dose optimization strategies.

DLP (F = 8.25, p = 0.001) exhibited substantial variations, indicating region-specific differences in radiation dose exposure. Additionally, patient age revealed significant variability across scan types (F = 6.27, *p* = 0.001), indicating that demographic characteristics influenced the distribution of scans which may potentially play a role in the optimization of dose parameters. Overall, these findings stress that radiation dose and scanning parameters are not uniform but shaped by the anatomical region examined in conjunction with patient-related factors.

Figure 2

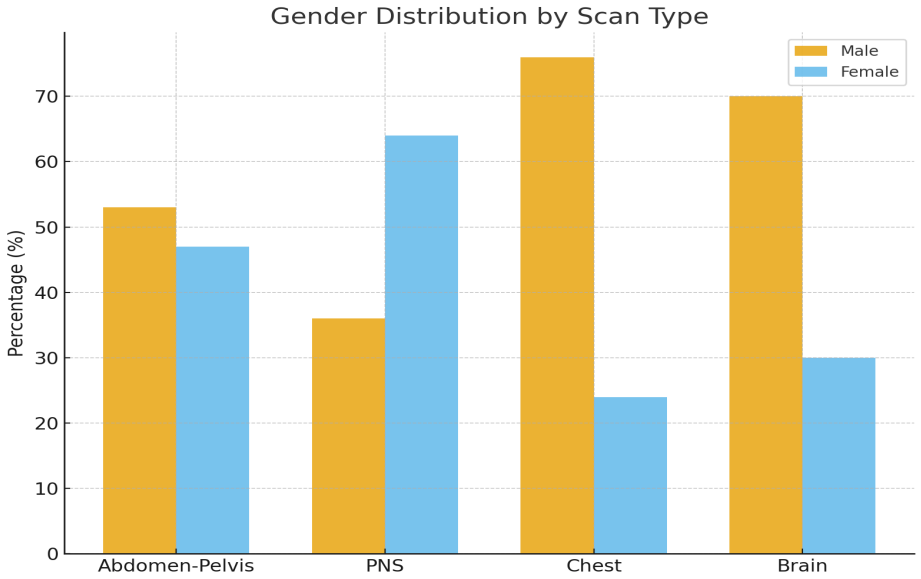

Figure 1

Table 2. CT Scan Protocols Used

Parameter	Value	Range	Notes
Tube Voltage (KVP)	120	Fixed	Manufacturer recommended
Tube Current (MAS)	200–500	Variable	Adjusted by staff
Slice Thickness (mm)	2–3	-	Sequential mode
Rotation Time	0.5–1s	-	As per machine protocol
Pitch	Standard	-	Machine dependent

Table 2 presents the analysis of variance (ANOVA) , which identified statistically significant differences across anatomical regions for several parameters. Tube current (mAs) differed considerably between scan types ($F = 6.01$, $p = 0.001$), reflecting protocol adjustments aligned with different anatomical requirements. Likewise, both CTDI ($F = 57.30$, $p = 0.001$) and

Data collection: information about patient demographics, scan parameters (tube current MAS, slice thickness, rotation time, pitch, total scan time), and dose descriptors (CTDIvol, DLP) were recorded.

Procedure: scans were carried out using manufacturer-recommended protocols, with some adjustments made by radiology staff to improve image quality and reduce radiation exposure.

Analysis: Data were analyzed by using SPSS and findings were categorized according to body region.

4. Findings

4.1.Gender Distribution

Table 1. Gender Distribution by Scan Type

Scan Type	Male (%)	Female (%)
Abdomen-Pelvis	53%	47%
Paranasal Sinus (PNS)	36%	64%
Chest	76%	24%
Brain	70%	30%

Table 1 shows the distribution of scans about genders revealing clear variations by anatomical region. Abdomen–pelvis scan examinations were relatively balanced, with males representing around 53% and females accounting for 47%, indicating minimal gender disparity. In contrast, paranasal sinus (PNS) scans were more predominantly carried out in females (64%), indicating a higher clinical burden for sinus-related conditions in this group. Chest scans showed a marked male predominance (76% versus 24%), which may potentially reflect the greater incidence of respiratory or thoracic pathologies among male patients. Similarly, brain scans were more greatly conducted in male patients accounting for (70% compared to 30% female), pointing to possible gender differences in neurological disease occurrence or referral practices.

Yang (2020) carried out a study to examine dose metrics and their determinants in head, chest, and abdominal CT scans across six scanners, analyzing over 28,000 examinations to establish local diagnostic reference levels. Multi analyses showed some statistically significant correlations between CTDIvol and patient and scan parameters, maintaining the use of DRLs for dose optimization in line with ALARA principles. (17)

Whitebird, Solberg, and Chu (2022) used semi-structured interviews with leaders from healthcare systems in the US, Europe, and Japan to explore organizational strategies for CT dose optimization. They identified seven key approaches, including engaging radiologists and technologists, establishing CT dose committees, leadership support, continuous monitoring, protocol modification, and equipment updates. These approaches provided a framework for organizational initiatives to reduce patient radiation exposure. (18)

Finally, Alkhanova et al. (2023) investigated tube current modulation techniques for reducing radiation dose in CT while maintaining image quality. The study revealed that manufacturer-specific automatic current modulation programs influence image noise and patient dose in different ways. The study concluded that careful optimizing for scan examination protocols and parameters can achieve the lowest radiation dose required for accurate clinical problems effectively. (19)

3. Materials and Methods

3.1 Study Design and Data Collection

Sample: this prospective study consisted of 140 patients undergoing CT scans of the brain, chest, abdomen-pelvis, PNS at Mitiga Military Hospital (Philips CT 128-slice) and Tripoli Central Hospital (Toshiba CT 64-slice).

The study was conducted in Spring , 2025. Patients undergoing diagnostic CT scans (brain, Para nasal sinuses, chest, abdomen, pelvis) patients scheduled for diagnostic CT scan in the specific regions were included.

Protocols: all scans were performed at 120 KVP fixed tube voltage, with variable tube current MAS (200–500), slice thickness 2–3 mm, using sequential scanning mode.

Nakaura et al. (2011) conducted a study to examine how tube voltage and current-time product could influence abdominal CT imaging quality in thin adults. The finding of the study revealed that using 80 KVP with a higher tube current reduced effective radiation by as much as 33% compared to 120 KVP, while also enhancing the contrast-to-noise ratio without introducing additional artifacts. (12)

Thakur, McLaughlin, and Mayo (2013) examined how patient age and gender affect radiation sensitivity, emphasizing the importance of customizing CT scanning parameters to individual demographics. The study concluded that dose reduction technologies can significantly decrease radiation exposure while maintaining diagnostic image quality. (13)

Kalender (2014) reviewed CT scanner output metrics and patient dosimetry, highlighting substantial improvements in dose reduction technologies. The result concluded that it is possible to achieve effective doses below 1 MSV in certain applications. (14)

Al Mahrooqi, Ng, and Sun (2015) reviewed strategies for reducing radiation dose in pediatric CT dose-saving techniques. They identified techniques such as adjusting tube voltage and current, iterative reconstruction, and adjusting scan parameters according to patient age and body size. The study suggested optimized pediatric protocols specifically for 64-slice CT scanners to enhance safety while maintaining image quality.(15)

Kumar Sarangi (2017) stated that CT examinations could expose patients to higher levels of radiation doses 100 to 1,000 times higher than conventional X-rays, with an estimated 0.4% of cancers in the US linked to CT exposure. The study highlighted the importance of adherence to the ALARA principle and implementing special precautions for vulnerable populations including as children and pregnant women. (5)

Badawy, Lane, and Galea (2019) assessed the impact of targeted educational interventions on CT neck scan protocols. Following the intervention, the frequency of over scanning declined by 15%, scan length by 33%, and radiation dose dropped by 20%. The study showed that staff awareness and strict protocol adherence ca significantly minimize patient exposure. (16)

compromising diagnostic . (7)

Ravenel et al. (2001) explored the impact of tube current variations on radiation dose and image quality in unenhanced chest CT images. Around ten patients underwent CT-guided lung biopsies with six images acquired per patient at settings ranging from 40 to 280 MAS. Radiologists assessed the image quality based on noise levels. The result indicated that image quality remained stable above 160 MAS but declined significantly below this threshold. The authors concluded that tube current settings between 120 and 280 MAS provided a balance minimizing unnecessary radiation exposure and maintaining diagnostic image quality, while 40 Mas produced suboptimal images . (8)

McNitt-Gray (2002) presented an extensive review of radiation dose principles specific to CT, involving exposure, absorbed dose, effective dose, and CT-specific dose metrics as the CTDI (Computed Tomography Dose Index) and dose-length product (DLP). The review highlighted some key factors affecting dose include beam energy, tube current-time product, pitch, collimation, patient size, and dose reduction options. Additionally, it also outlined dose reduction methods such as lowering milliampere-seconds, increasing pitch, and adjusting parameters on patient size and characteristics. The study also described approaches for dose estimation, including Monte Carlo simulations and he use of conversion factors.(9)

Livingstone et al. (2006) assessed strategies for optimizing radiation dose in brain CT exams using spiral CT techniques. In a cohort of 101 patients, effective doses were found to range between 0.65 and 0.93 Msv for full complete brain examinations and 0.28 to 0.53 MSV for partial scans. The findings showed that by adjusting dose reduction parameters, significant dose reduction could be achieved without compromising diagnostic accuracy. (10)

Prakash et al. (2010) conducted a study to compare radiation dose and image quality in weight adjusted chest CT examinations employing adaptive statistical iterative reconstruction (ASIR) versus the conventional filtered back projection (FBP) techniques. Among 152 patients, ASIR not only achieved significant dose reduction but also enhanced image quality consistently across all weight categories. (11)

affect radiation exposure.

4: To compare various CT scanner models and scanning protocols to identify the most optimal settings.

1.2 Importance of Research

This study supports international global initiatives aimed to optimize CT radiation doses, prompting patient safety without compromising diagnostic accuracy. The findings offer evidence-based guidance for radiology departments in Libya and comparable health care environments.

2: Literature Review

Literature on CT radiation dose optimization emphasized the importance of maintaining diagnostic accuracy while ensuring patient safety. Mayo et al. (1995) carried out a study to identify the lowest tube current (MAS) that could provide adequate chest CT images. The subjects of the study included 30 patients (mean weight 68 kg; age >45 years) underwent scans at standard settings (120 kVp, 400 mAs) and at reduced tube currents (200, 140, 80, and 20 mAs). Two blinded observers rated image quality and assessed for mediastinal and lung abnormalities. The findings revealed that image quality at 200 and 140 mAs was comparable to the standard 400 mAs, while significant degradation occurred at 80 and 20 mAs. Importantly, the detection of abnormalities remained consistent across dose levels. The study concluded that reducing tube current from 400 to 140 mAs can significantly lower radiation exposure without affecting diagnostic reliability. (6)

In 2000, Cohnen et al. investigated the effects of lowering radiation dose by adjusting tube current and voltage on head CT images. A formalin-fixed cadaver was scanned on two CT systems in conventional and helical techniques, with surface doses measured and had five experts independently assessed image quality. The results showed that dose reductions up to 75% on one (scanner 1) and 60% on the other (scanner 2) were possible without observable loss of image quality. Even images with surface doses below 30 MGY were still remained diagnostically interpretable. The study concluded that while standard cranial CT parameters prioritize optimal image quality, radiation doses can be safely reduced by as much as 40% without

minutes to reconstruct an 80 × 80 matrix image using two detectors along the z-axis. scan images were performed at tube voltages of 100 KVP (40 MA), 120 KVP (32 MA), or 140 KVP (27 MA), delivering an average skin dose of 11.66–14.67 MGY for three to four head. (2). Further to that, modern CT systems, in contrast, can acquire up to 320 slices in a single rotation taking less than 0.4 seconds, with reconstruction speeds of up to 18 images per second for a 512 × 512 matrix. Tube potential typically ranges from 80 to 140 KVP, with tube current reaching up to 800 MA. These advancements have significantly improved both image quality and patient comfort during scans. (3). However, the growing reliance on CT imaging, combined with its relatively high radiation doses per scan, contributes to significant cumulative exposure. Since the associated risk of radiation-induced cancer risk, which correlates with the radiation dose index from CT examinations, optimizing radiation dose is critically essential. (4)

There is no doubt that effective dose optimization can be achieved through several strategies, such as reducing the tube current, minimizing tube voltage-time product, and increasing pitch values. A solid understanding of CT scan parameters is vitally crucial for minimizing radiation exposure**.** (5)

Therefore, Computed Tomography (CT) remains an indispensable diagnostic tool, but its extensive use raises concerns about patient exposure to ionizing radiation, particularly, cancer. Balancing diagnostic accuracy with patient safety requires careful dose optimization. This study evaluates current CT protocols in used in radiology departments in Tripoli and examines strategies for dose reduction, including tube current modulation, KVP adjustment, and iterative reconstruction methods.

1.1 Aims of Research

The objectives of this study were:

1: To review the existing CT protocols with a special focus on radiation dose management.

2: To find out techniques or strategies for dose reduction such as tube current modulation, iterative reconstruction.

3: T examine how patient-related factors including age, sex, body size can

■ **المستخلص:**

أدى الانتشار المتزايد لاستخدام التصوير المقطعي المحوسب (CT) في الفحوصات التشخيصية إلى بروز مخاوف متزايدة بشأن مخاطر جرعات الإشعاع التي قد يتعرض لها المريض، و ما يمكن أن يترتب عليها من آثار صحية خطيرة. أن الهدف من هذه الدراسة البحثية هو لتقييم البروتوكولات المستخدمة في جرعات الاشعاع أثناء التصوير المقطعي خلال الفحوصات الطبية التي تجرى على المرضى في مدينة طرابلس، ليبيا، مع التركيز على أهمية تحسين هذه البروتوكولات من أجل رفع مستوى السلامة الاشعاعية للمرضى. أجريت هذه الدراسة على 140 مريضًا خضعوا لفحوصات مقطعية شملت الدماغ، و البطن و الصدر و الحوض و الجيوب الأنفية (PNS) في مستشفى طرابلس المركزي و مستشفى معيتيقة العسكري. و تم تحليل مجموعة من المعايير التقنية من بينها شدة التيار الكهربائي (MAS) و فرق الجهد (KVP) و مؤشر جرعة التصوير المقطعي (CTDI) ومنتج الطول الجرعة (DLP) .استنادا إلى الاختبارات الإحصائية المستخدمة مثل اختبار ANOVA واختبار Scheffe ، فإن نتائج هذه الدراسة أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات جرعات الإشعاع المختلفة سواء بين أنواع الفحوص أو بين هذين المستشفيين. كما تم قياس الجرعات الفعالة باستخدام معاملات التحويل التشريحية حيث بلغ متوسط الجرعة في فحص الدماغ 1.53 ملي سيفرت، بينما بلغ متوسط جرعة فحص الجيوب الأنفية 2.62 ملي سيفرت. و تؤكد نتائج هذه الدراسة أهمية الالتزام بمبدأ ALARA القائم على تقليل جرعات الاشعاع ادنى مستوى دوت الاثير على جودة التصوير المقطعي مع التوصية بتحديث البروتوكولات المعمول بها بما في ذلك خفض شدة التيار الكهربائي و تحسين و ضبط طول منطقة الفحص بهدف تقليل التعرض الاشعاعي و تعزيز فعالية التشخيص .

● **الكلمات المفتاحية:** التصوير المقطعي المحوسب (CT)، خفض جرعة الإشعاع، مبدأ ALARA، تحسين سلامة المرضى، استراتيجيات تقليل الجرعة، تحسين البروتوكولات.

1. Introduction

In recent years, concerns have grown regarding the health risks associated with low levels of ionizing radiation. Therefore, minimizing radiation exposure from diagnostic medical imaging is essential..(1) The first computed tomography (CT) scan was conducted in 1971 at Atkinson Morley Hospital in London using the original EMI-Scanner. This early system was limited to head scanning images, requiring nearly five minutes per slice and seven

Radiation Dose Optimization Techniques in CT-Scan for Patient Safety in Radiology Departments in Tripoli, Libya.

■ **Professor: Ali Masoud El-Mansuri** *

● Received: 03/ 09 / 2025 ● Accepted : 07/ 11 /2025

■ **Abstract:**

In response to concerns about the increasing use of radiation exposure from the growing CT scan use and associated risks. This study aimed was to assess and sought to optimize radiation dose protocols in CT scans across radiology departments in Tripoli, Libya, to improve patient safety. The data from 140 patients who underwent brain, chest, abdomen-pelvis, and par nasal sinus (PNS) CT scans from two Central Hospital revealed statistically significant variations in doses for different procedures. The analysis included parameters such as tube current (MAS), tube voltage (KVP), computed tomography dose index (CTDI), and dose-length product (DLP). Statistical analyses, including ANOVA and Scheffe's test, revealed significant dose variations in radiation doses across different scan types and hospitals. Some effective radiation doses were analyzed using anatomical conversion factors, for instance, brain CT scans averaged 1.53 MSV while PNS scans averaged 2.62 MSV. This research study emphasized the importance of complying with the ALARA protocols and recommended protocol adjustments, such as adjusting tube current and optimizing scan length to minimize radiation exposure without compromising diagnostic quality.

- **Keywords:** Computed Tomography CT Scan, Radiation Dose Optimization, ALARA, Patient Safety, Dose Reduction Strategies.

* Technical College of Medical Sciences Email:ALI_mns62@yahoo.com

espressione, pronuncia e scrittura di cui ho parlato anche questa ricerca l'emergere della lingua italiana e il passaggio avvenuto dalla lingua latenica alla lingua italiana popolare che si diffuse all'epoca e fu chiamata (vulgari), nonché l'emergere, la comparsa e l'emergere della lingua del romanzo e narrazione narrativa. Ha toccato anche il Medioevo e il suo rinascimento in Italia Pertanto, attraverso la mia ricerca e studio in questo aspetto, consiglio di prendere in considerazione tutto ciò che riguarda i metodi di espressione e di espressione linguaggio dei segni e un metodo primitivo di espressione e comunicazione. Focalizzandosi sulla lingua italiana, sulle sue origini e sullo sviluppo delle sue fasi da lingua popolare a lingua ufficiale controllata da regole e lettere dell'alfabeto, scritte e parlate, con suoni e uscite precise per le sue lettere, affrontando l'aspetto grammaticale e la possibilità di arricchire il dizionario italiano attraverso nuove parole.

■ Bibliografia

-Altmann G.T. M., La scalata di Babele, Edizioni Feltrinelli, Milano 2006.

-Banfi E., La formazione dell'Italia linguistica, LaNuova Italia Editrice, Firenze 1993.

-Bonomi I., Masini A., Morgana S., Piotti M., Elementi di linguistica italiana, Carocci Editore, Roma 2003.

-Cacciari C., Psicologia del linguaggio, Edizioni Il Mulino, Bologna 2001.

-De Mauro T., Storia linguistica dell'Italia unita, Edizioni Laterza, Roma 1970.

-Devoto G., Oli G.C., Il dizionario della lingua italiana, Edizioni Le Monnier, Fireenze 2001.

-Graffi G., Scalise S., Le lingue eil linguaggio – Introduzione allalinguistica, Edizioni Il Mulino, Bologna 2003.

-Leoni A., Matauri P., Manualedi linguistica, La Nuova Italia Editricem Firenze 1999.

-Ruhlen M., L'origine delle lingue, Edizioni Adelphi, Milano 2005.

-Simone R., Fondamenti di linguistica, Edizioni Laterza, Roma 1990

lasciti, donazioni, atti nei quali si sanciva la protezione data all`abbazi da personaggi politici, note delle spese e delle entrate, certificati matrimoniali, testamente, ecc.). Le ntamente il volgare italiano conquisto` una dignita`

Propria e si estese a tutti gli ambiti culturali. Alla fine del XII secolo risale il primo testo volgare toscano, il Conto Navale Pisano .

La nascita della letteratura coincide nell'Italia centro-settentrionale conl åffermazione el'espansione dei comuni e nell'Italia meridionale e in Sicilia con la corte dell'imperatore Federico II di Svevia .

I centri dai quali si originò l'espansione economica, commerciale e

Politica furono le città; quelleche si organizzarono nella forma del Comune divennero autonome : si sottrassero, cioè, all'organizzazione feudale laica ed acclesiastica purri conoscendo l'autorità imperiale.

Con ilfiorire del commercio e delle industrie, in particolare di quella tessile e dell'abbigliamento, si formò una nuova classe sociale intermedia tra i contadini, o "villani" e gli aristocratici : la borghesia.

Nel Duecento ai nuoviceti dirigenti e aristocratici si affiancarono imercanti e ibanchieri che occuparono posizioni di rilievo nel governo cittadino : una condizione espresso anche in letteratura ;le nuove fortune economiche legate alle audaci imprese dei mercanti sono raccontate e

Spesso criticate da molti autori, tra i quali Dante e Boccaccio.

Il Duecento e il Trecento possono essere considerati un periodo unico : gli stessi fenomeni si svilupparono nel tempo, ma non cambiarono sostanzialmente nel corso dei due secoli. Sarebbe quindi opportuno parlare di età delle origini o di periodo comunale o, meglio, di letteratura delle origini. Non si intene con quest'affermazione che non ci furono delle evoluzione o dei cambiamenti significativi tra i due secoli, ma che in entrambi si delinearono le basi della lettaratura futura.

■ **Conclusione.**

Attraverso questa ricerca, che ho considerato preziosa, e in cui ho affrontato le origini e le basi dei metodi di espressione, ho raggiunto l'importanza delle scienze linguistiche e il loro rapporto con lo sviluppo dei metodi di

ʾAmerica nel 1492.Questo periodo storico che divide lʾetà antica da quella moderna è a sua volta suddivison, negli studi italiai,in Alto e Basso .

Medioevo. Alto e Basso indicano rispttivamente ilperiodo precedente ed il periodo seguente lʾanno Mille.(Leoni A., Matauri P., Manuale di linguistica, La Nuova Italia Editricem Firenze 1999. 77).

La lingua volgare, come si accennava prima, ha necessitato di un lungo periodo di preparazione e di adattamento prima di affiancarsi e sostituirsi alla lingua latina. La diffusione dei volgari fugraduale e diversificata nei diversi territori. La Riforma del latino promossa Carlo Magno accelerò econtribuì indirettamente alla diffusione dei volgari. Carlo Magno restiuì dignità alla lingua latina, che fece scrivere in modo più vicino al latino classico. La Riforma del latino determinò la consapevolezza della separazione fra latino e volgari. Proprio la rinascita della lingua latina sanci il distacco del latino scritto dagli usi romanzi.

2.6. Il Medioevo in Italia

La prima testimonianza è quella che si suole tramandare come indovinello veronese :si trattadi Quattro versetti della fine dellʾVIII secolo e i primi anni del IX scritti da un copista veronese in una lingua fra il latino rustico e il volgare. La seconda testimonianza scritta in volgare italiano risale alla prima metà del IX secolo :si tratta di un`iscrizione tombale sita a Roma ed e` ricordata come iscrizione della catacomba di commodilla. Essa contiene avvertimento in volgare sul mondo di pregare. Un documento nel quale il volgare appae ormai spesso che` cosolidato e vivo, e` un placito, cioe` una

Sentenza giudiziale, rigistrata a cassino dal giudice arechisi di capua, che riguarda l`appartenenza di alcune terre dell`Abbazia occupate da laici.

E` Il placito campano ed e` inserito in un documento del 960 : Sao ko kelle terre, per kelle finique ki contene, trenta anni le possette parte sanci Benedetti. (Devoto G., Oli G.C., Il dizionario della lingua italiana, Edizioni Le Monnier, Firenze 2001.pag 44)

Altre testimonianze si trovano in scritti provenienti dai monasteri benedettini dell`Italia centromreidionale nei secoli XI — XII (ogni abbazia conservava documenti interni di ordine pratico e giuridico : compravendite,

indigeni ed un'inevitabile frammentazione linguistica. Le lingue germaniche dettero luogo ad un superstrato linguistico, cioè l'interferenza delle lingue dei popoli barbarici sul latino.

Per un lungo periodo storico si ebbe, quindi, una situazione di bilinguismo o di convivenza delle lingue germaniche edei volgari originati dal latino.

La situazione più palese del bilinguismo si ha nella differenza tra lo scritto e il parlato :al latino, per quanto infarcito di volgarismi, era affidata la comunicazione scritta, ai volgari, l'oralità.

Le sostanziali diversità linguistiche che si determinarono in tutti i territori della Romània furono motivate dalle condizione di isolamento in cui le popolazioni si trovarono alla caduta dell'impero, e alla forte influenza delle lingue germaniche parlate dai barbari. Il latino, che per secoli aveva

Garantito l'unità territoriale, scomparve nei territori periferici dell`impero dall'Africa, da alcune parti dell`Europa centro-settentrionale, dall'Inghilterra e da gran parte dei Balcani. Nelle atri dell'impero, invece, nelle quali l'unità linguistica si era maggiomente consolidata nel tempo enell'uso, si ebbero delle evoluzioni linguistiche molto differenti fra loro che diedero origine alle lingue romanze.

Sotto questo nome si annoverano lingue che sono, oggi, molto diverse, ma che conservano dei tratti linguistici, a volte molto marcati, dell'origine comune. Esse sono il portoghese, lo spagnolo, il catalano, il provenzale, il francese, il ladino, l'italiano, il rumeno e il dalmatica (ora estinto ; questa lingua era parlata nella Dalmazia e nelle isole dell'Adriatico). Questa

Classificazione è in realtà più complessa : per questioni di chiarezza si sono volute indicare solamente lelingue principali e più conosciute. E' necessario, però, tenere presente che inognuna di esse esistono infinite varietà dialettali che dipendono dalla variazione geografica, dalle influenze ricevute dalle altre lingue e dalla storia unica e decisiva di alcune città.

2.5. La nascita del Medioevo.

Con Medioevo si indica convenzionalmente il periodo storico compreso tra la caduta dell'impero romano d'occidente, nel 476 d.C.E la scoperta dell

2.3. La nascita delle Lingue romanze

L'espansione territoriale dell'impero romano portò ad un duplice scambio linguistico tra Roma, capitale della repubblica e poi dell'impero, e i territori da essa governati.

Uno degli aspetti più significativi della colonizzazione romana fu l'organizzazione di scuole che consentirono una rapida diffusione della lingua latina nei territori conquistati. L'inserimento della popolazione nelle strutture sociali, amministrative, pubbliche, politiche e militari fece si che anche la lingua parlata dalle popolazioni assoggettate si conservasse, anche se in misura limitata, nella lingua latina o marcandone la pronuncia, o allargando il lessico con vocaboli regionali.

L'influenza delle lingue pressistenti al latino è definita dai linguisti come azione del sostrato.

La lunga decadenza dell'impero romano dovuta alla diffusione del cristianesimo e alla penetrazione barbariche, determinò l'affermarsi, nei territori precedentemente conquistati da Roma, di ulteriori evoluzioni linguistiche. Come l'unità politica e territoriale dell'impero aveva garantito nei territori della Romània (l'area linguistica nella quale si parlano le lingue derivate) l'unità linguistica, cosi l aframmentazione e la distruzione dello stesso comportò la dispersione dell'unità linguistica latina e l'affermarsi delle lingue volgari. Gli ultimi secoli dell'impero romano furono caratterizzati da altri fattori che incisero profondamente

Sulla lingua :il cristianesimo e leinvasioni barbariche.

2.4. Il cristianesimo e le invasioni barbariche.

Il cristianesimo incise sulla lingua latina su due fronti paralleli eopposti : come fattore disgregante rispetto al latino classico, mon anche come fatto revolutivo che arricchì la lingua, resa così funzionale alla trasmissione di una nuova cultura e spiritualità.(Simone R., Fondamenti di linguistica, Edizioni Laterza, Roma 1990. Pag 65).

Le invasioni dei popoli barbari, frantumarono l'unità territoriale delle zone settentrionali dell'impero :da ciò derivò l'integrazione fra i barbari e gli

dei periodi storici certi in base a testimonianze scritte e ai documenti pervenutici. L'uso del latino come lingua viva inizò, probabilmente, nell 'VIII secolo a.C.E terminò far il 600 e 1'800 d.C. II latino è ampiamente documentato fin dal III secolo a.C.Come per tutte le lingue antiche e moderne, anche il latino ebbe diversità tra lo scritto e il parlato e dispose di differenti registri linguistici. Per una lingua morta, cioè unalingua chenon è più parlata, non è possibile conoscere l'uso orale, ma attraverrso la documentazione rimasta, è possibile rintracciare le variazioni di registro nella scrittura.

Quando si parla di latino si intende un'unica lingua che però ebbe diverse peculiarità riconoscibili nel latino classico, nel latino comune, cioè lalingua parlata a Roma, e nel latino parlato nei territori dell'impero.

Il Latino classico è, infatti, la lingua della letteratura riconosciuta nei secoli dagli autori maggiori nei diversi generi letterari. La lingua parlata, invece, anche se si considerano i differenti registri comunicativi nelle relazioni tra i diversi strati sociali, non coincide con il latino classico : era una lingua viva ricca di continue evoluzioni interne e arricchita anche da prestiti provenienti dalle lingua parlate nei territori conquistati.

E' dal latino parlato che si sviluppano le lingue derivate dal latino, cioè le lingue neolatine o romanze.(Ruhlen M., L'origine delle lingue, Edizioni Adelphi, Milano 2005.pag59)

2.2.La nascita del volgare

Dal latino sono derivate delle lingua chiamate : volgari. L'uso del volgare italiano nella letteratura e negli usi praticicome quelli amministrativi, commerrciali ed epistolari, ha richiesto un lungo periodo di preparazione. Questa nuova lingua, infatti, per secoli è statusata solo oralmente ; il latino, invece, era la lingua ufficiale della scrittura.

In latino il vulgus era il popolo inteso nel senso più ampio della parola. Vulgaris èl'aggettivo derivato da vulgus.

Le lingue volgari indicavano qindi le lingue parlate dalla massa della popolazione in antitesi al latino, divenuto nel Medioevo patrimonio solo dei dotti.

» parlate » : basti pensare che in inglse il suono [f] può essere scritto f (fly ‹volare›), ph (phhilosophy ‹filosofia›), gh (enough ‹abbastanza).

Certo, la lingua scrittaè importante (e sicuramente l'umantità deve essere grata allamoglie di Tolstoj, che ha copiato sette volte Guerra e Pace ...) non solo per le opere letterarie, ma per il funzionamento delle società complesse di oggi : si pensi alnumero di libri, riviste, lettere, fax o di e- mail che circolano per il mondo o al numero di pagine web che si possono trovare in Internet. Tra scritto e parlatovi è sicuramente » appoggio » e scambio reciproco : la lingua scritta » fissa » la lingua, la lingua parlata offre variazione e novità.

1.4. Astratto e Concreto.

Si immagini di disporre di una macchina (ed in effetti esistono) che misuri esattamente la natura (altezza, durata, ecc.) dei suoni della parola mano [m-a-n-o]. Ebbene se un parlante ripete un numero qualsiasi di volte diciamo dodici volte, la stessa parola non riucirà mai produrre due [m] o due [a] identiche :vi saranno sempre delle variazioni. Avremo dodici [a] diverse dal punto di vista » fisico » . Per esempio la durata del suono [a] può essere più o meno lunga, l'altezza tonale può variare cosi come qualsiasi altra propietà fisica di questo suono. Dovremmo concluderne che in italiano esistono dodici [a] diverse ? Secondo alcuni sì` : ogni atto linguistico è un fatto a sè ed irripetibile. In realtà ciò che in una lingua è fondamentale è la capacità distintiva dei suoni ese dico mano dodici volte con dodici [a] diverse il significato cui alludiamo è sempre lo stesso.

■ II Capitolo

La nascita della lingua italiana

2.1. Dal latino classico al latino volgare

La lingua Latina nacque nel Lazio e si allargò successivamente su unterritorio molto esteso che corrispondeva a quello occupato geograficamente dalle conquiste di Roma e dell'impero romano, in un arco di circa mille anni.(Leoni A., Matauri P., Manuale di linguistica, La Nuova Italia Editricem Firenze 1999. Pag26)

Non si può datare la nascita di una lingua ; si possono, però, individuare

• Le api comunicano con la "danza" → linguaggio

• Gli egizi scrivevano in geroglifici → lingua

• **Esempio 6**

• Guardare un semaforo rosso → linguaggio visivo

• Parlare dialetto napoletano → lingua/dialetto

1.3. Parlato e Scritto

Una Lingua, nelle società a noi più vicine, è sia scrittta che parlata. La linguistica, tuttavia, privilegia la linguacome espressione orale su quella scritta e ciò per diversi motivi.

1) Esistono (sono esistite) lingue che sono (o sono state) solo parlate e non scritte. Per esempio il somalo, è stato una lingua solo parlata fino al 1972, anno in cui si è introdotto un sistema di scrittura, Molte lingue indiane d›America sono (e sono state) lingue solo parlate. Dunque l'aspetto orale è primario e quello scritto è, in linea di massima, secondario, derivativo. Non ci sonolingue naturali che sono state soltanto scritte ma mai parlate.

2) il bambino, quando impara una lingua, impara prima a parlareche a scrivere. Non solo, il bambino impara a parlare in modo del tutto naturale, anche senza insegnamento specifico, mentre per imparare ascrivere ha bisogno di addestramento specifico.

3)Le lingue cambiano nel corso del tempo. Ma ciò che cambia è la lingua parlata e soloin ritardola scrittura rigistra questi cambiamenti. Se una lingua è molto usata, è soggetta a cambiamenti ; se una lingua è solo scritta prevalentemente scritta (come ad esemio è accaduto sostanzialmente all›italiano fino all›Unità d›Italia) non cambia, tende a mantenersi. Si pensi al latino che, in generale, oggi non è una lingua parlata ma solo una lingua scritta (nelle encicliche papali per esempio) ;ebbene è molto difficile che oggi il latino cambi in modi sostanziali : è una lingua fossilizzata. Molto spesso gli alfabeti (che servono appunto a » scrivere » una lingua). Sono in ritardo rispetto all' evoluzione, delle lingue, che possono in certi periodi cambiare anche molto velocemente. Gli alfabeti sono anche contraddittori e incongruenti rispetto alle lingue

• Arabo

• Inglese

• Francese

• Spagnolo

• Tedesco

• Lingua dei segni italiana (LIS)

• Classico latino

• Greco antico

■ **Differenza in una frase**

• **Linguaggio** = capacità generale di comunicare.

• **Lingua** = uno dei sistemi specifici nati per usare il linguaggio.

Molti esempi che mostrano la differenza

•**Esempio 1**

• Una persona usa il **linguaggio del corpo** → linguaggio

• Una persona parla in **italiano** → lingua

•**Esempio 2**

• Un cane abbaia per avvisare il padrone → linguaggio

• Un uomo scrive una lettera in **arabo** → lingua

•**Esempio 3**

• Un bambino piange per fame → linguaggio

• Un bambino impara l'**inglese** a scuola → lingua

•**Esempio 4**

• Una faccina comunica felicità → linguaggio

• Un messaggio in **francese** → lingua

• **Esempio 5**

■ Differenza tra Lingua e Linguaggio

Linguaggio:

Il **linguaggio** è la **capacità generale** dell'essere umano (o anche degli animali) di comunicare attraverso segnali, gesti, suoni, simboli.

• È **universale**: tutti gli esseri umani hanno il linguaggio.

• Non è legato a un sistema specifico.

• Include qualsiasi forma di comunicazione.

■Esempi di Linguaggio

• Il linguaggio umano (capacità di parlare e comprendere).

• Il linguaggio dei gesti (mimica, espressioni del volto).

• Il pianto del bambino per comunicare un bisogno.

• Il linguaggio degli animali (canti degli uccelli, richiami delle api).

• Il linguaggio visivo (segnali stradali, simboli).

• Il linguaggio del corpo (body language).

• Il linguaggio musicale (note usate per comunicare emozioni).

Lingua:

La **lingua** è un **sistema di segni organizzato**, una forma concreta di linguaggio usata da una comunità umana.

• Ogni lingua ha:

• vocabolario

• grammatica

• regole precise

• pronuncia

È qualcosa di **appreso**, non naturale.

Esempi di Lingua

·• Italiano

elementi diversi da lingua a lingua, o almeno non comuni a tutte Tra gli universali linguistici, possiamo citare alcune delle caratteristiche proprie del linguaggio umano che abbiamo già imparato a conoscere : la ricorsività e la dipendenza dalla struttura. Finora, non sono stati trovati casi di lingue in cui sia impossibile applicare il meccanismo della ricorsività, o che presentino casidi regole indipendenti dalla struttura. Una caratteristica, invece, che distingue le varie lingue (o meglio, vari tipidi lingue) è l'ordine delle parole o, come sarebbe meglio dire, l'ordine degli elementi principali della frase. In italiano, l'ordine più comune inuna frase dichiarativa e`quello :

Soggeto-Verbo-Oggeto (SVO)

Gianni scrisse una lettera.

Quest'ordine è tipico anche di molte altre lingue, come l'inglese o il francese, ma non dobbiamo pensare che sia universale : altri ordini sono possibili. Per esempio, in arabo e nella altre lingue semitiche l'ordine è più frequentemente VSO (Verbo -Soggetto-Oggett) ;in lingue come il turco o il giapponese, l'ordine è SOV (cioè con il verbo alla fine della frase). (Graffi G., Scalise S., Le lingue e il linguaggio – Introduzione alla linguistica, Edizioni Il Mulino, Bologna 2003. Pag. 115).

Gianni ga tegami o kaita 'Gianni la lettera scrisse'

(Ga e o sono due particelle che segnalano rispettivamente quale nome è il soggetto e quale il complemento oggetto). L'ipotesi oggi più diffusa, dunque, è che le lingue siano diverse l'una dall'altra (questo fatto, d'altronde, sarebbe difficile da negare), ma chequesta variazione non sia illimitata, bensi siaconfinata in un ambito limitato di scelte possibili. Esistono quindi degli «universali linguistici», da un lato, e delle propretà che caratterizzano soltanto alcune lingue oppure, meglio, soltanto alcuni gruppi di lingue. Lo studio di queste ultime èl'oggetto della tipologia linguistica. Ma ora è il momento, dopo aver trattato del concetto di linguaggio, di occuparci più da vicino del concetto di Lingua.

parola indica due entità diverse, anche se ovviamente collegate. Con linguaggio intendiamo dunque la capacità comune a tutti gli esseri umani di sviluppare un sistema di comunicazione dotato di quelle caratteristiche proprie che abbiamo descritto nel paragrafo precedente, e che lo distinguono da altri sistemi di comunicazione.(Devoto G., Oli G.C., Il dizionario della lingua italiana, Edizioni Le Monnier, Fireenze 2001. Pag 45). Con lingua intendiamo la forma specificaache questo Sistema di comunicazione assume nelle varie comunità. Pertanto, se ci riferiamo al linguaggio umano, generalmente parliamo di linguaggio al singolare, perchè questa capacità è propria della specie umana, e commune atutti gli esseri umani in quanto tali. Parliamo, invece, di lingua tanto al singolare che al plurale, perchè tante sono le lingue del mondo.

Qual è il rapporto tra il linguaggio da un lato e le lingue dall'altro ? E quale il rapporto delle varie lingue tra di loro ? Questo problema è stato affrontato molte volte nella storia dell linguistica, e le soluzioni avanzate sono state spesso diverse, se non opposte. Un filosofo medievale, Ruggero Bacone (1214-1292), scrisse che »la grammaticaè unica ed identica nella sostanza, anche se varia accidentalmente » : quindi (potremmo dire usando la nostra terminologia), le lingue sono differenti, ma entro limiti ben definiti, ossia quellidel linguaggio come capacità umana specifica. Di conseguenza le linguenon possono differire oltre certi limiti, ed hannomolti elementi in comune, dato che sono realizzazione diverse dell'unico »linguaggio». Un posizione comequella di Ruggero Bacone cominciò ad entrare lentamente in crisi verso l'inizio dell'età moderna, e fu abbandonata completamente nell'Ottocento e nella primametà del Novecento : in quest'epoca, la maggior parte (o forse la totalità) deilinguisti riteneva chenon ci fosse nulla incomune a tutte le lingue del mondo, che esse cioè potessero, in linea di principio, differire l'una dall'altra senza limiti. Nella seconda metà delsecolo scorso, quest'ultima posizione (che rimane comunque ancora quella di diversi linguisti) ha cominciato ad essere abbandonata, e si è tornati di nuovo ad una concezione del rapportotra unicità del linguaggio e diversità delle lingue simile a quella di Ruggero Bacone, anche se, ovviamente, formulata in modo diverso. Ci si può a Questo punto domandare : quali sono gli elementi comuni a tutte le lingue (ossia, gli universali linguistici) e quali invece gli

normative), ma spiegare (nel senso di ricondurre a leggi generali) ciò che effettivamente si dice A scanso di equivoci, precisiamo che non vogliamo affatto fare credere che »qualunque modo di parlare può andar bene in qualunque circostanza»: ogni lingua, infatti, presenta delle varietà d›uso. (De Mauro T., Storia linguistica dell'Italia unita, Edizioni Laterza, Roma 1970. Pag 74).

Ognuna delle quali ha caratteristiche proprie chevanno conosciute bene, per poter utilizzare tale varietà nei contesti e nei modi appropriati. Per esempio, nell'italiano scritto è bene evitare di usare frasi come la ragazza che gli ho parlato ieri, anch se questa è una forma molto comune nel parlato, ed usare invece laragazza alla quale (oppure a cui) ho Parlato iere. L'indicazione delle forme »buone », » meno buone » o » decisamente da evitare » è il compito granimatica normativa : ed è un compito importante, perch indica quali convenzioni dobbiamo seguire se vogliamo adottare un certo tipo di comportamento accettato in un determinato gruppo sociale (nel caso esemplificato, quello degli italiani colti). Questo importane compito, tuttavia, è un compito pratico :esso ci indica una determinata gerarchia di valori (sul cui fondamento si può discutere, ma che comunque esistono e sono accettati). La linguistica come disciplina scientifica, invece, ha come tutte l'alter scienze un fine conoscitivo : vuole cioè,come si è detto, spiegare in base aleggi quanto più possibili generali ciò che effettivamente si dice o, in alter parole, il comportamento linguistico degli esseri umani, e investigare i meccanismi che stanno alla base di tale comportamento.

1.2 . Il linguaggio e le Lingue

Finora abbiamo usato prevalentemente il termine » linguaggio », mentre ab- biamo fatto poco uso del termine » lingua ». L'esame di qualche lingua diversa dall›italiano ci potrebbe indurre a pensareche in realtà tra» linguaggio» e »lingua» non ci sia differenza: per esempio, in inglese abbiamo soltanto laparola language, che equivale tanto a »linguaggio» quanto a »lingua», e lo stesso accade in tedesco (Sprache). In francese, invece, lasituazione è identica all'italiano :oltre alangage, esiste anche langue. Di fatto, però, è molto importante mantenere distinta la nozione di »linguaggio» da quella di »lingua»; quindi, in inglese e in tedesco, la stessa

analisi coma : 1 la formulazione di ipotesi generali che rendano ragione di una molteplicità di fatti particolari ;2 la formulazione di tali ipotesi in modo chiaro e controllabile. In generale, il punto 1 si riferisce al fatto che qualunque scienza (la fisica, la chimica, la biologia, ecc.) i si trova di fronte a una grande quantità di fenomeni diversi: corpi che si muovono nello spazio, sostanze che si combinano, specie che mutano, ecc. Una scienza formula ipotesi che intendono ricondurre a leggi generali questa molteplicità di fenomeni particolari : per esempio, la legge della gravitazione universale, che dice che i corpi siattraggono in proporzione diretta alla loro massa e in proporzione inversa al quadrato della loro distanza, spiega il movimento di tutti i corpicelesti e il fenomeno della gravità. Il punto 2) definisce la caratteristica propria che il discorso scientifico deve avere :essere tomautlato in termini definiti in modo espIicito e fondarsi su esperimenti ripetibili ; solo il rispetto di questi criteri permette il » controllo pubblico » (Cacciari C., Psicologia del linguaggio, Edizioni Il Mulino, Bologna 2001 pag 8) della validità dei risultati raggiunti da un determinate scienziato. Se questa chiarezza di metodo e questa ripetibilità degli esperimenti mancassero, sarebbe impossibile dire se i risultati che uno scienziato asserisce di aver raggiunto sono autentici oppure frutto di imbroglio di millanteria.

Quanto appena detto per la scienzain generale si applica anche alla linguistica. Anche questadisciplina si trova di frontea una molteplicità prosso chè infinita di fatti :per fare soloun esempio, possiamo pensare al numero in pratica infinito di frasi e discorsi pronunciati (e a volte anche scritti) ogni giornoda tutti i parlanti ditutte lingue. Ricondurre questa molteplicità di fatti ad alcune leggi generaliche governano l'organizzazione e la struttura del linguaggio umano, cioè fomulare ipotesi generali sulla struttura del linguaggio, è quindi il compito della linguistica come studio scientifico del linguaggio. E, come accade per ogni altra scienza, la formulazione di queste ipotesi deve essere fatta ricorrendo a una terminologia tecnica definite in modo preciso, le osservazioni svolte su determinati fenomeni dovono poter essere ripetibili, incondizioni analoghe, anche da altri ricercatori, e così via. Questo modo di procedure ci chiarisce anche perchè la linguistica non sia disciplina normative, ma descrittiva: il suo scopo non è infatti quello di indicare » ciò chesi deve dire o non si deve dire» (come fanno le grammatiche dette appunto

un computer per realizzare un determinate programma userà un determinato tipo di » linguaggio » (per esempio, il basic). Per quanto riguarda i sistemi di comunicazione animali, si sa ad esempio che l'api, con i loro vari tipi di » danza », comunicano alle loro compagne la distanza di una determinate fonte di cibo e la direzione esatta da seguire per raggiungerla ;oppure che varie specie di uccelli fanno uso di determinati canti o richiami per comunicare, ad esempio, la presenza di predatori, o il desiderio di accoppiarsi. (Banfi E., La formazione dell'Italia linguistica, La Nuova Italia Editrice, Firenze 1993.pag33) Tuttavia .una volta chiarito che tutti i vari tipidi »linguaggio» realizzano una qualche forma di comunicazione, questo non è sufficiente per considerarli manifestazioni di un unico sistema: infatti bisogna determinare se questi diversi sistemi di comunicazione sono costruiti inbase agli stessi principi, oppure no, In altre parole, anche se avessimo dimosrato (cos ache in realtà non abbiamo fatto, perchè ci siamo fondati semplicemente sull`intuizione e ilbuono senso) che tutti ivari »linguaggi» sono identici nella loro funzione (ossia quella di permettere la comunicazione), non abbiamo detto nulla che dimostri che essi sono identici anche nella loro struttura. Ebbene, la riflessione sull linguaggio naturale umano : d'ora in poi useremo indifferemente l'uno o làltro di questi termini) condotta nell'ultimo mezzo secolo propende largamente per considerare la sua struttura come largamente specifica, e quindi molto diversa sia » linguaggi » animali, sia dai » linguaggi » dei computer, e così via. Inoltre, si sostiene che solo la specie umana ha la capacità di acquisire il linguaggio umano, e che neppure le specie animali più vicini all'uomoin termini evolutivi, come le scimmie antropoidi (per es. Il gorilla, o lo scimpanzè), sono in grado di acquisire tale linguaggio, se non in forma estremamente impoverita. Questo non significa, ovviamente, che queste scimmie non abbiano un loro » linguaggio » (anzi c`e l'hanno sicuramenta),ma che essofesta della caratteristica strutturali essenzialmente diversi da quelle del linguaggio umano. Possiamo quindi introdurre già una modifica parziale della definzione di »linguistica » che abbiamo dato sopra, e dire che la linguistica è lo studio scientifico del linguaggio umano.

Cosa si intend con » studio scientifico ». ? Il tipo di metodologia e di analisi dei problemi che caratterizza qualunque scienza. Sinteticamente, potremmo definire le cartteristiche proprie di questa metodologia e diquesta

cosa sia la » linguistica », e questa parola suona abbastanza strana, confinata all'uso di pochi specialisti. Se a un uomo di cultura media viene chiesto che cosa ritiene sia l'oggetto di questa disciplina, rispondera nella maggior parte dei casi che essa » insegna le regole dello scrivere e del parlare correttamente » :per esempio, che in italiano non si deve dire a me mi (anche se quasi tutti lo diciamo).(Altmann G.T. M., La scalata di Babele, Edizioni Feltrinelli, Milano 2006. Pag 95).

Lo studioso di linguistica, difronte a una simile definizione, reagisce sdegnosamente, dicendo che essa esprime una concezione normaativa della linguistica, mentre la linguistica è in realta una disciplina descrittiva o più esattamente » lo studio scientifico del linguaggio ». Ma che significa » studioscientifico » ? E in che cosa consiste la differenza tra una concezione » normativa » e una » descrittiva » della linguistica ? E. in primo luogo, che cos e` il linguaggio ?

A differenza di » linguistica », la parola » linguaggio » suona, per la maggior parte di noi, familiare :tutti sappiamo di possedere e usare. Un » linguaggio », che chiameremo linguaggio naturale. Tuttavia, si parla anche abitualmente di » linguaggio degli animali », di » linguaggio dei computer », abbastanza frequentemente di » linguaggio dei gesti », »linguaggio dell' arte», »linguaggio dei media», ecc., e, a volte, di »linguaggio delle immagini», »linguaggio dei fiori», e così via. Tuttavia, un attimo di riflessione ci fa immediatamente domandare : tutti questi »linguaggi» (il linguaggio naturale, che usiamo quotidianamente per comunicare, quello dei computer, o quello dell'arte, e cosi via) sono la stessa cosa, oppure sono diversi? E, se sono diversi, perche li chiamiamo tutti » linguaggi » ? Cominciamo da quest'ultimo punto. Tutti i linguaggi di cui abbiamo appena parlato (e molti altri assieme a loro) hanno certamente element in commune : sono tutti sistemi di comunicazione, servono cioè a trasmettere informa-zioni da un individuo, che possiamo, chiamare emittente ad un altro, che possiamo chiamare ricevente (odestinatario). Se, per esempio. Voglio comunicare a qualcuno di non passare per un determinate luogo, posso dirgli Fermati ! (e in questo caso ho fatto uso di un'espressione del linguaggio naturale), oppure alzare il palmo della mano aperta e mostraglielo (e in questo caso ho fatto uso del linguaggio gestuale). Un programmatore che vuole » dialogare » con

الوسطى والتي بدأت مع سقوط الإمبراطورية الرومانية سنة 476 ميلادي وتطرق البحث أيضا لأسلوب السرد القصصي الروائي والشعري والتاريخي وكذلك للحقبة المسيحسة و فترات الغزو والغارات البربرية وتوسع في تسليط الضوء على حقبة العصور الوسطى وتحديدا في إيطاليا .

● **الكلمات المفتاحية :** لغة – أساليب التعبير – أساليب السرد – علم اللغة .

■ Introduzione

Una Lingua é un oggetto tanto naturale quanto difficile a definirsi . È naturale perchè, in situazioni normali, parliamo senza sforzi particolari, non dobbiamo riflettere su ciò che stiamo facendo e come : ci viene spontaneamente e siamo in grado di costruire frasi e di capirle senza sforzo apparente e soprattutto senza avere totale conoscenza di cosa sia una frase o di come funzioni il linguaggio umano. E un pò come camminare : in situazioni normali lo si fa senza alcuno sforzo e senza avere totale conoscenza della quantità di muscoli impiegati, di fatti di equilibrio del corpo, della posizione delle braccia, di respirazione, ecc. Allo stesso modo, in situazioni di normalità, non ci possiamo dimenticare di come si fa a camminare o di come si fa a parlare o a capire quell che ci viene detto.

Siamo circondati, sin dalla nascita, da. Atti linguistici (i genitori ed I parenti paralano ai bambini) e continuiamo a vivere circondati da atti linguistici :i compagni di giochi, la radio e la televisione prima, la scuola, i giornali ed I libri poi. Viviamo in un universe di atti linguistici e ci sembra del tutto » normale » parlare una lingua, capire chi ci parla, farci capire ed esprimere ordini, preghiere, supplicare, minacciare, scherzare, riferire, ricordare, immaginare, ecc.(Bonomi I., Masini A., Morgana S., Piotti M., Elementi di linguistica italiana, Carocci Editore, Roma 2003.pag122 .)

Una Lingua, come si vedrà meglio più avanti, è un Sistema articolato su piu` livelli e dunque un » Sistema di sistemi ». E ci ha sempre incuriosito.

I Capitolo

Le origini del linguaggio

1.1 . La linguistica . Il linguaggio e i linguaggi.

Probabilmente la maggior parte di noi non ha un'idea molto Chiara di che

Le Origini Del Linguaggio La nascita della lingua italiana

■ **Aburkiba, Hussein** *

● Received: 18/09/2025 ● Accepted:07/11/2025

■ **Abstract:**

La ricerca riguarda le origini e i fondamenti dei metodi, gli aspetti e i modelli di espressione, le scienze del linguaggio, e ciò che si può dire e scrivere mentre si cerca di esprimere la parola, nonché ciò che è teorico e pratico, nonché ciò che è parlato, scritto e tangibile Inoltre, e soprattutto, tratta dell'emergere della lingua italiana e delle fasi del suo sviluppo con il suo passaggio dall'essere latino a quello che viene chiamato vulgari, cioè il comune, prevalente e. linguaggio popolare dell'epoca, che testimoniò... Successivamente ci fu uno sviluppo importante durante il Medioevo, iniziato con la caduta dell'Impero Romano nell'anno 476 d.C. La ricerca toccò anche lo stile narrativo, poetico , e la narrazione storica, così come l'era cristiana e i periodi di invasioni e incursioni barbariche, e si è ampliato facendo luce sull'era del Medioevo, in particolare in Italia.

Parole chiavi: metodi di espressione. Scienze del linguaggio. Origini e sviluppo della lingua italiana

●**Parole chiave** : lingua – linguaggio – narrazione – linguistica .

■ **المستخلص:**

يتناول البحث الأصول وأساسيات اللغة وأوجه وأنماط التعبير وعلوم اللغة ومايمكن نطقه وكتابته أثناء محاولة الكلام والتعبير وأيضا ما هو نظري وعملي كذلك ماهو منطوق ومكتوب وملموس بالإضافة وهو الأهم تناوله لنشأة اللغة الإيطالية ومراحل تطورها بانطلاقتها من كونها لاتينية الى مايسمى بالفولقاري أي اللغة الشائعة والسائدة والشعبية حينها والتي شهدت بعد ذلك تطورا هاما إبان العصور

Docente nel Dipartimento D'italiano, facolta` delle lettere e le lingue , Universita` Di Tripoli E-maiI: h.aburkeba@uot.edu.ly

Contents

Le Origini Del Linguaggio La nascita della lingua italiana

■ Aburkiba, Hussein 11

Radiation Dose Optimization Techniques in CT-Scan for Patient Safety in Radiology Departments in Tripoli, Libya.

■ Professor: Ali Masoud El-Mansuri 29

The Impact of YAG Laser Capsulotomy on Intraocular Pressure

■ Dr. MAISOON MOHAMED ■ Dr. Rania Abdullah Ali Alkhoja

■ D .Algharib Albaghdadi Alshraa. ■ Dr. Amal Nouri Elthabet 47

Oral health related- quality of life among Libyan dental students

■ Amel Berbash ■ Ebtehal Gabroun ■ Sara Abusreweil 56

Definition of the observer/identifier and the algorithms used

■ Mahdi Hafi 71

La traduction comme source d'inspiration au temps du romantismetudents

■ Dr. Maram Kafala 79

Fasihi ya Kiswahili: Urithi na Ubunifu wa Kisasa

■ Dr. Mohamed Younes Khalifa Daw ■ Saad bouazoum mehimd ali 96

- **The journal welcomes the studies and scientific research received in various disciplines**
- **All opinions and ideas published in the names of their authors express only the opinions of their owners.**
- **All copyrights are reserved to the General Syndicate of University Faculty Members, and studies and research may be reprinted after obtaining written approval from the journal›s administration.**

Annual subscription

•For faculty members and students in Libya	**15 LYD**
•Institutions	**20 LYD**
• The Arab world and beyond	**30 LYD**

Scientific arbitration mechanism for research submitted for publication

1-Research sent to the journal is subject to a preliminary examination by the editorial board to determine its eligibility for arbitration, within a week from the date of receiving the research. or technical or formal conditions.

2-The research submitted to the journal is examined by one of the Plagiarism Detection Software in order to raise the research writing quality.

3- Research submitted for publication in the journal is subject to scientific and linguistic arbitration by two specialized professors, determined in secret by the editorial board, and the researcher is informed of the outcome of the arbitration within a month from the date of receipt

4- In the event of the refusal of the research by one of the arbitrators, the editorial board may seek the assistance of a third arbitrator, and the outcome of his arbitration shall be final.

Formal and technical conditions for research submitted for publication

1-The first page bears the title of the research in addition to the researcher's triple name, academic qualification and degree, and the name of the department, college and university.

A summary of the research in Arabic and English, not exceeding (250 words) for each language.

2-

3- Key words, after the summary

4- Research papers shall be submitted printed on one side of A4 paper and numbered sequentially, including tables, figures, pictures, paintings, and a list of sources and references, provided that the number of pages does not exceed (20) pages. On CD.

5- The research should be written on (Microsoft Word) and the font should be in Arabic (Simplified Arabic), and in English in (Times New Roman) font and the spacing of the lines by leaving a single space between the lines (1.5) between them and the font size (16) for titles and (14) for the board.

6- Marginalization; The sources and references cited by the researcher are referred to in the body of the research, by numbering them with serial numbers, and these sources and references are written at the end of the research, and arranged according to what was referred to in the body of the research, and the journal also accepts research whose field requires following the marginalization system that It is called the style of the American Psychological Association (Harvard style)(

General rules for publishing

The research submitted for publication in the journal is required to follow the following rules and conditions:

1-The journal publishes original studies and innovative, discreet scientific research written in a systematic scientific style, which adhere to objectivity, accuracy and seriousness.

2-The research submitted for publication in the journal must not have been previously published or submitted for publication in another journal, and not extracted from a thesis or a scientific thesis of the applicant for the study or research, and the researcher undertakes to do so in writing through the form prepared by the editorial board.

3-The research should be characterized by depth and originality in its subject, method, presentation and sources so that they are compatible with its title, free from tampering, sound in language, and accurate documentation.

4-Adherence to the principles, rules and formalities of scientific research in terms of presentation style and terminology and documenting sources and references in complete data for dissemination.

5-The research submitted for publication should include the following main parts: (abstract in Arabic and English, keywords, introduction, problem, objectives, importance, theoretical framework (literature), practical framework, results, recommendations, or conclusion of the research, list of references and sources)

6-Studies and research are written in Arabic, and those written in a foreign language are accepted, provided that a summary of them is submitted in Arabic.

7-The research must be written in a sound language free from spelling, linguistic, grammatical and typographical errors.

8-Commitment to the ethics of scientific research and filling out a pledge by the researcher of the scientific originality of the research.

About the Journal

AL-JAMEAI Journal is one of the leading scientific journals in the field of scientific research. It is a semi-annual refereed scientific journal issued by the General Syndicate of Faculty Members in Higher Education Institutions in the State of Libya. It was established under the decision of the General Captain No. (4) of 1993 AD. The journal publishes research in Arabic and English, and is also concerned with publishing refereed scientific research and studies with distinguished scientific sobriety, in which originality, novelty, modernity and scientific methodology are available, which provide societal solutions and constitute a scientific addition in all fields and scientific disciplines found in institutions of higher education, whether they are majors of humanities or applied sciences, in addition to publishing summaries of books and periodicals, and scientific theses (Master's and Ph.D.), reports issued by conferences, symposia, and workshops from inside and outside Libya. The journal is issued on a regular basis for the purpose of helping researchers from different countries of the world publish their sober scientific output and research efforts that enjoy high quality scientific content and address contemporary issues and scientific developments with modern visions, the journal bears the numbering A International paper version: ISSN 2706-5820 (Print) and electronic version ISSN 2706-5839 (Online). The journal also bears the legal deposit number (931740/1993 AD) Al-Watania Book House Benghazi, and the journal is indexed within the databases of Dar Al-Nuzmah in the Kingdom of Saudi Arabia

Journal Objectives:

The journal aims to achieve the following goals:

1-Supporting and enriching scientific research in all scientific fields related to scientific disciplines in higher education institutions inside and outside Libya.

2-Enhancing the processes of publishing accurate and original scientific research among researchers in an environment of high quality arbitration and publication.

3-Raising the level of published research by providing a refereed scientific journal for publication in accordance with the terms of international academic publishing standards of high quality.

4-The journal seeks to be adopted as a reliable scientific reference by researchers from different countries of the world.

5-Interest in publishing modern research issues for the purpose of providing the needs of researchers in higher education institutions inside and outside Libya

Journal vision

Excellence, leadership and innovation in publishing refereed scientific research in various scientific fields.

Message

Publishing serious and new scientific research in the humanities and applied sciences in accordance with international standards for publication.

■ **Prof. Dr. Abdulsalam Ammar Al-Najah,**
• Department of English Language, Faculty of Arts - Gharyan University – Libya.

■ **Prof. Omar Mohamed Abu Khreis,**
•Department of Microbiology and Oral Immunology, Faculty of Dentistry - Zintan University – Libya

■ **Prof. Dr. Abdul Majeed Abdullah Al-Khattabi,**
•Department of Mechanical Engineering, Higher Institute of Marine Science Technologies, Sabratha – Libya.

■ **Prof. Dr. Abdelbaset Othman Madi,**
•Department of Philosophy, Faculty of Arts - University of Sebha – Libya

■ **Prof. Abdel Nasser Ibrahim Nour,**
•Department of Accounting , College of Business - An-Najah National University – Palestine

■ **Prof. Issam Abdel Shafi,**
•Department of Political Science - Sakarya University – Turkey

■ **Prof. Dr. Fathi Ali Abdullah Al-Falaq,**
•majoring in Physics - Libyan Authority for Scientific Research – Libya.

■ **Prof. Dr. Fathi Issa Abdel Karim,**
•Department of Educational Planning and Administration, Faculty of Arts - Omar Al-Mukhtar University – Libya

■ **Prof. Dr. Mohamed Bashir Souissi,**
• Department of Islamic Studies, Faculty of Graduate Studies - Al-Zaytoonah University – Libya.

■ **Prof. Dr. Miftah Belaid Aghwita,**
•Department of History, Faculty of Arts, Al-Khums, University of Al-Marqab, Libya.

■ **Prof. Dr. Muhammad Al-Mabrouk Al-Doib,**
• Department of History and Archeology, Faculty of Arts - University of Tripoli – Libya.

■ **Prof. Muftah Omar Derbash,**
•Department of International Law, Faculty of Law - University of Sirte – Libya

■ **Prof. Muhammad Al-Hadi Al-Darhoubi,**
•Department of Libraries and Information, Faculty of Education - Al-Zaytoonah University – Libya

■ **Prof. Muhammad Ibrahim Al-Sharqawi,**
•Department of Environment, Faculty of Technical Engineering - Sebha University – Libya.

■ **Prof. Mohamed Abdel Salam Shaaban,**
•Department of Electrical and Electronic Engineering, Sorman College of Science and Technology – Libya.

■ **Prof. Maher Mousa Dargham,**
•Department of Accounting and Auditing, Faculty of Economics and Business - The Islamic University – Palestine.

■ **Dr. Muhammad Abul-Qassem Zakri,**
•Department of Accounting, College of Management - Lancaster University
- United Kingdom.

Scientific Advisory Board

■ **Prof. Ahmed Al-Hadi Rasrash**,
•Department of Arabic Language, Faculty of Languages - University of Tripoli – Libya

■ **Prof. Abul-Qasim Ahmed Abu-Hadima,**
• Department of Political Science, Faculty of Economics - University of Al-Zawiya – Libya

■ **Prof. Anwar Fathallah Abdel Qader,**
• Department of Geography, College of Arts and Sciences - University of Derna – Libya.

■ **Prof. Al-Mabruk Mansour Abu Qadeerah,**
• Department of Mechanical Engineering, Faculty of Engineering - University of Sabratha – Libya.

■ **Prof. Ashraf Hafez Yousef,**
•Department of Philosophy, Faculty of Arts - University of Tobruk – Libya

■ **Prof. Abul-Qasim Muhammad Shallouf,**
•majoring in medical engineering - The Open University of Libya – Libya

■ **Prof. Hedi Daghari majoring in Rural,**
• Water and Forest Engineering at the National Institute of Agricultural Sciences - University of Tunis – Tunis

■ **Prof. Hassan Majid Rostom Issa**
•Department of Arabic Language, College of Education - Imam Jaafar Al-Sadiq University Dhi Qar – Iraq

■ **Prof. Dr. Samia Tayeb Hweisa,**
•Department of Microbiology and Medical Immunology, Faculty of Medicine - University of Tripoli – Libya.

■ **Prof. Dr. Suad Muhammad Abu Zreba,**
• Department of Physics, Faculty of Science - University of Misurata – Libya.

■ **Prof. Said Ahmed Ali Hodoud,**
• majoring in Computer Engineering - Libyan Authority for Scientific Research – Libya

■ **Prof. Dr. Suleiman Hassan Saad Zaidan,**
• Department of Arabic Language, Faculty of Arts - University of Tobruk – Libya

■ **Prof. Abdeen Al-Dardir Al-Sharif,**
• Department of Mass Communication, Faculty of Arts and Media - Al-Zaytoonah University – Libya.

■ **Prof. Ayyad Abu Bakr Hashem,**
•Department of Fine and Applied Arts, Faculty of Arts and Media - University of Tripoli – Libya.

■ **Prof. Dr. Abdel Karim Amhamed Ahtash,**
• Department of Animal Production, Faculty of Agriculture - University of Tripoli – Libya.

■ **Prof. Ali Muhammad Al-Fitouri Al-Zayani,**
• Department of English Language, Faculty of Arts - Al-Zawiya University – Libya.

■ **Prof. Omar Ali Omar Al-Ayyan,**
•Department of Mathematics, Faculty of Science - Asmarya University – Libya

18- **Prof. Dr. Abdul-Majid Khalifa Al-Kout,**
•Department of Political Science, School of Strategic and International Studies - Libyan Academy – Libya.

AL-JAMEAI
الجامعي

Referred scientific journal
It is a semi-annual journal issued by the General Syndicate of University Faculty Members under the supervision of the Libyan Authority for Scientific Research.

International Filing Number: ISSN: 2706 -5820 (PRINT)
ISSN: 2706 -5839 (ONLINE)

Local Filing Number: (931740/1993)

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

All Rights reserved for ALJAMEAI JOURNAL

Address

- Correspondence in the name of the Editorial Board
- Address: AL -JAMEAI ,Academic journal, the general syndicate in the Libyan universities ,Tripoli- Libya.
- Email: university 2015aa@gmail.com
- info@aljameai.org.ly
- http://www.aljameai.org.ly

الهيئة الليبية للبحث العلمي
Libyan Authority of Scientific Research

AL-JAMEAI

Academic journal

Referred scientific journal
It is a semi-annual journal issued by the General Syndicate of University Faculty Members under the supervision of the Libyan Authority for Scientific Research.

Issue 42 **Autumn 2025**

General Supervisor

Mr. Abdulfatah Khalifa Al-Sayah -General Syndicate of University Faculty Members

Chairman of the Editorial Board

Prof. Al-Naemi Assayeh Al-Alem - Department of Mass Communication - College of Arts and .Media - University of Tripoli – Libya

Members of the Editorial Board

Prof . Ismail Abdusalam Elkiskas - Department of Chemistry - College of Pharmacy - University of Misurata – Libya.

Prof. Muhammad Abu Bakr Noir, Department of Mechanical Engineering - College of Engineering Technology / Janzour – Libya.

Prof. Al-Bashir Abdel Hamid Moftah, Department of English Language - Language School - Libyan Academy – Libya.

Prof. Falah Khalaf Ali Al-Rubaie, Department of Economics - College of Administration and Economics - Al-Mustansiriya University – Iraq.

Dr. Mohamed Assayeh Al-Korbo - Department of Islamic Sharia - College of Law - University of Bani Walid – Libya.

Dr. Khaled Zidan Al-Fadhli, Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya

Secretary of the Editorial Board

Osama Salem Al-Riani- Head of the Bureau of the General Syndicate of University Faculty Members – Libya

Directed, implemented and revised by Al-Qabas Media Services